مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية
ISRAA UNIVERSITY JOURNAL FOR HUMANITIES

جامعة الإسراء
ISRAA UNIVERSITY
مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي والمكتبات

مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية
ISRAA UNIVERSITY JOURNAL FOR HUMANITIES

العدد الخامس عشر- يوليو 2023

ISSN: 2518-5918
DOI Prefix: 10.36529

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية
ISRAA UNIVERSITY JOURNAL FOR HUMANITIES
IUJH ISSUE 15, July 2023

أعضاء هيئة التحرير

د. علاء محمد مطر
رئيس هيئة التحرير

هيئة التحرير

د. مُنية خليل مزيد	نائب رئيس التحرير
أ.د. علي عبد الله شاهين	عضواً
أ.د. رضوان بن الرقمي شافو	عضواً
أ.د. حنان صبحي عبيد	عضواً
أ.د. سرور طالبي	عضواً
د. شريف أحمد بعلوشة	عضواً
د. أسماء عدنان نصر	عضواً
د. محمد سالم أبو يوسف	عضواً
د. سلام محمود الأستاذ	عضواً
د. أكرم صبحي مزهر	عضواً

المدققون اللغويون

د. نائل محمد إسماعيل "مدقق لغة عربية"
د. سلام محمود الأستاذ "مدقق لغة إنجليزية"

تنسيق ومتابعة وإخراج

د. مُنية خليل مزيد

أعضاء اللجنة العلمية

الاسم	الدرجة العلمية	الجامعة	الدولة
فتحي رزق السوافيري	أستاذ	الإسراء	فلسطين
علي عبد الله شاهين	أستاذ	الإسراء	فلسطين
عبد اللطيف أبو بكر	أستاذ	قناة السويس	مصر
غادة عبد الوهاب الخياط	أستاذ	الإسكندرية	مصر
عبد الله عبد الرحمن البريدي	أستاذ	القصيم	السعودية
عبد الناصر نور	أستاذ	النجاح	فلسطين
أحمد محمد وهبان	أستاذ	الإسكندرية	مصر
سناء إبراهيم أبو دقة	أستاذ	الإسلامية	فلسطين
عبد الله خليل الفرا	أستاذ	الأزهر	فلسطين
حميد سلطان علي	أستاذ	ذي قار	العراق
قدري محمود إمام	أستاذ	الإسكندرية	مصر
صفاء محمد عبد الدايم	أستاذ	قناة السويس	مصر
عبد العظيم احمد مصطفى	أستاذ	دمنهور	مصر
عبد الحسين الجبوري	أستاذ	تكنولوجيا المعلومات	العراق
جميل يوسف الأسمر	أستاذ	فلسطين	فلسطين
عبد السلام أبو قحف	أستاذ	الإسكندرية	مصر
أحمد أبو الفتوح الناقة	أستاذ	الإسكندرية	مصر
علي عبد الوهاب نجا	أستاذ	الإسكندرية	مصر
صفاء سيد علي	أستاذ	القاهرة	مصر
صلاح أحمد الناقة	أستاذ	الإسلامية	فلسطين
علام محمد حمدان	أستاذ	البحرين الأهلية	البحرين

أسامة محمد أبو نحل	أستاذ	الأزهر	فلسطين
عبد الفتاح الهمص	أستاذ	الإسلامية	فلسطين
محمد مصطفى القطاوي	أستاذ	الأقصى	فلسطين
عبد الجليل صرصور	أستاذ	الأقصى	فلسطين
ماهر موسى درغام	أستاذ	الإسلامية	فلسطين
محمد سمير أبو الفتوح	أستاذ	المنصورة	مصر
محمد إبراهيم مقداد	أستاذ	الإسلامية	فلسطين
محمد زيدان سالم	أستاذ	الكلية الجامعية	فلسطين
إقبال مطشر علي	أستاذ	المستنصرية	العراق
فهد سليمان النافع	أستاذ مشارك	القصيم	السعودية
باسل عبد الرحمن منصور	أستاذ مشارك	النجاح	فلسطين
سالم حماد الدحدوح	أستاذ مشارك	الأزهر	فلسطين
محمد سليمان شبير	أستاذ مشارك	الأزهر	فلسطين
رشدي عبد اللطيف وادي	أستاذ مشارك	الإسلامية	فلسطين
علاء الدين الطراوية	أستاذ مساعد	الأردنية	الأردن
ناهض محمد أبو حماد	أستاذ مساعد	الأقصى	فلسطين
طارق فتح الله سلطان	أستاذ مساعد	القاهرة	مصر
إبراهيم توفيق الرابي	أستاذ مساعد	الأزهر	فلسطين
ممدوح محمود منصور	أستاذ مساعد	الإسكندرية	مصر
رأفت حسين الهور	أستاذ مساعد	الإسراء	فلسطين
لؤي فتحي نصر	أستاذ مساعد	الإسراء	فلسطين
إمحمدي بوزينة آمنه	أستاذ مساعد	حسيبة بن بوعلي الشلف	الجزائر

مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية

مجلة علمية محكمة وموثقة ومتخصصة في العلوم الإنسانية، تنشر على صفحاتها نتاج أعمال بحثية مختلفة، تمتاز بالأصالة، وتضيف إلى المعرفة الإنسانية ما يستفيد منه الباحثون في فروع العلوم الإنسانية كافة. تستقبل المجلة البحوث العلمية الواردة من بلدان العالم جميعها، بإحدى اللغتين: العربية أو الإنجليزية، ويتم تحكيم البحوث من محكمين متخصصين. تصدر المجلة نصف سنويًا بواقع عددين في السنة.

رؤية المجلة:

التميز والريادة في نشر البحوث المحكمة في العلوم الإنسانية وطنيًا ودوليًا.

رسالة المجلة:

تسعى المجلة لتصبح مرجعًا علميًا للباحثين، ونشر البحوث المحكمة في العلوم الإنسانية وفق معايير الجودة، لتساهم بارتقاء البحث العلمي من أجل تنمية واقع الفرد والمجتمع في فلسطين وخارجها.

أهداف المجلة:

- الارتقاء بالبحث العلمي مساهمة في تنمية واقع الفرد والمجتمع في فلسطين وخارجها.
- إبراز إسهامات المتخصصين في الحقول المتباينة للعلوم الإنسانية وتسليط الضوء على الإشكاليات والقضايا المركزية في العلوم الإنسانية.
- توثيق الروابط والصلات بين المتخصصين من العلماء والمفكرين وأساتذة الجامعات في فلسطين وخارجها.
- إقامة شبكة تعاون علمي بحثي أكاديمي بين المتخصصين في العلوم الإنسانية.
- نشر البحوث العلمية التي تتميز بالأصالة والجدة في حقول العلوم الإنسانية المختلفة والتي من شأنها أن تشكل إضافة معرفية لهذه العلوم.
- المشاركة في بناء مجتمع المعرفة من خلال نشر بحوث متخصصة بعد تحكيمها من مقومين أكفاء.
- مسايرة ومتابعة وتسجيل حركة تطور العلوم الإنسانية على المستوى الوطني والدولي.
- تقويم ونشر بحوث الأكاديميين والباحثين وذلك للاستفادة منها لأغراض الترقيات العلمية والتقويم السنوي وغير ذلك.

شـــــروط النشـــر

1. يقع موضوع البحث أوالدراسة ضمن نطاق اهتمام مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية.
2. أن تتسم البحوث والدراسات بالرصانة والأصالة والإضافة العلمية وأن يكون العمل المقدم من نتاج الباحث/الباحثين، مع الالتزام التام بأخلاقيات النشر المتعارف عليها؛ وفي مقدمتها الأمانة العلمية وفي حال الإخلال بهذه الأخلاقيات، تتخذ هيئة تحرير المجلة -علاوة على رفض البحث -ما تراه مناسبًا حيال هذا السلوك، مع العلم بأن سياسة المجلة بهذا الخصوص صارمة وحازمة.
3. ألا تتجاوز كلمات البحث 10000 كلمة ولا تقل عن 4000 كلمة (12-30 صفحة) بما في ذلك المستخلصين العربي والإنجليزي، والهوامش، والمراجع، والجداول، والرسومات، والأشكال.
4. يُعتبر تقديم الباحث/الباحثين لبحثه /لبحثهم للنشر في المجلة بمثابة تعهد منه/منهم بأن البحث لم يسبق نشره، أو تقديمه لأي وعاء نشر آخر وأنه لن يُقدم إلى أي جهة أخرى إلا بعد استلام خطاب من هيئة التحرير سواء بالقبول أو الاعتذار إضافة إلى تقديم نموذج طلب النشر والتعهد المرفق على موقع المجلة بتوقيع من الباحث المرسل للبحث.
5. في حال قبول البحث، لا يحق للباحث/الباحثين تقديمه للنشر في وعاء نشر آخر؛ سواء كان ورقيًا أو إلكترونيًا إلا بعد الحصول على موافقة مكتوبة من رئيس هيئة التحرير.
6. في حال عدم قبول البحث؛ يبلغ (الباحث المُراسل) بقرار هيئة التحرير دون إبداء الأسباب.
7. في حال كتابة البحث من باحِثَيْن أو أكثر، لا بد من تحديد المؤلف الذي يتم التواصل معه (الباحث المُراسل).
8. تخضع البحوث التي ترسل للمجلة للتحكيم السري كما هو معمول به في المجلات والأبحاث العلمية.
9. أن يكتب البحث على برنامج وورد (Word) بمقاس (A4) وفق المتطلبات التالية:
10. يكتب على ملف A4 بهوامش افتراضية 3.5 cm من أعلى ومن أسفل و2.5 cm من اليمين واليسار.

11. يكتب متن البحث بخط (Sakkal Majalla) مقاس (14)، وبمسافة مفرد بين الأسطر، على أن يكون العنوان بخط (14) غامق. وتكتب الكلمات أو الجمل - باللغة الأجنبية - التي ترد في متن البحث بخط(Times New Roman)، والهامش بالخط (Sakkal Majalla) مقاس (10)، والهوامش الإنجليزية بخط (Times New Roman)مقاس (10).

تُنظم مادة البحث على النحو التالي:

1. عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم المؤلف (المؤلفين) دون ذكر الألقاب العلمية (دكتور، أستاذ دكتور ...إلخ) - مع ذكر الوظيفة، وجهة العمل والبريد الإلكتروني للباحث المراسل.
2. ملخص باللغتين العربية والإنجليزية في حدود 200 -250 كلمة.
3. كلمات دَالَّة (مفتاحية) في حدود 4 - 6 كلمات باللغتين العربية والإنجليزية تتبع كل ملخص.
4. مقدمة، ثم متن البحث مقسم إلى فقرات مرقمة (1، 2، ...إلخ)، وإذا لزم تقسيم هذه الفقرات؛ يستخدم الترقيم للربط بين الفقرات الرئيسة والعناوين الفرعية داخلها1-1، و1-2 و1-3. كما يراعى عدم استخدم التقسيم المعهود في الرسائل العلمية (فصل، مبحث، ومطلب)، على أن يختم البحث بخاتمة مركزة تتضمن أهم النتائج التي تجيب عن الأسئلة البحثية بوضوح وتقدم إضافة معرفية في ميدان البحث ثم الخلاصة والمناقشة حيث يستعيد الباحث هنا أبرز النتائج مع تقديم البيّنات على الإضافات المعرفية ومناقشة للتباينات والتوافقات معها ضمن السياق الذي أجري فيه البحث.
5. يختم بالتوصيات والمقترحات التي تحيل إلى أمور تحتاج المزيد من البحث أو التطوير.
6. تُرقم الجداول والأشكال بالتسلسل في متن البحث مع ذكر عناوينها (أعلى الجدول وأسفل الشكل) ومصدرها (أسفل منه).
7. الالتزام بقواعد التوثيق المعمول بها في المجلة، وهي قواعد مستمدة من طريقة جمعية علم النفس الأمريكية American Psychological Association (APA) الإصدار السابع للتوثيق في كتابة المراجع والهوامش والاقتباس.

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على معلم البشرية سيدنا محمد الصادق الأمين والهادي البشير وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته أجمعين.

الحمد لله الذي أكرمنا بفضله ومكننا من إصدار العدد الخامس عشر من مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية في موعده المقرر، ليكون في متناول الباحثين والمعنيين ليحققوا الاستفادة المرجوة منه.
وفي هذا المقام لا يسعنا إلا أن نتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان لأعضاء هيئة التحرير واللجنة العلمية للمجلة وللمحكمين وكل من ساهم في إنجاز هذا العدد وإخراجه بهذه الجودة العالية.

يتضمن هذا العدد بين دفتيه، ستة عشرة بحثًا علميًا متميزًا تراعي الدقة والموضوعية في معالجتها لمجموعة من الموضوعات المهمة التي تثري المعرفة الإنسانية وتحقق الفائدة للفرد والمجتمع وتساهم في التنمية، حيث يغطي العدد موضوعات متنوعة في العلوم الإنسانية ومجالاتها المختلفة وهي: (المحاسبة، وإدارة الأعمال، والتربية، والقانون، والصحافة والإعلام، والتاريخ، وأصول الدين، وعلم النفس).

قراء مجلتنا الأفاضل، نعدكم بمواصلة السعي الدؤوب للارتقاء بالمجلة ومعايير النشر فيها، والعمل على تحديث الموقع الإلكتروني للمجلة بما يسهل على الباحثين عملية النشر ويرتقي في تصنيف المجلة محليًا ودوليًا.

د. علاء محمد مطر
رئيس هيئة التحرير

الفهـــــــــــــرس

عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
قياس مدى الالتزام بتطبيق المعيار الوطني العام رقم (9) الإفصاح عن المعلومات المالية للشركة ضمن المعايير الوطنية السعودية للاستدامة من وجهة نظر المحاسبين والمراجعين القانونيين والمديرين الماليين العاملين بجدّة.	د. عبد الشكور عبد الرحمن الفرا	13
تأثير رأس المال الفكري على الإفصاح الطوعيّ دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين	أ. سامر إسماعيل الشاعر	53
أثر الذكاء الاستراتيجي في تحقيق الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية	أ. مصعب إبراهيم شعت د. علاء مصباح العطار	91
جودة القرارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية من وجهات نظر أعضاء الهيئات التدريسية "دراسة تحليلية"	أ. غسان نايف ذوقان	117
استراتيجيات الجودة الشاملة وأثرها في الأداء المالي للشركات الصناعية الغذائية بالمحافظات الجنوبية	أ. سعدي محمد الكحلوت	149
استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية والنماذج الإحصائية لتصنيف البيانات لمسح القوى العاملة في فلسطين	د. عبد الله سلمان الديراوي	173
الإنهاء غير المشروع لعقد العمل محدد المدة وفقًا لقانون العمل الفلسطيني رقم "7" لسنة "2000"م (دراسة مقارنة)	د. أكرم صبحي مزهر أ. محمد طارق الزيتونية	199

رقابةُ محكمةِ النقضِ لشروطِ تسبيبِ الأحكامِ وفقًا لقانونِ أصولِ المحاكماتِ المدنيةِ والتجاريةِ الفلسطينيّ	د. منذر خضر الحلو	219
التصالح الجزائيّ في القانون الفلسطينيّ "دراسة تحليلية مقارنة"	د. أسامة محمد الأخرس	249
نظرية الظروف الاستثنائيّة في فلسطين دراسة تحليلية مقارنة	أ. منذر فتحي عزام	273
فاعلية التعلم الإلكتروني المعزز بنظام Moodle في التعليم العالي خلال جائحة كورونا من وجهة نظر الطلبة	د. إبراهيم خليل شاهين د. حسام فارس أبو شاويش د. محمد صالح البحيصي	297
التحديات التي تواجه تطبيق التعليم المدمج في مدارس (الأونروا) في محافظات غزة وسبل الحد منها	أ. رسمية جعفر أبو قاسم	321
اتّجاهات القائم بالاتّصال نحو مفهومي الحرية والمسؤوليّة الاجتماعيّة في الصحافة الفلسطينيّة اليوميّة: دراسة ميدانيّة	أ. نداء طه الدريملي	337
اضطراب طيف التوحد لدى الأطفال: المفهوم وآليات الكفالة "تقديم لحالتين سريريتين"	أ. لمياء عبد الرحمن الثوابتة	375
المبادئ العسكرية في ضوء القرآن الكريم	د. محمود كمال أبو زرينة	403

الجذور الفكريّة والتنظيميّة للصهيونيّة الدينيّة (1830-1956م)	أ. عبد الرحمن القيق	425

مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية
ISRAA UNIVERSITY JOURNAL FOR HUMANITIES

مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية
ISRAA UNIVERSITY JOURNAL FOR HUMANITIES
ISSN 2518-5918 DOI Prefix:10.36529
IUJH ISSUE 15, July 2023

قياس مدى الالتزام بتطبيق المعيار الوطني العام رقم (9) الإفصاح عن المعلومات المالية للشركة ضمن المعايير الوطنية السعودية للاستدامة من وجهة نظر المحاسبين والمراجعين القانونيين والمديرين الماليين العاملين بجدّة

General National Standard No. (9) Disclosure of the Company's Financial Information within the Saudi National Standard for Sustainability, from the Viewpoint of Certified Public Accountants and Financial Managers Working in Jeddah: A Field Study

عبد الشكور عبد الرحمن الفرا

أستاذ المحاسبة والتمويل المساعد، مدير مالي شركة الحربي والصاعري للحديد، السعودية

DOI: 10.36529/1811-000-015-001

تاريخ الاستلام: 09/ 04/ 2023 تاريخ القبول: 01/ 05/ 2023 تاريخ النشر: 01/ 07/ 2023

الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس مدى التزام الشركات السعودية بتطبيق المعيار الوطني العام رقم (9) بشأن الإفصاح عن المعلومات المالية للشركة من وجهة نظر المحاسبين والمراجعين القانونيين والمديرين الماليين العاملين في مدينة جدة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام عدد (100) استبانة لجمع البيانات وزعت على عينة عمدية غير احتمالية (غير عشوائية) بلغت (65) محاسب ومراجع قانوني ، (35) مدير مالي من العاملين في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، كما استخدم المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات، إذ تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة واختبار One-sample T-test باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) للوصول إلى النتائج المرجوة . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: تلتزم الشركات السعودية بتطبيق الإفصاح عن السياسة المحاسبية في إعداد القوائم المالية، هناك التزام لدى الشركات السعودية بالإفصاح عن الملاحظات على القوائم المالية ربع السنوية والسنوية، تهتم الشركات السعودية بتحليل إيراداتها وفقاً للدول التي تعمل بها، ووفقاً للتوزيع الجغرافي على مستوى مناطق المملكة العربية السعودية، تلتزم الشركات السعودية بتغطية خطة الالتزامات والاستحقاقات عن طريق الأصول التي خصصت للوفاء بها والإفصاح عن الأساس الذي تم الاستناد إليه في تقديرها. كما خلصت هذه الدراسة على عدد من التوصيات أهمها: ضرورة الإفصاح عن إجراءات التغيرات في السياسات المحاسبية لتلافي الأثر السلبي لها في دقة عرض وتحليل البيانات الواردة في القوائم المالية، الاطلاع المتواصل على التطورات والمستجدات التي تطرأ على المعايير المحاسبية وتكييف النظام المحاسبي معها من خلال إدارة متخصصة في نظم تقنية المعلومات، إعداد تقارير إضافية عن

اسم الباحث المرسل: عبد الشكور عبد الرحمن الفرا بريد الكتروني: dr.farra@omsteel.com.sa

التغيرات في نمو الإيرادات والأرباح حسب المناطق. الاهتمام بالتحليل المالي لبيانات القوائم المالية باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية لتفسير النتائج وتقييم الأداء والمساعدة في اتخاذ القرارات،

الكلمات المفتاحية: *المعيار الوطني العام رقم (9)، الإفصاح المحاسبي، المعلومات المالية، الشركات السعودية.*

Abstract

The study aimed to measure the extent of compliance with the application of General National Standard No. (9) Disclosure of the company's financial information within the Saudi national standards for sustainability from the point of view of certified public accountants and financial managers working in Jeddah. To achieve the study objectives, (100) questionnaires were used to collect data, which were distributed to an intentional, non-probability (non-random) selected sample of (65) certified public accountants and (35) financial managers working in Jeddah city in Saudi Arabia. The analytical descriptive approach was used to analyze the data and test the hypotheses, as the arithmetic means, standard deviations, degree, and one-sample T-test were calculated using the statistical program (SPSS) to reach the desired results. The most important finding of this study Saudi is that companies are committed to applying the disclosure of accounting policy in the preparation of financial statements. There is an obligation for Saudi companies to disclose notes on the quarterly and annual financial statements. Saudi companies are interested in analyzing their revenues according to the countries in which they operate and according to the geographical distribution at the level of the region of Saudi Arabia. Saudi companies are obligated to cover the liabilities and accrual plan through the assets that were allocated to fulfill them and disclose the basis on which they were based in their estimation. The study also concluded a number of recommendations, the most important of which are: the need to disclose the procedures for changes in accounting policies in order to avoid their negative impact on the accuracy of displaying and analyzing the data contained in the financial statements, Continuous access to developments in accounting standards and adaptation of the accounting system to them through a department specialized in information technology systems. Preparing additional reports on changes in revenue growth and profits by regions. Paying attention to the financial analysis of the data in the financial statements using a set of financial indications to interpret the results, evaluate performance and help in making decisions.

Key words*: General National Standard No. (9), Accounting disclosure, financial information, Saudi Companies.*

1. مقدمة: Introduction

يعتبر الإفصاح المحاسبي من الوسائل الرئيسية والأدوات الفعالة لإيصال نتائج نشاط منشآت الأعمال للمستخدمين في دعم قراراتهم، فهو يقدم المعلومات المحاسبية بشيء من التفصيل والشفافية من دون لبس أو تضليل، لذلك زاد الاهتمام به من قبل أصحاب الفكر والاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة حول أهمية الإفصاح المحاسبي والشفافية في القوائم والتقارير المالية، ولا ينحصر نطاق الإفصاح المحاسبي في مجرد تفصيل للقوائم والتقارير المالية المنشورة ، أو في أساليب تبويب وعرض المعلومات في هذه القوائم ، وإنما يتعدى هذا النطاق ليجعل منه عنصر دقة ومصداقية للأرقام المعروضة في هذه القوائم هو أساس مشكلة الإفصاح، كما أن المنظمات والهيئات الدولية من خلال إصدارها عدة معايير محاسبية خصوصاً تلك التي تحكم قواعد العرض والإفصاح في القوائم والتقارير المالية نظراً للدور الذي تلعبه في تنظيم أسلوب إعلام لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تساعد في تقييم أداء المنشأة والوقوف على قدراتها في تحقيق أهدافهم كمستثمرين أو مقرضين، والتي تتماشى مع الظروف الاقتصادية السائدة، إن عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية ليس هدفاً في حد ذاتها، ولكنها تهدف إلى تقديم معلومات محاسبية تتميز بخصائص نوعية (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، الثبات..) تشكل معايير أساسية للاسترشاد بها في الحُكم على مدى جودة هذه المعلومات ومدى تماثلها بين الأطراف الداخلية التي تهدف إلى تحقيق مصالحها والأطراف الخارجية الذين يعتمدون على هذه المعلومات لاتخاذ قرارات سليمة.

مشكلة الدراسة: Study Problem

يمثل الإفصاح أحد الوظائف الرئيسية الهامة التي يرتكز عليها الفكر المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية، ودائماً هو محل نقاش خاصةً في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام (2008) تلك الأزمة التي أثرت على شمولية الإفصاح بتوسيع مفهومه ونطاقه وأبعاده في القوائم المالية التي لايمتلك المستثمرون حقاً مصدراً بديلاً عنها لتوفير معلومات محاسبية في ظل حتمية المخاطر المتعلقة بها، حيث لم يعُد يُنظر إلى الإفصاح المحاسبي كونه افتراضاً أو مبدأ أو معياراً وإنما أصبح يمثل محور المحاولات المعاصرة للتنظير المحاسبي المتكامل. ونظراً لأهمية الإفصاح المحاسبي فقد أصبح شائع الاستخدام وأصبح العديد من مستخدمي القوائم المالية يطالبون بمزيد من الإفصاح وذلك بهدف أن تكون المعلومة المحاسبية صادقة ومعبرة عن المستوى الحقيقي للوضعية المالية للمنشأة.

فالإفصاح يعتبر من العناصر الأساسية التي تساهم بشكل فعال في تعزيز ثقة المستثمرين من خلال رفع مستوى الشفافية في المعلومة المحاسبية وضمان تدفقها إلى الأطراف المختلفة، ولقد أدت التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال إلى زيادة الحاجة إلى المعلومة المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية لدى مستخدمي القوائم المالية. يُعَد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي تلعب دوراً هاماً في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم والتقارير المالية، والتي تستخدم لأغراض عدة منها اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل للمنشأة،

هذا، ويُعَد من أهم المشكلات التي تواجه أصحاب المصالح في فهم الأداء المالي لمنشآت الأعمال هي مشكلة تعقيد التقارير المالية، وهذا ما أكد عليه الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountants

(IFAC,2010) ، وترتبط هذه المشكلة ارتباطاً وثيقاً بسياسة الإفصاح المحاسبي المتبعة في تلك المنشآت وهذه السياسة ترتبط بالخبرة المالية لكل من أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ومُعدي القوائم المالية.

وبصفة عامة ونتيجة لأهمية الإفصاح عن المعلومات المالية للشركات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، كانت المبادرة بهذه الدراسة الاستكشافية للوصول إلى قياس مدى الالتزام بتطبيق المعيار الوطني العام رقم (9) الإفصاح عن المعلومات المالية للشركة ضمن المعايير الوطنية السعودية للاستدامة، من وجهة نظر المحاسبين والمراجعين القانونيين والمديرين الماليين العاملين في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. من خلال ما تقدم تتمحور مشكلة الدراسة حول تساؤل رئيسي مفاده:

_ ما مدى التزام الشركات السعودية بتطبيق المعيار الوطني العام رقم (9) الإفصاح عن المعلومات المالية للشركة ضمن المعايير الوطنية السعودية للاستدامة، من وجهة نظر المحاسبين والمراجعين القانونيين والمديرين الماليين العاملين في مدينة جدة؟ ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

_ ما مدى التزام الشركات السعودية بالإفصاح عن السياسة المحاسبية؟

_ ما مدى التزام الشركات السعودية بالإفصاح عن ملخص النتائج المالية؟

_ ما مدى التزام الشركات السعودية بالإفصاح عن التحليل الجغرافي للإيرادات؟

فرضيات الدراسة: Study Hypotheses

تختبر الدراسة الفرضيات التالية:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين السياسة المحاسبية للشركات السعودية والمؤشرات الاسترشادية للإفصاح في القوائم المالية.

2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ملخص النتائج المالية للشركات السعودية والمؤشرات الاسترشادية للإفصاح في القوائم المالية.

3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التحليل الجغرافي لإيرادات الشركات السعودية والمؤشرات الاسترشادية للإفصاح في القوائم المالية.

4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الالتزامات المحددة لخطة الاستحقاقات وخطة التقاعد في الشركات السعودية والمؤشرات الاسترشادية للإفصاح في القوائم المالية.

أهداف الدراسة: Study Objectives

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان مدى التزام الشركات السعودية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً للمعيار الوطني العام رقم (9) بشأن الإفصاح عن المعلومات المالية للشركة ضمن المعايير الوطنية السعودية للاستدامة.

2. بيان أهمية وأنواع الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية المنشورة.

3. بيان المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية.

4. بيان متطلبات الإفصاح في القوائم المالية المنشورة.

أهمية الدراسة: Study Important

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

1. الأهمية العلمية: تتمثل في إثراء المكتبة الأكاديمية حيث تُظهر المعلومات الرئيسية التي تُهم العديد من الأطراف الخارجية عن المنشأة والتي تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة، واهتمام العديد من الهيئات العلمية والمهنية المحاسبية بمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وماهية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها نظراً للتغيرات التي تطرأ على المعايير المحاسبية وضرورة مواكبتها لما يحدث من تطورات.

2. الأهمية العملية: تتمثل في ضرورة تحقق الإفصاح المحاسبي ورفع المصداقية في القوائم والتقارير المالية للشركات السعودية حتى تنال ثقة المستخدمين لها.

كما تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الشركات السعودية ودورها في الاقتصاد الوطني، وأهمية الإفصاح المحاسبي ومدى مساهمته في توفير المعلومات المالية، وتأثير ذلك على متخذي القرارات لدى مستخدمي القوائم المالية.

حدود الدراسة: Study Limits

: تمثلت حدود الدراسة في الحدود الآتية:

1. الحدود المكانية: مجموعة من المحاسبين والمراجعين القانونيين والمديرين الماليين العاملين في مدينة جدة.

2. الحدود الزمنية: تقتصر على فترة إعداد الدراسة.

منهجية الدراسة: Study Methodology

اتساقا مع أهداف الدراسة وفرضياتها قام الباحث بإتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث تناولت الدراسة إطارين رئيسين: إطار نظري يشتمل على مراجعة المراجع العلمية والدراسات العلمية المختلفة ذات الصلة بموضوع الدراسة لتعضيده بالإسهامات العلمية التي قدمتها تلك المراجع والدراسات، من خلال استعراض مفهوم الإفصاح المحاسبي، أنواع الإفصاح المحاسبي، المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية، متطلبات الإفصاح في القوائم المالية المنشورة، المعايير الوطنية السعودية للاستدامة، الإطار التنظيمي لمستويات الإفصاح، المعيار الوطني العام رقم (9) الإفصاح عن المعلومات المالية للشركة. أما الإطار الثاني فميداني تحليلي اعتمد على جمع البيانات والمعلومات من خلال تصميم استبانة اشتملت على جزأين : الجزء الأول يشتمل على البيانات الشخصية للمستجوبين والتي تتعلق بالعمر والمؤهل

العلمي والتخصص العلمي والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة. والجزء الثاني فقرات الاستبانة البالغ عددها (18) فقرة موزعة على أربعة محاور. المحور الأول يتعلق بأهمية الإفصاح عن السياسة المحاسبية للشركات السعودية ويشتمل على عدد (7) فقرات. والمحور الثاني يتعلق بأهمية الإفصاح عن ملخص النتائج المالية للشركات السعودية ويشتمل على عدد (2) فقرة. والمحور الثالث يتعلق بأهمية الإفصاح عن التحليل الجغرافي لإيرادات الشركات السعودية ويشتمل على عدد (2) فقرة. والمحور الرابع يتعلق بأهمية الإفصاح عن الالتزامات والاستحقاقات للشركات السعودية ويشتمل على عدد (7) فقرات. واستخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية والذي يُعرف اختصارا ببرنامج SPSS في تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

الدراسات السابقة: Previous Studies

تطرقت مجموعة من الدراسات سابقة الإنجاز إلى مواضيع شبيهة بموضوع هذه الدراسة، وتتمثل المهمة منها

في الآتية:

دراسة: العجوري (2022). بعنوان: "الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشاكل وأثره على القرار الاستثماري، دراسة ميدانية".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية الإفصاح عن بنود الدخل الشامل لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرار الملائم، والكشف عن أهمية خصائص بنود الدخل الشامل في ضوء متطلبات سوق الأوراق المالية لمساعدة متخذي القرارات الاستثمارية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معلومات الدخل الشامل وأسعار الأسهم في البورصة المصرية، وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول الإفصاح عن بنود الدخل الشامل وأثره على متخذي القرار ومستخدمي القوائم المالية، وأن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل يؤثر على سعر السهم للمنشأة.

دراسة: بوعظم، غزي (2021). بعنوان: "أُسس ومتطلبات الإفصاح عن القوائم المالية بين النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الدولي".

18

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أسس ومتطلبات الإفصاح عن القوائم المالية وفقاً للنظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الدولي رقم (1). ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. وجود فجوة بين المرجعيتين نتيجة تبني النظام المحاسبي المالي لإرشادات المعيار قبل التعديل، من خلال عدم تضمين جدول حساب لنتيجة بنود الدخل الشامل الآخر مع الإبقاء على المفهوم السابق للأهمية النسبية الذي من شأنه توسيع وتعقيد دائرة المعلومات المفصح عنها.

دراسة: عبدلي، وآخرون (2021). بعنوان: "الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومدى موافقة معايير المحاسبة الدولية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ما جاء به النظام المحاسبي المالي من إفصاح عن المعلومات ضمن القوائم المالية ومدى توافقه في ذلك مع معايير المحاسبة الدولية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن النظام المحاسبي المالي

متوافق إلى حد بعيد مع معايير المحاسبة الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية والإفصاح عن معلومات تتسم بالمصداقية والملاءمة وقابلية المقارنة، لتحقق بذلك عرضاً صادقاً للوضعية المالية للمؤسسة.

دراسة: عبد المؤمن، يوسف (2019). بعنوان: "متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على متطلبات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية من خلال تبنيها لمعايير المحاسبة الدولية، تناولت هذه الدراسة محور التأصيل العلمي للإفصاح المحاسبي، ومحور المعايير المحاسبية الدولية، ومحور الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. أن تبني المعايير المحاسبية الدولية له أهمية بالغة وتأثيرات واضحة على عملية الإفصاح المحاسبي وخاصة لمرونتها وقابليتها للتجديد حسب التغيرات والمستجدات الحاصلة في البيئة الاقتصادية المحيطة بالمؤسسة.

دراسة: خيرة (2019). بعنوان: "أهمية الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومات المحاسبية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهمية الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، دراسة ميدانية لمديرية الصيانة سونطراك بسكرة، الجزائر، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. أن الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية يؤثر على جودة المعلومة المحاسبية، أن الإفصاح المحاسبي يوفر معلومة محاسبية تحقق رضا مستخدميها وتلبي احتياجاتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وجود تقارب بين كل منهم يؤدي إلى جودة القوائم المالية لتجعلها مفهومة وقابلة للمقارنة.

دراسة: الأرضي (2019). بعنوان: "محددات تطبيق مكونات مبادرة الإفصاح في الشركات المساهمة المصرية، دراسة اختبارية على شركات مؤشر EGX50 ".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى الحاجة لإصدار مبادرة للإفصاح وذلك في إطار تحديد معدل تواجد أبعاد مشكلة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للشركات المصرية المدرجة في مؤشر البورصة المصرية EGX50 للسنوات 2016، 2017، 2018. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. تحقق كافة أبعاد مشكلة الإفصاح بتقارير الشركات المصرية مما يؤكد حاجة مجتمع التقرير المالي المصري لتفعيل مكونات مبادرة الإفصاح بهدف علاج المشاكل الحالية للإفصاح.

دراسة: نور الدين، لبنى (2018). بعنوان: "دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية للقوائم المالية".
هدفت هذه الدراسة إلى تناول موضوع الإفصاح المحاسبي وأثره في تحسين المعلومة المحاسبية للقوائم المالية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. أن الإفصاح المحاسبي سوف يكون له أثر إيجابي على المعلومة المحاسبية لما سيوفره من خصائص نوعية للمعلومة المحاسبية أهمها، الملاءمة والموثوقية، وبالتالي بعث ثقة المستثمر فيها، توفير المعلومات والبيانات التي تساعد مختلف المسؤولين على اتخاذ القرارات الرشيدة والمناسبة للحفاظ على استمرارية المؤسسة، المعلومة هي الجوهر الرئيسي الذي تعتمد عليه المؤسسة لبناء واتخاذ قرارها والتي تتصف بالجودة والدقة لمواجهة المشاكل المختلفة، يوفر النظام المحاسبي كمية من المعلومات تستخدم في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

دراسة: عزي، طويلات (2018). بعنوان: "محاولة تحليل علاقة الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS)، دراسة على عينة من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات بالجزائر".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل نوع العلاقة التي تربط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر، وإبراز أهمية المفاضلة بين هذه الخصائص في زيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. تتضمن القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر معلومات محاسبية تتميز بخصائص الملاءمة ، الموثوقية، الوقت المناسب، الحيادية والدقة وقابلة للتحقق يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وأن المعلومات المحاسبية المُفصح عنها لها علاقة وثيقة بأهداف القوائم المالية، وجود علاقة ارتباط طردية وقوية بين قيد الأهمية النسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية، وجود تباين في درجة ارتباط خاصيتي الملاءمة والموثوقية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية.

دراسة: فداوي (2017). بعنوان: "مدى التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح خلال الفترة (2014-2015)".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى التزام الشركات المعنية بالدراسة لمتطلبات الإفصاح استناداً للمعايير المحاسبية الدولية، عن طريق تصميم مؤشرات الإفصاح، أجريت هذه الدراسة على الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة خلال الفترة (2014-2015)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. وجود مؤشرات ذات دلالة معنوية على التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال فترة الدراسة بنسبة 63 %.

دراسة: بن يوسف (2017). بعنوان: "أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية".

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر الإفصاح المحاسبي على الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي، على القوائم المالية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. أن النظام المحاسبي المالي (SCF) يساهم بشكل فعال في تحسين الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية، هناك انسجام بين الأدوات المستخدمة في القياس المحاسبي وأن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) يساهم في إزالة الالتباس على العديد من الممارسات المحاسبية وأن إدخال البرامج المعلوماتية واعتمادها سيمكن المؤسسة من إنتاج معلومات محاسبية مفيدة لمختلف الأطراف.

دراسة: محمد، وآخرون (2016). بعنوان: "القياس والإفصاح المحاسبي وأهميتها في جودة المعلومات، دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي وبنك التنمية الصناعية".

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق لمفهوم وأهمية القياس والإفصاح المحاسبي والدور الذي يقومان به في واقعية القوائم المالية، معرفة الطرق المستخدمة في قياس كل بند من بنود القوائم المالية، التعرف على مفهوم وأهمية وخصائص المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية، تقييم مدى كفاءة وجودة المعلومات المحاسبية التي تظهرها التقارير والقوائم المالية، دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي وبنك التنمية الصناعية، ومن أهم النتائج التي توصلت

إليها هذه الدراسة. أن الإفصاح المحاسبي يلعب دوراً هاماً في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، أن القياس والإفصاح المحاسبي من شأنها تعزيز جودة المعلومات المالية وتوفيرها لمختلف المستخدمين، أن توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية، أن المعلومات مؤكدة المصدر وعدم احتوائها على أخطاء تجعل مصدر الحصول عليها دائماً محل ثقة المستخدمين، وأن استخدام معايير القياس والإثبات المحاسبي تؤدي إلى زيادة الشفافية في القوائم المالية.

دراسة: شاهد، دفرور (2016). بعنوان: "الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظم المحاسبة الدولية ووفق المعايير المحاسبية الدولية، دراسة مقارنة".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير المحاسبية الدولية، دراسة مقارنة، في الحكم على مصداقية المعلومة المالية الواردة في القوائم المالية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. قامت الجزائر بإصدار نظام محاسبي مالي تعالج فيه عملية توصيل وعرض المعلومات للمستثمرين بطرق مفهومة وأسلوب ملائم، ساهم نظام المحاسبة المالية الجيد في تطوير محتوى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، توحيد أسس وقواعد العرض والإفصاح أثر على المعلومات المحاسبية الموجهة نظر للمستخدمين نتيجة ارتقاء مضمون التقارير المالية واكتمال محتواها من المعلومات وتعظيم جودتها.

دراسة: Du ET, al.. (2016). بعنوان: "محتوى معلومات الإفصاح عن المحاسبة المصرفية في أسعار الأسهم ومخاطر انهيار الأسهم".

Bank accounting disclosure information content in stock prices, and stock crash "risk".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آثار سياسات الإفصاح المحاسبي للمصارف على محتوى المعلومات في أسعار الأسهم ومخاطر الأسهم. وتكونت عينة الدراسة من بيانات مأخوذة من (37) بلداً، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. أن أسهم المصارف تعاني من انخفاض في التزامن وعوائد سلبية أعلى في الأسهم إذ كان يتعين على المصارف الإفصاح عن البيانات المالية، وتشير هذه النتائج إلى أن أسهم المصارف لديها أعلى محتوى من المعلومات وانخفاض خطر الانهيار إذا كانت معلومات المصارف أكثر شفافية، وقد أوصت هذه الدراسة بإعادة النظر في كيفية زيادة شفافية المصارف وسلامة القطاع المصرفي التي تعود بالنفع على النمو الاقتصادي.

دراسة: Gao. (2008). بعنوان: "الإفصاح المحاسبي لمحتوى الجمال الكينزي وكفاءة السوق".

"Keynesian beauty content accounting disclosure, and market efficiency "

هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح التبعات المترتبة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة وأثر ذلك على فعالية أداء هذه الشركات، تم تطبيق أداة الدراسة وفقاً لمعايير Keynes على (65) شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية في مدينة شيكاغو الأمريكية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. تجنيب هذه الشركات مخاطر الإفلاس، وقد أوصت

هذه الدراسة على ضرورة تبني الإفصاح المحاسبي على مستوى مجموع الشركات المدرجة في البورصة على أن تتم متابعة هذا الإفصاح ودقته من قبل هيئة تابعة لهيئة الأوراق المالية وتقوم بالتدقيق الدوري على هذه الشركات.

دراسة: Latridis (2008). بعنوان: "الإفصاح المحاسبي والسمات المالية للشركات: دليل من سوق الأوراق المالية في المملكة المتحدة".

" Accounting disclosure and firms financial attributes: Evidence from the UK stock market".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات في المملكة المتحدة وتحليل الخصائص المالية في الشركات التي توفر إفصاحات واسعة، وتقييم الأثر المالي لدوافعهم، وتبحث الدراسة أيضاً عن السمات المالية للشركات التي تكشف المعلومات حول القضايا المحاسبية الرئيسية بما في ذلك التعرض للمخاطر، والتغيرات في السياسات المحاسبية، واستخدام معايير الإبلاغ المالي الدولية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: أنه من اجل الحصول على تمويل في أسواق رأس المال والديون، يجب تقديم إفصاحات محاسبية واسعة النطاق وأن الكشف عن المعلومات المحاسبية الحساسة لم يؤثر سلباً على ربحية الشركات، على أن تتم متابعة هذا الإفصاح ودقته، وأن الشركات التي توفر الإفصاح المحاسبي مفصلاً تميل إلى عرض لربحية أعلى، وقد أوصت هذه الدراسة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية وذلك لتحسين نوعية وإمكانية المقارنة بين البيانات المالية.

دراسة: Dashawn & Conover (2007). بعنوان: "الإفصاح المحاسبي في الشركات المقيدة في البورصة المصرية". "Accounting disclosure in companies listed on the Egyptians stock exchange".

هدفت هذه الدراسة قياس مدى تطبيق الشركات المصرية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري للإفصاح المحاسبي، تم استخدم المنهج التحليلي من خلال إعداد أداة للدراسة تقيس مدى تطبيق هذه الشركات لمعايير الإفصاح المالي المصرية والمستقاة في الأساس من المعايير الأمريكية للإفصاح المالي عن البيانات، أجريت هذه الدراسة على (100) شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. أن (11 %) من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري فقط تطبق الإفصاح المحاسبي وفقاً للمعايير المصرية للإفصاح والمستقاة من المعايير الأمريكية، وقد أرجعت الدراسة أسباب ذلك إلى العوامل الثقافية في المقام الأول.

التعليق على الدراسات السابقة: Commenting on previous studies

من خلال عرض بعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع هذه الدراسة وذات الصلة به وجد الباحث النقاط الآتية:

1. بعض الدراسات اهتمت بالإفصاح المحاسبي من خلال القوائم المالية المنشورة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومدى التزام الشركات بإعداد قوائمها المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، وقد وجد أن بعض الشركات التزمت بعرض القوائم المالية بشكل موضوعي.

2. بعض الدراسات السابقة سلطت الضوء على أسس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي ومدى الحاجة لإصدار مبادرة للإفصاح.

3. بعض الدراسات اهتمت بتحديد وتحليل نوع العلاقة التي تربط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

4. بعض الدراسات سلطت الضوء على أثر الإفصاح المحاسبي على الممارسات المحاسبية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية.

ومن خلال ما تم عرضُه من الدراسات السابقة، فإنه لا شك في أنها تشترك مع هذه الدراسة في بيان أهمية الإفصاح المحاسبي وجوهره في القوائم المالية. إلا أنها لم تتطرق إلى موضوع هذه الدراسة، وتأتي هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة لكنها تميزت عن غيرها كونها تركز على قياس مدى الالتزام بتطبيق المعيار الوطني العام رقم (9) الإفصاح عن المعلومات المالية للشركة ضمن المعايير الوطنية السعودية للاستدامة، من وجهة نظر المحاسبين والمراجعين القانونيين والمديرين الماليين العاملين في مدينة جده. دراسة ميدانية.

1/: الإطار النظري. Theoretical Framework

1/1: الإفصاح المحاسبي. Accounting Disclosure

يعتبر الإفصاح عن المعلومات مطلب رئيسي للهيئات المحاسبية الدولية في ظل التوجه نحو توحيد الممارسات المحاسبية في مختلف الدول، كما أن المحاسبة تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق وظيفتين أساسيتين هما الإفصاح عن المعلومات المالية والأحداث استناداً إلى أسس قياس تعبر بصدق عن الوضع المالي للمنشأة من جميع النواحي الجوهرية، ما يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية وخدمة كافة الأطراف ذات العلاقة، ونظراً لأهمية الإفصاح المحاسبي فقد اختلفت وجهات نظر المهنيين والباحثين حول مفهوم الإفصاح وخاصة فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح ومستواه، وذلك بسبب أهمية هذا المفهوم ولكونه من أهم المبادئ المحاسبية ولاعتباره وسيلة اتصال مباشرة بين المستثمرين ومنشآت الأعمال.

ويعرف الإفصاح المحاسبي بأنه تحويل معلومات داخلية محتكرة من قبل إدارة المؤسسة وغير متاحة للجمهور لتصبح معلومات خارجية، إذ يشترط أن تتصف هذه المعلومات بالكفاية والشمولية والعدالة (محمد، قدومي، 2013، ص 295). وأن الإفصاح المحاسبي هو شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية (السامرائي، العكاوي، 2012، ص. 8).

ويمكن تعريف الإفصاح بالتركيز على الهدف منه على أنه. إقرار الذمة المالية من خلال نشر المعلومات المالية سواء كانت عددية أو نوعية، مطلوبة أو طوعية متاحة عبر قنوات رسمية أو غير رسمية كالتقارير السنوية والتقارير المرحلية (Hassan & Marston,2010, p.7). أما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) فقد اعتبره على أنه. عرض للمعلومات في القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بشكل يضمن إبراز الأمور الجوهرية والتي تضم محتوى القوائم المالية (المصطلحات المستخدمة فيها، الملاحظات المرفقة بها، ودرجة ما فيها من تفاصيل) وبكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدميها (أبو جراد، 2015، ص. 109). كما عُرِف الإفصاح المحاسبي بأنه

نشر للمعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها، وذلك لزيادة فعالية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، حيث أن الفئات المختلفة تحتاج للمعلومات لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركة للوصول إلى القرار الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها، والتي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب بها (الدياش، 2018، ص. 199). وقد عُرِف الإفصاح المحاسبي بأنه عملية إظهار وتقديم المعلومات المالية سواء كانت كمية أم وصفية في القوائم المالية والهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، الأمر الذي يجعلها ملائمة وغير مضللة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية التي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات المحاسبية (الطويل، زحلوط، 2014، ص. 36).

ويرى الباحث أن التقارير المالية التي تشمل جميع المعلومات والبيانات اللازمة توفر صورة واضحة وعادلة عن الوضع المالي للمنشأة دون تضليل لكافة المستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات السليمة، وأن عدم تطابق مصالح المستخدمين فيما يتعلق بمضمون القوائم والتقارير المالية أدى إلى وجود اختلاف في نظرتهم للقوائم المالية، فالمنشأة بصفتها المسؤولة عن إعداد القوائم والتقارير المالية تنظر إلى الإفصاح من ناحية لا تتطابق مع نظرة الأطراف المختلفة.

2/1: أنواع الإفصاح المحاسبي. Types of Accounting Disclosure

أدى التطور الكبير في الفكر المحاسبي إلى اعتبار الإفصاح المحاسبي من أهم الموضوعات المثيرة للجدل بين المحاسبين أنفسهم أو بينهم وبين إدارات المنشآت ومراجعي الحسابات من جهة وبين الأطراف الأخرى مستخدمي القوائم والتقارير المالية من جهة أخرى، فلم يعُد إخفاء البيانات والمعلومات مُجدي في عصر تكنولوجيا المعلومات. يمكن تصنيف الإفصاح المحاسبي من حيث الأهداف إلى:

1/2/1: الإفصاح الكامل (الشامل). Full Disclosure

يقضي هذا النوع بضرورة إدراج كل المعلومات التي بحوزة المنشأة والتي تؤثر على قرارات المستخدمين وعلى فهمهم للأحداث المختلفة، على أن تُعَد وتعكس هذه المعلومات الصورة الصادقة والأداء الاقتصادي للمنشأة ويمكن تقديم هذه المعلومات في صُلب القوائم المالية أو أن تُدرج في الملاحق (العايب، 2017، ص. 21). كما يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يُعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم (محمد، وآخرون، مرجع سابق، ص 33).

ويرى الباحث أن الإفصاح الكامل لا يقتصر على المعلومات المالية في نهاية الفترة المالية بل يجب أن يمتد إلى بعض الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي لها تأثير جوهري على الأطراف المعنية، وأن تصل إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة والملائمة المتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي.

ويصعُب تقديم هذا النوع من الإفصاح لسببين (Robertson & Renxe, 2004, p.2).

1. تكلفة عملية الاتصالية: إن المعلومات عبارة عن منتج اقتصادي له تكلفة يُنتظر منه تحقيق عائد وأن توليفة التكلفة / العائد من المحددات لنوعية وكمية المعلومات التي تحتويها القوائم المالية وهذا ما يدفع المنشاة إلى دراسة وتحديد تكاليف إنتاج المعلومات، الغرض منها والفئات المستهدفة.

2. تقديم معلومات إضافية دون احترام مبدأ الأهمية النسبية: فذلك يعمل على تخفيض معدل الاستيعاب لدى المستخدمين على اختلافهم، لأن الحشو وتقديم المعلومات غير الضرورية قد يجعل التقارير المالية مملة ويقلل من تأثير اللغة الرقمية للمحاسبة.

يشير الباحث إلى أن الإفصاح الكامل (الشامل) لا يُقصد به عرض كافة المعلومات دون تمييز، حيث أن الإفراط في المعلومات المعروضة غير مُستحب نظراً لعرض تفاصيل غير مهمة تجعل القوائم المالية صعبة من حيث الفهم والتفسير وتحمل تكاليف إضافية دون مُبرر.

2/2/1: الإفصاح الكافي. Adequate Disclosure

ويشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير مَحدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار فضلاً على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد (مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2013، الجزء أ، ص 16).

ويرى الباحث أنه يُقصد بالإفصاح الكافي أن تتضمن القوائم والتقارير المالية والإيضاحات المرفقة بها الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية الهامة التي يتوقع أن تُفيد فئات المستخدمين في اتخاذ القرارات.

3/2/1: الإفصاح الملائم. Appropriate Disclosure

هو الإفصاح الذي يُراعي حاجة مستخدمي التقارير المالية وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ إنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية (بن يوسف، مرجع سابق، ص. 33). وهو يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح، وقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة ازدياد أهمية الملاءمة باعتبارها أحد الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية ونتيجة لهذه الخاصية كانت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات (محمد، آخرون ، مرجع سابق، ص. 43).

4/2/1: الإفصاح الإلزامي. Mandatory Disclosure: يتم الإفصاح هنا وفقاً لما نصت عليه القوانين المختصة، وذلك قد يكون على حساب معلومات أخرى ربما تكون مهمة، إلا أن القوانين المختصة لم تولِ الاهتمام الكافي لإظهارها (الهادي، 2013، ص. 88). وأيضاً أن يقوم المشروع بإجبار المدراء على تقديم حد أدنى من الإفصاحات وفقاً لمستوى قانوني يُمَكن مختلف المستعملين من التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة ويحقق العدالة بين مختلف الأطراف ذوي العلاقة (Schatt, 2010, p.4).

ويرى الباحث أنه نظراً لعدم وجود اتفاق حول مدى الإفصاح الذي يلبي رغبات المستفيدين من المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية وتضارب المصالح بين مختلف الأطراف، تلجأ الجهات المعنية بالإفصاح إلى التدخل لإلزام منشآت الأعمال بزيادة محتوى المعلومات المالية التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.

5/2/1: الإفصاح العادل. Fair Disclosure: وهو المستوى الذي يضمن تزويد جميع الأطراف بالمعلومات نفسها وفي الوقت نفسه دون تحيز لفئة على حساب أخرى (المهندي، صيام، 2007، ص. 260). وهو يرتكز على أهداف أخلاقية تتعلق بالعدالة والمساواة بين جميع مستخدمي القوائم المالية إلا أن هذا المفهوم قد انتقِد بسبب العدالة فهي مفهوم نسبي يصعُب تحقيقه بموضوعية تامة (رضا، 2010، ص. 7). وهو تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بنفس كمية المعلومات في وقت واحد (الدياش، مرجع سابق، ص. 208).

ويرى الباحث أن الإفصاح العادل هو الاهتمام المتوازن لاحتياجات جميع الأطراف المعنية، وأنه ينطوي على هدف أخلاقي يستلزم المعاملة المتساوية والمتوازنة باحتياجات كافة الأطراف المعنية.

6/2/1: الإفصاح الوقائي. Preventive Disclosure: وهو يعني أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، ويهدف الإفصاح الوقائي إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية (الهادي، مرجع سابق، ص. 89).

ويشير الباحث إلى أن المعلومات وفقاً للإفصاح الوقائي يجب أن تكون على درجة عالية من الموضوعية، وأن الإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المالية المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين والمحتملين.

7/2/1:الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): Educational (Media) Disclosure

ويعني الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب فئات أخرى (محمد، وآخرون، مرجع سابق، ص 34). وهو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله (الهادي، مرجع سابق، ص. 88).

يرى الباحث أنه بالرغم من تعدد أنواع الإفصاح المحاسبي، إلا أنه لم يكن هناك تعارض يُذكَر بين هذه الإفصاحات، بل أنها تتمحور حول هدف واحد، يتمثل في توفير معلومات وبيانات موضوعية مناسبة وملائمة تُساعد الأطراف ذات العلاقة في اتخاذ القرارات الرشيدة، حيث أن جوهر عملية الإفصاح المحاسبي هو مساعدة مستخدمي القوائم والتقارير المالية أكثر فائدة وأسهل فهماً عند اتخاذ القرارات، وأن الإفصاح المثالي يتحقق عندما تكون القوائم والتقارير المالية المنشورة على درجة عالية من التفصيل، وأن تكون أرقام القوائم المالية على درجة كبيرة من الدقة والمصداقية والثقة، وأن يتم عرض القوائم والتقارير المالية بالشكل والوقت المناسبين لاحتياجات كافة الأطراف ذات المصلحة.

3/1: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية

Basic Elements of Accounting Disclosure of Financial Information:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم والتقارير المالية المنشورة على مجموعة من المقومات الرئيسية التي يجب مراعاتها وإتباعها: (مطر، السويطي، 2012، ص ص. 338-337).

1. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المالية.

2. تحديد أغراض استخدام المعلومات المالية.

3. تحديد طبيعة ونوع المعلومات المالية التي يجب الإفصاح عنها.

4. تحديد طرق وأساليب الإفصاح عن المعلومات المالية.

إضافة إلى هذه المقومات يمكن اعتماد مفهوم آخر وهو الزمن، أو التوقيت الزمني للإفصاح عن البيانات والمعلومات (السيد، 2014، ص. 53).

ويرى الباحث أن هذه المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي هي مجموعة عناصر متسلسلة ومترابطة وكل عنصر فيها يُسَهل المهمة للعنصر الذي يليه، كما يشير الباحث إلى أن توفر البيانات والمعلومات في الوقت المناسب تكون ذات منفعة كبيرة للمستخدمين والمستفيدين منها، وأن تأخرها ينقص من نفعية البيانات والمعلومات وقد لا يقدم أي منفعة.

4/1: متطلبات الإفصاح في القوائم المالية المنشورة

Disclosure Requirements in the Published Financial Statements:

نظراً لأهمية الإفصاح في القوائم والتقارير المالية فإنه يتعين على المنشأة مراعاة متطلبات الإفصاح المتعارف عليها وهي كالتالي:

1/4/1: السياسات المحاسبية: Accounting Policies

يتم قياس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة، وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية هذه الحقيقة بالقول بأنه يعتبر استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية، وليست هناك مجموعة معينة بالذات للسياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها، ومن ثم فإن استخدام ما هم متاح من السياسات المحاسبية المختلفة قد يُسفِر عن قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف، لذلك يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تُمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقاً للسياسات المحاسبية التي أدت إليها (عبدالعال، 2005، ص. 56).

ويشير الباحث إلى ضرورة الإفصاح عن أي تغير في السياسات المحاسبية المتعارف عليها وتوضيح أسباب التغير وأثرها على القوائم المالية.

2/4/1: الأحداث اللاحقة: Subsequent Events

تُغطي القوائم المالية فترة محددة من الوقت، ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية تلك الفترة المالية، وغالباً ما تُنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور، وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية وإصدار ونشر القوائم المالية بالفترة اللاحقة، وأثناء الفترة اللاحقة قد تحدث أحداث هامة أو تُتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها، فإن لم تكن منعكسة على القوائم المالية فإن الأمر يتطلب تعديل تلك القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية (الهادي، مرجع سابق، ص. 90).

ويرى الباحث ضرورة الإفصاح عن الأحداث التي حدثت بعد إقفال الحسابات وإعداد القوائم المالية وقبل

نشرها وبيان أثرها على البيانات المالية، مثل تعرض المنشأة إلى ظروف طارئة ألحقت بها خسارة كبيرة.

3/4/1: الالتزامات المحتملة: Contingent Liabilities

وهي تتمثل عادةً بالتزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكد فيما يختص بحدوثها أو مبلغها، وتظهر عادةً نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المؤسسة أو النزاعات مع الأطراف الأخرى والتي تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلاً عند تسوية النزاع، وفي بعض الحالات التي يتأكد فيها بعض هذه الالتزامات فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزءاً من القوائم المالية بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الأقل تأكيداً في ملاحظات القوائم المالية (عبدالعال، مرجع سابق، ص 56).

كما يجب أن يُكشف في البيانات المالية عن الالتزامات التي قد تطرأ في المستقبل مثل الالتزامات الناشئة عن الأوراق التجارية (العكر، 2010، ص. 16).

ويرى الباحث أن الإفصاح عن الالتزامات المحتملة يُتيح لمستخدمي القوائم المالية المعرفة بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت، ولكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها إلى القوائم المالية.

4/4/1: الشكوك حول استمرارية المنشأة: Doubts about the continuity of the entity

يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المنشاة، وأنه في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفشل المنشأة أو عدم استمراريتها فإنه يفترض أن المنشأة مستمرة إلى ما لا نهاية، وفي حال توفر لدى مُعدي القوائم المالية معلومات تُفيد بإمكانية عدم استمرار المنشأة، أو أن هناك شكوك حول استمرارها، عندئذٍ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية (عبدالعال ، مرجع سابق، ص. 57).

ويشير الباحث إلى أن المنشأة وجدت لتستمر في مزاولة نشاطها على المدى الطويل وليس بغرض تصفيتها في الأجل القصير.

5/4/1: الأطراف ذوي العلاقة: Related Parties

جاء في معيار الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة الفقرة (104)، يجب أن تُفصح القوائم المالية عن جميع العمليات ذات الأهمية النسبية مع ذوي العلاقة بغض النظر عن وجود أو عدم وجود أرصدة لهذه العمليات في نهاية السنة المالية، وأن يشمل الإفصاح في الأقل: ذوي العلاقة، طبيعة العلاقة، نوع العملية أو العمليات التي تمت بين المنشاة وذوي العلاقة خلال الفترة المالية، وقيمة العملية أو العمليات التي تمت بين المنشأة وذوي العلاقة خلال الفترة المالية، أرصدة ذوي العلاقة في نهاية الفترة المالية، ويكون الإفصاح عن العمليات ذات الطبيعة المتماثلة دفعة واحدة عدا تلك التي يكون فيها الإفصاح إفرادياً ضرورياً لفهم تأثير العمليات بين ذوي العلاقة على البيانات المالية للمنشأة (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 1997، ص. 1011).

ويرى الباحث أنه نظراً لاتساع نطاق العمليات التي قد تقوم بها المنشاة، واهتمام أصحاب المصالح على معرفة كافة ما يتعلق بأعمال المنشأة، فإن معرفة المعاملات التي تتم بين المنشأة وبين الأطراف ذوي العلاقة التي لها تأثير هام على قرارات المنشأة بشكل مباشر أو غير مباشر يعتبر من العوامل التي تُقدم المزيد من المعلومات المفيدة لمستخدمي القوائم المالية، كما أن المنشأة قد تدخل في عمليات شراء أو بيع أو إقراض أو اقتراض وعمليات أخرى مع أطراف ذوي علاقة تكون لها تأثير على المركز المالي للمنشأة.

5/1: المعايير الوطنية السعودية للاستدامة: Saudi National Standards for Sustainability

(وزارة التجارة، 2021، https://mc.gov.sa.pages.NSS)

1/5/1: مقدمة: Introduction

تنسجم رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في مجملها مع أهداف التنمية المستدامة، وتستند هذه الرؤية إلى ثلاثة محاور، وهي: المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح، وتوفر الرؤية وبرامجها التنفيذية الاثني عشر مثل برنامج التحول الوطني 2020 الأسس التي تدعم دمج أهداف التنمية المستدامة في عملية التخطيط الوطني.

ويأتي مشروع وضع معايير وطنية لإعداد تقارير استدامة الشركات، في حرص المملكة العربية السعودية على تعزيز أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر من خلال العديد من الاستراتيجيات والخطط في إطار تنفيذ رؤية الهدف الاستراتيجي السادس في رؤية المملكة 2030 والمتمثل في، تمكين المسؤولية الاجتماعية، وأهدافه الفرعية، تمكين الشركات من المساهمة الاجتماعية من خلال تعزيز قيام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية وتعزيز اهتمام الشركات باستدامة الاقتصاد الوطني.

تبدأ المعايير الوطنية العامة لإعداد تقارير الاستدامة بالمتطلبات الأساسية وهي مجموعة من الإفصاحات الإلزامية التي يجب على الشركات التي تقوم بإعداد تقارير الاستدامة وفقاً للمعايير الوطنية السعودية أن تُفصح عنها وفقاً لمنهج الامتثال أو التفسير Comply or Explain، ففي حالة عدم الإفصاح عن أحد المعايير تُقدم الشركة تفسيراً إلزامياً لعدم إفصاحها عن هذا المعيار.

وتتسم المعايير الوطنية العامة بأنها مجموعة من الإفصاحات العامة التي تُساعد الشركات في الإبلاغ عن الإطار العام لممارسات الاستدامة وآليات حوكمة الاستدامة بالشركة، والإفصاح عن حجم أعمال الشركة والتوزيع الجغرافي لعملياتها والأسواق التي تصل إليها. كما تتضمن المعايير الوطنية العامة أيضاً عدداً من المعايير الأساسية المتعلقة بالموضوعات الجوهرية في البعد الاقتصادي والحوكمة ومنها آليات الدعم المباشر وغير المباشر والشراكة من أجل الاستدامة، إضافة إلى معيار الإفصاح عن المعلومات المالية للشركة، كما تتضمن الإفصاحات الأساسية عن سياسات التوظيف والتدريب، أما في الموضوعات الجوهرية البيئية فتأتي الإفصاحات المتعلقة باستهلاك الطاقة وفقاً لنوعها وسياسات ترشيد المياه، إضافة إلى الالتزام بالامتثال البيئي وشبكات الرصد البيئي ضمن المعايير الوطنية العامة وفقاً للآتي: (الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية، 2021، https://csrsa.net/post/1489)

2/5/1: منهجية بناء المعايير الوطنية السعودية للاستدامة

Methodology for building national standards for sustainability:

ارتكز تنظيم إعداد المعايير الوطنية لتقارير الاستدامة على عدد من الاعتبارات الهامة بما يحقق الاتساق والمواءمة والشمولية والتركيز ومشاركة أصحاب المصلحة مع مراعاة المرجعيات والمواصفات الدولية والأنظمة واللوائح وفقاً لما يلي:

1. المواءمة والانسجام مع أهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات الدولية ورؤية المملكة 2030.
2. المواءمة والتنسيق بين الأنظمة واللوائح والتشريعات والتعليمات القائمة.
3. الشمولية والتركيز.
4. المرجعية الدولية التي تم الاعتماد عليها.
5. التشاور مع أصحاب المصلحة (الجهات ذات الصلة).

3/5/1: الإطار التنظيمي لمستويات الإفصاح: The regulatory framework for disclosure levels

30 يختلف مدى توفر وإتاحة البيانات التي يجب على الشركات المُصدرة لتقارير الاستدامة اعتمادها لإعداد التقارير وفقاً للمعايير الوطنية وبما يتماشى مع المعايير العالمية، لذا فقد صُنفت المعايير حسب مستويات إتاحة البيانات إلى مستويات تنظيمية وفقاً لما يلي:

- التصنيف الأول من المعايير: معايير ذات مؤشرات واضحة من الناحية الموضوعية والمنهجية الثابتة ومتعارف عليها بين الشركات وهذه البيانات متاحة لدى الشركات وتعد من المعايير الأساسية.
- التصنيف الثاني من المعايير: معايير تعتمد على مؤشرات واضحة من النواحي الاعتبارية والمنهجية، ولكن لا يتم الإفصاح عن البيانات بانتظام وهذا ما يشجع على اعتمادها ضمن المعايير لرفع وعي الشركات بها وتأتي ضمن الإفصاحات الجوهرية.

- التصنيف الثالث من المعايير: معايير لا توجد لها بيانات متاحة في الوقت الحالي وتحتاج منهجيتها إلى تأهيل الشركات للعمل بها على مستوى تطبيقها وهي ضمن المبادرات العالمية.

4/5/1: المعيار الوطني العام رقم (9) الإفصاح عن المعلومات المالية للشركة

The general national standard no. (9) Disclosure of the company's financial information:

يتضمن هذا المعيار مجموعة من الإفصاحات الخاصة بالأثر الاقتصادي للشركة، وهو ما يتضمن الإفصاح عن المعايير المحاسبية المتبعة، ومدى تطابقها مع السياسات المحاسبية الدولية، كما تُفصح الشركة عن ملخص النتائج المالية للشركة خلال فترة خمس سنوات (أو أكثر). كما تلتزم الشركة بالإفصاح عن خطط التقاعد حيث إن هذه الخطط توفر للموظفين القدرة على التخطيط المالي على الأجل الطويل، وفي المقابل فإن هذه الخطط تُعد التزاماً على أصحاب العمل (وزارة التجارة، 2021، https://mc.gov.sa.pages.NSS)

1/4/5/1 : الإفصاح رقم (9, 1) السياسة المحاسبية للشركة والمؤشرات الاسترشادية.

تُفصح الشركة في تقريرها عن المعايير المحاسبية المتبعة، ومدى تطابقها مع السياسات المحاسبية الدولية، والتغيرات التي طرأت عليها خلال فترة إعداد التقرير. وأن المؤشرات الاسترشادية للإفصاح رقم (9,1) هي:

1. الإفصاح عن السياسة المحاسبية للشركة.
2. الإفصاح عن المعايير المحاسبية التي تعتمد عليها الشركة.
3. هل تتوافق المعايير المحاسبية للشركة مع المعايير المحاسبية الدولية.
4. هل يتم الإفصاح عن القوائم المالية بشكل ربع سنوي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية؟
5. هل يتم تدقيق القوائم المالية ربع السنوية؟.
6. هل يتم الإفصاح عن الملاحظات على القوائم المالية ربع السنوية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية؟
7. الإفصاح عما إذا كانت القوائم المالية مجمعة أو مستقلة.

2/4/5/1 : الإفصاح رقم (9, 2) ملخص النتائج المالية والمؤشرات الاسترشادية.

تُفصح الشركة في تقريرها عن ملخص النتائج المالية للشركة خلال فترة خمس سنوات (أو أكثر). وأن المؤشرات الاسترشادية للإفصاح رقم (9,2) هي:

1. جدول بتطور قائمة المركز المالي خلال خمس سنوات.
2. جدول بتطور قائمة الدخل للشركة خلال خمس سنوات.

3/4/5/1 : الإفصاح رقم (9, 3) التحليل الجغرافي لإيرادات الشركة والمؤشرات الاسترشادية.

تُفصح الشركة في تقريرها عن الإيرادات وفقاً للتوزيع الجغرافي على مستوى الدول التي تعمل بها الشركة أو على مستوى مناطق المملكة، وأن المؤشرات الاسترشادية للإفصاح رقم (9,3) هي:

1. توزيع الإيرادات وفقاً للدول التي تعمل بها الشركة.

2. جدول بتوزيع الإيرادات وفقاً للتوزيع الجغرافي على مستوى المملكة (المنطقة الوسطى، المنطقة الشرقية، المنطقة الغربية، المنطقة الجنوبية).

4/4/5/1 : الإفصاح رقم (9, 4) الالتزامات المحددة لخطة الاستحقاقات وخطط التقاعد الأخرى والمؤشرات الاسترشادية.

تلتزم الشركة بالإفصاح عن خطط التقاعد، حيث إن هذه الخطط توفر للموظفين القدرة على التخطيط المالي على الأجل الطويل، وفي المقابل فإن هذه الخطط تُعد التزاماً على أصحاب العمل، وأن المؤشرات الاسترشادية للإفصاح رقم (9,4) هي:

1. القيمة التقديرية لتلك الالتزامات، إذا تم استيفاء الالتزامات المطلوبة للخطة من موارد الشركة.

2. في حالة وجود صندوق منفصل لسداد التزامات التقاعد الخاصة بالخطة:

- إلى أي مدى يتوقع أن تتم تغطية التزامات الخطة عن طريق الأصول التي خصصت للوفاء بها.
- الأساس الذي تم التوصل إلى ذلك التقدير استناداً إليه.
- متى تم وضع ذلك التقدير؟

3. إذا لم يكن الصندوق المنشأ لسداد التزامات المعاشات التقاعدية للخطة مغطى بالكامل، يتم شرح الاستراتيجية التي اعتمدها صاحب العمل للوصول إلى التغطية الكاملة، إن وجدت، والجدول الزمني، إن وجد الذي يأمل صاحب العمل في تحقيق التغطية الكاملة خلاله.

4. النسبة من الراتب التي ساهم بها الموظف أو صاحب العمل.

5. مستوى المشاركة في خطط التقاعد، مثل المشاركة في المخططات الإلزامية أو الطوعية، أو المخططات الإقليمية أو القُطرية، أو تلك ذات الأثر المالي.

تتوافق الإفصاحات عن المعلومات المالية في سياق الإفصاحات العامة مع رؤية المملكة 2030 في تطوير السوق المالية، ودعم الشركات الوطنية الكبرى لتعزيز ريادتها عالمياً، وتطوير الشركات المحلية الواعدة إلى شركات رائدة إقليمياً وعالمياً وفقاً للهدف الثالث (تنمية وتنويع الاقتصاد) من أهداف البعد الاقتصادي (اقتصاد مزدهر).

كما تمت المواءمة والتنسيق بين المعايير والأنظمة واللوائح والتعليمات القائمة لتحديد مدى قدرة الشركات بالوفاء بمتطلبات الإفصاح الوطنية، وتتوافق الإفصاحات عن المعلومات المالية في سياق البعد الاجتماعي للاستدامة، ومع كل من الإفصاح والشفافية في لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، ومعيار العرض والإفصاح العام الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

كما تمت المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة ومعايير الإفصاح الدولية، تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، ومعايير مبادرة التقارير العالمية، معيار الأداء الاقتصادي GRI 201-3.

وأن مستوى تصنيف هذا المعيار ضمن المستوى الأول من تصنيف المعايير، وتلتزم جميع الشركات بالإفصاح عن المعلومات المالية حيث أنها ملزمة وفقاً للائحة حوكمة الشركات.

2/_: الإطار التحليلي (الدراسة الميدانية): Analytical Framework (filed study)

1/2: مجتمع وعينة الدراسة: Population and Sample of Study

يتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين والمراجعين القانونيين والمدراء الماليين العاملين في مدينة جده بالمملكة العربية السعودية لما لهم من دراية وخبرة في مجال الدراسة والتي من الممكن الاستفادة من آرائهم في تحقيق أهداف الدراسة، ونظراً لصعوبة تحديد حجم مجتمع الدراسة قام الباحث باستخدام أسلوب العينة العمدية أو الغرضية (Purposive Sampling) غير الاحتمالية (غير العشوائية) للحصول على معلومات من شريحة محددة قادرة على توفير المعلومات بسبب امكانياتهم العلمية والخبرات العملية التي يمتازون بها (قنديلجي، السمرائي، 2008، ص 147). مكونة من عدد (100) فرد شملت عدد (65) محاسب ومراجع قانوني، وعدد (35) مدير مالي، وقام الباحث بتوزيع عدد (100) استبانة تم استرجاع عدد (100) استبانة بنسبة 100 % من الاستبانات الموزعة، وأن الباحث راعى عند اختيار العينة العمر والمؤهل العلمي والتخصص العلمي وسنوات الخبرة، والجدول التالي يصف الدراسة حسب متغيراتها المستقلة:

1/1/: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة:

1/1/1/2: توزيع عينة الدراسة حسب العمر:

جدول (1): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	24	% 24
من 30 إلى أقل من 40 سنة	40	% 40
من 40 إلى أقل من 50 سنة	16	% 16

من 50 سنة فأكثر	20	% 20
المجموع	**100**	**% 100**

المصدر: إعداد الباحث.

يتضح من الجدول (1) أن نسبة 24 % من عينة الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة، وأن نسبة 40 % تتراوح أعمارهم بين 30 سنة إلى أقل من 40 سنة، وأن نسبة 16 % تتراوح أعمارهم بين 40 سنة إلى أقل من 50 سنة، وأن نسبة 20 % أعمارهم 50 سنة فأكثر. ويرى الباحث أن تنوع العمر لأفراد عينة الدراسة التي أجابت على أسئلة الاستبيان يدل على التنوع في وجهات النظر.

2/1/1/2: توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول (2): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
درجة البكالوريوس	40	% 40
دراسات عليا وشهادات مهنية	60	% 60
المجموع	**100**	**% 100**

المصدر: إعداد الباحث.

يتضح من الجدول رقم (2) أن نسبة 40 % من عينة الدراسة حاصلون على درجة البكالوريوس، وأن نسبة 60 % حاصلون على دراسات عليا وشهادات مهنية، وهذا يعكس طبيعة عملهم وأيضاً يعطي مصداقية وقوة للإجابات التي تم الحصول عليها.

3/1/1/2: توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

جدول (3): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
المحاسبة والمراجعة	65	% 45
الإدارة المالية	35	% 55
المجموع	**100**	**% 100**

المصدر: إعداد الباحث.

يتضح من الجدول رقم (3) أن نسبة 65 % من عينة الدراسة تخصصهم العلمي المحاسبة والمراجعة، بينما أن نسبة 35 % تحصصهم العلمي الإدارة المالية، وهذا يعطي مصداقية وقوة للإجابات التي تم الحصول عليها.

4/1/1/2: توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

جدول (4): توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
محاسب ومراجع قانوني	65	% 65
مدير مالي	35	% 35
المجموع	**100**	**% 100**

المصدر: إعداد الباحث.

يتضح من الجدول رقم (4) أن نسبة 65 % من عينة الدراسة يعملون بوظيفة محاسب ومراجع قانوني، وأن نسبة 35 % يعملون بوظيفة مدير مالي.

5/1/1/2: توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة:

جدول (5): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	15	% 15
من 5 إلى 10 سنوات	23	% 23
من 11 إلى 15 سنة	20	% 20
من 16 إلى 20 سنة	25	% 25
من 21 سنة فأكثر	17	% 17
المجموع	**100**	**% 100**

المصدر: إعداد الباحث .

يتضح من الجدول رقم (5) أن نسبة 15 % من عينة الدراسة أن سنوات الخبرة لديهم أقل من 5 سنوات، وأن نسبة 23 % لديهم خبرة تتراوح من 5 إلى 10 سنوات، وأن نسبة 20 % لديهم سنوات خبرة تتراوح من 11 إلى 15 سنة، وأن 25 %

لديهم خبرة تتراوح من 16 إلى 20 سنة، وأن نسبة 17 % لديهم خبرة أكثر من 21 سنة. وهذا يدل على وجود الخبرة الكافية لديهم تمكنهم من ممارسة مجال عملهم.

2/2: أداة الدراسة وصدقها:

لضمان سلامة فقرات الاستبانة وارتباطها بأهداف الدراسة ومدى قدرتها على قياس متغيرات الدراسة، فقد

قام الباحث بتصميم استبانة خاصة للتعرف على مدى التزام الشركات السعودية بتطبيق المعيار الوطني العام رقم (9) الإفصاح عن المعلومات المالية للشركة من وجهة نظر المحاسبين والمراجعين القانونيين ومدراء المراجعة والمدراء الماليين العاملين في مدينة جده، وقد عُرضت الاستبانة على مجموعة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة، وتم الأخذ بالملاحظات والآراء التي أبداها المحكمون، حيث أصبحت تشتمل على جزأين هما:

1. البيانات الشخصية التي تتعلق بالعمر والمؤهل العلمي والتخصص العلمي والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة.

2. فقرات الاستبانة البالغ عددها (18) فقرة طبقاً لعدد فقرات المؤشرات الاسترشادية للمعيار الوطني العام رقم (9) الإفصاح عن المعلومات المالية للشركة، موزعة على أربعة محاور.

المحور الأول: تُعطي الشركات السعودية أهمية كبيرة للإفصاح عن السياسة المحاسبية وعدد الفقرات (7) فقرة.

المحور الثاني: تُعطي الشركات السعودية أهمية كبيرة للإفصاح عن ملخص النتائج المالية وعدد الفقرات (2) فقرة.

المحور الثالث: تُعطي الشركات السعودية أهمية كبيرة للإفصاح عن التحليل الجغرافي للإيرادات وعدد الفقرات (2) فقرة.

المحور الرابع: تُعطي الشركات السعودية أهمية كبيرة للإفصاح عن الالتزامات والاستحقاقات وعدد الفقرات (7) فقرة.

ويشير الباحث إلى أن عدم التكافؤ في عدد فقرات محاور الدراسة يرجع إلى الالتزام بعدد فقرات المؤشرات الاسترشادية للمعيار الوطني العام رقم (9) الإفصاح عن المعلومات المالية للشركة.

وتم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لإجابات المبحوثين، حيث جاءت على النحو التالي: (5 = موافق بشدة)، (4 = موافق)، (3 = محايد)، (2 = غير موافق)، (1 = غير موافق بشدة).

3/2: ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ **Cranach's Alpha** وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددها **(100)** فرد، حيث كانت قيمة ألفا كرونباخ ككل (82.50 %) والتي تعتبر مقبولة في البحوث والدراسات الإنسانية **(Zikmund, 2010).** يبين الجدول رقم (6) أن هناك معامل ثبات كبير لفقرات الاستبانة مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول (6): معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ Cranach's Alpha

المحور	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
المحور الأول	7	0.788
المحور الثاني	2	0.838
المحور الثالث	2	0.990
المحور الرابع	7	0.741
المجموع	**18**	**0.825**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل فقرات الاستبانة.

كما استخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإنسانية والاجتماعية (SPSS)، معتمداً على الأساليب الإحصائية للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات كالآتي:

- التكرارات.
- اختبار ألفا كرونباخ Cranach's Alpha
- المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والدرجة.
- اختبار One-sample T.test

ومن أجل تفسير النتائج بصورة دقيقة تم تحديد فئات مقياس التحليل كما يلي:

- حساب المدى: وهو عبارة عن أكبر قيمة ناقص أصغر قيمة في مقياس ليكرت أي (5 – 1 =4).
- تحديد طول الفئة عن طريق قسمة المدى على عدد الفئات أي (4 / 5 = 0.80).

وعليه فإن فئات المقياس تكون على النحو التالي:

جدول (7): مقياس تحديد الدرجة للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	الدرجة
4.21 فأكثر	عال جداً
من 3.41 إلى 4.20	عال
من 2.61 إلى 3.40	متوسط

من 1.81 إلى 2.60	منخفض
أقل من 1.80	منخفض جداً

المصدر: (عليان، 2012، ص13).

4/2: تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات:

تتضمن نتائج الدراسة التي هدفت إلى التعرف على مدى الالتزام بتطبيق المعيار الوطني العام رقم (9) الإفصاح عن المعلومات المالية للشركة ضمن المعايير الوطنية السعودية للاستدامة من وجهة نظر المحاسبين القانونيين والمدراء الماليين العاملين في مدينة جده، ومناقشة النتائج والتوصيات، وسيتم تحليل البيانات وعرض النتائج بالاعتماد على محاور الدراسة.

1/4/2: تحليل بيانات الدراسة:

المحور الأول : تعطي الشركات السعودية أهمية كبيرة للإفصاح عن السياسة المحاسبية، وعدد الفقرات (7) فقرة.

قام الباحث بتحليل الإجابات لفقرات المحور الأول كالآتي:

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لفقرات الإفصاح عن السياسة المحاسبية

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	الإفصاح عن السياسة المحاسبية للشركة.	4.300	0.6890	عالي جداً
2	الإفصاح عن المعايير المحاسبية التي تعتمد عليها الشركة.	4.130	0.8487	عالي
3	تتوافق المعايير المحاسبية للشركة مع المعايير المحاسبية الدولية.	4.440	0.4988	عالي جداً
4	الإفصاح عن القوائم المالية بشكل ربع سنوي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.	4.000	0.7521	عالي
5	تدقيق القوائم المالية ربع السنوية.	3.290	1.0473	متوسط
6	الإفصاح عن الملاحظات على القوائم المالية ربع السنوية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.	3.850	0.6571	عالي

7	الإفصاح عما إذا كانت القوائم المالية مجمعة أو مستقلة.	3.990	0.7719	عالي
	جميع الفقرات	**4.0000**	**0.3713**	**عالي**

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

1. المتوسطات الحسابية: يتضح من الجدول رقم (8) أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على الفقرات (3،1) تراوحت ما بين (4.300 ، 4.440) ، وأن المتوسط الحسابي للفقرات (7،6،4،2) تراوحت ما بين (3.850 ، 4.130) ، بينما المتوسط الحسابي للفقرة (5) قد بلغ (3.290) وهو متوسط وهذا يعني أن جميع المبحوثين في عينة الدراسة موافقون بدرجات متفاوتة على فقرات المحور الأول.

2. الانحرافات المعيارية: يتضح من الجدول رقم (8) أن الانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول (7،6،4،3،2،1) تراوحت ما بين (0.4998 ، 0.7719) ، وهي أقل من الواحد الصحيح، وهذه القيم تشير إلى التجانس وعدم التباين في إجابات المبحوثين على فقرات المحور الأول، أي أنهم موافقون على صحتها. بينما الانحراف المعياري للفقرة رقم (5) قد بلغ (1.0473) وهو أكبر من الواحد الصحيح ، وهذا يشير إلى التباين وعدم التجانس في إجابات المبحوثين بشأن تدقيق القوائم المالية الربع سنوية.

3. الدرجة الكلية لجميع الفقرات: يتضح من الجدول رقم (8) أن الدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الأول عالية بدلالة الوسط الحسابي الذي بلغ (4.000) ، وتشير هذه النتيجة إلى موافقة جميع المبحوثين على فقرات المحور الأول.

وتشير هذه النتيجة إلى الأهمية الكبيرة التي تعطيها الشركات السعودية في الإفصاح عن السياسة المحاسبية.

المحور الثاني: تُعطي الشركات السعودية أهمية كبيرة للإفصاح عن ملخص النتائج المالية وعدد الفقرات (2) فقرة.

قام الباحث بتحليل الإجابات لفقرات المحور الثاني كالآتي:

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لفقرات الإفصاح عن ملخص النتائج المالية

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	جدول بتطور قائمة المركز المالي خلال خمس سنوات.	3.850	0.8333	عالي
2	جدول بتطور قائمة الدخل للشركة خلال خمس سنوات.	4.130	0.6256	عالي
	جميع الفقرات	**3.9900**	**0.0000**	**عالي**

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

1. المتوسطات الحسابية: يتضح من الجدول رقم (9) أن المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على الفقرات (1،2) تراوحت ما بين (3.850 ، 4.130) ، وهذا يعني أن جميع المبحوثين في عينة الدراسة موافقون على فقرات المحور الثاني.

2. الإنحرافات المعيارية: يتضح من الجدول رقم (9) أن الانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني تراوحت ما بين (0.6256 ، 0.8333) وهي أقل من الواحد الصحيح وهذه القيم تشير إلى التجانس وعدم التباين في إجابات المبحوثين على فقرات المحور الثاني، وأنهم متفقون على صحتها.

3. الدرجة الكلية لجميع الفقرات: يتضح من الجدول رقم (9) أن الدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الثاني عالية بدلالة الوسط الحسابي الذي بلغ (3.9900) وتشير هذه النتيجة إلى موافقة جميع المبحوثين على فقرات المحور الثاني، وأنهم متفقون على صحتها.

وتشير هذه النتيجة إلى الأهمية الكبيرة التي تعطيها الشركات السعودية في الإفصاح عن ملخص النتائج المالية.

المحور الثالث: تُعطي الشركات السعودية أهمية كبيرة للإفصاح عن التحليل الجغرافي للإيرادات وعدد الفقرات (2) فقرة.

قام الباحث بتحليل الإجابات لفقرات المحور الثاني كالآتي:

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لفقرات الإفصاح عن التحليل الجغرافي للإيرادات.

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة
1	توزيع الإيرادات وفقاً للدول التي تعمل بها الشركة.	4.450	0.5000	عالي جداً
2	جدول توزيع الإيرادات وفقاً للتوزيع الجغرافي على مستوى المملكة حسب المناطق.	4.440	0.4988	عالي جداً
	جميع الفقرات	**4.445**	**0.0070**	**عالي جداً**

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

1. المتوسطات الحسابية: يتضح من الجدول رقم (9) أن المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على الفقرات (1،2) تراوحت ما بين (4.440 ، 4.450) ، وهذا يعني أن جميع المبحوثين في عينة الدراسة موافقون على فقرات المحور الثالث.

2. الانحرافات المعيارية: يتضح من الجدول رقم (9) أن الانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث تراوحت ما بين (0.4988 ، 0.5000) وهي أقل من الواحد الصحيح وهذه القيم تشير إلى التجانس وعدم التباين في إجابات المبحوثين على فقرات المحور الثالث، وأنهم متفقون على صحتها.

3. الدرجة الكلية لجميع الفقرات: يتضح من الجدول رقم (9) أن الدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الثاني

عالية جداً بدلالة الوسط الحسابي الذي بلغ (4.445) وتشير هذه النتيجة إلى موافقة جميع المبحوثين على فقرات المحور الثالث، وأنهم متفقون على صحتها.

وتشير هذه النتيجة إلى الأهمية الكبيرة التي تعطيها الشركات السعودية في الإفصاح عن التحليل الجغرافي للإيرادات.

المحور الرابع: تُعطي الشركات السعودية أهمية كبيرة للإفصاح عن الالتزامات والاستحقاقات وعدد الفقرات (7) فقرة.

قام الباحث بتحليل الإجابات لفقرات المحور الثالث كالآتي:

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لفقرات الإفصاح عن الالتزامات والاستحقاقات.

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة
1	القيمة التقديرية لتلك الالتزامات. إذا تم استيفاء الالتزامات المطلوبة للخطة كموارد الشركة.	4.150	0.8333	عالي
2	إلى أي مدى يتوقع أن تتم تغطية التزامات الخطة عن طريق الأصول التي خصصت للوفاء بها.	4.440	0.7152	عالي جداً
3	الأساس الذي تم التوصل إلى ذلك التقدير استناداً إليه.	4.160	0.8253	عالي جداً
4	متى تم وضع ذلك التقدير.	4.020	0.7651	عالي
5	إذا لم يكن الصندوق المنشأ لسداد التزامات المعاشات التقاعدية للخطة مغطى بالكامل يتم شرح الاستراتيجية.	3.860	0.6359	عالي
6	النسبة من الراتب التي ساهم بها الموظف أو صاحب العمل.	4.140	0.8290	عالي

7	مستوى المشاركة في خطط التقاعد، مثل المشاركة في المخططات الإلزامية أو الطوعية، أو المخططات الاقليمية ذات الأثر المالي.	3.580	0.7410	عالي
	جميع الفقرات	**4.050**	**0.2708**	**عالي**

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

1. المتوسطات الحسابية: يتضح من الجدول رقم (10) أن المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات المحور الرابع تراوحت ما بين (3.580 ، 4.440) وهذا يعني أن المبحوثين في عينة الدراسة موافقون على فقرات المحور الرابع.

2. الانحرافات المعيارية: يتضح من الجدول رقم (10) أن الانحرافات المعيارية لفقرات المحور الرابع تراوحت ما بين (0.6359 ، 0.8333) وهي أقل من الواحد الصحيح وهذه القيم تشير إلى التجانس وعدم التباين في

إجابات المبحوثين على فقرات المحور الرابع ، وأنهم متفقون على صحتها.

3. الدرجة الكلية لجميع الفقرات: يتضح من الجدول رقم (10) أن الدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الرابع عالية بدلالة الوسط الحسابي الذي بلغ (4.050) وتشير هذه النتيجة إلى موافقة جميع المبحوثين على فقرات المحور الرابع ، وأنهم متفقون على صحتها.

وتشير هذه النتيجة إلى الأهمية الكبيرة التي تعطيها الشركات السعودية في الإفصاح عن الالتزامات والاستحقاقات.

2/4/2: اختبار فرضيات الدراسة:

نتيجة اختبار الفرضية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين السياسة المحاسبية للشركات السعودية والمؤشرات الاسترشادية للإفصاح في القوائم المالية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (One-Sample T.test) لبيان أهمية الإفصاح عن السياسة المحاسبية للشركات السعودية في القوائم المالية على النحو التالي:

جدول (12): نتائج اختبار الفرضية الأولى One-Sample Test

Test Value = 5

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
السياسة المحاسبية	-7.126	6	.000	-1.00000	-1.3434	-.6566

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

يعرض الجدول رقم (11) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصـائياً عند مسـتوى دلالة (0.05)، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.(2-taild (0.000 وهي أقل من (0.05) ، ومن خلال ذلك يمكن قبول الفرضـية التي تفيد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسة المحاسبية للشركات السعودية والمؤشرات الاسترشادية للإفصاح في القوائم المالية. ومن خلال ذلك يمكن قبول الفرضية الأولى.

نتيجة اختبار الفرضـية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصـائية بين ملخص النتائج المالية للشـركات السـعودية والمؤشرات الاسترشادية للإفصاح في القوائم المالية.

لاختبار هذه الفرضـية تم اسـتخدام اختبار (One-Sample T.test) لبيان أهمية الإفصـاح عن ملخص النتائج المالية للشركات السعودية في القوائم المالية على النحو التالي:

جدول (13): نتائج اختبار الفرضية الثانية One-Sample Test

	Test Value = 5					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
ملخص النتائج المالية	-7.214	1	.008	-1.01000	- 2.7889	.7689

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

يعرض الجدول رقم (12) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصـائياً عند مسـتوى دلالة (0.05)، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.(2-taild (0.008 وهي أقل من (0.05) ، ومن خلال ذلك يمكن قبول الفرضـية التي تفيد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملخص النتائج المالية للشركات السعودية والمؤشرات الاسترشادية للإفصاح في القوائم المالية. ومن خلال ذلك يمكن قبول الفرضية الثانية.

نتيجة اختبار الفرضـية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصـائية بين التحليل الجغرافي لإيرادات الشـركات السـعودية والمؤشرات الاسترشادية للإفصاح في القوائم المالية.

لاختبار هذه الفرضـية تم اسـتخدام اختبار (One-Sample T.test) لبيان أهمية الإفصـاح عن التحليل الجغرافي للإيرادات على النحو التالي:

جدول (14): نتائج اختبار الفرضية الثالثة One-Sample Test

	Test Value = 5					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
التحليل الجغرافي الإيرادات	-111.000	1	.006	-.55500	- .6185	-.4915

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

يعرض الجدول (14) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.(2-taild (0.006 وهي أقل من (0.05) ، ومن خلال ذلك يمكن قبول الفرضية الثالثة التي تفيد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل الجغرافي لإيرادات الشركات السعودية والمؤشرات الاسترشادية للإفصاح في القوائم المالية. ومن خلال ذلك يمكن قبول الفرضية الثالثة.

نتيجة اختبار الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الالتزامات المحددة لخطة الاستحقاقات وخطة التقاعد في الشركات السعودية والمؤشرات الاسترشادية للإفصاح في القوائم المالية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (One-Sample T.test) لبيان أهمية الإفصاح عن الالتزامات المحددة لخطة الاستحقاقات وخطة التقاعد في الشركات السعودية والمؤشرات الاسترشادية للإفصاح في القوائم المالية على النحو التالي:

جدول (15): نتائج اختبار الفرضية الرابعة One-Sample Test

	Test Value = 5					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الإلتزامات والاستحقاقات	-9.279	6	.000	-.95000	-1.2005	-.6995

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

يعرض الجدول (15) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.(2-taild (0.000 وهي أقل من (0.05)، ومن خلال ذلك يمكن قبول الفرضية الرابعة التي تفيد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزامات المحددة لخطة الاستحقاقات وخطة التقاعد في الشركات السعودية والمؤشرات الاسترشادية للإفصاح في القوائم المالية. ومن خلال ذلك يمكن قبول الفرضية الرابعة.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

بناءً على تحليل بيانات الدراسة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. تلتزم الشركات السعودية بالإفصاح عن السياسة المحاسبية في إعداد القوائم المالية.

2. تلتزم الشركات السعودية بالإفصاح عن الملاحظات على القوائم المالية ربع السنوية والسنوية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.

3. هناك التزام لدى الشركات السعودية بالإفصاح عن ملخص النتائج المالية وتطور قائمة الدخل خلال خمس سنوات.

4. تهتم الشركات السعودية بتحليل إيراداتها وفقاً للدول التي تعمل بها، ووفقاً للتوزيع الجغرافي على مستوى مناطق المملكة العربية السعودية.

5. تحرص الشركات السعودية على الإفصاح عن القيمة التقديرية للالتزامات والاستحقاقات المطلوبة.

6. تلتزم الشركات السعودية بتغطية خطة الالتزامات والاستحقاقات عن طريق الأصول التي خصصت للوفاء بها، والإفصاح عن الأساس الذي تم الاستناد إليه في تقديرها.

نتائج عامة:

1. إن الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً للمعايير المحاسبية من شأنه تعزيز جودة المعلومات المالية ـــ وقابليتها للمقارنة وبالتالي بعث ثقة المستخدمين فيها، وتخفيض حالة عدم التأكد، واتخاذ القرارات المناسبة.

2. رغم مزايا وفوائد الإفصاح المحاسبي وخاصةً من حيث مقدار الملاءمة والثقة التي يمنحها لمستخدمي القوائم المالية. إلا أنه لا يمكن تجاهل تكاليفه، وبالتالي يجب أن تكون الفوائد الناتجة عن الإفصاح المحاسبي تفوق التكاليف المترتبة عليه.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

1. ضرورة الإفصاح عن إجراءات التغيرات في السياسات المحاسبية لتلافي الأثر السلبي لها في دقة عرض وتحليل البيانات الواردة في القوائم المالية.

2. إعداد تقارير إضافية عن التغيرات في نمو الإيرادات والأرباح حسب المناطق.

3. الاهتمام بالتحليل المالي لبيانات القوائم المالية باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية لتفسير النتائج وتقييم الأداء والمساعدة في اتخاذ القرارات.

4. الاطّلاع المتواصل على التطورات والمستجدات التي تطرأ على المعايير المحاسبية وتكييف النظام المحاسبي معها، من خلال إدارة متخصصة في نظم تقنية المعلومات.

5. قيام الهيئات المهنية المختصة بتخصيص حوافز للشركات السعودية التي تثبت جدارتها في الالتزام بتطبيق الإفصاح عن المعلومات المالية وفقاً لمتطلبات المعيار الوطني العام رقم (9).

6. قيام الهيئات المهنية المختصة بتوقيع عقوبات على الشركات السعودية التي لا تلتزم بتطبيق الإفصاح عن المعلومات المالية وفقاً لمتطلبات المعيار الوطني العام رقم (9).

7. عقد دورات تدريبية للمحاسبين والمراجعين القانونيين والمدراء الماليين ومُعدي القوائم المالية وتدريبهم على المعايير المحاسبية بشكل عام ومعايير الإفصاح المحاسبي بشكل خاص، وذلك لرفع مستوى الكفاءة في الأداء.

8. النمو المتزايد للشركات الدولية وانفتاح الأسواق العالمية وانتهاج سياسة الاقتصاد الحر والمنافسة والتقدم التكنولوجي المتسارع يُبرز الحاجة المتزايدة للوصول إلى قواعد موحدة لتنظيم البيانات المالية وانتهاج سياسة واضحة للإفصاح تُفيد مختلف الأطراف المستخدمة للقوائم المالية.

9. ضرورة تشجيع الأبحاث والدراسات التي تستهدف إبراز دور الإفصاح المحاسبي في منشآت الأعمال وأثره على المعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية.

المراجع

أبو جراد، رجب سعيد. (2015). *العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين*[رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة] .

الأرضي، محمد وداد. (2019). محددات تطبيق مكونات مبادرة الإفصاح في الشركات المساهمة المصرية، دراسة اختبارية على شركات مؤشر EGX50. مجلة *الفكر المحاسبي*، القاهرة، *232*(4).

بوعظم، منير، وغزي، محمد العربي. (2021). أسس ومتطلبات الإفصاح عن القوائم المالية بين النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الدولي رقم (1). *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية*، الجزائر، 7 (1).

خيرة، سليمان. (2019). *أهمية الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، دراسة ميدانية لمديرية الصيانة سونطراك بسكرة*] رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة بسكرة، الجزائر.

الدياش، محمد عمر أحمد. (2018). *المحاسبة المالية المتقدمة*. دار غيداء للتوزيع والنشر، عمان.

السامرئي، عدنان هاشم، والعلكاوي، طلال جيجان. (2012). دور النظام المحاسبي في التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية. *مجلة دراسات محاسبية ومالية 7* (20).

السيد، جابر إبراهيم. (2014). *الإفصاح المالي وأثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية*، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان.

شاهد، إلياس ، و دفرور، عبد النعيم .(2016). الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظم المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية، دراسة مقارنة. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الجزائر*، (5).

الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية. (2021). https://Crsa.net/post/1489

الطويل، ليلى، وزحلوط، عفراء. (2014). تأثير شركات التدقيق الدولية (الأربع الكبار) في مستوى الإفصاح المحاسبي. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*، دمشق.

العايب، فوزية. (2017). *أثر محددات الإفصاح المحاسبي والمالي على نوعية المعلومات الواردة في التقارير السنوية، دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية* [رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجزائر] .

عبدالعال، حماد طارق. (2005). ***التقارير المالية _ الشفافية والإفصاح العادل.*** جامعة عين شمس، الدار الجامعية، القاهرة.

عبدالمؤمن، تهاني، ويوسف، بوعيشاوي. (2019). متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية. *مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير*، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.

عبدلي، جيلالي، وضيف الله، محمد الهادي، وتجانيه، حمزة. (2021). الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومدى موافقة معايير المحاسبة الدولية. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة*، *4*(2).

العجوري، فاتن الحسيني عمر. (2022). الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل وأثره على القرار الاستثماري، دراسة ميدانية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، جامعة مدينة السادات، مصر، *14* (1).

عزي، الأخضر، وطويرات، رابح. (2018). محاولة تحليل علاقة الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS)، دراسة على عينة من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات بالجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا*، الجزائر، *14* (18).

العكر، معتز برهان جميل. (2010). *أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني، دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية* [رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، الأردن] .

عمار، بلعادي، ورضا، جاو حدو. (2010، ديسمبر 7-8). دور *حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح*. الملتقى الدولي حول حوكمة المحاسبة للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة البواقي، الجزائر.

فداوي، أمينة. (2017). مدى التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح خلال الفترة 2015-2014. *مجلة الباحث، الجزائر 17* (17).

قدومي، عبد الرحيم محمد عبد الرحيم. (2013). الإفصاح عن الموارد البشرية ضمن التقارير المالية في شركات المساهمة. *مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية*، جامعة المسيلة الجزائر، (9).

قنديلجي، عامر إبراهيم، والسمرائي، إيمان. (2008). *البحث العلمي الكمي والنوعي*. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

محمد، أحمد حسن عبد الرحمن، عباس، والحارث أبو عبيدة الأمين، وإبراهيم، حسام علي الناجي، وأحمد، فاطمة أحمد عثمان، وأحمد، معتز أزهري أحمد سيد. (2016). *القياس والإفصاح المحاسبي واهميتها في جودة المعلومات، دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي وبنك التنمية الصناعية* [رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، السودان] .

مطر، محمد، والسويطي، موسى. (2012). ***التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجال العرض والقياس والإفصاح*** (ط. 3). دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

المهندي، محمد عبد الله، وصيام، وليد زكريا. (2007). أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم، دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية. *مجلة دراسات العلوم الإدارية*، الأردن، *34* (2).

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. (2013). *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية*، الجزء (أ). ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن.

نورالدين، أحمد قايد، ولبنى، بن زاف. (2018). دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية للقوائم المالية. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، جامعة الشهيد حمد لخضر الوادي، الجزائر، *11* (1).

الهادي، ضيف الله محمد. (2013). أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS). *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، جامعة الوادي، الجزائر، *1* (6).

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. (1997). *معيار الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة*. الرياض.

وزارة التجارة، المملكة العربية السعودية. (2021). https://mc.gov.sa.pages.NSS

يوسف، خلف الله بن. (2017). أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، الجزائر (7).

Rahway, K., & Conover, T. (2007). Accounting disclosure in companies listed on the Egyptians stock exchange. *Middle Eastern Finance and Economics*, *1*(1).

Du, C., Song, L., Song, L., Wu, J., & Wu. J. (2016). Bank accounting disclosure information content in stock prices, and stock crash risk: Global evidence. *Pacific Accounting Review*, *28*(3).

Gao, P. (2008). Keynesian beauty contest accounting disclosure, and market efficiency. *Journal of Accounting Research*, *48*(4).

Hassan, O. & Marston, C. (2010). *Disclosure measurement in the empirical accounting literature economics paper n 10-18 a review article*. Department of economics and finance Brunel University west London.

Latridis, G. (2008). Accounting disclosure and firm's financial attributes: Evidence from the UK stock market. *International review of financial analysis*, *17*(2).

Robertson, J. & Renxe. (2004). *Full Disclosure in Financial Reporting, Clark international accounting* (11th ed.). John Wiley and Sons, New Mexico.

Schatt, A. (2010). Influence of institutional factors on the finance information policy of Companies, an analysis in the light of the French, case. *halshs*, *1*(2).

مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية
ISRAA UNIVERSITY JOURNAL FOR HUMANITIES
ISSN 2518-5918 DOI Prefix:10.36529
IUJH ISSUE 15, July 2023

تأثير رأس المال الفكري على الإفصاح الطوعيّ
دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين

The Impact of Intellectual Capital on Voluntary Disclosure: An Applied Study on the Banks Listed on the Palestine Exchange

سامر إسماعيل الشاعر

ماجستير المحاسبة والتمويل، رئيس قسم التدقيق في بلدية رفح، قطاع غزة، فلسطين

DOI: 10.36529/1811-000-015-002

تاريخ الاستلام: 23/ 11/ 2022 تاريخ القبول: 24/ 12/ 2022 تاريخ النشر: 01/ 07/ 2023

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مكونات رأس المال الفكري على الإفصاح الطوعي، للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق هذا الهدف فقد أتُبع بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وتحليل المحتوى لتلك التقارير، التي تعتبر مجتمع هذه الدراسة للمصارف الستة من العام 2017م إلى العام2021م، وهي 30 تقرير متوفرة على موقع البورصة بالإضافة إلى استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تلائم هذه العلاقات بين المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع منها تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة من خلال برنامج التحليل الاحصائي (SPSS).

وقد أظهرت الدراسة أن نسبة الإفصاح الطوعي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين 71%، كما كان من أهم نتائج هذه الدراسة أن معظم مكونات رأس المال الفكري لا تؤثر على الإفصاح الطوعي، وهي (رأس المال الداخلي، ورأس المال الخارجي) أما المكون الذي يؤثر على الإفصاح الطوعي فهو رأس المال البشري فقط.

وخلُصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها ضرورة أن تتوافر في جميع أعضاء مجلس الإدارة واللجنة المالية فيها ممن يحملون شهادات محاسبية، وخبرة مالية واقتصادية، وضرورة الاهتمام بالإفصاح عن رأس المال الفكري، والطوعي وتدريسه في المساقات المحاسبية بشكل أكبر لدى الجامعات الفلسطينية، وأن تكون هناك ورش عمل في هذا الخصوص لبيان أهمية هذا الإفصاح.

الكلمات المفتاحية: *رأس المال الفكري، الإفصاح الطوعي، المصارف المدرجة، بورصة فلسطين.*

اسم الباحث المرسل: سامر إسماعيل الشاعر بريد الكتروني: rpaaa1@hotmail.com

Abstract

This study aimed to identify the impact of the components of intellectual capital on the voluntary disclosure of banks listed on the Palestine Exchange. To achieve this goal, it followed the cross-sectional time series data, and the content analysis of those reports, which is considered the community of this study for the six banks from the year 2017 AD to the year 2021 AD, which is 30 reports are available on the stock exchange website, in addition to using a set of statistical methods that fit these relationships between the independent variables, and the dependent variable, including multiple regression analysis to test the study hypotheses through the statistical analysis program (SPSS). The study showed that the percentage of voluntary disclosure in banks listed on the Palestine Stock Exchange is 71%. One of the most important results of this study was that most of the components of intellectual capital, which are internal and external capital, do not affect voluntary disclosure. Voluntary disclosure is only human capital.

The study concluded with a set of recommendations, the most important of which were the need for all members of the Board of Directors and the Finance Committee to have accounting certificates and financial and economic experience. Also, the need to give more attention to the disclosure of intellectual and voluntary capital and to teach it in accounting courses in Palestinian universities, and to conduct workshops in this regard to show the importance of this disclosure.

***Keywords**: Intellectual Capital, Voluntary Disclosure, Listed Banks, Palestine Stock Exchange.*

1. مقدمة:

امتلاك رأس المال الفكري للمؤسسات المالية وإظهارها في التقارير المالية السنوية المنشورة على شكل بيانات وأرقام مثل الإفصاح الإلزامي والطوعي تهم قارئ تلك التقارير من المختصين مثل المحاسبين ومدققو الحسابات، والأطراف الأخرى بينما هناك إفصاحات عن رأس المال الفكري بمكوناته وهي التي يبحث عنها المستثمرون والأطراف الخارجية وصناع القرار في السوق المالي، وبالتالي الذي يعزز هذا الإفصاح عن رأس المال الفكري في الشركات هي الحوكمة الممثلة بمجالس إدارة الشركات.

وقد تم تحديد مكونات رأس المال الفكري كعناصر مهمة في تحديد مستوى الإفصاح الطوعي (Ahmad haji, et al., 2013 & Hidalgo, et al., 2010& Taliyang and Jusop, 2011) وتشمل المكونات (رأس المال الداخلي، رأس المال الخارجي، رأس المال البشري). كما أن الإفصاح الطوعي يفصح عن المعلومات التي تحتكرها إدارة الشركات ولا يوجد إلزام بشأن الإفصاح عنها بهدف تحقيق منافع اقتصادية (Lan, et al., 2013).

ودراسة تأثير مكونات رأس المال الفكري على الإفصاح الطوعي، في بيئة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، لها من أهمية في الاقتصاد الفلسطيني حيث يعُتبر قطاع المصارف، والخدمات المالية شريان الاقتصاد الفلسطيني، لذلك أجريت هذه الدراسة لتغطية الفترة من العام 2017م إلى العام 2021م، حيث أننا بحاجة لمعرفة حجم الافصاح الطوعي في هذه الأعوام، لمعرفة تحت أي مكون من مكونات رأس المال الفكري المنبثق من التقارير المالية المنشورة، يتأثر الإفصاح الطوعي في فلسطين، وهي جديرة بالبحث والدراسة حسب الدراسات السابقة.

2. مشكلة الدراسة:

بدأت المؤسسات ولا سيما المالية منها تأخذ نحو الحوكمة بشكل عام والإفصاح بشكل خاص باعتباره الوجه الحقيقي لهذه المؤسسات في الشفافية. وعلاوة على ذلك، ليس هناك دراسة سابقة لفحص العلاقة بين مكونات رأس المال الفكري ومستوى الإفصاح الطوعي في البيئة الفلسطينية، حيث لا يوجد استقرار سياسي واقتصادي. ووجد أن الإفصاح الطوعي في فلسطين نسبته متوسطة (عابد, 2018م).

وتتمحور أسئلة الدراسة في الإجابة عن عدد من الأسئلة التي تتعلق بتحديد مستوى الإفصاح الطوعي للمصارف الفلسطينية المدرجة في البورصة، وتأثير مكونات رأس المال الفكري على الإفصاح الطوعي. حيث تم تحديد أسئلة الدراسة لتحقيق أهدافها، وبناءً على متغيرات الدراسة التي كانت أهم متغيرات وجدت في الدراسات السابقة على سبيل المثال (Alfraih and Almutaw, 2017, Li, et al., 2012, Akhtaruddin and Haron, 2010, Persons,2009).

السؤال الرئيس: ما مدى تأثير مكونات رأس المال الفكري على الإفصاح الطوعي في المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين؟

ويتفرع منها الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو تأثير رأس المال الداخلي على الإفصاح الطوعي في المصارف الفلسطينية؟
2. ما هو تأثير رأس المال الخارجي على الإفصاح الطوعي في المصارف الفلسطينية؟
3. ما هو تأثير رأس المال البشري على الإفصاح الطوعي في المصارف الفلسطينية؟

3.أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أولاً إلى تحديد مستوى الإفصاح الطوعي، وثانياً مدى تأثير مكونات رأس المال الفكري على مستوى الإفصاح الطوعي في التقارير السنوية المنشورة للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.
ولتحقيق الأهداف الرئيسة للدراسة يتفرع منها الأهداف الفرعية التالية:

1. دراسة العلاقة بين رأس المال الداخلي والإفصاح الطوعي في المصارف الفلسطينية.

2. فحص العلاقة بين رأس المال الخارجي والإفصاح الطوعي في المصارف الفلسطينية.

3. تحليل العلاقة بين رأس المال البشري والإفصاح الطوعي في المصارف الفلسطينية.

4. أهمية الدراسة:

أولًا- الأهمية العلمية: تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع وهو تأثير مكونات رأس المال الفكري على الإفصاح الطوعي، حيث يوجد فجوة كبيرة في الشركات المالية بخصوص الإفصاح ولا سيما الإفصاح الطوعي وذلك حسب الدراسات السابقة.

ثانيًا- الأهمية العملية: نتائج هذه الدراسة مهمة للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، وهو الإفصاح الطوعي في التقارير المالية للمصارف الفلسطينية، حيث بينت الدراسات السابقة أهمية الإفصاح الطوعي بالنسبة للمصارف لأنه يقلل تكلفة رأس المال ويزيد من حجم القروض وهي الوظيفة الرئيسة للبنوك (Zelenyuk, 2017). وكذلك الإفصاح الطوعي يزيد رأسمال البنوك (Weiling & Xin, 2017). وتعزيز الرقابة الداخلية والحد من أو إلغاء تضارب المصالح وذلك لتعزيز الشفافية وذلك حسب (Carlos, et al., 2013). ومهمة للشركات المالية لضمان كفاية البيانات (Zalata, et al., 2018).

ومهمة للمجتمع كالمستثمرين، والمودعين، والعملاء، وجمهور المساهمين، حيث إنهم بحاجة إلى أن يتعرفوا على مستوى الإفصاح الطوعي لهذه المصارف في تقاريرها المالية السنوية) عفيفي, 2008م). وكذلك سوف توفر نتائج هذه الدراسة تحت أي مكون من مكونات رأس المال الفكري يتأثر الإفصاح الطوعي في المصارف الفلسطينية.

5. فرضيات الدراسة:

وتتمحور فرضيات الدراسة حول أثر مكونات رأس المال الفكري على الإفصاح الطوعي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، وتناول النموذج العام للدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في مكونات رأس المال الفكري (رأس المال الداخلي، ورأس المال الخارجي، ورأس المال البشري) وبين المتغير التابع (الإفصاح الطوعي) في المصارف الفلسطينية المدرجة، حيث طبيعة البيانات مقطعية عبر الزمن (panel data) من العام 2017م إلى العام2021م، وقد أستخدم برنامج (SPSS) للقيام بعمليات التحليل الإحصائي للوصول إلى اثبات أو نفي فرضيات الدراسة عند مستوى معنوية (0.05).

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الداخلي على الإفصاح الطوعي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

H2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الخارجي على الإفصاح الطوعي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

H3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على الإفصاح الطوعي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

1.5 متغيرات نموذج الدراسة:

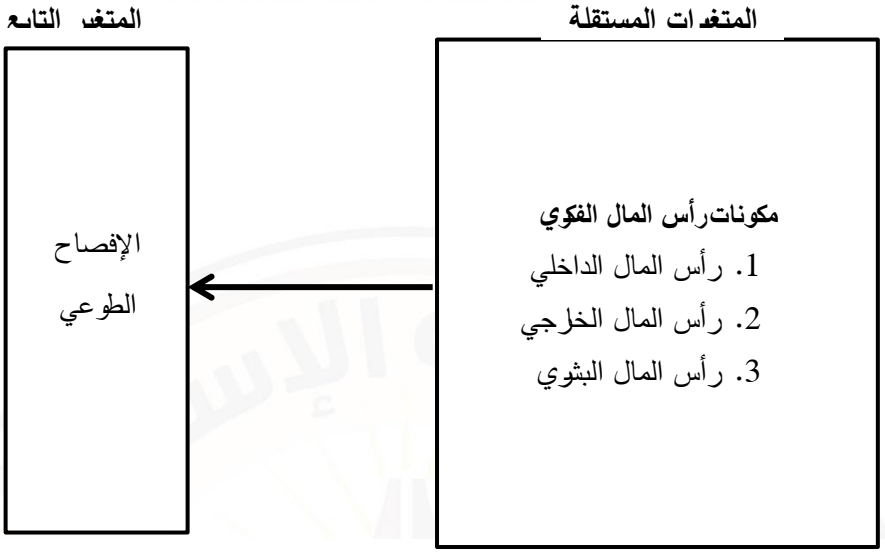

شكل (1.5) : نموذج الدراسة

2.5 ملخص قياس متغيرات الدراسة:

جدول (1): تعريف المتغيرات لنموذج الدراسة وطرق قياسها (متغيرات الدراسة)

المتغيرات	الاختصار	طرق القياس	الاتجاه	المرجع
الإفصاح الطوعي	VDIND	مؤشر الإفصاح الطوعي	تابع	(Alfraih and Almutaw, 2017)
رأس المال الداخلي	IC	مؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري	مستقل	Khan et al. (2010)
رأس المال الخارجي	EC	مؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري	مستقل	Khan et al. (2010)
رأس المال البشري	HC	مؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري	مستقل	Khan et al. (2010)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

جدول (2): فئات الإفصاح عن رأس المال الفكري (المتغير المستقل)

رأس المال الداخلي	رأس المال الخارجي	رأس المال البشري
1. براءة الاختراع	1. الزبائن	1. التدريب
2. حقوق الطبع والنشر	2. رضا الزبائن	2. المؤهل العلمي للموظفين
3. ثقافة الشركة	3. الحصة السوقية للشركات	3. المعرفة المتعلقة بالعمل
4. فلسفة الإدارة	4. التعاون التجاري	4. الكفاءات ذات الصلة بالعمل
5. عملية الإدارة	5. ترخيص الامتياز	5. الخبرة
6. نظام المعلومات	6. سمعة الشركات	6. روح المبادرة
7. نظام الشبكات	7. اسم الشركة	
8. العلاقات المالية		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

(Singh, S., & Kansal, M, 2011) and (Santis, et aI, 2018) and (Nadeem, M, 2020)

جدول (3): مكونات الإفصاح الاختياري (المتغير التابع)

بيئة الشركات
اولا: معلومات عامة عن البيئة المحيطة:1-3
ثانيا: معلومات عامة عن الشركات: 4-5
ثالثا: معلومات واستراتيجية محددة للشركات: 6-7
رابعا: معلومات متعلقة بالمستثمرين وعلاقات المستثمرين: 8-13
خامسا: الأداء المالي للشركة والتوقعات المستقبلية 14-18
سادسا: معلومات تطلعيه مستقبلية: 19-22
سابعا: معلومات عن حوكمة الشركات 23-49
(أ) معلومات عن مجلس الإدارة: 23-28

(ب) معلومات عن الإدارة العليا: 29-33
(ج) المعلومات الاجتماعية والبيئية للشركات 34-40
(د) إشراك المجتمع المحلي والمعلومات البيئية: 41-44
(هـ) معلومات المنتج / الخدمة: 45-49

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة (Alfraih & Almutaw, 2017)والشرح حسب الإطار العملي

6 . الاطار النظري

1.6 رأس المال الفكري

لدراسة واقع رأس المال الفكري ومكوناته في القوائم والتقارير المالية للشركات، بالإضافة إلى بيان طرق الإفصاح عن مكونات رأس المال الفكري وانعكاس ذلك على التقارير المالية لما لها الأثر الكبير على قيمة اصول الشركات، كما أن موضوع الإفصاح عن راس المال الفكري، لا سيما انه بدأ الاهتمام بالإفصاح في أواخر القرن التاسع عشر لاسيما في الدول المتقدمة وذلك بعد الانهيارات التي حدثت والفضائح المالية التي كان من أسبابها الرئيسة عدم الإفصاح عن المركز المالي والقيمة الحقيقية للشركات وخير مثال هو تلاعب شركة أندرسون للتدقيق والمحاسبة في أصول الشركات، وتم تناول رأس المال الفكري من خلال مكونات رأس المال الفكري (الداخلي، والخارجي، والبشري).

1.1.6 تعريفات رأس المال الفكري:

يعد رأس المال الفكري من المفاهيم الحديثة التي تسعى الدراسات الأكاديمية والمنظمات المهنية إلى توضيحه، وتحديد معالمه بصورة موحدة مقبولة قبولًا عامًا من قبل الباحثين والمهنيين (فودة، وشوقي السيد، 2008). وعرفت جمعية المحاسبين الإداريين رأس المال الفكري بأنه العناصر القائمة على المعرفة التي تمتلكها الشركة، والتي تؤدي الي خلق تيار مستقبلي من المنافع للشركة (SMAC, 1998).

وحسب رأي الباحث لابد من الهيئات الاكاديمية والمنظمات المهنية تحديد وتوضيح معالم رأس المال الفكري، بحيث يكون هناك تعريف واضح وصريح وهذا راجع لبعض الاجتهادات، وهناك تعريف لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حددت رأس المال الفكري في ثلاث فئات هيكلي وتنظيمي وبشري وهو ما يتفق مع بعض الدراسات السابقة، وكذلك يعرف على انه نتيجة جهود في مجال الموارد البشرية.

2.1.6 تطور رأس المال الفكري:

تعود بدايات الاهتمام بالموارد البشرية على يد الاقتصاديين في القرن السابع عشر، حيث أكدWilliam Petty على فكرة اختلاف نوعية العمالة، كما طرح موضوع قيمة العاملينvalue of workers في حساب الثروة بالطريقة الاحصائية وهو ما عرف لاحقاً برأس المال البشري (بن عواق ، 2012 ،ص. 129) ويمكن القول إن التوجه نحو رأس المال الفكري ما هو إلا نتاج عقود من المساهمات الفردية والجماعية ومحطة انتقال قاعدة الثروة من الأرض في الحقبة الزراعية

(رأس المال الطبيعي) إلى الآلة في الحقبة الصناعية (رأس المال المادي) إلى المعرفة والأفكار في الحقبة الحالية (رأس المال الفكري) (عمارة، 2015).

والمقاييس والطرق المرتبطة برأس لمال الفكري والملكية الفكرية:

وتركز هذه المقاييس على قيمة رأس المال الفكري، ومكوناته الأساسية وهي: رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي ورأس المال الزبوني، وتتولى هذه المقاييس تحويل المعرفة والأصول المعرفية غير الملموسة في مختلف أقسام المؤسسة إلى أشكال الملكية الفكرية، لتكون أكثر تحديداً وأسهل استخداماً (فارة والنسور، 2011).

إن ادارة المعرفة والافصاح عن رأس المال الفكري يعتبر من أولويات الشركات في هذا العصر ولذلك أصبح لديها توجه كبير بقياس رأس المال الفكري والافصاح عنه في التقارير المالية المنشورة حيث يعتبر هذا من ضمن الافصاح غير المالي والتي معظم الدراسات السابقة تحدثت عنه، إذ أنه يزيد من قيمة الشركات عند المستثمرين والمساهمين وأصحاب المصالح لذلك كان الاهتمام بإدارة المعرفة في التسعينات من القرن الماضي، وتزايد الاهتمام به حتى يومنا هذا.

2.6 الإفصاح الطوعي

ليس الإفصاح المحاسبي هو المطلوب في ظل الاقتصاد العالمي الجديد فقط فهذه البيانات المالية الصماء في التقارير المالية مطلوبة ولكن المستثمر يحتاج إلى أكثر من ذلك وهو ما يعرف بالإفصاح الطوعي وهي قيمة الشركة الحقيقية والتي من ضمن مكوناتها القيمة الاجتماعية والبيئية والوظيفية وحتى الوطنية...إلخ فهذه المعلومات بجانب المعلومات المالية المهمة في التقارير المالية تمثل بالنسبة للمستثمرين وأصحاب الشأن رافعة عن قيمة الشركة وبالتالي لا يكونون محل ابتزاز أي شركات وساطة للحصول على معلومات عن تلك الشركة أو غيرها.

والإفصاح الطوعي هو عرض معلومات مالية وغير مالية غير تلك التي تطلبها المعايير المحاسبية والقوانين ذات الصلة بالنشاط المعني، ويعمل على زيادة المعلومات عن تلك التي يقدمها الإفصاح الإجباري، ومن ثم إعطاء صورة تامة عن الشركة وأدائها، مما ينعكس على القرارات المختلفة (عبد الله، 2017).

1.2.6 تعريفات الإفصاح الطوعي:

الإفصاح الطوعي (يقصد به الكشف عن أي معلومات تتجاوز الإفصاح الإجباري) (Hassan & Marston, 2010). ويتم بمبادرة من الشركة لتقديم معلومات إضافية لمقابلة احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقارير المالية (Meek, et al., 1995). والإفصاح الطوعي هو النشر الاختياري للمعلومات المالية وغير المالية وذلك من خلال التقارير السنوية بالإضافة إلى المتطلبات الإلزامية (عفيفي، 2008م). وكذلك يعتبر الإفصاح الطوعي طريقة شائعة للشركات العامة لنشر المعلومات المطلوبة من قبل متطلبات الإفصاح الإلزامية لمستثمريها وعامة الجمهور (Yang Lan et al., 2013).

كانت رقمية أو نوعية، أو مطلوبة أو طوعية أو عبر قنوات رسمية أو غير رسمية وهناك وسائل مختلفة للشركات للإفصاح عن المعلومات مثل التقارير السنوية، والمكالمات الجماعية، وعروض المحللون، وعلاقات المستثمرين، والتقارير المؤقتة، والنشرات، والبيانات الصحفية، والمواقع الإلكترونية، وما إلى ذلك، ويعتبر الإفصاح هو العرض العادل للمعلومات المالية

أو غير المالية للشركة، سواء كانت إلزامية أو طوعية، ومفيدة لأصحاب المصلحة في صنع القرار بشكل أساسي، ولكي تكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون ذات صلة بالإضافة إلى ذلك، يتم تعزيز المعلومات إذا كانت قابلة للمقارنة ومفهومة، ويمكن التحقق منها في الوقت المناسب (Modugu, 2018).

وفيما يتعلق بالتعليق على تعريفات الإفصاح الطوعي يتضح أن الحوكمة تهتم بالإفصاح الطوعي وخاصة أن الإفصاح الطوعي هو العرض العادل للمعلومات المالية أو غير المالية للشركة، سواء كانت إلزامية أو طوعية، ولذلك يجب أن تكون مفيدة لأصحاب المصالح في صنع القرار بشكل أساسي وبالتالي توفير المعلومات دون بذل مزيد من التكاليف الإضافية للحصول على تلك المعلومات خاصة في ظل المنافسة الشديدة في الاقتصاد العالمي الجديد.

2.2.6 النظريات المتعلقة بالإفصاح:

- **نظرية الشرعية:**

تعتمد هذه النظرية على فرضية وجود عقد اجتماعي ضمني بين كيان اعتباري ومجتمع، وإن شروط العقد الاجتماعي تحدد التوقعات المجتمعية من الكيان الاعتباري بينما تحدد في الوقت نفسه عمليات الكيان النمو، والبقاء (Guthrie & Parker, 1989).

- **نظرية أصحاب المصالح:**

أصحاب المصلحة وهم مجموعات المصالح بما في ذلك الموارد البشرية، والملاك، والموردون، وموردي السلع والخدمات، والعملاء، والجماعات السياسية، والجمهور العام فضلًا عن البيئة المادية، وللمصلحة معنيين الأصلي وهي المصلحة الواسعة والمعني الأخر هو المعنى الضيق حسب (Modugu, 2018).

- **نظرية الوكالة:**

مفهوم الوكالة هي العلاقة التي تنشأ بين طرفين الطرف الأول الموكل (المساهمين أو الأصيل أو الرئيس من جهة) والوكيل (إدارة الشركة التنفيذية) من جهة أخرى، والذي يقوم بأعمال لمصلحة الموكل وتنص نظرية الوكالة على أنه عندما يقوم أحد الأطراف (المساهمين أو الأصيل) بتفويض صلاحيات اتخاذ قرارات لصالح الموكل ,(Jensen, 1976). هذا والأداء الجيد من قبل الوكيل تجاه الموكل يجعل الأخير يشعر بالاطمئنان، وأن الأمور تسير على ما يرام وبالتالي الوكيل يقوم بإقناع الموكل بأن يقوم بزيادة الافصاح الطوعي وهذا لجذب ثقة المستثمرين (Kiyanga, 2014; Clarke, 2004).

3.2.6 أهمية الإفصاح الطوعي:

يُعتبر الإفصاح والشفافية ركيزتين أساسيتين من ضمن ركائز الحوكمة، حيث يساهمان في تزويد الأسواق المالية بالمعلومات المستقبلية ومن ثم الزيادة في حجم الاستثمار فيها، وبالخصوص في الأسواق الناشئة منها، ومن هنا تتجلى أهمية الإفصاح في الحفاظ على مصداقية المعلومات الواردة إلى هذه الأسواق، مما يعزز الثقة في هذه المعلومات ويسهم في تنشيط الأسواق ويعمل على تحقيق كفاءتها (سحنون, 2018م).

بالإضافة إلى ذلك سيقود تطبيق حوكمة الشركات الجيدة إدارة الشركة إلى تقديم إفصاح شامل عن المعلومات دون استثناء (Fakuitas, 2018) وبالتالي يقلل من تكاليف الوكالة التي تؤدي إلى تحسين شفافية الإفصاح عن اداء الشركات (Akhtaruddin & Haron, 2010).

ويمثل عرض المعلومات لأصحاب المصلحة جزءاً مهماً، نظراً لاهتمامهم بنشاطهم الاستثماري ويرجع ذلك إلى أن قرار الاستثمار يتم في الغالب استناداً إلى المعلومات المالية التي تقدمها الشركة، ومن ثم فإن عرض البيانات المالية يؤثر بدرجة كبيرة على قرار المستثمرين، لذلك يجب على الشركة تقديم بيانات مالية عالية الجودة من أجل تقليل عدم التماثل في المعلومات بين أصحاب المصلحة وإدارة الشركة، كما هو موضح في نظرية الوكالة (Leftwich, et al., 1981).

7 . الدراسات السابقة

1. دراسة **(Panteleeva, 2021)**، هدفت هذه الدراسة إلى الحصول على نظرة ثاقبة حول تفضيلات المستخدمين للإفصاح عن رأس المال الفكري في مؤسسات التعليم العالي في النرويج، ولتحقيق أهداف الدراسة من خلال إجراء تحقيق في تفضيلات التصنيف الدولي واحتياجات المعلومات لمجموعتي أصحاب المصلحة (موظفو الجامعة، والطلاب)، وتوصلت الدراسة ان التصنيف الدولي حظي في سياق الجامعات مؤخرًا باهتمام الباحثين، ومن توصيات هذه الدراسة إنه يتم إعطاء اهتمام خاص لرأس المال الفكري، لا سيّما رضا الطلاب.

2. دراسة **(Svarc, 2020)**، هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور ابعاد رأس المال الفكري في الفجوة القائمة بين دول الاتحاد الأوروبي، وتوصلت لنتيجة، وهي أن الدول التي تتمتع بإفصاح عن رأس المال الفكري حصلت على مستويات أعلي فى الاستعداد للتحول الرقمي ومن توصيات الدراسة انه يجب تعزيز رأس المال الفكري، والبشري كأبعاد مهمة للرقمنة وتقوية وتعزيز قدرة أوروبا على التعامل مع التحول الرقمي.

3. **دراسة (النويران 2020)** هدفت هذه الدراسة إلى دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف الاسلامية في الأردن، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة بأن جميع محاور رأس المال الفكري إيجابية أي أن البنك محل الدراسة لديه مستوى جيد من رأس المال الفكري، وكانت أهم التوصيات هي ضرورة المحافظة علي رأس المال الفكري باعتباره ثروة قيمة ومورد استراتيجي تمتلكها المؤسسات المصرفية، حيث تسهم تلك الثروة في زيادة الحصة السوقية للمؤسسة المصرفية والاهتمام بالدراسات والابحاث المتعلقة برأس المال الفكري.

4. **دراسة (شبيطة، 2019)** هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر خصائص لجان التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد على تحليل التقارير المالية (12) بنك تجاري، وتوصلت الدراسة لنتيجة بأن البنوك التجارية الأردنية تحقق متطلبات التعليمات المعدلة للحاكمية المؤسسية للبنوك فيما يتعلق بتشكيل لجان التدقيق، وأهم التوصيات حث البنوك وأصحاب المصالح على الاهتمام برأس المال الفكري ومكوناته وذلك لما توفر عنه معلومات دقيقة تؤدي الي تعزيز الثقة بالتقارير المالية.

5. **دراسة تلالوه, 2018)** هدفت هذه الدراسة للتعرف على درجة إفصاح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عن عناصر رأس المال الفكري، وتحليل أثرها على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين. ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت على أسلوب تحليل المحتوى، لفحص التقارير السنوية لعدد (48) شركة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين حتى عام 2017 وتوصلت إلى نتيجة انخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي عن عناصر رأس المال الفكري في الشركات الفلسطينية المدرجة حتى عام 2017م وكانت أهم التوصيات العمل على زيادة وعي الشركات الفلسطينية بالإفصاح عن عناصر رأس المال الفكري، وضرورة اعتماد معيار محاسبي عن رأس المال الفكري.

6. **دراسة: (عبد القادر، 2016)** هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى اهتمام إدارة الجامعات برأس المال الفكري كمفهوم استراتيجي وكأداة لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات. ولتحقيق أهداف الدراسة أتُبع المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الاستبانة. وتوصلت إلى أن نتيجة الجامعة تتميز ببرامجها النوعية والجامعة وتستقطب الأكاديميين ذوي الرتب العلمية العالية، والجامعة متدنية نتيجة عدم التميز في الأبحاث العلمية. وكانت أهم التوصيات ضرورة تميز الجامعة في الأبحاث العلمية، وأن تقدم حوافز مادية ومعنوية للباحثين المميزين فيها، مع ضرورة أن تضع الجامعة برامج تدريبية مستمرة لتنمية رأس المال الفكري لديها.

1.7 التعليق على الدراسات السابقة:

1. مستوى الإفصاح في فلسطين في درجاته المتوسطة 64.92% وهذا في دراسة عابد 2018م، وهذه النسبة في قطاع المصارف والخدمات المالية والتأمين وهذه القطاعات المفترض أن يصل فيها مستوى الإفصاح إلى أكثر من ذلك، وبالتالي الحديث عن الإفصاح كما ذكر سابقًا في فلسطين يجب أن يأخذ اهتماما أكبر من ذلك بكثير، والدليل أن جميع الدراسات السابقة بما فيها المحلية من توصياتها هو ندرة الأبحاث التي تتكلم عن الإفصاح الطوعي وبالتالي المؤسسات ليس لديها الثقافة الكافية عن هذا الموضوع.

2. عرض خصائص اللجان المنبثقة عن مجالس إدارة البنوك وتحليل المقومات الأساسية التي ينطوي عليها مفهوم تلك اللجان بأن تتمتع بالاستقلالية، والدراسات المحلية في معظمها استخدمت تحليل المحتوى.

3. دور الإفصاح الطوعي لتعزيز الثقة بالتقارير المالية والتعرف على أهمية هذا الإفصاح والفوائد المرجوة منه، وضرورة أن تهتم الجهات الإشرافية على المؤسسات والأسواق المالية بالإفصاح الطوعي وأن يتم تحديد البنود التي لم تقم المصارف بالإفصاح عنها.

4. ضرورة أن تهتم الجهات الإشرافية على المؤسسات والأسواق المالية بالإفصاح الطوعي وأن يتم تحديد البنود التي لم تقم المصارف بالإفصاح عنها.

5. اللجان العاملة في البنوك لا يوجد لها مفهوم موحد للاستقلالية التي من أهم خصائص عضوية اللجان وهذا ما ذُكر في إحدى الدراسات السابقة بأن لجنة التدقيق من أهم اللجان في المصارف بعد الجمعية العمومية ومجلس الإدارة، وبالتالي الدراسات العربية تبحث إمكانية تحديد مفهوم موحد الاستقلالية.

6. أكدت الدراسات السابقة أن الإفصاح الطوعي يؤدي إلى الثقة بالتقارير المالية المنشورة وكان هناك دور للنسب والتحليلات المالية التي لها دور أكثر فعالية في تعزيز الثقة، والدراسات العربية استخدمت في معظمها الاستبانة وبعض الدراسات استخدمت تحليل المحتوى والاستبانة مجتمعة.

7. وفي دراسة أخرى توصلت إلى أنه يحق لكل دولة على حدي وضع القوانين المناسبة لها فيما يخص نسبة الأعضاء المستقلين للجان مجالس الادارة حسب دراسة عن أوروبا الغربية (Poretti, 2018).

8. وفي دراسة أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية 2017م توصلت إلى أن الإفصاح يفيد ولا يضر وليس كذلك فقط وإنما يؤدى إلى نمو في نسبة القروض والتي هي الوظيفة الرئيسية للمصارف وتخفيض تكلفة رأس المال بالمقارنة بالمصارف التي لا يكون لديها إفصاح وتبين الدراسة ارتفاع رأس المال من 10.3% الى 10.6% بسبب الإفصاح الطوعي مما يوفر إجمالي أصول حوالي 50 مليار دولار وهذه بيانات 40 مصرف في الولايات المتحدة الامريكية.

9. وكذلك تميزت الدراسات الأجنبية بأنها تناولت الإفصاح الإلكتروني مثل دراسة (weiling and xin, 2017) في الصين تتحدث تلك الدراسة بأن الإفصاح بدأ ينافس شركات تكنولوجيا المعلومات حيث اعتبرت المعلومة هي المورد النادر ومع التطور السريع للاقتصاد الصيني أعطى المزيد من الاهتمام من قبل الحكومة في الصين بأن تكشف الشركات المدرجة للمعلومات أكثر من ذي قبل، وهذا لتعزيز قيمة الشركات، وبينت الدراسة أن جودة الإفصاح هو المطلوب وليس الإفصاح فقط حيث ليس كل إفصاح حقيقي وهذا ما غفلت عنه الدراسات المحلية والعربية.

10. **الفجوة البحثية:** إن توصيات الدراسات السابقة اشارت إلى الفجوات العلمية، ومنها على سبيل المثال دراسة (Svarc, et., 2021) ودراسة (النويران والبطانية, 2020) وتوصلتا إلى أنه لا بد من الاهتمام بالأبحاث المتعلقة برأس المال الفكري، وتم تحديد المشكلة، وأهداف، وأسئلة الدراسة، بناءً على القراءة في الدراسات السابقة، وهذه الدراسة تقوم بالإجابة عن سؤال مشكلة الدراسة وهو ما مدى تأثير مكونات رأس المال الفكري على الإفصاح الطوعي.

8.الإطار العملي للدراسة

منهج الدراسة (تحليل المحتوى):

64

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمد على تحليل المحتوى للتقارير المالية المنشورة للمصارف المدرجة من خلال الرجوع إلى ما جاء في الدراسات السابقة، والبحوث العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، ولقياس الإفصاح الطوعي، وذلك من خلال إجراء مسح على مكونات الإفصاح الطوعي والتي أنفقت، وأجمعت الدراسات السابقة على أنها (49) مكون إفصاح طوعي تتناسب مع البيئة الفلسطينية، وعرضها على التقارير المالية للمصارف الفلسطينية المدرجة، بحيث إذا يوجد إفصاح طوعي في التقارير المالية يتخذ رقم (1) وإذا لا يوجد إفصاح يأخذ الرقم (0)، ومن ثم تطبيق هذا النموذج على التقارير المالية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية من عام 2017م إلى 2021 وهى (30) تقرير.

لذلك استخدم تحليل المحتوى من خلال الاطلاع على تلك التقارير للوصول إلى حجم الإفصاح الطوعي في تلك التقارير، أما الجانب التطبيقي من هذه الدراسة فقد أُستخدم المنهج الكميّ من خلال السلاسل الزمنية من العام 2017م إلى ال

عام2021م للـ (6) مصارف المدرجة والتي تمثل مجتمع هذه الدراسة وبياناتها، وبالتالي بناءً على الاطلاع على البيانات السابقة نستطيع أن نختبر فرضيات الدراسة، وذلك للإجابة عن تساؤلات الدراسة وهي تأثير المتغيرات المستقلة (مكونات رأس المال الفكري) على المتغير التابع (الإفصاح الطوعي). مطبقًا ذلك على برنامج SPSS للتحليل الإحصائي.

وتعد هذه الدراسة كمية تحليلية، إذ تهدف إلى التعرف على أثر مكونات رأس المال الفكري على الإفصاح الطوعي في التقارير المالية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق هذا الغرض، اعتمد في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على عدد من الدراسات السابقة والدوريات والنشرات والتقارير التي تحدثت عن موضوع رأس المال الفكري والإفصاح الطوعي، بالإضافة إلى البيانات الواردة من التقارير السنوية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة من 2017م إلى 2021م، حيث تم الحصول على البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من خلال النشرات المبينة في الموقع الإلكترونيّ لبورصة فلسطين.

- **مجتمع وعينة الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف المساهمة العامة المسجلة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وبلغ عددهم (6) مصارف. حيث إن عدد المصارف المسجلة في البورصة بلغ (6) مصارف. وشاملة للمصارف التي توفرت بياناتها ولم تتوقف عن التداول خلال فترة الدراسة، وبلغت (6) مصارف اكتملت لها البيانات اللازمة كافة لتقدير متغيرات الدراسة للفترة من (2017م-2021م).

جدول (4): جدول يوضح مجتمع وعينة الدراسة

م	اسم المصرف	الرمز	التقارير المنشورة من 2017م -2021م	المصدر
1	مصرف فلسطين	BOP	نعم	موقع البورصة، 2021م
2	المصرف الاسلامي الفلسطيني	ISBK	نعم	
3	المصرف الاسلامي العربي	AIB	نعم	
4	مصرف الاستثمار الفلسطيني	PIBC	نعم	
5	مصرف القدس	QUDS	نعم	
6	المصرف الوطني	TNB	نعم	
	المسجلة	6	%100	
	المستبعدة	0	%0	

مجتمع الدراسة	6	%100
عدد مشاهدات التقارير	5 سنوات * 6مصارف=30تقرير أو مشاهدة	

المصدر: (إعداد الباحث).

- تشتمل هذه الدراسة التطبيقية على أربعة محاور أساسية هي:

مستوى إفصاح المصارف عن مكونات مؤشر الإفصاح الطوعي، واختبار الفرضيات، ومناقشة نتائجها، وأخيرًا توصيات الدراسة.

جدول(5): المعلومات الطوعية (الاختيارية) في بيئة المصارف الفلسطينية

المكونات الاختيارية (الطوعية)	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
أولًا معلومات عامة عن البيئة المحيطة: 3-1						56%

إن المصارف في مجتمع هذه الدراسة لم تفصح عن المعلومات العامة في البيئة المحيطة إلا بقدر ضعيف بنسبة 56% فقط، ويعزى ذلك إلى أن معظم البنوك المدرجة في تقاريرها المنشورة على موقع البورصة من العام 2017م إلى العام 2021م لم تفصح عن التطورات السياسية، وهي تحبذ الابتعاد عن الأمور السياسية لحساسية عملها في فلسطين، بينما هناك إفصاح كامل عن النظرة العامة للصناعة، والاقتصاد نسبة 67%، ويعزى ذلك إلى أن بنك القدس والمصرف الوطني لم يفصحا على بند النظرة العامة للاقتصاد في التقارير المنشورة حسب الملحق رقم (4).

ثانيا	معلومات عامة عن الشركات:4-5	100%

إن المصارف في مجتمع هذه الدراسة تفصح بشكل مرتفع عن بند نبذة تاريخية موجزة عن الشركة/موجزة الشركة (بخلاف التاريخ القانوني). وبند وصف الهيكل التنظيمي، ويعزى ذلك إلى ان هذه المعلومات وخاصة نبذه تاريخية، هي من المعلومات التي تبين قيمة المصرف عبر الزمن، وهذا يؤدي إلى رفع من قيمة تلك المصارف، لدى أصحابها، وتجذب تلك المعلومات المستثمرين إليها، بالإضافة ان من توصيات الحوكمة السرد التاريخي للشركات حسب الملحق السابق.

ثالثا	معلومات واستراتيجية محددة للشركات:6-7	100%

إن المصارف في مجتمع هذه الدراسة تفصح بشكل كامل عن المعلومات والاستراتيجية المحددة للشركات، ويعزى ذلك إلى أن هذه المعلومات مهمه لأي شركة أو مصرف وخاصة إذا كانت في ضع تنافسي يجب أن تفصح عنها، حيث إنَّ الإفصاح عن الأهداف والاستراتيجية في التقارير المالية المنشورة للمصارف يعطي الشركة مقدرة على تقييم أدائها أمام المستثمرين، وهو وضع الهدف وتحقيقه، أما فيما يتعلق بالمنافسة ففي ظل المنافسة الشديدة خاصة بين المصارف العاملة في فلسطين لا سيما المدرجة منها، إن الإفصاح عن الوضع التنافسي ليس مهمًا فحسب، بل ضروري لجذب المستثمرين ويوضح

للمساهمين كيف يتم تحقيق الخطط والاستراتيجية للمصرف وأين يقع على خارطة الاقتصاد في تلك الصناعة حسب الملحق السابق.

رابعا	معلومات متعلقة بالمستثمرين وعلاقات المستثمرين:8-13	94%

إن المصارف في مجتمع هذه الدراسة تفصح بشكل كبير عن المعلومات المتعلقة بالمستثمرين وعلاقات المستثمرين، حيث بلغت نسب الإفصاح نسبة 94% ويعزى ذلك إلى تعليمات بورصة فلسطين واضحة في هذا الشأن حيث من شروط إدراج الشركات في بورصة فلسطين هو الإفصاح عن تلك المعلومات وهذا ما يتفق مع توصيات الحوكمة حسب الملحق السابق.

خامسا	الأداء المالي للشركة والتوقعات المستقبلية:14-18	58%

إن نسب الإفصاح عن الاداء المالي للشركة والتوقعات المستقبلية 58% ويعزى إلى أن جميع المصارف المدرجة لم تفصح عن هذه المعلومات ماعدا المصرف الاسلامي الفلسطيني حيث أفصح عن نسبة الرفع المالي، وهذا أدى إلى انخفاض الإفصاح بالمستوى العام لباقي المصارف في التقارير المنشورة من العام 2017م إلى 2021م حسب الملحق السابق.

سادسا	معلومات تطلعية:19-22	38%

إن نسب الإفصاح عن المعلومات التطلعية 38% ويعزى الي انه لا يستطيع المصرف الإعلان عنها حيث عكس هذه التوقعات سيكلف المصرف كثيراً خاصة في ظل ظروف الاقتصاد الفلسطيني المتذبذب، وبالتالي نتيجة عدم استقرار الوضع الاقتصادي لا تستطيع المصارف الإفصاح عن هكذا تنبؤات مع العلم أن المصارف الفلسطينية المدرجة في معظمها مصارف قوية ولديها من الإمكانات التي تؤهلها لذلك، إلا أن الوضع الاقتصاديّ في فلسطين نتيجة الوضع السياسي، يحول دون ذلك حسب الملحق السابق.

سابعا	معلومات عن حوكمة الشركات:23-49	72%
(أ)	معلومات عن مجلس الإدارة:23-28	89%

إن نسب الإفصاح عن معلومات حوكمة الشركات (معلومات مجلس الادارة) 89% مرتفعة باستثناء البند التعليم و/ أو المؤهلات المهنية للمديرين غير التنفيذيين كانت متوسطة حيث بلغت نسبة الإفصاح 67% ويعزى ذلك إلى معظم المصارف المدرجة تفصح عن هذا البند، باستثناء المصرف الوطني، وهذا أدى إلى انخفاض نسبة الإفصاح الطوعي.

وهناك انخفاض واضح في السنوات الأخيرة للإفصاح عن بند خبرة أعمال المديرين غير التنفيذيين الذي بلغت نسبة الإفصاح بالمتوسط 67% لسنوات الدراسة ويعزى ذلك انه راجع إلى أن بنكي فلسطين والاسلامي الفلسطيني لم يفصحا عن المؤهلات المهنية والتعليم للمديرين غير التنفيذيين.

أما البنود الأخرى مثل أسم المديرين والتعليم و/أو المؤهلات المهنية للمديرين التنفيذيين والخبرة التجارية للمديرين التنفيذيين ومراكز يشغلها المديرين التنفيذيين كانت مكتملة حيث بلغت نسبة الإفصاح فيها 100% ويعزى إلى أن معظم المصارف تفصح عن المديرين التنفيذيين؛ لأن الإفصاح عنها أمرٌ مهم بالنسبة للمصارف؛ لأن معظم المستثمرين يهتمون بمن يقود هذا المصرف أو ذلك، وعليه يعتبر الإفصاح عن هذه الأمور رافعة للمصرف، وخاصة إذا حقق أرباحا، وهذا شأن معظم المصارف المدرجة حسب الملحق السابق.

(ب)	معلومات عن الإدارة العليا:29-33	69%

إن نسب الإفصاح عن معلومات حوكمة الشركات (المعلومات عن الادارة العليا) 69% أن المصارف في مجتمع هذه الدراسة لم تفصح نهائيًا عن مراكز تحتفظ بها الإدارة العليا ويعزى ذلك إلى أعضاء مجلس الإدارة أنهم يمارسون صلاحياتهم من مواقعهم كأعضاء مجلس إدارة، أما الإفصاح عن مراكز يحتفظون بها لا يتم الإفصاح عنها حيث يتعارض هذا مع قواعد الحوكمة بفلسطين لأن مجلس الإدارة لديه لجان منبثقة عنه.

وتفصح بنسبة منخفضة عن المسؤوليات والسلطات المسندة إلى الإدارة العليا حيث بلغت نسبة الإفصاح 43% ويعزى ذلك إلى أن أعضاء مجلس الإدارة من مسؤولياتهم تعيين المديرين.

أما نسبة الإفصاح عن أسماء الإدارة العليا (على سبيل المثال الرئيس التنفيذي، المدير المالي، مدير العمليات، رئيس قسم التدقيق الداخلي) وتعليم الإدارة و/أو المؤهلات المهنية والخبرة في الأعمال التجارية للإدارة العليا كانت نسبة الإفصاح فيها 100% ويعزى ذلك أن هذه الإفصاحات في تلك المصارف من الممكن أن ترفع سعر السهم؛ لأن اسم المدير أو تعليمة والإدارة التنفيذية يتم الإفصاح عنها حتى يطمئن المساهمين وأصحاب المصلحة وهذا كذلك في مصلحة المصرف، والإفصاح عن هذه البنود تشكل رافعة لهذا المصرف أو ذلك، وكذلك يتوافق مع توصيات الحوكمة في فلسطين وبالتالي أصبحت المصارف تعي تماماً أهمية هذه الإفصاحت الطوعية حيث الفائدة سوف تعود عليها بالتأكيد حسب الملحق السابق.

(ج)	المعلومات الاجتماعية والبيئية للشركات:34-40	43%

إن نسب الإفصاح عن معلومات حوكمة الشركات (المعلومات الاجتماعية والبيئية للشركات) 43% أن المصارف في مجتمع هذه الدراسة لم تفصح نهائيًا عن العديد من المعلومات الاجتماعية والبيئية للشركات مثل: سياسات التوظيف (مثل تكافؤ الفرص والتنوع والدعم الوطني للقوى العاملة) وعدد ومكافأة الموظفين حسب القسم للعامين الماضيين/ فما فوق ونسبة العاملين الفلسطينيين في الشركة ومعلومات عن صحة وسلامة العاملين في مكان العمل، وكذلك بيانات عن حوادث مكان العمل، ويعزى ذلك إلى انه مازال أمام المصارف المدرجة في بورصة فلسطين الكثير لعمله فيما يخص الإفصاح عن هذه البنود، وبالتالي يرجع السبب كذلك الى ضعف الحوكمة في فلسطين خاصة في الجانب الاجتماعي والحقوقي للموظفين، وكذلك الصحة العامة وسلامة الموظفين والتأمين على حياتهم وهذا حال الدول النامية لا سيما فلسطين، وباقي البنود تفصح عنها، وهذا ما يُعرف برأس المال الفكري حسب الملحق السابق.

(د)	إشراك المجتمع المحلي والمعلومات البيئية:41-44	85%

إن نسب الإفصاح عن معلومات حوكمة الشركات (إشراك المجتمع المحلي والمعلومات البيئية) 85% ويعزى ذلك إلى أنه يرجع إلى اهتمام المنطقة العربية بهذه السياسات، إلا أنه في السنوات الأخيرة بدأ الاهتمام بالجانب البيئي، وخاصة دعم مشاريع من قبيل استغلال الطاقة الشمسية، ومن جانب آخر بدأ الإفصاح عن السياسة البيئية والحملات والبرامج في التقارير السنوية المنشورة في السنوات الأخيرة، إلا أنه لعدم وجود سياسات وقوانين واضحة وصارمة من الدولة أدى لأن يكون اختياريا.

مع إفصاح مرتفع 93% لمعلومات عن مشاركة المجتمع المحلي/ مشاركته (مثل رعاية / برنامج التبرعات الاجتماعية، والتعليم، والحملات الصحية) ويعزى ذلك أنه راجع لإمكانيات وأرباح كل مصرف على حده إلا أنه في أخر ثلاث سنوات بدأت المصارف تطبق توصيات الحوكمة في فلسطين.

وإن نسبة الالتزام بالإفصاح عن بيان المسؤولية الاجتماعية للمصارف كانت مكتملة وبلغت 100% ويعزى ذلك إلى أن هذه المصارف تمارس دورها الطبيعي وحسب قوانين سلطة النقد، هناك اقتطاع جزء من أرباحها لهذا الأنشطة المجتمعية كدور من هذه المصارف لدعم هذه الفئة وخاصة أصحاب الحرف بدعمهم بقروض ميسرة بالإضافة إلى تبرعات لمؤسسات المجتمع المدني من قبيل مستشفى الأطفال ودار الأيتام...إلخ وهذه الإفصاحات هي لابد منها لهذه المصارف خاصة لإظهار المسؤولية الاجتماعية لها حسب الملحق السابق.

(هـ)	معلومات المنتج / الخدمة:45-49				67%	
	اجمالي مستوى الافصاح الطوعي	200	204	212	213	21	1041
	مستوى الافصاح الطوعي الكلي(49)	294	294	294	294	29	1470
	نسبة الافصاح الطوعي لكل بنك	0.680272	0.7	0.7	0.7	0.7	71%

إن نسب الإفصاح عن معلومات حوكمة الشركات (معلومات المنتج/ الخدمة) 67% أن المصارف في مجتمع هذه الدراسة لم تفصح نهائيًا عن وصف شبكة التسويق للسلع/ الخدمات المقلدة ويعزى ذلك إلى أن هذه من مكونات الإفصاح الطوعي التي تتوافق والبيئة العربية، إلا أنها لم تكن واضحة في التقارير المنشورة للمصارف المدرجة من العام 2017م إلى العام 2021م، وأن نسبة الإفصاح عن معلومات عن الأنواع الرئيسة من المنتجات/ الخدمات المنتجة والحصول على جوائز الجودة نتيجة لزيادة نوعية المصارف المنتجات والخدمات كانت منخفضة حيث إنها لم تتجاوز50%، ويعزى ذلك إلى أنه بالنسبة لبند الخدمات المنتجة لم يفصح عنها سوى مصرف فلسطين ومصرف الاستثمار، وهذا أدى إلى انخفاض نسبة الإفصاح الطوعي،

أما فيما يتعلق بالحصول على جوائز الجودة نتيجة لزيادة نوعية الشركة المنتجات والخدمات فقد بلغت نسبة الافصاح فيها87% وهو بسبب حصول مصرف فلسطين على هذه الشهادات من المؤسسات الدولية من عام 2017م، ومن ثم

المصرف الإسلامي الفلسطيني حصل على تلك الجوائز ومن ثم الوطني والقدس وهذا يدل على إن المصارف الفلسطينية بدأت بتطبيق السياسات المصرفية التي تتماشي ومعايير المصرف الدولي وهذا راجع لقوة هذه المصارف أولًا وثانيًا، ومراقبة سلطة النقد لها، والإفصاح عنها يساعد المصارف للترويج لنفسها في السوق وهذا يؤدى إلى رافعة معلوماتية لتلك المصارف وبالتالي ارتفاع سعر أسهمها.

ونلاحظ أن هناك تطور كبير في حجم الإفصاح الطوعي للمصارف المدرجة من خلال الاطلاع على تقاريرها المنشورة من العام 2017م إلى العام 2021م لا سيما أن قطاع المصارف له أهمية كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني إذ يعتبر الشريان الحيوي لهذا الاقتصاد، وبالتالي يتضح لنا من خلال السرد لمكونات الإفصاح الطوعي الـ (49) أن المصارف الفلسطينية تفصح عن المعلومات الطوعية حتى العام 2021م بنسبة جيدة (71%) وهذا دليل على ان الشركات في فلسطين كما هو موضح في تقاريرها السنوية بدأت بتطبيق الحوكمة حسب ملحق رقم (5).

- **اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج**

لغرض اختبار الفرضيات تم تصميم النماذج بحيث تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد بحيث تم اختبار نماذج الانحدار على مستوى مجتمع الدراسة ككل.

- إذا كانت (Sig > 5%) يتم قبول الفرضية H0. (لا توجد علاقة).
- إذا كانت (Sig < 5%) يتم قبول الفرضية H1. (توجد علاقة).

جدول (6): تحليل الانحدار الخطي المتعدد

مكونات رأس المال الفكري	Coefficients	T	sig
رأس المال البشري	-.163-	-5.187-	.000
رأس الداخلي	.059	.416	.681
رأس المال الخارجي	-.060-	-.598-	.555
Adjusted R Square	.478		
F	9.859		
Sig	.000		

ولاختبار فرضيات الدراسة فقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، ويوضح الجدول نتائج تحليل نماذج الانحدار بين رأس المال الفكري والإفصاح الطوعي، كما يبين نتائج تحليل اختبار آنوفا لاختبار معنوية الانحدار ان قيمة sig (0.000) وهي اقل من (0.01) وبالتالي نرفض الفرض الصفري، ونقبل الفرض البديل وهو ان الانحدار معنوي وبالتالي يوجد تأثير

من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ونستطيع التنبؤ بالمتغير التابع من خلال المتغيرات المستقلة، إلا ان قدرة نموذج الانحدار على تفسيره نسبته ضعيفة من التغيرات في المتغير التابع من خلال قيمة (R) حيث يستطيع نموذج الانحدار تفسير(0.48) فقط، ويعزو الباحث هذا الي ضعف تأثير مكونات رأس المال الفكري على زيادة الافصاح الطوعي في البنوك المدرجة في البورصة الفلسطينية من العام 2017م إلى العام 2021م، ويدل ضعف التأثير إلى أن هناك أمورًا أخرى قد تؤثر علي زيادة الإفصاح في التقارير المنشورة من قبيل الروابط العائلية لملاك الشركات، أو تركيز الملكية لأعضاء مجالس الإدارة او قضية الاستحواذ والسيطرة، او تضارب المصالح، أو أمور لم ترد.

الفرضية الرئيسة الأولى:

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على الإفصاح الطوعي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

يبين الجدول أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية لرأس المال الفكري لمكون رأس المال البشري على الافصاح الطوعي على مستوى جميع البنوك من الفترة 2017م الي الفترة 2021م لان قيمة sig أقل من (0.05). وبناءً عليه يتم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، ويعزى ذلك إلى أن البنوك العاملة في فلسطين تفصح بشكل كبير عن هذا المكون ومنها التدريب والمؤهل العلمي والمعرفة المتعلقة بالعمل للموظفين والكفاءة والخبرة وروح المبادرة، وذلك لأن هذه الإفصاحات تساعد البنوك في الالتزام بقواعد الحوكمة المفروضة عليها من المؤسسات الرقابية مثل سلطة النقد وهيئة سوق فلسطين للوراق المالية، بالإضافة مطلب من مطالب أصحاب المصلحة وبالتالي تزيد من قيمة التقارير المنشورة والمتعلقة بالإفصاح غير المالي من قبيل رأس المال الفكري لما له أهمية في زيادة القيمة المادية لتلك الشركات وزيادة نسبة تداول أسهمها، وهذه الفرضية تتفق مع كلا من (Jing, 2012) و (Hanen, 2016) و (Solikhah,2020) و (Buallay,2018) و(Mahmudi and Nurhayati, 2015) و (شبيطه، والشطناوي، 2019).

وتختلف مع كلا من (Taliyang, et. al, 2011) و (Kaabi, et al, 2018) و (عرفة ومليجي, 2013).

الفرضية الرئيسة الثانية:

H_2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الداخليّ على الإفصاح الطوعيّ في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

يبين الجدول أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير رأس المال الداخلي على الإفصاح الطوعي على مستوى جميع المصارف في مجتمع الدراسة خلال الفترة حيث بلغت قيمة Sig (0.681) وهي أكبر من 0% وبناء عليه يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ويعزى إلى أن هذه المصارف هي في يد العائلة الواحدة أو مجموعة متنفذه وبالتالي لرأس المال الداخلي الإفصاح عنه صوري فيما يخص الإفصاح الطوعي. وهذه الفرضية تتفق مع كلا من (شبيطة، والشطناوي، 2019) و (Mahmudi and Nurhayati, 2015) و (Jing, 2012) وتختلف مع كلا من (Hanen, 2016) ,(Buallay,2018) و (Vitello, 2020)، و(السرطاوي، وآخرون،2013).

الفرضية الرئيسة الثالثة:

H_3 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الخارجي على الإفصاح الطوعي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

يبين الجدول أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير رأس المال الخارجي على الإفصاح الطوعي على مستوى جميع المصارف في مجتمع الدراسة خلال الفترة حيث بلغت قيمة Sig (0.555) وهى أكبر من 0.05 وبناء عليه يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لرأس المال الخارجي على الإفصاح الطوعي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، ويعزى ذلك إلى أن الإفصاح عن رأس المال البشري لم تكن تؤثر على زيادة الإفصاح الطوعي، في التقارير المالية المنشورة للمصارف المدرجة من 2017م الى 2021م والإفصاح الطوعي مرتبط لا تؤثر على زيادة الإفصاح الطوعي، لا سيما أن معظم المصارف المدرجة في بورصة فلسطين هي مصارف عائلية. وهذه الفرضية تتفق مع كلاً من(Kaabi, et al, 2018) و(Taliyang, et. al, 2011) ، و(السرطاوي، وآخرون، 2013). وتختلف مع كلا من (Buallay,2018) & (Hanen, 2016) و(شبيطه، والشطناوي، 2019).

9.النتائج والتوصيات

أولا النتائج

1. أثبتت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على الإفصاح الطوعي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، مما يعني التزام المصارف المدرجة بتعليمات سلطة النقد، والتشريعات والقوانين الفلسطينية.
2. إن الثقة بمقدرة وكفاءة المصارف يتأتى من خلال الإفصاح عن مكونات رأس المال البشري والتي من ضمنها تدريب ومعرفة وكفاءة وروح المبادرة للموظفين.
3. أثبتت الدراسة عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لرأس المال الداخلي على الإفصاح الطوعي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، تتمثل في أن البنوك محل الدراسة لم تلتزم بالإفصاح عن مكونات رأس المال الداخلي من قبيل براءة اختراع أو حقوق الطبع والنشر، والعلاقات المالية والتشبيك مع المؤسسات المالية ذات الصلة فيما بينها، وذلك لرفع قيمة البنوك من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية، وذلك مما يدل على أن مجالس الادارة لم تعي بالقدر الكافي لأهمية رأس المال الفكري والطوعي.
4. أثبتت الدراسة عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لرأس المال الخارجي على الإفصاح الطوعي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، تتمثل فيأ البنوك محل الدراسة لم تلتزم بالإفصاح عن مكونات رأس المال الخارجي على سبيل المثال (رضاء الزبائن والحصة السوقية والتعاون التجاري والسمعة) مع أهميتها وهذا يرجع لمجالس الادارة في البنوك العاملة في فلسطين والتي تعتبر بالنسبة لهم رافعة للمعلومات، لا سيما أن هذا من متطلبات تطبيق الحوكمة في الشركات والبنوك العاملة في فلسطين.

ثانيًا- التوصيات

1. أن يكون في عضوية مجالس الإدارة أعضاء تتوافر فيهم شروط الخبرة المالية والاستقلالية.
2. اجتماعات أعضاء لجنة التدقيق أن تكون مرتبطة بتحقيق زيادة الإفصاح عن رأس المال الفكري، والطوعي.
3. ضَرورة الاهتمام بالإفصاح عن رأس المال الفكري، والطوعي وتدريسه في المساقات المحاسبية بشكل أكبر لدى الجامعات الفلسطينية.
4. ضرورة قيام سوق فلسطين للأوراق المالية، بالطلب من الشركات المدرجة أن يكون في عضوية لجان التدقيق من لديهم الخبرة المالية والمحاسبية، والاستقلالية، لزيادة الإفصاح عن رأس المال الفكري، وهذا يتوافق مع نظرية اصحاب المصلحة.
5. على إدارة الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية، إطلاع المساهمين على أهمية أن يكون في عضوية لجان مجالس الإدارة مما لديهم الخبرة المالية الكافية، لأنهم القادرون على الإشراف على زيادة المعلومات غير المالية في التقارير المالية لما لها مردود مادي ومباشر على قيمة الشركات.
6. على بورصة فلسطين للأوراق المالية، حث إدارات الشركات المدرجة، زيادة وسائل الإفصاح عن رأس المال الفكري.
7. وخلصت الدراسة إلى أنَّ مكونات رأس المال الفكري المؤثرة على زيادة الإفصاح عن الطوعي، هو رأس المال البشري، وبناء على تلك التوصية يحث الباحث الي مراجعة القوانين المعمول بها بخصوص تشكيل اللجان لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ثالثًا- الدراسات المستقبلية

1. يمكن تكرار هذه الدراسة في بيئات لها خصائص مماثلة لتلك التي في هذه الدراسة، ولعل تكرار الدراسة الحالية في هذه البلدان يمكن أن يوفر اختبارا أقوى للعلاقات التي تم دراستها في هذه الدراسة.
2. دراسة مقارنة لحجم الإفصاح عن رأس المال الفكري بين المصارف وشركات التأمين والشركات الصناعية الأخرى في فلسطين.
3. دراسة عوامل أخرى مؤثرة على الإفصاح الطوعي مثل الروابط العائلية لأعضاء لجنة التدقيق.
4. دراسة عوائق الإفصاح الطوعي، واستكشاف الظروف التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة أو انخفاض مستوى الإفصاح الطوعي في المصارف الفلسطينية المدرجة.
5. هناك حاجة لمعرفة المزيد من العوامل المؤثرة على الإفصاح الطوعي في التقارير المالية المنشورة للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

المراجع

ابن عواق، شرف الدين أمين. (2012). *سياسات الاستثمار لرأس مال فكري لمواجهة تحديات العولمة اقتصادية للدول النامية- دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا* [مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لحصول على شهادة ماجستير في العلوم لاقتصادية، جامعة فرحات عباس].

أبو فارة، يوسف أحمد، والنسور،جاسر عبد الرزاق .(2011 ديسمبر 14) . *مكونات رأس المال الفكري ومؤشرات قياسه* [عرض دراسة] . الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي.

سحنون، جمال الدين. (2018م). الإفصاح والشفافية كأحد ركائز الحكومة في الأسواق المالية الناشئة بالإشارة إلى الشوق المالي المصري. *مجلة جامعة عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة الجزائر*، *32* (01)، 518-545.

السرطاوي، وآخرون. (2013م). أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العاملة. *مجلة جامعة النجاح للعلوم الانسانية*، *27*(4)، 846-820.

سلمان الديراوي، محمد تلالوه. (2018). درجة إفصاح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عن عناصر رأس المالي الفكري "دراسة تطبيقية على الشركات الفلسطينية المدرجة". *مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث*، *5*(2).

شبيطة، فوزي محمد، والشطناوي، محمود حسن. (2019). أثر خصائص لجان التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الاردنية: دراسة تطبيقية. *مجلة الجامعة الإسلامية الدراسات الاقتصادية والإدارية*

عابد، محمد. (2018م). أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية في بورصة فلسطين دراسة تطبيقية على قطاع البنوك وقطاع التأمين. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*، *7* (1)،16-29.

عبد القادر، حسين. (2016) رأس المال الفكري في الجامعات الفلسطينية وتعزيز الميزة التنافسية، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية. العدد السادس ديسمبر2026.

عبد الله، عبد الرحمن. (2017م). ركائز الضبط المؤسسي ودورها في زيادة مستوي الإفصاح الاختياري. بحث ميداني على عينة من المصارف السودانية، مجلة الدراسات العليا-جامعة النيلين،7(28)، 6228-1858.

عفيفي، هلال عبد الفتاح السيد. (2008م). العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية: دراسة اختبارية في البيئة المصرية .*مجلة البحوث التجارية التي تصدرها كلية التجارة بجامعة الزقازيق*، *30*(1)، 429-498.

عمارة، منال. (2015). *أخلقة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال كخيار استراتيجي لتعزيز التنمية المستدامة: دراسة حالة شركة ليند غاز الجزائر* [رسالة ماجستير غير منشورة] . كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

فوده، ش. ا.، وشوقي، السيد. (2008). دور الإفصاح المحاسبي عن معلومات رأس المال الفكري في ترشيد قرار الاستثمار والائتمان في سوق الأوراق المالية: دراسة نظرية واستكشافية .*المجلة العلمية التجارة والتمويل*، *28*(1)، 147-205 .

نصر، عرفة، ومجدي مليجي. (2013). إثر جودة لجان المراجعة على مستوى الافصاح الاختياري في الشركات السعودية-دراسة نظرية تطبيقية. *مجلة الادارة العامة-معهد الادارة العامة*،*1* (1)، 46- 54.

النويران، تامر، وبطاينة، منار. (2020). دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف الاسلامية في الاردنية، دراسة حالة: البنك الاسلامي الاردني. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*، *5*(1).

Ahmed Haji, A., & Mohd Ghazali, N. A. (2013). A longitudinal examination of intellectual capital disclosures and corporate governance attributes in Malaysia. *Asian Review of Accounting*, *21*(1), 27-52.

Akhtaruddin, M., & Haron, H. (2010). Board ownership, audit committees' effectiveness and corporate voluntary disclosures. *Asian Review of Accounting*, *18*(1), 68-82.

Alfraih, M., & Almutawa, A. M. (2017). Voluntary disclosure and corporate governance: empirical evidence from Kuwait. International. *Journal of Law and Management*, *59*(2), 217-236.

Buallay, A. (2018). Audit committee characteristics: an empirical investigation of the contribution to intellectual capital efficiency. Measuring Business Excellence, *22*(2), 183-200.

Carlos P. Barros & Sabri Boubaker & Amal Hamrouni (2013). "Corporate Governance and Voluntary Disclosure in France". *The Journal of Applied Business Research* .

Clarke, T. (Ed.). (2004). *Theories of corporate governance: The philosophical foundations of corporate governance*. London, Routledge.

Guthrie, J., & Parker, L.D. (1989). Corporate social reporting: A rebuttal of legitimacy theory. *Accounting and Business Research*, *19*(76), 242-252.

Hanen Ghorbel1 &, Elleuch Hela. (2016). Determinants of intellectual capital disclosure in initial public offerings: case of Canadian firm. *The journal Copyright © 2016Hanen Ghorbel*.

Hassan, O. A., & Marston, C. (2010). *Disclosure measurement in the empirical accounting literature-a review article*. London: Brunel University

Hidalgo, R. L., García-Meca, E., & Martínez, I. (2010). Corporate governance and intellectual capital disclosure. *Journal of Business Ethics, 100*(1), 483–495.

Jensen, M. C. (1976). *Reflections on the State of Accounting Research and the Regulation of Accounting*.

Kaabi, I., & Rajhi, M. T. (2018). Effet des caractéristiques du comité d'audit sur la divulgation du capital intellectuel. *La Revue Gestion et Organisation*, *10*(2), 137-153.

Kiyanga, B. P. L. (2014). *Corporate disclosure quality: A comparative study of Botswana and South Africa* [Unpublished Master‟s Thesis]. University of South Africa.

Lan, Y., Wang, L., & Zhang, X. (2013). Determinants and features of voluntary disclosure in the Chinese stock market. *China Journal of Accounting Research*, *6*(4), 265-285.

Leftwich, R. W., Watts, R. L., & Zimmerman, J. L. (1981). Voluntary corporate disclosure: The case of interim reporting .*Journal of accounting research, 19* (1981), 50-77.

Li, J., Mangena, M., & Pike, R. (2012). The effect of audit committee characteristics on intellectual capital disclosure. *The British Accounting Review*, *44*(2), 98–110.

Mahmudi, B., & Nurhayati, E. (2015). The influence of board governance characteristics on intellectual capital performance (empirical study on listed banks in BEI 2008-2012). *Review of Integrative Business and Economics Research*, *4*(1), 417-430.

Meek, G. K., Roberts, C. B., & Gray, S. J. (1995). Factors influencing voluntary annual report disclosures by US, UK and continental European multinational corporations. *Journal of international business studies*, *26*(3), 555-572.

Modugu, K. P. (2018). Corporate Disclosure: A Synthesis of Literature".International. *Journal of Accounting and Financial Reporting.* *8*(3),1-28.

Nadeem, M. (2020). Does board gender diversity influence voluntary disclosure of intellectual capital in initial public offering prospectuses? Evidence from China. *Corporate Governance: An International Review*, *28*(2), 100-118.

Panteleeva, E., & Slettli, V. K. (2021). Intellectual Capital Disclosure in the Norwegian University Sector: A User Perspective. In Enhancing Academic Research and Higher Education With Knowledge Management Principles. *IGI Global*, 246-269.

Persons, O. S. (2009). Audit committee characteristics and earlier voluntary ethics disclosure among fraud and no-fraud firms. International. *Journal of Disclosure and Governance, 6*(4), 284–297.

Poretti, C., Schatt, A., & Bruynseels, L. (2018). Audit committees' independence and the information content of earnings announcements in Western Europe. *Journal of Accounting Literature*, *40* (2018), 29-53.

Santis, S., Bianchi, M., Incollingo, A., & Bisogno, M. (2018). Disclosure of intellectual capital components in integrated reporting: An empirical analysis. *Sustainability*, *11*(1), 62.

Singh, S., & Kansal, M. (2011). Voluntary disclosures of intellectual capital: An empirical analysis. *Journal of intellectual capital*.

Solikhah, B., Wahyudin, A., & Rahmayanti, A. A. W. (2020). The extent of intellectual capital disclosure and corporate governance mechanism to

increase market value. *The Journal of Asian Finance, Economics, and Business*, *7*(10), 119-128

Svarc, J., Laznjak, J., & Dabic, M. (2020). The role of national intellectual capital in the digital transformation of EU countries. Another digital divide? *Journal of Intellectual Capital*.

Taliyang, S. M., & Jusop, M. (2011). Intellectual capital disclosure and corporate governance structure: evidence in Malaysia. *International Journal of Business and Management, 6*(12), 109- 125.

The Society of Management Accountants of Canada (SMAC). (1998). The Management of Intellectual Capital: *The Issues and the Practice. Mississauga, Canada: CMA.*

Vitolla, F., Raimo, N., Marrone, A., & Rubino, M. (2020). The role of board of directors in intellectual capital disclosure after the advent of integrated reporting. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 27(5), 2188-2200.

Weiling, S., & Xin, F. (2017). The correlation research between voluntary information disclosure and corporate value of listed companies of internet of things. *Procedia Computer Science*, *112*(C), 1692-1700.

Zalata, A. M., Tauringana, V., & Tingbani, I. (2018). Audit committee financial expertise, gender, and earnings management: Does gender of the financial expert matter? *International Review of Financial Analysis*, *55* (2018), 170-183.

Zelenyuk, Natalya & Robert Faff & Shams Pathan. (2017)." Voluntary Disclosure of Capital Adequacy and Bank Lending". Retrieved: 15/12/2018.

الملاحق

ملحق رقم (1)

فلسطين									
السنة	رأس المال الداخلي	المكون	النسبة	رأس المال الخارجي	المكون	النسبة	رأس المال البشري	المكون	النسبة
2017	6	8	0.75	6	7	0.86	4	6	0.67
2018	6	8	0.75	6	7	0.86	4	6	0.67
2019	6	8	0.75	5	7	0.71	6	6	1.00
2020	6	8	0.75	6	7	0.86	6	6	1.00
2021	6	8	0.75	6	7	0.86	6	6	1.00
الاسلامي									
2017	5	8	0.63	6	7	0.86	3	6	0.50
2018	5	8	0.63	5	7	0.71	3	6	0.50
2019	6	8	0.75	5	7	0.71	3	6	0.50
2020	6	8	0.75	5	7	0.71	3	6	0.50
2021	6	8	0.75	5	7	0.71	3	6	0.50
العربي									
2017	6	8	0.75	6	7	0.86	2	6	0.33
2018	6	8	0.75	6	7	0.86	2	6	0.33
2019	6	8	0.75	5	7	0.71	2	6	0.33
2020	6	8	0.75	6	7	0.86	2	6	0.33
2021	6	8	0.75	6	7	0.86	2	6	0.33
الاستثمار									
2017	5	8	0.63	6	7	0.86	3	6	0.50
2018	5	8	0.63	6	7	0.86	3	6	0.50
2019	5	8	0.63	5	7	0.71	3	6	0.50
2020	5	8	0.63	6	7	0.86	3	6	0.50
2021	5	8	0.63	6	7	0.86	3	6	0.50
القدس									
2017	6	8	0.75	6	7	0.86	4	6	0.67
2018	6	8	0.75	6	7	0.86	4	6	0.67
2019	6	8	0.75	5	7	0.71	4	6	0.67
2020	6	8	0.75	6	7	0.86	4	6	0.67
2021	6	8	0.75	6	7	0.86	4	6	0.67
الوطني									
2017	6	8	0.75	6	7	0.86	4	6	0.67
2018	6	8	0.75	6	7	0.86	6	6	1.00
2019	6	8	0.75	5	7	0.71	6	6	1.00
2020	6	8	0.75	6	7	0.86	6	6	1.00
2021	6	8	0.75	6	7	0.86	6	6	1.00

ملحق رقم(2)

المعلومات عن رأس المال الفكري في بيئة المصارف الفلسطينية المدرجة لسنة (217م - 2021م)

م	السنوات	بنك فلسطين BOP	البنك الاسلامي الفلسطيني ISBK	البنك الاسلامي العربي AIB	بنك الاستثمار الفلسطيني PIBC	بنك القدس QUDS	البنك الوطني TNB	اجمالي مستوى الافصاح اعن رأس المال الفكري	مستوى الافصاح عن رأس المال الفكري الكلي/21	نسبة الافصاح عن رأس المال الفكري السنوي
1	2017	16	13	14	14	16	16	89	126	71%
2	2018	16	13	14	14	16	18	91	126	72%
3	2019	18	14	14	14	16	18	94	126	75%
4	2020	18	14	14	14	16	18	94	126	75%
5	2021	18	14	14	14	16	18	94	126	75%
اجمالي مستوى الافصاح عن		86	68	70	70	80	88	462	504	92%
مستوى الافصاح الكلي/21		105	105	105	105	105	105			
نسبة الافصاح عن رأس المال الفكري لكل بنك وشركة تأمين من2017م الى2020م		82%	65%	67%	67%	76%	84%			

ملحق رقم(3)

معلومات الإفصاح عن رأس المال الفكري في بيئة المصارف الفلسطينية لسنة

مكونات رأس المال الفكري		2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط الحسابي
أولا:	رأس المال الداخلي:	34	34	35	35	35	70%
ثانياً	رأس المال الخارجي:	35	35	35	35	35	66%
ثالثاً	رأس المال البشري:	20	22	24	24	24	33%
اجمالي مستوى الإفصاح عن رأس المال		89	91	94	94	94	
مستوى الافصاح عن رأس المال الفكري		126	126	126	126	126	
نسبة الافصاح عن رأس المال الفكري لكل		71%	72%	75%	75%	75%	

ملحق رقم(4) المعلومات الطوعية (الاختيارية)

المكونات الاختيارية (الطوعية) المناسبة للبيئة الفلسطينية المعلومات الطوعية (الاختيارية) في بيئة المصارف الفلسطينية		2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
اولا	معلومات عامة عن البيئة المحيطة:						56%
1	النظرة العامة للاقتصاد	4	4	4	4	4	20
2	نظرة عامة لهذه الصناعة	6	6	6	6	6	30
3	معلومات عن التطورات السياسية	0	0	0	0	0	0
ثانيا	معلومات عامة عن الشركات:						100%
4	نبذة تاريخية موجزة عن الشركة/ موجزة الشركة(بخلاف التاريخ القانوني).	6	6	6	6	6	30
5	وصف الهيكل التنظيمي	6	6	6	6	6	30
ثالثا	معلومات واستراتيجية محددة للشركات:						100%
6	بيان الاستراتيجية والأهداف	6	6	6	6	6	30
7	مناقشة الموقف التنافسي للشركة	6	6	6	6	6	30
رابعا	معلومات متعلقة بالمستثمرين وعلاقات المستثمرين:						94%
8	القيمة السوقية في نهاية السنة	6	6	6	6	6	30
9	اتجاه القيمة السوقية	5	5	5	5	5	25
10	سعر السهم في نهاية العام	6	6	6	6	6	30
11	اتجاه سعر السهم	5	5	5	5	5	25
12	عنوان صفحة الويب	6	6	6	6	6	30
13	التوزيع الجغرافي للمساهمين	6	6	6	6	6	30
خامسا	الأداء المالي للشركة والتوقعات المستقبلية:						83%
14	نسب الربحية	5	5	5	5	5	25
15	نسب السيولة	5	5	5	5	5	25
16	نسب الرافعة المالية	1	1	1	1	1	5
17	ملخص مالي/ ملخص مالي (3 سنوات/ فما فوق)	1	2	2	2	2	9
18	معلومات عن سياسة توزيع أرباح الشركة	4	5	5	5	4	23

سادسا	معلومات تطلعية:						38%
19	المبيعات (الإيرادات) / توقعات الأرباح	1	1	1	1	1	5
20	اعتمد الأساس الذي تستند إليه التنبؤات	0	0	0	0	0	0
21	التخطيط لتقديم منتجات/ خدمات تطوير جديدة	6	6	6	6	6	30
22	النفقات الرأسمالية المخطط لها	3	3	2	2	1	11
سابعا	معلومات عن حوكمة الشركات:						72%
(أ)	معلومات عن مجلس الإدارة:						89%
23	اسم المديرين	6	6	6	6	6	**30**
24	التعليم و/ أو المؤهلات المهنية للمديرين التنفيذيين	6	6	6	6	6	**30**
25	التعليم و/ أو المؤهلات المهنية للمديرين غير التنفيذيين	4	4	4	4	4	**20**
26	خبرة أعمال المديرين غير التنفيذيين	4	4	4	4	4	**20**
27	الخبرة التجارية للمديرين التنفيذيين	6	6	6	6	6	**30**
28	مراكز يشغلها المديرون التنفيذيون	6	6	6	6	6	**30**
(ب)	معلومات عن الإدارة العليا:						77%
29	أسماء الإدارة العليا (على سبيل المثال الرئيس التنفيذي، المدير المالي، مدير العمليات، رئيس قسم التدقيق الداخلي)	6	6	6	6	6	**30**
30	تعليم الإدارة و/ أو المؤهلات المهنية	6	6	6	6	6	**30**
31	الخبرة في الأعمال التجارية للإدارة العليا	6	6	6	6	6	**30**
32	مراكز تحتفظ بها الإدارة العليا	0	0	0	0	0	**0**
33	المسؤوليات والسلطات المسندة إلى الإدارة العليا	5	5	5	5	5	**25**
(ج)	المعلومات الاجتماعية والبيئية للشركات:						43%
34	سياسات التوظيف (مثل تكافؤ الفرص والتنوع والدعم الوطني للقوى العاملة)	0	0	0	0	0	**0**
35	عدد ومكافآت الموظفين حسب القسم للعامين الماضيين/ فما فوق	0	0	0	0	0	**0**
36	نسبة العاملين الفلسطينيين في الشركة	0	0	0	0	0	**0**
37	سياسة حازمة على التعلم، برنامج التعليم ونقاط برنامج التعليم المستمر المطلوبة لكل موظف	6	6	6	6	6	**30**
38	قائمة عن برنامج تدريب الموظفين الذى توفره الشركة	6	6	6	6	6	**30**
39	عدد الموظفين المدربين سنويا	6	6	6	6	6	**30**

40	معلومات عن صحة وسلامة العاملين فى مكان العمل، وكذلك بيانات عن حوادث مكان العمل	0		0	0	0	**0**
(د)	**إشراك المجتمع المحلي والمعلومات البيئية:**						**85%**
41	بيان المسؤولية الاجتماعية للشركات	6	6	6	6	6	**30**
42	معلومات عن مشاركة المجتمع المحلي/ مشاركته (مثل رعاية / برنامج التبرعات الاجتماعية، والتعليم، والحملات الصحية)	5	5	6	6	6	**28**
43	بيان السياسة البيئية	2	4	6	6	6	**24**
44	معلومات عن الأنشطة/ الأنشطة البيئية (مثل/ البيئة، والطاقة، وإعادة تدوير الحملات/ البرامج)	1	1	6	6	6	**20**
(هـ)	**معلومات المنتج / الخدمة:**						**67%**
45	معلومات عن الأنواع الرئيسية من المنتجات/ الخدمات المنتجة	3	3	3	3	3	**15**
46	وصف شبكة التسويق للسلع/ الخدمات المقلدة	0	0	0	0	0	**0**
47	مساهمة من المنتجات/ الخدمات لدعم الاقتصاد الوطني	6	6	6	6	6	**30**
48	التطورات المتعلقة بالمنتجات/ الخدمات	6	6	6	6	6	**30**
49	الحصول على جوائز الجودة نتيجة لزيادة نوعية الشركة المنتجات والخدمات	4	4	6	6	6	**26**
	اجمالي مستوى الافصاح الطوعي	**200**	**204**	**212**	**213**	**212**	**1041**
	مستوى الافصاح الطوعي الكلي(49)	**294**	**294**	**294**	**294**	**294**	**1470**
	نسبة الافصاح الطوعي لكل بنك	**0.680272109**	**0.6939**	**0.7211**	**0.7245**	**0.72109**	**71%**

ملحق رقم(5)

المعلومات الطوعية (الاختيارية) في بيئة المصارف الفلسطينية المدرجة لسنة (2017م - 2021م)

م	السنوات	بنك فلسطين BOP	البنك الاسلامي الفلسطيني ISBK	البنك الاسلامي العربي AIB	بنك الاستثمار الفلسطيني PIBC	بنك القدس QUDS	البنك الوطني TNB	مؤشر الافصاح الطوعي	نسبة الافصاح الطوعي السنوي
1	2017	0.63	0.69	0.76	0.69	0.65	0.65	49	**0.68**
2	2018	0.65	0.69	0.78	0.69	0.69	0.65	49	**0.69**
3	2019	0.65	0.71	0.80	0.76	0.71	0.69	49	**0.72**
4	2020	0.67	0.71	0.80	0.76	0.71	0.69	49	**0.72**
5	2021	0.63	0.73	0.80	0.78	0.69	0.69	49	**0.72**
	نسبة الإفصاح الطوعي الكلي على مستوى السنوات والبنوك								**0.71**

ملحق رقم(6)

المدخلات لجميع متغيرات الدراسة لمعالجتها في البرنامج الاحصائي SPSS

السنة	اسم الشركة	المتغيرات المستقلة			المتغير التابع
		رأس المال الداخلي	رأس المال الخارجي	رأس المال البشري	الافصاح الطوعي
		IC	EC	HC	VDIND
2017	بنك فلسطين	0.75	0.86	0.67	0.63
2018		0.75	0.86	0.67	0.65
2019		0.75	0.71	1.00	0.65
2020		0.75	0.86	1.00	0.67
2021		0.75	0.86	1.00	0.63
2017	البنك الاسلامي الفلسطيني	0.63	0.86	0.50	0.69
2018		0.63	0.71	0.50	0.69
2019		0.75	0.71	0.50	0.71
2020		0.75	0.71	0.50	0.71
2021		0.75	0.71	0.50	0.73
2017	البنك الاسلامي العربي	0.75	0.86	0.33	0.76
2018		0.75	0.86	0.33	0.78
2019		0.75	0.71	0.33	0.80
2020		0.75	0.86	0.33	0.80
2021		0.75	0.86	0.33	0.80
2017	بنك الاستثمار الفلسطيني	0.63	0.86	0.50	0.69
2018		0.63	0.86	0.50	0.69
2019		0.63	0.71	0.50	0.76
2020		0.63	0.86	0.50	0.76
2021		0.63	0.86	0.50	0.78
2017	بنك القدس	0.75	0.86	0.67	0.65
2018		0.75	0.86	0.67	0.69
2019		0.75	0.71	0.67	0.71
2020		0.75	0.86	0.67	0.71
2021		0.75	0.86	0.67	0.69
2017	البنك الوطني	0.75	0.86	0.67	0.65
2018		0.75	0.86	1.00	0.65
2019		0.75	0.71	1.00	0.69
2020		0.75	0.86	1.00	0.69
2021		0.75	0.86	1.00	0.69

ملحق رقم(7) مخرجات التحليل الاحصائي

Notes

11/12/2022 09:07	Output Created	
	Comments	
C:\Users\PC\Documents\راس المال علي الطوعي.sav	Data	Input
DataSet1	Active Dataset	
<none>	Filter	
<none>	Weight	
<none>	Split File	
31	N of Rows in Working Data File	
User defined missing values are treated as missing.	Definition of Missing	Missing Value Handling
All non-missing data are used.	Cases Used	
DESCRIPTIVES VARIABLES=VDIND HC EC IC /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.	Syntax	
00:00.0	Processor Time	Resources
00:00.0	Elapsed Time	

Descriptive Statistics

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
0.05175	0.7067	0.8	0.63	30	الطوعي
0.23413	0.6337	1	0.33	30	البشري
0.06991	0.815	0.86	0.71	30	الخارجي
0.05162	0.722	0.75	0.63	30	الداخلي
				30	Valid N (listwise)

Correlations

الداخلي	الخارجي	البشري	الطوعي		
-.176-	-.129-	-.723-**	1	Pearson Correlation	الطوعي
0.353	0.498	0		Sig. (2-tailed)	
30	30	30	30	N	
0.32	0.064	1	-.723-**	Pearson Correlation	البشري
0.084	0.736		0	Sig. (2-tailed)	
30	30	30	30	N	
-.017-	1	0.064	-.129-	Pearson Correlation	الخارجي
0.928		0.736	0.498	Sig. (2-tailed)	
30	30	30	30	N	
1	-.017-	0.32	-.176-	Pearson Correlation	الداخلي
	0.928	0.084	0.353	Sig. (2-tailed)	
30	30	30	30	N	

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الداخلي، الخارجي، البشري[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: الطوعي

b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.730[a]	0.532	0.478	0.03738

a. Predictors: (Constant), الداخلي، الخارجي، البشري

b. Dependent Variable: الطوعي

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	0.041	3	0.014	9.859	.000[b]
	Residual	0.036	26	0.001		
	Total	0.078	29			

a. Dependent Variable: الطوعي

b. Predictors: (Constant), الداخلي، الخارجي، البشري

89

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	0.816	0.129		6.319	0
	البشري	-.163-	0.031	-.736-	-5.187-	0
	الخارجي	-.060-	0.1	-.080-	-.598-	0.555
	الداخلي	0.059	0.142	0.059	0.416	0.681

a. Dependent Variable: الطوعي

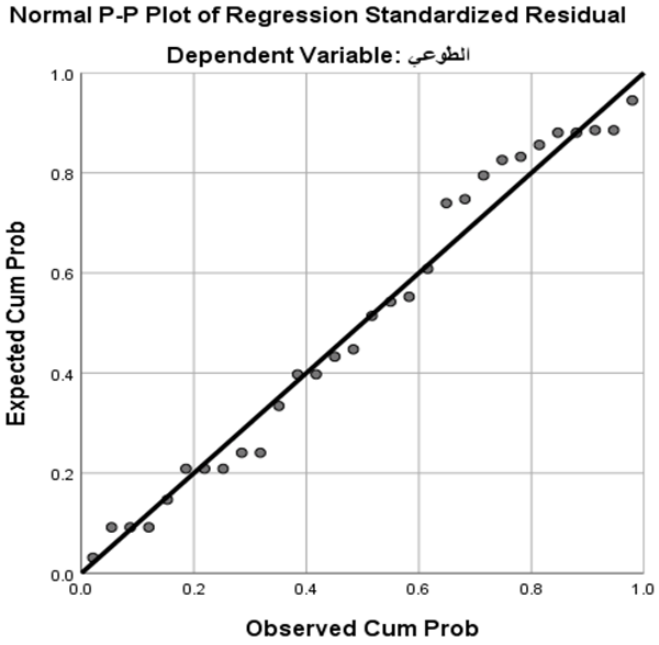
Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual
Dependent Variable: الطوعي
Expected Cum Prob
Observed Cum Prob
0.0
0.2
0.4
0.6
0.8
1.0

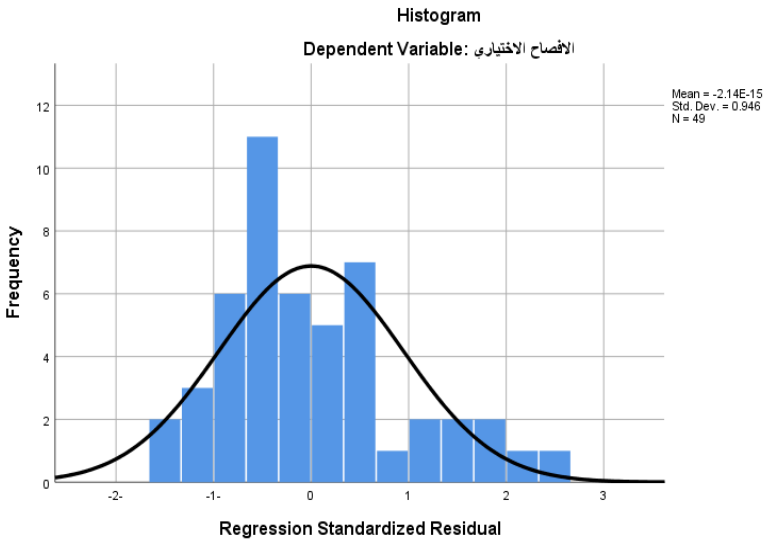
Histogram
Dependent Variable: الافصاح الاختياري
Mean = -2.14E-15
Std. Dev. = 0.946
N = 49
Frequency
Regression Standardized Residual

مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية
ISRAA UNIVERSITY JOURNAL FOR HUMANITIES
ISSN 2518-5918 DOI Prefix:10.36529
IUJH ISSUE 15, July 2023

أثر الذكاء الاستراتيجي في تحقيق الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية

The Impact of Strategic Intelligence on Achieving Job Satisfaction in the Universities of the Southern Palestinian Governorates

مصعب إبراهيم شعت[1]، علاء مصباح العطار[2]

[1]طالب دكتوراة، إدارة أعمال، جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم، السودان

[2]أستاذ الإحصاء التطبيقي المساعد، الجامعة الإسلامية، فلسطين

DOI: 10.36529/1811-000-015-003

تاريخ الاستلام: 27/ 12/ 2022 تاريخ القبول: 28/ 01/ 2023 تاريخ النشر: 01/ 07/ 2023

الملخص

هدفت الدراسة التعرف الى أثر الذكاء الاستراتيجي في تحقيق الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، وقد بلغ مجتمع الدراسة في جامعة الأقصى (76) وفي جامعة الأزهر (56)، وقد استخدمت الدراسة أسلوب المسح الشامل، وتم توزيع (132) استبانة على المدراء الإداريين ورؤساء الأقسام في جامعتي الأزهر والأقصى بغزة، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Statistical Package (Social Science (SPSS).

توصلت الدراسة لجملة من النتائج أبرزها: تمتلك ادارة الجامعة القدرة على رؤية الأشياء غير المنظورة والتعامل مع المجهول، كما تحلل ادارة الجامعة المشكلات بالنظر إلى أسبابها مجتمعة بدلاً من تجزأتها، كذلك تحرص ادارة الجامعة على تخصيص الوقت الكافي لجمع المعلومات من مصادرها، كما تحرص ادارة الجامعة على تخصيص الوقت الكافي لجمع المعلومات من مصادرها، كذلك تعمد ادارة الجامعة في التعامل مع جهات رسمية وغير رسمية لتوفير المعلومات بدقة.

في ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بضرورة توظيف ادارة الجامعة مهنيين متخصصين من أجل توفير معلومات شاملة عن جوانب عملياته المتعددة، أيضاً حث إدارة الجامعة على إدامة الشراكة الاستراتيجية مع الجامعات المناظرة لها اقليمياً، كذلك ضرورة سعي ادارة الجامعة الى أن الشراكة مع الجامعات المشابهة لابد من تعزيزها من الخروج من الأزمات، مع ضرورة تشجع إدارة الجامعة التفاعل بين العاملين من أجل تكوين فرق عمل فعالة.

الكلمات الدالة: *(الذكاء الاستراتيجي- الرضا الوظيفي- جامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية).*

اسم الباحث: مصعب إبراهيم شعت بريد الكتروني: musabshaat@gmail.com

Abstract

The study aimed to identify the impact of strategic intelligence on achieving job satisfaction in the universities of the southern Palestinian governorates,The study used the analytical descriptive approach as a study method,The study population at Al-Aqsa University reached (76) and at Al-Azhar University (56), The study used the comprehensive survey method,(132) questionnaires were distributed to administrative directors and heads of departments at Al-Azhar and Al-Aqsa Universities in Gaza, and the Statistical Package Social Science (SPSS) program was used. The study reached a number of results, most notably: The university administration has the ability to see the unforeseen things and deal with the unknown, The university administration also analyzes problems by looking at their causes together instead of fragmenting them, The university administration is also keen to allocate sufficient time to collect information from its sources, The university administration is also keen To allocate sufficient time to collect information from its sources, as well as the university administration deliberately deals with official and unofficial bodies to provide accurate information.

In light of the previous results, the study recommends the need for the university administration to employ specialized professionals in order to provide comprehensive information on the various aspects of its operations, also urging the university administration to maintain strategic partnership with its regional counterparts, as well as the need for the university administration to seek that partnership with similar universities must be Enhancing them to get out of crises, with the need for the university administration to encourage interaction between workers in order to form effective work teams.

Keywords: *Strategic intelligence - job satisfaction - the universities of the southern Palestinian governorates.*

مقدمة

ترتبط فعالية أي منظمة بكفاءة العنصر البشري وقدرته على العمل ورغبته فيه باعتباره العنصر المؤثر والفعال في استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة, وتعتمد الإدارة في تعظيم النتائج على ترشيد استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة, وقد يصعب ترشيد استخدام العنصر البشري لتعدد المتغيرات المحددة له ,لدرجة تزيد من صعوبة قدرة الادارة على ترشيد استخدام هذا العنصر , وهو الامر الذي جعل المشكلة الرئيسية التي تواجه الادارة في أي منظمه هي التعرف على متغيرات المحددة لهذا العنصر والتي تنعكس على سلوك هؤلاء الافراد الذين يمثلون قدرة العمل في المنظمة.

وتؤثر الدوافع على العديد من الظواهر الانسانية في المنظمة، إذ أن عدم اهتمام المنظمة بتنمية الدوافع الإيجابية نحو العمل يؤد الى بروز بعض الظواهر السلبية لدي المعلمين, ولعل من أهم هذه الظواهر هي ظاهرة عدم الرضا الوظيفي, فعلى الرغم من وجود العديد من الاتجاهات الخاصة بالعمل, فان الرضا الوظيفي أهم ظاهرة نالت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والعلماء والسلوكيين (عباس، 2004، ص. 75).

فالمؤسسة تستخدم الذكاء الاستراتيجي كمصدر رئيسي للتحكم بمصيرها وتأكيد قدرتها على التوجه بصورة صحيحة لأن التعقد البيئي يجعل رؤية المستقبل غير واضحة، وبالتالي تصبح استراتيجيتها مهددة، ولهذا فهي تحتاج للذكاء الاستراتيجي لمعرفة مستقبلها ورؤية النتائج من خلال توقع التغيير والبحث عن الفرص الجديدة بما يتلاءم مع رغبات المستفيدين (العيداني وضويفي، 2012، ص. 178).

ويمثل العمل جزء أهم في حياتنا وبمرور الوقت داخل هذا العمل شكل كل فرد مجموعة من الآراء والمعتقدات والمشاعر حول هذا العمل ويبدأ الامر بقيام كل فرد بتكوين حصيلة من المعرفة والمعلومات والخبرات حول العمل، وبناءً عليها يتشكل وجدان ومشاعر الفرد ناحية عمله, وأخيرا يميل الفرد الى أن يتصرف سلوكيا ناحية عمله بشكل معين يظهر فيه أسلوب تعامله مع الزملاء, وفي غيابه, وتأخره, وفي تركه للعمل, وفي طريقة احترامه لرئيسه وأنظمة المؤسسة (ماهر، 2018 ،ص. 224)

كما يتعلق مصطلح الرضا عن العمل باتجاه الفرد نحو عمله، والشخص الذي يشعر بالرضا عن العمل يحمل اتجاهات إيجابية نحو العمل، بينما الشخص غير الراضي عن عمله, فإنه يحمل اتجاهات سلبية نحو العمل, وحينما يتكلم الناس عن اتجاهات المعلمين فإنهم غالبا ما يقصدون الرضا عن العمل (محمود، 2022، ص.102).

مشكلة الدراسة

يعد الرضا الوظيفي أو المهني من الموضوعات التي ينبغي أن تظل موضعا للبحث والدراسة بين فترة وأخرى عند القادة ومشرفي الإدارات والمهتمين بالتطوير الإداري في العمل وذلك لأسباب متعددة، فما يرضى عنه الفرد حاليا قد لا يرضيه مستقبلا، وأيضا لتأثير رضا الفرد بالتغير في مراحل حياته فما لا يعد مرضيا حاليا قد يكون مرضيا في المستقبل ولاشك أن دراسة الرضا الوظيفي هي عملية تقويم شاملة تغطي جميع جوانب العمل وتتعرف الإدارة من خلالها على نفسها فتنكشف لها الإيجابيات والسلبيات والتي يمكن في ضوئها أن يتم التطوير ورسم السياسات المستقبلية للإدارة ، فالرضا الوظيفي ما هو إلا تجميع للظروف النفسية والفسيولوجية والبيئية التي تحيط علاقة الموظف بزملائه ورؤسائه وتتوافق مع شخصيته.

من خلال عمل الباحثين تبين أن المديرين الإداريين ورؤساء الأقسام لديهم عدم وجود رضا وظيفي كافٍ؛ نظرا لعدم انتظام الرواتب وعدم حصولهم عليه بشكل كامل الأمر الذي انعكس على العمل الإداري في جامعتي الأزهر والأقصى.

93

وأظهرت نتائج دراسة (مصباح ونصر وأرحومة، 2022) أن هناك علاقة ارتباط وأثر إيجابي بين عوامل الرضا الوظيفي وسلوك المواطنة التنظيمية، كما أن جميع أبعاد الرضا الوظيفي لها علاقة ارتباط وأثر إيجابي على ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية، وأعلاها عامل العوامل المادية، كما أظهرت نتائج دراسة (أحمد وعليان، 2022) وجود علاقة مباشرة بين العدالة التنظيمية والرضا الوظيفي للعاملين، وينعكس ذلك على أداء العاملين من خلال تأثيره المباشر على الإنتاج وأن عدم توفر العدالة التنظيمية له نتائج سلبية على المؤسسات، بموازاة ذلك بيّنت دراسة (Bakr, 2018) أن هناك تأثيرا ذا دلالة إحصائية في الابداع التنظيمي وأن مستوى تطبيق الذكاء الاستراتيجي بكافة أبعاده جاء بدرجة مرتفعة.

وهنا تكمن مشكلة البحث وهي:

ما أثر الذكاء الاستراتيجي في تحقيق الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أثر الاستشراف على الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
2. ما أثر التفكير النظامي على الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
3. ما أثر الشراكة على الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
4. ما أثر التحفيز على الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية للذكاء الاستراتيجي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي)؟
6. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية للرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي)؟

جدول (1): استخلاص أبعاد المتغير المستقل (الذكاء الاستراتيجي)

أبعاد المتغير المستقل (الذكاء الاستراتيجي)									
الدراسة	الاستشراق	التفكير النظامي	الشراكة	التحفيز	رؤية مستقبلية	دافعية	اتخاذ القرارات	صياغة الخطط والاستراتيجيات	النمو والتعلم
(فلاق وابن ظفره والشهراني، 2022)	✓	✓	✓	✓					
(المنتشري، 2022)	✓	✓	✓	✓					
(الحدأ وعرشان، 2021)	✓	✓	✓	✓					
(عوض، 2022)		✓	✓	✓	✓	✓	✓		
(القاضي، 2022)			✓				✓	✓	✓
التكرارات	**3**	**4**	**5**	**4**	**1**	**1**	**2**	**1**	**1**

الوزن النسبي%	%60.0	%80.0	%100.0	%80.0	%20.0	%20.0	%40.0	%20.0	%20.0

المصدر: جرد بواسطة الباحثين بناءً على الدراسات السابقة

يوضح الجدول (1) أن كافة الدراسات السابقة التي تمكن الباحثان من الحصول عليها، اشتركت في استخدام الأبعاد التالية للذكاء الاستراتيجي وهي (الاستشراق، التفكير النظامي، الشراكة، التحفيز)، وعليه سيستخدم الباحثان هذه الأبعاد في هذه الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1- تتمثل أهمية هذه الدراسة في أهمية موضوعها الذي يكاد يكون موضع اهتمام العديد من المؤسسات العامة والخاصة.

2 - إن القيام بمثل هذه الدراسة سوف يضيف جديداً إلي عالم المعرفة، ويساهم في إثراء المعلومات وزيادة المعرفة لدى الباحثان، وقد يساهم في تطوير البحث العلمي .

3- تستمد الدراسة من أهمية متغيرات الدراسة (الذكاء الاستراتيجي والرضا الوظيفي) كونها دراسة تتعلق بمتغيرين أساسيين يهمان العمل الإداري في المؤسسة التعليمية.

4 - تنبع أهمية الدراسة من خلال إمكانية الاستفادة منها في تحقيق الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

5 - تقدم الدراسة مقترحات عملية قابلة للتطبيق في المؤسسات التعليمية الأخرى، من خلال عقد دورات تدريبية للمدراء الإداريين ورؤساء الأقسام تساعدهم في تحسين مستوى الأداء الاستراتيجي من أجل تحقيق الرضا الوظيفي لديهم.

6 - تفيد المسئولين من نتائج البحث في التعرف على مستوى الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

7 - تنبع أهمية الدراسة من خلال تطوير العمل من خلال تحقيق الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الي:

1. التعرف على أثر الاستشراف على الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

2. توضيح أثر التفكير النظامي على الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

3. الكشف عن أثر الشراكة على الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية..

4. التعرف على مدى أثر التحفيز على الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

5. الكشف عن الفروق الإحصائية لأثر الذكاء الاستراتيجي على الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).

مصطلحات الدراسة:

1. الذكاء الاستراتيجي

هي عملية توفر للمنظمة المعلومات التي تساعد متخذي القرارات على مواجهة تقلبات البيئة الخارجية وتحقيق التفوق التنافسي (فلاق وآخرون، 2022، ص.227).

التعريف الإجرائي: هو قيام الجامعة بتوفير جميع المعلومات التي تسهل على متخذي القرارات من أجل تحقيق نوع من التفوّق الإداري في بيئة الجامعة الداخلية والخارجية بهدف تحقيق الأهداف المنشودة لها.

2. الرضا الوظيفي

هو الإحساس بالرضا والأمان الوظيفي والذي يدفع الموظف إلى البقاء والاستمرار في العمل لدى المؤسسة التي يعمل بها وهو ناتج عن العديد من العوامل والإجراءات التي تتخذها المؤسسة بهدف الإبقاء والاحتفاظ بالمعلمين الأكفاء الذين هم السبب الجوهري في تحقيق أهدافها (مصباح وآخرون، 2022، ص. 351).

التعريف الإجرائي: هو شعور المدراء الإداريين ورؤساء الأقسام بالأمان والرضا الوظيفي الذي يعكس اهتمامهم بالبقاء والاستمرار في العمل لدى الجامعة مما يؤدي الى زيادة فاعلية وكفاءة الأهداف التي ترنو الجامعة إلى تحقيقها من أجل الحفاظ على رقيها.

الإطار النظري

أولاً- الذكاء الاستراتيجي

يلعب الذكاء الإستراتيجي دوراً رئيساً في كل مجال من مجالات الادارة وقرارات المنظمة بخصوص الخطط المستقبلية حيث يوفر وسائل الدعم للأهداف التشغيلية عن طريق التنبؤ بالتحديات المستقبلية، وتبرز أهمية الذكاء الإستراتيجي في دوره الواضح في فهم التهديدات الناشئة وإعطاء قدرة على التبصر للسماح بتطوير الاستراتيجيات، وإعطاء إنذار مبكر بالحاجة الى قدرات جديدة واولويات وصلاحيات مختلفة، كما ويلعب الذكاء الاستراتيجي دوراً كبيراً في بناء المنظمة وإدارتها ويساهم بشكل كبير في نمو المنظمة (الحدأ وعرشان، 2021، ص. 82).

كما وتبرز أهمية الذكاء الإستراتيجي في التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية ومساعدة المنظمة في المحافظة على وضعها في ظل التحديات المستقبلية على المدى البعيد، ويوجه القادة في المنظمة إلى الطريق الذي ستمضي فيه المنظمة،

والتركيز على النشاطات الاستباقية، كما وتشمل اشكال الذكاء الاستراتيجي تحليل المخاطر والتحري عنها ومحاولة التقليل من آثار تلك المخاطر وتقييم التنبؤات والمعلومات في المستقبل (Ing-Chung et al.2006,p.10).

وبدأت المنظمات تدرك أهمية الذكاء الاستراتيجي، كما وبدأت تكيف حاجاتها إلى هذا النمط من الذكاء، مع سعيها لتحقيق التوأمة بينه وبين أنماط الذكاء الأخرى (الشعوري، والتنافسي، والأعمال... إلخ). وتدريب قياداتها على تنمية عناصره واداراته بفاعلية، وبعد أن عاشت المنظمات وتعيش الان تحديات مستمرة، وتهديدات فرضت عليها العمل بآليات جديدة، وتبني المداخل الاستراتيجية لاستباق الأزمات والتهيؤ لمواجهتها قبل وقوعها، فتحول نشاط تلك المنظمات الى نشاط استباقي Proactive وليس علاجياً Reactive، وكان الذكاء الاستراتيجي من بين تلك المداخل (صالح وآخرون،2020، ص.133)

إن المفكر الاستراتيجي في المنظمة بحاجة ماسة الى استخدام مجمل القدرات العقلية التي تتوافر بالدماغ، والمهم في كل ذلك هو كيفية توظيف هذه القدرات سواء وردت تحت مسميات الذكاء الشعوري، أي القدرات العقلية التي تستند الى الشعور والعاطفة في فهم احتياجات الذات ومتطلبات الآخرين وسبل تحقيق التناغم والانسجام فيما بينها، أو متطلبات الذكاء الاستراتيجي، اي القدرات العقلية التي تسند المفكر الاستراتيجي في استشراف المستقبل وتكوين رؤية ذات علاقة بالأهداف الاستراتيجية للأمد البعيد وكيفية تحفيز الآخرين لتوحيد توجهاتهم من خلال تدعيم حالات التعاون أسس الشركات مع جهات، أو منظمات أخرى، أو مع الأفراد والإدارات في داخل المنظمة للسعي نحو تحقيق النجاح والتفوق (حسن،2005،ص. 174).

ويشير (أحمد وعليان، 2022، ص. 131) إلى أن الذكاء الاستراتيجي يوفر المعلومات المناسبة للأشخاص المناسبين ليكونوا قادرين على اتخاذ القرارات حول مستقبل المنظمة، ويزود المنظمات بالمعلومات التي تحتاجها حول بيئة العمل حتى تكون قادرة على توقع التغيرات، وتصميم الاستراتيجيات المناسبة التي ستخلق قيمة للزبون وتحقق نمواً وأرباحاً مستقبلية للمنظمة في الأسواق الجديدة، ويرى (ستراتيتر) (Straiter, 2006) أن الذكاء الاستراتيجي هو عبارة عن مصطلح يستخدم لنشاطات الذكاء في مجال التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية، حيث يعنى الذكاء الاستراتيجي باحتياجات صانعي القرارات من ذوي المستويات الرفيعة، بحيث يركز على النشاطات الاستباقية، فيما يقول (الكوت) (El-Kot, 2004) أنه من الممكن للذكاء الإستراتيجي أن يدعم الإدارة الاستراتيجية وخصوصا من خلال المساهمة بجمع وتحليل وتوزيع المعلومات، لذلك يرون بأنه كلما ارتفع مستوى صناعة القرارات كان من الواجب أن تتحد المعلومات أكثر وأن تضاف لها استنتاجات واقتراحات أكثر.

ويبرز دور الذكاء الإستراتيجي في تطوير قدرة المنظمة باعتباره اداة لبناء منظمات الأعمال في المستقبل، وهو عامل لتطوير الابتكار والمنافسة ويساعد في بناء الذاكرة للمنظمة عندما يجعل مديري المنظمات يتحولون من العمليات غير المنهجية في اداء العمل الى اخرى اكثر هيكلية وتنظيماً، كذلك فأن الذكاء الاستراتيجي يقدم بيانات تحليلية متكاملة وقدرات لإدارة البيانات ويوفر الكفاية والفاعلية التي تتطلبها المنظمات المنافسة (المنتشري، 2022،ص. 74).

أبعاد الذكاء الاستراتيجي: لخّص فلاق وآخرون (2022، ص. 233-234) و(الخفاشي، 2008،ص. 107) أبعاد الذكاء الاستراتيجي على النحو التالي:

الاستشراف (Foresight): يعتبر الاستشراف من الأساليب الحديثة التي تساعد في كسب المزيد من المعرفة عن أشياء قادمة. وأن قرارات الإدارة اليوم لا يمكن أن تعتمد أكثر بقوة على الخبرات المتاحة من قبل. وفي هذا السياق، فأن الاستشراف هو أكثر من تشخيص استراتيجي، ويستند نهج الاستشراف، اليوم، على إعمال التغيير المطلوبة في التخطيط الإستراتيجي وذلك نتيجة الظهور غير المتوقع لمزيد من الفرص والتهديدات.

التفكير النظامي (Systems Thinking): يجسد التفكير النظامي **(System Thinking)** القدرة على توليف أو دمج العناصر المختلفة لغرض تحليلها وفهم الكيفية التي تتفاعل بموجبها لتشكل نظاما أو صورة واضحة بشأن الأشياء التي يتم التعامل معها، كما أن التفكير النظامي يمثل القدرة على تركيب وتكامل العناصر المتنوعة لفهم كيفية تفاعلها مع بعضها البعض وصولاً إلى أهداف المنظمة، بحيث يتم دراسة الأجزاء وعلاقتها بالكل، وتقييمها من حيث نجاحها في خدمة أهداف النظام.

الشراكة (Partenership): تعتبر التحالفات الاستراتيجية إحدى الصفات التي ظهرت في إدارة الأعمال الحديثة ومنظمات الأعمال واقتصاداتها وقد ساعدت تلك الظاهرة الاستراتيجية الباحثين للتفكر ودراسة وتحليل اسباب نشوئها وتكوينها، وما حققته تلك الظاهرة من وفورات اقتصادية شجعت إدارة المنظمات للتفكر بها.

التحفيز(Incentive): يختلف التحفيز من فرد لآخر ومن فرد إلى آخر في المستوى الإداري، كما أنه يختلف من موقف لآخر، ويعني التحفيز أيضاً قدرة القائد الذكي على تحفيز العاملين لتنفيذ الرؤى والتصورات، ويشير التحفيز **(Incentive)** الى عملية التأثير في السلوك من حيث توجيه، واستمرارية، وقوة التوجه نحو الهدف، والدافعية هي حاجة أو رغبة تفعل فعلها في تنشيط السلوك وتوجيهه نحو هدف معين، وتمثل الدافعية أداة فعالة في تعزيز الأهداف الاستراتيجية للمنظمة من خلال تأثيرها في توجهات الأفراد، كما ويعبر عن تحفيز العاملين بأن رغبة الفرد في إظهار المجهود اللازم لتحقيق الأهداف التنظيمية، والحاجات الفردية ويعتبر التحفيز محصلة تفاعل بين مجموعة عوامل ذاتية، أي تتعلق بالفرد ذاته وعوامل خارجية، والتي تحدد اتجاه السلوك لمدى زمني معين، يتنوع أنماط التحفيز ليشمل تحفيز الإنجاز والانتماء ومن مستوى إدارة الى آخر، كما تتميز أبعاد الذكاء الاستراتيجي بالتطور والتغير المستمرين، لكن، ما السبب في إغفال باقي الأبعاد والتركيز على هذه الأبعاد فقط؟ يجب أن يبرر ذلك بطريقة علمية (تم ذكر أبعاد الذكاء الاستراتيجي بناء على الجدول المرفق في بداية البحث، حيث تم تناول أبرز الأبعاد وأكثرها استخداماً بين الدراسات).

98

ثانياً- الرضا الوظيفي:

يعتبر الكثيرون الرضا الوظيفي من أهم الاتجاهات المتعلقة بالعمل، ولذا قام العديد من الباحثين والكتاب بدراسته باستمرار، ولا يزال يحظى باهتمام المديرين في مختلف المنظمات، والسبب الرئيس لدراسة الرضا الوظيفي هو تزويد المديرين بالآراء والأفكار التي تساعد علي تحسين اتجاهات المعلمين نحو العمل أو المنظمة أو الرواتب أو الإشراف أو التدريب وغيرها (Grant, 2006,p. 507).

وأورد الباحثان تعريفات متعددة للرضا الوظيفي، فيري البعض أن الرضا عن العمل هو درجة إشباع حاجات الفرد نتيجة العمل ، ويحقق هذا الإشباع عادة عن طريق الأجر ، ظروف العمل ، طبيعة الإشراف ، طبيعة العمل نفسه، الاعتراف

بواسطة الآخرين (El-Kot, 2004,p. 168)، وفي تعريف آخر للرضا الوظيفي: هو " الاتجاه العام للفرد نحو وظيفته"، وعادةً ما يؤثر نظام المكافآت في المنظمة على مستوى شعور الفرد بالرضا، ويكون الفرد راضياً بدرجات متفاوتة عن الجوانب المختلفة في عمله مثل :العمل ذاته والأجور والترقيات وظروف وشروط العمل وسياسات المنظمة (محمود، 2022، ص. 246).

عوامل حدوث الرضا الوظيفي:

يعمل الناس لكي يصلوا إلى أهداف معينة وينشطون في أعمالهم لاعتقادهم أن الأداء سيحقق لهم هذه الأهداف، ومن ثم فإن بلوغهم إياها سيجعلهم أكثر رضا عما هم عليه، أي أن الأداء سيؤدي للرضا، وحين ننظر للرضا كنتيجة للكشف عن الكيفية التي يتحقق بها والعوامل التي تسبقه وتعد مسؤولة عن حدوثه، سنجد أن تلك العوامل تنتظم في نسق من التفاعلات يتم على النحو التالي (المصري، 2003 ، ص.220):

أ .الحاجات: لكل فرد حاجات يريد أن يسعى إلى إشباعها، ويعد العمل أكثر مصادر هذا الإشباع إتاحة.

ب .الدافعية: تولد الحاجات قدراً من الدافعية تحث الفرد على التوجه نحو المصادر المتوقع إشباع تلك الحاجات من خلالها.

ج .الأداء :تتحول الدافعية إلى أداء نشط للفرد وبوجه خاص في عمله، اعتقاداً منه أن هذا الأداء وسيلة لإشباع حاجات الفرد.

د .الإشباع: يؤدي الأداء الفعال إلى إشباع حاجات الفرد.

هـ .الرضا: إن بلوغ الفرد مرحلة الإشباع من خلال الأداء الكفء في عمله يجعله راضياً عن العمل باعتباره الوسيلة التي يتسنى من خلالها إشباع حاجاته.

الدراسات السابقة

دراسة (فلاق وابن ظفره والشهراني، 2022)

هدفت الدراسة إلى قياس مدى مساهمة الذكاء الاستراتيجي في استدامة الميزة التنافسية في المصارف العاملة في المملكة العربية السعودية، وقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات والمعلومات وتحليلها. خلصت النتائج إلى وجود مساهمة عالية للذكاء الاستراتيجي في استدامة الميزة التنافسية في المصارف العاملة بالمملكة العربية السعودية، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مساهمة عمليات إدارة المعرفة في استدامة الميزة التنافسية تعزى إلى مدة الخدمة وإلى الخدمات المقدمة، كما أوصت الدراسة بضرورة تأسيس إدارة (قسم) مستقلة في المصارف المبحوثة تحت اسم (إدارة الذكاء الاستراتيجي) تظهر في الهيكل التنظيمي وتحدد مهماتها بخلق المعرفة وامتلاكها والاستشراف كل ما هو الجديد لإدامة المزايا التي تتمتع بها المصارف.

دراسة (المنتشري، 2022)

هدفت الدراسة التعرف الى أثر مستوى الذكاء الاستراتيجي وفق نموذج (Maccoby & Scudder) على الإبداع التنظيمي لدى مديرات المدارس بمدينة الباحة من وجهة نظر المعلمات. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، وكانت عينة البحث 402معلمة تم اختيارهن بطريقة العينة العشوائية. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها أن مستوى الذكاء الاستراتيجي لدى مديرات المدارس بمدينة الباحة جاء بمستوى مرتفع بمتوسط حسابي بلغ (3.85)، وانحراف معياري قدره .(1.04)وجاء كذلك مستوى الإبداع التنظيمي لدى مديرات المدارس بمدينة الباحة بمستوى مرتفع بمتوسط حسابي بلغ (3.72) وانحراف معياري قدره (1.03 .(كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية وأثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى الذكاء الاستراتيجي على الإبداع التنظيمي لمديرات المدارس بمدينة الباحة. وفي ضوء نتائج الدراسة تم وضع عدداً من التوصيات منها ضرورة قيام المدارس بتحديد أهم المجالات التي تتمتع بها في مجال الذكاء الاستراتيجي والتي من الممكن أن توظفها في تعزيز مستوى الإبداع التنظيمي لدى مديرات المدارس.

دراسة (الحدأ وعرشان، 2021)

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على الذكاء الاستراتيجي وعلاقته بالمرونة النفسية لدى العاملين في المؤسسات، ولتحقيق هدف الدراسة، استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين متغيري (الذكاء الاستراتيجي والمرونة النفسية) كذلك استنتاج محتمل لوجود علاقات إيجابية بين تلك المتغيرات ومتغيرات أخرى ك (القدرة على اتخاذ القرار، التوافق المهني، المسؤولية الاجتماعية، إدارة الضغوط والأزمات، استقرار الحالة الانفعالية والصحية، والاستقرار النفسي بشكل عام) وفي ضوء هذه النتائج قدمت الباحثتان عددًا من التوصيات والمقترحات.

دراسة (محمود، 2022)

هدفت الدراسة إلى قياس الرضا الوظيفي لدى المرشدين التربويين في المديرية العامة لتربية الرصافة الثانية التابعة لوزارة التربية العراقية، والتعرف على دلالة الفروق في الرضا الوظيفي على وفق متغيري النوع (ذكور -إناث)، ومدة الخدمة (أقل من 15 عاما-أكثر من 15 عاما)، وعلى طبيعة العلاقة الارتباطية بين الرضا الوظيفي وهذان المتغيران كلا على حدة، ولتحقيق أهداف البحث تم بناء مقياس الرضا الوظيفي لدى المرشدين التربويين أداة لقياس الرضا الوظيفي يتوفر فيها الصدق الظاهري حسب خبراء الإرشاد النفسي وعلم النفس ويتوفر فيها والثبات وقدرة فقراتها علي التمييز، وبعد التحقق من الخصائص السيكومترية للمقياس طبق المقياس على العينة البالغ عددها (100) من المرشدين التربويين والتي اختارها الباحث بالطريقة العشوائية وبعد معالجة البيانات بالحقيبة الإحصائية للعلوم الإنسانية spss توصل الباحث إلى أن المرشدين التربويين يتميزون بالرضا الوظيفي وأن الذكور أكثر رضا في وظيفتهم من الإناث وأظهرت النتائج كذلك بإن المرشدين التربويين ذوي الخدمة الوظيفية الأكثر من 15 عاماً اكثر رضا من نظرائهم ذوي الخدمة الأقل من 15 عاما، وقد تقدم الباحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات.

دراسة (مصباح ونصروأرحومة، 2022)

هدفت الدراسة إلى التحقق من الرضا الوظيفي وعلاقته بممارسة سلوك المواطنة التنظيمية من وجهة نظر العاملين بإدارة جامعة الزيتونة، وبهدف تحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لهذه الدراسة، كما تم تطوير استبانة تتكون من (34) فقرة وزعت على أبعاد ومحاور الرضا الوظيفي وعامل سلوك المواطنة التنظيمية، في حين تكون مجتمع الدراسة من العاملين بإدارة جامعة الزيتونة؛ البالغ عددهم (237). واستخدمت الدراسة أسلوب الحصر الشامل؛ نظرا لصغر مجتمع الدراسة، إلا أن عدد الاستبانات الصالحة للمعالجة الإحصائية (193)، بنسبة (81%) من الاستبانات التي تم توزيعها، وتم تصميم المقياس بناء على بعض الدراسات السابقة، وإخضاعه للاختبار الإحصائي التحليل العاملي الاستكشافي. ومن أجل التحقق من فرضية الدراسة استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد من خلال البرنامج الإحصائي .(SPSS)وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها هناك علاقة ارتباط وأثر إيجابي بين عوامل الرضا الوظيفي وسلوك المواطنة التنظيمية، كما أن جميع أبعاد الرضا الوظيفي لها علاقة ارتباط وأثر إيجابي على ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية، وأعلاها عامل العوامل المادية، ومن خلال أهم النتائج؛ أوصى الباحثون بتعزيز أبعاد الرضا الوظيفي من خلال توفيرها ودعمها من قبل القيادات الإدارية بإدارة الجامعة؛ لما لها من علاقة وتأثير إيجابي بتحريك سلوك المواطنة التنظيمية داخل أروقة مكاتب إدارة الجامعة.

دراسة (أحمد وعليان، 2022)

هدفت الدراسة الى البحث عن الأبعاد التي تحقق الرضا الوظيفي لدى العاملين لتقديم بعض المقترحات والحلول من أجل خلق الرضا الوظيفي لديها، وتتمثل المشكلة الرئيسية والتي فرضا تنفيذ هذه الدراسة في ارتفاع معدل دوران العاملين وترك العامل بالجامعات السودانية، وتم جمع بيانات البحث باستخدام استبانة تم تصميمها لذلك الغرض، وقد خرجت الدراسة بالعديد من النتائج أهمها: وجود علاقة مباشرة بين العدالة التنظيمية والرضا الوظيفي للعاملين، وينعكس ذلك على أداء العاملين من خلال تأثيره المباشر على الإنتاج وأن عدم توفر العدالة التنظيمية له نتائج سلبية على المؤسسات، وبناء على تلك النتائج قدم الباحثان العديد التوصيات منها: على الجهات الإدارية بالمنظمات الاهتمام بالعدالة التنظيمية لتحقيق الرضا الوظيفي للعاملين بالمستويات الإدارية الدنيا على وجه الخصوص لضمان ولائهم للمنظمة.

101

دراسة (Bakr, 2018)

هدفت الدراسة الى معرفة دور الذكاء الاستراتيجي في تنمية الابداع التنظيمي ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة الاستبانة التي تم تطويرها من قبل الباحث لجمع البيانات وتكونت عينة الدراسة من (91) فرداً من أعضاء هيئة التدريس، تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة، وللوصول الى نتائج الدراسة تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي الاستدلالي، وتوصلت الدراسة الى أن جميع أبعاد الذكاء الاستراتيجي (الاستشراق، التفكير المنظم، الدافعية، الشراكة، الرؤية الاستراتيجية) لها تأثير ذو دلالة إحصائية في الإبداع التنظيمي وأن مستوى تطبيق الذكاء الاستراتيجي بكافة أبعاده جاء بدرجة مرتفعة، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تعزيز وتفعيل دور أعضاء الهيئة التدريسية ومشاركتهم في كافة الفعاليات داخل الجامعة.

دراسة (Mustafa, 2017)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر عناصر الذكاء الاستراتيجي والمتمثلة في (الاستشراق، التفكير المنظم، الدافعية، الشراكة، الرؤية الاستراتيجية) في استراتيجيات الخيار الاستراتيجي، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (215) مديراً من (العاملين في المصنع، تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة، وكانت أداة الدراسة الاستبيان، تم تطويره استناداً للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: يوجد اهتمام واضح لاستراتيجية التطوير من خلال تحسين خصائص المنتجات، كما توصلت الى وجود علاقة ارتباطية بين الذكاء الاستراتيجي وتحديد الخيار الاستراتيجي، وكان مستوى تطبيق الذكاء الاستراتيجي بكافة أبعاده بدرجة مرتفعة.

دراسة (Jessie L. Grant, 2006)

هدفت الدراسة إلى قياس الرضا لدى المديرين في المستوى المتوسط بقسم شؤون الطلاب في اتحاد الكليات المتوسطة الأمريكية، وما هو أثر عوامل الرضا وعدم الرضا على ترك مكان العمل، كما هدفت إلى معرفة تأثير العوامل التالية (الاعتراف بالجهد والترقية والإشراف الجيد والعلاقة مع الزملاء والسياسة التي تضعها ا لمؤسسة وظروف العمل والراتب والأمان) الى الرضا أو عدم الرضا الوظيفي، وأظهرت النتائج أن هناك نسبة 83% من موظفي أعضاء اتحاد الكليات المتوسطة الأمريكية راضين عن عملهم، وأن (2.2%) يخططون عملياً لتغيير مكان عملهم خلال السنة القادمة، وأن العوامل التي تتعلق بتغيير العمل ومرتبطة به هي تقدم العمل نفسه، الأمان الوظيفي، العمر، العنصر.

وقد أوصت الدراسة بوضع آلية مناسبة للترقيات ونظام الحوافز.

دراسة (Karmelo Bezzina, 2005)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الرضا الوظيفي لدى الممرضات العاملات لمدة طويلة في مؤسسات رعاية المسنين في مالطا، وطبقت هذه الدراسة على أكبر مؤسسة لرعاية المسنين في مالطا، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عدم رضا وشعور بالحيرة واحترام منخفض للذات من قبل الممرضات نتيجة للعمل الشاق والتحديات الصعبة للعمل، وأشارت النتائج إلى أنه يجب على الإدارة أن تجد حلاً لمشكلة نقص الكادر من الممرضات لتغطية إجازاتهن ، وأوصت الدراسة بحل مشكلة نقص الممرضات، مع التركيز على حاجاتهن في العمل، والتركيز على استمرارية التطوير المهني الذي تحتاجهن الممرضات، مع زيادة عدد المتدربات الجدد.

دراسة (Kristin L. Straiter,): (2004)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الثقة الممنوحة من الرؤساء للمرؤوسين، وبين الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي، وطبقت هذه الدراسة على (117)مدير مبيعات يعملون في مستودع للأدوية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقة القائمة بين الرؤساء والمرؤوسين وبين الرضا الوظيفي، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية بين الثقة القائمة بين الرؤساء والمرؤوسين وبين الالتزام التنظيمي، وذلك من خلال معطيات

مسحية جمعت من (117) مدير مبيعات يعملون في مستودعات للأدوية، ولم يثبت دور الجنس كمتغير متوسط في إيجاد أي علاقة ، وأوصت الدراسة بتحديد نمط الإشراف، وتوصيف المهمات وتحديد الواجبات.

التعقيب على الدراسات والبحوث السابقة

من خلال الاطلاع على عدد من الدراسات والبحوث العربية والأجنبية السابقة تبين الآتي:

تحقيق الذكاء الاستراتيجي للجامعات ترتبط بتوافر الكوادر البشرية المؤهلة بأعلى مستوى من الإمكانات والموارد المادية، وقد أشارت الدراسات والبحوث العربية والأجنبية السابقة عن عدة مداخل مختلفة لتحقيق الذكاء الاستراتيجي في عدة جامعات مختلفة، تؤكد تفردها وتضمن استدامتها على المستوى الإقليمي والعالمي، هناك توجه إيجابي الى ضرورة وجود التفكير الاستراتيجي للجامعة وتتشابه الدراسة الحالية والدراسات والبحوث السابقة في تناولها لمفهوم الذكاء الاستراتيجي في الجامعات والتأكيد على ضرورة امتلاك الجامعة لأبعاد الذكاء الاستراتيجي من خلال وظائفها التعليمية والبحثية والمجتمعية، وتختلف الدراسة الحالية والدراسات السابقة في عينة الدراسة والحدود الزمنية والمكانية، كما أن الدراسة الحالية تهدف الى تقديم الإجراءات المقترحة لإنشاء وحدة إدارة الذكاء الاستراتيجي كآلية لتحقيق الرضا الوظيفي بجامعتي الأقصى والأزهر وفق الخطة الاستراتيجية للجامعتين ورؤيتهما ورسالتهما.

الفجوة البحثية:

جدول (2): الفجوة البحثية

الفجوة البحثية	الدراسات السابقة	بيان الفجوة البحثية	ما تتميز به الدراسة الحالية
الفجوة المعرفية	تناولت بعض الدراسات السابقة المتغير المستقل من حيث الذكاء الاستراتيجي وممارسته، وكذلك ربطه بمتغيرات أخرى مثل: (الاستشراق، التفكير المنظم الشراكة، التحفيز). وتناولت بعض الدراسات السابقة المتغير التابع وهو الرضا الوظيفي.	عدم ربط أية من الدراسات السابقة بين الذكاء الاستراتيجي والرضا الوظيفي كمتغير مستقل بشكل مباشر في الجامعات.	ربطت الدراسة الحالية بين الذكاء الاستراتيجي وتحقيق الرضا الوظيفي.
الفجوة المكانية	اختلفت المؤسسات التي طبقت عليها الدراسات السابقة، مثل: (الجامعات، والوزارات الحكومية، والمدارس، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، والمؤسسات).	تنوع المؤسسات التي طبقت عليها الدراسات السابقة.	ركزت الدراسة الحالية على الذكاء الاستراتيجي وتحقيق الرضا الوظيفي في جامعتي الأزهر والأقصى.

الفجوة المنهجية ومجتمع الدراسة	تنوعت الفئات المستهدفة من قبل الدراسات السابقة، مثل: (الإداريين، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية).	تنوعت الفئات المستهدفة من قبل الدراسات السابقة.	وظفت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي الذي لا يقتصر على جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة بل يتعداها الى التحليل والتفسير من أجل الوصول الى أهداف الرسالة. ركزت الدراسة الحالية على المدراء الإداريين ورؤساء الأقسام في جامعتي الأزهر والأقصى.

الإطار الميداني والمنهجي للدراسة

قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، والذي يعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعدى ذلك إلى التحليل والربط والتفسير؛ للوصول إلى استنتاجات.

مجتمع الدراسة

بلغ مجتمع الدراسة (132) من المديرين الإداريين ورؤساء الاقسام في جامعات (الأقصى – الأزهر)، كما اتبع الباحثان أسلوب المسح الشامل، حيث قصدا في دراستهما المدراء الإداريين ورؤساء الاقسام في جامعات (الأقصى – الأزهر)، كما قدم المحكمون العديد من التعديلات القيمة والجوهرية على أداة الدراسة، واستجاب الباحثان لهذه التعديلات وقاما بإعادة النظر في الاستبانة، ومع العلم أن جامعة الأزهر وجامعة الأقصى تعتبران من أكبر الجامعات الفلسطينية، وأن سبب اختيارنا لمجتمع الدراسة في كلا الجامعتين تعزى إلى الآتي: يوجد تشابه في سلم الرواتب الوظيفية لدى المديرين الإداريين ورؤساء الأقسام في كلا الجامعتين، إضافة الى أن جميع الجامعات في قطاع غزة لا يحصل موظفيها على رواتبهم بشكل كامل، وهذا الأمر جعلنا نختار هاتين الجامعتين نظراً للتشابه الحقيقي في هذا الجانب.

أولاً- وصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

1. توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

يوضح الجدول رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس، حيث نلاحظ بأن عينة الدراسة على 132 مبحوث، مقسمين على (123) ذكور و (9) اناث .

جدول (3): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	123	%93.2

انثى	9	%6.8
الإجمالي	132	%100

ويشير الباحثان الى أن تلك النتيجة هي نتيجة طبيعية للدراسة، فكلا الجنسين (الذكور والاناث) لديهم اهتمام واضح في المجال الإداري، حيث لاحظنا أنه في الواقع الذي نعيشه في قطاع غزة أن نسبة أداء الذكور في المهام الإدارية أكثر كفاءة من الإناث وذلك يعود الى أن المرأة لديها أعمال بيتية أخرى تؤثر على عملها الإداري داخل الجامعة، خاصة إذا كانت ذات منصب إداري، والدليل على ذلك النسبة المتدنية في الدراسة، وهذا ينطبق على جميع الجامعات الفلسطينية دون استثناء في قطاع غزة.

2. توزيع أفراد العينة حسب متغير الجامعة:

يوضح الجدول رقم (4) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجامعة، حيث نلاحظ أن الاستبانات وزعت على جامعة الأزهر عدد 56، في حين وزع 76 على جامعة الأقصى.

جدول (4): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجامعة

الجامعة	العدد	النسبة
الازهر	56	%42.4
الأقصى	76	%57.6
الإجمالي	132	%100

ويعزو الباحثان تلك النتيجة الى أن الجامعات الفلسطينية التي أجريت عليهم الدراسة يهتمون بالجانب الإداري، فجامعة الأقصى تعتبر من أكبر الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية من حيث استقبالها للطلبة وهي جامعة حكومية مخفضة في التكاليف الدراسية بخلاف بقية الجامعات الأخرى، إضافة الى ذلك أن جامعة الأقصى تعتبر من ضمن الجامعات التي تقدم منح طلابية لجميع الفئات سواء فئات (شهداء-جرحى- أسرى- شؤون اجتماعية-ذوي احتياجات خاصة..) وهذه تعتبر منحة كاملة للفئات لذلك نرى أن توجه الطلاب الى جامعة الأقصى أكبر منه في جامعة الأزهر.

3. توزيع أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي:

يوضح الجدول رقم (5) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي، حيث كانت 76 من المبحوثين من جامعة الأقصى، 56 من المبحوثين من جامعة الأزهر.

جدول (5): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	جامعة الأقصى	جامعة الازهر	المجموع	النسبة المئوية
رؤساء الأقسام	53	24	77	%68.8
المدراء الإداريين	23	32	55	%31.2
الإجمالي	76	56	132	%100.0

يتضح مما سبق أن غالبية رؤساء الأقسام هم من أكثر الفئات تطبيقاً للذكاء الاستراتيجي في جامعتي الأقصى والأزهر، وهي نسبة تنعكس على أداء أولئك الموظفين داخل الجامعة، حيث نجد أن الجامعات الفلسطينية تحتوي على تخصصات جامعية كثيرة تجعل من الضروري وجود أقسام إدارية لهم رؤساء ونواب رؤساء أقسام، كي يتسنى احتواء كل قسم والعمل داخل قسم بجدية ومن لهم اختصاص بالأمر، حتى لا يحدث تداخل في العمل الإداري داخل الجامعات الفلسطينية، ويتم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، لذلك نرى أن من يتمتع بالذكاء الاستراتيجي هم من طبقة مستوى الإداري العليا وهم ما ينطبق عليهم مسمى مدير إداري ورئيس قسم إداري.

ثانياً- نتائج تحليل تساؤلات الدراسة.

ما أثر الذكاء الاستراتيجي في تحقيق الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟

جدول (6): المحور الأول: الاستشراق

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتب
1	تحدد إدارة الجامعة الفرص قبل غيرها بشكل يمكنها من اغتنامها.	4.09	0.67	81.8	4
2	تمتلك إدارة الجامعة القدرة على رؤية الأشياء غير المنظورة والتعامل مع المجهول.	4.61	0.76	92.2	1
3	تستشعر إدارة الجامعة بشكل متجدد القضايا الاستراتيجية ذات الأثر في مستقبل الجامعة.	4	0.67	80	5
4	تمتلك إدارة الجامعة رؤية شمولية تحدد من خلالها اتجاه الأعمال.	4.18	0.67	83.6	3
5	تحلل إدارة الجامعة المشكلات بالنظر إلى أسبابها مجتمعة بدلاً من تجزئتها.	4.37	0.72	87.4	2
	الدرجة الكلية	**4.18**	**0.84**	**83.5**	

يرى الباحثان أن الفقرة رقم (2) والتي تنص على " تمتلك ادارة الجامعة القدرة على رؤية الأشياء غير المنظورة والتعامل مع المجهول" قد أتت في المرتبة الأولى بنسبة (92.2%)، وهي تدل على أن ادارة الجامعة تمتلك القدرة على رؤية الأشياء غير المنظورة والتعامل مع المجهول بينما أتت الفقرة (3) والتي تنص على " تستشعر ادارة الجامعة بشكل متجدد القضايا الاستراتيجية ذات الأثر في مستقبل الجامعة" أتت في المرتبة الاخيرة بنسبة (80.0%) وحيث أن الدرجة الكلية قد بلغت 83.5% وهي نسبة مرتفعة، تدل على أن إدارة الجامعة تحدد الفرص قبل غيرها بشكل يمكنها من اغتنامها، كما تمتلك إدارة الجامعة القدرة على رؤية الأشياء غير المنظورة والتعامل مع المجهول، كما تمتلك إدارة الجامعة رؤية شمولية تحدد من خلالها اتجاه الأعمال.

جدول (7): المجال الثاني: التفكير النظامي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتب
1	تستثمر إدارة الجامعة طاقات افراد أقسامها للبحث عن المعلومات المهمة لمستقبلها.	3.87	0.62	77.4	3
2	تحرص إدارة الجامعة على تخصيص الوقت الكافي لجمع المعلومات من مصادرها.	3.88	0.90	77.6	2
3	توظف إدارة الجامعة مهنيين متخصصين لتوفير معلومات شاملة عن جوانب عملياته المتعددة.	3.83	0.85	76.6	5
4	تعمد إدارة الجامعة في التعامل مع جهات رسمية وغير رسمية لتوفير المعلومات بدقة.	3.92	0.95	78.4	1
5	تعتمد إدارة الجامعة منهجية رصينة لتصنيف المعلومات ليسهل استيعابها وتطبيقها.	3.85	0.84	77.0	4
	الدرجة الكلية	3.79	0.81	77.5	

يرى الباحثان أن الفقرة رقم (4) والتي تنص على "تعمد ادارة الجامعة في التعامل مع جهات رسمية وغير رسمية لتوفير المعلومات بدقة" قد أتت في المرتبة الأولى بنسبة (78.4%), وهي تدل على أن وزارة التعليم تقوم باحتساب نسبة من مدخرات المعلمين عند حصولهم على مرتباتهم, بينما أتت الفقرة (3) والتي تنص على "توظف إدارة الجامعة مهنيين متخصصين لتوفير معلومات شاملة عن جوانب عملياته المتعددة "أتت في المرتبة الأخيرة بنسبة (76.6%) وحيث إن الدرجة الكلية قد بلغت 75.5% وهي نسبة مرتفعة تدل على أن إدارة الجامعة تستثمر طاقات افراد أقسامها للبحث عن المعلومات المهمة لمستقبلها، كما تحرص إدارة الجامعة على تخصيص الوقت الكافي لجمع المعلومات من مصادرها.

جدول (8): المجال الثالث: الشراكة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتب
1	تسعى إدارة الجامعة لإقامة تحالفات استراتيجية مع الجامعات الرائدة لاستثمار ما لديها من موارد.	3.91	0.67	78.6	2
2	تسعى إدارة الجامعة لإدامة الشراكة الاستراتيجية مع الجامعات المناظرة لها اقليمياً.	3.6	0.68	72	4
3	تسعى إدارة الجامعة لإدامة الشراكة الاستراتيجية مع الجامعات المناظرة لها عالمياً.	4.0	0.76	80.0	1
4	ترى إدارة الجامعة ان الشراكة الاستراتيجية تفيد في تحقيق رسالتها.	3.88	0.72	77.6	3
5	ترى إدارة الجامعة أن الشراكة مع الجامعات المشابهة يعزز الخروج من الأزمات .	3.21	0.04	64.2	5
	الدرجة الكلية	3.76	0.84	75.3	

يرى الباحثان أن الفقرة رقم (3) والتي تنص على "تسعى إدارة الجامعة لإدامة الشراكة الاستراتيجية مع الجامعات المناظرة لها عالمياً" قد أتت في المرتبة الأولى بنسبة (80.0%), وهي تدل على أن الراتب مناسب للعاملين مقارنة مع بقية الزملاء في المهنة، بينما أتت الفقرة (7) والتي تنص على "ترى إدارة الجامعة أن الشراكة مع الجامعات المشابهة يعزز الخروج من الأزمات" أتت في المرتبة الأخيرة بنسبة (64.2%) وحيث إن الدرجة الكلية قد بلغت 75.3% وهي نسبة مرتفعة، تدل على أن إدارة الجامعة تسعى لإقامة تحالفات استراتيجية مع الجامعات الرائدة لاستثمار ما لديها من موارد، كما تسعى إدارة الجامعة لإدامة الشراكة الاستراتيجية مع الجامعات المناظرة لها اقليمياً، كما ترى إدارة الجامعة ان الشراكة الاستراتيجية تفيد في تحقيق رسالتها.

جدول (9): المجال الرابع: التحفيز

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتب
1	تمتلك إدارة الجامعة القدرة على حفز العاملين لتنفيذ رسالة الجامعة.	3.66	0.91	73.2	5
2	تثير إدارة الجامعة التنافس بين العاملين لتقديم المزيد من الإنجازات.	4.12	0.71	82.4	2
4	تكافئ إدارة الجامعة العاملين باستخدام حوافز متنوعة لإنجازهم أعمالهم.	4.22	0.84	84.4	1

5	تشجع إدارة الجامعة التفاعل بين العاملين لتكوين فرق عمل فاعلة .	3.72	0.89	74.1	4
6	تحث إدارة الجامعة العاملين على المشاركة في تحمل المسؤولية.	3.88	0.94	77.6	3
	الدرجة الكلية	4.68	0.79	76.8	

يرى الباحثان أن الفقرة رقم (4) والتي تنص على " تكافئ إدارة الجامعة العاملين باستخدام حوافز متنوعة لإنجازهم أعمالهم" قد أتت في المرتبة الأولى بنسبة (84.4%) , وهي تدل على أن إدارة الجامعة تكافئ العاملين باستخدام حوافز متنوعة لإنجازهم أعمالهم, بينما أتت الفقرة (1) والتي تنص على " تمتلك إدارة الجامعة القدرة على حفز العاملين لتنفيذ رسالة الجامعة" أتت في المرتبة الأخيرة بنسبة (73.2%) وحيث إن الدرجة الكلية قد بلغت 76.8% وهي نسبة مرتفعة تدل على أن إدارة الجامعة تثير التنافس بين العاملين لتقديم المزيد من الإنجازات، كما تشجع إدارة الجامعة التفاعل بين العاملين لتكوين فرق عمل فاعلة، كما تحث إدارة الجامعة العاملين على المشاركة في تحمل المسؤولية.

جدول (10): المتغير التابع: الرضا الوظيفي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتب
1	يوجد عدالة في الحصول على الترقية	3.87	0.62	77.4	3
2	يوجد عدالة في توزيع واجبات العمل بين الموظفين.	3.88	0.90	77.6	2
3	توجد عدالة في توزيع الحوافز والمكافآت	3.83	0.85	76.6	5
4	يعامل الموظفون في الجامعة بالمساواة.	3.92	0.95	78.4	1
5	طريقة تقويم أداء الموظفين صحيحة.	3.80	0.77	76.0	6
6	توجد عدالة في توزيع الفرص التدريبية والتطويرية.	3.79	0.82	75.8	7
7	الإمكانيات المتاحة في الجامعة مناسبة وجذابة.	3.85	0.84	77.0	4
8	لدى إدارة الجامعة استعداد دائم لمساعدة العاملين عند حدوث مشكلة .	3.67	0.76	73.4	8
9	يوفر الجامعة الإمكانيات للتعامل مع الأزمات .	3.59	0.72	71.8	9
10	سهولة تواجد الموظفين في أماكن عملهم وسهولة الوصول.	3.55	0.71	71.0	10
	الدرجة الكلية	3.77	0.81	75.5	

يرى الباحثان أن الفقرة رقم (4) والتي تنص على " يعامل الموظفون في الجامعة بالمساواة" قد أتت في المرتبة الأولى بنسبة (78.4%), وهي تدل على ان الموظفين يعاملون في الجامعة بالمساواة، بينما أتت الفقرة (10) والتي تنص على "سهولة تواجد

الموظفين في أماكن عملهم وسهولة الوصول إليهم" أتت في المرتبة الاخيرة بنسبة (71.0%) وحيث أن الدرجة الكلية قد بلغت 75.5% وهي نسبة مرتفعة، تدل على أنه يوجد عدالة في الحصول على الترقية. كما أن هناك عدالة في توزيع الحوافز والمكافآت، كذلك توجد طريقة تقويم أداء الموظفين صحيحة، كذلك توجد عدالة في توزيع الفرص التدريبية والتطويرية.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الذكاء الاستراتيجي بأبعاده (الاستشراق، التفكير المنظم، الشراكة، التحفيز)، في تحقيق الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

للكشف عن الذكاء الاستراتيجي وأثره في في تحقيق الرضا الوظيفي لدى المدراء الإداريين ورؤساء الأقسام في جامعتي الأزهر والأقصى، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي التدريجي (Stepwise)؛ لقياس أثر المتغير المستقل (الذكاء الاستراتيجي) على المتغير التابع (الرضا الوظيفي)، وقد تبين التالي:

يبين نموذج الانحدار النهائي باستخدام طريقة الانحدار التدريجي (Stepwise) أن الرضا الوظيفي -وهو يمثل المتغير التابع- يتأثر بصورة جوهرية وذات دلالة إحصائية على الذكاء الاستراتيجي وجميع أبعاده.

جدول (11): نتائج تحليل الانحدار الخطي التدريجي لدرجات الذكاء الاستراتيجي

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	معاملات الانحدار المعيارية Beta	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	مستوى الدلالة عند (0.05)
المتغير الثابت	1.49	0.17		8.792	0.00	دال
الاستشراق	0.2	0.09	0.22	2.525	0.037	دال
التفكير المنظم	1.22	0.1	0.29	8.12	0.012	دال
الشراكة	0.16	0.12	0.27	4.14	0.021	دال
التحفيز	0.15	0.1	0.12	3.455	0.00	دال
الرضا الوظيفي	**1.16**	**0.33**	**1.34**	**3.493**	**0.001**	**دال**
تحليل التباين ANOVA						
قيمة اختبار F	54.9		**القيمة الاحتمالية**		0.000	
قيمة معامل التفسير المعدل R^2	0.523		**القيمة الاحتمالية لمعامل التفسير**		0.000	

للوقوف على مستوى تأثير الذكاء الاستراتيجي (أبعاده الأربعة) مجتمعة على الرضا الوظيفي، استخدم الباحثان اختبار الانحدار المتعدد باستخدام طريقة (stepwise) ويمكن استنتاج ما يلي:

- يبين نموذج الانحدار النهائي باستخدام طريقة stepwise أن الرضا الوظيفي وهو يمثل المتغير التابع يتأثر بصورة جوهرية وذات دلالة إحصائية بكل المتغيرات (أبعاد الذكاء الاستراتيجي الأربعة).
- أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بلغ (0.703)، بينما بلغ معامل التفسير المعدل (R^2) (0.523)، وهذا يعني أن (52.3%) من التغيير في الرضا الوظيفي يعود إلى تأثير المتغيرات المستقلة، والباقي (48.7%) يعود للعوامل الأخرى التي تؤثر على المتغير التابع الرضا الوظيفي، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة.

واتفقت النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (مصباح ونصر وأرحومة، 2022) ودراسة (أحمد وعليان، 2022) ودراسة (Bakr, 2018).

واختلفت في مضمونها ونتائجها مع دراسة (Jessie L. Grant,2006) ودراسة (Karmelo Bezzina,2005)

للإجابة على السؤال الأول والذي ينص على " هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر الذكاء الاستراتيجي في تحقيق الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية تبعاً لمتغير الجنس؟

استخدم الباحثان اختبار (ت) والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعياري لمعرفة فروق ذات دلالة إحصائية في أثر الذكاء الاستراتيجي في تحقيق الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية تبعاً لمتغير الجنس.

جدول (12): قيمة اختبار T.test لقياس دلالة الفروق عند (0.05)

البعد	الجنس	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
أثر الذكاء الاستراتيجي في تحقيق الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية تبعاً لمتغير الجنس.	ذكر	123	3.12	3.11	3.25	0.13
	انثى	9	2.61	2.52		

يتضح من جدول رقم (12) أن قيمة مستوى الدلالة sig = 0.13 أكبر من $\alpha = 0.05$ حيث يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر الذكاء الاستراتيجي في تحقيق الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية تبعاً لمتغير الجنس.

للإجابة على السؤال الثاني والذي ينص على " هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر الذكاء الاستراتيجي في تحقيق الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي؟

استخدم الباحثان اختبار التحليل التباين الاحادي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعياري لمعرفة فروق ذات دلالة إحصائية في أثر الذكاء الاستراتيجي في تحقيق الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية لمتغير المسمى الوظيفي.

جدول (13): قيمة اختبار T.test لقياس دلالة الفروق عند (0.05)

البعد	المسمى الوظيفي	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
أثر الذكاء الاستراتيجي في تحقيق الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.	مدراء اداريين	19	1.19	2.27	2.09	0.72
	رؤساء أقسام	113	3.51	0.76		

يتضح من جدول رقم (13) أن قيمة مستوى الدلالة sig = 0.72 أكبر من $\alpha = 0.05$ حيث يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر الذكاء الاستراتيجي في تحقيق الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

للإجابة على السؤال الثالث والذي ينص على "هل توجد فروق ذات دلالة احصائية لأثر الذكاء الاستراتيجي في تحقيق الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية تبعاً لمتغير الجامعة"؟

استخدم الباحثان اختبار التحليل التباين الأحادي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعياري لمعرفة فروق ذات دلالة إحصائية في أثر الذكاء الاستراتيجي في تحقيق الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية تبعاً لمتغير سنوات الخدمة.

جدول (14): قيمة اختبار T.test لقياس دلالة الفروق عند (0.05)

البعد	الجامعة	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
أثر الذكاء الاستراتيجي في تحقيق الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية تبعاً لمتغير الجامعة.	الأزهر	56	2.18	1.95	2.07	0.92
	الأقصى	76	4.22	3.53		

يتضح من جدول رقم (14) أن قيمة مستوى الدلالة sig = 0.92 أكبر من $\alpha = 0.05$ حيث يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر الذكاء الاستراتيجي في تحقيق الرضا الوظيفي بجامعات المحافظات الجنوبية الفلسطينية تبعاً لمتغير الجامعة.

النتائج

توصل الباحثان إلى العديد من النتائج أبرزها

1. تسعى إدارة الجامعة الى تحقيق رضا وظيفي لدى المديرين الإداريين ورؤساء الأقسام لديها.
2. يوجد توجه استراتيجي للجامعة نحو تعزيز الرضا الوظيفي لدى موظفيها.
3. يعزز الذكاء الاستراتيجي أساليب الرضا الوظيفي لدى رؤساء الأقسام في الجامعة.
4. يحقق الذكاء الاستراتيجي ارتباطاً فكرياً ووظيفياً لدى المدراء الإداريين ورؤساء الأقسام.

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة توصي الباحثان بما يلي:

1. ضرورة توظف إدارة الجامعة مهنيين متخصصين من أجل توفير معلومات شاملة عن جوانب عملياته المتعددة.
2. حث إدارة الجامعة على إدامة الشراكة الاستراتيجية مع الجامعات المناظرة لها اقليمياً.
3. ضرورة سعي ادارة الجامعة الى أن الشراكة مع الجامعات المشابهة لابد من تعزيزها من الخروج من الأزمات.
4. ضرورة تشجع إدارة الجامعة التفاعل بين العاملين من أجل تكوين فرق عمل فاعلة.

المراجع

صالح، أحمد علي، والتميمي، زياد، والغرابلي، كمال. (2010). *الإدارة بالذكاءات-منهج التميز الاستراتيجي والاجتماعي للمنظمات*. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

ماهر، أحمد. (2018). *التنظيم* (ط.2). الدار الجامعية، الإسكندرية.

محمود أحمد، محمود، وعليان، سمير. (2022). *أثر العدالة التنظيمية على الرضا الوظيفي للعاملين بالتعليم العالي بالسودان: دراسة تطبيقية على العاملين بجامعة كسلا* شرق السودان. *مجلة جامعة كسلا*، (20)، 32-47.

حسن، أمين عبد العزيز (2005). *إدارة الأعمال والتحديات القرن الواحد والعشرين*. دار النهضة للنشر والتوزيع، القاهرة.

وهيبة، بن داودية. (2012). أثر الذكاء الاستراتيجي على النجاح الاستراتيجي لمنظمات الأعمال الحديثة[عرض مداخلة] . الملتقى السادس حول الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشبف، الجزائر.

الحدأ. حليمة، وعرشان، اتحاد. (2021). الذكاء الاستراتيجي وعلاقته بالمرونة النفسية لدى العاملين في المؤسسات: دراسة تحليلية. *مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، (131)، 313- 331.

قاسم، سعاد. (2012). *أثر الذكاء الاستراتيجي على عملية اتخاذ القرارات*[رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة] .

المصري، سعيد (2003). *التنظيم والإدارة*. دار جامعة طبع ونشر وتوزيع، الإسكندرية.

حسن، سلامة. (2005). *تحديات الإدارة للقيادة الفعالة*. دار الفكر، الأردن.

العالبي، طاهر محسن، وإدريس ، وائل محمد . (2008). *الإدارة الاستراتيجية-منظور منهجي متكامل*. دار وائل للنشر.

عباس، علي. (2004). *أساسيات علم الإدارة*. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

العيداني، الياس، وضويفي، حمزة. (2012). *الذكاء الاستراتيجي كآلية لدعم وتعزيز القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال المعاصرة*. الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الجزائر.

فلاق، محمد، ابن ظفرة، خليل ، والشهراني، راجي . (2022). دور الذكاء الاستراتيجي في تحقيق الميزة التنافسية لدى المصارف في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية. *أبحاث اليرموك-سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، جامعة اليرموك، *31*(1)، 87- 106.

الطائي، محمد حسن ، والخفاجي ، نعمة عباس . (2009). *نظم المعلومات الاستراتيجية من منظور الميزة الاستراتيجية*. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

محمود، منصورة محمود . (2022). الرضا الوظيفي لدى المرشدين التربويين. *مجلة كلية التربية الأساسية*، *25*(103)، 127-98.

مصباح، محمد، نصر، سارة ، وأرحومة، منارة . (2022). الرضا الوظيفي وعلاقته بسلوك المواطنة التنظيمية. *مجلة جامعة الزيتونة*، جامعة الزيتونة، (41)، 55-25.

المنتشري، عبد الرحمن. (2022). أثر مستوى الذكاء الاستراتيجي وفق نموذج (Maccoby & Scudder) على الإبداع التنظيمي لدى مديرات المدارس بمدينة الباحثة من وجهة نظر المعلمات. *مجلة كلية التربية*، جامعة كفر الشيخ-كلية التربية، (105)، 46-1.

115

الخفاشي، نعمة. (2008). *الفكر الاستراتيجي-قرارات معاصرة*. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

Karmelo, B. (2006). Nurses job satisfaction in Maltese long term care institutions, dissertation abstract. royal college of nursing, *United Kingdom Published in: 2005*

El-Kot, & Ghada A. (2004). An analysis of job characteristics, job satisfaction and employee's perception of performance relationships in an Egyptian context. *Arabic academy for science and technology and maritime transport*, *24*(2).

Grant, Jessie L. (2006). *An examination of the job satisfaction of mid – level manager in student affair administration, dissertation abstract*. western Michigan university.

Ing-Chung, H.& et al. (2006). Constructing factors related to worker retention, *international journal of manpower*, *27*(5).

Straiter, Kristin L. (2004). *Study of the effect of supervisors trust of subordinates and their organization and job satisfaction and organizational commitment, dissertation abstract*. regent university.

مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية
ISRAA UNIVERSITY JOURNAL FOR HUMANITIES
ISSN 2518-5918 DOI Prefix:10.36529
IUJH ISSUE 15, July 2023

جودة القرارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية من وجهات نظر أعضاء الهيئات التدريسية "دراسة تحليلية "

The Quality of Administrative Decisions Among the Heads of Academic Departments in Palestinian Universities from the Perspectives of Faculty Members: An Analytical Study

غسان نايف طلب ذوقان
ماجستير إدارة تربوية، قسم علم النفس والإرشاد، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين

DOI: 10.36529/1811-000-015-004

تاريخ الاستلام: 28/ 11/ 2022 تاريخ القبول: 20/ 03/ 2023 تاريخ النشر: 01/ 07/ 2023

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى جودة القرارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية من وجهات نظر أعضاء الهيئات التدريسية، وعلاقة ذلك بمتغيرات الرتبة الأكاديمية، ونوع القسم الأكاديمي، ونوع الجامعة، والمحافظة – موقع الجامعة – . وتكون مجتمع الدراسة من (5462) عضو هيئة تدريس، وتم استخدام العينة الطبقية العشوائية، كما تم توزيع أداة الدراسة – الاستبانة – على الجامعات الفلسطينية إلكترونياً فاستجاب (429) عضواً. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وخضعت الاستجابات للتحليل الإحصائي بواسطة برنامج الرزم الإحصائية SPSS. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج من أهمها أن الدرجة الكلية لواقع جودة القرارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية كانت متوسطة، وبوزن نسبي للاستجابة (63.80%). كما بينت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في درجة جودة القرارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية وفقاً لمتغيرات الرتبة الأكاديمية، ونوع القسم الأكاديمي، ونوع الجامعة، بينما كانت الفروق دالة إحصائياً وفقاً لمتغير المحافظة ولصالح المحافظات الجنوبية (قطاع غزة).

الكلمات الدالة: الجودة، القرارات الإدارية، الجامعات الفلسطينية، الأقسام الأكاديمية.

Abstract

The study aimed to identify the quality of administrative decisions among the heads of academic departments in Palestinian universities from the viewpoints of faculty members and their relationship to the variables of academic rank, type of academic

اسم الباحث المرسل: غسان نايف ذوقان بريد الكتروني: gh.nth57@gmail.com

department, type of university, and governorate (the location of the university) and the study population consisted of (5462) faculty members. The stratified random sample was used, and the study tool, the questionnaire, was distributed electronically to Palestinian universities, and (429) members responded. The researcher used the descriptive-analytical method. The responses were subjected to statistical analysis using the SPSS statistical package. The study reached a set of results, the most important of which is that the total degree of reality of the quality of administrative decisions among the heads of academic departments in Palestinian universities from the point of view of faculty members was medium, with a relative weight of the response of (63.80%). The results also showed that there were no statistically significant differences at the level of significance ($\alpha = 0.05$) in the degree of quality of administrative decisions among the heads of academic departments in Palestinian universities from the point of view of faculty members according to the variables of academic rank, type of academic department, and type of university. The differences are statistically significant according to the governorate variable, in favor of the southern governorates (Gaza Strip).

***Keywords**: Quality, Administrative Decisions, Palestinian Universities, Academic Departments.*

المقدمة

تميزت فلسطين عبر تاريخها الطويل بأنها كانت مركز جذب للعلماء والدارسين، وقد سبقت غيرها من الدول في إنشاء مؤسسات علمية راقية منذ القرن الثالث الهجري. فقد كان المسجد الأقصى في القرن الخامس الهجري "يعج بالعلماء والفقهاء والطلبة وحلقات الدرس والمناظرة، وكان من كبار العلماء الوافدين إلى بيت المقدس العالم الإمام الغزالي الذي ساهم في تفعيل الحركة العلمية في فلسطين إلى جانب العلماء المسلمين الآخرين الذين قدموا من مختلف أقطار العالم الإسلامي "، وكذلك الأمر بالنسبة لمدينة طبريا التي كانت تمثل مركزا علمياً هاما حيث كان يوجد فيها معهداً لتأهيل وتدريب الموظفين الذين سيعملون في الدواوين الحكومية (الوزارات)، بمعنى أنها كانت تحتضن مركزا للتطوير الإداري بلغة اليوم. (الموسوعة الفلسطينية،1990).

إن الدراسة الحالية تتناول موضوعاً إدارياً تربوياً على درجة عالية من الأهمية، وهو جودة القرارات الإدارية والتي يمكن أن تعد جوهر العملية الإدارية، وقد استأثر هذا الموضوع على اهتمامات الباحثين في مجالي الإدارة العامة، والإدارة التربوية بشكل خاص. فقد درس مخدوم (2020) مهارات وآليات صناعة القرارات الاستراتيجية في الجامعات السعودية، وقد تناولت العديد من الدراسات مواضيع جودة أو صناعة أو اتخاذ القرارات في مؤسسات التعليم العالي الجامعية منها على سيل المثال: دراسة أبو حميد (2019) حول جامعة الأقصى في غزة، ودراسة محسن (2019) في الجامعة المستنصرية، ودراسة باصديق (2019) في جامعة السلطان قابوس، ودراسة جمعة ودويدار (2016) في جامعة القسيم. ودراسة (Iqbal, Akhtar & Saleem, 2020) حول أساليب اتخاذ القرار للمديرين الأكاديميين – رؤساء الأقسام الأكاديمية – في الجامعات الحكومية في وسط البنجاب، ودراسة (nastasia Papanthymou, Maria Darra, 2017): وكان هدفها تقديم أدلة على مستوى جودة القرارات الإدارية في مؤسسات التعليم العالي، ولم تتوقف دراسة جودة القرارات الإدارية

على الجامعات فقط، بل هناك العديد من الدراسات التي تناولت ميادين عمل غير أكاديمية، منها دراسة اشتوي (2016) حول جودة القرارات الإدارية في مشفى الشفاء في غزة، ودراسة عابدين (2016) أيضاً حول جودة الأداء الإداري في المستشفيات غير الحكومية في قطاع غزة. وهناك العديد من الدراسات الأخرى التي تناولت جودة القرارات الإدارية في مختلف ميادين العمل الإداري أكاديمية كانت أم غير ذلك.

ويمكن القول إن نجاح الجامعة في تحقيق رؤيتها ورسالتها يتوقف إلى حد بعيد، على جودة القرارات الإدارية الصادرة عن قيادة مسؤولة، تلتزم النهج العلمي في اتخاذ قراراتها لتحقيق أهداف الجامعة المتمثلة في الوصول إلى مخرجات تعليمية مميزة. وهذا يعتمد بطبيعة الحال على مدى فهم رؤساء الأقسام للمسؤوليات المناطة بهم، على اعتبار أن الأقسام الأكاديمية تحتل المركز الوسط بين القيادة العليا في الجامعة وبين جهات التنفيذ "أعضاء هيئة التدريس" الذين يمثلون مركز الثقل التربوي والإداري في الجامعة، فعن طريقهم، ومن خلال تعاملهم المباشر مع الطلبة، هم الأقدر على تحقيق رؤية ورسالة الجامعة التي ينتمون إليها، من هنا كان لا بد أن يكون لهم رأي في جودة القرارات الإدارية في أقسامهم الأكاديمية، والتي هي محور هذ الدراسة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

من خلال عمل الباحث محاضرا جامعيّا لأكثر من ثلاثة عقود، ومعايشته للمناخ الوظيفي بتقلباته الإدارية المختلفة، وتأثر القرارات الإدارية بطبيعة ذلك المناخ، ومن خلال تعامله مع العديد من الأكاديميين من جامعات مختلفة، إضافة لما عايشه من نجاحات هنا أو هناك فيما يتعلق بالقرارات الإدارية في الأقسام الأكاديمية، فإنه شاهد عديدا من الإخفاقات الناتجة عن القرارات الإدارية، والتي كانت إما غير مدروسة وإمّا متخذة بعيداً عن المنهج العلمي لتحليل القرارات، أو أنها صادرة عن قيادات مركزية أو قيادات ضعيفة لا تملك القدرة على اتخاذ القرار، ولا تستطيع مواجهة التدخلات الخارجية أو الداخلية في قراراتها. وهذا ما دفع الباحث هذه الدراسة التحليلية لجودة القرارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية فيها. **ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات الآتية:**

1. ما مدى جودة القرارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية؟
2. ما أثر متغيرات الرتبة العلمية، ونوع القسم، ونوع الجامعة، والمحافظة عند أعضاء الهيئات التدريسية بجودة القرارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتحقيق الآتي:

1. التعرف إلى مدى جودة القرارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية؟
2. التعرف إلى أثر متغيرات الرتبة العلمية، ونوع القسم، ونوع الجامعة، والمحافظة عند أعضاء الهيئات التدريسية بجودة القرارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية؟

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها مما يلي:

-أهمية الموضوع الذي تعالجه وهو جودة القرارات الإدارية.

- أهمية الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

- أنها تهتم بجانب مهم من جوانب الجودة الشاملة وهو جودة القرارات الإدارية في الأقسام الأكاديمية وما يترتب على ذلك من تهيئة مناخ تنظيمي يساهم في نجاح وتقدم الجامعة وتحقيق رؤيتها وأهدافها المنشودة، وتنبع أهميتها أيضاً من أهمية المجتمع الذي تتناوله، وهو أعضاء الهيئات الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية ، وعلى مستوى جامعات الوطن جميعها. فهي من الدراسات النادرة التي تناول بالبحث الجامعات الفلسطينية في المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية على حد سواء، من المؤمل أن تضيف إلى المكتبة التربوية مرجعاً يفيد منه الباحثون في التعليم العالي لإجراء دراسات شبيهة تتناول متغيرات جديدة في الجامعات الفلسطينية، وقد تساعد هذه الدراسة أصحاب القرار في الجامعات الفلسطينية في معالجة جوانب النقص في جودة القرارات الإدارية – إن وجدت – لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية فيها.

حدود الدراسة:

التزم الباحث أثناء إجراء الدراسة بالحدود الآتية:

1- الحد البشري: أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية.
2- الحد الزماني: العام الجامعي 2022/2021.
3- الحد المؤسسي: الجامعات الفلسطينية الحكومية والأهلية والخاصة.
4- الحد المكاني: المحافظات الشمالية والجنوبية في فلسطين. ويقصد بالمحافظات الشمالية تلك المحافظات الواقعة في الضفة الغربية لنهر الأردن. أما الجنوبية فهي تلك المحافظات الواقعة في قطاع غزة.

مصطلحات الدراسة:

-**جودة القرارات الإدارية اصطلاحاً**: هي تلك القرارات التي تظهر من خلالها قدرة إدارة المنظمة على استغلال جميع المقدرات والمتغيرات المتاحة في صناعة القرارات التي تحقق أهدافها بفعالية .

-**أما التعريف الإجرائي**، فيقصد به الدرجة التي يحصل فيها أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية في المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية من فلسطين على أداة قياس جودة القرارات الإدارية التي سوف يتم استخدامها في الدراسة الحالية.

-**رؤساء الأقسام الأكاديمية:** هم أعضاء هيئة التدريس الذين يشغلون منصب رئيس قسم أكاديمي في الجامعة، وتتمثل مهامهم الأساسية بالتخطيط واتخاذ القرارات والتنسيق والرقابة لتسيير الأعمال في الأقسام العلمية بالكليات. أو هو عضو من أعضاء هيئة تدريس المكلف رسميا من قبل رئيس الجامعة ليترأس رئاسة القسم الأكاديمي والذي يملك حق صنع القرار من موقعه كإداري. (دراكة، 2012، ص. 152).

أعضاء هيئة التدريس، وفق نظام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفلسطينية فإنه "يجب أن يكون أعضاء هيئة التدريس في الجامعة من حملة درجة الماجستير أو الدكتوراه، ويتم تعيين الموظفين من حملة الدكتوراه أو التعاقد معهم من قبل الجامعة

كما الأساتذة المساعدين. ويمكن ترقيته بعد خمس سنوات إلى أستاذ مشارك إذا كان يلبي متطلبات الترقية التي وضعتها الجامعة. كما يمكن ترقيته من أستاذ مشارك إلى أستاذ بعد أن قضى خمس سنوات في مستوى المنتسبين. ويتم تصنيف الموظفين من حملة درجة الماجستير كما أساتذة الجامعات. ويمكن ترقيته إلى مدرس بعد 5 إلى 7 سنوات وفقاً لقواعد الجامعة ".

https://www.mohe.pna.ps/Higher-Education-/Higher-Education-System (2023/2/19)

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

قال تعالى: "وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ ورسوله والمؤمنون۬وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ". (القرآن الكريم، التوبة: 105).

وقال الحبيب المصطفى -صلى الله عليه وسلم-: (إنَّ اللهَ تعالى يُحِبُّ إذا عمِلَ أحدُكمْ عملًا أنْ يُتقِنَه). (صحيح الجامع،1880).

يقال بأن المدير الناجح ليس هو من يحل أية مشكلة تحدث في دائرته، أو مؤسسته، بل هو المدير الذي يمنع وقوع المشكلة من أساسها. وذلك باتخاذه لكافة الإجراءات الوقائية، التي تضمن سير العمل في منظمته أو مؤسسته أو دائرته على أحسن وجه. وفي مقدمة ما يجب أن يتحلى به هذا المدير أو القائد قدرته على صناعة واتخاذ القرارات السليمة، سواء بمفرده أو بالشراكة مع فريق متخصص من العاملين معه، بهدف الوصول إلى قرارات تتصف بالجودة العالية من ناحية، وتعمل على تحقيق أهداف المنظمة أو القسم أو الدائرة التي يقودها، وفي الوقت نفسه، أن لا تؤدي هذه القرارات إلى مشكلات جديدة تستنزف طاقات وجهود العاملين، وتصرفهم عن تحقيق الأهداف المنشودة، وتعرقل سيرهم نحو رقي وتطور المنظمة التي يعملون فيها.

أولاً- القرارات الإدارية: شأنه شأن بقية المفاهيم في العلوم الإنسانية، تتعدد التعريفات والاجتهادات في تحديد هذا المفهوم، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن أي حديث عن تعريف القرار الإداري، ينطلق من الحديث عن عملية اتخاذ القرار، وعليه فقد أشار اشتيوي (2016، ص.14) إلى أن القرار واتخاذه، ما هو إلا "انعكاس لسلوك سيقع مستقبلاً، ولنتائج متوقعة تترتب على هذا السلوك". أما تعلب (2011، ص.350) ففي حديثه عن مفهوم القرار قال بأنه "عبارة عن اختيار بديل محدد من بين عدة بدائل وذلك بهدف معالجة مشكلة معينة في الوقت المناسب وفي حدود الموارد المتاحة".

وعليه يلاحظ بأن القرار هو أمر يتعلق بإجراء مستقبلي يترتب عليه مخرجات ذات طابع خاص بالمؤسسة أو المنظمة التي صدر فيها القرار. ليس هذا فحسب، بل ينسحب الأمر على القرارات الفردية وانعكاساتها على الحياة الخاصة للأفراد. من هنا فإن القائد أو الشخص العادي إذا كان يمتلك الرؤية الواضحة والجرأة الكافية، واختار الوقت السليم، فمن المؤكد أنه الأقدر من غيره على اختيار القرار الأنسب والأفضل. وهذا ما أشار إليه تعلب نفسه حين قال "بأن الحياة قرار، والقرار فرصة، والفرصة قد لا تتكرر، والناجح هو من ينتهز الفرصة ويغتنمها بقرار صائب، والاغتنام لا يأتي الا بالرؤية والجرأة والخبرة والتوقيت السليم والقرار في حد ذاته هو نظام، مدخلاته هي تكلفته، ومخرجاته هي عائده، فبالتالي فإن فشله أو نجاحه يقاس من خلال معايير ثلاثة: هي : الفاعلية، والكفاءة، والإنتاجية." (تعلب،2011، ص. 33).

وقد ذكرت كتب الإدارة العديد من التعريفات للقرار، منها ما ذكره جمعة، ودويدار (2016) في دراستهما من تعريفات، كتعريف دهش(2010) للقرار بانه " تحديد ما يجب عمله تجاه مشكلة أو موقف معين يتطلب ذلك. وتعريف النجار (2010) بأن القرار هو " عملية اختيار بديل بين عدة بدائل وأن هذا الاختيار يتم بعد دراسة موسعة وتحليلية لكل جوانب المشكلة موضوع القرار" (جمعة، ودويدار،2016، ص. 181)

وبالنظر لما سبق من تعريفات لمفهوم القرار الإداري، يلاحظ أن الأمر يدور في محيط المفاضلة بين بدائل متعددة لاختيار أفضلها، وأكثرها مناسبة لحل مشكلات قائمة، أو أنه يعكس توقعات مستقبلية تتمثل في الأهداف المنشودة للقسم أو الدائرة أو المؤسسة التي يصنع فيها القرار. كما وأنه – القرار الإداري- لا يخضع للتخمين العفوي، بل إنه نتاج جهد فكري متقدم ضمن خطوات علمية مدروسة هدفها في نهاية المطاف الوصول إلى القرار الإداري الجيد.

ثانيا- القرار الإداري الجيد

تعددت الدراسات والأبحاث التي تناولت مفهوم جودة القرارات الإدارية، منها ما أشار إلى أن القرار الجيد هو ما يوجب تنفيذه، أو ذلك القرار الذي تتم صناعته بعد الأخذ بعين الاعتبار كل المعوقات التي قد تحول دون تنفيذه، أو تحقيق أهدافه. كما أنه ليس بالضرورة -حتى يكون القرار جيدا - ان يكون كل من في الدائرة أو القسم موافقاً عليه، بل يفترض أن تكون قاعدة المشاركة في اتخاذه واسعة، وأن تكون قد تحققت فيه عناصر الشفافية والنزاهة والموضوعية.

ومن الجدير بالذكر أن موضوع الجودة، وإن كان يستحوذ حالياً على الغالبية العظمى من دراسات الباحثين في مجالي التربية والإدارة، فإنّه ليس موضوعا حديثا أو وليد الساعة. بل له تاريخه الطويل، لكن زيادة التنافس بين التنظيمات الإدارية، بما فيها الجامعات دفعها إلى أن تولي اهتماما واسعاً لهذا الموضوع.

وفي دراستهما عن أبعاد جودة حياة العمل وعلاقتها بفاعلية اتخاذ القرارات الإدارية بالمؤسسة، أشار كل من برويس، وهادف (2018) إلى الجودة " مجموعة من الخصائص والمميزات الخاصة بمنتوج أو خدمة والتي تسمح له بإرضاء حاجات ظاهرة أو كامنة ولها نوعان من الجودة، الداخلية وهي القدرة على تحقيق العمليات اللازمة لمتطلبات المنتوج أو الخدمة، والجودة الخارجية وتمثل مدى قدرة المنتوجات أو الخدمات على إرضاء الزبائن . (ص.225).

122 وهذا ينسجم مع ما ذهب إليه اشتيوي (2016) "بأن جودة القرارات الإدارية تتمثل في اختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتعددة واتخاذ القرار الصحيح من أول مرة، وهو ما سينعكس ايجابيا وبشكل نسبي على كل من له علاقة بذلك القرار، ويسهم في تحقيق الأهداف بفعالية" (ص. 14).

وقد أشارت أبو عامر (2008) بأن معهد الجودة الأمريكي عرف مفهوم الجودة بأنه" تأدية العمل الصحيح على النحو الصحيح من الوهلة الأولى مع الاعتماد على تقويم المستفيد من معرفة مدى تحسن الأداء" (ص.14). في حين ذكر عابدين (2016) بأن الجودة " تعد إحدى الاستراتيجيات التنافسية التي تستخدمها المنظمات للمحافظة على نموها واستمرارها، وبقائها في خضم التنافس بين منظمات الأعمال". (ص. 53)

في حين ذكر عابدين (2016) بأن الجودة " تعد إحدى الاستراتيجيات التنافسية التي تستخدمها المنظمات للمحافظة على نموها واستمرارها، وبقائها في خضم التنافس بين منظمات الأعمال" (ص. 53).

وعليه يمكن القول إن الجودة -وإن كانت هدفاً بحد ذاتها- فإنّها تمثل وسيلة لبلوغ أهداف أخرى ذات مغزًى مهم، لعل في مقدمتها مواجهة حالة التنافس الشديد على كسب رضا المنتفعين والمتأثرين بمخرجات هذه الجودة. من زبائن في المجال الاقتصادي. أو طلبة ومدرسين في المجال التربوي، أو عاملين إداريين في المنظمات الإدارية المختلفة. وهذا ما يدفع الباحثين في مجال الإدارة إلى إيلاء جودة القرارات الإدارية مزيداً من الاهتمام، لتحقيق الأهداف المنشودة لهذه القرارات من ناحية، وتحقيق رضا ومشاركة العاملين في آن واحد. وقد تضمن الأدب التربوي العديد من الشروط والخصائص التي يجب توفرها في القرار الإداري الجيد. فقد أشار حسن(2018) إلى أن هناك " ثلاثة خصائص رئيسية يعتمد عليها القرار الجيد وهي :

1- تماسك واتساق القرار الجيد.

2-شفافية ونزاهة القرار الجيد. 3- تكامل وشمولية القرار الجيد"

(حسن، 2018. موقع الجامعة السورية الخاصة ،2022/8/9).

وأضاف حسن (2018) أن هناك مجموعة من" القواعد التي يستند إليها القرار الإداري الجيد وهي:

-الشرعية: الانسجام مع القوانين والأنظمة واللوائح.

-الدقة: الاستناد إلى معلومات دقيقة، ويمثل جودة القرار.

-المشاركة: أخذ أراء الأشخاص المعنيين والمختصين، ويمثل قبول القرار.

-الوضوح: الصياغة الواضحة للقرار بدون لبس أو غموض أو احتمال سوء التفسير.

-الاتصال: اختيار وسيلة الاتصال المناسبة لإبلاغ القرار للأشخاص المعنيين.

-التوقيت: الوقت المناسب دون تسرع (قبل الأوان) ودون تسويف (بعد الأوان).

-الكفاية: تحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف.

-الفاعلية: معالجة المشكلة وتحقيق الهدف.

-الواقعية: إمكانية تنفيذ العمل، الانسجام مع قدرات العاملين والإمكانيات المتاحة.

- الموضوعية: البعد عن الأهواء والتحيز وعدم التأثر بالضغوطات والمصالح الخاصة." (المصدر نفسه)

ومن متطلبات القيادة الناجحة التي تطمح لصنع قرارات إدارية تتسم بالجودة العالية، وقابلة للتطبيق بسهولة من قبل العاملين في المؤسسة، هي مشاركة أعضاء المؤسسة في صنع القرارات واتخاذها، مما يضمن جودتها، علاوة على جودة الأداء الوظيفي

للعاملين في المؤسسة. فقد أشارت دراسة (العمري، 2011) إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين العوامل المؤثرة في المشاركة في اتخاذ القرارات والأداء الوظيفي. من جانب آخر فإن عملية صنع القرار الجيد حسب ما أشارت إليه دراسة (Kristian L. Guo,2015) تسير وفق ست أنشطة مطلوبة لضمان جودته، وهي " تحديد المشكلة، ووضع المعايير، والنظر في جميع البدائل، وتحديد البدائل الأفضل، ووضع وتنفيذ خطة عمل، وتقييم ورصد الحل، وردود الفعل عند الضرورة".

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن من متطلبات صناعة القرار الإداري الجيد ، توفر المناخ التنظيمي الجيد، "والبيئة التنظيمية الآمنة والصحية والمناسبة للموظفين، وتتوافر فيها أشكال مشاركة العاملين واتخاذ القرارات الرشيدة، وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة، وضمان استمراريتها" (بوريس، وهادف، 2018، ص. 224).

وإضافة لما سبق ذكره من ضرورة توفر المناخ التنظيمية والبيئة التنظيمية الآمنة لضمان جودة القرارات الإدارية، فإنه لا بد من القول أن " توفر المعلومات لمتخذ القرار في الوقت المناسب يسهم في جودة تلك القرارات" .(Gruning&Kuhn,2018,69)

ثالثاً- رؤساء الأقسام الأكاديمية

يحتل رئيس القسم الأكاديمي موقعاً بالغ الأهمية في التعليم الجامعي؛ حيث إنَّ (80%) من القرارات الجامعية يتم اتخاذها داخل الأقسام، وهو يعمل كحلقة وصل ضرورية بين القسم الأكاديمي والهرم الإداري للكلية والجامعة محاولا نقل وجهة نظر القسم للإدارة وتوضيحها من جهة، و نقل وجهة نظر الإدارة لأعضاء هيئة التدريس في قسمه من جهة أخرى، وهو ما يشار إليه بمصطلح الدوران (Swivel Effect)، حيث يكون رئيس القسم في موقع وسط بين ولائه لأعضاء هيئة التدريس من ناحية، وولائه للإدارة والمؤسسة الأكاديمية الجامعية من ناحية ثانية، مما يجعله يعيش حالة صراع بين الولاءين (سعادة، 2003، كما ورد في (مقدادي ، 2020، ص.18).

وذكر (مرسي ،2002) بأن رئيس القسم هو القائد الأكاديمي للقسم وله دور كبير في تشكيل الروح المعنوية لأعضاء القسم، وإدارة العلاقات المهنية والاجتماعية التي تربط بينهم، ويتوقف الدور القيادي لرئيس القسم على شخصيته من ناحية، وعلى الظروف المحيطة به من ناحية أخرى، وهو يستمد قوته من مركزه الذي يضفي عليه مكانة أكاديمية وإدارية بالإضافة إلى أنه المتحدث الرسمي باسم القسم، ولرئيس القسم دور هام في تنمية أعضاء القسم وزيادة كفاءتهم العملية والتدريسية، وذلك من خلال اجتماعات القسم وما يدور فيها من نقاشات ومداولات تتناول قضايا القسم المختلفة. (مقدادي، 2020، ص، 18).

ويرى الباحث بناءً على ما سبق أن موقع رئيس القسم الأكاديمي على درجة كبيرة من الأهمية والحساسية، وأن من يترشح لهذا المنصب يجب أن يكون صاحب خبرة إدارية كافية إضافة للجانب الأكاديمي الذي يكون مميزاً فيه. علاوة على ضرورة تمتعه بشخصية قيادية قادرة على إدارة العلاقات المهنية والشخصية بين أعضاء القسم والقدرة على التوفيق بين مطالب الإدارة وتعليماتها من ناحية، وبين احتياجات القسم وأعضائه وأهدافه من ناحية أخرى.

رابعاً- أهمية القرار الإداري الجيد لرؤساء الأقسام الأكاديمية:

لقد ازدادت في الآونة الأخيرة أهمية القرارات الإدارية في المؤسسات والمنظمات الإدارية كافة، لما لها من دور هام في تحقيق الأهداف الخاصة بها. حيث أنه مع التطور الشامل في كافة مناحي العمل وتطور التنظيمات الإدارية الحديثة أدى إلى تشعب أعمالها وبالتالي تعدد أهدافها، وهذا بدوره انعكس على الجامعات ودوائرها المختلفة. فهي في سعيها للمنافسة، والحصول على تصنيفات متقدمة بين بقية الجامعات الأخرى من ناحية، ومواكبة التغيرات العالمية من ناحية أخرى، أصبح موضوع الجودة الشاملة يحتل أهمية كبرى، وبالتالي أخذت الجامعات- بما فيها أقسامها الأكاديمية، ممثلة برؤسائها- تواجه أهدافاً نوعية عديدة ومعقدة، من هنا جاءت أهمية جودة القرارات الإدارية المنتظرة من رؤساء الأقسام الأكاديمية، وهذا بحد ذاته يشكل تحدياً كبيراً يواجه رؤساء الأقسام الأكاديمية، مما جعل جودة القرارات الصادرة عن أقسامهم متطلباً ضرورياً، لتحقيق تلك الأهداف العديدة والمعقدة، وربما المتعارضة أحياناً، وذلك حسب رأي الباحث.

ولا شك أن رئيس القسم الأكاديمي، لا ينطلق في قراراته بعيداً عن البيئة الاجتماعية والمناخ التنظيمي الذي يعمل فيه. وبالتالي فهو بالتأكيد يكون عرضة في كثير من الأحيان لضغوط داخلية أو خارجية للتأثير على القرارات التي يتخذها. وهنا تبرز شخصية رئيس القسم القيادية في كيفية مواجهة تلك الضغوط للوصول إلى قرارات إدارية تتصف بالمهنية العالية، وتلقى قبولاً ومشاركة فعالة من قبل أعضاء قسمه بما يحقق أهداف القسم من جانب، وقبول ومشاركة أعضاء القسم من جانب آخر. فقد أشار شحماط (2010) إلى أن "الرئيس الإداري لن يكون قائدا إداريا بالمعنى الدقيق إذا انفرد بسلطة اتخاذ القرار دون مشاركة من معاونيه ومجموعات الأفراد المعنيين بالقرار ومن الضروري ان يهتم القائد الإداري بالربط بين القرارات والأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها فلا تحيد عنها، كذلك من الضروري أن نأخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الضغوط الاجتماعية المحيطة والقوى الخارجة عن المؤسسة والتي تتأثر بالقرارات المتخذة وتؤثر فيها " (برويس، وهادف، 2018، ص. 236).

الدراسات السابقة

أولاً- الدراسات العربية:

نظراً لما تمثله القرارات الإدارية من أهمية في سير عمل المؤسسات، وما لها من تأثير في تقدم أو تراجع تلك المؤسسات، فقد عُنِيَ الباحثون في مجال الإدارة العامة والإدارة التربوية بدراستها، وشكلت محوراً هاماً في دراسات الجودة خاصة ما يتعلق منها في مؤسسات التعليم بمستوياتها المختلفة، وفي مقدمتها مؤسسات التعليم العالي. وتستعرض الدراسة الحالية عدداً من الدراسات العربية والأجنبية الحديثة التي تناولت هذا الموضوع، ومنها:-

125

1- دراسة مخدوم (2020): والتي هدفت التعرف إلى الفجوة القائمة في المهارات الأساسية اللازمة لصناعة القرارات الاستراتيجية وتوصيف هذه الفجوة، وتحديد متطلبات بناء واستكمال المهارات الأساسية لصناعة القرارات الاستراتيجية، وتحديد متطلبات تطوير والية صناعة القرارات الاستراتيجية، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لآراء ٢٧٢ من أعضاء هيئة التدريس في ثلاثة جامعات سعودية. واظهرت نتائجها بأن هناك كفاءة في صناعة القرارات الاستراتيجية في الجامعات السعودية والتي تتم وفق إجراءات محددة وواضحة وتميل إلى إشراك المستويات الإدارية ذات العلاقة فيها من خلال أسلوب القيادة الجماعية، مما ساهم في زيادة كفاءة التخطيط الاستراتيجي فيها وتحسين الأداء بشكل عام. ووفقا لنتائج الدراسة فإن النظرة طويلة المدى ومهارات الحوار والنقاش والقدرة على التشاور والتعاون وتحديد واختيار البدائل وتحديد التكلفة والعائد هي من أهم مهارات صناعة القرارات الاستراتيجية. وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات. منها التركيز على القرارات الاستراتيجية المحفزة

للإبداع والابتكار. إتباع المنهج العلمي في صناعة القرارات الاستراتيجية على مستوى القيادات وتدريبهم على مهارات إدارة التغيير .

2- دراسة أبو حميد (2019): هدفت التعرف إلى أثر أبعاد جودة حياة العمل على فاعلية اتخاذ القرارات الإدارية في جامعة الاقصى في غزة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع القيادات الإدارية في الجامعة (اكاديميين وإداريين)، وتكونت عينة الدراسة من (185) موظفاً. ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت نتائج الدراسة وجود موافقة من أفراد العينة إلى حد ما في مجال اتخاذ القرار بوزن نسبي (58.33%)، وأظهرت أيضا وجود علاقة بين أبعاد جودة حياة العمل، وفاعلية اتخاذ القرارات الإدارية في الجامعة ، كما وأظهرت وجود أثر إيجابي لأبعاد جودة حياة العمل على فاعلية اتخاذ القرارات الإدارية، وأوصت الدراسة بضرورة اشراك العاملين في الجامعة في اتخاذ القرارات لتزيد درجة قبولهم للقرار ودرجة ولائهم له .

3- دراسة محسن (2019): حيث هدفت التعرف إلى إدارة الازمات لعمداء الكليات في الجامعة المستنصرية وعلاقتها باتخاذ القرار الفعال، من وجهه نظر المدرسين، وتكون مجتمع الدراسة من (4941) ممن يعملون في كليات الجامعة، وتمثلت عينة الدراسة (370) بأسلوب طبقي عشوائي، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وأظهرت نتائج الدراسة أن عمداء كليات الجامعة يتمتعون بمستوىً جيد من اتخاذ القرار، حيث بلغ 60.63%، وأظهرت وجود علاقة ذات دلالة ارتباطية قوية بين متغيرات الدراسة التابع والمستقل بنسبة 082.5%، وأوصت الدراسة بضرورة وضع خطوات إدارية سليمة لإدارة الازمات، والعمل على اتخاذ القرارات السليمة، وضرورة اهتمام الإدارة العليا بتعزيز امتلاك عمداء الكليات لمهارات اتخاذ القرارات الإدارية.

4- دراسة با صديق (2019): إلى التعرف إلى أهم الأبعاد البنائية للتنظيم، ودورها في عملية اتخاذ القرار، وقد تكونت العينة من (44) موظفاً يمثلون المستويات الإدارية المختلفة في عمادة شؤون الطلبة في جامعة السلطان قابوس. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي وجمعت الباحثة بين الأسلوبين الكمي والكيفي في الدراسة. وكان من أبرز نتائج الدراسة الكشف عن وجود مركزية في العمل والتي كانت من أهم معوقات العمل الإداري في عمادة شؤون الطلبة، " وقد أجمع أفراد عينة الدراسة على أن من أهم طرق وآليات مواجهة معوقات اتخاذ القرارات الجيدة هي الإلمام بأهداف العمل ووجود فريق عمل متكامل.

5- دراسة رضوان (2019): هدفت التعرف إلى المهارات الناعمة لدى المرأة الفلسطينية وأثرها في جودة القرارات بالمؤسسات التسوية - المحافظات الجنوبية-استخدمت الباحثة المنهج " الوصفي التحليلي"، وقد صممت الاستمارة كأداة لجمع البيانات، و تم استخدم أسلوب المسح الشامل لاستطلاع آراء مجتمع الدراسة، والتي بلغت (98) مفردة، من العاملات ذوات الوظائف الإشرافية في الجمعيات النسوية في محافظات غزة ، وقد بلغت "بلغ عدد" الاستبانات المستردة (70) استبانة بنسبة استرداد (71.4%). وكشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين حول إجمالي جودة القرارات الإدارية لدى المرأة الفلسطينية تعزى لمتغير المؤهل العلمي وسنوات الخبرة.

6- دراسة مكي، وعبد مرزوق (2019): هدفت التعرف إلى أثر المعرفة في جودة القرارات الاستراتيجية ببعض الحالات الرياضية في الكويت. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي حيث اتبع الأسلوب المسحي لملاءمته لطبيعة الدراسة. وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء مجالس إدارات الاتحادات الرياضية التابعة للجنة الأوليمبية الكويتية. وتكونت العينة من (93) فرداً.

واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات. واستنتجت الدراسة أن المعرفة تؤثر على جودة القرارات الاستراتيجية داخل الاتحادات الرياضية بدولة الكويت. وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها ضرورة تهيئة المناخ الثقافي والمعرفي المناسب داخل الاتحادات الرياضية حتى يتمكن كافة الأعضاء من التعاون والمشاركة في أداء العمل بكفاءة. وأهمية إشاعة ثقافة التواصل

والاتصال مع الآخرين بين العاملين في الاتحادات الرياضية في قبول الجديد وعدم مقاومته، والاستفادة من تجارب أخرى مناظرة، سعيا إلى تحقيق الابتكار والتجديد والارتقاء المعرفي. وأن تسعى جميع الاتحادات الرياضية إلى فتح قنوات الاتصال التفاعلي مع بعضها البعض ومع بعض الاتحادات الأخرى على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، من خلال عقد مؤتمرات مشتركة عن بعد بين العاملين فيها، لتحقيق الإدراك التفاعلي والترابط المعرفي بما يلبي احتياجاتهم ورغباتهم.

7- **أما دراسة اشتيوي (2016)** والتي جاءت في سياق متغيرات الدراسة الحالية أيضاً، فقد هدفت إلى التعرف إلى واقع القيادة التحويلية وعلاقتها بجودة القرارات الإدارية من وجهة نظر العاملين في مجمع الشفاء الطبي، حيث أتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الدراسة كانت الاستبانة" وهي مكونة من خمسة محاور تهدف لقياس اتجاهات العاملين، حيث طبقت على عينة طبقية مسحية على العاملين "الإداريين فقط" في مجمع الشفاء الطبي، وكان عدد مفرداتها (219) من أصل(865) أي ما نسبته (26%) من مجموع مفردات المجتمع الكلي للدراسة. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيادة التحويلية وبين جودة القرارات الإدارية، حيث كان الوزن النسبي لتبني المجمع للقيادة التحويلية (73.650) وهي بدرجة (كبيرة). أما واقع "جودة القرارات الإدارية" فيها جاء بوزن نسبي (73.906)، وهو بدرجة (كبيرة). وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أهمها التركيز على عامل التأثير المثالي عند القادة تجاه العاملين بالمجمع، وضرورة تعزيز مستوى تقبل المدراء لأفكار العاملين حتى لو تعارضت مع أفكارهم، والتأكيد على سماع المدراء في المجمع لكل عامل بما يكفي ليعبر عن قدراته الذاتية.

8- دراسة جمعة، ودويدار(2016): هدفت إلى توضيح كل من مفهومي جودة وصنع اتخاذ القرار لدي العاملين بجامعة القصيم والولاء التنظيمي نظرياً بالاعتماد على ما ورد في هذا الشأن في الأدب الإداري وبيان العلاقة بين المتغيرين. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لاستنباط النتائج باستخدام عينة غير احتمالية مقدارها (250) مفردة، وبعد معالجة البيانات التي وردت في الاستبانة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- وجود علاقة بين الوضع الوظيفي للعاملين في جامعة القصيم وعملية صنع القرارات الإدارية، وذلك بمعامل ارتباط قدره 53%. وجود تأثير لمستوى المشاركة في صنع القرارات الإدارية على الرضا المؤسسي للعاملين بجامعة القصيم ، وكذلك وجود علاقة بين عملية صنع القرارات الإدارية والولاء المؤسسي للعاملين في جامعة القصيم بنسبة قدرها 63%. وجاءت مشاركة المرؤوسين في القرارات أكثر العوامل تأثيراً على الولاء المؤسسي وذلك بنسبة تأثير قدرها 53%، في حين جاء في الدرجة الثانية للتأثير الخطوات التي تتبعها الجامعة في اتخاذها القرار وذلك بنسبة تأثير قدرها 30%.

127 **9-دراسة الشجيري، والسلماني (2016):** هدفت "التعرف إلى مستوى التفكير الاستراتيجي والقدرة على اتخاذ القرار لدى رؤساء الأقسام العلمية (الأكاديمية) في جامعة الأنبار. ودلالة الفروق الاحصائية في مستوى التفكير الاستراتيجي لدى العينة وفقاً لمتغير التخصص (علمي، إنساني)، ومستوى القدرة على اتخاذ القرار لدى رؤساء الأقسام العلمية (الأكاديمية)، ودلالة الفروق الاحصائية في مستوى القدرة على اتخاذ القرار لدى العينة وفقاً لمتغير التخصص (علمي- إنساني)، والعلاقة بين التفكير الاستراتيجي والقدرة على اتخاذ القرار لدى رؤساء الأقسام العلمية (الأكاديمية) اعتمد الباحثان خطوات المنهج الوصفي لتحقيق أهداف بحثهما، وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة، إذ بلغت (50) رئيس قسم علمي (أكاديمي) في جامعة الأنبار للعام الدراسي (2015 - 2016)، وأعد الباحثان أداتي البحث: الأولى: مقياس التفكير الاستراتيجي: وقد تكون من (45) فقرة, والثانية: مقياس القدرة على اتخاذ القرار، وأظهرت النتائج إلى أن رؤساء الأقسام العلمية (الأكاديمية) لديهم تفكير استراتيجي بدرجة دالة احصائيا، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤساء الأقسام العلمية (الأكاديمية) في مستوى

التفكير الاستراتيجي تعزى لمتغير التخصص (علمي، إنساني)، وأن رؤساء الأقسام العلمية (الأكاديمية) لديهم القدرة على اتخاذ القرار بدرجة دالة إحصائيا، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤساء الأقسام في مقياس القدرة على اتخاذ القرار المواقف، ولصالح التخصص (العلمي)، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤساء الأقسام في القدرة على اتخاذ القرار تعزى لمتغير التخصص (علمي - إنساني)، وكذلك وجود علاقة طردية بين التفكير الاستراتيجي والقدرة على اتخاذ القرار أي كلما ارتفع مستوى التفكير الاستراتيجي ارتفعت القدرة على اتخاذ القرار."

10- دراسة عابدين (2016): "بهدف التعرف إلى دور اتخاذ القرارات الإدارية في جودة الأداء الإداري في المستشفيات غير الحكومية في قطاع غزة، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة للبحث، وطبقت الدراسة على عينة مكون من (126) مفردة، وخرجت الدراسة بنتيجة مفادها أن مستوى تطبيق مراحل اتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات غير الحكومية في قطاع غزة من وجهة نظر الإدارة العليا جاء بوزن نسبي (132, 78) وهو بدرجة (كبيرة)، ومستوى جودة الأداء الإداري جاء بوزن نسبي (74,900)، وهو بدرجة (كبيرة)، كما وأظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (as0.05) بين مستوى تطبيق مراحل اتخاذ القرارات، وبين مستوى جودة الأداء في المستشفيات غير الحكومية في قطاع غزة من وجهة نظر الإدارة العليا. كما كشفت الدراسة عن عدم وجود فروق دالة إحصائيا في مستوى مراحل اتخاذ القرارات في المستشفيات غير الحكومية في قطاع غزة من وجهة نظر الإدارة العليا تعزى إلى متغير المؤهل العلمي، ومتغير المنصب الوظيفي، وسنوات الخدمة."

11- دراسة الوادية (2015) : هدفت الدراسة التعرف إلى العلاقة بين نظم المعلومات الإدارية وجودة القرارات الإدارية في وزارة التربية والتعليم العالي قطاع غزة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقام الباحث باستخدام أسلوب العينة الطبقية المسحية، حيث تم توزيع (247) استبانة على عينة الدراسة، وتم استرداد (175) استبانة، بنسبة استرداد (70.8). وقد أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة بين جودة القرارات الإدارية ونظم المعلومات الإدارية في وزارة التربية التعليم العالي بمعامل ارتباط يساوي (744.). وأن واقع جودة القرارات الإدارية في وزارة التربية والتعليم العالي في قطاع غزة، كان ايجابي وبنسبة (63.09%).وأظهرت كذلك أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة حول علاقة نظم المعلومات الإدارية بجودة القرارات الإدارية، تعزى للمتغيرات: (الجنس المؤهل العلمي - العمر - المستوى الوظيفي)، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول علاقة نظم المعلومات الإدارية بجودة القرارات الإدارية في وزارة التربية والتعليم العالي تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

128

ثانياً- الدراسات الأجنبية:

تناولت العديد من الدراسات الأجنبية موضوع جودة القرارات الإدارية من زوايا مختلفة، وسيتم التطرق لتلك الدراسات التي كانت مؤسسات التعليم العالي ميدان اهتمامها.

1- دراسة (Iqbal, Akhtar & Saleem, 2020) والتي هدفت التعرف إلى أساليب اتخاذ القرار للمديرين الأكاديميين – رؤساء الأقسام الأكاديمية – في الجامعات الحكومية في وسط البنجاب، والتعرف إلى أنماط القرارات في هذه الجامعات. حيث اعتمدت الدراسة الهيكل النظري على نموذج فروم ويتون لأساليب اتخاذ القرار. استخدم الباحثون أسلوب أخذ عينات عشوائية متعدد المراحل، وذلك لسحب عينة من 186 رئيساً من عشر جامعات حكومية، وقاموا بتطوير استبياناً لأساليب اتخاذ القرار، ذلك لجمع البيانات عن طريق المسح وتحليلها من خلال تطبيق عدد من الاستبيانات الوصفية.

توصلت الدراسة إلى أن هذا الأسلوب في اتخاذ القرار له أهمية كبيرة ، بالإضافة إلى ذلك أكدت الدراسة عدم وجود فرق حسب الجنس ، والعمر للمديرين الأكاديميين –رؤساء الأقسام الأكاديمية – في اتخاذ القرارات، حيث ان المؤثر الاكبر في اتخاذ القرار الحالة الاجتماعية، والمؤهل العلمي. وأوصى الباحثون الجامعات بترتيب دورات تدريبية، ورش عمل و ندوات حول أهمية أساليب اتخاذ القرار، كما أكدت الدراسة أهمية الوعي عند الأكاديميين في اختيار أسلوب اتخاذ القرار الصحيح و علاوة على ذلك، كما أوصت الدراسة المديرين الأكاديميين – رؤساء الأقسام الأكاديمية – ضرورة تبني نهج جيد في اختيار أساليب صنع القرارات الصحيحة.

2- دراسة (Msallam. & Others,2020): الكشف عن أنواع القرارات الإدارية في الجامعات وسبل تحسينها. استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي لجمع المعلومات. واعتمدت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث تكونت الاستبانة من 42عبارة، ووصلت الدراسة إلى 596 موظفًا أكاديميًا وإداريًا موزعين على 5 كليات بغزة. تم اختيار عينة عشوائية طبقية قوامها 240 موظفاً. أي ما يقارب 40.3٪ من مجتمع الدراسة. وتناولت الدراسة جودة القرارات الإدارية في كليات قطاع غزة وذلك بهدف الكشف عن الفروق في استجابات أفراد العينة حسب المتغيرات الديموغرافية مثل: النوع، وطبيعة العمل، وسنوات الخدمة، وقد حاول الباحثون دراسة سبل تحسين جودة القرارات الإدارية في الجامعات.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة في كليات قطاع غزة، متناسبة بشكل عام من حيث الالتزام مع الإدارة العليا وإدارة الجودة الشاملة، كما أوضحت بعض الفروق في مستوى الدلالة بين أفراد البحث بسبب الجنس، ومن ناحية أخرى أثبتت الدراسة عدم وجود فروق بين الأفراد بسبب المؤهل العلمي، أو طبيعة العمل، أو سنوات الخدمة. وأوصت الدراسة المؤسسات بتحقيق الرضا الوظيفي ومشاركة الموظفين عند وضع اللوائح والسياسات واتخاذ القرارات المهمة.

3- دراسة (Giovanni Pérez-Ortega,2019) التي هدفت الكشف عن العلاقة بين القيادة التحويلية، وجودة قرارات إدارة الجامعة. أوضحت الدراسة ان القيادة التحويلية تعتمد على أربعة أبعاد: البحث، والتعليم والإرشاد والدعم.

تم تطبيق هذه الأبعاد على المديرين في 31 جامعة في كولومبيا، كان الغرض من هذه الدراسة هو تحديد وضع العلاقة بين قرارات إدارة الجامعة والأبعاد المرتبطة بالقيادة التحويلية في الجامعة، كانت نتيجة الدراسة أنها أثبتت أن تمكين بُعد القيادة التحويلية له تأثير مهم في جودة قرارات إدارة الجامعة.

129

4- دراسة (Anastasia Papanthymou, Maria Darra, 2017): هدفت الدراسة إلى تقديم أدلة على مستوى جودة القرارات الإدارية في مؤسسات التعليم العالي، وقدمت الدراسة ملخصًا لـ 52 دراسة من عام 2006 إلى عام 2016 في إدارة الجودة في معاهد التعليم العالي، وكان منطلق البحث أن دراسة جودة القرارات الإدارية تعتبر أمراً بالغ الأهمية في المؤسسة التعليمية العليا، لأنها تساعد في قياس مستوى جودة القرارات ومحاولة رفعها، كما طرحت الدراسة إجابات لعدد من الأسئلة مثل: ما أكثر الموضوعات شيوعًا في الدراسات التي ندرسها؟ وما هي الطرق المستخدمة؟ ما الدول التي تساهم في أبحاث إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي؟ و ما العوائق التي تحول دون ممارسات إدارة الجودة؟ ما عوامل النجاح الحرجة لممارسات إدارة الجودة؟ ما هي نماذج أو ممارسات إدارة الجودة التي تم تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي؟ و ما هي فوائد ممارسات إدارة الجودة؟

ومن أبرز ما أكدته نتائج الدراسة أن هناك اهتماماً متزايداً بجودة القرارات الإدارية خاصة في الدول العربية من عام 2013 حتى الوقت الذي أجريت فيه الدراسة عام 2017.

5- دراسة (Elele, Joyce and Fields, Dail, 2010) هدفت "التعرف على العلاقة بين المشاركة في صنع القرار والالتزام التنظيمي دراسة مقارنة بين موظفي القطاع العام في نيجريا والولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من وجود الكثير من الاختلافات الثقافية بينهما، إلا أنه اتضح أن هناك اختلافات بين المشاركة الفعلية في صنع القرار وتأثيره على الالتزام التنظيمي في نيجريا، بينما اتضح في الولايات المتحدة ، أن مستوى المشاركة المعيارية مقابل المستوى المطلوب من المشاركة الفعلية ترتبط بشكل إيجابي مع الالتزام التنظيمي، بينما كانت المستويات الفعلية للمشاركة تؤثر سلبا على استمرار الالتزام التنظيمي "

تعقيب على الدراسات السابقة:

أشارت معظم الدراسات السابقة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا لأثر المؤهل أو الرتبة الأكاديمية على جودة القرارات أو طريقة اتخاذها. في حين أكدت على أهمية المشاركة في صناعة القرارات، وكذلك أهمية توفير المناخ التنظيمي الجيد، والإلمام بأهداف المؤسسة والتي تلعب دوراً بارزاً في جودة القرارات الإدارية. كما أشارت هذه الدراسات إلى أهمية تدريب العاملين والعمداء ورؤساء الأقسام الأكاديمية، لما لذلك من أهمية في تطوير التعليم العالي والارتقاء به.

وبالنظر إلى الدراسات السابقة، يلاحظ أن معظمها يلتقي مع الدراسة الحالية من حيث استخدام المنهج الوصفي التحليلي باستثناء دراسة باصديق (2019) التي استخدمت المنهجين الكمي والكيفي، كما أن جميع الدراسات استخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، باستثناء دراسة باصديق(2019) التي استخدمت المقابلات إضافة للاستبانة، ودراسة (Anastasia Papanthymou, Maria Darra, 2017) والتي استخدمت المسح التاريخي للدراسات التي تناولتها.

ويرى الباحث أن دراسته الحالية قد تميزت عن الدراسات المحلية أو العربية أو العديد من الدراسات الأجنبية، بأنها لم تقتصر على جامعة واحدة، أو نوع واحد من الجامعات، ولا حتى على منطقة جغرافية واحدة، بل شملت جميع الجامعات الفلسطينية الأهلية العامة، والخاصة، والحكومية، على امتداد مساحة الوطن. .في المحافظات الفلسطينية الشمالية والجنوبية. كما تميزت الدراسة الحالية بأنها- حسب اطلاع الباحث- الدراسة الأولى التي أجريت في جامعات تقع في بلد يعيش تحت الاحتلال ويخوض صراعاً مريرا لنيل الحرية والاستقلال، ولكنه مع ذلك يولي التعليم العالي وتطويره أهمية كبيرة للحفاظ على هويته الوطنية.

الطريقة والإجراءات:

أولاً- منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، نظرًا لملاءمته لأهداف الدراسة.

ثانياً- مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية في المحافظات الشمالية والجنوبية، والبالغ عددهم حسب الدليل الإحصائي الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفلسطينية في نهاية أيلول (2021). ما مجموعه 5462 عضو هيئة تدريس وهم موزعون وفقاً للجامعات كما في الجدول رقم (2).

ثالثاً- عينة الدراسة: تم إجراء الدراسة على عينة تمثل مجتمع الدراسة، وقد تم اختيارها بالطريقة الطبقية- العشوائية. وكان عددها (429) عضو هيئة تدريس، وتمثل ما نسبته (08. %) من مجتمع الدراسة، إذ تم توزيع الرابط الإلكتروني لأداة الدراسة

– الاستبانة- على جميع الجامعات الفلسطينية الأهلية العامة، والحكومية، والخاصة، التي تعتمد نظام التعليم المنتظم، وتمنح درجة البكالوريوس فأعلى. وتوزعت أعداد المستجيبين من هذه الجامعات حسب ما هو ظاهر في الجدول أدناه:

جدول (1): مجتمع وعينة الدراسة

الرقم	اسم الجامعة	نوع الجامعة	العدد	عدد المستجيبين	موقع الجامعة
1	جامعة النجاح الوطنية	أهلية عامة	1355	95	المحافظات الشمالية
2	الجامعة العربية الأمريكية	خاصة	545	24	المحافظات الشمالية
3	الجامعة الإسلامية	أهلية عامة	364	50	المحافظات الجنوبية
4	جامعة الأقصى	حكومية	425	52	المحافظات الجنوبية
5	جامعة الخليل	أهلية عامة	439	44	المحافظات الشمالية
6	جامعة بوليتكنك الخليل	أهلية عامة	126	11	المحافظات الشمالية
7	جامعة الأزهر	أهلية عامة	217	1	المحافظات الجنوبية
8	جامعة بيت لحم	أهلية عامة	187	18	المحافظات الشمالية
9	جامعة القدس	أهلية عامة	589	3	المحافظات الشمالية
10	جامعة بير زيت	أهلية عامة	545	28	المحافظات الشمالية
11	جامعة فلسطين – غزة -	خاصة	79	13	المحافظات الجنوبية
12	جامعة الاستقلال	حكومية	33	5	المحافظات الشمالية
13	جامعة غزة	خاصة	80	21	المحافظات الجنوبية
14	جامعة فلسطين الأهلية	خاصة	88	12	المحافظات الشمالية
15	جامعة الإسراء	خاصة	83	10	المحافظات الجنوبية
16	جامعة فلسطين التقنية –خضوري	حكومية	305	31	المحافظات الشمالية
المجموع			**5462**	**429**	

الجدول من إعداد المؤلف

أما من حيث توزيع أفراد العينة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية للدراسة فكانت على النحو الآتي كما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول (2): توزيع عينة الدراسة وفقاً إلى متغيرات الرتبة الأكاديمية، ونوع القسم الأكاديمي، ونوع الجامعة والمحافظة عند أعضاء الهيئة التدريسية (ن=429)

المتغيرات	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الرتبة الأكاديمية	محاضر (ماجستير)	160	37.3
	أستاذ مساعد	172	40.1
	أستاذ مشارك	53	12.4
	أستاذ	44	10.3
نوع القسم الأكاديمي	علمي	245	57.1
	إنساني	184	42.9
نوع الجامعة	حكومية	91	21.2
	أهلية (عامة)	227	52.9
	خاصة	111	25.9

المحافظة	المحافظات الشمالية	277	64.6
	المحافظات الجنوبية	152	35.4

الجدول من إعداد المؤلف

رابعاً- أدوات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها وبعد مسح الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة، ودراسة الأدب التربوي المتعلق بموضوعات الدراسة، فقد تم بناء أداة الدراسة على النحو الآتي :

3-أداة قياس جودة القرارات الإدارية:

من خلال اطلاع الباحث على الأدب التربوي ودراسات كل من (مخدوم،2020. وباصديق،2019. ورضوان، 2019. وبرويس،2018. وجمعة ودويدار،2016) قام بوضع اطار عام للمجالات والفقرات لكل مجال حيث كان عدد الفقرات قبل التحكيم (44) فقرة ، وبعد إجراء التعديلات واعتماد الفقرات التي اجمع عليها (70%) فأعلى من المحكمين اصبحت (34) فقرة. وبعد إجراء التحليل العاملي أصبحت (33) فقرة .

المرحلة الثانية: الخصائص السيكو مترية لأدوات الدراسة:

للتوصل للخصائص السيكو مترية من حيث الصدق والثبات لأداة الدراسة ، تم إجراء الدراسة على عينة استطلاعية مكونة من (63) عضو هيئة تدريسية ، ولم يتم تضمينهم في عينة الدراسة الاصلية، وتم استخراج الصدق العاملي الاستكشافي ، والثبات للأداة باستخدام معادلة كرو نباخ الفا، وفيما يلي بيان لذلك:

1-الصدق العاملي لأداة القياس:

بعد عملية التحكيم للأداة، تم اعدادها بصورتها النهائية، وفق متطلبات التحليل العاملي، وتم إجراء التحليل العاملي الاستكشافي لها، وتم مراعاة متطلبات إجراء التحليل العاملي وفق ما أشار إليها (امحمد، 2012، ص. 25) وهي:

-أن تسمح البيانات: حجم العينة وتوزيع البيانات بإجراء التحليل العاملي والتي من اهمها اختبار كايز ومايرز وأوكلن (KMO) 0,5 فأعلى، إضافة إلى قيمة "مربع كاي" التقريبية لاختبار بارتلتس Bartlett's Test دالة احصائيا، وفي الدراسة الحالية كانت قيم (KMO) عالية، إضافة إلى قيمة مربع كاي التقريبية لاختبار بارتلتس Bartlett's Test كانت جميعا دالة احصائيا. (امحمد،2012).

-أن لا يقل الجذر الكامن للعامل عن (1) صحيح.

-أن لا يقل تشبع الفقرة مع عاملها حسب رأي جلفورد عن (0.30) وفي الدراسة الحالية تم اعتماد التشبع (0.50).

-أن لا تقل عدد الفقرات للعامل عن (3) فقرات.

-مراعاة محك كاتل Scree Plot

وبعد مراعاة الشروط السابقة وتوفرها في الدراسة الاستطلاعية، تم إجراء التحليل العاملي للأداة وتم التوصل لصورتها النهائية. وكانت نتائج التحليل العاملي على النحو الاتي:

2-الصدق العاملي لاستبانة قياس جودة القرارات الإدارية:

بعد التأكد من ان البيانات تصلح للتحليل العاملي بالاعتماد على اختبار كايز ومايرز وأوكلن (KMO)والذي وصل إلى (0.92)، إضافة إلى قيمة "مربع كاي" التقريبية لاختبار بارتلتس "Bartlett's Test" والتي وصلت إلى (3152.214)، وكانت دالة احصائيا عند

مستوى (0.000)، أيضا تم اعتماد محك كاتل للرسم لتحديد عدد العوامل التي يزيد جذرها الكامن عن (1) باستخدام (Scree Plot)، مع مراعاة التشبع على العامل (3) فقرات فأعلى، وتبين انه يوجد عامل عام واحد فقط كما في الشكل (1).

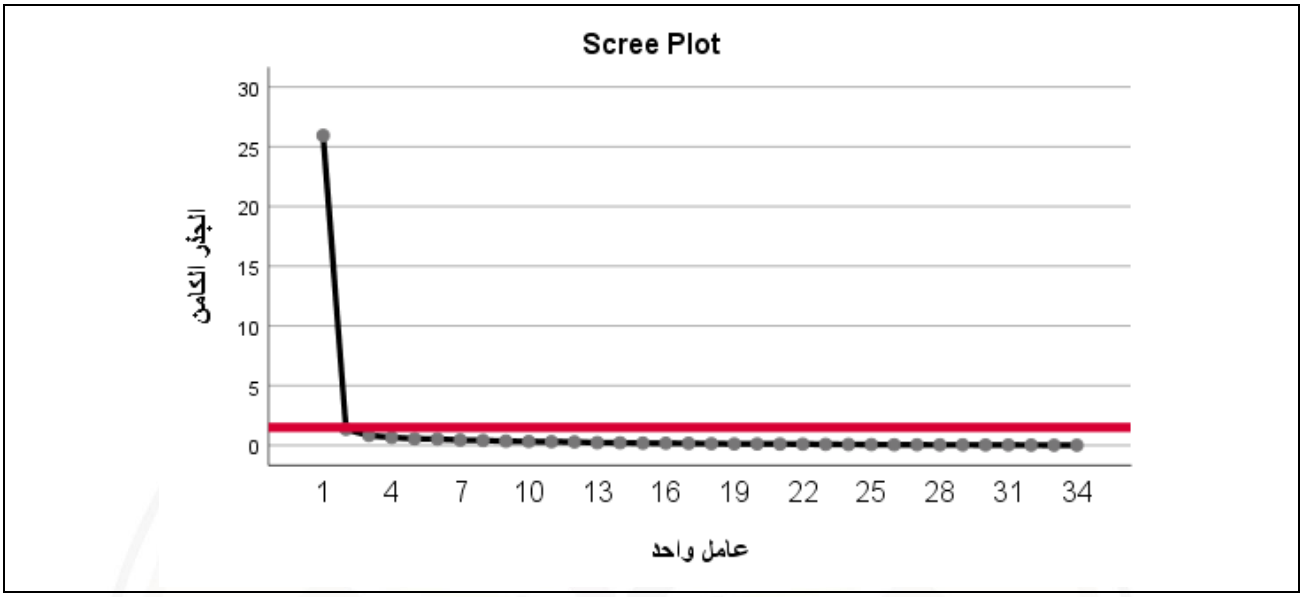

الشكل (1): عامل عام واحد وفق محك كاتل – الشكل من إعداد المؤلف –

وبناء عليه تم متابعة إجراءات التحليل العاملي ، حيث استقرت للاستبانة بعد إجراء التحليل العاملي على (37) فقرة موزعة على عامل عام واحد كما يلي:

تشبع على أداة قياس جودة القرارات الإدارية (37) فقرة، ووصل الجذر الكامن إلى (20.79)، والتباين المفسر إلى (76.299%)، والجدول رقم (3) يبين ذلك، والشكل رقم (2) يبين هذه التشبعات.

جدول (3): تشبعات الفقرات والجذر الكامن والتباين المفسر لأداة قياس جودة القرارات الإدارية (ن=63)

الرقم	الرقم في الاستبانة	الفقرات	تشبع الفقرات
1	A56	تحقق القرارات الصادرة عن رئيس القسم المصلحة الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية	0.945
2	A73	يتخذ رئيس القسم القرارات في الوقت المناسب	0.942
3	A57	تحقق القرارات الصادرة عن رئيس القسم غايات القسم وأهدافه.	0.934
4	A65	يستخدم رئيس القسم أسلوب المفاضلة بين البدائل المختلفة عند اتخاذ القرار في القسم.	0.924

5	A64	يقوم رئيس القسم بتحديد المشكلة التي تحتاج إلى قرار تحديدا واضحا مما يمكِن من اتخاذ القرار السليم بشأنها.	0.918
6	A68	يشرك رئيس القسم جميع أعضاء الهيئة التدريسية معه في تشخيص المشكلات قبل اتخاذ القرارات.	0.916
7	A74	يراعي رئيس القسم الفروق الفردية بين أعضاء الهيئة التدريسية في القسم عند اتخاذ القرارات	0.912
8	A67	يهتم رئيس القسم بدوافع و احتياجات أعضاء الهيئة التدريسية في القسم عند اتخاذ القرار.	0.908
9	A71	يشجع رئيس القسم أعضاء الهيئة التدريسية على المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات.	0.907
10	A51	يقوم رئيس القسم بحل المشكلات بفاعلية مما يحقق جودة القرارات المتخذة.	0.906
11	A77	يمتلك رئيس القسم المقدرة على اتخاذ قرارات سريعة عند حدوث مشكلة طارئة.	0.905
12	A70	يستعين رئيس القسم بأعضاء الهيئة التدريسية في تجميع البدائل المختلفة التي تسهم في حل المشكلات.	0.903
13	A61	يوجد تكامل وترابط بين القرارات التي يتخذها رئيس القسم.	0.900
14	A69	يحرص رئيس القسم على مبدأ الشراكة مع أعضاء الهيئة التدريسية في تجميع المعلومات التي تسهم في اتخاذ القرار.	0.896
15	A59	تحقق القرارات الإدارية الصادرة عن رئيس القسم أهداف الجامعة.	0.895
16	A79	يمتلك رئيس القسم المقدرة على تعرف الصعوبات التي تواجهه عند تنفيذ القرارات.	0.892
17	A78	تلاقي القرارات التي يتخذها رئيس القسم قبولا من قبل أعضاء الهيئة التدريسية في القسم.	0.890
18	A75	يأخذ رئيس القسم بعين الاعتبار امتلاك أعضاء القسم للمعرفة اللازمة لتنفيذ القرارات التي يتم اتخاذها.	0.890
19	A49	يحرص رئيس القسم على مبدأ الشراكة مع أعضاء الهيئة التدريسية في تجميع المعلومات التي تسهم في اتخاذ القرار.	0.887
20	A52	يحرص رئيس القسم على مبدأ الشراكة مع أعضاء الهيئة التدريسية في تجميع المعلومات التي تسهم في اتخاذ القرار.	0.885

21	A60	ترتبط القرارات الإدارية المتخذة من قبل رئيس القسم مع جوانب العمل المختلفة في القسم.	0.885
22	A72	يحرص رئيس القسم على صياغة قراراته بوضوح ودقة.	0.879
23	A55	تتخذ القرارات في القسم بما يتناسب مع الامكانات المتاحة في القسم.	0.876
24	A50	يتابع رئيس القسم تنفيذ القرارات التي يتخذها بسهولة.	0.864
25	A54	تتوفر في القسم البيئة المناسبة لاتخاذ القرارات الجيدة	0.862
26	A47	يتخذ رئيس القسم القرارات الوظيفية بطريقة موضوعية ووفق أسباب منطقية.	0.860
27	A48	يتم تعديل القرارات المتعلقة بأعضاء الهيئة التدريسية عندما يتبين عدم صحتها.	0.851
28	A62	المعلومات المتاحة لرئيس القسم تؤدي إلى سرعة اتخاذ القرارات الرشيدة.	0.851
29	A66	يستعين رئيس القسم بالأساليب التقنية الحديثة في اتخاذ القرار.	0.842
30	A76	يتابع رئيس القسم تنفيذ القرارات التي يتخذها بشكل مستمر.	0.841
31	A58	يوجد انسجام بين جودة القرارات الإدارية والسياسة العامة للجامعة.	0.839
32	A46	يتخذ رئيس القسم قراراته بناء على معلومات دقيقة.	0.810
33	A63	تحقق القرارات الصادرة عن رئيس القسم عامل التميز الإداري للقسم.	0.798
		الجذر الكامن	**20.79**
		التباين المفسر%	**%76.299**

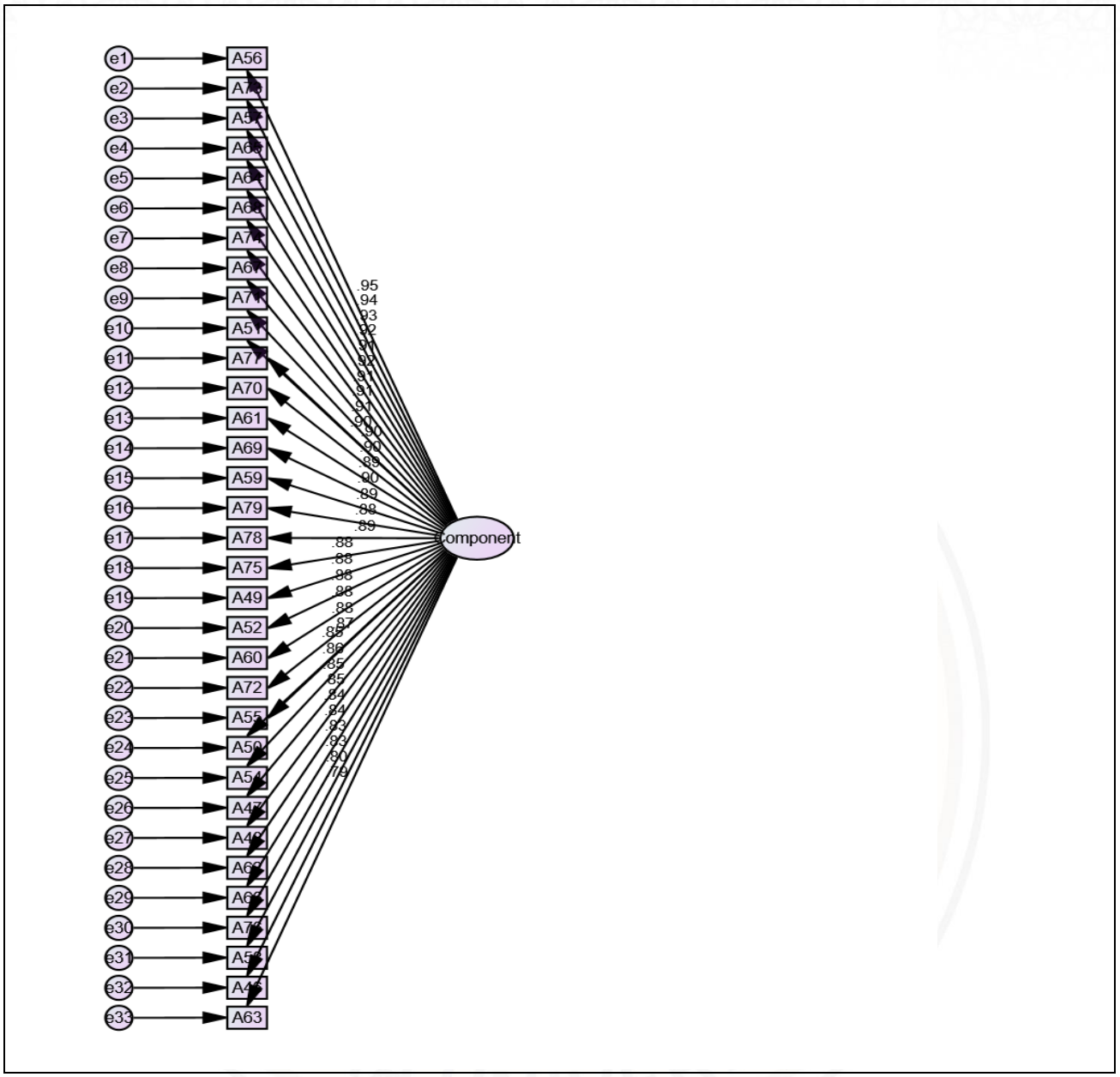

الشكل (2): تشبع الفقرات على أداة قياس جودة القرارات الإدارية

الشكل من إعداد المؤلف

2-الثبات لأداة قياس جودة القرارات الإدارية

بعد التحقق من صدق الأداة واستخراج الصدق العاملي لها، تم استخراج الثبات باستخدام معادلة كرو نباخ الفا للفقرات التي تشبعت على أداة قياس جودة القرارات الإدارية:

وقد وصل الثبات الكلي للأداة باستخدام معادلة كرو نباخ الفا (0.94)، ويعبر عن ثبات عالٍ، حيث يكون الثبات عاليا في حالة وصوله إلى (0.80) فأعلى (Cohen,1988).

متغيرات الدراسة:

أ- المتغيرات الديموغرافية: (Demographic Variables)

متغير الرتبة العلمية: (محاضر (ماجستير)، أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ).
متغير نوع القسم الأكاديمي: (علمي، إنساني)
متغير نوع الجامعة: (حكومية، أهلية " عامة"، خاصة)
متغير المحافظة: (المحافظات الشمالية (الضفة الغربية). المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)
ب- المتغيرات التابعة (Dependent variables) تتمثل في استجابات افراد عينة الدراسة على أداة القياس التي استخدمت في الدراسة الحالية لقياس جودة القرارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية من وجهات نظر أعضاء الهيئات التدريسية.

المعالجات الإحصائية: من أجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة فقد تم استخدام برنامج SPSS، وبرنامج AMOS باستخدام المعالجات الإحصائية الآتية:
المتوسطات الحسابية، والأوزان النسبية لها للإجابة عن التساؤل الأول.
تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، و" مربع ايتا "(Eta Square) لتحديد الفروق و(حجم الأثر) للمتغيرات الديموغرافية في المتغيرات التابعة، إضافة إلى اختبار شفيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية عند اللزوم.

نتائج الدراسة:
أولاً- النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول والذي نصه: ما مدى جودة القرارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية؟
للإجابة عن هذا السؤال استخرجت المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لكل فقرة والدرجة الكلية لجودة القرارات الإدارية، ونتائج الجدول (4) تبين ذلك.

جدول (4): المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لها لكل فقرة وللدرجة الكلية لواقع جودة القرارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية (ن=429)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الوزن النسبي%	درجة الواقع
1	تحقق القرارات الصادرة عن رئيس القسم المصلحة الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية	3.34	66.80	متوسطة
2	يتخذ رئيس القسم القرارات في الوقت المناسب	3.27	65.40	متوسطة
3	تحقق القرارات الصادرة عن رئيس القسم غايات القسم وأهدافه.	3.36	67.20	متوسطة
4	يستخدم رئيس القسم أسلوب المفاضلة بين البدائل المختلفة عند اتخاذ القرار في القسم.	3.19	63.80	متوسطة
5	يقوم رئيس القسم بتحديد المشكلة التي تحتاج إلى قرار تحديدا واضحا مما يمكِن من اتخاذ القرار السليم بشأنها.	3.25	65.00	متوسطة

6	يشرك رئيس القسم جميع أعضاء الهيئة التدريسية معه في تشخيص المشكلات قبل اتخاذ القرارات.	3.13	62.60	متوسطة
7	يراعي رئيس القسم الفروق الفردية بين أعضاء الهيئة التدريسية في القسم عند اتخاذ القرارات	3.25	65.00	متوسطة
8	يهتم رئيس القسم بدوافع واحتياجات أعضاء الهيئة التدريسية في القسم عند اتخاذ القرارات	3.24	64.80	متوسطة
9	يشجع رئيس القسم أعضاء الهيئة التدريسية على المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات.	3.18	63.60	متوسطة
10	يقوم رئيس القسم بحل المشكلات بفاعلية مما يحقق جودة القرارات المتخذة.	3.20	64.00	متوسطة
11	يمتلك رئيس القسم المقدرة على اتخاذ قرارات سريعة عند حدوث مشكلة طارئة.	3.25	65.00	متوسطة
12	يستعين رئيس القسم بأعضاء الهيئة التدريسية في تجميع البدائل المختلفة التي تسهم في حل المشكلات.	3.20	64.00	متوسطة
13	يوجد تكامل وترابط بين القرارات التي يتخذها رئيس القسم.	3.17	63.40	متوسطة
14	يحرص رئيس القسم على مبدأ الشراكة مع أعضاء الهيئة التدريسية في تجميع المعلومات التي تسهم في اتخاذ القرار.	3.24	64.80	متوسطة
15	تحقق القرارات الإدارية الصادرة عن رئيس القسم أهداف الجامعة.	3.41	68.20	كبيرة
16	يمتلك رئيس القسم المقدرة على تعرف الصعوبات التي تواجهه عند تنفيذ القرارات.	3.35	67.00	متوسطة
17	تلاقي القرارات التي يتخذها رئيس القسم قبولا من قبل أعضاء الهيئة التدريسية في القسم .	3.20	64.00	متوسطة
18	يأخذ رئيس القسم بعين الاعتبار امتلاك أعضاء القسم للمعرفة اللازمة لتنفيذ القرارات التي يتم اتخاذها.	3.31	66.20	متوسطة
19	تنسجم القرارات الصادرة عن رئيس القسم مع أهداف القسم	3.45	69.00	كبيرة
20	تتعدد مصادر المعلومات التي يستند إليها رئيس القسم في اتخاذ قراراته، وهذا مما يعزز جودة القرارات الصادرة عنه.	3.22	64.40	متوسطة
21	ترتبط القرارات الإدارية المتخذة من قبل رئيس القسم مع جوانب العمل المختلفة في القسم.	3.31	66.20	متوسطة
22	يحرص رئيس القسم على صياغة قراراته بوضوح ودقة	3.42	68.40	كبيرة
23	تتخذ القرارات في القسم بما يتناسب مع الامكانات المتاحة في القسم.	3.45	69.00	كبيرة
24	يتابع رئيس القسم تنفيذ القرارات التي يتخذها بسهولة.	3.44	68.80	كبيرة

25	تتوفر في القسم البيئة المناسبة لاتخاذ القرارات الجيدة	3.22	64.40	متوسطة
26	يتخذ رئيس القسم القرارات الوظيفية بطريقة موضوعية ووفق أسباب منطقية.	3.21	64.20	متوسطة
27	يتم تعديل القرارات المتعلقة بأعضاء الهيئة التدريسية عندما يتبين عدم صحتها.	3.32	66.40	متوسطة
28	المعلومات المتاحة لرئيس القسم تؤدي إلى سرعة اتخاذ القرارات الرشيدة.	3.21	64.20	متوسطة
29	يستعين رئيس القسم بالأساليب التقنية الحديثة في اتخاذ القرار.	3.32	66.40	متوسطة
30	يتابع رئيس القسم تنفيذ القرارات التي يتخذها بشكل مستمر.	3.41	68.20	كبيرة
31	يوجد انسجام بين جودة القرارات الإدارية والسياسة العامة للجامعة.	3.26	65.20	متوسطة
32	يتخذ رئيس القسم قراراته بناء على معلومات دقيقة.	3.27	65.40	متوسطة
33	تحقق القرارات الصادرة عن رئيس القسم عامل التميز الإداري للقسم.	3.10	62.00	متوسطة
	الدرجة الكلية لجودة القرارات الإدارية	**3.19**	**63.80**	**متوسطة**

*اقصى درجة للاستجابة (5) درجات. الجدول من إعداد المؤلف

يتضح من الجدول (4) إن مدى جودة القرارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية كانت كبيرة حيث بلغت على الفقرات ذات الأرقام : (15، 19، 22، 23، 24، 30) فقد تراوح الوزن النسبي للاستجابة عليها بين (68.20%-69%)، وكانت متوسطة على الفقرات المتبقية ذات الارقام: (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 16، 17، 18، 20، 21، 25، 26، 27، 28، 29، ،31، 32، 33) حيث تراوح الوزن النسبي للاستجابة عليها بين (64.20%-67.20%)، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لواقع جودة القرارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية كانت متوسطة وبوزن نسبي للاستجابة (63.80%).

ثانياً: النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني والذي نصه: ما أثر متغيرات الرتبة الأكاديمية، ونوع القسم الأكاديمي، ونوع الجامعة والمحافظة – موقع الجامعة- عند أعضاء الهيئة التدريسية مع جودة القرارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) و"" مربع ايتا"" (Eta Square) حيث يبين الجدول (5) المتوسطات الحسابية، بينما يبين الجدول (6) نتائج تحليل التباين الأحادي.

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية لجودة القرارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية وفقاً إلى متغيرات الرتبة الأكاديمية، ونوع القسم الأكاديمي، ونوع الجامعة والمحافظة عند أعضاء الهيئة التدريسية (ن=429)

المتغيرات	مستويات متغير نوع الجامعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الرتبة الأكاديمية	محاضر (ماجستير)	160	3.23	0.83
	أستاذ مساعد	172	3.25	0.92

	أستاذ مشارك	53	3.47	0.95
	أستاذ	44	3.28	0.74
نوع القسم الأكاديمي	علمي	245	3.25	0.91
	إنساني	184	3.31	0.82
نوع الجامعة	حكومية	91	3.26	0.68
	أهلية	227	3.28	0.93
	خاصة	111	3.26	0.90
المحافظة	**المحافظات شمالية**	**277**	**3.07**	**0.90**
	المحافظات الجنوبية	**152**	**3.65**	**0.69**

الجدول من إعداد المؤلف

جدول (6): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في الدرجة الكلية لجودة القرارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية، من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية وفقاً إلى متغيرات الرتبة الأكاديمية، ونوع القسم الأكاديمي، ونوع الجامعة والمحافظة عند أعضاء الهيئة التدريسية (ن=429)

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة*	حجم الأثر Eta Square
الرتبة الأكاديمية	بين المجموعات	2.509	3	0.836	1.083	0.356	0.008
	داخل المجموعات	328.207	425	0.772			
	المجموع	330.717	428				
نوع القسم الأكاديمي	بين المجموعات	0.421	1	0.421	0.544	0.461	0.001
	داخل المجموعات	330.296	427	0.774			
	المجموع	330.717	428				
نوع الجامعة	بين المجموعات	0.065	2	0.033	0.042	0.959	0.000
	داخل المجموعات	330.651	426	0.776			
	المجموع	330.717	428				
المحافظة	بين المجموعات	33.318	1	33.318	47.838	*0.000	0.10
	داخل المجموعات	297.398	427	0.696			
	المجموع	330.717	428				

* مستوى الدلالة0.05 = α)). الجدول من إعداد المؤلف

يتضح من الجدول (6) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α = 0.05) في درجة جودة اتخاذ القرارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية وفقاً إلى متغيرات الرتبة الأكاديمية، ونوع القسم الأكاديمي، ونوع الجامعة، وفيما يتعلق بحجم الأثر للمتغيرات بغض النظر عن مستوياتها كانت قيم "" مربع ايتا"" (Eta Square) على التوالي: (0.008، 0.007، 0.001، 0.000) وجميعها (اقل من 0.01-0.06) وتعبر عن حجم أثر قليل وفق معايير كوهن (Cohen,1988).

أما بالنسبة لمتغير المحافظة- موقع الجامعة- كانت الفروق في جودة القرارات الإدارية دالة إحصائيا ولصالح المحافظات الجنوبية كما في الشكل (3)، وفيما يتعلق بحجم الأثر لمتغير المحافظة بغض النظر عن مستوياته كانت قيمة "" مربع ايتا"" (Eta Square) (0.10) وتقع بين (0.1398-0.06) وتعبر عن حجم أثر متوسط وفق معايير كوهن (Cohen,1988).

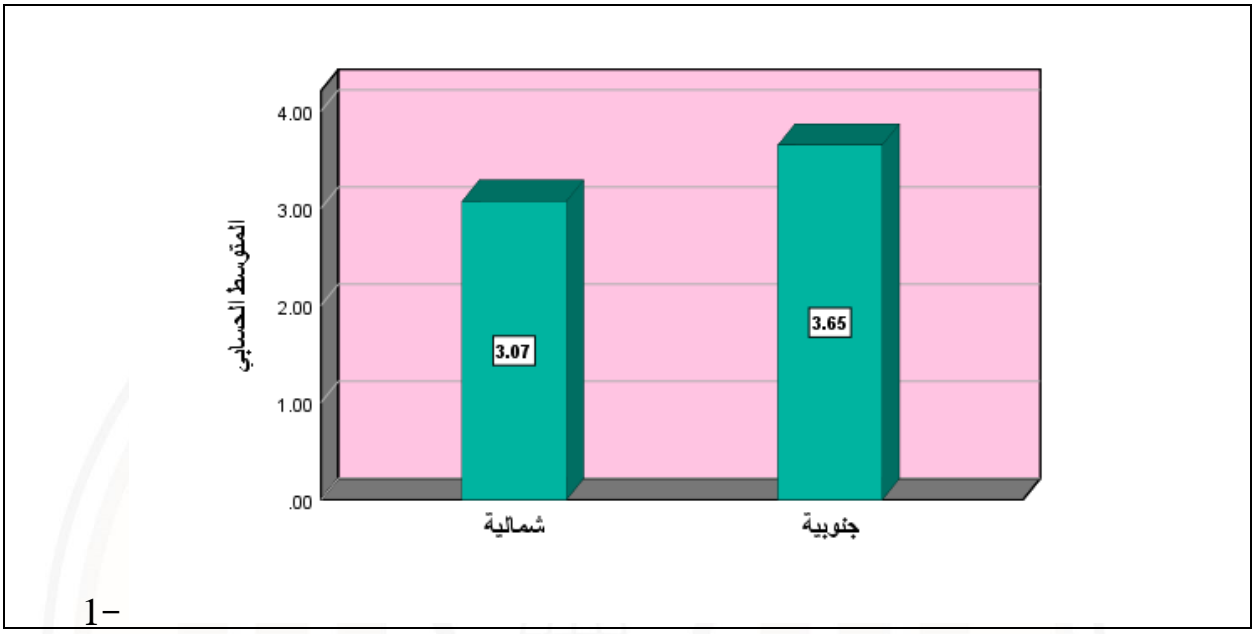

1–

الشكل (3): المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لجودة القرارات الإدارية وفقاً إلى متغير المحافظة

الشكل من إعداد المؤلف

مناقشة النتائج والتوصيات

1.مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول والذي نصه: ما مدى جودة القرارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية؟

أظهرت نتائج الجدول (4) أن الدرجة الكلية لواقع جودة القرارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية من وجهات نظر أعضاء الهيئات التدريسية كانت متوسطة وبوزن نسبي للاستجابة (63.80%). وقد تعزى هذه النتيجة الكلية لجودة القرارات الإدارية والتي جاءت بدرجة متوسطة. ربما إلى افتقار العديد من رؤساء الأقسام لمهارات اتخاذ وصنع القرارات الجيدة، حيث ان رئيس القسم الأكاديمي الذي يمكن أن يكون مبدعاً ومميزاً في تخصصه الأكاديمي، إلا أنه لا يتم اختياره أو تعيينه في هذا المنصب بناءً على كفاءته الإدارية، بل بناءً على نظام تداول هذا المنصب، أو وفق نظام التعيين من الإدارات العليا في الجامعات دون الأخذ بعين الاعتبار عنصر الكفاءة المهنية، والخبرات الإدارية، علاوة على المركزية الإدارية التي تحكم معظم السياسات الجامعية في الجامعات الفلسطينية، ويمتد أثرها للأقسام الأكاديمية، وضعف إشراك أعضاء الهيئات التدريسية في صناعة القرارات الإدارية المتعلقة بأقسامهم، كل هذا وذاك يترك أثره السلبي في جودة القرارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية.

141

وجاءت هذه النتائج متفقة مع نتائج دراسات كل من: مسلم، وآخرين (2020)، ودراسة أبو حميد (2019)، ودراسة محسن (2019)، ودراسة الوادية (2015) حيث كانت جميعها بدرجة متوسطة.

واختلفت مع نتائج دراسات كل من: الغزالي (2017) ودراسة اشتيوي (2016) ودراسة عابدين (2016) حيث كانت نتيجة جودة القرارات الإدارية في هذه الدراسات بدرجة مرتفعة.

وقد يعود سبب الاختلاف مع هذه الدراسات إلى اختلاف مجتمعات هذه الدراسات عن مجتمع الدراسة الحالية، فدراسة الغزالي (2017) أجريت على المديرين في شركات التأمين في الأردن، أما دراسات اشتيوي (2016) وعابدين (2016) فقد أجريت على الطواقم الطبية في المستشفيات الحكومية وغير الحكومية. حيث أن لكل مجتمع بحثي خصائصه التي تميزه عن غيره من المجتمعات والتي يعمل في ضوئها وبالشكل الذي يتفق مع هذه الخصائص، فمجتمع طبي، ومجتمع شركات تامين قطعا يختلفان عن المجتمع التعليمي الذي هو موضوع هذه الدراسة.

ولوحظ من النتائج أيضاً وجود ضعف في صناعة واتخاذ القرارات وهذا الضعف ظهر في جانبين الأول ضعف استخدام أسلوب المفاضلة بين البدائل المختلفة، وكذلك ضعف التكامل بين القرارات التي يتخذها رؤساء الأقسام، ويتضح ذلك في نتائج الفقرات (4،13). والجانب الثاني ظهر الضعف في تشجيع وإشراك أعضاء الهيئات التدريسية على المشاركة في اتخاذ القرارات كما بينت نتائج الفقرات (6،9).وذلك حسب ما ظهر في الجدول (4) بأن أدنى الدرجات من حيث الوزن النسبي كانت للفقرات (4، 6، 9، 13، 33). وهذا ما يدعوا لضرورة الاهتمام بتطوير قدرة أعضاء الهيئات التدريسية على اتخاذ القرارات الجيدة الكفيلة بتحقيق أهداف القسم والجامعة على حد سواء.

2.مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني والذي نصه: ما أثر متغيرات الرتبة الأكاديمية، ونوع القسم الأكاديمي، ونوع الجامعة والمحافظة (موقع الجامعة) عند أعضاء الهيئة التدريسية مع جودة القرارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) "و" مربع ايتا"" (Eta Square) وبينت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في درجة جودة القرارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية وفقاً لمتغيرات الرتبة الأكاديمية، ونوع القسم الأكاديمي، ونوع الجامعة. ويرى الباحث أن عدم وجود فروق دالة إحصائياً في إجمالي جودة القرارات الإدارية يعزى إلى متغير الرتبة الأكاديمية إنما يعكس تقارب وجهات نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الأقسام الأكاديمية بغض النظر عن الرتبة الأكاديمية أو المؤهل العلمي لكل من أفراد مجتمع الدراسة، فالقرارات الإدارية في الأقسام الأكاديمية تتأثر بشكل كبير بشخصية رئيس القسم والنمط القيادي الذي يتبناه رئيس القسم.

وقد جاءت هذه النتائج متفقة مع نتائج دراسة مسلم، وآخرين(2020) ومع دراسة الوادية (2015) و دراسة رضوان (2019) ودراسة عابدين (2016)، حيث أفادت نتائج هذه الدراسات عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الرتبة العلمية، أو المؤهل العلمي لأفراد العينة.

فيما اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (Iqbal, Akhtar & Saleem, 2020)، والتي أظهرت تأثيراً واضحاً للمؤهل العلمي في اتخاذ القرارات. وقد يعود ذلك لاختلاف عينة الدراسة حيث تشكلت العينة في دراسة (Iqbal, Akhtar & Saleem,

2020) من رؤساء الأقسام والمديرين أنفسهم على خلاف الدراسة الحالية التي كانت العينة فيها من أعضاء الهيئات التدريسية، فاختلاف مجتمع وعينة الدراسة لا شك له أثر واضح في اختلاف نتائجها.

وفيما يتعلق بمتغير نوع القسم الأكاديمي فقد جاءت النتائج متفقة مع دراسة الشجيري، والسلماني (2016) في عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين رؤساء الأقسام الأكاديمية في القدرة على اتخاذ القرار تعود إلى التخصص علمي أو إنساني.

وكذلك فيما يتعلق بمتغير نوع الجامعة، لم تظهر النتائج أي أثر لنوع الجامعة. إذ لم تظهر النتائج فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في درجة جودة القرارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية تعزى لنوع الجامعة إن كانت حكومية أم أهلية عامة، أم خاصة.

أما فيما يتعلق بمتغير موقع الجامعة (المحافظة) فقد أشارت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائياً وفقاً لهذا المتغير ولصالح الجامعات في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة). وجاءت هذه النتيجة متفقة مع نتائج دراسة أبو برهم (2021) حيث أشارت إلى اختلاف في مستوى المشاركة في صنع القرارات بين المحافظات، إذ كانت لصالح المعلمين في محافظة خان يونس على حساب بقية المحافظات الجنوبية.

وقد يعزى الاختلاف بين جامعات المحافظات الشمالية وجامعات المحافظات الجنوبية فيما يتعلق بمتغير–موقع الجامعة –إلى اختلاف ثقافة وظروف مجتمع الدراسة بين أعضاء الهيئات التدريسية في جامعات الضفة الغربية – المحافظات الشمالية- عن أعضاء الهيئات التدريسية في جامعات قطاع غزة – المحافظات الجنوبية –، وربما يعزى أيضاً إلى اختلاف في السياسات الإدارية للجامعات. فرغم أن جميع أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية هم أبناء الشعب الفلسطيني، إلا أنه وبحكم عدم التواصل الجغرافي بين شطري الوطن وبسبب حصار الاحتلال الإسرائيلي الذي يتعرض له أبناء المحافظات الجنوبية – قطاع غزة – وبسبب الأوضاع السياسية السائدة، أصبح هناك خصوصية لكل من الشطرين، وبالتالي ربما يكون لذلك أثر في اختلاف النتائج المرتبطة بمتغير المحافظة (موقع الجامعة).

التوصيات: في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

1. عقد دورات تدريبية لرؤساء الأقسام وأعضاء الهيئات التدريسية حول تحليل القرار وكيفية المفاضلة بين البدائل لاتخاذ القرارات الإدارية السليمة.
2. تفعيل مشاركة أعضاء الهيئات التدريسية في صناعة واتخاذ القرارات الإدارية من خلال مشاركتهم الفاعلة في اجتماعات الأقسام الأكاديمية.
3. ضرورة تزويد رؤساء الأقسام وأعضاء الهيئات التدريسية بالمعلومات الكاملة واللازمة للوصول إلى قرارات إدارية جيدة ورشيدة تساهم في التميز الإداري للقسم عن غيره من الأقسام.
4. تعزيز استخدام التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات في صنع القرارات الإدارية.

المراجع

الجامع الصحيح، 1880

الموسوعة الفلسطينية. (1990). القسم الثاني. هيئة الموسوعة الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية.

آل كردم، مفرح سعيد، والبدوي، أمل محمد حسن. (2017). رؤية مقترحة لدور رؤساء الأقسام الأكاديمية لتحقيق العدالة التنظيمية بكليات التربية. *مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية*، 10، 235-263.

أبو حمده، ساره أحمد. (2020). *أثر جودة المعلومات في فاعلية اتخاذ القرارات الإدارية: دراسة ميدانية من وجهة نظر مديري الإدارة الإشرافية في مراكز الوزارات الأردنية* [رسالة ماجستير غير منشورة] .جامعة اليرموك، الأردن.

أبو حميد، هاشم. (2017). *أثر أبعاد جودة حياة العمل على فاعلية اتخاذ القرارات الإدارية في جامعة الأقصى بغزة* [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين.

أبو عامر، آمال محمود محمد. (2008). *واقع الجودة الإدارية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر الإداريين وسبل تطويره*، [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

اشتيوي، محمد عبد. (2016).القيادة التحويلية وعلاقتها بجودة القرارات الإدارية: دراسة ميدانية. مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة. *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات*، *1* (6)،38-3.

امحمد، بوزيان طميزة. (2012). *التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي: مفاهيمها ومنهجيتها بتوظيف حزمة SPSSوليزرل Lisrel*. دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.

باصديق، سامية بنت عوض بن عبد الله بن سالم. (2019). الأبعاد البنائية للتنظيم واتخاذ القرار في العمل الإداري : دراسة ميدانية مطبقة على عمادة شؤون الطلاب بجامعة السلطان قابوس. *حوليات آداب عين شمس*، (47)، 360-342.

برويس، وردة، وهادف، نجاة ساسي. (2018). أبعاد جودة العمل وعلاقتها بفاعلية اتخاذ القرارات الإدارية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، *المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية*، (8)، 244-223.

تعلب، سيد صابر. (2011). *نظم دعم واتخاذ القرارات الإدارية*. عمان. دار الفكر للنشر والتوزيع.

جمعة، السيد عبد العال علي. ودويدار، محمود محمد عوض. (2016). أثر جودة صنع واتخاذ القرارات الإدارية على الولاء المؤسسي بجامعة القسيم: دراسة تطبيقية، جامعة بورسعيد، *مجلة البحوث المالية والتجارية*، (1)، 178- 201.

حسن، طاهر. (2018). *اتخاذ القرار وإدارة الأزمات*. دمشق. الجامعة السورية الخاصة.

الدراكة، أمجد محمود. (2012). الأنماط القيادية السائدة لدى رؤساء الأقسام الأكاديميين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك. *مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس*.*3*(30)، 141- .170

رضوان، نغم جهاد. (2019). المهارات الناعمة لدى المرأة الفلسطينية وأثرها في جودة القرارات في المؤسسات النسوية: المحافظات الجنوبية، مركز رماح، *مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، *2*(12)، 107- 133.

زغير، رهام. (2020). واقع برامج إعداد المعلمين في كليات العلوم التربوية: دراسة نوعية. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات النفسية والتربوية*،*28*(3)، 724-708.

سعادة، جودت أحمد. (2003، يوليو8). *تطوير الدور الإداري والقيادي لرئيس القسم الأكاديمي في جامعة النجاح الوطنية*. مؤتمر النجاح تاريخ وتطور المنعقد في جامعة النجاح الوطنية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 1-17.

الشجيري، ياسر خلف رشيد، والسلماني أوراد عدنان دليمي. (2016). التفكير الاستراتيجي والقدرة على اتخاذ القرار لدى رؤساء الأقسام العلمية. *مجلة الفنون، والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع*،(8)، 113-88.

شلبي، محمد ثلجي محمد. (2019). *أثر جودة القرارات الإدارية على الأداء في مجموعة شركات المناصير في الأردن: الدور المعدل لقرارات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات*. [رسالة دكتوراه غير منشورة] .جامعة العلوم الإسلامية، الأردن.

الشمري، صادق راشد، والعزاوي، باسل محمد حسن، والمشهداني، أحمد عبد القادر اسماعيل. (2013). أثر بعض العوامل الاستراتيجية في صنع واتخاذ القرارات الرشيدة - دراسة ميدانية في عينة من الوزارات العراقية-. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، (34)،67- 86.

الشماع، خليل محمد محسن. (1999). *مبادئ الإدارة – مع التركيز على إدارة الأعمال*. دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.

الشيخلي، عبد الرزاق إبراهيم، وعبيد، مهند عواد. (2015). أثر الذكاء الاستراتيجي في أساليب اتخاذ القرار - بحث ميداني تحليلي في وزارة الإعمار والإسكان. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، بغداد، *21*(58)، 1- 28.

عابدين، ابراهيم.(2016). دور اتخاذ القرارات الإدارية في جودة الأداء الإداري: دراسة ميدانية على المستشفيات غير الحكومية – قطاع غزة، *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات*، *6*(1)، 40.

عقيلي، عمر وصفي. (1993). *الوجيز في مبادئ الإدارة*. مؤسسة زهران، عمان.

العمري، سهيلة عبد محمد. (2011). *أثر مشاركة العاملين في وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في اتخاذ القرارات على أدائهم الوظيفي*، [رسالة ماجستير غير منشورة].الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

عوايدي، عمار. (2015).*كتاب القانون الإداري* (ط .3). دار النشر والتوزيع.

القيسي، هناء. (2010). *الإدارة التربوية*. دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.

كنعان، نواف. (2009). *القانون الإداري. الكتاب الثاني: الوظيفة العامة. القرارات الإدارية. الأموال العامة*. دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.

محسن، منتهى. (2019). إدارة الازمات لعمداء الكليات في الجامعة المستنصرية وعلاقتها باتخاذ القرار الفعال من وجهة التدريسين، *مجلة التربية*، جامعة المستنصرية،*1* (34)، 548-515.

مخدوم، هند كرامة الله. (2020). مهارات وآليات صناعة القرارات الاستراتيجية: دراسة وصفية تحليلية بالتطبيق على الجامعات السعودية، *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، جامعة كفر الشيخ-كلية التجارة،(9)، 100- 130.

مرسي، محمد منير. (2002). *الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه*. مطبعة عالم الكتب، القاهرة.

مقدادي، بشيرة حسن عقلة. (2020). *الأداء الإداري لرؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الأردنية وعلاقته بتطبيق مبادئ الحوكمة*، [رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن] .

مكي، عادل محمد عبد المنعم. وعبد مرزوق، محمد حمد حسن. (2019). تأثير إدارة المعرفة على جودة القرارات لدى المسؤولين ببعض الاتحادات الرياضية بدولة الكويت، جامعة أسوان. *المجلة العلمية لعلوم التربية البدنية والرياضة المتخصصة*، (7)، 83-110.

الوادية، محمد سميح محمد. (2015). *علاقة نظم المعلومات الإدارية بجودة القرارات الإدارية: دراسة حالة: وزارة التربية والتعليم العالي– قطاع غزة*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الأزهر غزة، فلسطين.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفلسطينية ـ الصفحة الرسمية ـ (19/2/2023)

https://www.mohe.pna.ps/Higher-Education-/Higher-Education-System

Elele, J. & Fields, D. (2010). "Participative decision making and organizational commitment: Comparing Nigerian and American employees". *Cross Cultural Management: An International Journal*, *17* (4), 368-392.

Guo, K. L. (2020). DECIDE: A decision-making model for more effective decision making by health care managers. *The health care manager*, *39*(3), 133-141.

Iqbal, H. S., Akhtar, M. M. S., & Saleem, M. (2020). A Study of Decision-Making Styles of Academic Managers in Public Sector Universities of the Punjab. *Bulletin of Education and Research*, *42*(2), 181-196.

Kühn, R., Grünig, R., & Montani, M. (2018). *The strategy planning process:*

Analyses, options, projects. Springer.

Msallam, A. A., Al Hila, A. A., Naser, S. S. A., & Al Shobaki, M. J. (2020). The Reality of Achieving the Requirements of Total Quality Management in University Colleges.

7 (8), 67-90.http://dspace.alazhar.edu.ps/xmlui/handle/123456789/637

Papanthymou, A., & Darra, M. (2017). Quality management in higher education: Review and perspectives. *Higher Education Studies*, *7*(3), 132-147.

مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية
ISRAA UNIVERSITY JOURNAL FOR HUMANITIES
ISSN 2518-5918 DOI Prefix:10.36529
IUJH ISSUE 15, July 2023

استراتيجيات الجودة الشاملة وأثرها في الأداء المالي للشركات الصناعية الغذائية بالمحافظات الجنوبية

The Strategies of Total Quality and its Impact on the Financial Performance of Food Industrial Companies in the Southern Governments

سعدي محمد الكحلوت
ماجستير إدارة أعمال، غزة، فلسطين

DOI: 10.36529/1811-000-015-005

تاريخ الاستلام: 11/ 01/ 2023 تاريخ القبول: 13/ 02/ 2023 تاريخ النشر: 01/ 07/ 2023

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم استراتيجيات الجودة الشاملة ومن ثم معرفة أثرها على الأداء المالي لشركات صناعة الأغذية بالمحافظات الجنوبية في فلسطين، وتتمحور مشكلة الدراسة في معاناة شركات صناعة الأغذية الفلسطينية بسبب التحديات الكبيرة التي تواجهها، نتيجة الصعوبات المتعلقة بسلسلة التوريد، والوضع السياسي غير المستقر، كذلك من الصعوبات المتعلقة بارتفاع التكاليف الإنتاجية، ومنها التكاليف المتعلقة بفاتورة الكهرباء، في ظل انقطاعها لساعات طويلة، واعتماد الشركة على مصادر ذاتية في إنتاج الكهرباء تكون تكلفتها عالية جداً، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها. وقد تكون مجتمع الدراسة من المحاسبين في الشركات الصناعية الغذائية بالمحافظات الجنوبية وبالبالغ عددهم (99) موظفاً وموظفة، واستخدم الباحث أسلوب المسح الشامل، وذلك بسبب صغر حجم المجتمع نسبياً، حيث تم توزيع (99) استبانة، واسترداد (76) استبانة، بنسبة استرداد بلغت (76.76%)، وتم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتركيز على الزبائن في الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية. وكذلك وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتحسين المستمر في الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية. وكذلك وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتدريب فرق العمل في الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية. وأوصى الباحث بضرورة تطوير آليات تحليل الوضع المالي للشركات الصناعية الغذائية، واعتماد نظم المحاسبة السحابية في النظم المالية، وكذلك ضرورة عقد دورات تدريبية متخصصة للمحاسبين ومديري الدوائر المالية واعتماد منهجية كايزن كأحد المنهجيات المتبعة لتحسين مستويات الجودة الشاملة في الشركات الصناعية الغذائية. وأخيراً توجيه الشركات الصناعية الغذائية

اسم الباحث المرسل: سعدي محمد الكحلوت البريد الإلكتروني: S.KAHLOUT@unrwa.org

نحو الحصول على شهادات الجودة المعتمدة لا سيما المتعلقة بالمواصفة (ISO 9001)، والمواصفة (ISO 22000)، كأساس في نظام الجودة المعتمد بالشركات الصناعية الغذائية.

الكلمات المفتاحية: الجودة الشاملة، الأداء المالي، الشركات الصناعية.

Abstract

This study aims to shed light on the most important comprehensive quality strategies and then to determine their impact on the financial performance of food industry companies in the southern governorates of Palestine. The problem of the study revolves around the suffering of the Palestinian food industry companies because of the great challenges they face as a result of the difficulties related to the supply chain. The unstable political situation, as well as the difficulties related to the high production costs, including the costs related to the electricity bill in light of the long hours of interruption, and the company's dependence on sources Self-producing electricity, the cost is very high. The researcher used the descriptive-analytical approach to study and analyze the problem of the study and achieve its objectives. The study population consisted of accountants in food industrial companies in the southern governorates, with a total of (99) male and female employees. The researcher used the comprehensive survey method due to the relatively small size of the community, where (99) questionnaires were distributed, and (76) questionnaires were retrieved, with a recovery rate of (76.76%). SPSS software to analyze data.

The study concluded that there is a statistically significant effect of focusing on customers on the financial performance of food industrial companies. As well as the presence of a statistically significant effect of continuous improvement in the financial performance of the food industrial companies. The presence of a statistically significant effect of training work teams on the financial performance of food industrial companies. The researcher recommended the need to develop mechanisms for analyzing the financial situation of food industrial companies. The adoption of cloud accounting systems in the financial systems, as well as the need to hold specialized training courses for accountants and managers of financial departments adopting the Kaizen methodology as one of the methodologies used to improve the overall quality levels in food industrial companies. Finally, directing food industrial companies towards obtaining accredited quality certificates, especially those related to (ISO 9001) and (ISO 22000), as a basis for the quality system approved by food industrial companies.

***Key words**: comprehensive quality, financial performance Industrial companies*

مقدمة

تسعى الشركات بشكل حثيث إلى تحسين مستويات أدائها بصورة مستمرة، وذلك من خلال القياس الدقيق للعديد من المؤشرات، إضافة إلى استكشاف العوامل المؤثرة عليه إيجابياً أو سلبياً، مما يجعل الشركات تتجه نحو معالجة نقاط ضعفها، وتدعيم مواطن قوتها.

وثمَّة ضرورة للبحث عن الأسباب التي من شأنها أنّ تحسن الأداء المالي، وتعزز مكانة الشركة المالية استناداً لأدائها المالي القوي (محمد وتاي الله، 2017)، حيث يشير الأداء المالي إلى قدرة الشركات على تحقيق أهدافها من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها وفي ضوء أقل التكاليف (عقيلي، 2021)، إضافة إلى الوضع المالي القائم في الشركة في فترة محددة لناحية معينة من أداء الشركة أو لأدائها ككل (Martin, et.al, 2016).

ويُعد الأداء المالي من الأدوات التي ترسم صورة واضحة عن الإدارة المالية للشركة، وذلك لما يترتب عليها من اتخاذ قرار يحافظ على الشركة ويضمن نموها، ويعتبر الأداء المالي أداة من الأدوات الاستراتيجية التي تحدد رؤية الشركة ومستقبلها (عاصي، 2022).

كما يُعد موضوع الجودة من الأمور ذات الأهمية الحيوية والأساسية في جميع القطاعات، الخدمية والإنتاجية منها على حدٍ سواء (عبد الله، 2013)، والجودة الشاملة من المفاهيم الإدارية الحديثة المبنية على الاستراتيجيات الهادفة لتحقيق التميز على صعيد الأداء بأنواعه المختلفة (الكرخي، 2015)، حيث تُعد الجودة الشاملة عنصراً رئيسياً من عناصر نجاح الشركة وتفوقها وتميزها (Tari & Jose, 2018).

وتعتمد الجودة الشاملة على عدة استراتيجيات تتمثل بالتركيز على الزبائن، والتحسين المستمر، كذلك تدريب فرق العمل (الحداد، 2020)، حيث تشير إلى الجهود الهادفة إلى تعظيم القدرة التنافسية للشركة، من خلال تظافر جهود موظفيها نحو العمل على التحسين المستمر لخدمات الشركة (صويص، وصويص، 2009)، الجدير بالذكر أنَ تقديم خدمات عالية الجودة أصبح هدفاً للشركة وللزبون على حد سواء، والتي تكون محصلة عمليات إدارية مترابطة وشاملة، إضافة إلى ذلك فإن إدارة الجودة الشاملة تسعى إلى أن تطبق الشركة أنشطتها وعملياتها بالاعتماد على معايير الجودة (حبيبة، 2013).

وتقدم استراتيجيات الجودة الشاملة فوائد ومزايا عديدة للشركات التي تتبنى منهج الجودة الشاملة كمنهج رئيسي في إدارة الشركة، والسرعة في إنجاز الخدمة، وانخفاض شكاوى (قدادة ورعد، 2008)، كذلك تقليل تكاليف التشغيل وهدر الموارد، حيث تسهم استراتيجيات الجودة الشاملة في تحسين الأداء المالي للشركات، في نفس السياق فإن إدارة الجودة الشاملة تعتبر ركيزة من ركائز الوصول إلى أداء يتصف بالمثالية (Malik & Rehman, 2019)، وبالتالي يبرز الدور الجوهري لاستراتيجيات الجودة الشاملة في المحافظة على أداء الشركات وتحسينه بصورة مستمرة.

مشكلة الدراسة

تواجه الشركات اليوم تحديات كبيرة نتيجة التغيرات في بيئتها والأحداث الطارئة والمفاجئة والتي تتجاوز قدرتها على التكيف معها، مما يتطلب إعادة التفكير في الاستراتيجيات والسياسات التي تنتهجها والبحث عن حلول واقعية، والبحث عن مداخل جديدة، ولعل من أبرزها إدارة الجودة الشاملة والتي تأتي في مقدمة الأفكار الإدارية لمواجهة هذه التغيرات بفاعلية، من خلال اعتمادها على رؤية طويلة المدى للتحسين المستمر.

وتعاني الشركات الصناعية الغذائية الفلسطينية من تحديات كبيرة، نتيجة الصعوبات المتعلقة بسلسلة التوريد، والوضع السياسي غير المستقر، كذلك من الصعوبات المتعلقة بارتفاع التكاليف الإنتاجية، ومنها التكاليف المتعلقة بفاتورة الكهرباء، في ظل انقطاعها لساعات طويلة، واعتماد الشركة على مصادر ذاتية في إنتاج الكهرباء تكون تكلفتها عالية جداً.

إضافة إلى ذلك فإن الشركات الصناعية لازالت بحاجة إلى تحسين أدائها المالي، خاصة وأنها جزء أساسي من الاقتصاد الفلسطيني، مما يعكس أهميتها، ويعكس أهمية أن تحافظ على مستوى مالي مستقر، وينمو بشكل مستمر.

وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي:

ما أثر استراتيجيات الجودة الشاملة في تحسين الأداء المالي للشركات الصناعية الغذائية بالمحافظات الجنوبية؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

- ما واقع استراتيجيات الجودة الشاملة بالشركات الصناعية الغذائية بالمحافظات الجنوبية؟
- ما مستوى تحسين الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية بالمحافظات الجنوبية؟
- هل يوجد أثر لاستراتيجيات الجودة الشاملة (التركيز على الزبائن، التحسين المستمر، تدريب فرق العمل) في تحسين الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية بالمحافظات الجنوبية؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف على أثر استراتيجيات الجودة الشاملة في تحسين الأداء المالي للشركات الصناعية الغذائية بالمحافظات الجنوبية، إضافة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع استراتيجيات الجودة الشاملة بالشركات الصناعية الغذائية بالمحافظات الجنوبية.
- تحديد مستوى تحسين الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية بالمحافظات الجنوبية.
- اظهار أثر استراتيجيات الجودة الشاملة (التركيز على الزبائن، التحسين المستمر، تدريب فرق العمل) في تحسين الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية بالمحافظات الجنوبية.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في الأهمية العلمية والعملية التالية:

أولاً- الأهمية العلمية:

1. تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله والمتمثل بأثر استراتيجيات الجودة الشاملة في تحسين الأداء المالي، لذلك فإن هذه الدراسة تواكب التطورات في المجالات الإدارية.
2. توفر هذه الدراسة إطاراً نظرياً في موضوع استراتيجيات الجودة الشاملة وتحسين الأداء المالي، من حيث المفهوم والعناصر والأبعاد.

3. يمكن أن تكون نتائج هذه الدراسة نقطة انطلاق لدراسات مستقبلية ترتبط باستراتيجيات الجودة الشاملة والأداء المالي في أماكن ومجالات مختلفة.

ثانياً- الأهمية العملية:

1. تنبع أهمية هذه الدراسة من ندرة الدراسات على حد علم الباحث، والتي تناولت أثر استراتيجيات الجودة الشاملة في تحسين الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية بالمحافظات الجنوبية، لذلك تعتبر الدراسة الحالية من أوائل الدراسات التي طبقت على الشركات الصناعية الغذائية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية والتي تناقش استراتيجيات الجودة الشاملة وتحسين الأداء المالي معاً.
2. يأمل الباحث أن تسهم هذه الدراسة في إظهار المعوقات التي تحد من تحسين الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية بالمحافظات الجنوبية.
3. تستمد الدراسة أهميتها في تحسين الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية بالمحافظات الجنوبية من خلال الاهتمام باستراتيجيات الجودة الشاملة.

متغيرات وأنموذج الدراسة

يلاحظ الباحث بأنّ الأدب الإداري ركز على ثلاث استراتيجيات للجودة الشاملة، تمثلت بما يلي: (التركيز على الزبائن، والتحسين المستمر، وتدريب فرق العمل)، حيث تتوافق هذه الاستراتيجيات مع واقع الجودة الشاملة بالشركات الصناعية الغذائية بالمحافظات الجنوبية، وعليه تتمثل متغيرات الدراسة بما يلي:

المتغير المستقل: استراتيجيات الجودة الشاملة

ويتفرع من المتغير المستقل الأبعاد التالية:

- التركيز على الزبائن.
- التحسين المستمر.
- تدريب فرق العمل.

المتغير التابع: تحسين الأداء المالي

المتغيرات الشخصية والوظيفية: (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة).

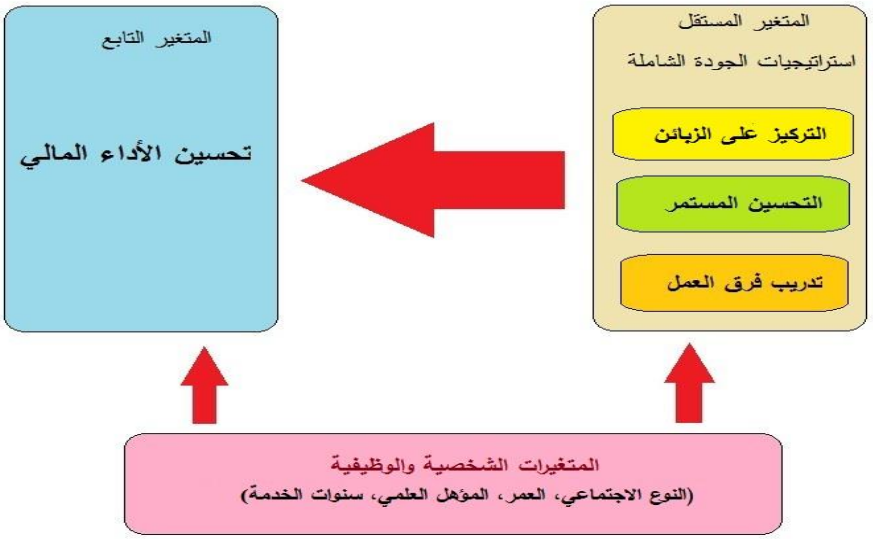

شكل (1): أنموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسات السابقة

فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة الحالية لاختبار الفرضية التالية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستراتيجيات الجودة الشاملة الشاملة في تحسين الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية بالمحافظات الجنوبية.

حدود الدراسة

طبقت الدراسة الحالية وفق الحدود التالية:

الحد الموضوعي: التعرف على أثر استراتيجيات الجودة الشاملة في تحسين الأداء المالي.

الحد البشري: طبقت الدراسة على المحاسبين في الشركات الصناعية الغذائية.

الحد المكاني: طبقت الدراسة في الشركات الصناعية الغذائية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية.

الحد الزمني: جمعت البيانات المتعلقة بهذه الدراسة خلال الفترة الزمنية التالية (مايو 2022- ديسمبر 2022).

الإطار النظري

الجودة الشاملة

أولاً- مفهوم الجودة الشاملة

يعرفها جون أوكلاند على أنها "منهج شامل لتحسين التنافسية، الفاعلية" المرونة في الشركة من خلال التخطيط والتنظيم والفهم لكل نشاط، وإشراك كل فرد في أي مستوى تنظيمي في الشركة"(قدادة ورعد، 2008).

وتعرف باختصار بأنها تضم عملية التحسين المستمر على العمليات الإنتاجية وممارسة الوظائف الإدارية في عملية التصنيع وهي تقنية معينة تحدد نوع الأسلوب الإنتاجي المستخدم ونهج الذي يضمن للشركة الوصول إلى الأهداف كما أنها أداة قياس وتميز". (عبد الله، 2013).

ثانياً- أهداف إدارة الجودة الشاملة

تسعى إدارة الجودة الشاملة إلى إرضاء العميل وتحقيق متطلباته ورغباته بدرجة عالية، وتخطيها وبشكل مستمر ودائم؛ وهذا لا يكون إلا من خلال استراتيجية متكاملة تضع نصب عينها هدفاً أساساً هو تحقيق مستوى جودة عالي، (صويص، وصويص، 2009)، لضمان البقاء والاستمرار والتطور، وهذا في ظل المنافسة الشديدة ومحاولة السيطرة على الحصة السوقية من قبل الشركات المنافسة، ويمكن توضيح هذه الاستراتيجية الهادفة من خلال الشكل أعلاه نجد أن إدارة الجودة الشاملة تسعى لتحقيق العناصر التالية (عقيلي، 2021)، (الكرخي، 2015)، (حبيبة، 2013):

- توفير السلعة أو الخدمة وفق متطلبات العميل من حيث: الجودة، الوقت، التكلفة، الاستمرارية.
- مرونة الشركة في تعاملها مع المتغيرات التقنية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية بما يخدم تحقيق الجودة المطلوبة.
- جذب المزيد من العملاء والمحافظة على العملاء الحاليين.
- تزويد العملاء بالسلع والخدمات بما يحقق احتياجاتهم ويتفق مع توقعاتهم وجعلها عملا مستمر.
- تحسين كفاءة العمليات في الشركة بما يحقق تخفيض تكلفة الأداء دون المساس بمستوى جودة الأداء، وتقليل الوقت المستغرق في الأداء دون المساس بمستوى الجودة.
- مواكبة مسيرة التطور والتحسين لأساليب تقديم المنتجات والخدمات، والرقي للوصول إلى المستويات العليا المتعارف عليها.
- التحسين المستمر لكافة مرافق وعمليات أقسام الشركة.
- تأكيد المركز التنافسي للشركة وبناء وتنمية قدرتها التنافسية في مواجهة تطورات السوق ومحاولات المنافسة.
- زيادة الربحية وتحسين اقتصاديات الشركة.
- زيادة القدرة الكلية للشركة على النمو المتواصل.
- رفع مستوى الأداء، تحسين وصورة الشركة لدى عملائها وأنها تهتم بهم وحمل الشركة على إيجاد البيئة الجمالية.

ثالثاً- أهمية إدارة الجودة الشاملة

تتضح أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة من خلال عدة نقاط ونذكر منها ما يلي (Jone, 2022)، (الدحدوح، 2018):

- **بالنسبة للزبائن:** يعتبر الزبائن جوهر وجود الشركة؛ ومصدر ربحها وأهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالنسبة للزبون في:

-تصميم منتجات تلبي احتياجاتهم المتغيرة والمتجددة.

-حمايته بتوفير كافة المعلومات عن السلعة، من حيث التركيب والصلاحية والاستعمال.

-الاهتمام بشكاوى الزبائن؛ وتطوير الخدمات، وبالتالي رفع رضا الزبائن.

- **بالنسبة للشركة:** وتظهر الأهمية هنا في:

- التحسين في الجودة والقدرة على المنافسة؛ تحسين الاتصال والتعاون في الشركة.

-توفير بيئة عمل مناسبة وزيادة الابتكار والتحسين المستمر، ومن هنا تعزيز المركز التنافسي.

-تخفيض نسب التلف والأخطاء داخل الشركة.

-تخفيض التكلفة وزيادة الربحية، وتحسين جودة المنتجات.

-اتخاذ القرارات وحل المشكلات بسهولة، بالإضافة إلى تحسين سمعة الشركة.

كما تحقق إدارة الجودة الشاملة مزايا عديدة للشركات التي تطبقها، ويمكن إجمال هذه المميزات فيما يلي (الحداد، 2020)، و(الكرخي، 2015):

- زيادة الإنتاج وتقليل التكاليف وتقديم منتجات ذات جودة عالية وهذا ما يعزز الموقع التنافسي لهذه الشركات.
- تحقيق النمو وزيادة الأرباح والاستثمار الأفضل للموارد (البشرية والمادية والمالية) عن طريق سلسلة من الفعاليات التي تساعد على تحقيق أهدافها، وكل ذلك يؤدي لزيادة الحصة السوقية.
- التحسين المستمر للعمليات من خلال التركيز على المخرجات والنتائج وبالتالي منتج ذا جودة عالية.
- زيادة الكفاءة من خلال تقليص الهدر والضياع وتفليل الأخطاء، وأيضا تقليص مشكلات شكاوى العملاء (الداخلي والخارجي).
- تدريب العمال على حل المشكلات وتحليلها حتى يمكن السيطرة عليها، بالإضافة لنشر روح التعاون والتفاعل بين العاملين ونشر ثقافة التركيز على العملاء.
- المساعدة على اتخاذ القرارات بناء على الحقائق وليس الانطباعات، واستبعاد الوظائف والمهام والأنشطة عديمة الفائدة.
- تزيد من مستوى الثقة والشعور بالمسؤولية بين العاملين، كما تؤدي إلى تشجيعهم على التطوير والتحسين المستمر.

رابعًا- الأداء المالي

أولاً- مفهوم الأداء المالي

إن فهم البيانات المالية الخاصة بالنشاط ككل أو الأنشطة التابعة من أهم أسباب نجاح التخطيط المالي والاستراتيجي للأعمال قصيرة وطويل الأجل، ويسهم التقييم في التعرف على معوقات الربحية فضلاً عن طرائق خفض التكاليف في

المصاريف وتوجيه الجهود لخدمة الأعمال الأكثر ربحية في النشاط، وعليه فإن عملية التقييم المالي في الشركات تسهم في تحديد مواطن القوة والضعف في الأداء وتحديد المخاطر التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للشركة (Hawaldar, 2017).

وهو عبارة عن تحقيق الأهداف ذات الطابع المالي في الشركة والتي تمكنه من تحقيق هامش أمان لمواجهة المستقبل والتصدي للمخاطر والصعوبات المالية (زهرة وفاطمة، 2018).

حيث يعرف الأداء المالي على أنه انعكاس للقدرة المالية للشركة وقابليتها على تحقيق أهدافها المرجوة والمخطط لها (عبد الرحمن وناصر، 2022).

أما مفهوم الأداء المالي للشركات فهو استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص الاستثمار، ويتأثر الأداء المالي للشركات بالعوامل الاقتصادية، والقدرات التنظيمية والإدارية (المملوك، 2022).

ويشار إلى تقييم الأداء المالي في الشركات على أنه الفحص للتخطيط والرقابة والحكم على مدى فعالية القرارات المالية التي يتم اتخاذها من حيث تأثيرها على الفعاليات المالية والمركز المالي والاستفادة من كل ذلك في صياغة خطط فاعلة للأداء المستقبلي في الشركة (أحمد وزاهر، 2022).

ثانياً- أهداف الأداء المالي

تُعد كفاءة الأداء المالي من المقومات الرئيسية للوحدات الاقتصادية، حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي للأنشطة من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سابقاً (محمد وتاي الله، 2017).

ويعتبر الهدف الرئيسي لعملية تقييم الأداء المالي هو التأكد من الأداء الفعلي يتم وفقاً للخطط الموضوعة، كما أن هناك أهداف عديدة لتقييم الأداء المالي يمكن تلخيص أهمها في التالي (محمد، 2018):

- تحديد مراحل التنفيذ ومتابعة التقدم في الخطط والاستراتيجيات.
- تطوير الأداء من خلال مقارنة الأداء المخطط مع الأداء الفعلي.
- التأكد من استغلال المصادر المالية والبشرية المناسبة في أنسب أوجه الاستخدام الممكنة.
- توفير المعلومات اللازمة لمختلف المستويات الإدارية في الوحدة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية.

كما يشير محجوب (2017) إلى أبرز الأهداف التي تسعى الشركة لتحقيقها من خلال تقييم الأداء المالي:

- اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها واقتراح الاجراءات التصحيحية منعا لتكرارها.
- ترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية.
- ترشيد الانفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام الموارد المالية المتاحة واستغلالها بشكل فعال وجيد.
- اجراء المقارنات بين الوزارات بين القطاع الواحد ثم مختلف القطاعات.
- الرقابة على المدراء التنفيذيين ومدراء الأقسام.

ثالثاً- أهمية الأداء المالي

نظراً للتطورات الاقتصادية السريعة وتوسيع أنشطة الوحدات الاقتصادية، أصبح من الضروري أن تواجه الوحدة الاقتصادية تحديات كبيرة ترتبط ببقائها واستمرارها في سوق العمل.

وبالتالي نموها وازدهارها وتزايد حالات الفشل والإفلاس، لذا على الوحدات الاقتصادية التفكير الجدي لإيجاد السبل الكفيلة لمعرفة وضعها وتقييم أدائها والوقوف على عوامل القوة والضعف في ذلك الأداء. باعتبار الوحدة الاقتصادية ركيزة للاقتصاد الوطني، لما تؤديه من أدوار لتحقيق التنمية والرفاهية المجتمع عبر مختلف المجالات، ومن هذا المنطلق أصبح من الضروري على إدارة الوحدات الاقتصادية والمحللين الماليين ومراقبي الحسابات استخدام أدوات لتقييم الاداء المالي والاستمرارية للوحدة الاقتصادية (أحمد، 2022).

لذلك فإن تقييم الأداء المالي في الشركات يعتبر ذا أهمية بالغة باعتباره يعكس الصورة الكاملة لأداء تلك الشركات، مما يسهم في نجاحها وتطورها على الصعيد المالي والإداري من خلال المعلومات والتوصيات والخدمات الاستشارية التي تقدمها (عبد الرحمن، وباناصر، 2022).

ويعتبر الأداء المالي للشركة من أهم المقاييس المالية والاحصائية المستخدمة من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح لغرض استثمار أموالهم في الشركات (عاصي، 2022).

كما يُعد الأداء المالي أحد الاستراتيجيات المهمة في تحديد المستوى الكلي لأداء الشركة؛ حيث تعتبر الشركات التي تحقق أداء جيد هي أكثر قدرة على التطور والتقدم؛ وأيضاً يساعد الأداء الجيد في تمكين الشركة من المنافسة بشكل أفضل، وبالتالي تحسين مستويات الربحية وزيادة في فرص النمو والتوسع وتحقيق رغبات وتطلعات المساهمين (حسان، 2022).

الدراسة الميدانية

أولاً- منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة بموضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

ثانياً- مصادر جمع البيانات

استخدمت الدراسة مصدرين أساسيين لجمع للبيانات:

المصادر الثانوية: الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة باستراتيجية الجودة الشاملة والأداء المالي، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت استراتيجية الجودة الشاملة والأداء المالي.

المصادر الأولية: تم جمع البيانات الأولية من الشركات الصناعية الغذائية، من خلال الاستبانة كأداة للدراسة.

ثالثا- مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من المحاسبين في الشركات الصناعية الغذائية بالمحافظات الجنوبية وبالبالغ عددهم (99) موظفاً وموظفة، واستخدم الباحث أسلوب المسح الشامل، وذلك بسبب صغر حجم المجتمع نسبياً، حيث **تم توزيع (99) استبانة، واسترداد (76) استبانة، بنسبة استرداد بلغت (76.76%)، وتم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات.**

رابعاً- صدق المقياس

جدول (1): نتائج الاتساق الداخلي

استراتيجيات الجودة الشاملة					
التركيز على الزبائن		التحسين المستمر		تدريب فرق العمل	
م.	R	م.	R	م.	R
.1	0.797**	.1	0.825**	.1	0.822**
.2	0.788**	.2	0.827**	.2	0.836**
.3	0.858**	.3	0.808**	.3	0.911**
.4	0.824**	.4	0.772**	.4	0.891**
.5	0.867**	.5	0.810**	.5	0.877**
محور الأداء المالي					
1	0.819**	6	0.767**	11	0.800**
2	0.797**	7	0.811**	12	0.769**
3	0.749**	8	0.830**	13	0.807**
4	0.808**	9	0.785**	14	0.770**
5	0.774**	10	0.771**	15	0.792**

** دالة إحصائياً عند 0.01.

يوضح جدول (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الأبعاد والدرجة الكلية، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وبذلك تُعد أبعاد ومحاور الاستبانة صادقًا لما وضع لقياسه.

جدول (2): نتائج الصدق البنائي لمحور استراتيجية الجودة الشاملة

الأبعاد	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
التركيز على الزبائن	0.915**	0.000
التحسين المستمر	0.922**	0.000
تدريب فرق العمل	0.901**	0.000

** دالة إحصائياً عند 0.01.

يبين جدول (2) أن جميع معاملات الارتباط في أبعاد محور استراتيجية الجودة الشاملة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك تُعد جميع أبعاد محور استراتيجية الجودة الشاملة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (3): قياس ثبات الاستبانة

الأبعاد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
التركيز على الزبائن	5	0.903
التحسين المستمر	5	0.917
تدريب فرق العمل	5	0.915
محور استراتيجية الجودة الشاملة	15	0.907
محور الأداء المالي	15	0.913

ويتضح من النتائج المبينة أن قيمة معامل ألفا كرو نباخ لمحور استراتيجيات الجودة الشاملة، والأداء المالي مرتفعة، وهذا يعنى أن الثبات مرتفع ودال إحصائيًا.

خامساً- خصائص عينة الدراسة

وفيما يلي التوزيعات التكرارية لتلك المتغيرات تم عرضها على الترتيب التالي: النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخدمة.

جدول (4): توزيع مجتمع الدراسة وفق البيانات الشخصية والوظيفية

المتغير	العدد	النسبة المئوية %
النوع الاجتماعي	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	60	78.9
أنثى	16	21.1
المجموع	76	100.0
العمر	**العدد**	**النسبة المئوية %**
أقل من 30 سنة	5	6.6
30 إلى أقل من 40 سنة	26	34.2
40 إلى أقل من 50 سنة	35	46.1
50 سنة فأكثر	10	13.2
المجموع	76	100.0

سنوات الخدمة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	4	5.3
5 إلى أقل من 10 سنوات	45	59.2
10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	21	27.6
من 15 سنة فأكثر	6	7.9
المجموع	76	100.0
المؤهل العلمي	**العدد**	**النسبة المئوية %**
دبلوم	21	27.6
بكالوريوس	48	63.2
دراسات عليا	7	9.2
المجموع	76	100.0

في ضوء النتائج المبينة بالجدول السابق، يلاحظ الباحث أن النسبة الأكبر من موظفي الشركات الصناعية الغذائية هم من الموظفون الذكور، ويرجع ذلك إلى الثقافة السائدة بالمجتمع الفلسطيني، والتي تفضل إسناد مهام العمل للذكور، وعلى الرغم من ذلك فإن الموظفات الإناث كان لهن دور وحضور جيد، وهي نتيجة طبيعية تعكس واقع توزيع العاملين اعتماداً على النوع الاجتماعي، وهي قريبة من نسبة تمثيل المرأة في القوى العاملة بفلسطين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022).

في السياق نفسه، نلاحظ أن نصف موظفي الشركات الصناعية الغذائية تقريبًا هم من الفئة الشبابية، والتي تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة، وهذا إن دل فإنَّما يدل على حرص إدارة الشركة على استثمار الطاقات الشبابية في العمل المؤسسي، إضافة إلى توجيه ذلك في تحقيق التميز والتطور على صعيد الشركات الصناعية الغذائية، ووفق ما يشير إليه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإنّ المجتمع الفلسطيني هو مجتمع شاب، وأن غالبية أفراده تنحصر في الفئة العمرية ما بين (30-50) سنة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022).

أما فيما يتعلق بسنوات خدمة المحاسبين بالشركات الصناعية الغذائية، فإننا نلاحظ تنوعا في فئات المحاسبين استناداً لسنوات الخدمة، حيث نلاحظ أن معظم المحاسبين بالشركات الصناعية تتراوح سنوات خدمته ما بين (5 – 10) سنوات، ومما يدل على رؤية الشركات الصناعية الغذائية ممثلة بإدارتها نحو عملية تزويد الشركة بصورة مستمرة باحتياجاتها من الكوادر البشرية المؤهلة، والمحافظة على كوادرها القديمة وتأهيلهم وتدريبهم على أفضل الطرق والأساليب التدريبية وبما يخدم الهدف السامي للشركة.

أما على صعيد المؤهل العلمي، فإننا نلاحظ أن النسب الأكبر من المحاسبين بالشركة هم من حملة شهادة البكالوريوس، ويرجع ذلك إلى أن طبيعة العمل بالشركة لا تتطلب الحصول على درجات عليا لشغل معظم الوظائف، وتكتفي بالشهادة الجامعية الأولى أو حسب ما تتطلبه الوظيفية الشاغرة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن إدارة الشركة لا تمانع من التحاق المحاسبين بالجامعات والحصول على الشهادات العليا، بل على العكس فإنها تدعم ذلك وتشجع المحاسبين وتسمح لهم بالإجازات في سبيل تطوير مسيرتهم العلمية.

سادساً- الإجابة عن أسئلة الدراسة

الإجابة عن السؤال الأول والذي ينص على: ما مستوى استراتيجية الجودة الشاملة بالشركات الصناعية الغذائية؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الأول، عملت الدراسة على استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والرتبة لمعرفة واقع استراتيجية الجودة الشاملة والمتمثلة في الأبعاد التالية:

جدول (5): تحليل فقرات البعد الأول: التركيز على الزبائن

	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	اختبار T	الترتيب ودرجة الموافقة
.1	تقوم الشركة بتلبية متطلبات الزبائن وبشكل مستمر.	4.18	83.6	0.647	22.684	(2)كبيرة
.2	تنظم الشركة لقاءات دورية بهدف تعزيز العلاقة مع الزبائن.	4.03	80.6	0.783	17	(3)كبيرة
.3	تضع الشركة رضا الزبائن بعين الاعتبار عند وضع خططها الاستراتيجية.	2.96	59.2	0.901	4.456	(5)متوسطة
.4	تسعى الشركة بشكل دائم لحل المشكلات التي تواجه الزبائن بأقصى سرعة.	4	80	0.653	20.02	(4)كبيرة
.5	تلبي الشركة احتياجات الزبائن عند الطلب بأعلى مستوى من الكفاءة.	4.34	86.8	0.623	25.779	(1)كبيرة جداً
	جميع فقرات البعد معاً	**3.9**	**78**	**0.547**	**22.355**	**كبيرة**

من خلال الجدول السابق يتضح للباحث بأن البعد الأول: التركيز على الزبائن حصل على متوسط حسابي (3.9) وبوزن نسبي بلغ (78.0%)، ويلاحظ الباحث بأن مستوى التركيز على الزبائن في الشركات الصناعية الغذائية هو مستوى مرتفع، ويرجع ذلك إلى أنَّ الشركة تحرص بشكل كبير على توفير خدماتها للزبائن بصورة تتَّسم بأعلى معايير الجودة رغم الإمكانيات المحدودة والمعيقات الكبيرة التي تواجه عمل الشركة، والظروف الطارئة من حروب مستمرة، إلا أنّ ذلك لم يمنع الشركة من التواصل الفعّال مع الزبائن، وتفعيل قنوات اتصال مختلفة سواء بالاتصال على الأرقام المجانية، أو التواصل عبر موقع الشركة الرسمي، كذلك التواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

جدول (6): تحليل فقرات البعد الثاني: التحسين المستمر

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	اختبار T	الترتيب ودرجة الموافقة
.1	تتبنى الشركة مبدأ التحسين المستمر في كافة سياساتها.	3.67	73.4	0.773	13.213	(5)كبيرة
.2	يوجد لدى الشركة برامج لتسهيل الإجراءات الهادفة لتحسين الجودة.	3.72	74.4	0.858	12.435	(4)كبيرة
.3	تحرص الشركة على تحمل مسؤوليتها تجاه المجتمع من خلال التحسين المستمر لجودة خدماتها.	3.82	76.4	0.778	14.74	(3)كبيرة
.4	تستجيب الشركة للمتغيرات والمستجدات التكنولوجية والتقنية.	4.01	80.2	0.643	20.523	(1)كبيرة
.5	تعتبر الشركة التحسين المستمر في العمل جزء من متطلبات الجودة.	3.88	77.6	0.653	18.458	(2)كبيرة
	جميع فقرات البعد معاً	**3.82**	**76.4**	**0.559**	**20.615**	**كبيرة**

من خلال الجدول السابق يتضح للباحثان بأن البعد الثاني التحسين المستمر حصل على متوسط حسابي (3.82) وبوزن نسبي بلغ (76.40%)، ويرى الباحث بأن إدارة الشركات تتمتع بمستوى مرتفع من التحسين المستمر، وهذه نتيجة ترتبط بمكانة الشركات ومسؤوليتها وبما تطمح إليه من تحقيق التفوق على الصعيد التنظيمي، وبالتالي يتطلب ذلك التركيز على الكوادر البشرية الموكلة إليها تنفيذ ذلك في ضوء رؤية محددة المعالم وأهداف ذات بُعد استراتيجي.

في السياق نفسه فإن إدارة الشركات تضع الأهداف المنشودة موضع التنفيذ الفعلي، وتعمل على قياس مستوى الإنجاز مقارنة بالخطط المرسومة، وتجري عمليات التقييم الدورية بهذا الشأن، لتحديد نقاط القوة وتدعيمها، وتحديد نقاط الضعف ومعالجتها، وهذا في ضوء ما يتوفر من إمكانيات وموارد متاحة وتوجيهها نحو تحقيق ذلك.

جدول (7): تحليل فقرات البعد الثالث: تدريب فرق العمل

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	اختبار T	الترتيب ودرجة الموافقة
.1	يتوفر لدى الشركة آلية واضحة لتحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين باستمرار.	3.38	67.6	0.848	9.063	(3)متوسطة
.2	توفر الشركة التسهيلات والإمكانيات اللازمة لدعم وتنفيذ البرامج التدريبية.	3.37	67.4	0.746	10.155	(4)متوسطة
.3	تدرب الشركة العاملين فيها على نظم إدارة الجودة.	3.64	72.8	0.743	13.431	(2)كبيرة
.4	تنفذ الشركة برامج تدريب حديثة ومتقدمة في مجال الجودة.	2.74	54.8	0.915	2.258	(5)متوسطة

.5	تقوم الشركة بتدريب فرق العمل فيها من قبل متخصصين بالجودة وذلك عبر مراحل عديدة.	4.18	83.6	0.582	25.22	(1)كبيرة
	جميع فقرات البعد معاً	**3.46**	**69.2**	**0.575**	**14.597**	**كبيرة**

من خلال الجدول السابق يتضح للباحث إن البعد الثالث تدريب فرق العمل حصل متوسط حسابي (3.46) وعلى وبوزن نسبي بلغ (69.20%)، ويرى الباحث بأن الشركات الصناعية الغذائية تتمتع بمستوى مرتفع من تدريب فرق العمل، حيث تحرص على مشاركة العاملين في صناعة القرارات المتعلقة بمصلحة الشركة، والأخذ بمقترحاتهم وأفكارهم والعمل على تطويرها، والوقوف على مسؤولياتهم.

جدول (8): تحليل أبعاد استراتيجية الجودة الشاملة

م	البعد	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	اختبارT	الترتيب ودرجة الموافقة
.1	التركيز على الزبائن	3.9	78	0.547	22.355	كبيرة
.2	التحسين المستمر	3.82	76.4	0.559	20.615	كبيرة
.3	تدريب فرق العمل	3.46	69.2	0.575	14.597	كبيرة
	استراتيجية الجودة الشاملة	**3.72**	**74.40**	**0.433**	**19.571**	**كبيرة**

من خلال الجدول السابق يتضح للباحث أن محور استراتيجية الجودة الشاملة حصل على متوسط حسابي (3.72) بوزن نسبي بلغ (74.40%)، ويرى الباحث بأن النتائج أظهرت مستوًى مرتفعا من استراتيجية الجودة الشاملة بالشركات الصناعية الغذائية، حيث يلاحظ الباحث بأنّ إدارة الشركات تتحمل مختلف المسؤوليات المترتبة عن أعمال الشركات ونشاطاتها وبرامجها المتنوعة، حيث نجد أن إدارة الشركات تحرص على تلمس احتياجات الزبائن ومشاركتهم في طموحاتهم وتطلعاتهم المرتبطة بتقديم خدمة بأعلى مستويات الجودة.

وفي السياق نفسه فإن الشركات الصناعية الغذائية تعتمد على استراتيجية الجودة الشاملة كجزء من ثقافة تحقيق النجاح التي تسعى إليها، ويظهر ذلك بالسعي الحثيث لإدارة الشركات نحو تحقيق مستويات مرتفعة من جودة الخدمات المقدمة بالشركات الصناعية الغذائية، حيث تعمل إدارة الشركات على تحليل المواقف والمشكلات التي تواجه الشركة تحليلاً منطقياً، كما وتوفر إدارة الشركات الدعم والمساندة اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة.

الإجابة عن السؤال الثاني والذي ينص على: ما مستوى الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني، عملت الدراسة على استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والرتبة لمعرفة درجة الموافقة حول مستوى الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

جدول (9): تحليل فقرات الأداء المالي

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	اختبار T	الترتيب ودرجة الموافقة
.1	تقوم الشركة باستخدام نظام الرقابة المالية للحصول على نتائج مالية أكثر دقة.	3.86	77.2	0.743	15.901	(6) كبيرة
.2	تستخدم الشركة نظم إدارة المعرفة بهدف تحسين كفاءة الأداء المالي.	4.13	82.6	0.618	23	(1) كبيرة
.3	تلتزم الشركة باستخدام نظام المعلومات المالية بهدف تحسين عملية التحليل المالي الكمي.	4.07	81.4	0.68	20.076	(3) كبيرة
.4	تستخدم الشركة نظام إدارة المخاطر بهدف مواجهة المخاطر المحتملة والحفاظ على أدائها المالي.	4.11	82.2	0.624	22.444	(2) كبيرة
.5	يسهم تقييم الأداء المالي بشكل سليم في معرفة الاحتياجات المالية للشركة.	3.74	74.8	0.789	13.659	(8) كبيرة
.6	تعتمد الشركة على تحسين جودة خدماتها وبما يسهم في تحسين أدائها المالي.	3.6	72	0.818	11.782	(12) كبيرة
.7	تعمل الشركة بمستويات عالية من خلال توظيف جميع الطاقات المتاحة لديها بهدف تحسين الأداء المالي.	3.62	72.4	0.783	12.459	(10) كبيرة
.8	تطبق الشركة نظام معلومات استراتيجي بهدف تحقيق أهدافها المالية.	3.63	72.6	0.921	10.705	(9) كبيرة
.9	تعتمد الشركة نظام الإفصاح الإلكتروني لتقاريرها المالية.	3.58	71.6	0.97	9.7	(13) كبيرة
.10	تحرص الشركة على أن تلبي تقاريرها المالية احتياجات مستخدمي هذه التقارير من أصحاب المصلحة.	3.57	71.4	0.914	10.164	(14) كبيرة
.11	تتواصل الشركة مع الزبائن بخصوص معاملاتهم المالية بشكل مستمر.	3.61	72.2	0.939	10.259	(11) كبيرة
.12	تعمل الشركة على تعزيز كفاءة عملياتها الداخلية بهدف تحسين أدائها المالي.	3.54	70.8	0.916	9.897	(15) كبيرة
.13	تحرص الشركة على جدولة الديون المستحقة على الزبائن بهدف زيادة التدفقات النقدية.	3.79	75.8	0.838	13.419	(7) كبيرة

14. تعتمد الشركة على المصادر الخارجية (شركات خاصة) لترشيد النفقات.	3.88	77.6	0.765	15.737	(4) كبيرة
15. تستخدم الشركة أنظمة الحوسبة السحابية في زيادة كفاءة أدائها المالي.	3.87	77.4	0.737	16.197	(5) كبيرة
جميع فقرات المحور معاً	**3.77**	**75.4**	**0.636**	**17.429**	**كبيرة**

من خلال الجدول السابق يتضح للباحث إن محور الأداء المالي حصل على متوسط حسابي (3.77) وبوزن نسبي بلغ (75.40%)، ويرى الباحث بأن الشركات الصناعية الغذائية حققت مستوى مرتفع من الأداء المالي، حيث تعمل إدارة الشركات على تحليل بيئتها الداخلية والخارجية بصورة مستمرة، إضافة إلى توجه الشركات الصناعية للاعتماد على المصادر الخارجية والمتمثلة بإسناد بعض المهام، حيث كانت بالسابق تسند بعض المهام إلى موظفين ضمن الهيكل التنظيمي للشركات، وأصبحت تعتمد في إنجازها على شركات أخرى لترشيد النفقات، ومن هذه المهام ما يتعلق بخدمات الإمداد، والتوريد، إضافة إلى خدمات النقل، والنظافة، والخدمات المتعلقة بتزويد الشركة بالمشتقات البترولية.

الإجابة عن السؤال الثالث والذي ينص على: هل يوجد أثر لاستراتيجيات الجودة الشاملة في الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية؟

للإجابة عن السؤال الثالث للدراسة، تم استخدام اختبار (الانحدار الخطي المتعدد) والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (10): تحليل الانحدار المتعدد

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	0.798	4.292	0.000
التركيز على الزبائن	0.295	3.881	0.000
التحسين المستمر	0.431	4.679	0.000
تدريب فرق العمل	0.310	4.267	0.001
معامل الارتباط = 0.836		معامل التحديد المُعدَّل= 0.692	
قيمة الاختبار F = 101.291		القيمة الاحتمالية = 0.000	

من خلال الجدول السابق يمكن للباحث أن يستخلص مجموعة من النتائج والتعقيب عليها على النحو التالي:

- والتي تقيس جودة النموذج (101.291)، والقيمة الاحتمالية (0.000)، وهذا يعني أن النموذج جيد إحصائياً، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه وتحليل النتائج.

وكانت معادلة الانحدار على الشكل التالي:

معادلة خط الانحدار ← الأداء المالي= 0.798 (0.000) + التركيز على الزبائن (0.259) (0.000) + التحسين المستمر (0.431) (0.000) + تدريب فرق العمل (0.310) (0.001)

ويتبين أن معامل الانحدار لبُعد التركيز على الزبائن بلغ (0.259) عند القيمة الاحتمالية (0.000)، أي أن زيادة التركيز على الزبائن بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية بقيمة (0.259). وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتركيز على الزبائن في الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية.

كذلك فإن معامل الانحدار لبُعد التحسين المستمر بلغ (0.431) عند القيمة الاحتمالية (0.000)، أي أن زيادة التحسين المستمر بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية بقيمة (0.431). وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتحسين المستمر في الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية.

وأيضاً فإن معامل الانحدار لبُعد تدريب فرق العمل بلغ (0.310) عند القيمة الاحتمالية (0.000)، أي أن زيادة تدريب فرق العمل بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية بقيمة (0.310). وهذا يدل على وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتدريب فرق العمل في الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية.

ويرى الباحث بأنَّ الأداء المالي يتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية للشركة، وكذلك بالعوامل في محيطها الخارجي، وبالتالي فإنّ حجم المسؤولية في تحقيق ذلك يتطلب مواجهة التحديات والعقبات التي تمر بها الشركات الصناعية الغذائية على صعيد العوامل الداخلية والخارجية على حدٍ سواء، لذلك تحرص الشركات الصناعية الغذائية على استمرارية الإنتاج بكفاءة، وتقديم منتجاتها بأعلى مستويات الجودة، والبحث عن تقديم منتجات جديدة تسهم في تحقيق الفوائد المرجوة من منتجات الشركات الصناعية الغذائية.

وفي السياق نفسه فإنَّ الشركات الصناعية الغذائية هي شركة تؤثر بمحيطها وتتأثر به، لذلك يجب أن تمتلك قيادة تستطيع قراءة متغيرات البيئة الخارجية والعوامل المؤثرة على عمل الشركة، وكيفية التكيّف مع الظروف المختلفة والأحداث غير المستقرة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى عقد الشراكات والاتفاقيات مع الشركات الشريكة والجهات المانحة نحو توفير برامج جديدة وأنشطة متنوعة، وبما يحقق نقلة نوعية وفريدة في عمل الشركات الصناعية الغذائية، ويمنحها مستوى مرتفع من الأداء المالي.

ويرى الباحث بأن النتائج تعكس أهمية استراتيجية الجودة الشاملة في أن تحقق الشركات الصناعية الغذائية للنمو والتحسن في أدائها المالي وبصورة مستمرة، بالشركات الصناعية الغذائية، حيث أنَّه كلما زاد مستوى استراتيجية الجودة الشاملة بالشركة انعكس ذلك على زيادة قدرة الشركة على تبوُّؤ مكانة تنافسية مميزة ومرموقة في مجال عملها.

إضافة إلى ذلك فإن استراتيجية الجودة الشاملة والمتمثلة بالتركيز على الزبائن، والتحسين المستمر، وتدريب فرق العمل ترتبط بعلاقة طردية وقوية مع الأداء المالي، حيث إنَّه كلما زاد مستوى التركيز على الزبائن والتحسين المستمر لإدارة الشركات الصناعية الغذائية انعكس ذلك على زيادة قدرة الشركة على تحقيق الأداء المالي، وأخيراً فإنَّ تمتع إدارة الشركات الصناعية الغذائية بتدريب فرق العمل يرتبط بالأداء المالي التي تطمح الإدارة لتحقيقها على الأمد القريب والبعيد.

النتائج

بعد إجراء التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبانة من المحاسبين في الشركات الصناعية الغذائية بالمحافظات الجنوبية، أظهرت النتائج أنَّ:

- تطبيق استراتيجيات الجودة الشاملة في الشركات الصناعية الغذائية بالمحافظات الجنوبية بشكلٍ عام كان بدرجة موافقة كبيرة وبنسبة بلغت (74.40%)، ويرى الباحث بأن النتائج أظهرت مستوى مرتفع من استراتيجية الجودة الشاملة بالشركات الصناعية الغذائية.
- البعد الأول (التركيز على الزبائن) حصل على نسبة (78.0%)، ويلاحظ الباحث بأن مستوى التركيز على الزبائن في الشركات الصناعية الغذائية هو مستوى مرتفع
- البعد الثاني (التحسين المستمر) حصل على متوسط حسابي (3.82) وبوزن نسبي بلغ (76.40%)، ويرى الباحث بأن إدارة الشركة تتمتع بمستوى مرتفع من التحسين المستمر،
- البعد الثالث (تدريب فرق العمل) حصل متوسط حسابي (3.46) وعلى وبوزن نسبي بلغ (69.20%)، ويرى الباحث بأن الشركات الصناعية الغذائية تتمتع بمستوى مرتفع من تدريب فرق العمل.
- محور الأداء المالي حصل على متوسط حسابي (3.77) وبوزن نسبي بلغ (75.40%)، ويرى الباحث بأن الشركات الصناعية الغذائية حققت مستوى مرتفع من الأداء المالي.
- وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين استراتيجية الجودة الشاملة والأداء المالي.
- وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتركيز على الزبائن في الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية.
- وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتحسين المستمر في الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية.
- وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتدريب فرق العمل في الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية.

التوصيات

في ضوء النتائج، فإنّ الباحث يوصي بما يلي:

- تطوير آليات تحليل الوضع المالي للشركات الصناعية الغذائية، بحيث تعطي دلالات لحظية عن الوضع المالي للشركة.
- اعتماد نظم المحاسبة السحابية في النظم المالية للشركات الصناعية الغذائية.
- عقد دورات تدريبية متخصصة للمحاسبين ومديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية الغذائية، خاصة في ظل تقدم النظم المالية المعتمدة في الشركات.
- اعتماد منهجية كايزن كأحد المنهجيات المتبعة لتحسين مستويات الجودة الشاملة في الشركات الصناعية الغذائية.
- توجيه الشركات الصناعية الغذائية نحو الحصول على شهادات الجودة المعتمدة لا سيما المتعلقة بالمواصفة (ISO 9001)، والمواصفة (ISO 22000)، كأساس في نظام الجودة المعتمد بالشركات الصناعية الغذائية.

المراجع

أحمد، راميار. (2022). تقييم الأداء المالي وفق معيار تدقيق دولي (570) دراسة تطبيقية على مصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. *المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، 11* (2)، 174-155.

أحمد، يونس، وزاهر، وريا. (2022). تقييم الأداء المالي لعينة من المصارف العاملة في إقليم كوردستان العراق للمدة (2009-2019). ***مجلة التنمية البشرية***، *8*(1)، 47-26.

الدحدوح، ليليا. (2018). دور إدارة الجودة الشاملة في رفع كفاءة أداء الموارد البشرية دراسة ميدانية بتعاونية الحبوب والبقول الجافة[رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة أم البواقي، الجزائر.

حبيبة، قطيط. (2013). إدارة الجودة الشاملة مدخل لتعزيز تنافسية المؤسسة.[رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة أم البواقي، الجزائر.

الحداد، عواطف. (2020). *إدارة الجودة الشاملة*. دار الفكر للنشر. عمان، الأردن.

حسان، محمد. (2022). أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، *30*(1)،109-83.

زهرة، بلخير وفاطمة، زامل. (2018). تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن دراسة ميدانية مؤسسة سونلغاز بأدرار[رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة أحمد دراية. الجزائر.

صويص، غالب وصويص، راتب. (2009). *إدارة الجودة المعاصرة*. دار اليازوري للنشر. عمان، الأردن.

عاصي، أحمد. (2022). دور لجان التدقيق في الأداء المالي للشركات دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. *مجلة جامعة تشرين*، *44*(2)، 33-12.

عبد الرحمن، نجلاء، وباناصر، لميس. (2022). أثر المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة الأداء المالي للوحدات الحكومية. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، *6*(10)، 81-56.

عبد الله، عادل. (2013). *إدارة جودة الخدمات*. مؤسسة الوراق للنشر. عمان، الأردن.

عقيلي، عمر. (2021). *المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة*. دار وائل للنشر. عمان، الأردن.

قدادة، عيسى، ورعد، عبد الله. (2008). *إدارة الجودة الشاملة*. دار اليازوري للنشر. عمان، الأردن.

الكرخي، مجيد. (2015). *إدارة الجودة الشاملة المفاهيم النظرية وأبعادها التطبيقية*. دار المناهج للنشر، عمان، الأردن.

محجوب، حامد. (2017). *تحقيق الرقابة على الأداء المالي والمحاسبي بوحدات القطاع العام في السودان دراسة ميدانية بمكاتب المراجعة الخارجية وديوان المراجعة الداخلية في السودان*[أطروحة دكتوراة، جامعة أم درمان].

محمد، علي. (2018). *أثر حوسبة النظام المحاسبي على الأداء المالي للوحدات الإيرادية الحكومية دراسة حالة هيئة الجمارك السودانية*[أطروحة دكتوراة، جامعة دنقلا، السودان].

محمد، نجوى وتاي الله، صالح. (2017). دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء المالي لشركات النقل دراسة ميدانية بالتطبيق على شركة ريبا للنقل [رسالة ماجستير غير منشورة] .جامعة أم درمان. السودان.

المملوك، أنس. (2022). أثر كفاءة التمويل بالمرابحة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الخاصة في سوريا. *مجلة جامعة تشرين*، *44*(2)،51-36.

Bansal, N., & Sharma, A. K. (2016). Audit Committee, Corporate Governance and Firm Performance: Empirical Evidence from India. *International Journal of Economics and Finance*. *8*(3), 103-116.

Brodi, M.& Abdallatif. M, (2016). The impact of the characteristics of the Board of Directors and the Audit Committee on the financial performance of the company. *Al-Wahat Journal for Research and Studies*, *9*(2), 690-721.

Glover, I. & AZEMBILA, A.B. (2016). The Effect of Audit Committees on the Performance of Firms Listed on the Ghana Stock Exchange. *Journal of Business and Management*,*18*(11), 55-62.

Mohammed, B.& Flayyih, H. & Mohammed, Y. & Abbood, H. (2019). The effect of audit committee characteristics and firm financial performance: an

empirical study on listed companies in Iraq Stock Exchange. *Journal of Engineering and Applied sciences*,*14*(14), 4919-4926.

Suliman. M.M. (2009). *The role of corporate governance in addressing financial and administrative corruption Comparative study*. University house, Alexandria, Egypt.

مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية
ISRAA UNIVERSITY JOURNAL FOR HUMANITIES
ISSN 2518-5918 DOI Prefix:10.36529
IUJH ISSUE 15, July 2023

استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية والنماذج الإحصائية لتصنيف البيانات لمسح القوى العاملة في فلسطين

Using Artificial Neural Networks and Statistical Models for Classifying Data for the Labor Force Survey in Palestine

عبد الله سلمان الديراوي
أستاذ الاحصاء المساعد، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين

DOI:10.36529/1811-000-015-006

تاريخ الاستلام: 01/ 11/ 2022 تاريخ القبول: 02/ 05/ 2023 تاريخ النشر: 01/ 07/ 2023

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى اختيار أفضل نموذج إحصائي لبيانات مسح القوى العاملة في فلسطين لعام 2019، من خلال المقارنة بين الانحدار اللوجستي المتعدد والتحليل التمييزي والشبكات العصبية الاصطناعية. تحتوي بيانات القوى العاملة على 12 متغيرًا، المتغير التابع هو القوى العاملة وتحتوي على ثلاث فئات (العمالة، البطالة، وخارج القوى العاملة). في حين أن المتغيرات الـ 11 المستقلة الأخرى كلها اسمية باستثناء متغير العمر عددي. وأظهرت نتائج هذه المقارنات ان الانحدار اللوجستي المتعدد أعطى أفضل دقة في التنبؤ بلغت (82.2٪) و(79.2٪) للتحليل التمييزي و(81.6٪) للشبكات العصبية الاصطناعية.

الكلمات الدالة: *الانحدار اللوجستي المتعدد، التحليل التمييزي، الشبكات العصبية الاصطناعية.*

Abstract:

There are many possible techniques for classifying data. Multinomial Logistic Regression, Discriminant Analysis and Artificial Neural Networks. Are three techniques that were commonly used for data classification. Three techniques are applied at the Labor Force survey in Palestine in 2019. This study aims to choose the best statistical model for Labor Force in Palestine in 2019 data, through the comparison between Multinomial Logistic Regression, Discriminant Analysis and Artificial Neural Networks on a real data set. The researcher used real data of Labor Force from a survey of the labor force that was conducted by the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) in 2019- 2020. The study sample size was 22625. The target group was the age group (15- 65) for both sexes. Labor Force data has 12 variables; the dependent variable is nominal with three categories (employment, unemployment and outside of LF) and 11 independent variables. In this study, three statistical models were compared using different assessment techniques (cross-validation with half of the observations,

sensitivity, accuracy, error rate, and method ROC curves) and obtained the best estimate of accuracy and error rate in order to achieve the best model for the data. These results demonstrated that multinomial logistic regression can be more powerful analytical technique than discriminant analysis, and artificial neural networks.

Keywords*: Multinomial Logistic Regression. Discriminant Analysis. Artificial Neural Networks.*

1. Introduction

A categorical variable (sometimes called a nominal variable) has two or more categories. They represent types of data that maybe divided into groups. The categorical variables have no numerical meaning, and there is no intrinsic ordering to the categories. For example, hair color, gender, field of study, college attended, political affiliation, and status of disease infection. Gender is a categorical variable having two categories (male and female) and there is no intrinsic ordering to the categories from highest to lowest. A variable with just two categories is said to be dichotomous, whereas one with more than two categories is described as polytomous (Agrestic, 2002).

The objective is to discuss how an analyst can handle data that includes several independent variables and a categorical dependent variable. It explores how the independent variables can contribute to identifying differences among the categories. Assigning observations or objects into predetermined homogeneous groups is a significant practical and research challenge. To illustrate, we can utilize quantitative data to predict college graduation. This serves as an instance of a simple binary classification problem, where the categorical dependent variable can only have two distinct values. In other scenarios, there might be multiple categories or classes for the categorical dependent variable. For instance, when we are unwell, we rely on a doctor to diagnose our illness based on our symptoms.

All of the aforementioned scenarios involve classification problems, where the objective is to predict the values of a categorical dependent variable using one or more continuous and/or categorical predictor variables. In statistics, classification is the process of assigning an observation to one of several predefined groups or categories. An ideal classification method not only accomplishes this task but also provides insights into what distinguishes the different classes from each other. The main goal is to construct a discriminant function that utilizes information from the predictor variables to effectively summarize the variables and achieve optimal discrimination between the classes. This process is also referred to as

supervised pattern recognition. To determine the decision rule that achieves the best discrimination between the classes, it is assumed that a training set, consisting of pre-classified cases (the data sample), is available. This training set is used to establish the desired rule, which can then be applied to new cases. The decision rule can be derived through a model-based approach when a joint distribution of the random variables can be assumed, or through a model-free approach (Joaquim P. and Marques, 2007).

There are various methods available to compare observations, such as Discriminant Analysis and Multinomial Logistic Regression. Another method used for comparing observations is Artificial Neural Networks. In our statistical analysis, we have employed Discriminant Analysis, Multinomial Logistic Regression, and Artificial Neural Networks. The dataset includes 11 independent variables and one dependent variable with three categories: Employment, Unemployment, and Outside of Labor Force. The objective is to determine the best model based on model selection criteria.

1.2 Research Motivation

The categorical variables have no numerical meaning since the data are nominal. Dealing with data representing multiple independent variables and a categorical dependent variable. Independent variables can be used to contribute to the discovery of differences in the categories. In addition, large data needs an appropriate classification method. Three of the most widely used statistical methods for analyzing categorical outcome variables are Discriminant Analysis (DA), Multinomial Logistic Regression (MLR) , and Artificial Neural Networks (ANN). The current study fundamentally evaluates the efficacy of DA, MLR, and (ANN) in terms of multi-group classification problems. Even though the three techniques often reveal the same patterns in a set of data and are appropriate for the development of classification models.

1.3 Research problem

The problem of this study is to determine the best model among three classification techniques, Discriminant Analysis, Multinomial Logistic Regression, and Artificial Neural Networks, in classifying labor force survey in 2019. This has been done using some assessment techniques, such as classification table, ROC curve, sensitivity, accuracy, and error rate. Moreover, it is also interesting to determine the most influential variables that can classify and predict the standard of living for the Labor Force.

The problem discussed and analyzed is to verify the feasibility of classification accuracy, which is a major issue of the classification models using MLR, DA, and ANN to select a suitable method and model. The simplest and the most frequently used criterion among the three methods is classification error (percent of incorrectly classified objects), which gives the highest classification accuracy and validation method.

1.4 Objectives of the Study

The main objectives of this study are as follows:

1. To find the best model for classifying the Labor Force data
2. Applying classification methods for analyzing categorical data.
3. Determining which model to select according to various model selection criteria.
4. Demonstrate the use of MLR, DA, and ANN in analyzing the Manpower data.
5. Demonstrate how to assess MLR, DA and, ANN models in the analysis with the presence of independent variables.

1.5 Importance of the Study

The importance of this study can be classified as follows:

1.5.1 Applied importance:

The applied importance of this study is concentrated on providing planners and executives for economic projects with important information about the factors and determinants that affect the classification of Labor Force**.**

1.5.2 Statistical importance:

The statistical importance of the study is the selection of the optimal model to determine the most important factors affecting the standard of the labor Force in Palestine through the use of statistical methods.

1.6 Methodology

The methodology of the study consists of two stages. The first stage is the theoretical aspects of DA, MLR, and ANN classifiers. While the second one is the predictive model. It discusses the various model validation and evaluation techniques. They used statistical models including DA, MLR, and ANN. This study has chosen three statistical assessment tools to assess the method of estimation and the accuracy of the three models to get the best model. (Classification table, ROC curve, sensitivity, specificity, accuracy, error rate, true

positive rate, and false positive rate). The data is from the 2019 Labor Force survey in Palestine. The data contain 11 independent variables, and the dependent variable is manpower with three categories (Employment, Unemployment, and Outside of the labor force. The target group is people living in West Bank and Gaza Strip aged from 15 – 65 years.

1.7 Literature Review

Suleiman (2015) conducted a comparison of three discrimination methods: Artificial Neural Networks, Logistic Model, and Discriminant Function. The purpose of this comparison was to classify observations into their respective groups, particularly when certain variables did not follow a normal distribution. The criterion used for comparison was the ratio of misclassified observations, also known as the misclassification ratio. The key findings of the study indicate that the proposed models yielded similar results in terms of the significance and importance of the independent variables analyzed. The variable "family size" emerged as the most crucial factor for distinguishing and discriminating between family incomes in terms of sufficiency. On the other hand, the presence of university students in the family did not significantly impact the sufficiency of family income. Additionally, the Artificial Neural Networks method outperformed the Logistic Model and Discriminant Function methods in terms of classification ratio, indicating its superior performance. Kasha and Shehada (2016) aimed to evaluate various estimation methods and algorithms for constructing reliable multinomial logistic regression models. They compared seven methods using different assessment techniques to identify the most dependable approach for a given dataset. The results revealed that the ridge multinomial regression method demonstrated the highest reliability, as indicated by the highest area under the receiver operating characteristic (ROC) curve and the lowest error rate for classifying children and identifying significant risk factors related to anemia status. The study provided a detailed analysis of applying this method to a real dataset from a survey conducted by the Palestinian Bureau of Statistics, focusing on classifying children under the age of five according to their anemia status and identifying important risk factors associated with these anemia statuses.

Abbas et al (2019) highlighted that infertility is the third most serious disease, following cancer and cardiovascular disease, according to the World Health Organization. Intra-Cytoplasmic Sperm Injection (ICSI) is an advanced treatment technique that offers the best chance of pregnancy for couples facing infertility. The study aimed to classify and predict the outcomes of ICSI treatment using

logistic regression and artificial neural networks. Real patient data, including parameters such as age, endometrial receptivity, vascularity index, embryo transfers, transfer day, and embryo quality, were utilized. Logistic regression achieved an accuracy of 75% in predicting the ICSI outcome, while the neural network achieved an accuracy of 79.5% when considering all parameters and 75% when considering only significant parameters.

Strilets et al (2020) addressed the ongoing challenge of accurate medical diagnosis and explored methods for classifying patients' conditions in medical monitoring systems using artificial neural networks. The proposed approach involved training the neural networks using bee colonies to simulate a lower training error. The objective was to determine a patient's classification based on recorded variables related to their condition. The paper presented examples of applying this method to determine the status of patients with urological diseases and liver disease, achieving a classification accuracy of over 80%.

2. Description of Labor Force Data

Real data from the LF Survey, 2019 were conducting by the Palestinian Center Bureau of Statistics (PCBS) and used for the application of the MLR, DA, and ANN. The sample size had been 22625observations of whom 22625 are valid and have no missing value. 59.7% residing in the West Bank and 40.3% residing in Gaza Strip. The dataset contains 12 variables. We are interested in the Labor Force status (1) variable. This variable has been used as a dependent variable in this analysis. It involves three categories (Employment, Unemployment, and Outside of LF). The goal is to find the best model which can describe the relationship between different types of LF and other factors that can be considered independent variables and have effects on each dependent variable. As a result, we conclude the best model. The target group used in this study was people living in the west bank and Gaza governorate in the age group 15 – 65 years in both sexes.

Preliminary Analysis

The dependent variable has three categories including Employment, Unemployment, and the Outside labor force.

Table (1): Distribution of Manpower status

Category	Number	Percent
Employment	5909	26.1
Unemployment	2163	9.6
Outside of LF	14553	64.3
Total	22625	100.0

Table (1) demonstrates 26.1 % are in the Employment category, 9.6% unemployed and 64.3% of the manpower are Outside labor force

Table (2): Distribution of the sample by region

Category	**Number**	**Percent**
West Bank	13509	59.7
Gaza Strip	9116	40.3
Total	22625	100.0

Table (3): Distribution of the sample by Economic Sector

Category	Number	Percent
Agriculture	575	2.5
Manufacturing	849	3.8
Construction	1317	5.8
Commerce, Hotels and Restaurants	1487	6.6
Transportation, Storage and Communication	392	1.7
Services	18005	79.6
Total	22625	100.0

Table (4): The Distribution of the sample by Manpower Status and Region

Manpower		Region		
		West Bank	Gaza Strip	Total
Employment	Number	4369	1540	5909
	%	32.34%	16.89%	26.12%
Unemployment	Number	813	1350	2163
	%	6.01%	14.81%	9.56%
Outside of LF	Number	8327	6226	14553
	%	61.64%	68.30%	64.32%
Total	Number	13509	9116	22625
	%	100.00%	100.00%	100.00%

Table (5): The explanatory variables

Variable name	Description	Value Lable
HR2	Sex	1. Male 2. Female
Pr1	The Age at last Birthday	15 - 65
Pr2	Attendance in formal Education	1.Currently Attending 2-Attended and left 3-Attended and graduated 4-Never attended
Pr4	Educational Attainment (higher Qualification)	1-Illiterate 2-Can Read and Write 3-Elementary 4-Preparatory 5-Secondary 6-Associatte Diploma 7-BA\ BSc 8-Higher Diploma 9-Master Degree 10-Ph.D

Pr6 -a	Did attendance …. training course attendance (such as training course that managed by ministry of labour, Qalandia institute - (must present certificate at the end of the training course)	1-Currently Attending 2-Attended and graduated 3-Attended and left 4-Never attended
HR5	Refugee Status	1-Registered 2-Not Registered 3-Not Refugee
ID7	Locality Type	-Urban, Rural, Camp
WBGS	Region	1.West Bank 2. Gaza Strip
Marital	Marital Status	1.Never Married 2. Married 3. Other
Industry	INDUSTRY group	1.Agriculture 2. Manufacturing 3. Construction 4. Commerce, Hotels and Restaurants 5. Transport, Storage and Communication 6. Services
HR4	Relationship to the Head of Household	Head, spouse, son\daughter, father\mother, brother\ sister, grand father\mother, grand child, Son Wife\ Daughter Husband, Other relative, Others

3. Classification Methods

181 Statistical classification involves the prediction of values for a categorical dependent variable based on one or more continuous and/or categorical predictor variables. The objective is to assign an observation (i) to one of several predefined groups or categories. A good classification method should identify the distinguishing features between different classes. It focuses on the rules for assigning cases to categories or classes, and the ultimate goal is to develop a model that achieves optimal discrimination among multiple classes in terms of predictive performance (Wehrens, 2010). The task of assigning observations or objects to predefined homogeneous groups is a problem of significant practical and research importance. In this paper, three classification techniques, namely Multinomial logistic regression (MLR), discriminant analysis (DA), and artificial neural networks (ANN), are explored.

3.1 Discriminant Analysis

The best definition of discriminant analysis is a technique that allows the classification of an individual into one of two or more distinctive populations, based on a set of measurements (Afifi and Clark, 1984).

Discrimination and classification are multivariate methods that aim to distinguish different sets of objects or observations and assign new objects to predefined groups. Discriminant analysis is primarily exploratory, serving as a means to investigate observed differences when the causal relationships are not well established. On the other hand, classification techniques are more definitive as they generate specific rules for assigning new objects to groups. Typically, classification methods require a higher level of problem structure compared to discrimination. (Richard and Dean, 2007)

Discriminant Functions

is constructed by combining independent variables in a linear manner. The equation representing the discriminant function takes the form:

$$D = b_0 + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + \ldots + b_kX_k \ . \qquad (1).$$

In this equation:

D represents the discriminant function.

X's represent the independent variables.

b's represent the discriminant coefficients or weights.

The coefficients or weights (b) are estimated in such a way that the groups exhibit maximum differentiation based on the values of the discriminant function. This occurs when the ratio of the between-group sum of squares to the within-group sum of squares for the discriminant scores is maximized. When there are only two categories for the criterion variable, the technique is known as two-group discriminant analysis. In cases where three or more categories are involved, the technique is referred to as multiple discriminant analysis.

When (the number of independent variables) = 2, the classification boundary is a Straight line. Every individual on one side of the line is classified as Group 1, on the other side, as Group 2. When n = 3, the classification boundary is a two-dimensional plane in three-dimensional space, the classification boundary is generally an n-1 dimensional hyperplane in n space (Morrison, 1969).

3.2 Multinomial Logistic Regression

Multinomial logistic regression (MLR) is used to predict categorical placement in or the probability of category membership on a dependent variable based on multiple independent variables. The independent variables can be either dichotomous (i.e., binary) or continuous. MLR is a simple extension of binary logistic regression that allows for more than two categories of the dependent or outcome variable. Like binary logistic regression, MLR uses maximum likelihood estimation to evaluate the probability of categorical membership The basic principle of multinomial logistic regression is similar to that for logistic regression (LR), in that it is based on the probability of membership of each category of the dependent variable. LR was proposed in the late 1960s and early 1970s (Cabrera, 1994), and it became routinely available in statistical packages in the early 1980s.There are two models of logistic regression including binary LR and MLR. Binary logistic regression is typically used when the dependent variable is dichotomous, and the independent variables are either continuous or categorical variables. Logistic regression is best used in this condition. When the dependent variable is not dichotomous and is comprised of more than two cases, an MLR can be employed. Also referred to as logit regression, MLR has very similar results to binary logistic regression.

The General Multinomial Logistic Model:
A multinomial logistic model classifies d-dimensional real-valued input vectors x $\in R^d$ into one of k outcomes c $\in \{0, \ldots, k-1\}$ using k − 1 parameter vectors β_0, . . . , $\beta_{k-2} \in R^d$, (Carpenter , 2008)

$$p(c|x,B) = \begin{cases} \frac{\exp\,(B_C X)}{Z_X} & if\ c < K-1 \\ \frac{1}{Z_X} & if\ c = K-1 \end{cases} \quad (2)$$

where the linear predictor is inner product: $\beta_c.x = \sum_{i<d} \beta_{c,i}.x_i$

The normalizing factor in the denominator is the partition function: $Z_x = 1 + \sum_{c<k-1} \exp(\beta_c.x)$

3.3 Artificial Neural Networks

Neural Networks became a common solution for a wide variety of problems in many fields, (ANN) is an information processing paradigm that is inspired by the

way biological nervous systems, such as the brain. The most important feature of the human brain is the ability to learn from the past, according to a complex system of sending and receiving electrical pulses between neurons. This fact has prompted many researchers and led to the establishment of the cognitive sciences, known as artificial intelligence, and building the network. An artificial neural network is composed of many artificial neurons that are linked together according to a specific network architecture. The objective of the neural network is to transform the inputs into meaningful outputs. (Zurada , 1992).

Definition: A regression model that incorporates interconnected hidden variables to capture the relationship between inputs and nonlinear responses. Initially inspired by the functioning of biological neurons as binary thresholding devices, these models are flexible and prove valuable for discrimination and classification tasks. They are implemented through a computerized system commonly referred to as a "black box," which is trained using a specific dataset. (Dodge, 2003)

Artificial Neural Networks (ANN) find application in various areas, which can be categorized as follows:

1. **Classification and diagnostic:** ANN has been extensively used in the field of diagnosis in diverse domains such as medicine, engineering, and manufacturing. It aids in classifying and diagnosing different conditions or outcomes based on input data.
2. **Pattern recognition**: ANN has proven successful in pattern recognition tasks. It has been applied in complex pattern recognition tasks like speech recognition, handwritten character recognition, and image processing, among others.
3. **Modeling:** Neural networks serve as powerful modeling tools, capable of capturing and representing complex input-output relationships. They excel at modeling both linear and non-linear relationships, offering a versatile approach to representing data.
4. **Forecasting and prediction**: ANN demonstrates high efficiency as a predictive tool. By analyzing present information and patterns, it can make accurate predictions about future outcomes, making it valuable in forecasting tasks.
5. **Estimation and control**: ANN has found applications in estimation and control systems. It is employed in system identification, adaptive control, parameter estimation, optimization, and other related fields, providing effective solutions for automated control systems.

In summary, Artificial Neural Networks have a wide range of applications, including classification and diagnostics, pattern recognition, modeling, forecasting and prediction, as well as estimation and control in various industries and fields of study.

4. Methods Evaluation

Table (6): Confusion matrix for two classes (Positive and Negative)

Confusion Matrix		Target	
		Negative	Positive
Model	Negative	TN	FP
	Positive	FN	TP

As we can see in Table (2), True Positives (TP), True Negatives (TN), False Positives (FP), and False Negatives (FN), are the four different possible outcomes of classification prediction for a two-class case with classes "1" ("yes") and "0" ("no"). A False Positive is when the outcome is incorrectly classified as "yes" (or "positive"), when it is in fact "no" (or "negative"). A false negative is when the outcome is incorrectly classified as negative when it is positive. True Positives and True Negatives are obviously correct classifications. The Below formulae were used to calculate sensitivity, specificity, and accuracy. (Kumari, Milan and Godara, Sunila ,2011).

Accuracy, which is the proportion of true results (both true positives and true negatives) in the population, can be obtained by the following formula:

$$\text{Accuracy} = \frac{TP + TN}{TP + TN + FP + FN} \quad (3)$$

185

Sensitivity (equivalent to the true positive rate) It is the proportion of positive cases that are well detected by the test. In other words, the sensitivity measures how the test is effective when used on positive individuals. The test is perfect for positive individuals when the sensitivity is 1, equivalent to a random draw when the sensitivity is 0.5. If it is below 0.5, the test is counter-performing, and it would be useful to reverse the rule so that sensitivity is higher than 0.5 (provided that this does not affect the specificity). The mathematical definition is given by:

$$\text{Sensitivity(True Positive Rate)} = \frac{TP}{(TP) + (FN)} \quad (4)$$

The error rate of all classifications is calculated by the following formula:

$$\text{Error Rate} = \frac{FN + FP}{TP + TN + FP + FN} \quad (5)$$

ROC Curve

ROC (Receiver Operating Characteristic) analysis is a method used to evaluate and compare classifiers, as mentioned by Ferri et al. (2002). It provides a comprehensive measure of classification accuracy through the area under the ROC curve. The concept of the ROC curve originates from signal detection theory (Hosmer and Lemeshow, 2000), which focuses on how well a receiver can detect a signal in the presence of noise. The ROC curve represents the probability of correctly detecting a true signal (sensitivity) and the probability of incorrectly detecting a false signal (1 – specificity) across various cut-off points.

The sensitivity and specificity of a classifier depend on the chosen cut-off point for predicted class probabilities. In some situations, the consequences of misclassifications may vary, and it is important to consider misclassification costs. The ROC curve illustrates the tradeoff between the true positive rate (TP rate) and the false positive rate (FP rate) in binary classification problems. The TP rate indicates the ability of a classifier or diagnostic test to correctly classify positive cases among all positive samples, while the FP rate represents the number of incorrect positive results (i.e., false positives) among all negative samples.

Since the TP rate is equivalent to sensitivity and the FP rate is equal to (1 – specificity), the ROC graph is sometimes referred to as a sensitivity vs (1 - specificity) plot. The area under the ROC curve is a particularly important measure for evaluating classifier performance, as it represents the average sensitivity across all possible specificities (Bradley, 1997).

5. Results

5.1 Statistical Analysis of Manpower Using Multinomial Logistic Regression

Multinomial Logistic Regression (MLR) is a statistical technique that uses several explanatory variables to predict the outcome of a response variable. The goal of MLR is to model the relationship between the explanatory and response variables.

Classification results of Manpower Data set

Table (6) indicates that the model can correctly predict the highest percentage outside of the labor force category (92.6%). The lowest percentage (30.6%) is for the Unemployment category while the third category (Employment) has an accuracy percentage of (80.3%). The model can predict Manpower with overall percentage accuracy of (82.2%).

Table (7): Classification Using Multinomial Logistic Regression Method

	Predicted			
Observed	**Employment**	**Unemployment**	**Outside of labor force**	**Percent Correct**
Employment	4633	228	910	80.3%
Unemployment	748	640	706	30.6%
Outside of labor force	605	247	10669	92.6%
Overall Percentage	30.9%	5.8%	63.4%	82.2%

The evaluation of performance parameters has indicated the sensitivity of 0.969, the accuracy of 0.822, error rate of 0.178, precision of 0.838 and false rate at 0.162.

Table (8): Sensitivity, accuracy, error rate, precision, and false positive rate for the Multinomial Logistic Regression model

Performance Measures	**Value**
Sensitivity	0.969
Accuracy	0.822
Error Rate	0.178
Precision	0.838
False Positive Rate	0.162

The Receiver Operating Characteristic (ROC) curve analysis of Multinomial Logistic Regression Model

The ROC curve is a fundamental tool for diagnostic test evaluation

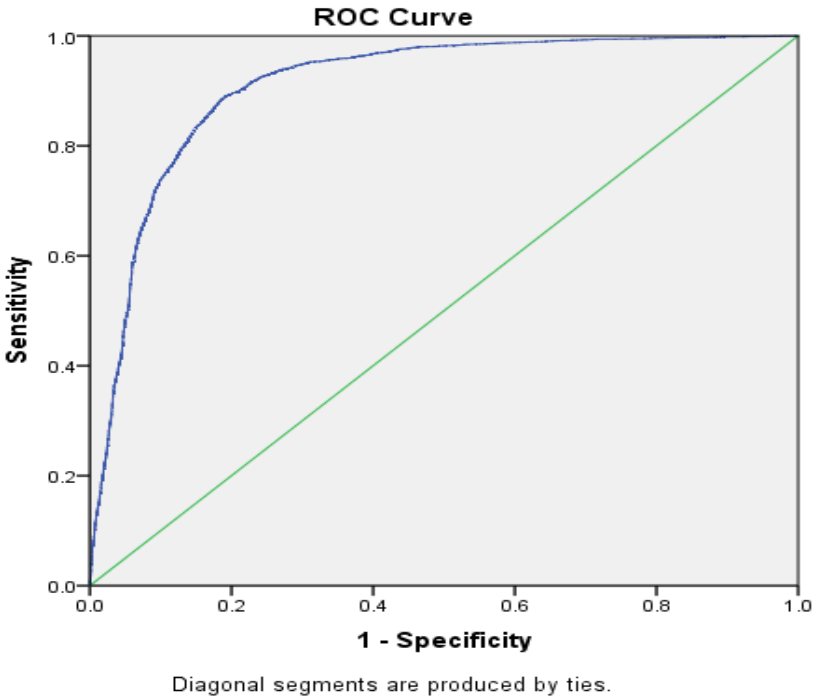

The ROC curve exhibited in figure (1) and .910 considered for the area under the curve computed for different classes of the dependent variable.

5.2 Statistical Analysis of Manpower Using Discriminant Analysis

This section uses Discriminant Analysis (DA) to analyze Manpower data using 11 independent variables and one dependent variable with three categories. The goal is to determine whether these variables will discriminate between the three categories of dependent variables. The analysis follows the process in SPSS as described below with more than one set of eigenvalues, Wilk`s Lambda`s and beta coefficient. The number of sets is always one less than the number of DV groups.

188

Classification Table

The classification table, commonly known as a confusion table, is a tabular representation where the rows correspond to the observed categories of the dependent variable, and the columns represent the predicted categories. In an ideal scenario with perfect predictions, all cases would align on the diagonal of the table. The percentage of cases correctly classified, or the percentage on the diagonal, indicates the accuracy of the classification.

.

Table (9): Classification Results Using Discriminant Function Method

Manpower			Predicted Group Membership			
			Employment	Unemployment	Outside of LF	Total
Original	Count	Employment	4204	228	1339	5771
		Unemployment	680	385	1029	2094
		Outside of LF	549	215	10757	11521
	%	Employment	72.8	4.0	23.2	100.0
		Unemployment	32.5	18.4	49.1	100.0
		Outside of LF	4.8	1.9	93.4	100.0
Cross-validated[b]	Count	Employment	4198	232	1341	5771
		Unemployment	680	384	1030	2094
		Outside of LF	550	218	10753	11521
	%	Employment	72.7	4.0	23.2	100.0
		Unemployment	32.5	18.3	49.2	100.0
		Outside of LF	4.8	1.9	93.3	100.0

a. **79.2%** of original grouped cases correctly classified.

b. Cross validation is done only for those cases in the analysis. In cross validation, each case is classified by the functions derived from all cases other than that case.

c**. 79.1**% of cross-validated grouped cases correctly classified.

According to the results shown in Table (9), 79.2% of respondents were classified correctly into Employment, Unemployment, or Outside of LF groups. Outside of LF were classified with higher accuracy (93.4%) than Employment (72.8%). The third category (Unemployment) with a percentage accuracy of (18.4%). Performance evaluation of parameters is shown in Table (10) where the sensitivity is 0.941, the accuracy is 0.791, the error rate is 0.208, the precision is 0.806 and the false rate is 0.194.

Table (10):Sensitivity, accuracy, error rate, precision, and false positive rate for the Discriminant Analysis model

Performance Measures	Value
Sensitivity	0.941
Accuracy	0.791
Error Rate	0.208
Precision	0.806
False Positive Rate	0.194

The Receiver Operating Characteristic (ROC) curve for Discriminant Analysis Model

Area under the curve= .606

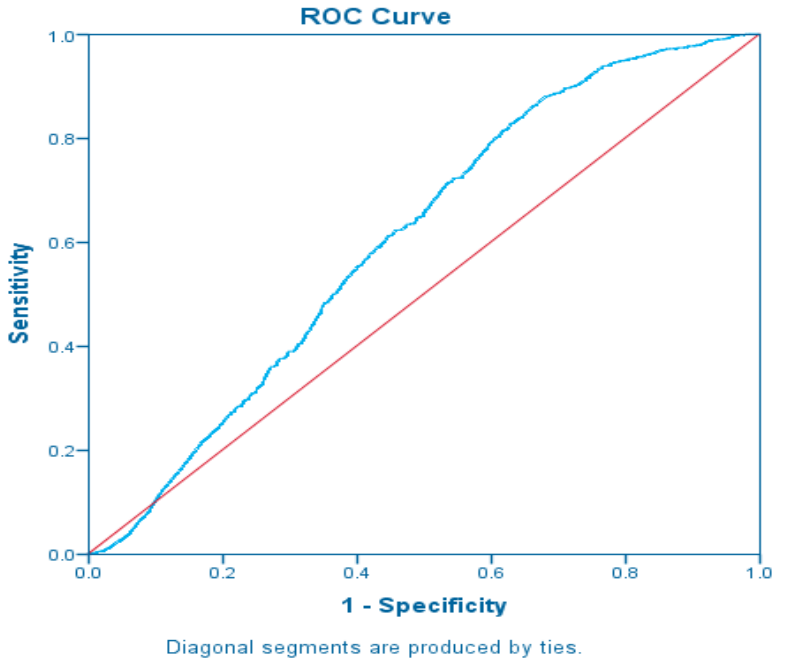

Figure (2): The Receiver Operating Characteristic (ROC) Curve for Discriminant Analysis (DA) Model.

5.3 Statistical Analysis of Manpower Artificial Using Neural Network:

The Neural Network examined all the available independent variable to be involved in the final model with the resulting neural network model appearing in table (11).

Table (11): Classification Using Artificial Neural Network Method

Sample Observed		Predicted			
		Employment	Unemployment	Outside of LF	Percent Correct
Training	Employment	3216	186	672	78.9%
	Unemployment	532	431	477	29.9%
	Outside of LF	442	197	7437	92.1%
	Overall Percent	30.8%	6.0%	63.2%	81.6%
Testing	Employment	1362	82	253	80.3%

Unemployment	253	180	221	27.5%
Outside of LF	208	89	3147	91.4%
Overall Percent	31.5%	6.1%	62.5%	80.9%

Table (11) is an indication of how the model can correctly predict the highest percentage outside of the LF category (92.1%). The lowest percentage is for the unemployment category (29.9%). The third category (Employment) has a percentage accuracy of (78.9%) and the model was able to predict manpower with overall percentage accuracy of (81.6%).

Table (12) however shows the performance evaluation of parameters in which the sensitivity is 0.965, the accuracy is 0.815, the error rate is 0.184, the precision is 0.833 and the false rate is 0.166.

Table (12): Sensitivity, accuracy, error rate, precision, and false positive rate for the Artificial Neural Network model

Performance Measures	**Value**
Sensitivity	0.965
Accuracy	0.815
Error Rate	0.184
Precision	0.833
False Positive Rate	0.166

The Receiver Operating Characteristic (ROC) curve Analysis of Artificial Neural Network Model:

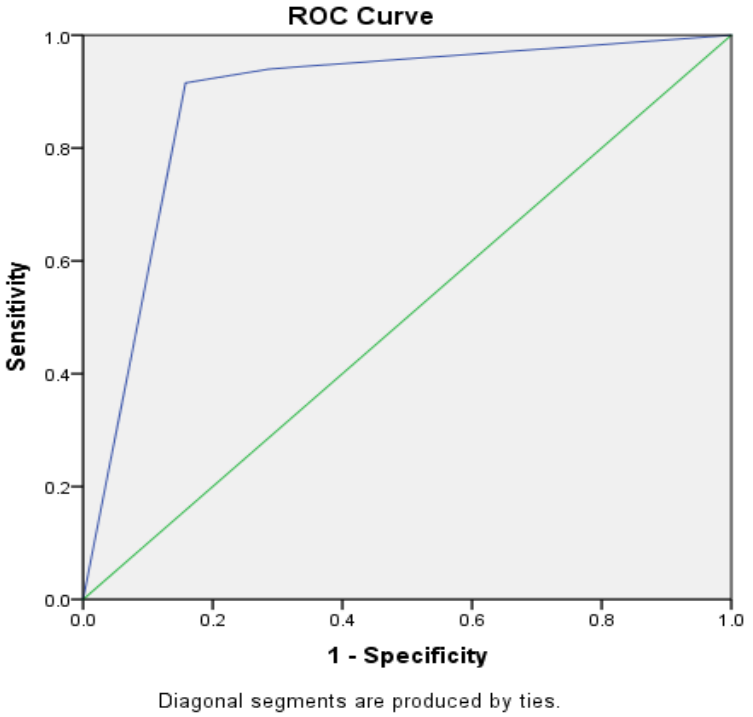

Figure (3): The Receiver Operating Characteristic (ROC) curve for Artificial Neural Network (ANN) Model

The ROC curves are exhibited in figure (3) with area under the curve = 0.880

Comparison Between the Classification Methods

Table (13): Sensitivity, accuracy, error rate, Area under ROC curve and Area under ROC curve

	Sensitivity	accuracy	Error Rate	Area under ROC curve	Correct classification
MLR	0.969	0.822	0.178	0.910	82.2%
DA	0.941	0.791	0.208	0.606	79.2%
ANN	0.965	0.815	0.184	0.880	81.6%

The results of these comparisons showed that the application of the correct classification technique to assess the accuracy of the three classification methods in predicting the of labor force we found that Multinomial Logistic Regression gave the best accuracy in prediction is (82.2%), with 79.2% for Discriminant

Analysis and with (81.6%) for Artificial Neural Networks. In addition, that the ROC curve technique was applied to assess the accuracy of the three classification methods in predicting the labor force we found that Multinomial Logistic Regression gave the best accuracy in prediction is (91%), with 60.6% for Discriminant Analysis and with (88%) for Artificial Neural Networks. In addition, we found that Multinomial Logistic Regression gave the best in prediction is from where the accuracy of the Multinomial Logistic Regression of 82.2%, sensitivity of 96.6% and less error rate of 0.178. While it gave the discriminant analysis model accuracy of 79.1% sensitivity of 94.1% and an error rate 0.208. It also gave artificial neural network accuracy of 81.5% sensitivity of 96.5% and an error rate of 0.184.

6. Conclusions

In this research paper, we have employed three distinct classification methods, namely Multinomial Logistic Regression (MLR), Discriminant Analysis (DA), and Artificial Neural Networks (ANN), to analyze and represent the Labor Force dataset. We used various assessment techniques to identify the best-performing model. The performance of the three methods was compared using the LF data. The sample size had a noticeable impact on the variation between the methods and the errors they produced in their predictions.

The outcomes of the three methods differed. The MLR model achieved a correct classification rate of (82.2%), while DA achieved (79.2%), and Artificial Neural Networks demonstrated an accuracy rate of 81.6% in its predictions. Furthermore, the area under the ROC curve was found to be 91% for MLR, (60.6%) for DA, and 88% for ANN.

The model utilized in this study allows for the classification of any individual (observation) in the Palestinian region (West Bank and Gaza Strip) based on 11 independent variables and an age range of 15-65. The MLR, DA, and ANN models can classify individuals into one of three groups: Employment, Unemployment, and Outside LF, with misclassification rates of (17.8%, 20.8%, and 18.4%) respectively. These results indicate that Multinomial Logistic Regression can be a more effective analytical technique compared to Discriminant Analysis and Artificial Neural Networks.

7. Recommendations

1. Research recommends the use of the Multinomial logistic regression method because of its efficiency in predicting, more research and comparisons between Multinomial logistic regression, Discriminant Analysis models and Artificial Neural Networks should be conducted.
2. Multinomial logistic regression methods should be used in classifying and prediction techniques in other fields, such as medical research, genetics research and physics research.
3. It is important to give priority to the unemployment problem especially in Gaza Strip with a program that aims at decreasing the unemployment rate.
4. More attention and focus should be given to provinces with a high rate of unemployment especially in refugee camps.
5. MLR techniques for analyzing Labor Force data with additional independent variables should be used to achieve a model with higher qualifications and less error rate.
6. Statisticians should further develop and adopt the ANN approach as a method of statistical classification and prediction.
7. Using another statistical model in the analysis of data for the labor force is important because it contributes to helping solve many economic problems, as well as their ability to provide a good classification, prediction, and identifying the most independent variables important in the labor force in the Palestinian.
8. If one or more of the independent variables are very highly correlated with another, the one that does not seem essential to the model should be removed and making sure that this variable is not important in predicting the target variable, removing it may reduce or eliminate multicollinearity.
9. Further research that takes into consideration the inclusion of additional independent variables related to the labor force to achieve a model with a higher rate of correct classification to be conducted.

Reference

Afifi, a. A., & Clark, V. (1984). *Computer-aided multivariate Analysis*. Belmont, California: Lifetime Learning Publications.

Agresti, A. (2002). *Categorical Data Analysis* (2nd Ed.). University of Florida. New York: Wiley

Bradley, A. P. (1997). The use of the area under the roc curve in the evaluation of machine learning algorithms. *Pattern Recognition*, *30*(7), 1145-59.

Cabrera, A. F. (1994). Logistic regression analyses in higher education: An applied perspective". In J. C. Smart (Ed.). *Higher Education Handbook of Theory and Research*, New York: Agathon Press,10, 225-256.

Dodge, Y. (2003). *The Oxford Dictionary of Statistical Terms*, Oxford University, 282.

Ferri, C., Flach, P., & Hernandez-Orallo, J. (2002). *Learning Decision Trees Using the Area under the ROC Curve*, Nineteenth International Conference on Machine Learning (ICML 2002), Morgan Kaufmann, 46-139.

Joaquim, P.,& Marques d. S. (2007). *Applied Statistics Using SPSS*, STATISTICA, MATLAB and R(2nd Ed.). Springer-Verlag Berlin.

JOHNSON, R. A., & WICHERN, D. W. (2007). *Applied Multivariate Statistical Analysis.*

Mahmoud, O., & Abu Samra, A. (2016). Classification Methods for Hypertension Patients' Data in Palestine"; *Proceedings of the 25th Annual International Conference on Statistics and Modeling in Human and Social Sciences;* Department of Statistics; Faculty of Economics and Political Science; Cairo University; Cairo, Egypt; March 25-28.

Milan, K., & Sunila, G. (2011). Review of Data Mining Classification Models in Cardiovascular Disease Diagnosis. *International Journal of Computer Science and Technology, 2*.

Morrison, D. (1969). Interpretation of Discriminant Analysis. *Journal of Marketing Research*. *6* ,156-63.

PCBS, (2019), "User guide, Labor Force Survey 2019", Palestinian Central Bureau of Statistics

Strilets V., Bakumenko N., & Chernysh S., & Ugryumov M., & Donets V. (2020). Application of Artificial Neural Networks in the Problems of the Patient's Condition Diagnosis in Medical Monitoring Systems. *In: Nechyporuk M., Pavlikov V., Kritskiy D. (eds) Integrated Computer Technologies in Mechanical Engineering. Advances in Intelligent Systems and Computing*. Springer, Cham, 1113.

Suleiman. A. (2015). *Comparison Between discriminant analysis, Binary logistic regression and neural networks for Classification Observation (Case Study:*

196

factors affecting the adequacy of family income[Ph.D. Thesis. Sudan University of Science and Technology].

Wehrens, R. (2010). *Chemometrics with R Multivariate Data Analysis in the Natural Sciences and Life Sciences*. Springer.

Zeinab, A., & Saad Ali, Mohammad, A., & Chadi, F. (2019). Applications of Logistic Regression and Artificial Neural Network for ICSI Prediction. *The International Arab Journal of Information Technology*,*16*(3A) , Special Issue.

Zurada. (1992). *Introduction to Artificial Neural Systems.* West publishing company.

مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية
ISRAA UNIVERSITY JOURNAL FOR HUMANITIES
ISSN 2518-5918 DOI Prefix:10.36529
IUJH ISSUE 15, July 2023

الإنهاء غير المشروع لعقد العمل محدد المدة وفقًا لقانون العمل الفلسطيني رقم"7" لسنة"2000"م

(دراسة مقارنة)

The Illegal Termination of The Limited – Term Work Contract in Accordance with The Palestinian Labor Law No.7 for The Year (A comparative Study)

أكرم صبحي مزهر[1]، محمد طارق الزيتونية [2]

[1]أستاذ القانون المدني المساعد، كلية القانون، جامعة الإسراء، فلسطين

[2]ماجستير القانون الخاص، فلسطين

DOI: 10.36529/1811-000-015-007

تاريخ الاستلام: 04/ 01/ 2023 تاريخ القبول: 06/02/ 2023 تاريخ النشر: 01/ 07/ 2023

الملخص

تبحث هذه الدراسة في الإنهاء غير المشروع لعقد العمل وفق قانون العمل الفلسطيني رقم"7" لسنة"2000"م النافذ في فلسطين، انطلاقًا من الأهمية البالغة لهذا الموضوع والتي تمثلت باتساع الشريحة التي يلامسها عنوان هذه الدراسة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وبما تعالج من إشكاليات تعتبر الأكثر اتساعًا في علاقات العمل والنزاعات النقابية وأروقة المحاكم ودوائرها التنفيذية، وتبين هذه الدراسة ماهية الإنهاء غير المشروع لعقد العمل، باعتبارها وسيلة من وسائل التعسف في استعمال الحق من جانب صاحب العمل، وذلك من خلال تعريف الإنهاء غير المشروع لعقد العمل، وبيان معيار الإنهاء غير المشروع، سيما أن قانون العمل الفلسطيني لم يقم بإيضاح الأسباب غير المشروعة التي تؤدي إلى إنهاء عقد العمل، مما حدا للباحث التطرق لتلك الأسباب والحالات، لما فيهم من فائدة في تقييد صلاحية صاحب العمل في إنهاء عقد العمل، ومن ثم تطرقنا في هذه الدراسة إلى توضيح تطبيقات الانهاء غير المشروع، لما فيها من توضيح لمفهوم الأسباب التي تؤدي إلى الإنهاء غير المشروع لعقد العمل، كما انتقلنا إلى توضيح الآثار المترتبة على الانهاء غير المشروع لعقد العمل.

الكلمات المفتاحية: *إنهاء غير مشروع، عقد العمل، آثار، فصل تعسفي، مسؤولية صاحب العمل.*

اسم الباحث المرسل: أكرم صبحي مزهر بريد الكتروني: akrammezher87@hotmail.com

Abstract

This study examined the illegal termination of the employment contract according to the Palestinian Labor Law No. 7 of 2000 in force in Palestine. This study showed the nature of unlawful termination of the employment contract, as it is a means of abuse of the right on the part of the employer, through the definition of unlawful termination The project of the work contract, and the criterion of illegal termination, especially since the Palestinian Labor Law did not clarify the illegal reasons that led to the termination of the work contract, which prompted the researcher to address those reasons and cases, because of their usefulness in restricting the employer's authority to terminate the work contract, Hence, in this study, the researchers discussed the applications of unlawful termination, because of the clarification of the concept of reasons that lead to unlawful termination of the work contract.

Keywords: Illegal termination, Work contract, Effects, Arbitrary Separation, the responsibility of the employer.

مقدمة:

إن الحق في إنهاء عقد العمل كغيره من الحقوق، يتقيد بضرورة استعمال هذا الحق على نحو مشروع، بأن تكون هناك مصلحة مشروعة من الإنهاء، أما إذا تم إنهاء عقد العمل دون مصلحة سائغة تقتضيه، أي إذا تم التعسف في إنهاء العقد، سواء من قبل صاحب العمل أو من قبل العامل؛ وقع عمله خاطئًا وموجبًا مسئوليته، حيث إن قانون العمل وجد لحماية العاملين ولمنحهم الحد الأدنى من الحقوق، وان لعقد العمل أثر مباشر على مركز العامل من الناحية الاجتماعية والاقتصادية التي يرتكز عليها العامل أساسًا في حياته اليومية وتعاملاته، لذلك لا بد من حماية هذا الطرف الضعيف من تجاوزات صاحب العمل بإنهاء عقد العمل بطريقة غير مشروعة، لذا فقد سعى المشرع إلى ترسيخ مبدأ الفصل التعسفي في عقود العمل لغايات عدم إنهاء عقود العمل لأسباب غير مشروعة، وغير مبررة قانونًا.

أهمية البحث:

تبدو أهمية هذا البحث من ناحيتين:

الأولى: أن الإنهاء غير المشروع لعقد العمل تتعلق بطائفة مهمة في المجتمع، ولها انعكاسات مؤكدة على حياتهم اليومية وحياة أفراد عائلاتهم ومستقبلهم وعلى استقرار علاقات العمل، وبالتالي على الإنتاج والإنتاجية، وما لذلك من أثر على الاقتصاد الوطني، وبالتالي كان من الجدارة والواجب وضع ترسانة قانونية لحماية العامل من تعسف صاحب العمل عند فصله بطريقة غير مشروعة.

والثانية: أن النظام العام الاجتماعي يهدف إلى تحقيق مصلحة العامل، المتمثلة في ضمان مورد رزقه الذي لا يتأتى إلا بضمان استمرار علاقة عمله، أي تأمين استقرار الشغل، وهذا ما حاول القضاء دائما إقراره في القضايا المطروحة أمامه، مستندًا إلى قاعدة عدم التعسف في استعمال صاحب العمل حقه في إنهاء عقد العمل.

أهداف البحث:

تتخلص أهداف هذه الدراسة بما يلي:

- التعرف على مفهوم الإنهاء غير المشروع لعقد العمل وبيان معيار الإنهاء غير المشروع.
- توضيح المبادئ الأساسية للنظام القانوني لأحكام الإنهاء غير المشروع لعقد العمل في قانون العمل الفلسطيني رقم "7" لسنة"2000" والتطبيقات القضائية.
- بيان مدى مسؤولية صاحب العمل عن الإنهاء غير المشروع لعقد العمل.
- الوصول إلى توصيات عملية بما يخدم التعديلات التشريعية المستقبلية لقانون العمل.

إشكالية البحث:

تكمن مشكلة الدراسة في عدم توفير الحماية الكافية للعامل من تعسف صاحب العمل في ظل وجود بعض الثغرات في قانون العمل، وما يكتنف النصوص القانونية التي عالجت هذا الموضوع من غموض وانعكاسات سلبية لذلك على التطبيقات القضائية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى هل الإنهاء غير المشروع يرد على عقد العمل غير محدد المدة فحسب، أم يشمل عقد العمل محدد المدة؟

ولحل هذه الاشكالية لا بد من الإجابة على التساؤلات الآتية:

1- ما المقصود بالإنهاء غير المشروع لعقد العمل؟
2- ما المعيار الذي يحدد إنهاء عقد العمل بطريق مشروع أو غير مشروع؟
3- وهل توجد حماية للعامل من تعسف صاحب العمل بإنهاء عقد العمل بطريق غير مشروع؟
4- على من يقع عبء إثبات الإنهاء غير المشروع لعقد العمل؟
5- وما الآثار القانونية المترتبة على الإنهاء غير المشروع لعقد العمل؟
6- هل هناك فرق بين الإنهاء غير المشروع لعقد العمل والفصل التعسفي الوارد في قانون العمل؟

منهجية البحث:

وصولًا إلى الإجابة عن إشكالية الدراسة والتساؤلات المطروحة وتحقيق أهدافها، سوف يعتمد الباحث على **المنهج التحليلي** لنصوص قانون العمل الفلسطيني وتطبيقاته القضائية، وبيان اتجاهات وآليات معالجتها لقضايا إنهاء عقد العمل، ثم الانتقال إلى **المنهج المقارن** حيث سيتم طرح جوانب البحث ضمن إطار النظام القانوني الحالي في فلسطين مقارنةً بالنظام القانوني في كلًا من مصر والأردن. 201

هيكلية البحث:

سنقوم بتقسيم هذه الدراسة الى ثلاث مباحث، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: ماهية الإنهاء غير المشروع لعقد العمل.

المطلب **الأول**/ مفهوم الإنهاء غير المشروع لعقد العمل.

المطلب الثاني/ معيار الإنهاء غير المشروع لعقد العمل.

المبحث الثاني: نطاق الإنهاء غير المشروع لعقد العمل وتطبيقاته.

المطلب الأول/ نطاق الإنهاء غير المشروع لعقد العمل من حيث نوع العقد.

المطلب الثاني/ نطاق الإنهاء غير المشروع لعقد العمل في التطبيقات التشريعية والقضائية.

المبحث الثالث: مسؤولية صاحب العمل عن الإنهاء غير المشروع لعقد العمل وآثاره.

المطلب **الأول**/ طبيعة المسؤولية عن الإنهاء غير المشروع لعقد العمل وشروطها.

المطلب الثاني/آثار الإنهاء غير المشروع لعقد العمل.

المبحث الأول

ماهية الإنهاء غير المشروع لعقد العمل

إن قيام أحد أطراف عقد العمل بإنهاء العقد بإرادته المنفردة ضمن الحدود التي رسمها له المشرع، لا يعد ذلك من قبيل الإنهاء غير المشروع لعقد العمل، وإنما يكون الإنهاء غير المشروع لعقد العمل إذا قام أحد طرفي العقد بإنهاء العقد دون وجود مبرر مشروع، والمبرر هو المصلحة المشروعة التي تتحقق بالإنهاء دون أن تلحق الطرف الآخر ضرراً لا يتناسب البته مع هذه المصلحة (أبو شنب، 2005).

وعلى ضوء ذلك نبحث مفهوم الإنهاء غير المشروع (التعسفي) ونبحث أيضًا المعيار الذي يفصل بين التعسف في إنهاء علاقة العمل وعدمه، فسنقوم بتقسيم هذا المبحث الى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم الإنهاء غير المشروع لعقد العمل.

المطلب الثاني: معيار الإنهاء غير المشروع لعقد العمل.

المطلب الأول

مفهوم الإنهاء غير المشروع لعقد العمل

بالرجوع الى القواعد العامة نجد أن المشرع الفلسطيني قد تبنى نظرية التعسف في استعمال الحق على غرار باقي التشريعات الحديثة فقد نصت المادة (3/46) من قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000 على أنه " يعتبر تعسفيًا إنهاء عقد العمل دون وجود أسباب موجبة لذلك".

يتضح من النص أن قيام صاحب العمل أو العامل بإنهاء عقد العمل من خلال الطريق الذي رسمه المشرع، يدخل في نطاق الحدود القانونية لممارسة الحق، وممارسة هذا الحق تقتضي توافر مبرر مشروع فإذا انتهك هذا المبرر، بأن أنهى صاحب العمل أو العامل العقد دون مصلحة سائغة تقتضيه، أي تعسف في إنهاء العقد، وقع ذلك خروجًا عن الحدود القانونية للحق (البرعي، 2005).

وترتيبًا على ذلك فإن لكل حق وظيفة اجتماعية يتقيد بها، وممارسة هذا الحق تقتضي توافر مبرر مشروع يسوغه، والمبرر هو المصلحة المشروعة التي تتحقق بالإنهاء دون أن تلحق الطرف الآخر ضررًا لا يتناسب البتة مع هذه المصلحة (عرفة، 1996).

وتجدر الإشارة إلى اختلاف مصطلح الفصل التعسفي عن الإنهاء غير المشروع لعقد العمل، حيث يعرف الإنهاء غير المشروع بأنه "الإنهاء المبستر وغير المشروع للعقود، ومنها عقد العمل، سواء كان ذلك من جانب صاحب العمل أو من جانب العامل، وبغض النظر عن طبيعة العقد محدد المدة أو غير محدد المدة"، في حين أن الفصل التعسفي هو" شكل خاص من الإنهاء غير المشروع يستخدمه قانون العمل للتعبير عن تعسف صاحب العمل في استعمال حقه في إنهاء عقد العمل غير محدد المدة، بحيث يتجاوز صاحب العمل الأحكام الخاصة التي أوردها قانون العمل للإنهاء" (أبو عرة، 2013) .

ويرى فقهاء التشريع العمالي أن الإنهاء غير المشروع لعلاقة العمل (التعسفي) يقوم على ثلاثة مفاهيم، وهي نية إيقاع الضرر وإعمال الضرر وخرق الإجراءات (راشد، 1991) ويقع عبء إثبات التعسف طبقًا للقواعد العامة على عاتق من يدعيه، فالأصل أن صاحب الحق يستعمله استعمالًا مشروعًا، ولا يلتزم بإثبات مشروعية هذا العمل أو تقديم المبرر له، ومن يدعي حصول التعسف في استعمال الحق يلتزم بإثباته، ويجوز إثبات التعسف بجميع طرق الإثبات، بما في ذلك البينة والقرائن لأن محل الإثبات واقعة أو وقائع مادية (جادي، 2020).

كما عرف الإنهاء غير المشروع لعقد العمل بأنه " التصرف القانوني المنفرد الصادر عن رب العمل شفوياً أو خطياً حين يستلزم القانون ذلك والنافذ في التسليم (عبد الباقي، 1982).

يلاحظ أن التعريف السابق جاء بالمعنى الضيق للإنهاء التعسفي، لأنه لا يشمل على حالة الإنهاء الضمني، كما هو الحال عندما يدفع رب العمل العامل بتصرفاته ليبدو وكأنه الذي ترك العمل، كما أن هذا التعريف قد قصر صدور التصرف من جهة رب العمل فقط، إلا أن الواقع يفترض صدور هذا التصرف من العامل في أوقات العمل، حيث أن العامل قد يقوم بترك العمل دون إشعار صاحب العمل بذلك وفي أوقات يكون رب العمل بحاجة الى صاحب العمل، مما يلحق خسارة بصاحب العمل.

وكذلك عرف الإنهاء غير المشروع لعقد العمل بأنه "كل انقطاع في عقد العمل ناتج عن فعل رب العمل لا بإرادته المعلنة وحسب" (الغندور، 1996).

ويؤخذ على هذا التعريف وإن كان أكثر شمولًا من التعريف الأول، إلا أنه حصر الإنهاء التعسفي لصاحب العمل فقط كما فعل في التعريف السابق، علمًا بأن الإنهاء التعسفي لعقد العمل من الناحية القانونية قد يرد الى العامل وصاحب العمل على حد سواء.

وعرف بعض الفقه الإنهاء غير المشروع لعقد العمل بأنه "الضرر الذي يلحق العاقد نتيجة استعمال لحقه في انهاء عقد العمل بلا مبرر مشروع " (الظواهرة، 2020).

والإنهاء التعسفي قد يكون صريحًا كما في حالة لو بلغ صاحب العمل العامل بفصله عن العمل صراحة، وقد يكون ضمنيًا كما لو دفع صاحب العمل العامل بتصرفاته الجائرة الى أن يكون في الظاهر هو الذي أنهى العقد. (أحمد، 2000).

كما أن الإنهاء التعسفي قد يقع من قبل صاحب العمل من الناحية القانونية وقد يقع من العامل، ولكن أهميته العملية تبرز على الأخص في حالة الانهاء من قبل صاحب العمل؛ لأنه هو الذي يقوم في الغالب بإنهاء العقد، فيفقد العامل عمله ويتأذى من إنهاء العقد على نحو أشد وأكبر مما يتأذى به صاحب العمل (عبد الباقي، 1982).

ويرى الباحثان أنه يمكن تعريف الإنهاء غير المشروع لعقد العمل بأنه:" قيام صاحب العمل بإنهاء العقد المبرم بينه وبين العامل بإرادته المنفردة وبلا مبرر، سواء أخطر العامل بهذا الإنهاء أو لم يخطره، مما يلحق ضرر بالعامل نتيجة هذا الإنهاء".

المطلب الثاني

معيار الإنهاء غير المشروع لعقد العمل

إن تحديد التعسف في استعمال الحق في إنهاء عقد العمل من عدمه ليس بالأمر اليسير الهين، بل قد يصعب استخلاص معيار حاسم للتمييز بين ما يعد تعسفًا في إنهاء عقد العمل وما لا يعد كذلك، مما يجعلنا نحتكم الى معيار الرجل المعتاد؛ حيث أن المقارن بين سلوك صاحب العمل في الإنهاء وبين نظرائه من أصحاب الأعمال في نفس الظروف التي أحاطت بالأول، فإذا كان مسلكه مغايرًا لنظرائه في نفس الظروف، كان إنهاؤه للعقد إنهاءً تعسفيًا يرتب مسؤولية عن التعويض (عزام، 2014).

ومن قبيل الإنهاء غير المشروع لعقد العمل، الإنهاء الذي لا يتوافر له مسوغه كما أشرنا سابقًا، فيجب على من يستعمل حقه في الإنهاء أن يستند إلى مبرر مقبول قانونًا؛ فاستعمال صاحب العمل حقه في الإنهاء، يرتب آثارًا سلبية في جانب العامل الذي يفقد مصدر رزقه هو وأسرته، ومثال ذلك أن يستبدل صاحب العمل عاملًا بمزايا أفضل بعامل آخر، أو أن يفصل صاحب العمل عاملًا تذرعًا بالإغلاق الجزئي للمنشأة لسبب اقتصادي غير حقيقي أو جاد (نايل، 2004).

كما يعد من قبيل الإنهاء التعسفي لعقد العمل، الانحراف عن غاية الحق في الإنهاء؛ فالحق في الإنهاء له غاية موضوعية ينبغي التحرك في إطارها والالتزام بنطاقها، هذه الغاية تتمثل في الاخلال بالالتزامات الجوهرية لعقد العمل أو الخروج عنها، ومفاد ذلك أن للإنهاء عنصرين: عنصر مادي يمكن إقامة الدليل عليه، وعنصر معنوي يتعلق بالسبب أو الدافع للإنهاء؛ بحيث إذا ما تجاوز المتعاقد هذا الغاية عد متعسفًا في استعمال هذا الحق، وبالتالي ملتزمًا بالتعويض (ابراهيم، 1993).

وتطبيقًا لذلك، قضت محكمة النقض الفرنسية، بتعويض العامل عن الإنهاء التعسفي للعقد عندما قررت أن إنهاء صاحب العمل للعقد بسبب إلغاء الوظيفة محل التعاقد، وقيامه بإنشاء وظيفة أخرى لا تتفق اختصاصاتها مع الأولى، يعد انهاءً لاعتبارات اقتصادية وليست ثمة تعسف في ذلك، عكس ذلك إذا كانت الوظيفة الجديدة ذات اختصاصات تتفق مع الأولى، فتكون بصدد تعسف في استعمال حق الإنهاء، وبالتالي يجب التعويض (عبد الباقي، 1982).

نخلص الى أن المعيار في تحديد مشروعية إنهاء عقد العمل من عدمها وفقًا للاجتهاد القضائي المصري، هو معيار الرجل المعتاد؛ حيث أن المقارن بين سلوك صاحب العمل في الإنهاء وبين نظرائه من أصحاب الأعمال في نفس الظروف التي أحاطت بالأول، فإذا كان مسلكه مغايرًا لنظرائه في نفس الظروف كان إنهاؤه للعقد إنهاءً تعسفيًا يرتب مسئولية عن التعويض، أما اذا كان مسلكه كمسلك نظرائه من أصحاب الأعمال فلا يكون إنهاءه لعقد العمل إنهاءً تعسفيًا موجبًا للتعويض.

أما عند الحديث عن الاجتهاد القضائي الأردني والكويتي، نجد أن الفصل يكون تعسفيًا إذا وقع بلا مبرر، ولم يكن بسبب أحد الحالات التي نص عليها قانون العمل والتي يجوز معها لصاحب العمل إنهاء خدمة العامل، حيث أن المستفاد من نص المادة "41" من قانون العمل الكويتي رقم 6 لسنة 2010 ، والمادة "28" من قانون العمل الأردني رقم 8 لسنة 1996 أن الفصل يكون مبررًا في أي حالة من الحالات التي عددتها المدة المذكورة، فإذا وقع لغير حالة من هذه الحالات التي نص عليها قانون العمل يكون تعسفيًا (الحربي، 2014).

ومن خلال دراستنا لموقف القضاء الأردني والكويتي، نجد أن لمحكمة الموضوع سلطة تقديرية في الرقابة على حق صاحب العمل فإنهاء خدمات العامل حال ارتكابه خطأ، فقاضي الموضوع هو الذي يراقب ويتأكد من أن العامل قد ارتكب حالة من الحالات التي تبرر فصله دون إشعار أو تعويض أو مكافئة نهاية الخدمة، ومدى استناد هذا الفصل إلى مبرر مشروع أم لا.

أما في ضوء قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000 م نجد أنه في المادة "40"، قد حدد الحالات التي يمكن لصاحب العمل أن ينهي عقد العمل من طرف واحد دون إشعار مع حقه في مطالبة العامل بكافة الحقوق الأخرى عند ارتكاب العامل مخالفة من المخالفات الواردة في نص هذه المادة، وعليه يكون تفسير السبب الموجب في المادة "46" هو بوجود أحد الأسباب الواردة في المادتين "40" و"41" وبخلاف ذلك يكون الإنهاء غير مشروع وفصلًا تعسفيًا.

وبناء عليه فيعتبر إنهاء عقد العمل بلا مبرر إنهاءً غير مشروع إذا قام صاحب العمل بإنهاء عقد العمل بناءً على حالة من الحالات الواردة في نص المادة "39" والتي نصت على: "لا يمكن اعتبار الحالات التالية بوجه الخصوص من الأسباب الحقيقية التي تبرر إنهاء العمل من قبل صاحب العمل":

1-الانخراط النقابي أو المشاركة في أنشطة نقابية خارج أوقات العمل أو أثناء أوقات العمل بموافقة صاحب العمل.

2-إقدام العامل على طلب ممارسة نيابية تمثيلية عن العمال.

3-إقدام العامل على رفع قضية أو مشاركته في إجراءات ضد صاحب العمل بادعاء خرق القانون وكذلك تقديمه لشكوى أمام الجهات الادارية المختصة."

205

المبحث الثاني

نطاق الإنهاء غير المشروع لعقد العمل وتطبيقاته

يقتضي البحث في نطاق الإنهاء غير المشروع لعقد العمل بيان نوع عقد العمل الذي يقع عليه هذا الإنهاء، ثم نطاقه في التطبيقات التشريعية والقضائية، حيث أن هناك من يرى بأن الإنهاء غير المشروع يرد على عقد العمل غير محدود المدة، ويسوق في ذلك عدة حجج، وعلى عكس ذلك هناك من يرى الإنهاء غير المشروع يرد على عقد العمل محدود المدة وعقد العمل غير محدود المدة ويسوق في ذلك حجج، وفي الحديث عن نطاق الإنهاء غير المشروع لعقد العمل وتطبيقاته سنتطرق الى هذه الآراء.

المطلب الأول

نطاق الإنهاء غير المشروع لعقد العمل من حيث نوع العقد

ذهبت محكمة التمييز الأردنية في بعض أحكامها التي صدرت في ظل قانون العمل الملغي إلى أن الفصل التعسفي يقع على العقد محدود المدة، فقضت في القضية رقم 1999/93 بأنه إذا كان عقد العمل لمدة محدودة، وقام صاحب العمل بإنهاء عقد العمل بطريق غير مشروع قبل انتهاء هذه المدة، فإن ما يستحقه العامل هو المكافأة وبدل إشعار (العتوم، 2003)، وخلافًا لما ذهبت إليه محكمة التمييز، هناك من يرى بأن الإنهاء غير المشروع لعقد العمل لا يقع إلا على العامل المرتبط مع صاحب العمل بعقد غير محدود المدة، وذلك لعدة أسباب:

السبب الأول: ارتباط فكرة التعسف بفكرة الحق وجودًا وعدمًا، ذلك أن الإنهاء غير المشروع لعقد العمل من جانب صاحب العمل لا يمكن تصور وقوعه إلا إذا كان صاحب العمل يملك أصلًا حق الإنهاء، وصاحب العمل لا يملك حق الإنهاء بإرادته المنفردة، إلا إذا كان العقد غير محدد المدة، فالإنهاء في هذا النوع من العقود لا يتوقف على رضا الطرفين معًا وإلا لانتهى الأمر إلى تأبيدها تأبيدًا يقضي على الحرية الفردية، فضلًا عن أن عدم تحديد مدة العقد، مقتضاه رضاهما بالترخيص لأي منهما في إنهاء العقد وقتما يشاء، وقد حرص التشريع الأردني والمقارن سواء في القانون المدني أو في قانون العمل على تأكيد حق إنهاء العقد غير محدد المدة بالإرادة المنفردة (عبد الباقي، 1982).

أما إذا كان العقد محدد المدة، فلا يحق لأي من الطرفين أن ينهيه أثناء هذه المدة، وإنما ينتهي العقد بانقضاء المدة المحددة له، وبناءً عليه فإن الفصل التعسفي لا يقع إلا على العقود غير محدودة المدة، عندما يستعمل صاحب العمل حقه في إنهائها، فيتعسف في استعمال هذا الحق (الأهواني، 1999).

السبب الثاني :أن المادة"25" من قانون العمل الأردني الخاصة بالفصل التعسفي تضمنت حكمًا يقضي بدفع بدل إشعار ومكافأة نهاية الخدمة للعامل، إذا ثبت أن فصله كان تعسفيًا، والاشعار لا يكون إلا في العقود غير محددة المدة، ذلك أن المادة"23"من قانون العمل الأردني المتعلقة بأحكام الاشعار بإنهاء العقد تنص في الفقرة "أ" منها على أنه "إذا رغب أحد الطرفين في إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة فيترتب عليه إشعار الطرف الآخر...."إلخ.

فالأصل بالنسبة للعقد محدود المدة أن صاحب العمل لا يملك حق الإنهاء، وإنما أجاز له المشرع ذلك على سبيل الاستثناء، وفي حالات محددة نتيجة ارتكاب العامل أخطاء أو جرائم معينة يستحق معها إنهاء عقده دون مسؤولية على صاحب العمل؛ لأن العامل في هذه الحالات هو المتسبب في الإنهاء (العتوم، 2003).

السبب الثالث: أن المادة"27/ب " من قانون العمل الأردني تنص على "إذا أنهى صاحب العمل عقد العمل محدد المدة قبل انتهاء مدته...يحق للعامل استيفاء جميع الحقوق والمزايا التي ينص عليها العقد، كما يستحق الأجور التي تستحق حتى انتهاء المدة المتبقية من العقد".

السبب الرابع: أنه لم يعثر في الاجتهاد القضائي المقارن على أي حكم يقضي بأن الفصل التعسفي يقع على العقود محددة المدة، بل أكد هذا الاجتهاد أن الإنهاء المبستر للعقد قبل انقضاء المدة، يعد إنهاء غير مشروع للعقد حتى ولو توافر لدى الطرف الذي أنهى العقد ما يدعوه الى ذلك (الأهواني، 1999).

وبالرجوع إلى أحكام قانون العمل الفلسطيني رقم "7" لسنة "2000" نجد أنه نص في المادة"3/46" على ما يأتي: "يعتبر تعسفيًا إنهاء عقد العمل دون وجود أسباب موجبة"، وحيث إن المادة جاءت تحت عنوان صريح وواضح، وهو "إنهاء عقد العمل غير محدد المدة"، في حين لم يتناول المشرع حالات انتهاء عقد العمل محدد المدة.

كما ويتضح من النص السابق أن قانون العمل الفلسطيني، لم يشترط وجوب أن يكون عقد العمل غير محدد المدة، حتى يصار للإنهاء وفق أحكام المادة السابقة، وهذا على غرار المشرع الأردني الذي اشترط صراحة بأن يكون عقد العمل غير محدد المدة حتى يصار إلى إنهائه وفق قرار محكمة التمييز الأردنية التي أشارت في متن الحكم أنه" يستفاد من أحكام المادة (31/أ) من قانون العمل الأردني أنها أجازت لصاحب العمل إنهاء عقود العمل، واشترطت أن تكون هذه العقود غير محددة المدة (قدورة، 2013).

ويرى الباحث أنه ومع حالة عدم ذكر النص صراحة لحالة العقد فيما لو كان محدد المدة أو غير محدد المدة، فإن الباحث يرى بأن النص يشير الى العقود غير محددة المدة وذلك للأسباب الآتية:

أ- أن العاملين بعقود محددة المدة لا يمكن تطبيق نص المادة "47" عليهم سيما أن العقود محددة المدة لا تجاوز مدة السنتين، وأن تلك العقود تنتهي بنهاية المدة دون حاجة إلى اشعار العامل.

ب- أن المادة "46" التي تحدثت عن الإنهاء التعسفي لعقد العمل، هي خاصة في عقد العمل غير محدد المدة، حيث نصت الفقرة الاولى من المادة المذكورة على "يجوز لأي من طرفي عقد العمل غير محدد المدة إنهاؤه بمقتضى إشعار يرسل بعلم الوصول الى الطرف الآخر قبل شهر من إنهاء العمل".

وتجدر الإشارة هنا إلى عقد العمل خلال فترة التجربة أو تحت الاختبار، فهو ليس عقدا تمهيديا أو مبدئيا، وإنما هو عقد عمل بالمعنى الصحيح ينعقد بمجرد الاتفاق بعد تطابق الإيجاب والقبول (العتوم، 2003)، وكل ما هنالك أن المشرع أعطى الحق لصاحب العمل في إنهاء العقد غير محدد المدة خلال مدة التجربة دون إشعار أو مكافأة(المادة 35 من قانون العمل الأردني) وكذلك (المادة29 من قانون العمل الفلسطيني)، ولكن يثار التساؤل هنا حول إمكانية أن ينطوي عقد العمل تحت التجربة على تعسف في إنهاء العقد دون وجود مبرر جدي وسائغ للإنهاء، على أساس أن التعسف في استخدام الرخصة قد تصل لحد التعسف في استعمال الحق في الإنهاء أم لا؟ (الغرباوي، 2014).

تعتبر الرخصة في إنهاء العقد الجائز إنهاؤه بإرادة أحد طرفيه، شأنها شأن بقية الحقوق، لا يجوز التعسف في استعمالها، لكن الأصل في حالة استخدام هذه الرخصة من أحد طرفي عقد العمل تحت التجربة، أنها استُعملت استعمالًا صحيحًا بدون تعسف، وإذا ادعى الطرف الآخر أن المتعاقد قد تعسف في إنهائه للعقد، فعليه يقع عبء الإثبات في وجود التعسف، ولذلك لا يجوز للعامل أو صاحب العمل أن يتعسفا في استخدام هذا الحق بإرادتهم المنفردة، حيث إنه وفقًا للقواعد العامة تعتبر العقود لازمة وفسخ العقد بإرادة أحد عاقديه في هذه الحالة يفترض أن حقه ضمن أحد معايير التعسف في استعمال الحق، ويكون مسؤولًا عما يحدثه للغير من ضرر نتيجة ذلك (الغرباوي، 2014).

وبالرجوع الى القانون الأردني، فإنه يعترف بإمكانية قيام أحد طرفي العقد خلال فترة التجربة بإنهاء العقد تعسفيًا، وذلك إذا كان صاحب العمل قد ارتكب خطأ بمناسبة الإنهاء، مثل إنهاء العقد قبل أن يبدأ العامل في ممارسة العمل، أو إنهاء العقد بسبب النشاط النقابي للعامل وغيرها من الحالات، ويبدو أن القضاء الأردني يعترف بإمكانية وقوع الفصل التعسفي خلال فترة التجربة، حيث قضت محكمة التمييز الأردنية في القضية رقم **106/65** بأن من حق صاحب العمل أن ينهي

استخدام العامل خلال فترة التجربة إذا تبين له أنه غير كفء للعمل، ولا يكون صاحب العمل في هذه الحالة ملزمًا بأي عطل أو ضرر لأنه لم يخالف شروط العقد، ولم يثبت التعسف في استعمال حق إنهاء خدمة العامل خلال مدة التجربة (الغرباوي، 2014).

فالمشرع الفلسطيني أصاب في عدم تحديده للعقد الذي يرد عليه الفصل التعسفي لعقد العمل، ولكن يتضح من سياق النص أن العقد المقصود هو عقد العمل غير محدد المدة، وذلك عندما نص في المادة "47" من قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000 على " مع احتفاظه بكافة حقوقه القانونية الأخرى، يستحق العامل تعويضاً عن فصله تعسفياً مقدار أجر شهرين عن كل سنة قضاها في العمل على ألا يتجاوز التعويض أجره عن مدة سنتين"، بينما الإنهاء غير المشروع فهو يقع على عقود العمل محددة المدة فحسب.

المطلب الثاني

نطاق الإنهاء غير المشروع في التطبيقات التشريعيَّة والقضائيّة

نصت المادة"39" من قانون العمل الفلسطيني رقم"7" لسنة "2000" على ما يلي: " لا يمكن اعتبار الحالات التالية بوجه الخصوص من الأسباب الحقيقية التي تبرر إنهاء العمل من قبل صاحب العمل:

1- الانخراط النقابي أو المشاركة في أنشطة نقابية خارج أوقات العمل، أو أثناء العمل إذا كان ذلك بموافقة صاحب العمل.
2- إقدام العامل على طلب ممارسة نيابة تمثيلية عن العمال، أو كونه يمارس هذه النيابة حالياً أو مارسها في الماضي.
3- إقدام العامل على رفع قضية أو مشاركته في إجراءات ضد صاحب العمل بادعاء خرق القانون، وكذلك تقديمه لشكوى أمام الهيئات الإدارية المختصة".

يلاحظ من النص السابق، أن القانون الفلسطيني يعتبر أن قيام العامل بالانخراط النقابي أو المشاركة في أنشطة نقابية خارج أوقات العمل، لا تعتبر مبرر لقيام صاحب العمل بإنهاء عقد العمل وفقًا لإرادته المنفردة، فإن قام صاحب العمل بإنهاء العقد؛ يعد ذلك إنهاءً غير مشروع لعقد العمل من جانب صاحب العمل، ويلزم بالتعويض، وكذلك في حالة قيام العامل بطلب ممارسة نيابية تمثيلية عن العمال، كذلك الحال في حالة قيامه برفع قضايا أو مشاركته في إجراءات ضد صاحب العمل بادعاء خرق القانون.

وتجدر الإشارة الى أن هناك حالات لإنهاء العقد بطريق غير مشروع من جانب صاحب العمل، رغم صدوره من جانب العامل في صورة استقالة، وذلك إذا كانت صادرة تحت ضغط إخلال صاحب العمل بأحد التزاماته الجوهرية الناشئة عن القانون أو العقد (الظواهرة، 2020)، ومن هذه الحالات الواردة في قانون العمل الفلسطيني رقم"7" لسنة"2000" أنه يجوز للعامل ترك العمل بعد اشعار صاحب العمل واحتفاظه بكافة حقوقه العمالية ومكافأة نهاية الخدمة في حالة: تشغيله في عمل يختلف في نوعه أو درجته اختلافًا بينًا عن العمل الذي اتفق عليه بمقتضى عقد العمل، إلا إذا دعت الضرورة لذلك ولمدة مؤقتة، وكذلك حالة تشغيله بصورة تدعو إلى تغيير مكان إقامته، وكذلك الثبوت بتقرير طبي أن استمراره في عمله يشكل

خطرًا على حياته، وكذلك اعتداء صاحب العمل أو من يمثله على العامل أثناء العمل أو بسببه بالضرب أو التحقير، وكذلك عدم وفاء صاحب العمل بالتزاماته تجاه العامل رغم مطالبته بها كتابيًا.

كما أن القانون المدني المصري نص على بعض الحالات التي تعتبر إنهاءً تعسفيًا غير مشروع من جانب صاحب العمل، ومن أهم هذه التطبيقات أنه وفقًا للمادة 2/695 مدني مصري فإنه إذا كان إنهاء عقد العمل بسبب حجز وقع تحت يد صاحب العمل أو وقع بسبب ديون يلتزم بها صاحب العمل للغير، وصورة التعسف هنا أن المضايقات التي يعانيها صاحب العمل من جراء الحجز من مستحقات العامل لديه لا تتناسب البتة مع الضرر الذي يلحق بالعامل (سلامة، 2016).

كذلك الحال الإنهاء غير المشروع لعقد العمل بطريق غير مباشر، وفقًا للمادة" 696" مدني، والناتج عن دفع العامل إلى الاستقالة بسبب المعاملة الجائرة من صاحب العمل أو من يسأل عنهم، أو تعديل شروط العمل وبخاصة نقل العامل إلى مركز أقل ميزة بغرض الإساءة إليه (الظواهرة، 2020).

وتجدر الإشارة إلى أن القضاء الفرنسي قد سلك مسلكًا مبتكرًا ومنهجًا متطورًا لحماية العمال يتمثل في التفرقة بين الفصل الباطل، والفصل التعسفي لعلاقة العمل، ففي الفصل التعسفي يكون الإنهاء دون مبرر مشروع، ويقتصر الجزاء على التنفيذ بمقابل أي تعويض العامل، دون التنفيذ العيني والمتمثل في إعادة العامل إلى عمله، ولكن في الفصل الباطل والذي يقع دون احترام الإجراءات التي يستجوبها القانون، فإغفال الإجراء القانوني الحمائي للعامل يترتب عليه بطلان الفصل، ومن ثم عدم الاعتداد به، وبالتالي يكون للمحكمة أن تحكم بإعادة العامل (البرعي، 2005).

وفي فرنسا يلزم المشرع صاحب العمل عند فصل العامل ضرورة الحصول على إذن مسبق من إدارة القوى العاملة بالنسبة للمنشآت الصناعية أو التجارية، قبل إنهاء أو فصل العامل، ولكن في مصر في المادة" ٧١ "من قانون العمل المصري رقم"١٢ "لسنة" ٢٠٠٣م "قررت إذا تم فصل العامل بسبب نشاطه النقابي، قضت المحكمة بإعادته إلى عمله إذا طلب ذلك ما لم يثبت صاحب العمل أن طلب الفصل لم يكن بسبب هذا النشاط (البرعي، 2005).

كما أن امتناع صاحب العمل عن منح العامل الإجازة السنوية لزيارة والدته التي كانت في حالة صحية خطرة يعد تعسفًا يمتنع معه اعتبار قيام العامل بالإجازة بالرغم من عدم التصريح بها بمثابة انقطاع عن العمل يبرر الفصل، كما أن العامل كان أمام قوة قاهرة، وأنه لا يوجد ما يبرر رفض صاحب العمل للإجازة، وبناء عليه فإن رفض صاحب العمل إعادة العامل يعتبر فصلًا تعسفيًا (البرعي، 2005).

المبحث الثالث

مسؤولية صاحب العمل عن الإنهاء غير المشروع لعقد العمل وآثاره

اختلف الفقه حول تحديد طبيعة المسؤولية المترتبة عن الإنهاء غير المشروع، حيث عدّها البعض مسؤولية عقدية، لأنها ولبدة إخلال العاقد بالتزام ناشئ من العقد، ببنما اعتبرها جانب آخر من الفقه مسؤولية تقصيرية، حتى ولو كان موضوع التعسف ناتجاً عن العقد، وقد تم ترجيح الاتجاه القائل بأن المسؤولية المترتبة على الإنهاء غير المشروع مسؤولية عقدية.

كما أن شروط قيام المسؤولية العقدية هي أن يكون قد أبرم عقد صحيح بين العامل وصاحب العمل، وأن يحدث إخلال بالالتزام بهذا العقد، كما يرتب القانون عدة آثار في حالة الإنهاء غير المشروع بعقد العمل من قبل صاحب العمل، أولها عودة العامل إلى عمله، وثانيها الحكم بأداء التعويض، حيث أن الإنهاء الواحد ينشأ عنه نوعان من التعويض، وهما التعويض عن مهلة الإنذار (الإخطار)، والتعويض عن الضرر الذي أصاب العامل من جرّاء هذا الإنهاء التعسفي.

ففي هذا المبحث نبين طبيعة مسؤولية صاحب العمل عن الإنهاء غير المشروع وشورط هذه المسؤولية وذلك في المطلب الأول، ثم نبين آثار الإنهاء غير المشروع لعقد العمل في المطلب الثاني، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: طبيعة المسؤولية عن الإنهاء غير المشروع وشروطها.

المطلب الثاني: آثار الإنهاء غير المشروع لعقد العمل.

المطلب الأول

طبيعة المسؤولية عن الإنهاء غير المشروع وشروطها

إن تحديد طبيعة المسؤولية المترتبة على الإنهاء غير المشروع لخدمة العامل في عقد العمل الفردي من الأمور الهامة جدًا, وقد حاول الفقه والقضاء أمام خلو التشريع من نص لتحديد طبيعة مسؤولية أصحاب الحقوق عند انحرافهم في استعمالها, والبحث عن وصف مقبول للمسؤولية الناجمة عن الإنهاء التعسفي للعقد, وانقسموا إزاء ذلك إلى اتجاهين أحدهما قال بالمسؤولية العقدية والآخر قال بالمسؤولية التقصيرية, ولذلك سنعرض كلًا من هذين الاتجاهين:

فالاتجاه الأول: هو الاتجاه القائل بالمسؤولية العقدية حيث عد جانب من الفقه المسؤولية الناجمة عن التعسف في استعمال الحق في إنهاء العقد من قبل صاحب العمل مسؤولية عقدية، لأنها وليدة أخلال العاقد بالتزام ناشئ من العقد, وذلك على أساس أن القاعدة العامة في العقود هو وجوب تنفيذها بحسن نية، وأن المسؤولية المترتبة على مخالفة الالتزام بمراعاة مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود مسؤولية عقدية, وإنهاء العقد بالإرادة المنفردة دون وجود عذر مبرر للإنهاء، يعد اخلالًا بمبدأ حسن النية، ومن ثم تكون المسؤولية المترتبة على الإنهاء مسؤولية عقدية (التهامي، 2017).

ومما يعزز الرأي السابق أنه في العقد غير محدد المدة تعد سلطة إنهاء العقد حقاً ناشئًا من العقد ذاته, فإذا اقترن استعماله بخطأ كانت المسؤولة المترتبة على هذا الخطأ ذات طبيعة عقدية, كشأن كل خطأ يقترن باستعمال الحقوق العقدية، وبالإضافة إلى ذلك أن التعسف في استعمال حق الفسخ أو الإنهاء هو جزء من تطبيقات الخطأ العقدي, يقابل التعسف في استعمال الحقوق الأخرى الذي يعد من تطبيقات الخطأ التقصيري, لأنه ناشئ عن علاقة محددة بين شخصين يرتبطان, إذنً فالمسؤولية الناشئة عن العقد لا تقتصر على الإخلال بالالتزامات التي يتفق عليها المتعاقدان صراحة في بنود العقد، بل يتعدى ذلك إلى الإخلال بالتزامات التي تعد من مستلزماته وفقًا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام (الخنزيزي، 2017).

كما وأن الضرر الناشئ عن التعسف في استعمال الحق الناشئ عن العقد لا يقع نتيجة تنفيذ العقد, بل ينشأ عن الاخلال بتنفيذ العقد، وأن العاقد عند انحرافه في استعمال حقه بغية الأضرار بالعاقد الآخر أو لتحقيق مصلحة غير مشروعة،

مما يجعله بذلك متجاوزًا لحدود حقه, ومخلًا بالتزامه بتنفيذ العقد تنفيذًا يتفق مع ما يوجبه حسن النية باعتباره التزام ينشأ عن كل عقد, لذلك يترتب دون أدنى شك على التعسف في تنفيذ العقد أو إنهائه مسؤولية عقدية (الزقرد، 2007).

في حين يرى أنصار الاتجاه الثاني أن المسؤولية الناتجة عن التعسف في استعمال الحق هي مسؤولية تقصيرية, حتى ولو كان موضوع التعسف ناتجاً عن العقد, إذ ينظر هذا الجانب من الفقه إلى أن المسؤولية لا تقوم لمجرد إنهاء العقد, بل تترتب على الفعل غير المشروع في حالة إذا كان الإنهاء بسوء نية, أو لتحقيق بواعث غير مشروعة, أو كانت نتائجهُ تتنافى مع المصلحة العامة, فالتعسف هو أحد تطبيقات الخطأ التقصيري فوجود هذا التعسف كافٍ لقيام المسؤولية التقصيرية أيًا كان نوع الحق موضوع التعسف، وفي حقيقة الأمر فأن مرد هذا الرأي يعود إلى القضاء الفرنسي الذي كان يستند في ترتيب آثار التعسف في استعمال الحق في ضوء قصور النصوص القانونية إلى قواعد المسؤولية التقصيرية (عبد الرحمن، 1978).

إضافة لما سبق فإن التعسف ينهي العقد, وانتهاء العقد لا يتصور إلا أن تكون المسؤولية تقصيرية، خلافاً للمسؤولية العقدية التي تفترض إخلالًا بالتزام مستمد من العقد, كما ويعتبر مبدأ حسن النية كمبدأ عام التزاماً قائماً بذاته, يجب عدم الاخلال به عند تنفيذ العقود, بحيث يعتبر مبدأ يسود جميع الالتزامات التعاقدية (علي، 2011).

ويرى الباحث بعد عرض الاتجاهين السابقين أن الاتجاه الأقرب للصواب هو الاتجاه القائل بأن المسؤولية المترتبة على الإنهاء التعسفي للعقد هي مسؤولية عقدية, يحكمها ويرتب آثارها قانون العمل, كما أنها وليدة إخلال بالتزام ناشئ عن العقد، وليس عملًا ضارًا يوجب المسؤولية على أساس المسؤولية التقصيرية، كما أن اعتبار المسؤولية الناشئة عن الإنهاء التعسفي مسؤولية عقدية لما يترتب على ذلك من نتائج لها أهميتها وخاصة فيما يتعلق بسقوط الحق في رفع دعوى الإنهاء غير المشروع وبمقدار التعويض.

ولكي تقوم المسؤولية العقدية عن الإنهاء غير المشروع لعقد العمل لا بد من توافر الشروط الآتية:

الشرط الأول: وجود عقد صحيح:

لا بمكن أن تقوم المسؤولية العقدية, إلا إذا كان ثمن عقد أبرم صحيحًا بين المتعاقدين، أما إذا لم ينعقد العقد، فالأصل أنه لا يترتب أي أثر قانوني على ما يجري بين طرفي التعاقد في دور المفاوضات، ولكن مع ذلك قد تنشأ المسؤولية في تلك الحالة التي يتم فيها التعاقد إذا تسبب أحد المتعاقدين في ضرر للآخر الذي اعتقد بجدية المفاوضات واتخذ في سبيل إتمام العقد بعض الإجراءات التي كلفته مالاً ووقتاً، ففي هذه الحالة يتم اللجوء إلى قواعد المسؤولية التقصيرية للمطالبة بتعويضه عما أصابهُ من ضرر (كيره، 1983).

الشرط الثاني: الإخلال بالتزام عقدي:

يتخذ الخطأ العقدي أكثر من مظهر قانوني يختلف باختلاف نوعية الإخلال الذي ارتكبه المدين، فهو قد يتمثل في امتناع أحد المتعاقدين عن الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها، وقد يكون ذلك في شكل تأخر في التنفيذ، الأمر الذي يتسبب في إلحاق الضرر بالطرف الآخر (عامر، 1956).

المطلب الثاني

آثار الإنهاء غير المشروع لعقد العمل

يرتب القانون عددا من الآثار في حالة الإنهاء غير المشروع لعقد العمل من قبل صاحب العمل، أولهما عودة العامل إلى عمله، وثانيهما تعويض العامل عن الضرر الذي أصابه من جراء هذا الإنهاء.

كما يؤدي القضاء دورًا كبيرًا في حماية العامل من تعسف صاحب العمل في حالات الإنهاء غير المشروع (التعسفي), وذلك من خلال قيام العامل بالطعن قضائيًا بقرارات الإنهاء التي يصدرها صاحب العمل بحقهِ، وسنقوم بشرح تلك الآثار في النقاط التالية:

أولاً- الحكم بالإعادة إلى العمل:

يختلف التعويض المترتب على الإنهاء غير المشروع لعقد العمل, فهو إما أن يكون تعويضًا نقديًا أو تعويضًا عينيًا، إلا أن الأصل طبقاً للرأي السائد، أن جزاء الإنهاء غير المشروع يقتصر على التعويض النقدي, ولا يتعداه إلى إلزام صاحب العمل الذي أنهى العقد إنهاءً غير مشروع بالاستمرار فيه على سبيل التعويض العيني (فيلاني، 2000).

ويقصد بالتعويض العيني الحكم بإعادة العامل المفصول إلى عمله أو إجبار العامل المنهي عقده على الاستمرار في خدمة صاحب العمل (شنب، 1983)، وهناك من الدول لا تأخذ بالتعويض العيني إلا استثناء مثل مصر والعراق أو تترك حرية تقديرية للقاضي, وللأطراف على السواء مثل فرنسا، بينما اتجهت الدول الاشتراكية إلى الأخذ بالتعويض العيني وعدته تعويضا حقيقيا للعامل بإعادته إلى العمل، وتجعل التعويض العيني هو الأصل (عجيز، 2008).

وقد حرص المشرع العراقي على بقاء رابطة العمل في بعض الحالات، إذ نص قانون العمل العراقي النافذ رقم "37" لسنة"2015"على الإعادة الإلزامية للعامل، حيث نص على حالة قيام العامل بالطعن بقرار إنهاء خدمته أمام لجنة إنهاء الخدمة أو أمام قضاء العمل, وفي الحالة التي يتبين فيها للجنة أو المحكمة إن إنهاء خدمة العامل لم تستند إلى أحد الاسباب المنصوص عليها في المادة "43" من قانون العمل، فعليها أن تقرر إعادة العامل إلى عمله ودفع أجوره كاملة عن مدة إنهاء عقد العمل (زكي، 1978).

ثانياً- الحكم بأداء التعويض:

حددت التشريعات المختلفة أن الإلزام بالتعويض هو الأثر المترتب على الإنهاء التعسفي لعقد العمل، فيلزم الطرف الذي أُنهي العلاقة العقدية بأن يعوض الطرف الآخر عن الأضرار الذي لحقت به سبب هذا الإنهاء، غير أنه يجب ملاحظة أن الإنهاء الواحد قد ينشأ عنه نوعان من التعويض, وهما التعويض عن مهلة (الإخطار والإمهال) والتعويض عن الإنهاء غير المشروع، وإذا كان العامل هو المضرور من الإنهاء فإنه بالإضافة لاستحقاقه لهذين التعويضين، يستحق أيضًا تعويض عن مكافأة نهاية الخدمة التي مصدرها المباشر القانون (دولة، 2010).

كما يعد التعويض العيني هو السبيل الأصلح لجبر الضرر الذي يصيب العامل من جراء فصله من عمله، إلا أن هناك صعوبة في التعويض العيني تتمثل بعدم ضمان حسن سير العمل بعد ذلك, ومن ثم يأتي التعويض النقدي كجزاء للإنهاء

غير المشروع, كما لا يكون التعويض العيني بصورة إجبار العامل في خدمة من لا يريد العمل عنده, كما لا يملك القاضي الحكم بإعادة العامل المفصول إلى عمله بصوره عقاب لصاحب العمل المخطئ، وبذلك فإن التعويض هنا بمقابل, أي سيكون الحكم الصادر من المحكمة بتعويض نقدي (سليمان، 2010).

ويقصد بالتعويض النقدي "مبلغ من المال يدفعه الطرف الذي أنهى العقد بدون سبب مشروع، أو كافٍ للإنهاء, إلى الطرف المضرور من جراء الإنهاء التعسفي الذي أصابه, وأن الغاية من التعويض هو جبر الضرر جبرًا متكافئًا معه وغير زائد عليه" (العلاوي، 2006).

وبذلك يشترط لاستحقاق العامل التعويض عن إنهاء العقد من جانب صاحب العمل توافر شرطين أولها: أن يكون قد وقع بلا مبرر مشروع، وثانيها: أن يكون الطرف الطالب التعويض قد أصابه ضرر من هذا الإنهاء، فإذا أنهى عقد العمل بطرقة تعسفية من قبل أي من طرفيه، فإن علاقة العمل تنقضي، ويلتزم المتعاقد الذي أنهى العقد تعسفًا بتعويض الطرف الآخر عن الأضرار التي حلت به نتيجة هذا الإنهاء التعسفي، وبهذا الصدد قضت محكمة التمييز الاتحادية في قرار لها "بأن التعويض الذي يستحقه المدعي إن كان له مقتضى قانوني هو عن الأضرار الحقيقية التي اصابته نتيجة قيام المدعى عليه بإنهاء العقد وليس مجموع رواتبه عن الفترة الباقية من العقد (زكي، مشكلات المسؤولية المدنية، 1978).

وقد رتب المشرع العراقي عدد من النتائج على عودة العامل المفصول إلى عمله، وذلك في الحالات التي يصدر بها قرار من المحكمة المختصة يقضي بوجوب عودته, ففي حالة توقف العامل عن عمله، اعتبر قانون العمل العراقي هذه المدة خدمة فعلية لكل الأغراض التي يقررها هذا القانون اعتبارًا من تاريخ فصله إلى تاريخ صدور قرار المحكمة المختصة بوجوب عودته, ولذلك يعتبر في هذه الحالة مستمرًا بالخدمة، وبناءً عليه يستحق جميع الامتيازات المقررة قانونًا من أجور وعلاوات ومخصصات, أما إذ أثبت أن العامل فور فصله قد التحق بعمل آخر مشابه لعمله الاصلي الذي فصل منه وبنفس الامتيازات, فإنه لا يستحق تعويضاً، ولو كان فصله بدون مبرر، لأن التعويض النقدي مقابل الضرر, فهو في هذا الحالة لم يصب بأي ضرر (العابد، 1979).

فإذا كان الإنهاء قائماً على مبرر مقبول, فلا يستحق الطرف الآخر تعويضًا ولو كان قد لحقه ضرر من جراء هذا الإنهاء (الطائي، 1998).

وتتبع أسس معينة في حالة تقدير التعويض عن الإنهاء التعسفي لعقد العمل, إذ يراعى فيها العرف الجاري وطبيعة الأعمال التي يؤديها العامل, ومدة خدمته مقارنةً بسنه, وكذلك الأخذ بنظر الاعتبار المبالغ التي استقطعت منه، أو دفعها لحساب صندوق التقاعد, وغير ذلك من الأمور التي يتحقق معها وقوع الضرر ويتحدد مداه, فكلما كان المركز الذي يشغله العامل مهمًا، كلما كان الضرر كبيرًا, لأنه قد لا يكون بوسع العامل الحصول على عمل مشابه له بسهولة, ولقاضي الموضوع سلطة في تقدير حجم هذه الأضرار من الظروف والملابسات ومدى تأثيرها على وضع العامل الاقتصادي وعلى سمعته في نطاق عمله (عجيز، 2008).

كما لا يقتصر التعويض على الضرر المادي فقط، بل يشمل التعويض عن الضرر الأدبي الذي يلحق بالعامل نتيجة لإنهاء عقده كالآلام النفسية التي يسببها الإنهاء التعسفي للعامل, مع عدم التأثر ببساطة الخطأ أو بمدى ثروة الطرفين، أما بخصوص الاتفاق على قيمة التعويض وصحته, فإنه لا يجوز حرمان أي من الطرفين حقه من التعويض عن الإنهاء

التعسفي, وكذلك مقابل مهلة الإخطار، أو تعديلها مالم يكن ذلك في مصلحة العامل (زكي، مشكلات المسؤولية المدنية، 1978).

وبالرجوع الى احكام القانون الفلسطيني، نجد أن قانون العمل رقم"7" لسنة"2000" في المادة "47" نص على ما يلي: "مع احتفاظه بكافة حقوقه القانونية الأخرى، يستحق العامل تعويضاً عن فصله تعسفياً مقداره أجر شهرين عن كل سنة قضاها في العمل على ألا يتجاوز التعويض أجره عن مدة سنتين".

يتضح من النص السابق أن قانون العمل الفلسطيني جعل التعويض عن الإنهاء غير المشروع لعقد العمل أجر شهرين عن كل سنة قضاها في العمل، ولكن بشرط ألا يتجاوز التعويض أجره عن مدة سنيتن، وعليه فلم يجعل الإعادة الى العمل جزاء مترتب على الإنهاء غير المشروع لعقد العمل الى جانب التعويض المادي .

ويرى الباحثان أن المشرع الفلسطيني لم يوفر الحماية الكافية للعامل من تعسف صاحب العمل في إنهائه لعقد العمل دون مبرر، فعندما ذكر المشرع بالنص عبارة "على ألا يتجاوز التعويض أجره عن مدة سنتين"، كان يريد المشرع أن يجعل هناك نوع من التوازن بين مصلحة صاحب العمل من جهة ومصلحة العامل من جهة أخرى، ولكن ذلك على حساب مصلحة العامل والذي يعتبر الطرف الضعيف بالعقد، لذلك كان يجب على المشرع توفير مزيد من الحماية للعامل من تعسف صاحب العمل، كون العامل يعتمد في مصدر رزقه على الأجر الذي يتقاضاه من صاحب العمل، فكان يجب على المشرع - زيادة في الحماية للعامل- أن يجعل هناك جزاءً إلى جانب التعويض المادي يتمثل في ضرورة إعادة العامل الى العمل، وذلك في حال إثبات أن صاحب العمل قد تعسف في استعمال حقه.

وتجدر الإشارة الى أن محكمة الاستئناف المنعقدة في مدينة القدس سنة 2016 في القضية الحقوقية رقم 264 لسنة 2016 قد قضت في حكم لها في دعوى تعويض عن الإنهاء غير المشروع لعقد العمل" أن استحقاق العامل لبدل التعويض عن الإنهاء غير المشروع لعقد العمل غير مرتبط بمضي سنة في العمل، وأن من يفصل فصلاً تعسفياً قبل مضي سنة في العمل يستحق تعويض عن هذا الإنهاء غير المشروع، وخلاف ذلك نكون قد فسرنا القانون خلافاً للغاية التي توخاها وهي حماية العامل من التعسف في الفصل، ذلك أن حق صاحب العمل في إنهاء عقد العمل فقط خلال فترة التجربة البالغة ثلاثة أشهر، وأن انتهاء العمل بعد ذلك بدون وجود أسباب موجبة لذلك يعتبر إنهاء غير مشروع، ولا يمكن حرمان العامل من بدل التعويض عن الإنهاء غير المشروع كون الفصل التعسفي كان قبل مضي السنة، ذلك أن العبارات الواردة في النص أنه يستحق أجر شهرين عن كل سنة قضاها في العمل لا تعني أن الاستحقاق مرتبط بمعنى سنة في العمل، وإنما جاء هذا التعبير كوحدة قياس لكيفية حساب التعويض، وبما أن المحكمة توصلت إلى أن هناك فصلا تعسفيا، وبالتالي كان علها أن تحسب بدل تعويض لهذا الفصل سندًا لما جاء في نص المادة "47" من قانون العمل، وعليه فإن هذا السبب يرد على الحكم المستأنف"

الخاتمة:

من خلال هذا العرض المبسط والمختصر لهذا الموضوع المتعلق بالإنهاء غير المشروع لعقد العمل وفقاً لقانون العمل الفلسطيني رقم"7" لسنة"2000" والذي يعتبر من الأسباب غير المشروعة لإنهاء عقد العمل، حيث إنه يتضمن معنى الإنهاء غير المشروع لعقد العمل من جانب صاحب العمل، وليس من جانب العامل نخلص الى مجموعة من النتائج والتوصيات، وذلك على النحو الآتي:

أولا- النتائج:

1- عرف المشرع الفلسطيني في قانون العمل الفلسطيني رقم "7" لسنة "2000"م الفصل التعسفي، في حين أنه لم يتناول تعريفاً خاصاً بالإنهاء غير المشروع لعقد العمل.
2- يختلف مصطلح الإنهاء غير المشروع لعقد العمل عن الفصل التعسفي، حيث إن الأخير شكل خاص من الإنهاء غير المشروع يستخدمه قانون العمل للتعبير عن تعسف صاحب العمل في استعمال حقه في استعمال عقد العمل غير محدد المدة.
3- توصل الفقه إلى أن الفصل التعسفي بالمفهوم الخاص لقانون العمل لا يقع إلا على عقود العمل غير محددة المدة، في حين يقع الإنهاء غير المشروع على العقود محددة المدة.
4- يمثل التعويض عن الإنهاء غير المشروع لعقد العمل محدد المدة ضمانة من الضمانات لحماية العامل، كما أن المعيار العام في تحديد مشروعية إنهاء عقد العمل بصورة مشروعة أو غير مشروعة هو معيار الرجل المعتاد.
5- إن الإنهاء غير المشروع لعقد العمل يصدر من العاقد سواء كان صاحب العمل أو العامل، ويقع عبء إثبات عدم مشروعية الإنهاء لمن يدعيه، وأن المسؤولية المترتبة على الإنهاء غير المشروع لعقد العمل هي مسؤولية عقدية يحكمها ويرتب آثارها قانون العمل.
6- المشرع المصري كان الأكثر حماية للعامل من الإنهاء غير المشروع لعقد العمل، في حين توسع المشرع الأردني بالحالات التي تجيز للعامل ترك العمل مع احتفاظه بكامل حقوقه، ليأتي المشرع الفلسطيني بحماية أقل وحالات أكثر حصراً مع إلزام العامل بتقديم إشعار.

ثانياً- التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة، يرى الباحث أنه من المفيد اقتراح بعض التوصيات، آملين أن يأخذها المشرع الفلسطيني بعين الاعتبار:

1- النص صراحة على الإنهاء غير المشروع لعقد العمل في قانون العمل الفلسطيني.
2- النص صراحة على جعل عبء إثبات الإنهاء المشروع على صاحب العمل في حالة فصل العامل، كون العامل هو الطرف الضعيف في علاقة العمل.
3- ضرورة منح المحكمة المختصة سلطة إعادة العامل إلى عمله في حالة ثبت أن إنهاء عقد العمل كان إنهاءً غير مشروع.
4- إضافة مواد قانونية تعمل على تنظيم أحكام عقد العمل محدد المدة بشكل متكامل، بما يضمن تنظيم حالات الإنهاء غير المشروع لعقد العمل محدد المدة، والتعويض في حالة الإنهاء غير المشروع لعقد العمل.
5- تشكيل محاكم عمالية بما يدعم سرعة البت في القضايا العمالية بما فيها دعوى التعويض عن الفصل الإنهاء غير المشروع لعقد العمل، بعيداً عن إطالة أمد التقاضي.
6- تعزيز العمل النقابي وتوحيد جهوده ورفع الوعي لدى العاملين بحقوقهم بما يسهم في إيجاد حركة عمالية نقابية قادرة على الدفاع ومنع انتهاك حقوق العاملين، وبما يعزز توقيع اتفاقيات عمل جماعية تحقق حماية أوسع للعاملين وتضمن الأمن الوظيفي لهم.

المراجع

إبراهيم، جلال محمد .(1993). *فقد الدخل كأثر لإنهاء عقد العمل*. مكتبة الجلاء الجديدة للنشر والتوزيع.

أبو شنب، أحمد عبد الكريم .(2005). *شرح قانون العمل الأردني*. مكتبة دار الثقافة.

أبو عرة، محمد زكي .(2013). *الفصل التعسفي في قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000* [رسالة ماجستير، جامعة النجاح].

أحمد، رأفت محمد. (2000). *الوسيط في شرح أحكام قانون العمل*. دار النهضة العربية.

الأهواني، حسام الدين كامل .(1999). *شرح قانون العمل*. مطبعة أبناء وهبة حسان.

البرعي، أحمد حسن. (2005). *الوجيز في شرح قانون العمل*. دار النهضة العربية، القاهرة.

التهامي، أحمد. (2017). *مسؤولية رب العمل تجاه العمل عن الجزاءات المقنعة*. دار الفكر العربي.

جادي، فايزة. (2020). *مسؤولية المستخدم عن الإنهاء غير القانوني لعلاقة العمل*. مختبر الدراسات القانونية جامعة الجزائر.

الحربي، نواف نافع (2014). *خيار رب العمل في إنهاء عقد العمل الفردي* [رسالة ماجستير،جامعة الشرق الأوسط].

حسين عامر. (1956). *المسؤولية المدنية" التقصيرية والعقدية*. مطبعة مصر للنشر والتوزيع.

الخنزيزي، أحمد السيد .(2017). *المسئولية المدنية عن عمل الغير*. دار الجامعة الجديدة.

دولة، سعاد محمد هاني. (2010). *إنهاء عقد العمل بالإرادة المنفردة من قبل صاحب العمل في قانون العمل الأردني رقم 8 لسنة 1996 وتعديلاته* [رسالة ماجستير، جامعة جرش الأهلية الخاصة].

راشد راشد. (1991). *شرح علاقة العمل الفردية والجماعية في ضوء التشريع الجزائري*. ديوان المطبوعات الجامعية.

الزقرد، أحمد سعيد. (2007). *شرح قانون العمل الجديد رقم 12 لسنة 2003*. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

زكي، محمود جمال الدين .(1978). *مشكلات المسؤولية المدنية* .مطبعة جامعة القاهرة.

سلامة، عزت. (2016). *حماية العامل في التمييز بين الفصل التأديبي والإنهاء الباطل التعسفي*. جامعة عين شمس.

سليمان، عامر حمد .(2010). *الإنهاء التعسفي لعقد العمل في التشريع العراقي" دراسة مقارنة"* [رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية].

شنب، محمد لبيب .(1983). *شرح قانون العمل* . دار النهضة العربية.

الطائي، محمد علي .(1998). *الإنهاء غير المشروع لعقد العمل في القانون العراقي*. دار العلوم القانونية للنشر والتوزيع.

الظواهرة، محمد مسلم .(2020). الإنهاء غير المشروع لعقد العمل الإماراتي. *مجلة روح القوانين، 2*(7)، 69-35.

العابد، عدنان .(1979). *الإنهاء غير المشروع لعقد العمل في القانون العراقي*. دار الحرية للطباعة .

عبد الباقي، عبد الفتاح .(1982). *أحكام قانون العمل الكويتي*. د ن.

عبد الرحمن، أحمد شوقي .(1978). *قواعد استحقاق مكافأة نهاية الخدمة*. المطبعة العربية الحديثة للنشر.

العتوم، منصور ابراهيم .(2003). *الفصل التعسفي في قانون العمل الأردني*. البلقاء للبحوث والدراسات.

عجيز، محمد أحمد .(2008). *الاستقالة دراسة في ضوء قانون العمل الجديد* . دار النهضة العربية.

عزام، علا فاروق .(2014). *إنهاء عقد العمل غير المنفذ*. دار القانون والاقتصاد.

العلاوي، نسيبة .(2006). *القانون الواجب التطبيق على الفصل التعسفي* [رسالة ماجستير، جامعة مؤتة].

علي، أحمد عبدالله (2011). *الإنهاء بالإرادة المنفردة لعقد غير محدد المدة* . دار النهضة العربية.

الغرباوي، يوسف عبدالله .(2014). *الوجيز في شرح قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000* .جامعة الأزهر.

الغندور، ظاهر .(1996). *التصرف التعسفي في القانون اللبناني*. د ن .

فيلاني، علي .(2000). *الالتزامات "العمل المستحق للتعويض"* . دار موفم للنشر.

قدورة، موسى .(2013). *إنهاء عقد العمل لأسباب اقتصادية* [رسالة ماجستير، الجامعة العربية الأمريكية].

كيره، حسين .(1983). *عقد العمل*. منشأة المعارف.

نايل، السيد عيد .(2004). *قانون العمل*. دار النهضة العربية.

الهادي سعيد عرفة. (1996). *نظرية التعسف في استعمال الحق*. دار البحوث القانونية والاقتصادية.

المصادر

قانون العمل الأردني رقم 8 لسنة 1996.

قانون العمل العراقي رقم 37 لسنة 2015.

قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة2000.

قانون العمل الكويتي رقم 6 لسنة 2010.

قانون العمل المصري رقم 12 لسنة 2003

القانون المدني الفلسطيني رقم 4 لسنة2012.

مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية
ISRAA UNIVERSITY JOURNAL FOR HUMANITIES
ISSN 2518-5918 DOI Prefix:10.36529
IUJH ISSUE 15, July 2023

رقابةُ محكمةِ النقض لشروطِ تسبيبِ الأحكامِ
وفقًا لقانونِ أصولِ المحاكمات المدنية والتجارية الفلسطينيّ

The Role of Court of Cassation for The Conditions Causing of Judgments According to The Palestinian Civil and Commercial Procedures Law

منذر خضر الحلو
أستاذ القانون الخاص المساعد، جامعة الإسراء، غزة

DOI: 10.36529/1811-000-015-008

تاريخ الاستلام: 2022/11/15 تاريخ القبول: 2023/01/16 تاريخ النشر: 01/ 07/ 2023

الملخص

تناولت الدراسةُ موضوعَ رقابةِ محكمةِ النقضِ على تسبيب الأحكامِ مِن خلال تحديدِ شروطِ صحةِ أسبابِ الحكم مِن وجودِ هذه الأسبابِ وكفايتِها ومنطقيّتِها ورقابةِ محكمةِ النقضِ على كلِّ شرطٍ مِن هذه الشروطِ، تناول المبحث الأول شرط وجود الأسباب سواء كان وجودًا صريحًا أو ضمنيًّا وتمَّ الكشفُ عن مدى رقابةِ محكمةِ النقضِ لشرطِ وجودِ الأسبابِ مِن خلال عيبِ انعدامِ الأسباب، والذي قرر بأنه عيبٌ شكليّ في الحكمِ، أما المبحث الثاني الذي تناول شرطَ كفايةِ الأسباب فقد بيَّنَ كيفيةَ إجراءِ التسبيب ثم بيَّن أثرَ تخلُّفِ هذا الشرطِ وهو عيبُ القصورِ في التسبيبِ حيثُ تبيَّن بأنه عيبٌ يتعلق بالأسباب الواقعية دونَ القانونية، وفي المبحث الثالث فقد تناولَ شرطَ منطقيةِ الأسباب مِن حيث مدلولِ هذا الشرط، ومِن ثمَّ توضيح مدى رقابةِ محكمةِ النقضِ له مِن خلالِ عيبِ الفسادِ في الاستدلال، وفي الختامِ توصَّلَ الباحثُ لمجموعةٍ من النتائجِ والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: *تسبيبُ الأحكام، سلطةُ القاضي، شروطُ التسبيب، رقابةُ محكمةِ النقض.*

Abstract

The study dealt with the oversight of the Court of Cassation on the causation of judgments by defining the conditions for the validity of the reasons for the ruling based on the existence of these reasons, their adequacy and logicality, and the control of the Court of Cassation on each of these conditions. The Court of Cassation for the condition of the existence of reasons through the defect of lack

اسم الباحث المرسل: منذر خضر الحلو بريد الكتروني: mon19741@hotmail.com

of reasons decided that it is a formal defect in the judgment. As for the second topic, which dealt with the condition of sufficient reasons, it showed how to carry out causation and then showed the effect of the failure of this condition, which is the defect of shortcoming in causation, as it turned out that it is a defect related to realistic causes In the third topic, it dealt with the logical reasoning condition in terms of the meaning of this condition and then clarified the extent of the Court of Cassation's oversight of it through the defect of corruption in reasoning. In the end, the researcher reached a set of results and recommendations.

Keywords: Causation of Judgments, Authority of the Judge, Causation Conditions, Oversight of the Court of Cassation.

مقدمة

يقول المولى -عزَّ وجلَّ- في كتابه الكريم: "إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي ٱلْأَرْضِ وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَىْءٍ سَبَبًا" (القرآن الكريم، الكهف: 84). فالسببُ عرّفهُ فقهُ الشريعةِ بأنه "ما يلزمُ مِن وجودهِ الوجودُ ومِن عدمِه العدمُ لذاته" فيَلزم لوجودهِ وجودُ حكمٍ فالسببُ باعثٌ لِلحكم، والقاضي عندما يقوم بتحريرِ الحكمِ وبَيانِ أسبابِه فهو يقومُ بِعمليةٍ ذهنيةٍ يبحثُ فيها عن الوقائع التي عُرضتْ عليه، والتي نوقِشتْ بمعرفةِ الخصومِ وتمَّ إثباتها وفقًا لِوسائلِ الإثباتِ التي نص عليها القانون (القرافي، 2004).

وقد عرَّف جانبٌ من الفقهِ تسبيبَ الأحكام بأنها "بيان ما أقنع القاضي بما قضى به وجعله يتجهُ في حكمه الاتجاه الذي اطمأن إليه، فالأسبابُ إذنْ تشمل الحججَ القانونية والأدلة الواقعية التي بُنِيَ عليها الحكم، لذلك يُعتبَر تسبيبُ الحكم مِن أهمّ بيانات الحكم وأصعَبها على الإطلاق، فهو مِن أشقّ المهام الملقاة على عاتقِ القاضي حال كتابةِ الحكم وتسبيبه لأنها تتطلب فضلاً عن اقتناعِه بما توصل إليه مِن قضاء أن يُقنع به أصحاب الشأن (أبو الوفا، 2007)، وكلّ مَن يطلع على حكمِه بقصد مراقبته مِن قِبَل أيةِ محكمة أعلى يُعرض عليها هذا الحكم بعد ذلك (القضاة 2008).

لذا فإنَّ التزامَ القاضي بتسبيب الحكمِ القضائي هو أمرٌ لا غنى عنه مما يشكله من ضمانةٍ جوهريةٍ للمتقاضين؛ لأنَّ التسبيبَ يحمي المتقاضين ويمنحهم الدليلَ الكافي كوْن أنَّ طلباتهم ودفوعهم كانت محلَّ فحصٍ وتدقيقٍ، كما يضع هذا الالتزامُ عبْئًا على القاضي وهو محاولة الإفلاتِ مِن رقابةِ محكمةِ النقض (كيرة، 1992).

وبما أنَّ التسبيبَ أحدُ أعمدةِ الحكمِ القانونيةِ والواقعية، لذلك يُعتبر تسبيبُ الحكمِ مِن أهمّ بياناتِ الحكمِ، فقد أوجبَ المشرعُ الفلسطيني وفقًا للمادة (174) مِن قانون أصولِ المحاكماتِ الفلسطيني رقم (2) لسنة 2001م بيان أسبابِ الحكم، حيث نصَّت على أنه: "يجبُ أنْ يشتملَ الحكمُ على اسمِ المحكمة التي أصدرته ورقم الدعوى وتاريخ إصدارِ الحكمِ وأسماءِ القضاة الذين اشتركوا في إصدارهِ وحضروا النطقَ به وأسماءِ الخصومِ بالكامل وحضورهم أو غيابهم وأنْ يشتملَ على عرضٍ مجملٍ لِوقائع الدعوى وخلاصةٍ موجزةٍ لِطلباتِ الخصومِ ومستنداتهم ودفوعهم ودفاعهم الجوهريّ مع بيانِ أسبابِ الحكمِ ومنطوقه"، وكذلك رُتبَ جزاءُ البطلان على القصور في أسبابِ الحكمِ الواقعية وفقًا للمادة (175) أصول، حيث نصتْ على أنه: "القصور في أسبابِ الحكم الواقعية، والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماءِ الخصومِ وصفاتهم وعدم بيان أسماءِ القضاةِ الذين أصدروا الحكمَ يترتب عليه البطلان".

أهمية البحث:

لتسبيبِ الأحكامِ أهميةٌ قصوى، لذلك فالالتزامُ بالتسبيبِ هو الأداة التي يباشرها القاضي من خلال سلطتِه التقديرية، فهو وإنْ كان يملكُ هذه السلطة إلَّا أنها مشروطةٌ بإجراءِ التسبيبِ كما أنَّ التسبيبَ هو الأداةُ التي تُباشر بها محكمةُ النقضِ سلطتَها في توحيد التفسيرِ، وهو الأداة التي تؤكدُ رقابةَ قضاءِ الطعنِ لهذه الأسبابِ.

فلَمْ يكنْ غريبًا أنْ نتصدَّى لهذا الموضوع الشائكِ للفائدةِ العملية للعاملينَ في سلكِ القضاءِ وللمتقاضين ولدارسِ القانون، وقد تمَّ التركيزُ مِن الناحيةِ العلميةِ في بيان مدى اختصاصِ قضاءِ النقضِ للنظر في تسبيب الأحكام المدنية.

مشكلةُ البحث:

تُعتبَر فكرةُ تسبيبِ الأحكامِ مِن أهمِّ ضماناتِ حمايةِ الحقوق التي أقرّتها غالبيةُ الأنظمةِ القانونية الحديثة، ومنها قانونُ أصولِ المحاكماتِ المدنية والتجارية الفلسطينيّ، إلَّا إنه لا زالت هذه الفكرةُ تثيرُ بعضَ الغموضِ والتي تحتاجُ إلى المزيدِ مِن التحليلِ والتوضيح.

فإذا كان الأصلُ هو عدمُ خضوعِ القاضي للرقابة، فهل يُعتبَر تسبيبُ الحكمِ خروجًا عن هذا الأصلِ أمْ لا؟ وهل يُعتبَر ذلك انتقاصًا من سلطتهِ التقديرية؟ وما المدى الذي يُجيزُه المشرِّعُ لمحكمةِ النقض لمراقبةِ تسبيبِ الأحكام؟ وما وسائلُ تلك الرقابة؟ هذا ما سُتبينه الدراسة للإجابةِ على هذه التساؤلاتِ.

هدفُ البحث:

المشرّعُ لم يهدفْ من تنظيمِ تسبيب الأحكامِ إلى وضع نظامٍ تحكمي أو رغبةً منه في استيفاءِ شكلٍ معينٍ للأحكام، بل هدفَ إلى إبرازِ عدالةِ الأحكامِ وصحتها لما لذلك مِن أهميةٍ قانونية، ولا شكَّ أنَّ ما يمكنه مِن ذلك هو الرقابةُ على تسبيب الأحكام مِن خلالِ الطعن فيها.

لذلك هدفت الدراسةُ إلى توضيحِ مدى سلطةِ محكمةِ النقضِ في الرقابة على تسبيبِ الأحكام القضائية للوصول لأحكامٍ قضائيةٍ صحيحةٍ وعادلةٍ مما يحققُ استقرارًا للمفاهيم القانونية التي تؤدي إلى حسنِ تطبيقِ القانونِ تحقيقًا لأسسِ العدالةِ وحمايةِ الحقوق.

نطاقُ البحث:

221

يتحددُ نطاقُ البحثِ في رقابةِ محكمةِ النقض على تسبيبِ الأحكام كونها محكمةَ قانون، وليس محكمةَ واقعٍ أو موضوعٍ كما وهو المسلَّم به بالنسبة للطعنِ بالاستئنافِ، أيْ تراقب صحةِ تطبيقِ القانون وسلامة الإجراءاتِ التي اتبعت، لذلك ستقتصرُ الدراسةُ في هذا البحث على مدى رقابةِ محكمةِ النقضِ على شروطِ صحةِ تسبيبِ الأحكام القضائية وفقًا لِقانون أصولِ المحاكمات وآخرِ تعديلاته، ووسائل رقابةِ محكمةِ النقضِ للتحققِ مِن هذه الشروطِ وفقًا لما استقرَّ عليه الفقهُ والقضاء.

منهجيةُ البحث:

بناءً على ما سبقَ يذهبُ الباحثُ في بحثه إلى اتباعِ المنهجِ التحليليّ، من خلالِ تحليلِ إلى أيّ مدى يمكنُ لمحكمةِ النقضِ مراقبةُ تسبيبِ الأحكام مِن خلال التحققِ مِن شروطِ التسبيبِ في ضوءِ القواعدِ الفقهيةِ وأحكام محاكمِ النقضِ

الفلسطينية والمصرية والمبادئ التي أرسَتْها تلك المحاكمُ بهذا الشأنِ، ومِن جانبٍ آخر سيعمدُ الباحثُ إلى المنهجِ الاستقرائيّ والذي مِن خلاله سيتمُّ تناولُ ما استقرَّ عليه الفقهُ والقضاء ومدى معالجةِ المشرعِ الفلسطينيّ لموضوعِ البحث.

خطةُ البحث:

سيتمُّ تقسيمُ البحثِ وفقًا لِشروطِ تسبيبِ الأحكام المدنية ومدى رقابةِ محكمةِ النقض عليها إلى ثلاثة مباحثَ وهي:

المبحث الأول: شرطُ وجودِ الأسبابِ ورقابةِ محكمةِ النقض.

المبحث الثاني: شرطُ كفايةِ الأسبابِ ورقابةِ محكمةِ النقض.

المبحث الثالث: شرطُ منطقيةِ الأسبابِ ورقابةِ محكمةِ النقض.

الخاتمة: وتتضمن أهمَّ النتائجَ والتوصيات.

رقابةُ محكمةِ النقضِ لِشروطِ تسبيبِ الأحكامِ المدنيةِ

تمهيد وتقسيم:

مِن المتفق عليه فقهًا وقضاءً أنّ التسبيبَ هو بيان الحجج القانونية والأدلة الواقعية التي بنَتْ عليه المحكمة حكمَها مع تقدير وزن البينات المبرزة لديها (نقض حقوقي فلسطيني رقم 2014/308 الصادر بتاريخ 2015/5/4، المقتفي)، فعند تحرير الأحكام من قبل القاضي فإنه يُبين أسبابه بعمليةٍ ذهنية، يبحث من خلالها الوقائعَ التي عُرضت عليه، وتمَّ مناقشتها بمعرفةِ الخصومِ وتمَّ إثباتها وفقًا لطرقِ الإثبات المقررة قانونًا، وهو ما يُسمَّى بالأسباب الواقعية، ثم يقوم القاضي بتكييفِ تلك الوقائعِ لِتطبيقِ القاعدة القانونية بعد التأكد مِن توافرِ الوقائع اللازمة لتطبيقِ هذه القاعدة، ولا يتقيدُ في ذلك بالمستندات القانونية التي يتمسك بها الخصوم لتأييد ادّعائهم، وعلى ذلك فإنَّ أسبابَ الحكم تنقسم إلى أسبابٍ واقعيةٍ وأسبابٍ قانونيةٍ (أبو الوفا، 2007).

أولًا- الأسباب الواقعية للحكم:

222 تُعرف الأسباب الواقعية للحكم بأنها "الوقائع والأدلة التي يستند إليها الحكم، لتقرير وجود أو عدم وجود الحق المُطالب به" (النيداني،2017). فأسباب الحكم الواقعية مقصدها الوقائع أيًّا كان مصدرها أو سببها أو الخصوم فيها ووسائل دفاعهم التي يستندون إليه في الحكم وهي تقريرُ وجودِ أو عدمِ وجودِ الوقائع الأساسية (يونس، 2015).

وِفقًا لمسلك قضاءِ النقض المصري والفلسطيني فإنه: يتعين على المحكمة أنْ تُبيّنَ الوقائع والبيّنات التي استندت إليها في حكمها وتكوَّنت منها عقيدتها، إذْ عليها -وهي بصدد إصدار حكمها- أنْ تقولَ كلمتها على نحو مسبب من لدنها وأنْ تسوقَ المقدمات التي تؤدي إلى النتائج التي تقوم على حملها، بل إنَّ خلوَّ الحكم من أسبابه أو غموض الأسباب لينحدرَ به إلى درجة البطلان، وذلك أنَّ تسبيبَ الحكمِ هو الدليل على أنَّ المحكمةَ قد محّصَت البيّنةَ ومحّصَت سائرَ الأوراق بما تضمنه مِن دفوعٍ وأوجهِ دفاع، مما يُمكن محكمة النقض مِن مراقبة الحكم في جانبه القانوني تطبيقًا وتفسيرًا أو تأويلاً (نقض

مدني مصري رقم 436 بند 3 لسنة 56ق جلسة 1992/6/8، المكتب الفني 43، ج1، ق168. ونقض حقوقي فلسطيني رقم 2011/179 الصادر بتاريخ 2012/3/21، موقع المقتفي).

ثانيًا- الأسباب القانونية للحكم:

يُقصَدُ بأسبابِ الحكم القانونية أنها السند القانوني الذي يستند إليه القاضي وهو بصدد إصداره للحكم في الدعوى المطروحة أمامه تبريرًا لِقضائه، لذلك يُعتبَر عدم بيان الحكم للسند القانونيّ الذي انتهى إليه جهلًا بالأسباب التي قام عليه قضاؤه (القصاص، 2019)، وتحول دون تمكين محكمة النقض من فرض رقابتها، وبالتالي فإنَّ حكمها يكون معيبًا بالقصور وحريًّا بالنقض (نقض حقوقي فلسطيني رقم 2004/48 الصادر بتاريخ 2014/6/6، موقع المقتفي).

فمحكمةُ النقض عندما تمارس رقابتها على تسبيب الأحكام، فهي تهدف إلى التحققِ من مدى سلامة تطبيق المحاكم للقانون، وهي بذلك تتجنبُ كلَّ ما يمسُّ الوظيفة القضائية للمحكمة المطعون في حكمها، والتحقق من مستوى تسبيبِ الأحكامِ القضائية، لتضعَ ضوابطَ محددةً في تسبيب الأحكام تسري على جميعِ أنواع المحاكم لسلامةِ حسنِ تطبيق القانون، فكِلا النوعيْن من الرقابةِ يكملُ الآخر ولا ينفصلُ عنه، فهما معًا كيانٌ واحدٌ لا يتجزّأ (سرور، 2017 ونقض مدني فلسطيني رقم 2017/1147، الصادر بتاريخ 2017/11/21، المقتفي).

والمشرّع الفلسطيني في قانون أصول المحاكمات يتجهُ إلى أنَّ خطأَ الحكم في الأسباب القانونية لا يؤثر في الحكم ولا يبطله، على عكس الأسباب الواقعية على اعتبار أنَّ القصورَ فيها هو الذي يبطل الحكم، حيث نص في المادة (175) على أن: "القصور في أسباب الحكم الواقعية، والنقص أو الخطأ الجسيم في.....، يترتب عليه البطلان".

وبناءً على ما تقدَّم ذكره يتضح أنه يشترط لصحة تسبيب الأحكام القضائية ثلاثة شروط سيتمُّ تناولها وفق ثلاثة مباحث:

الأول: شرطُ وجودِ الأسباب.

الثاني: شرطُ كفايةِ الأسباب.

الثالث: شرطُ منطقيةِ الأسباب

المبحث الأول

شرطُ وجودِ أسبابِ الحكم ورقابة محكمةِ النقض

تلتزم جميعُ محاكمِ القضاء المدني على اختلافِ أنواعها ودرجاتها بتسبيب جميع الأحكام الصادرة منها بما في ذلك الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الاستثنائية (الروبي، 2009)، فوجود الأسباب يُعدّ ركنًا جوهريًّا لازمًا لِصحة الحكم، وبدونه تعجزُ محكمة النقض عن مراقبة صحةِ تطبيق محكمة الموضوع للقانون (هندي، 2008)، لذا ستنقسم دراسةُ هذا المبحث إلى مطلبيْن؛ يتناول الأول منه شروطَ وجودِ أسباب الحكم ومن ثمَّ ننتقلُ للمطلب الثاني للبحث في مدى رقابةِ محكمة النقض لهذه الشروط، وذلك كما يلي:

المطلب الأول

شروط وجود أسباب الحكم

الغالب لدى الفقهِ أنه في حالة غيابِ الأسباب نكون بصدد عيبٍ شكلي في الحكم، وأنه بمجردِ وجودِ الأسباب مهما كانت قيمتها، فهُنا يكون الحكم بمنأى عن العيبِ الشكلي، والأصل أنْ ترد الأسباب في ورقة الحكم على اعتبار أنه يحمل دليل صحته (يونس، 2015) ووفقًا لذلك فإنه يشترط لتحقق وجود الأسباب شرطان وهما:

الفرع الأول: شرط وجود الأسباب في ورقة الحكم:

يقصد بوجود الأسباب في ورقة الحكم ورودها في مسودته؛ لأنه في هذه المسودة يتمُّ تحرير نسخة أصلية للحكم بعد النطق به، ويتم نقل الأسباب من هذه المسودة إلى النسخة الأصلية عند تحريرها (عمر، 2011)، فالمشرع الفلسطيني أوجب في المادة (172) أصول بأنْ تودَعَ مسودة الحكم في ملف الدعوى عند النطق به مشتملة على منطوقه وأسبابه وموقعة من هيئة المحكمة، وإلَّا كان الحكمُ باطلاً وفقًا للمادة (171) أصول، والأسباب الواردة في ورقة الحكم قد تكون أسبابًا صريحةً وقد تكون ضمنية، كما يمكن أنْ تكون أسبابًا عامةً (يونس، 2015).

أولًا- الوجود الصريح للأسباب:

الأسباب الصريحة، هي الأسباب التي بمقتضاها تجيب المحكمة صراحةً قبولاً أو رفضًا عن طلبات أو دفوع تقدم بها الخصوم، على أنْ تكون هذه الأسباب مرتبطة ومتصلة بالوقائع الأساسية التي استخلصتها المحكمة من مجموع الوقائع بقصد تطبيق القاعدة القانونية، دون شك أو غموض في مكونات التسبيب الضرورية (سعد، 1974).

فالقاعدة العامة توجب بأنْ يشتملَ الحكم القضائي على عناصر مقوماته، ودليل صحته، فلا يجوز أن يستمدَّ الحكم القضائي أسبابه من حُكم آخر (التحيوي، 2011)، ولكن هل يجوز للمحكمة أن تحيلَ أسباب حكمها لأسباب حكم آخر؟

لا يوجد نصٌّ في قانون أصول المحاكمات الفلسطيني، وكذلك في قانون المرافعات المصري يسمح بالإحالة في التسبيب إلى أسباب حكم آخر سبق صدوره، إلَّا أنَّ القضاءَ والفقه (أبو الوفا، 2007)، و(كيرة، 2007)، و(والي، 2008)، و(الشواربي، د.ت.)، وضعَا قواعدَ تسمح بذلك، فتقررَ لديهم بأنه يجوز للمحكمة أن تحيلَ في أسباب حكمها إلى حكم قضائي آخر، سبق صدوره بين نفس الخصوم وفي ذات الدعوى القضائية، بشرط أن يودعَ نسخة من الحكم الأول في ملف الدعوى الثانية، ويجب الإشارة لهذه الإحالة في الحكم صراحةً، وأنْ يطلع عليها الخصوم (انظر الشروط تفصيلاً: الأشرم، 2019).

ومما يؤكد ذلك أنه يجوز لمحكمة الاستئناف أن تحيلَ في تسبيب حكمها على أسباب الحكم الابتدائي المطعون فيه، وتبقى أسباب محكمة أول درجة قائمة بالنسبة لمحكمة الاستئناف، ولو خلا الحكم الاستئنافي من إحالة صريحة عليها (القصاص، 2019).

ثانيًا- الوجود الضمني للأسباب:

يُقصَد بالوجود الضمني للأسباب هو كلُّ مظهرٍ تتخذه المحكمة متى كان هذا المظهر لا يمكن تفسيره إلَّا كونه مبررًا لما انتهت إليه من قضاء، فالأسباب الضمنية تتمثل في كلِّ تعبيرٍ غير مباشر يستدل منه بطريق غير مباشر على مبررات صدور الحكم (الكيك، 1989).

إذنْ؛ هي أسبابٌ يستدل عليها بطريق غير مباشر، على اعتبار أنها تحليلات لما اتجهت إليه المحكمة في قضائها، حيث تهدف إلى الإبقاء على أحكام يجب الإبقاء عليها، وبالتالي عدم نقضها بسبب عدمِ وجودِ أسباب صريحة (نقض فلسطيني رقم 2005/25 الصادر بتاريخ 2005/4/16، موقع قانون).

وإذا تعددت الطلبات والدفوع وجب على المحكمة -وهي تفصل في كل منها- أن تسبب كل منها، سواء كان قضاؤها صريحًا أمْ ضمنيًّا، ما لم تكنْ بعض هذه الطلبات أو الدفوع مبنيًّا بعضها على بعض، فتصبح أسبابُ بعض الطلبات أسبابًا لبعض الطلبات الأخرى (أبو الوفا، 2007).

فالسبب الضمني يدور وجودًا وعدمًا مع وجود علاقة التبعية الضرورية بين الطلبات، وبالتالي يُعدّ الفصل في أحدها لأسباب معينة فصلاً ضمنيًّا في الأخرى بناء على علاقة التبعية بينهما، لذلك يمكن اعتبار أنَّ أسباب فصل المحكمة في الطلب الأصلي تصلح أسبابًا ضمنيةً للفصل في الطلب الاحتياطي (عمر، 2011).

وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة للأسباب الصريحة والضمنية سابقة الذكر، هناك أسبابٌ عامةٌ تصلح للردّ على عدة أوجه من الدفاع (نقض فلسطيني رقم 2009/279 الصادر بتاريخ 2010/1/17، موقع المقتفي)، كما يجوز أن يحيلَ الحكم في أسبابه إلى ما يُعدّ مكملاً له من إجراءات الخصومة أو أوراق التحقيق، مثل إحالة الحكم إلى تقرير الخبير بما يتضمنه من أسباب، وتُعتبر كأنها قد وردت في ورقة الحكم نفسه، شريطة أن يكون هذا التقرير صحيحًا، وإلَّا لحقَ الحكم قصورًا في التسبيب باعتباره عملاً متممًا له (يونس، 2015).

الفرع الثاني: شرط أن تكون الأسباب مستمدة من أوراق الدعوى:

احتراماً لمبدأ حق الدفاع؛ يجب على القاضي حال تسبيبه للأحكام أن يلتزمَ بأمريْن في غاية الأهمية:

الأول: امتناعه عن الحكم بعلمه الشخصي:

يجب على القاضي أن يستندَ في حكمه على وقائع وأدلة طرحت عليه في إطار الخصومة (عمر، 2012). فاستناد القاضي لمعلوماته الشخصية يعتبر من قبيل مفاجأة الخصوم بما لم يعرض عليهم، مما يثير شبهةَ الظنّ والريبة عندهم وهذا يُعتبر إخلالًا لمبدأ حياد القاضي، مما يجعله عُرضةً للردّ عن نظر الدعوى وفقًا للمادة (1/141/هـ) أصول، والتي تفيد بأنه على القاضي أنْ يمتنعَ عن نظر الدعوى ولو لمْ يطلب ردّه أحد الخصوم إذا توافرت إحدى هذه الحالات؛ ومن هذه الحالات: "إذا كان قبل انشغاله في القضاء قد أفتى أو ترافع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب أو أدلى بشهادة فيها" (التكروري، 2019).

ولكن يجب الإشارة إلى أنَّ منعَ القاضي من الحكم بعلمه الشخصي يُقتصر فقط على الوقائع دون القانون؛ لأنَّ مهمةَ القاضي هي تطبيق القانون، وإن لم يتمسك به الخصوم على اعتبار أنَّ القواعد القانونية لا تحتاج إلى إثبات؛ ولأنه يُفترض في القاضي العلم بالقانون والالتزام بتطبيقه (عمر، 2011).

ثانيًا- امتناع القاضي عن تغيير سبب الدعوى:

فخصوم الدعوى هم مَن يتقدمون بالوقائع التي تؤيد دعواهم، والقاضي ملزمٌ بعدم الخروج عن هذه الوقائع، لهذا يُمنع عليه تغيير سبب الدعوى القضائية، فإذا غيَّر القاضي سبب الدعوى كان حكمه عرضةً للبطلان، كونه قد تدخل في الواقع المحظور عليه ارتياده (عبد الفتاح، 1986)..

إلَّا أنَّ منعَ القاضي من تغيير سبب الدعوى لا يمنعه من مراقبة الخصوم فيما يقدمونه من أدلة إثبات، سواء ما كان يتعلق بشروط الإثبات أو الطرق الجائزة لقبولها أو العرض القانوني للوقائع التي أثبتها الخصوم من حيث التكييف

القانوني أو أيّة مسائل قانونية أخرى، فهنا يفصل القاضي في الدعوى دون التوقف على طلب الخصوم أو عدم طلبهم، بل يقوم بتغيير السبب من تلقاء نفسه كونها تدخل في صميم عمله، فالتزام القاضي بعدم تغيير سبب الدعوى ينبع من التزامه بعدم تغيير وإضافة وقائع جديدة لم تعرض عليه (تمام، 1991).

المطلب الثاني

رقابة محكمة النقض على شرط وجود أسباب الحكم

مما لا شكَّ فيه أنَّ وجود الأسباب الواقعية يعتبر ركنًا أساسيًّا وجوهريًّا لصحة الحكم، فبِدونه لا يمكن لمحكمة النقض

مراقبة صحة تطبيق محكمة الموضوع للقانون (حمودة، 2003)، ولا يمكن أن يتوافر التسبيب في حالة عدم وجود الأسباب في الحكم، وانعدام الأسباب قد يكون كليًّا وقد يكون جزئيًّا، وسأفرد لكلٍّ منهما فرعًا مستقلًّا على النحو الآتي:

الفرع الأول: الانعدام الكلي للأسباب:

إنَّ الغياب الكُلي للأسباب هو ما يُعبر عنه الفقهُ أحيانًا بانعدام التسبيب، ويُقصَد به أنْ يكون الحكم خاليًا تمامًا من الأسباب (كيرة، مرجع سابق)، فالمشرع قد تطلب ذكر أسباب الحكم كَبَيانٍ شكلي فيه، ورتب على تخلف هذا البيان بطلان الحكم وفقًا للمادة (174) من قانون أصول المحاكمات.

ويرى الباحثُ في هذا المقام أنَّ انعدامَ الأسباب يقصد به خلو الحكم من أيِّ سببٍ يحمله المنطوق، أما إذا وُجد ولو سبب واحد، حتى ولو كان غيرَ كافٍ فإنَّ عيبَ انعدام الأسباب لا يقوم (عمر، 2011)، فعيب الانعدام يختلف عن عيب عدم كفاية الأسباب (كيرة، مرجع سابق).

فلا يكفي أن تكون الأسباب قائمة في مخيلة القاضي أو في ضميره، بل يجب أن يتحقق الوجود المادي للأسباب، فالوجود المادي للأسباب عنصر جوهري للقول بأنَّ التسبيب متحقق أو أنَّ القاضي قد سبب حكمه (عبد الفتاح، مرجع سابق)، هذا الوجود المادي قد يتحقق بشكل صريح أو بشكل ضمني (أبو الوفا، 1965).

وبالرغم مِن أنَّ انعدام تسبيب الحكم يعتبر عيبا شكليًا (كيرة، مرجع سابق)، إلَّا أنَّ خلو الحكم من الأسباب يؤدي إلى بطلان الحكم (نقض فلسطيني رقم 2011/179 الصادر بتاريخ 2012/3/21، موقع المقتفي)، ونقض مصري رقم (702) لسنة 65ق، جلسة 27/3/2006 م، مكتب فني 57.

ويترتب على الانعدام الكلي للأسباب أن يطرح الحكم الطلبات المعروضة عليه، ويرفقه دون تسبيب، مثال ذلك أن ينكرَ المدين وجود الحوالة ويصدر الحكم برفض الدعوى دون أسباب، فهذا الحكم ليس حكمًا لخلوه كليًّا من الأسباب، ومنها

أيضًا صدور الحكم مسببًا تسبيبًا شكليًّا محضًا، كأنْ تشتملَ الأسباب على عبارات عامة مجردة (نقض فلسطيني 2004/48 الصادر بتاريخ 2014/6/6، موقع المقتفي).

وإذا تعددت الطلبات وصدر حكم في بعضها، ثم أردفت المحكمة قائلة في حكمها: "ورفض ما عدا ذلك من الطلبات"، فإنَّ الحكم لا يكون قد أغفل الفصل في هذه الطلبات، ولكنه يكون خاليًا من الأسباب إذا اكتفى بهذه العبارة العامة التي تتضمن رفض الطلبات دون ذكر للأسباب التي يقوم عليها حكم الرفض.

وترتيبًا على ذلك؛ فإنَّ كلَّ طلبٍ أو وجه دفاع يدعى به لدى محكمة الموضوع، ويطلب إليها بطريق الجزم أن تفصل فيه، ويكون الفصل فيه مما يجوز أنْ يترتبَ عليه تغيير وجهِ الرأي في الحكم، يجب على محكمة الموضوع أنْ تجيبَ عليه بأسباب خاصة وإلَّا اعتُبِر حكمها خاليًا من الأسباب وحريًّا بالنقض (نقض فلسطيني رقم 2004/48، سابق الإشارة إليه).

ومما سبق يتضح أنَّ الانعدام الكلي للتسبيب له عدة خصائص، وهي كما يلي:

1. تُعتبر الأسباب المتعلقة بانعدام التسبيب سابقة على العيوب الموضوعية التي تتعلق بالخطأ في القانون بصورِهِ الثلاث (وأسباب الطعن بالنقض التي تتعلق بالخطأ في القانون هي مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تفسيره أو في تأويله، نقض فلسطيني رقم 2011/179، الصادر بتاريخ 2012/3/21، موقع المقتفي).

لذلك فإنه يتعين على محكمة النقض أن تبحث أوجهَ الطعن المتعلقة بانعدام التسبيب قبل العيوب الموضوعية، فهذا الطعن له الصدارة على وجوه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون (كيرة، مرجع سابق)، لأنه إذا تحققت المحكمة من بطلان الحكم لانعدام الأسباب، فإنها سوف تقف عند هذا الحد، ولن تفحص أو تردَّ على قيام عيب آخر في الحكم (عمر، 2011).

2. إنَّ عيبَ انعدام التسبيب ليس سببًا جديدًا، فهو ناشئٌ عن الحكم، ويتعلق بعيوب الحكم الداخلية، ولا يمكن إبداء هذا الدفاع إلَّا بعد الاطلاع على نص الحكم (كيرة، مرجع سابق).
3. والانعدام بالنسبة للأسباب يجب أن يكون كليًا؛ أيْ يجب ألَّا يوجد في الحكم ولو سبب واحد آخر، حتى لو كان معيبًا (عمر، 2011)، أما إذا شاب الحكم نقص أو غموض، فإنه لا يكون مشوبًا بعيب عدم الانعدام وإنما بعدم كفاية الأسباب (كيرة، مرجع سابق).
4. كما يتحقق عيب انعدام الأسباب بمجرد عدم الرد على طلب أو دفع تقدم به أطراف الدعوى، يكون جوهريًّا ولم تستجبْ إليه المحكمة، أو لم تبرزْ عدم قبوله (أبو عامر، 2005).

وتعد حالة خلو الحكم من التسبيب تمامًا حالة نادرة، وهي الحالة التي يتعمد فيها القاضي عدم التسبيب، أو يسهو عن ذلك، أو يعتقد أنه معفي من التسبيب في حالة لا توجب هذا الإعفاء (والالتزام بالتسبيب ليس مطلقًا، فالأحكام غير القطعية لا يلزم تسبيبا طبقًا لنص المادة (4) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001).

أما عن سلطة محكمة النقض في حالة انعدام الأسباب كليًّا، فإنه عند الطعن أمامها في الحكم مقصورة على أن تقضي بنقض الحكم؛ لأنه ليس مسببًا كليًّا، فهي لا تخوض في تقييم قانونية الحكم، وهو ما تفعله إذا كان الطعن أمامها مبنيًّا

على عيب القصور في التسبيب، والذي يلزم فيه أن تواجه أسباب الطعن، وتبدي فيه رأيًا إذا كانت في محلها، أو جديرة بالرفض (كيرة، مرجع سابق).

وبما أنَّ حالة خلو الحكم من التسبيب تمامًا حالة نادرة، فهل يمكن اعتبار التناقض بين الأسباب نفسها أو بين أسباب الحكم ومنطوقه انعدامًا كليًّا للأسباب؟

التناقض هو ما تتماحى به الأسباب، ويعارض بعضها بعضًا، بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه، ولا معرفة الأساس الذي أقام قضاءَه عليه، فالقاعدة أنَّ هذه الأسباب تنفي بعضها بعضًا، وقد يقع التناقض بين الأسباب مع بعضها، وقد يقع بين الأسباب والمنطوق (الشواربي والديناصوري، 2017).

أولًا- تناقض الأسباب:

ويتحقق تناقض الأسباب كلما جاءت أسباب الحكم لا يُعرف أي منها كان عمادًا للقضاء والحكم (الخرشة، 2011)، وبالتالي إذا تناقضت الأسباب وتنافرت يصبح الحكم كأنه خالٍ تمامًا من الأسباب.

ويُعد عيب التناقض من العيوب التي لا يمكن تصحيحها لأنها عيب شكلي يتعلق بتخلف أسباب الحكم، ولا يمكن لمحكمة النقض أنْ تصححَ عيبًا يتعلق بالشكل، ويشترط في هذه الحالة أنْ يكون التناقض بين أسباب الحكم الواقعية، كما يلزم أن يكون التناقض بين الأسباب حقيقيًّا وليس وهميًّا، أيْ يصيب فكر القاضي، بحيث تفصح أسباب الحكم عن ذلك، فلا يكون ثمة مناصٌ من نقض الحكم (ولكن لا يقع التناقض إذا كان الخطأ ماديًّا أو لغويًّا أو زلة قلم أو في مصطلح، راجع في ذلك: كيرة، مرجع سابق).

ثانيًا- التناقض بين الأسباب والمنطوق:

يُعتبَر الحكم خاليًا من الأسباب، إذا جاءت أسبابه متناقضة مع منطوقه بحيث يحمل هذا الأخير مضمونه يستحيل منطقًا وعقلا أن تؤدي إليه الأسباب التي يحمل عليها لتناقضها معه، فتناقض الأسباب مع المنطوق يؤدي لمخالفة المنطوق للمنطق (عمر، 2011). ولا تثبت الحجية إلَّا للمنطوق فقط لأنه يتضمن ما قضت به المحكمة في موضوع الدعوى المطروحة عليها، فتناقض الأسباب مع المنطوق يؤدي إلى انعدام الأسباب، كما يؤدي لنتيجة مختلفة عن تلك التي بدت في منطوق الحكم، فالنتيجة التي شملها المنطوق تتعارض مع الأسباب (هندي، 1999).

معنى ذلك أنَّ الطعنَ -سواء بالاستئناف أو بالنقض أو بإعادة المحاكمة- يوجه إلى الحكم لورود خطأ في القرار الذي يتضمنه، وذلك سواء كان هذا القرار قد ورد بالمنطوق أو بالأسباب، فالخطأ الوارد بأسباب الحكم يصلح سببًا للطعن فيه، على أنَّ الأمر مقصورٌ على ما ورد من خطأ بالأسباب المرتبطة بالمنطوق (نقض فلسطيني رقم 2021/983 الصادر بتاريخ 2022/5/25، موقع المقتفي).

وبناءً على ما سبق يرى الباحث: أنَّ عيب الانعدام الكلي للأسباب (يمكن حصره في تناقض الأسباب مع بعضها بعض، أو التناقض بين الأسباب والمنطوق).

فأسباب الحكم المرتبطة بمنطوقه ارتباطًا وثيقًا لا يتجزأ ينطبق عليها ما ينطبق على المنطوق من قوة الأمر المقضي، والمرجع في ذلك هو حقيقة ما فصلت فيه المحكمة مما تعلق بمنطوقها أو كان هذا الأخير نتيجة لها، وأنَّ قوة الأمر المقضي كما ترد على منطوق الحكم ترد أيضًا على ما يكون من أسبابه مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بهذا المنطوق بحيث لا تقوم له قائمة بدونه.

كما لو كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد تقرير الخبير على ما جاء فيه من تعارض بين الأسباب والنتيجة، دون أن يوضح الأسباب التي ترفع هذا التعارض، ثم أخذ بالنتيجة التي انتهى إليها التقرير، فإن ذلك يكون تعارضًا في التسبيب، يمتد إلى الحكم ويعيبه ويستوجب نقضه (نقض مدني مصري رقم 4585 لسنة 66ق الصادر بتاريخ 2016/1/6، الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض المصرية).

الفرع الثاني: الانعدام الجزئي للأسباب

ويظهر عيب الانعدام الجزئي للأسباب في الحالات التي لا ترد فيها المحكمة على بعض طلبات الخصوم وأوجه دفاعهم ودفوعهم، ومستنداتهم الجوهرية (عمر، 2011)، فالغاية الأساسية من تسبيب الحكم هي توفير الرقابة على عمل القاضي، والتحقق من حسن استيعابه لوقائع النزاع ودفاع طرفيه، والوقوف على أسباب قضاء المحكمة فيه.

فالقاعدة العامة تقتضي بأنْ تلتزمَ المحكمة بالردِّ على كل الطلبات والدفوع والمستندات الجوهرية التي يتقدم بها الخصوم (المصاروة، 2010)، وبذلك يكون الحكم باطلًا بسبب القصور في تسبيبه، إذا أغفل الحكم الرد على دفاع الخصم، أو إذا أغفل الرد على المستندات المقدمة للتدليل على الملكية رغم أهميتها (هندي، 2017).

فالانعدام الجزئي للأسباب يتحقق في حالة عدم الرد على الطلبات الهامة من ناحية، وفي حالة عدم الرد على الدفوع الجوهرية، وحالة عدم الرد على مستندات الخصوم من ناحية أخرى (الجارحي، نسخة الكترونية).

الحالة الأولى: حالة عدم الرد على كل الطلبات.

من الثابت أنه يقع على القاضي التزام بالفصل في الطلبات التي تقدم إليه، سواء من المدعي أو المدعي عليه أو من أيّ خصم، كذلك يلتزم بالفصل في هذه الطلبات سواء كانت أصلية أو ختامية، وأن يرد على كل عنصر من عناصر هذه الطلبات وأوجه الدفاع، وهذا يعني أنَّ كلَّ عنصر من عناصر الطلب الأصلي يجب أن يقابله جزءٌ من منطوق الحكم وسواء تم ذلك أمام محكمة الدرجة الأولى أو أمام الدرجة الثانية (عمر، 2011).

لذلك، اشترط المشرع الفلسطيني أنْ تتوافر في الطلبات حتى تكون المحكمة ملزمةً بالرد عليها عدة شروط منها، أنه يجب أن تكون قد قدمت بالشكل الذي نص عليه القانون، وأن يكون الطلب واضحًا وجازمًا، وأن يكون لمقدمه مصلحة قائمة قانونًا، وأن يكون له علاقة مباشرة بموضوع الدعوى، وأن يكون لهذا الطلب دليل يستند إليه في الدعوى (الطعن رقم 2010/213 الصادر بتاريخ 2010/6/16، مجموعة المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض الفلسطينية، من 2010 إلى2011، المكتب الفني، ج5).

الحالة الثانية: حالة عدم الرد على الدفوع الجوهرية

يُقصد بالدفاع الجوهري الذي يجب تسبيبه والرد عليه وإلَّا كان الحكم مشوبًا بالقصور في التسبيب، أيْ بتخلف جزئي في الأسباب مما يؤدي إلى بطلان الحكم، أن يكون الدفاع مؤثرًا في النتيجة التي انتهى إليها الحكم (نقض فلسطيني رقم 2003/410 الصادر بتاريخ 2005/9/21، مجموعة المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض الفلسطينية، من 2005 إلى 2006، المكتب الفني، ج3)؛ بمعنى وجود علاقة سببية بين نتيجة الحكم وهذا الدفاع، بحيث يكون الأول لازمًا منطقيًا للثاني مما يستوجب تسبيب الثاني.

أما الدفوع غير الجوهرية وغير المؤثرة في اقتناع المحكمة فإنه لا داعيَ للرد عليها أو حتى رفضها (أبو الوفا، 1965) وانظر عكس هذا الرأي نبيل عمر، 2011)، والعكس صحيح، فإنه إذا انتفى عن الطلب أو الدفع صفة كونه جوهريًا كانت المحكمة غير ملزمة بالرد عليه في أسباب حكمها، فالمحكمة غير مكلفة بالرد على أوجه الدفاع غير الجوهرية، أو التي ليس لها أساس قانوني (النيداني، 2017).

وعلى ذلك، فإنه لا يُعاب على الحكم بالقصور لعدم الرد على دفاع غير جوهري أيْ غير منتج، كما أن المحكمة غير ملزمة -عند تسبيب حكمها- بالردّ على أيّ دفاع ولو كان جوهريًا ما دامَ عاريًا من الدليل (والي، 2017)، ولكن يجب أن يكون معلومًا أنَّ ما لا تلتزم المحكمة بتتبعه والرد عليه استقلالًا هو ما يقدم من أقوال أو حجج أو أدلة إضافية غير جوهرية، لن يتغير بها -حتى لو صححت- وجه الرأي في الدعوى (القصاص، مرجع سابق).

الحالة الثالثة: حالة عدم الرد على مستندات الخصوم

يقصد بمستندات الخصوم، الأوراق والمحررات التي يقدمها الخصوم من أجل تأييد مطالبهم سواءً تم تقديمها للمحكمة عند نظر الدعوى أو كانت مرفقة بلائحة الدعوى، وسواء كانت هذه المستندات عرفية أم تقارير خبراء وغير ذلك من الأوراق التي تتضمن إثباتًا معينًا (المصاروة، مرجع سابق).

يترتب على ذلك التزام المحكمة بالرد على المستندات المهمة والمؤثرة التي يقدمها الخصوم ولها علاقة بموضوع الدعوى، وعدم الرد عليها يجعل الحكم مشوبًا بعيب انعدام الأسباب (عمر، 2011).

فمن المقرر أنه متى قدم الخصوم إلى محكمة الموضوع مستندات تمسكوا بدلالتها، والتفت الحكم عن التحدث عنها كلها أو بعضها مع ما يكون لها من دلالة، فإنه يكون معيبًا بالقصور (نقض مدني مصري في الطعن رقم1463 لسنة 73 الصادر بتاريخ 3016/1/16، والطعن رقم 393557 لسنة 76 الصادر بتاريخ 2015/1/4. موقع البوابة القانونية لمحكمة النقض المصرية).

وهذا ما أكدت عليه محكمة النقض الفلسطينية في أحد أحكامها (نقض فلسطيني رقم 2006/29 الصادر بتاريخ 2007/2/28، مشار إليه التكروري، مرجع سابق)، وبعد الاطّلاع على أحكام محكمة النقض الفلسطينية يجد الباحثُ أنَّ هذه الأحكام عبرت عن عيب انعدام الأسباب بسبب عدم الرد على المستندات بعيب القصور في التسبيب، علمًا بأنَّ هذا العيبَ يختلف عن عيب انعدام الأسباب، وهذا ما سيتم توضيحه لاحقًا.

المبحث الثاني

رقابة محكمة النقض على القصور في التسبيب

من الثابت، أنه يجب أن تكون أسباب الحكم كافية؛ إذْ لا يكفي أن يتضمنَ الحكم أسبابًا، بل يجب أن تكون هذه الأسباب كافية لحمله، كوْن أنَّ التسبيب الكافي هو الذي يحقق وظائف التسبيب والتي تتمثل في احترام حق الدفاع، وتمكين محكمة النقض من ممارسة رقابتها على صحة الأحكام (عبد الفتاح، 1983).

لذلك ألزم المشرع الفلسطيني المحكمة بضرورة أنْ يشتملَ الحكم الصادر عنها بمجموعة من البيانات من ضمنها بيان أسباب الحكم ومنطوقه، وفق ما نصت عليه المادة 174 من قانون أصول المحاكمات الفلسطيني (وفي هذ الشأن قررت محكمة النقض المصرية أنَّ القصور في البيان له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون. نقض 3/22/ 2006، س60، رقم (23)، ص176، موقع البوابة القانونية لمحكمة النقض المصري)، وقد رتب في المادة 175 جزاء البطلان على القصور في أسباب الحكم الواقعية (مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيقه للقانون مما يعتبر معه هذا الحكم مشوبًا بالقصور في التسبيب مما يتعين نقضه. نقض فلسطيني- دائرة غزة رقم 2003/310 الصادر بتاريخ 2003/12/14، موقع قانون الإلكتروني).

فتقضي محكمة النقض بإبطال الحكم لعدم كفاية أسبابه، كلما أعجزها نقص الأسباب عن القيام بواجب الإشراف على تطبيق القانون، كما إذا تعذر عليها معرفة ما إذا كان الحكم المطعون فيه قد بُنِي على ثبوت أمر متعلق بالوقائع يخرج تقديره عن مراقبتها، أمْ أنه بُنِي على خطأ في تطبيق القانون (العشماوي، 2006). وللإحاطة بعيبِ القصور في التسبيب يتوجب أن أتحدثَ أولًا عن المقصود بهذا العيب، وهو ما سأخصص له المطلب الأول، ثم يتمُّ بعد ذلك البحث في رقابة محكمة النقض لصور القصور في أسباب الحكم الواقعية وهو ما سيتمُّ معالجته في المطلب الثاني.

المطلب الأول

المقصود بعيب القصور في التسبيب

القاعدة أنَّ كفايةَ الأسباب هي وسيلةُ محكمةِ النقض في أداء دورها في الرقابة (الكيك، 1989)، والقصور في التسبيب يتحقق إذا كانت الأسباب التي ذكرها الحكم لا تكفي من حيث عددها لتبرير الحكم؛ أيْ أنَّ الحكمَ يكون متضمنًا سببًا أو أسبابًا ملائمة، ولكنها لا تكفي بمفردها لحمل الحكم أو لتبريره.

وبعد مراجعة بعض أحكام النقض الفلسطينية والمصرية، يُلاحظ الباحث أنها تُطلق اصطلاح "القصور في التسبيب" للتعبير عن عيوب التسبيب الثلاثة، وهي الانعدام، وعدم الكفاية، وعدم المنطقية مما يقتضي من الباحث **التمييز بين هذه العيوب الثلاثة، وهو ما سيوضحه بشيءٍ من التفصيل فيما يلي:**

الفرع الأول: التمييز بين عيب عدم كفاية الأسباب الواقعية وبين عيب انعدام الأسباب:

يُعتبر كلٌّ مِن عيبِ عدم كفاية الأسباب الواقعية، وعيب انعدام السبب وجهًا مستقلًّا متميزًا من أوجه الطعن بالنقض، فعيب عدم كفاية الأسباب هو عيب موضوعي في الحكم، أما عيب انعدام الأسباب فهو عيب شكلي في الحكم القضائي (عمر، 2011).

فعدم كفاية الأسباب الواقعية يعتبرُ عيبًا في صميم موضوع الحكم، ومِن ثم لا يمكن بحثه إلَّا إذا كان الحكم صحيحًا من حيث الشكل، بينما انعدام الأسباب عيبٌ في الشكل، فإذا ما انعدمت الأسباب، فإنَّ الحكم يفقد مقوماته، ولا مجالَ لبحثه من الناحية الموضوعية (مليجي، 2006 - 2007).

وتظهر أهمية التمييز بين عيب عدم كفاية الأسباب الواقعية وعيب انعدام الأسباب بالنسبة لسلطة محكمة النقض عند نظر الطعن، فعند الطعن في الحكم لانعدام الأسباب تنحصر سلطة محكمة النقض في بيان أنَّ الحكم ليس مسببًا كليًّا، أو أنه ليس مسببًا في جزءٍ منه دون أن تبديَ رأيها في قيمته القانونية، بينما عند الطعن في الحكم لانعدام الأساس القانوني له؛ أيْ لعدم كفايةِ أسبابه الواقعية، فإن محكمة النقض تبحث القيمة القانونية للحكم مُبيّنةً أوجهَ القصور (الصاوي، 1984).

فنشاطُ محكمة النقض بالنسبة لكلِّ عيبٍ يختلف عن الآخر، فنظرًا لكوْن خلوّ الحكم من الأسباب هو عيبٌ في شكل الحكم، بينما عدم قيام الحكم على أساسٍ قانوني هو عيبٌ في صميم موضوع الحكم، فإن محكمةَ النقض متى رأت نقض الحكم المطعون فيه لخلوه من الأسباب ينبغي أنْ تبين في حكمها ما الذي قصر قاضي الموضوع في الإجابة عنه بأسباب خاصة من طلبات الخصوم ووجوه دفاعهم، وأنْ تقتصرَ على هذا البيان بغيرِ أنْ تبدي رأيها القانوني، فيما كان ينبغي أنْ يُجاب به على هذا الطلب أو هذا الوجه من الدفاع الذي سكت عنه الحكم، ولكن إذا رأت محكمة النقض نقض الحكم على تقدير أنه لم يقمْ على أساسٍ قانوني،

فينبغي عليها في هذه الحالة أنْ تتعرضَ للمسألة القانونية التي قام بها الحكم، فتذكر ما الذي نقص الحكم من البيانات الضرورية المتعلقة بالشروط والأركان اللازمة قانونًا لتبريرِ وجهة الحكم في تطبيق القانون، وأن تعتمدَ في حكمها على النص القانوني الذي لم يستطعْ الحكم تبرير تطبيقه في الدعوى (العشماوي، مرجع سابق).

الفرع الثاني: التمييز بين عيب عدم كفاية الأسباب الواقعية وبين عدم منطقية الأسباب: 232

إنَّ عدم منطقية الأسباب يحدث إذا كانت الأسباب التي بني عليها الحكم ليس من شأنها أنْ تؤدي عقلًا إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم، بمعنى ألَّا تكون الأسباب مقدمة منطقية للحكم، ولا يكون الحكم نتيجة ضرورية لما سبق من الأسباب، ويتحقق باستناد المحكمة إلى أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للاقتناع بها، أو إلى عدم فهم الواقعة التي تثبت لديها، أو وقوع تناقض بين هذه العناصر (الصاوي، 2010).

فالأمر هنا يتعلق بنقص في عرض الوقائع كما هو الحال بالنسبة لعيب القصور في الأسباب الواقعية، أو بكوْن الحكم خاليًا من الأسباب كليًّا أو عاريًا من التسبيب في جزءٍ منه فيُعاب شكلًا، كما هو الحال بالنسبة لعيب انعدام الأسباب، وإنما عيب الأسباب هنا في كونها رغم ما تضمنته من عرض كامل للوقائع ورغم أنها مستوفاة من حيث الشكل، إلَّا أنها لا تؤدي منطقيًّا إلى ما انتهت إليه المحكمة في حكمها (المرجع السابق).

فالعلاقة بين عدم كفاية الأسباب وعدم منطقيّتها، يرجع إلى مرحلة القياس القضائي، فبالنسبة إلى القصور في التسبيب تكون الأسباب التي استند إليها القاضي في إعمال القياس القضائي غير كافية لإعمال الأثر القانوني الذي أنزله القاضي على النزاع، أما الفساد في الاستدلال فيقوم القاضي بتوليد نتائج أجنبية تمامًا عن وقائع النزاع (عمر، 2011).

وبناءً على ما سبق؛ فإنَّ الباحثَ لا يجاري محكمةَ النقض في اتجاهها إلى إطلاق اصطلاح «القصور» للتعبير عن عيوب التسبيب الثلاثة، ويرى الباحثُ أنَّ المنطق السليم يقتضي قصر اصطلاح «القصور» على عيب عدم كفاية الأسباب فقط، وبالتالي يتحقق عيب القصور في الأسباب بالمعنى الضيق إذا كانت الأسباب التي ذكرها الحكم لا تكفي من حيث الكمِّ أو العدد لتبرير الحكم؛ أيْ أنَّ الحكم يكون متضمنًا سببًا أو أسبابًا ملائمة ولكنها لا تكفي بمفردها لحمل الحكم أو تبريره (عبد الفتاح، 1983).

فعيبُ عدم كفايةِ الأسباب يتعلق بالأسباب الواقعية دون غيرها، وبمراجعة صياغة المادة (174) من قانون أصول المحاكمات، يرى الباحث أنها تنصُّ على أنَّ القصور في أسباب الحكم الواقعية يترتب عليه بطلان الحكم، وبمفهوم المخالفة فإنَّ القصورَ في بيان الأسباب القانونية للحكم لا يترتب عليه بطلانه، وهو ما استقر عليه القضاء الفقه (القصاص، مرجع سابق. راغب، 1974. الصاوي، 2010. هندي، 2017).

والعلةُ في حصر القصور لعدم كفاية الأسباب بالنسبة للأسباب الواقعية دون الأسباب القانونية يرجع إلى أنَّ عدم كفاية الأسباب الواقعية يعني عدم اشتمال الحكم على عناصر الوقائع الأساسية التي تصلح كمفترضات لتطبيق قاعدة القانون، وهو ما يُعجِز محكمةَ النقض عن رقابة صحة تطبيق القانون، ولما كانت محكمة النقض محكمة قانون ولا تستطيع فحص الوقائع، فإنها بالتالي لا تستطيع مباشرة مهمتها في الرقابة الجدية على تكييف المحكمة للوقائع وتطبيق القانون عليها، إلَّا إذا كانت الأسباب الواقعية التي أوردتها المحكمة واضحة وكافية لتبرير تكييفها للوقائع ولتطبيق القانون عليها.

المطلب الثاني

رقابة محكمةِ النقض لِصُور القصور في أسبابِ الحكم الواقعية

الفقه الإجرائي لم يدخرْ جهدًا في محاولة حصر أوجه أو صور القصور في التسبيب، لوضع معايير عامة منضبطة يمكن الاهتداء بها للتعرف على مواطن عدم كفاية التسبيب، بينما اكتفى البعض باستعراض ما ارتآه قصورًا في التسبيب، أو أوجهًا لعدم قيام الحكم على أساس قانوني. (انظر تقسيمات صور القصور في التسبيب والتقسيم المختار: حسين ظاهر، التنظيم القانوني لتسبيب الأحكام القضائية الفلسطينية، 2019).

ويرى الباحثُ أنه من غير الميسور وضع معيار منضبطٍ جامعٍ شاملٍ، أو تحديد مجموعة من الأصول أو القواعد العامة التي تجمع بين صور أو أوجه ذلك القصور؛ ومن ثم فلا يستطيع الباحث أن يقول بوجود نظرية عامة للقصور في التسبيب، وذلك يعود لسبب مهم وهو أن محكمة النقض تتمتع بسلطة تقديرية واسعة في تقدير كفاية الأسباب أو عدم كفايتها.

وبعد استقراء الكثير من تطبيقات قضاء النقض وتقسيمات الفقه، يمكن للباحث إجمال هذه التقسيمات فيما يلي:

الفرع الأول: عدم تأسيس الحكم على أسباب المطالبة القضائية:

ويقصد بذلك أنْ تقضيَ المحكمة في الدعوى وتتعرض للوقائع والأدلة فيها دون أنْ تبينَ أو تشير في حكمها إلى المواضع التي رأتها واستندت إليها تدليلًا على الحكم (كيرة، مرجع سابق)، ويمكن القول أنَّ أسباب الحكم تُعتبر مشوبةً بالقصور في البيان إذا انطوت على عيب يمسُّ سلامةَ استقراء الأدلة والعناصر الواقعية، ومن هذه الصور:

أولًا- عدم بحث العناصر الواقعية الأساسية للنزاع.

ومن تطبيقات ذلك، إغفال الحكم بحث عناصر التعويض وعمَّا إذا كان للمضرور أمل من الحصول على كسب من وراء تحقق فرضه من عدمه، فإن إغفال الحكم بحث ذلك يُعد قصورًا في الأسباب الواقعية يقتضي بطلانه (نقض مدني مصري رقم 13279 لسنة 79ق، الصادر بتاريخ 2017/5/20 ، الموقع الإلكتروني لبوابة محكمة النقض).

كما أنَّ المحكمةَ إذا لم تُبين عناصر الضرر التي أقامت عليها قضاءها بالتعويض فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وشابَ الحكم القصور في التسبيب (نقض مدني مصري رقم 421 لسنة 82 ق، الصادر بتاريخ 2017/4/26، المرجع السابق).

ومثال آخر، قضت به محكمة النقض الفلسطيني بأنه: "ولما الحكم الطعين لم يبين الأسس التي قررت وفقًا لها أن الأرض محل الدعوى هي نوع الملك وليس الميري، فإن الحكم والحال هذه يكون مشوبًا بعيبِ القصور في التسبيب وحريًّا بالنقض"، نقض رقم 2006/177 الصادر بتاريخ 2008/4/6، مجموعة المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض، المكتب الفني للسنوات 2007- 2008- 2009، ج4).

ثانيًا- عدم بيان الدليل على ثبوت الواقعة:

يترتب القصور لعدم كفاية الأسباب كذلك إذا تعلق الأمر بالدليل الذي كوَّن القاضي عقيدته استنادًا إليه، أو لم يستندْ على دليل من الأصل، ويترتب في هذه الحالة تحقق القصور بصرف النظر عن كفاية جميع الأسباب الأخرى في ذاتها (راغب، مرجع سابق).

ويرى الباحثُ أنَّ العلةَ من تطلب هذا الشرط في أنَّ تخلفه يُعجز محكمةَ النقض عن التأكد مِن أنَّ القاضي قد كوَّنَ رأيه في الوقائع واستقاه من أدلة ثابتة في الأوراق وليس من مصدر وهمي (عبد الفتاح، 1983)، وقد أكدت أحكام محكمة النقض الفلسطينية والمصرية هذا المعنى مؤكدة أنه لا يجوز للقاضي أنْ يبنيَ حكمه على واقعة لا سندَ لها في أوراق الدعوى، فيجب على محكمة الموضوع أن تبين الدليل الذي اقتنعت به للحكم، وإلا جاء حكمها مجهل الأساس، وعاب قضاؤها القصور في التسبيب (الصاوي، 2010).

ثالثًا- عدم بحث مسألة يتوقف عليها الفصل في النزاع.

هذه الصورة تحدث نتيجة لعدم فهم القاضي لجوهر النزاع المطروح عليه، وإما نتيجة الخطأ في التقدير، الأمر الذي حجبه عن بحث إحدى نقاط النزاع المنتجة في الدعوى، وجعله مكتفيًا بالحل الذي انتهى إليه في نقطة أخرى، مما يعيب الحكم في الحالتيْن بعيب القصور في الأسباب الواقعية (عبد الفتاح، المرجع السابق)، فيجب على القاضي أنْ يعنى بتمحيص الدعوى، وأنْ يتعرضَ للمستندات المقدمة فيها ما دامت مؤثرة، فإذا قُدم للمحكمة مستند مؤثر في الدعوى

فعليها أن تتناوله بالبحث، وإلّا كان حكمها مشوبًا بالقصور (حيث قضت محكمة النقض الفلسطينية بأنه إذا لم تناقشْ محكمة الاستئناف البينة والمتمثلة بتقرير طبي من ناحية إصداره ولم تقرأْ محتواه من حيث شكله وصياغته يكون حكمها مشوبًا بعيبِ القصور في التعليل، نقض رقم 2009/388، مشار إليه سابقًا).

الفرع الثاني: التسبيب غير المحدد:

تتحقق هذه الصورة في الحالات التي تخلو أسبابها من التحديد، والحالات هي كالتالي:

أولًا- التسبيب المبهم أو الغامض:

إنَّ أحدَ مقاصد تسبيب الأحكام هو حمل القضاة على ألّا يحكموا في الدعوى على أساس أفكار مبهمة أو غامضة غابت أو خفيت معالمها، وإنما يتعين أنْ تكون أسبابُ الحكم واضحةً وجليةً، لا غموضَ فيها ولا إبهام، لتحمل الدليل بأن القاضي قضى فيها وهو متفهمٌ لواقع الدعوى الصحيح (الجارحي، مرجع سابق).

وقد قضت محكمة النقض الفلسطينية في هذا الشأن بأنه: "يجب أن تكون عبارات الحكم رصينة مترابطة لا يعتريها ضعفٌ ولا يشوبها غموضٌ، ولا من العبارات المتناثرة التي لا تمكِّنُ محكمةَ النقض من فرض رقابتها على الحكم م مما يجعل الحكم حريًّا بالنقض (نقض حقوق في الطعنين رقم 2010/314، ورقم 2004/48 الصادر بتاريخ 2004/6/6، موقع المقتفي الالكتروني).

كما أنَّ اكتفاء الحكم في أسبابه بعبارة مطلقة مبهمة، يعجز محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة النزاع، لذلك يكون مشوبًا بالقصور الذي يبطله مما يوجب نقضه لهذا السبب دون الحاجة للبحث بباقي أسباب الطعن (نقض مدني مصري رقم1560 الصادر بتاريخ 2017/5/2، الموقع الإلكتروني لبوابة محكمة النقض المصرية).

ثانيًا- التسبيب المجمل:

وتكون الأسباب مجملة حين يقتصر الحكم على مجرد تأكيد أمرٍ دون أن يفسر من حيث الواقع هذا التأكيد (الصاوي، 2010)، وهذه الأسباب المجملة هي التي تقرر مبدأ ما دون أن تتضمن التفصيلات التي تتعلق بهذا المبدأ، والتي تدل على جدية بحث القاضي لموضوع النزاع (العشماوي، مرجع سابق).

ومثالها أن يقول الحكم: "وحيث إنَّ الدعوى تقوم على سند من الواقع والقانون"، أو "أن الدعوى على غير أساس"، أو "أن ما دفع به المدعي ليس إلّا قولًا مرسلًا لَا دليلَ عليه"، أو "أنَّ حجته داحضة" أو "أنَّ دفاعه واهنٌ لَا قوامَ له" (الجارحي، مرجع سابق) .

فإذا أجملت المحكمة في تسبيبها للحكم إجمالًا شديدًا، واقتضبت ذكر الوقائع، كان هذا الحكم معيبًا بالقصور ووجب نقضه (نقض حقوق فلسطيني رقم 2004/48 الصادر بتاريخ 2014/6/6، موقع المقتفي).

ثالثًا- التسبيب الافتراضي:

يُقصَد بالتسبيب الافتراضي أنْ يؤسسَ القاضي حكمه على أمر مفترض، دون دليل مؤكد يتمحّصه، ويعتمد فيه على أقوال الخصوم، ويعتبر اقتناع القاضي الخاص الذي افترضه في أحد مسائل النزاع هو الاقتناع الوحيد والمعقول (عبد الفتاح، 1983).

فهو حكمٌ ينبني على اليقين، بل على ضرب من الاحتمال، وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض الفلسطينية بأن: "من صور القصور في الأحكام إقامتها على ما ليس له أصل في أوراق الدعوى أو مسخ ذلك الواقع وتشويهه وحرفه عن حقيقته، بحيث يتمُّ الخروجُ عن وصفه وتأييد الحق والتكييف القانوني السليم (نقض حقوق رقم 2009/410 الصادر بتاريخ 2010/2/5، موقع المقتفي. ونقض مدني مصري رقم 5618 الصادر بتاريخ 2001/5/29، الموقع الإلكتروني لبوابة محكمة النقض المصرية).

رابعًا- التسبيب الظنيّ:

وهو التسبيب الذي يُبنى على وقائع غير مؤكدة، ورغم ذلك يؤسس القاضي الحكم عليه، والسبب الظني هو سبب مبني على الظاهر وليس على العلم اليقيني (عبد الفتاح، 1983)، فهو يرد في أسباب الحكم بعبارات تحمل في طياتها معنى الشك أو التردد في واقعة أساسية يترتب عليها الفصل في النزاع، ومن ذلك استعمال عبارات مثل "أنه يبدو"، أو "من الممكن أو من المحتمل"، أو " أنه ليس من المستبعد" (الجارحي، مرجع سابق)..

وتطبيقًا لذلك قضت محكمة النقض الفلسطينية بأن: " وبالنسبة للسبب الثالث المتعلق بالفائدة القانونية، وحيث إنَّ المؤجرَ لا يستحقُّ الفائدة على الأجرة المطالب بها إذا لم ينصَّ عقد الإيجار على شرط الفائدة إذا تأخر المستأجر عن دفع الأجرة، كما لا يوجد في القانون نصٌّ يجيز الحكم بالفائدة على هذا المبلغ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالفائدة دون سند من القانون يكون حريًّا بالنقض (نقض حقوق رقم 2009/335 الصادر بتاريخ 2010/1/17، مجموعة المبادئ الصادرة عن محكمة النقض من 2010 إلى 2011، ج5، المكتب الفني).

وبناءً على ما سبق، يرى الباحثُ أنَّ جميع الصور والحالات سابقة الذكر، تدور حول فكرة واحدة وهي أن القصور بسبب عدم كفاية الأسباب يتحقق كلما كانت الأسباب الواقعية لا تسمح لمحكمة النقض بالتحقق من أن القانون قد طُبق تطبيقًا صحيحًا.

المبحث الثالث

رقابة محكمة النقض على شرط منطقية الأسباب

من المقرر فقهًا وقضاءً التزام القاضي بتسبيب قضائه بأسباب منطقية تكفي لحمله، وأنه بنَى حكمه عليه، مما يدل على أنه قام ببحث وقائع القضية بحثًا دقيقًا وكوَّن رأيًا فيه (والمنطق هو فن الإقناع، أيْ الإقناع بأن نتيجة معينة تتولد من مقدمات معينة وبشكل معين. عمر، 2011 وهندي، 2017).

فهذا الأمر لا يتعلق بنقصٍ في عرض الوقائع كما هو الحال بالنسبة لعيب القصور في الأسباب الواقعية، أو بكون الحكم خاليًا من الأسباب كليةً أو عاريًا من التسبيب في جزءٍ منه، فيُعاب شكلا كما هو الحال بالنسبة لعيب انعدام الأسباب، وإنما عيب الأسباب هنا في كونها رغم ما تضمنته من عرض كامل للوقائع، ورغم أنها مستوفاة من حيث الشكل، إلا أنها لا تؤدي منطقيًّا إلى ما انتهت إليه المحكمة في حكمها، بمعنى عدم لزوم هذه النتيجة لهذا الاستدلال (الصاوي، 2010).

فيجب أنْ يكون استدلال المحكمة على النتيجة التي توصلت إليها نابعًا عن استنباط سليم، وإلا تحقق عيب الفساد في الاستدلال (سرور، مرجع سابق).

وبناءً عليه؛ سيعالج الباحثُ في هذا المبحث مسألتيْن يخصص لكلٍّ منهما مطلبًا مستقلًّا، الأول: مدلول الفساد في الاستدلال، والمطلب الثاني: رقابة محكمة النقض لصور الفساد في الاستدلال.

المطلب الأول

مدلول عيب الفساد في الاستدلال

الاستدلال هو عمليةٌ عقليةٌ منطقيةٌ، ينتقل فيها الباحث أو المفكر من قضية أو عدة قضايا تستخلص منها مباشرة دون اللجوء إلى التجربة (الكفراوي، 2002).

ومن المعلوم أنَّ الفسادَ في الاستدلال قد يصيب حكمَ القاضي إذا ما خلص القاضي لنتائج تنافي أو تناقض المقدمات المسلم بصحتها، أو إذا ناقض الحقائق الواضحة في الواقعة المطروحة عليه؛ ولهذا فالفسادُ في الاستدلال يُعد سببًا من أسباب الطعن على الحكم بالنقض؛ لذا فقد اعتُبر أنَّ مِن سلطة محكمة النقض مراقبة صحة وسلامة استدلال القاضي للنتائج من المقدمات المطروحة عليه في كل قضية.

وهذا يفرض على الباحث أنْ يتعرض لمفهوم الفساد في الاستدلال، ومن ثم البحث في علاقة الاستدلال بالتسبيب، وذلك في فرعيْن:

الفرع الأول: مفهوم الفساد في الاستدلال.

الاستدلال في اللغة يعني طلب الدلالة، وقد عرفه علماءُ المنطق بأنه: استنتاج قضية مجهولة من قضية أو عدة قضايا معلومة (حجازي، بدون سنة نشر).

ومن المقرر قضاءً أنَّ عيبَ الفساد في الاستدلال يُعد متوفرًا عند انطواء أسباب الحكم على عيب يمس سلامة الاستنباط، ويتحقق ذلك اذا استندت المحكمة إلى أدلة غير صالحة موضوعيًّا للاقتناع بها، أو عدم فهم العناصر الواقعية التي تثبت لديها، أو وقوع تناقض بين أدلة الدعوى والنتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه (نقض مدني فلسطيني رقم 2013/406 الصادر بتاريخ 2015/11/9، موقع المقتفي الإلكتروني. ونقض مدني مصري رقم 3893 لسنة 68 الصادر بتاريخ 2016/1/18. موقع البوابة الإلكترونية لمحكمة النقض المصرية).

لذلك يُجمع الفقهُ على أنه لا يكفي أن تكون الأدلة التي تستند إليها المحكمة مما يجوز الاستناد إليها قانونًا بل يجب أن يكون استدلال المحكمة بها مؤديًا للنتيجة التي استخلصتها منها. (والي، 2017. الشواربي والديناصوري، مرجع سابق).

وهذا الاستخلاص يخضع لعملية عقلية يقوم بها القاضي مستخدمًا علمَه وذكاءَه معًا، فإذا لم يقم بها على نحوِ ما يقوم به القاضي المعتاد فخالف تقديره المنطق العادي، كان تقديره غير سائغ بما يتحقق معه عيب الفساد في الاستدلال (هندي، 2017).

فإذا كانت القاعدة أنَّ من سلطة القاضي فهم عناصر الواقع التي قدمت في الدعوى، وتقدير ما ساقه الخصوم من أدلة على صحة الأسس التي بنيت عليها ادعاءاتهم لتجعل منها سببًا لحكمها، إذا توافرت فيها المقومات اللازمة لذلك، فإنَّ هذه السلطة تبقى مقيدة بما هو مقرر من أنه يجب أن يكون استخلاص المحكمة لنتيجة معينة من واقعة ما استخلاصًا سائغًا لا فسادَ فيه (القصاص، مرجع سابق).

كما يُقصد بالفساد في الاستدلال، ألَّا يمكن أن تُنسب هذه النتيجة التي توصل إليها الحكم إلى هذه الأسباب، بمعنى ألَّا تكون النتيجة مستخلصة من الأسباب، أيْ لا تؤدي هذه الأخيرة بذاتها إلى توليد هذه النتيجة.

(ومن هنا يفهم ما تسير عليه محكمة النقض من وجوب أن تتولد النتائج من عيوب الوقائع التي تقوم عليها الأسباب، وذلك لكي يتوافر في الحكم أو القرار أسباب منطقية، فهناك صلة وثيقة إذنْ بين منطقية القرار الوارد في المنطوق والأسباب التي تقوم عليه، عمر،2011. فالأسباب هي التي تشير بوضوح إلى تحقق خطأ الفساد في الاستدلال؛ أيْ عدم منطقية النتيجة التي انتهى إليها الحكم في منطوقه طبقًا لما جاء في مقدمات القياس الذي باشره القاضي، عبد الفتاح، 1983).

الفرع الثاني: علاقة الاستدلال بالتسبيب:

وبناءً على ما سبق، يلاحظ الباحثُ أن الإشارة إلى الاستدلال المنطقي ومناهجه لم تعد مجرد ترفٍ فكري، أو دراسة فلسفية، بل هي مسألة مرتبطة بنظرية تسبيب الأحكام ارتباطًا وثيقًا، فهما فكرتان مرتبطتان وغير متباعدتين، فالقاضي مُلزمٌ بالاستدلال المنطقي وقواعده عند تسبيب حكمه سواء في الجانب القانوني أو الموضوعي (المصاروة، مرجع سابق).

وهذا ما أكدته محكمة النقض الفلسطينية، حيث قضت بأنه: "ولما كان الفساد في الاستدلال هو مدى صلاحية الأدلة الواردة في الحكم من الناحية الموضوعية والقانونية لإصدار الحكم ولها صلة في أوراق الدعوى، أيْ أنْ تستمد الأدلة الواردة فيه والمبني عليها الحكم من أوراق الدعوى وتحمله من الناحية الموضوعية والقانونية" (نقض جزائي رقم 2019/16 الصادر بتاريخ 2019/5/2، موقع موسوعة القوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية" مقام).

238

ويرى الباحث أنَّ الفساد في الاستدلال يتم بالنسبة لأسباب الحكم الواقعية فقط، أما الفساد في الاستدلال الذي يتم في أسباب الحكم القانونية فلا يؤدي إلى بطلان الحكم نظرًا لوجود نظرية استبدال الأسباب.

ويُقصَد بنظرية استبدال الأسباب: إنه إذا كان الحكم مؤسسًا في منطوقه على أسباب واقعية صالحة لحمل هذا المنطوق، وكل ما هنالك أنه يوجد به خطأ في الأسباب القانونية -أيًّا كان نوعه- فإن محكمة النقض التي تقوم باستبدال الأسباب القانونية المعيبة بغيرها سليمة، وتُبقي الحكم بمنجى من الإبطال، وذلك يشكل وقايةً من الهدر الإجرائي (عمر، 2008).

كما أنه من المعروف أنَّ محكمة النقض محكمة قانون لا وقائع، وبالتالي فهي لا تستطيع مباشرة مهمتها في الرقابة على تكييف محكمة الموضوع لهذه الوقائع، ثم تطبيق القانون عليها إلَّا إذا كانت الأسباب الواقعية التي أوردتها المحكمة

واضحة وكافية لتبرير تكييفها، كذلك يجب أنْ تكون هذه الأسباب خاليةً من الفساد بألّا تكون مخالفة للمنطق، ومتناسقة عقلًا مع طبيعة الوقائع المقدمة من الخصوم والهدف الذي ترمي إليه، فمحكمة النقض لا تراقب مسألة لماذا اقتنع القاضي؛ لأنَّ الاقتناع وسببه يدخل في سلطته التقديرية ولا معقب عليه في ذلك، ولكن المحكمة تراقب كيف اقتنع القاضي؛ أيْ كيف حصل فهم الواقع في الدعوى ومدى منطقيّته في هذا التحصيل.

المطلب الثاني

رقابة محكمة النقض لصور الفساد في الاستدلال

سبقت الإشارة إلى أنَّ أسباب الحكم تكون مشوبةً بالفساد في الاستدلال إذا انطوت على عيبٍ يمس سلامةَ الاستنباط، أو أنَّ الحكم قد تحصله القاضي بناءً على فهم مخالفًا لما هو ثابتٌ في أوراق الدعوى من أدلة، ويتحقق ذلك إذا استند القاضي في قناعته إلى أدلة غير صحيحة من الناحية الموضوعية، أو إلى عدم فهم الواقعة التي ثبتت لديه، أو استخلاص هذه الواقعة من مصدر غير موجود أصلا، أو أن الاستنباط كان من وقائع متناقضة (نقض مدني مصري رقم 932 لسنة 86 الصادر بتاريخ 2022/6/20، موقع بوابة محكمة النقض المصرية).

لذلك يمكن القول أنَّ رقابةَ محكمةِ النقض لِعَيبِ الفساد في الاستدلال لا يُعتبر أنها نظرت في الموضوع، ولكنها رقابة تستهدف التأكد من سلامة المنطق القضائي من حيث الوقائع ومن حيث القانون، وهذا يحقق الهدف من وجود القانون، وهو الرقابة التي تمارسها محكمة النقض (والثابت قضاءً أنَّ سلطة القاضي التقديرية مطلقة لوقائع الدعوى ولأدلة إثباتها، وأنه لا رقابةَ لمحكمة النقض على هذه السلطة، إلَّا أنَّ ذلك لا يمنع محكمة النقض من فرض رقابتها على المنطق القضائي لمحكمة الموضوع في تقديرها للأدلة ولوقائع الدعوى. نقض حقوق فلسطيني رقم 2004/17 الصادر بتاريخ 2004/10/25، موقع قانون الإلكتروني).

وبما أنَّ صورَ عيب الفساد في الاستدلال متعددة ومختلفة، يمكن للباحث إجمال هذه الصور في **الفروع التالية:**

الفرع الأول: الفهم الخاطئ في الإسناد لما هو ثابت في أوراق الدعوى.

من البديهي أنْ يترتبَ على عيبِ الخطأ في الإسناد بطلان الحكم، لأنه في هذه الحالة يكون خاليًا من الأسباب الحقيقية اللازمة لحمل قضائه (الجارحي، مرجع سابق).

ومن تطبيقات الخطأ في الإسناد الحالات الآتية:

أولًا- الإسناد إلى أدلة غير مقبولة قانونًا.

الأصل أنه لا يجوز للقاضي أن يقضي بعلمه الشخصي، لذلك يُشترط لسلامة الدليل أو الاستنتاج الذي اعتمده القاضي وبنى عليه حكمه ما يلي:

1- أن يكون الدليل مقبولًا وصالحًا للاستدلال به من الناحيتيْن الإجرائية والموضوعية، بحيث يكون حقيقيًّا لا وهميًّا، ويقينيًّا لا احتماليًّا، وله أصلٌ ثابتٌ في أوراق الدعوى المطروحة أمام القاضي.

2- وأن يؤدي بالفعل والمنطق إلى النتيجة التي انتهى إليه الحكم، ثم يجب أن تكون النتيجة محصلة اقتضاء عقلي ومنطقي، وإلا وقع الحكم مشوبًا بعيْبِ فساد الاستدلال (نقض حقوق فلسطيني رقم 2013/467 الصادر بتاريخ 2014/11/9، موقع المقتفي الإلكتروني). وفي الغالب ما يتم التعبير عن هذا العيب بمقولة أن الحكم قد استند إلى دليل "لا أصلَ له في الأوراق" أو "لا سندَ له من التحقيقات" (الجارحي، مرجع سابق).

3- إذا قام القاضي ببناء حكمه على دليل لم يطرح أمامه في الجلسة، فلا يعتبر هذا الدليل مقبولًا قانونًا كوْنه يحرمُ الخصومَ من الاطلاع عليه وتقديم دفاعهم بشأنه (نقض مدني مصري رقم 3503 لسنة 72 الصادر بتاريخ 2013/3/17، موقع بوابة محكمة النقض المصرية).

ثانيًا- الخطأ في إسناد القول

كأن يسند الحكم لأحد الخصوم قولًا لم يقلْه وبجعل منه إقرارًا يقيم عليه قضاءه، أو يسند إلى شاهد قولًا لم يردْ على لسانه أو يخرج عن مدلول شهادته، أو القول بأنَّ الشهودَ أجمعوا على أمر وفي الحقيقة لا يوجد إجماع بينهم، أو يحيل الحكم في بيان شهادة الشاهد إلى شهادة آخر، أو اختصار القول والشهادة على جزءٍ منها وإغفال جزءٍ آخر حيث لا تجوز التجزئة (الجارحي، مرجع سابق).

ولكن ليس شرطًا أنْ تكون الشهادة موافقة للدعوى بصورة مطابقة تمامًا، وإلَّا أدَّى ذلك إلى الإخلال بسلطة القاضي التقديرية، إذْ إنَّ له الأخذ بالقدر الذي تقتنع بصحته من الشهادة، كما أنَّ له وحده هذه الصلاحية باعتباره قاضيَ موضوعٍ بشرطِ أنْ تكون هذه الشهادة التي بني عليها الحكم، لها واقع قائم وأصل ثابت وأنها مستخلصة استخلاصًا سائغًا (نقض حقوق فلسطيني رقم 2009/168 الصادر بتاريخ 2009/12/24، موقع قانون الإلكتروني).

ثالثًا- الخطأ في إسناد الوقائع.

ويتحقق الخطأ في إسناد الوقائع، في الحالة التي يبني فيها القاضي حكمه على واقعة لم تحدث كخبرةٍ لم تندب، أو معاينة لم تتم، أو استجوابٍ لم يحصل، أو يمينٍ لم تُطلب أو تُؤدَّ، فيترتب على هذا الخطأ نتائج خاطئة، مما يجعل الحكم مشوبًا بِعيْب الفساد في الاستدلال (نقض حقوقي فلسطيني رقم 292/ 2012 الصادر بتاريخ 2014/4/30 موقع المقتفي الإلكتروني)

ويذهب جانبٌ من الفقه -وبحق- أنه إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها القاضي لا تستند إلى أصل ثابت في الأوراق فإنَّ القاضي يكون قد استند إلى غير دليل وهو ما يؤدي إلى القصور لعدم كفاية الأسباب وليس إلى فسادٍ في الاستدلال (عبد الفتاح، 1983).

رابعًا- مسخ المستندات أو تحريفها.

ويُقصَد بذلك خروج القاضي عن المعنى الحقيقي المحدد في عبارات المستند المعروض عليه إلى معنى آخر لا يقبله العقل ولا المنطق (الصاوي، 1984)، وبمعنى آخر؛ تفسير المحكمة ما تضمنته نصوص المستندات المقدمة في الدعوى عكس دلالتها، مثال ذلك أن يعلق العقد على شرط فاسخ مؤداه انفساخ العقد بتحقق الشرط، إلَّا أن المحكمة قامت بتفسيره على أساس أنه شرط واقف وتلزم الخصم بتنفيذ العقد وترفض الفسخ (التكروري، مرجع سابق).

فالقاعدة أنه لا يجوز للقاضي ولو تحت ستار التفسير الخروج عن مضمون وحقيقة ما يرد من عبارات في المستندات أو المحررات للمتعاقدين، وأن الخروج عن هذه القاعدة ينطوي عليها مخالفة للقانون لما فيه من تحريف وتشويه لعبارة العقد الواضحة، وتخضع بهذه المثابة لرقابة محكمة النقض (نقض مدني مصري رقم 16109 لسنة 85ق الصادر بتاريخ 2019/2/27، موقع بوابة محكمة النقض المصرية).

وهذا ما قررته محكمة النقض الفلسطينية في معرض رقابتها، حيث قضت بأنه: "استخلاص المحكمة من محرر عكس ما يؤدي إليه، أو مِن أقوال شاهد ما يجافي مدلول شهادته كل ذلك يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال" (نقض رقم 2013/267، سابق الإشارة إليه، موقع المقتفي الإلكتروني).

الفرع الثاني: عدم اللزوم المنطقي للنتيجة التي انتهت إليها المحكمة.

من المقرر قضاءً أنَّ أسباب الحكم يجب أنْ تشتمل على بيان مصدر ما ثبتَ صحتُه وتأكدَ صدقُه من وقائع الدعوى، وتفصح بجلاءٍ لا غموضَ فيه عن الأدلة التي اعتمد عليها في القول بثبوت أو نفي أيٍّ مِن هذه الوقائع، وعن فحوى تلك الأدلة ووجه الاستدلال بها حتى يتسنَّى لمحكمة النقض أن تُعمل رقابتها على سداد الحكم، والاستيثاق مِن أنَّ الأسباب التي أقام قضاءَه عليها جاءت سائغةً لها أصلٌ ثابت بالأوراق وتتفق مع النتيجة التي انتهى إليها (نقض مدني مصري رقم 1163 لسنة 82 الصادر بتاريخ 2013/12/3، الموقع الإلكتروني لبوابة محكمة النقض المصرية).

لذلك اعتُبِرت أسبابُ الحكم مشوبةً بالفساد في الاستدلال إذا كانت المقومات التي انتهى إليها القاضي لا تؤدي من الناحية المنطقية إلى النتيجة التي خلص إليها، فالعيْبُ في الاستدلال يجعل الحكمَ وكأنه غير مسبب مما يؤدي إلى بطلان، فهذه الصورة تعتبر من أكثر الصور شيوعًا كسبب لفساد الاستدلال التي يقع فيها القاضي عند إصدار حكمه (عمر، 2011).

وفي ذلك قضت محكمةُ النقض الفلسطينية بأن: "وزن البينة والتقرير بشأنها يدخل في صميم سلطة محكمة الموضوع، وأنَّ محكمة النقض لا تقحم نفسها في هذا الجانب طالما أن محكمة الاستئناف أقامت قضاءها على واقع له أصل في الأوراق وأن حكمها أقيم على أسبابٍ سائغة تكفي لحمله" (نقض حقوق فلسطيني رقم 2010/659 الصادر بتاريخ 2012/1/17، موقع قانون الإلكتروني).

وهذا يوضح جليًّا بأنَّ رقابة محكمة النقض لسلامة الاستخلاص الواقعي لقاضي الموضوع ليس فيه انتقاص من سلطته في فهم واقع الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة، فله الحق في استخلاص ما ثبت لديه من عناصر واقعية نتيجة معينة أقنعته، ولكن يجب أن تتحد هذه النتيجة مع مقدمتها دون انحراف أو تعسف في الاستنتاج. 241

الفرع الثالث: الاستدلال الظنّي.

عندما يتمُّ تسبيبُ الأحكام من القاضي، يتعين عليه أنْ يبنيَ حكمه على الجزمِ واليقين لا على الظن والتخمين، ومِن ثمَّ فإنَّ الحكمَ لا يستقيم إذا كان مبنيًّا على مجرد الاحتمال أو الترجيح (الجارحي، مرجع سابق) وفي هذ الشأن قُضي بأنَّ استدلال الحكم على علم الطاعنين بالضرر وبشخص المسئول على النحو السالف ذكره وبفرض صحته هو استنتاجٌ ظنيّ غيرُ مقبولٍ مما يعيبه فضلًا عن الخطأ في تطبيق القانون بالفساد في الاستدلال (نقض مدني مصري رقم 11987 لسنة 79ق الصادر بتاريخ 2017/2/14، موقع بوابة محكمة النقض المصرية).

يتضح من ذلك أنَّ الاستدلال الظنّي يرد على الاستنباط الواقعي وليس له علاقة بالاستنباط القانوني الذي يدخل في إطار التفسير القانوني، لأن القانون لا يرد عليه الظنُّ أو الاحتمال، فالقاضي مكلفٌ بتطبيقٍ صحيحٍ القانون حتى لو أورد في أسباب حكمه حججًا قانونية ظنية ما دامت النتيجة القانونية التي انتهى إليها تتفق مع صحيح القانون (سرور، مرجع سابق).

ويتضح أيضًا أنَّ الاستدلالَ الظنّي الذي افترضه القاضي وأسس عليه حكمه دون أنْ يكون له أصلٌ في أوراق الدعوى يؤدي إلى فكرة الفساد في الاستدلال عن طريق إفقادِ الاستدلال للمنطق الذي كان يجب أن يستند عليه (عمر، 2011).

وكوْن الفساد في الاستدلال يُعتبَر من أهم العيوب التي تصيب التسبيب، مما يترتب عليه نقض الحكم وضياع الأعمال الإجرائية التي تمَّ اتخاذها في الدعوى، فيصبح من الواجب على الخصوم العودة لهذه الإجراءات مرة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى إطالة أمد التقاضي وزيادة النفقات، أضف لذلك أنَّ سوءَ فهم القاضي، وعدم منطقية استدلاله؛ يؤدي إلى إعمالِ أثر قانوني على النزاع لا يمكن أن يُستجاب له.

وحتى يتم تجاوز ذلك؛ فإنَّ الأمر يتطلب من القاضي أن يكون متمكنًا من أدواته القضائية ووسائله القانونية، ليكون بمنأى من هذه العيوب حتى لا يهدم الحكم القضائي.

الخاتمة

تناولت الدراسةُ موضوع البحث رقابة محكمة النقض على تسبيب الأحكام من خلال تحديد شروط صحة أسباب الحكم من وجود هذه الأسباب وكفايتها ومنطقيتها ورقابة محكمة النقض على كل شرط من هذه الشروط، وقد كان ذلك من خلال اعتماد الدراسة على أحكام محاكم النقض والآراء الفقهية، والتي من خلالها خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وذلك على النحو التالي:

أولًا- النتائج:

1- التسبيب وسيلة محكمة النقض في الرقابة على الأحكام القضائية، فتسبيب الأحكام يُعد التزامًا قانونيًّا لا يمكن تجسيده واقعيًّا وبشكل صحيح إلَّا مِن خلال فرض رقابة فعلية يكون لها أثر واقعي وطابع إلزامي من محكمة أعلى تمثل قمة الهرم القضائي وهي محكمة النقض، التسبيب الصحيح للحكم يُعتبَر سببًا رئيسيًّا لتقليل فرص الطعن وعدم إرهاق المحاكم بالطعون، لأنَّ الحكم غير المسبب يبقى عرضة للنقض.

2- إن رقابة محكمة النقض على التسبيب ليست قيدًا على سلطة محكمة الموضوع في إثبات الوقائع، بل هي دائما وأساسا رقابة قانونية.

3- إن عيوب التسبيب قد تكون شكلية مثل عيب انعدام الأسباب، وقد تكون موضوعية كما في حالة وجود الأسباب، ولكنها لم تكنْ كافية أو منطقية، وأن القصور في التسبيب يتحقق في حال ما وجدت محكمة النقض نفسها عاجزة عن مراقبة الاستدلال الذي أجراه القاضي.

4- غالبية أحكام محكمة النقض -إلا ما ندر- تعبر عن كلّ عيوب التسبيب بلفظٍ واحدٍ وهو القصور في التسبيب، سواءً كان العيب هو انعدام الأسباب أو قصور في التسبيب أو فساد في الاستدلال.

ثانيًا- التوصيات:

1- يوصي الباحثُ المشرعَ ومحكمة النقض بعدم الخلط بين فكرة انعدام الأسباب وهو نتيجة لعدم وجود أسباب للحكم، وبين فكرة القصور في التسبيب لعدم كفاية الأسباب، وبيان هل يترتب البطلان في الحالتيْن أم لا، مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ طبيعة العيبيْن ليست واحدة، فالعيب الأول شكلي والثاني موضوعي.

2- ويهيب الباحثُ بمحكمة النقض عند تصديها لبعض أنواع الأسباب الموضوعية أن يكون ذلك في أضيق الحدود، وأن يقتصر هذا التصدي على الأسباب الواقعية فقط اللازمة فقط لتطبيق القانون، فمحكمة النقض يجب أنْ تكون محكمةَ قانونٍ فقط، وليست محكمة درجة ثالثة، ويجب أن تقتصرَ رقابتها على الأسباب الواقعية اللازمة لتطبيق القانون.

3- تعديل المادة 174 أصول، وذلك بوضع صيغة إلزامية لتسبيب الحكم، حيث اكتفى المشرع في ذيل المادة بعبارةٍ غير معبرةٍ بشكل واضح عن أهمية هذا الإجراء، والتي جاء نصّها: "مع بيان أسباب الحكم ومنطوقه"، وإضافة عبارة: "مما يمكن محكمة النقض من رقابة الأحكام"، وكذلك إضافة الجزاء المترتب على انعدام التسبيب من خلال تعديل تُعبر عنه المادة 175 التالية.

4- ويجب أنْ يشمل تعديل المواد 174و 175 -إضافة لتسبيب الأحكام- تسبيب القرارات والأوامر، وبالمجمل يقترح الباحث أن يكون نص المادة 175 على الشكل التالي:

" يترتب البطلان على:

أ– انعدام أو قصور أو عدم منطقية أسباب الأحكام والقرارات والأوامر.

ب– النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وعدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم".

5- ويرى الباحثُ ضرورةَ تعديل المادة 226 أصول التي تعدد حالات الطعن بالنقض، وذلك بإضافة فقرة تحمل رقم (3) وهي: "إذا كان منطوق الحكم مناقضًا بعضه لبعض"، كوْن أنَّ التسبيب أحد مكونات الحكم، ولأنَّ التناقض يُعتبَر مسألةً قانونيةً وليس مسألة واقعية يجب تعديل المادة 251 أصول، وذلك بحذف الفقرة (6) كونها إحدى حالات الطعن بطريق إعادة المحاكمة.

المراجع

أبو الوفا، أحمد. (1965). تسبيب الأحكام المدنية. *مجلة الحقوق للبحوث القانونية، السنة السابعة*، العداد ان (1، 2).

أبو الوفا، أحمد. (2007). *المرافعات المدنية والتجارية*. دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.

أبو الوفا، أحمد. (2007). *نظرية الأحكام في قانون المرافعات*. دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.

أبو عامر، محمد ذكي. (2005). *الإجراءات الجنائية* (ط.7). دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

الأشرم، محمد. (2019). *تسبيب الأحكام في المواد المدنية والتجارية* [رسالة ماجستير، جامعة الأزهر -كلية الحقوق- غزة].

التحيوي، محمود السيد. (2011). *تسبيب الحكم القضائي*. مكتبة الوفاء، الإسكندرية.

التكروري، عثمان. (2019). *الكافي في شرح قانون أصول المحاكمات الفلسطيني* (ط.4)، المكتبة الأكاديمية، فلسطين.

تمام، سيد عبد العال. (1991). *تأثير ارتباط الدعوى على وحدة الخصومة* [رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة].

الجارحي، محمد. (د.ت.). *النقض المدني*. (د.ن).

حجازي، عوض الله. (د.ت.) . *المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم*. دار الطباعة المحمدية، القاهرة.

حمودة، علي. (2003). *النظرية العامة في تسبيب الحكم الجنائي في مراحله المختلفة* (ط.2). مطبعة جامعة حلوان.

الخرشة، محمد أمين. (2011). *تسبيب الأحكام الجزائية*. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

راغب، وجدي. (1974). *النظرية العامة للعمل القضائي في قانون المرافعات*. منشأة المعارف، الإسكندرية.

الروبي، أسامة. (2009). *الأوامر والأحكام وطرق الطعن فيها* (ط.2)، دار النهضة، القاهرة.

سرور، أحمد فتحي. (2016). *الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، الكتاب الثاني، طرق الطعن في الأحكام الجنائية* (ط.10). دار النهضة، القاهرة.

سعد، إبراهيم. (1974). *القانون القضائي الخاص*، ج2. منشأة المعارف، الإسكندرية.

شحاتة، محمد نور. (1992). *سلطة القاضي في استبدال الأسباب في المواد المدنية*. دار النهضة-القاهرة.

الشواربي، عبد الحميد والديناصوري، عز الدين. (2011). *طرق الطعن في الأحكام المدنية*، ج1-2. دار الكتاب،الإسكندرية.

الشواربي، عبد الحميد. (د.ت.). *تسبيب الأحكام المدنية والجنائية والطعن عليها*. دار الفكر الجامعية،الإسكندرية.

الصاوي، أحمد السيد. (1984). *نطاق رقابة محكمة النقض على قاضي الموضوع في المواد المدنية والتجارية*. دار النهضة العربية، القاهرة.

الصاوي، أحمد السيد. (2010). *شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية*. دار النهضة، القاهرة.

ظاهر، حسين. (2019). *التنظيم القانوني لتسبيب الأحكام القضائية الفلسطينية* [رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح -نابلس].

عبد الفتاح، عزمي عبد. (1983). *تسبيب الأحكام وأعمال القضاة في المواد المدنية والتجارية*. دار الفكر العربي، القاهرة.

عبد الفتاح، عزمي عبد. (1986). *أساس الادعاء أمام محكمة القضاء المدني*. دار النهضة العربية، القاهرة.

عبد الفتاح، عزمي. (1983). *تسبيب الأحكام وأعمال القضاة في المواد المدنية والتجارية*. دار الفكر العربي، القاهرة.

العشماوي، محمد، وعبد الوهاب، أشرف.(2006). *قواعد المرافعات في التشريع المصري*. (د.ن.).

عمر، نبيل إسماعيل. (2008). *التجهيل الإجرائي*. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

عمر، نبيل إسماعيل. (2011). *تسبيب الأحكام القضائية في قانون المرافعات*. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

عمر، نبيل إسماعيل. (2012). *امتناع القاضي عن القضاء بعلمه الشخصي*. منشأة المعارف، الإسكندرية.

عمر، نبيل. (2011). تسبيب الأحكام القضائية في قانون المرافعات. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

القرافي، شهاب الدين. (2004). *شرح تنقيح الفصول*. مكتبة البحوث والدراسات، دار الفكر.

القصاص، عيد. (2019). *الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية*. منشأة المعارف، الإسكندرية.

القضاة، مفلح. (2008). *أصول المحاكمات المدنية والتنظيم القضائي*. دار الثقافة، عمان.

الكفراوي، أسعد عبد الغني. (2002). *الاستدلال عند الأصوليين*. دار السلام للنشر، القاهرة.

كيرة، مصطفى. (1992). *النقض المدني*. (د.ن.).

الكيك، محمد علي. (1989). *تسبيب الأحكام في ضوء الفقه والقضاء*. (د.ن.).

المصاروة، يوسف. (2010). تسبيب الأحكام وفقًا لقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية (ط.2). دار الثقافة، عمان.

مليجي، أحمد. (2006 – 2007). *الموسوعة الشاملة في التعليق على قانون المرافعات*، ج3، (ط.6). مطبعة نادي القضاة، القاهرة.

المليجي، أسامة. (2009). *الأحكام والأوامر وطرق الطعن فيها*. دار النهضة العربية، القاهرة.

النيداني، الأنصاري. (2009). *العيوب المبطلة للحكم وطرق التمسك بها*. دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية.

النيداني، الأنصاري. (2017). *قانون المرافعات المدنية والتجارية*. دار الرحمة للطباعة.

هندي، أحمد. (1999). *أسباب الحكم المرتبطة بالمنطوق*. دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

هندي، أحمد. (2008). *التعليق على قانون المرافعات*، ج3. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

هندي، أحمد. (2017). *قانون المرافعات المدنية والتجارية*. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

والي، فتحي. (2008). *الوسيط في قانون القضاء المدني*. دار النهضة العربية، القاهرة.

والي، فتحي. (2017). *المبسوط في قانون القضاء المدني علمًا وعملًا*، ج2. دار النهضة العربية، القاهرة.

يونس، محمود. (2015). *المرجع في إجراءات التقاضي المدنية والتجارية وفقًا لقانون المرافعات*. دار النهضة-القاهرة.

مواقع الكترونية:

المقتفي- موقع منظومة القضاء والتشريع في فلسطين. http://muqtafi.birzeit.edu.

الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض المصرية. www.cc.gov.eg/judgment.

موقع قانون الإلكتروني. http://www.qanon.ps/popup.php?action=printnews&id=21274

موقع موسوعة القوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية" مقام". maqam.najah.edu

مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية
ISRAA UNIVERSITY JOURNAL FOR HUMANITIES
ISSN 2518-5918 DOI Prefix:10.36529
IUJH ISSUE 15, July 2023

التصالح الجزائيّ في القانون الفلسطينيّ
"دراسة تحليلية مقارنة"

Penal Reconciliation in Palestinian Law
"A Comparative Analytical Study"

أسامة محمد الأخرس
أستاذ القانون الجنائي المساعد، كلية القانون، جامعة الإسراء، فلسطين

DOI: 10.36529/1811-000-015-009

تاريخ الاستلام: 02/ 02/ 2023 تاريخ القبول: 27/ 03/ 2023 تاريخ النشر: 01/ 07/ 2023

الملخص

التصالح الجزائي شأنه شأن الوسائل البديلة الأخرى لحل المنازعات، يتميز بالسرعة الإجرائية والحداثة كوسيلة من وسائل حل المنازعات، كما يخفف العبء عن كاهل أجهزة العدالة، وقد أجازه المشرعُ الفلسطيني في عددٍ من القوانين، وألزم مأمور الضبط القضائي والنيابة العامة بعرضه في أحوال معينة؛ وأعتبر عملًا إجرائيًا يرتب أثاره بموجب القانون؛ ينتج أثره إذا استوفيت بعض الشروط الإجرائية والموضوعية ويؤدي إلى انقضاء الدعوى الجزائية، وتنتهي سلطة الدولة في توقيع العقاب مقابل دفع مبلغ مالي، ولا يكون لذلك تأثير على حقوق المتضرر من الجريمة، كما لا يعتبر التصالح الجزائي إدانة سابقة للمتهم في الدعوى التي كانت محلاً للتصالح، فلا يتم قيده في صحيفة سوابق المتهم، ولا يؤثر على الأهلية القانونية للمتصالح.

الكلمات الدالة: *الصلح الجزائي - التصالح الجزائي -القانون الفلسطيني - السياسة العقابية الحديثة.*

Abstract

Penal reconciliation, like other alternative means of dispute resolution, is characterized by fast action and modernity due to its eminent role in relieving the burden of legal bodies. A Palestinian legislator has endorsed it in a bunch of laws, and the judicial enforcement officer and the public prosecution were compelled to present it under certain conditions. Penal reconciliation is considered a procedural act, and its impacts are adjusted according to the law. The impacts result if the procedural and impartial conditions are met, as it leads to the termination of the penal litigation, and the state's authority to inflict penalty ends in return of paying of a sum of money (a financial penalty); not affecting the rights of the aggrieved by the crime. Moreover, the penal conciliation is not considered a pre-conviction

اسم الباحث المرسل: أسامة محمد الأخرس بريد الكتروني: osama_abuanss@hotmail.com

of the accused in the litigation susceptible to reconciliation; hence, it will not be recorded in the defendant's precedent sheet and will not affect the legal capacity of the reconciled.

Keywords: *Penal reconciliation - penal reconciliation - Palestinian law - the modern punishment rule.*

مقدمة

الحمد لله ربَ العالمين والصلاة والسلام على رسول الله النبي الصادق الأمين وبعد، إن وظيفة النيابة العامة أن تنوب عن المجتمع في استعمال الدعوى الجزائية وتحريكها، ولا يمكنها وقف الدعوى، أو التنازل عنها، أو تركها، أو تعطيل سيرها، أو التصالح عليها، إلا في الحالات الواردة في القانون، ولم يكن من الممكن غلُّ يدِها عن تحريك تلك الدعوى إلاّ في حالات حددها المشرعُ على سبيل الحصر، فهي وكيلةٌ عن المجتمع الذي أخلت الجريمة بأمنه.

ومع توجه دول العالم نحو تطوير المنظومة القضائية والجزائية، وتطوير مفهوم الردع الجزائي من كونه آلة عقابٍ إلى جعله سبيل إصلاح، خروجًا عن المفهوم التقليدي القديم للدولة، وتأسيسًا لمفهوم راقٍ يحفظ هيبة الدولة، ويُؤمّنُ جانب الحماية الجزائية للمجتمع، ويحافظ على النظام العام بوسائل لا تقوم بأكملها على العقوبات التقليدية، بعد أن فشل العقاب التقليدي بالقضاء على الظاهرة الإجرامية (المساعيد 2014)، توجهت الأنظمة الجزائية نحو توفير بدائل لعقوبات التوقيف والسجن، تماشيًا مع السياسة العقابية الحديثة، وسعيًا لتخفيف العبء المالي الذي يتم إنفاقه على مصاريف التقاضي (عنوز، 2016)، والمصاريف الجنائية التي تدفعها الدولة لإدارة مؤسسات التأهيل وإنجاح برامجها التأهيلية، بل وتحصيل عائد مادي للدولة مقابل ذلك (صوافطة، 2010)؛ وكذلك التخفيف عن كاهل أجهزة العدالة والقضاء، وعدم إرهاقها بنظر القضايا البسيطة (التضخم العقابي) (سرور، 2002)؛ من أجل ذلك التجأت كثير من الدول إلى السماح بإجراء التصالح الجزائي في جرائم المخالفات والجنح البسيطة، بحيث تستبدل العقوبة وتنقضي الإجراءات مبكراً، إن هذا النظام الحديث هو بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها في الدعوى الجزائية مقابل الجعل الذي قام عليه الصلح ويحدث أثره بقوة القانون (نقض مصري، الطعن رقم ٢٣٧٠ لسنة ٥٦ قضائية).

أجاز المشرع الفلسطيني في مجموعة من القوانين مثل قانون رقم10 لسنة 1998م بشأن المدن والمناطق الصناعية الحرة - قانون بشأن المدن والمناطق الصناعية الحرة الفلسطيني لسنة 1998م، وقانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني لسنة 2001م التصالح الجزائي؛ وعليه صدر في قطاع غزة" قانون الصلح الجزائي رقم 1 لسنة 2017م، ودخل حيز التنفيذ والذي أجاز التصالح في كافة مواد المخالفات والجنح المعاقب عليها بالغرامة أو الحبس أو الغرامة والحبس معاً، بشرط ألا تزيد مدة الحبس على ستة أشهر (الصلح الجزائي 2017م)، ولكن عندما بحثنا في التطبيقات لهذا القانون وجدنا قيام النيابة العامة بغزة بتجاوز القانون الأساسي الفلسطيني، ومخالفة مبدأ المشروعية، وتجاوز قانون الإجراءات الجزائية وقانون الصلح الجزائي، وكذلك صلاحياتها؛ وذلك بسماح النائب العام بغزة ومن خلال تعليمات قضائية بتجاوز هذا القانون، والسماح للنيابات الجزئية بالمحافظات بتطبيق التصالح الجزائي في الجنايات والجنح الخطيرة، على خلاف ما نصَّ عليه

القانون الفلسطيني وخصوصًا قانون الصلح الجزائي، بل ووضع عقوبات وغرامات مالية بقرار من النائب العام، ومن المُسَلَّمِ به أنَّه من غير المسموح له أو لأية جهة بتقرير غرامة مالية أو أية رسوم إلاَّ بقانون.

أولاً- إشكالية وتساؤلات البحث:

إلى أي مدى نجح التصالح الجزائي في التوجه نحو سياسة عقابية حديثة تحفظ حقوق المتهم وتخفف عِبْءَ التقاضي؟

وينتج عن ذلك تساؤلات:

- ما الضمانات والخطوات التي تكفل تنفيذ ذلك؟
- هل نجح التصالح الجزائي في الحد من التضخم الإجرائي والقضائي؟
- هل للتصالح الجزائي أثرُ على الحقوق المدنية؟

ثانياً- أهمية موضوع البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في التالي:

1- حداثته، كونه يعزز الأبعاد الإنسانية والدولية للعقوبات الجزائية الحديثة، ومحاولة تجاوز العقوبة التقليدية لبعض الجرائم.

2- البحث في قدرة هذا القانون على الحد من الإجراءات العقابية (التضخم القضائي) خلال إجراءات النيابة العامة، أو أمام قضاء المحاكم، ومدى مساهمة ذلك في تخفيف النفقات على الدولة.

3- الوقوف على مدى التزام النيابة العامة بنصوص القانون ومبدأ المشروعية.

ثالثاً- أهداف البحث:

1- بيان ماهية التصالح الجزائي في القانون الفلسطيني.

2- البحث عن حكمة المشرع والأسباب التي تقف وراء إصدار هذا القانون.

3- بيان التطبيق العملي للقانون والإشكاليات والتجاوزات التي صاحبت ذلك.

رابعاً- منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة التحليلية على النصوص التشريعية ذات العلاقة، ومن أجل ذلك فإن المنهج الذي سأتبعه في هذه الدراسة هو المنهج التحليلي، والمنهج المقارن؛ واللذان يتلاءمان وطبيعة هذه الدراسة؛ حيث سأعتمد على النقل والتحليل المباشر للقانون الفلسطيني، وسأقوم بالاستدلال والاستعانة ببعض القوانين المقارنة خصوصاً المصرية لتفسير ما كان غامضًا، أو لزيادة التوضيح في بعض الأماكن التي لم يُزِل المشرّعُ غموضها، مهتدياً بما قاله الفقه، ومسترشدًا بما استقر عليه القضاء من السوابق القضائية المنشورة، متضمنًا رأي الباحث الشخصي؛ سواء كان مؤيدًا لهذا القانون أو مخالفًا له.

خطة البحث:

تقسيم البحث على النحو التالي:

الفصل الأول: ماهية التصالح الجزائي.

المبحث الأول: مفهوم الصلح الجزائي.
المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للتصالح الجزائي.

الفصل الثاني: ضوابط التصالح الجزائي والآثار المترتبة عليه.

المبحث الأول: شروط التصالح الجزائي وأطرافه.
المبحث الثاني: إجراءات التصالح الجزائي وآثاره.

المبحث الأول: ماهية التصالح الجزائي

إن التصالح الجزائي بشكل عام هو أداة قانونية لانقضاء الدعوى الجزائية في أي مرحلة كانت عليها إذا استوفت الشروط القانونية، والاستعاضة عن ذلك بغرامة يدفعها المتهم، وتحدد بموجب القانون. إن الإيضاح السابق يرسم ملامح التصالح الجزائي بشكل عام؛ إلَّا أن التعمق في المصطلح ومترادفاته وتعريفاته المختلفة سيعطي تصورًا أكثر وضوحًا وتحديدًا، ولكنه مرتبط بإرادة المشرعِ في الأنظمة القانونية المختلفة.

ولتوضيح ذلك كله قَسمتُ هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم التصالح الجزائي.

هناك خلطٌ بين مصطلح الصلح والتصالح الجزائي؛ حيث ميزت كثير من التشريعات والفقه بين المصطلحين، فالقصد من تعبير "التصالح الجزائي" هو "اتفاق يتم بين جهات في الدولة حددها القانون والمتهم في جرائم محددة نصَّ عليها المشرع (بوحادة، 2016)، أما تعبير "الصلح الجزائي" فالمعنى العام له يتمثل بأنه اتفاق يتم بين المجني عليه والمتهم بعيدًا عن ساحة القضاء، ودون تدخل رسمي من أجهزة الدولة وهو اختياري بين الطرفين، ويكون في جرائم محددة تتعلق بالطرفين، وذلك لحفظ الروابط العائلية، أو لخصوصية العلاقة بين المجني عليه والمتهم، أو لكون الجريمة مرتبطة بالمجني عليه، فهو الأقدر على حماية مصالحة الخاصة ومعرفتها، لقد وجدنا خلطًا كبيرًا من كثير من الباحثين بين مصطلحي الصلح والتصالح في كثير من الأبحاث والرسائل العلمية؛ حيث كان الباحث يتحدث تارة بمصلح الصلح وتارة بالتصالح دون تمييز موضوعي بينهما، ولمزيد من الايضاح سيقسمُ المبحث إلى فرعين:

الفرع الأول: تعريف التصالح الجزائي.

عندما نتحدث عن موضوع التصالح الجزائي لا بدَّ من إيضاحات حوله؛ وذلك حتى نتمكن من تكوين صورة واضحة عما سنتحدث عنه، ولتعميق هذه الصورة لا بد أن نتعرف على تعريفاته المختلفة وطبيعته ومفهومه ونميزه عما يشابهه؛ تجنبًا للخلط بينهما وذلك في غصنين:

الغصن الأول: تعريف التصالح في التشريع والفقه.

تُعدُّ عبارة التصالح الجزائي من العبارات المستحدثة التي بدأت بغزو ميادين البحوث الجنائية ودراسات نظم العدالة الجزائية، وقد درجت بعض التشريعات على وضع تعريف للتصالح في متنها، وبعضها امتنع عن ذلك وترك التعريف لاجتهاد الفقه والقضاء.

ثانياً- التعريف الفقهي:

هناك العديد من التعريفات الفقهية للتصالح متوائمة في معظمها مع التعريفات التشريعية، فقد عرفه بعض الفقه بأنه "مكنه خولها المشرع للمتهم الحاضر في اسقاط الدعوى الجنائية في جرائم محدده بدفع مبلغ معين في ميعاد محدد" (سلامة، 1971)، يؤخذ على هذا التعريف أنه جعل المتهم صاحب القرار، وكأنه هو المخير في أن يستخدم حقه دون شروط وهذا غير صحيح؛ حيث إن المتهم مقيد بشروط وضعها المشرعُ إذا ما توافقت الواقعة الجرمية مع المعايير والشروط التي وضعها المشرع؛ فهنا يحق للمتهم الموافقة أو طلب التصالح الجزائي، فالأمر ليس على إطلاقه لصالح المتهم، كما أن هذا التعريف لم يتحدث عن الحق المدني، وعرفه آخرون " سبب من "أسباب انقضاء الدعوى الجزائية تختص به النيابة العامة والضابطة القضائية في جرائم الجنح والمخالفات، ويرتب أثره بعد موافقة أطراف الخصومة عليه في الموعد المحدد قانوناً، ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجزائية دون أن يؤثر على الدعوى المدنية التبعية" (القاضي، 2012م)، ونرى أنه لو تحدث هذا التعريف عن الجرائم التي حددها المشرعُ لكان أدقَّ، وعرفه البعض بأنه "عبارة عن وسيلة من وسائل إنهاء الدعوى الجنائية، يصدر من الجهة التي يقررها القانون، يتم بواسطته إصدار قرار فاصل للدعوى الجزائية بدون تحقيق نهائي ولا مرافعة؛ وذلك بهدف تبسيط إجراءات الدعوى وتسهيلها في الدعاوى قليلة الأهمية" (الشحي، 2019). مصطلح الدعاوي قليلة الأهمية ليس مقبولًا أو واضحًا لو تحدث التعريف عن الجرائم التي حددها المشرع لكان أدقَّ، وعرف أيضًا أنه "بديل من بدائل الدعوى الجزائية التي تتيح للنيابة العامة أن تقترح على الشخص الطبيعي البالغ الذي يعترف بارتكابه جريمة من نوع جنحة أو مخالفة بأن ينفذ تدابير معينة، ويترتب على تنفيذ تلك التدابير انقضاء الدعوى" (الحداد، 2017م)، أيضًا هذا التعريف مفترض حدد نوع الجرائم بالتي ذكرها المشرعُ، ولا يترك الأمر على إطلاقه، وعرف أيضًا "المصالحة الجزائية بأنها عقد رضائي مبرم بين الجهة الإدارية والمتهم، بموجبه تنازل هذه الجهة عن طلب إقامة الدعوى العمومية مقابل تعويض يحدده القانون، يدفعه المخالف للخزينة العامة" (طلال، 2012) نعترض على ذكر التعريف بأن المصالحة عقد لأن التصالح إجراء قانوني يتم وفق القانون وليس بإرادة أطرافه وشروطهم كالعقود.

253

بدورنا نعرف التصالح الجزائي "عرض إجباري يقدم من النيابة العامة ومأموري الضبط القضائي إلى المتهم أو وكيله في جرائم حددها المشرع بالموافقة على دفع جزاء مالي مقابل إنهاء إجراءات الدعوى الجزائية وآثارها مع الاحتفاظ بالحقوق المدنية".

أولاً- التعريف التشريعي:

عَرفَ المشرعُ الفلسطيني التصالح الجزائي في قانون الصلح الجزائي رقم 1 لسنة 2017م "التصالح: عرض يقدم من النيابة العامة أو مأموري الضبط القضائي لمتهم في المخالفات والجنح"، وهذا التعريف لم يكن دقيقًا، ويحتاج إلى ضبط، كون المشرع لم يُجِزْ التصالح في كل الجنح، وإنما حصر ذلك في مواد أخرى من نفس القانون بكافة مواد المخالفات والجنح المعاقب عليها بالغرامة أو الحبس أو الغرامة والحبس معاً، بشرط ألا تزيد مدة الحبس على ستة أشهر (الجزائي، 2017م).

النصُّ في التشريع الفلسطيني واضحٌ بأن المقصد من التصالح هو العرض الذي يُقدم من مأمور الضبط القضائي والنيابة العامة للمتهم؛ مما يؤدي لانقضاء الدعوى الجزائية في أي مرحلة كانت عليها، وهذا رأي كثير من الفقهاء (عبد الباقي، 2015).

المشرعُ الإماراتي (الجزائي (إمارة دبي) 2017م.) عرف التصالح الجزائي والذي أطلق عليه "الأمر الجزائي" بأنه: "القرار القضائي الذي يُصدره عضو النيابة العامة، للفصل في موضوع الدعوى الجزائية بالغرامة دون إحالتها إلى المحكمة المختصة"، وجاء هذا التعريف عامًا دون تفاصيل.

وبناءً على تلك التعريفات التشريعية المتقاربة، فإن التصالح الجزائي هو إحدى الطرق التي حددها المشرع والتي يتم بها إنهاء الدعوى الجزائية بقرار يصدر من الجهة التي يقررها المشرع، وقبول من المتهم في جرائم محددة بدون تحقيق نهائي ولا مرافعة؛ وذلك بهدف الحد من تكدس القضايا في النيابات والمحاكم، واتساقًا مع السياسة العقابية الحديثة التي تقوم على خلق بدائل للدعوى الجزائية.

الغصن الثاني: الفرق بين الصلح والتصالح.

الصلح عمومًا من العوارض القانونية التي يمكن أن تصيب الدعوى الجزائية بحكم القانون (المبيضن،2010) إلاَّ أنَّ المشرع الفلسطيني ميز بين نوعين من الصلح، "التصالح – والصلح"، فقد وضع تعريفًا لكليهما، فعرف التصالح الجزائي في قانون الصلح الجزائي رقم 1 لسنة 2017م " التصالح: عرض يقدم من النيابة العامة أو مأموري الضبط القضائي لمتهم في المخالفات والجنح" (الصلح الجزائي، 2017م)، وهذا التعبير هو ما أخذ به المشرع المصري (إجراءات مصري، 1998م) وبعض الفقه (عبد الرحمن، 2014م)، بدورها استخدمت محكمة النقض المصرية هذا التعبير للتدليل على الإجراءات التي تتم بين الدولة والمتهم؛ فقد جاء في أحد أحكامها "إجازة التصالح في جريمة الاختلاس التي دين بها الطاعن لصدور القرار بقانون ١٦ لسنة ٢٠١٥. يعد قانوناً أصلح للمتهم" (نقض مصري لسنة ٨٥ قضائية)، وفي حكم أخر " عدم جواز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أي اجراء فيها بالنسبة لجرائم التهريب إلا بطلب كتابي من المدير العام للجمارك، أو من ينيبه له حق التصالح مع المتهمين في تلك الجرائم في جميع الأحوال"(نقض مصري لسنة 45 قضائية).

عرف المشرع الفلسطيني الصلح بأنه "تلاقي إرادة المتهم مع إرادة المجني عليه أو من يقوم مقامه قانونًا؛ لوضع حدٍ للدعوى الجزائية" (الجزائي 2017م)، وهذا ما أكدت عليه المادة الرابعة من نفس القانون، عندما استخدم المشرع تعبير الصلح للدلالة على الاتفاق بين الجاني والمجني عليه، وهذا التعبير أخذ به المشرع المصري في قانون الإجراءات الجنائية عندما قال "أن للمجني عليه- ولوكيله الخاص في الجنح المنصوص عليها في قانون العقوبات، والتي يجوز فيها المصالحة، وفى الأحوال الأخرى التي ينصُّ عليها القانون أن يطلب إلى النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال إثبات صلحه مع المتهم" (إجراءات مصري، 1998م).

وجاء في حكم لمحكمة النقض المصرية أن "التفات الحكم عن الصلح الذي تم بين أهلية المجني عليه والمتهمين. لا يعيبه" (نقض مصري لسنة 87 قضائية)، وفي حكم آخر " الصلح بين المجني عليه والمتهم. قول جديد. حق محكمة الموضوع الأخذ به أو إطراحه" (نقض مصري لسنة 65 قضائية).

نستنتج مما سبق أن المشرعَ الفلسطيني والمقارن وكثير من الفقه ومحكمة النقض المصرية استخدمت تعبير "التصالح" للعرض الذي تقدمه النيابة للمتهم للتصالح، وإنهاء الدعوى الجزائية مقابل جعل مالي يحدده المُشرّع يدفعه المتهم بموجب القانون، أما تعبير "الصلح" فقصد به المشرعُ الصلح بين المتهم والمجني عليه بعيدًا عن النيابة أو المحكمة، كما هو واضح في النصوص والأحكام السابقة.

كما لاحظنا أنَّ الكثير من التشريعات الجزائية تستخدم تسميات مشابهة أو مختلفة لتسمية المشرع الفلسطيني للعرض الذي تقدمه الجهات المختصة للمتهم لإنهاء الدعوى الجزائية، مثل التصالح (الإجراءات مصري 1998م، الجزائي فلسطيني 2017م) أو الصلح الجنائي (المسطرة المغربي) أو الأمر الجزائي (الأمـر الجـزائـي، الأمارات -2017) أو التسوية الجزائية (الفرنسي، 2004م).

وبناء على هذا التوضيح سنستخدم في بحثنا تعبير "التصالح الجزائي" لأنه يعبر عن المحتوى والمقصد من هذا البحث وهو ما يتم من اتفاق بين الدولة والمتهم لوقف التقاضي حسب القانون.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للتصالح الجزائي.

من الواجب أن نتساءل عن الطبيعة القانونية للتصالح الجزائي وكيف يمكن توصيفه من الناحية القانونية، هناك اختلاف في وجهات نظر الفقه في توصيف التصالح الجزائي كونه إجراءً قانونيًا مستحدثًا في النظام الإجرائي الجزائي، وسنوضح ذلك من خلال فرعين:

الفرع الأول: التصالح الجزائي عقد إداري.

ذهب رأي فقهي (إدريس، 1979م) إلى القول إن الطبيعة القانونية للتصالح الجزائي تكيف على أنها عقد رضائي شأنه في ذلك شأن سائر العقود الأخرى، حيث يرى أصحاب هذا الرأي أن عقد التصالح الجزائي هو عقد رضائي ينعقد بين الإدارة من جهة وبين المتهم من جهة أخرى، بحيث تتنازل الجهة الإدارية عن طلب رفع الدعوى الجزائية مقابل أن يتنازل المتهم عن ضمانات التحقيق والمحاكمة على أن يدفع الجعل المالي (البدل) للسلطات كاستحقاق لهذا العقد.

وهذا ما أخذ به المشرّعُ الأردني حيث اعتبر بصريح النص في قانون الجمارك أن المصالحة هي عقد تسوية صلحيه بين الطرفين يجوز لوزير المالية عقده متى شاء مع المتهمين كلهم أو بعضهم في أي مرحلة كانت عليها الدعوى (الجمارك رقم 20 لسنة 1998)، وبهذا يكون المشرعُ الأردني قد وصف التصالح الجزائي بشكل صريح على أنه عقد مصالحة. 255

اتبعت محكمة النقض المصرية هذا الرأي وقضت "بأن محضر التصالح هو سند تنفيذي مثله مثل العقود - محضر التصالح له قوة السند التنفيذي أياً كان وجه الرأي في التصالح" (لطعن نقض مصري لسنة ٧٩ قضائية، المدني المصري 2006م).

نرى أن نظرية العقد لا يمكن أن تصلح لوصف التصالح الجزائي كون العقد ينظم بشروط وإرادة حرة من طرفيه ودون نصٍ قانوني على كامل التفاصيل فالعقد يقوم على إرادة المتعاقدين، وهذا لا يكون في عرض التصالح الجزائي، الذي يفرض على الجهات القانونية عرضه وللمتهم الخيار فقط بالقبول أو الرفض، كما أن النيابة العامة ومأمور الضبط القضائي ليسا

طرفين، بل جهات خولها القانون الإشراف على الدعوى الجزائية، وهذا ما أخذ به جانب من الفقه (القاضي، 2017) حيث رفضوا وصف التصالح بأنه نظام عقدي، حيث إنَّ الأحكام العامة للعقد تخول أطرافه سلطة تحديد شروطه، وهو ما لا يتوافر في التصالح في ظل القانون الذي تدخل ووضع ضوابطه الخاصة.

الفرع الثاني: التصالح الجزائي إجراء قانوني.

ذهب رأي آخر إلى أن التصالح الجزائي ما هو إلا عمل إجرائي ذو صفة إدارية يرتب أثاره بموجب القانون؛ حيث إنَّ الجهات المختصة بعرضه مجبرة على ذلك بحكم القانون وليس برغبتها أو إرادتها، وهذا ما أخذ به بعض الفقه الفرنسي؛ حيث دفعهم للقول: بأن الصلح في إطار الحقوق الموضوعية ليس إلا قرارًا إداريًا للتنازل عن إمكانية الجزاء، وهذا القرار معلق على شرط فاسخ، ويتمثل أثره القانوني في قيام المخالف بدفع مبلغ من المال كتعويض عن الضرر المسبب جراء المخالفة (Geraldine Charier, 2000) ، لذلك يمكننا القول إن الاتفاق الصلحي المبرم في هذه الحالة يبرم وفقا للقانون المعمول به، ويكون محله التعويض عن خرق القاعدة الأصيلة في العقاب، حيث تنقضي سلطة الدولة في توقيع العقاب مقابل دفع مبلغ مالي محدد، ودلل الفقه الفرنسي على ذلك بأن "التسوية الجزائية" تخضع لسلطة النيابة العامة، فالنيابة العامة هي التي تحدد متى يتم اللجوء إليها، وتحديد شروطها، فالجاني ليس له أي سلطة تفاوضية مع النيابة العامة، فله أن يقبلها أو يرفضها (الحداد، 2017م)، حيث اعتبروا أن التصرف الصلحي المبرم في إطار الحقوق الموضوعية يصبح لاغيًا فيما إذا تم رفضه من قبل المخالف (Liége,1950, Fayolet, 1951).

وهذا ما ذهب إليه المشرعُ الليبي في قانون الإجراءات الجنائية الليبي (سلامة، 1971). وأخذ به المشرع المصري في قانون الإجراءات الجزائية (إجراءات مصري، 1998م) فقد اعتبر تقديم التصالح إجراءً قانونيًا إجباريًا.

يذهب أنصار هذا الرأي (المنجي، 2004 و المدهون، 2018م) إلى القول أن انقضاء سلطة الدولة بالعقاب وما يقابله من دفع المتهم للمال ما هو إلا التزام قانوني يقوم على مسألة عامة وليست خاصة، حيث إن تنازل السلطة بعدم رفع الدعوى الجزائية هو حق للمجتمع ولا يرجع لمصلحة فردية، وعلى ذلك فإن إرادة الأطراف لا تتحكم في تحديد الأثر المترتب على التصالح، وإنما يرتب أثره بموجب القانون، إذ إن هذا التصالح بين النيابة والمتهم هو بمثابة تنازل من الهيئة الاجتماعية عن حقها في الدعوى الجزائية مقابل البدل أو المبلغ المالي الذي قام عليه الصلح، ويحدث هذا بقوة القانون، مما يترتب على ذلك انقضاء الدعوى الجزائية (عبد التواب، 2003).

بدورنا نرى وجاهة هذا الرأي حيث يتضح لنا من النص التشريعي الفلسطيني أن التصالح الجزائي رخصة تشريعية ممنوحة من المشرعِ للمتهم وهو حق خالص له مصدره القانون، لا يتم إلا إذا قبل به، فهو إجراء قانوني يتوجب على مأمور الضبط القضائي والنيابة العامة عرضه على المتهم في قضايا محددة وذلك بنص القانون، وللمتهم الحق الكامل بالقبول أو الرفض دون تفاوض، لأن التصالح الجنائي يتعلق بالدعوى الجزائية التي تعتبر مِلْكَ المجتمع، وقدرة النيابة العامة والمجني عليه بشأنه ليست على إطلاقها بل مقيدة بقدر ما يسمح به القانون.

المبحث الثاني: شروط واجراءات التصالح الجزائي والآثار المترتبة عليه.

التصالح شأنه شأن الوسائل البديلة الأخرى لحل المنازعات، يتميز بكونه وسيلةً سريعةً لحل المنازعات، قصد المشرعُ من خلاله تخفيف العبء عن كاهل القضاء (Samuel dyens, 2015)، ولكن قيَّده بشروط محددة من حيث نوعية الجرائم والجهة التي لديها سلطة عرضه، كما أن المشرعَ وضع إجراءات ورتب آثار على ذلك. **ولمزيد من الايضاح قسمتُ هذا الفصل إلى مطلبين كالتالي:**

المطلب الأول: شروط التصالح الجزائي وأطرافه.

حتى يصدر قرار التصالح الجزائي صحيحًا ومنتجًا لكافة آثاره القانونية ومتفقًا مع غاية المشرعِ فقد اشترط المشرعُ الفلسطيني شروطًا محددة متعلقة أولًا، بالجرائم الجائز إجراء التصالح الجزائي بخصوصها وهو ما يعرف بنطاق بحدود أو تطبيق التصالح، وثانياً، الجهة التي لديها سلطة عرض وقبول قرار التصالح الجزائي، سنتناول هذين الشرطين بالتفصيل كفرعين كالتالي:

الفرع الأول: حدود تطبيق التصالح الجزائي.

سلطات مأمور الضبط القضائي والنيابة العامة مقيدة بنص القانون لا يصح لها تجاوزها؛ وإلا أصبحت قراراتها تتصف بعدم المشروعية وتكون باطلة، وضع المشرع حدًا معينًا للجرائم المسموح بها لمأمور الضبط القضائي والنيابة العامة عرض التصالح الجزائي، لم يتوقف الأمر على ذلك فقط، بل هناك شروط يجب أن تُستوفى لإتمام التصالح الجزائي، كما أن هناك عوامل تصحب هذه الجرائم قد تمنع إجراءه،

أجاز المشرعُ الفلسطيني في قانون الإجراءات الجزائية (إجراءات فلسطيني 2001) التصالح في كافة مواد المخالفات والجنح المعاقب عليها بالغرامة فقط، أما قانون الصلح الجزائي (جزائي، 2017) فأجاز التصالح في كافة مواد المخالفات والجنح المعاقب عليها بالغرامة أو الحبس أو الغرامة والحبس معاً، بشرط ألا تزيد مدة الحبس على ستة أشهر، وهذه النصوص توضح مدى التعارض بين القوانين الفلسطينية بسبب غياب السلطة التشريعية واستمرار الانقسام، وعدم تحديث المنظومة القانونية الفلسطينية، على الرغم أن القواعد العامة تقوم على أن القانون الخاص (الصلح الجزائي) يقدم وينسخ القانون العام (الإجراءات الجزائية).

أجاز المشرع المصري (إجراءات مصري، 1998م) التصالح فقط في مواد المخالفات، وكذلك في مواد الجنح التي يعاقب القانون فيها بالغرامة فقط؛ كما أخذ المشرعُ المصري بالتصالح في المسائل الجنائية في بعض التشريعات الجنائية الخاصة (العجاجي، ١٤٣٤ ه).

من الواضح أن المشرّعَ في قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني والمصري قد سلك نفس المسلك بحصر التصالح بالمخالفات والجنح والتي يعاقب القانون عليها بالغرامة فقط، وقد التزم المشرعُ في قانون الصلح الجزائي لسنة 2017م بحصر التصالح في المخالفات والجنح؛ ولكنه أضاف المخالفات والجنح المعاقب عليها بالغرامة أو الحبس أو الغرامة والحبس معاً، بشرط ألا تزيد مدة الحبس على ستة أشهر، وعليه يجوز التصالح في جميع المخالفات المنصوص عليها في قانون العقوبات أو

القوانين الأخرى سواء كانت عقوبتها مالية فقط أم الحبس الذي لا يتجاوز اسبوعًا بحسب نص قانون العقوبات (العقوبات 1936م)، لقد أحسن المشرعُ صنعاً عندما نصَّ على جواز التصالح في جميع المخالفات وبعض الجنح لأنها في الغالب تؤدي إلى تكدس القضايا المنظورة أمام القضاء، وتكلف الدولة نفقات وجهودًا تؤثر على حسن سير منظومة العدالة.

وبناءً على النص التشريعيّ لا يجوز إجراء التصالح بأي جريمة أخرى لا تدخل بنطاق الجرائم المسموح التصالح بها بقانون الصلح الجزائي، بمعنى عدم جواز التصالح في كل ما هو دون ذلك من الجنح وجميع جرائم الجنايات دون استثناء، إلاّ أن ما يثير الاستغراب صدور تعليمات قضائية "نظام إداري صادر عن النائب العام بغزة" (نظام النائب العام 2019م)حيث نصَّ وهو يتحدث عن موضوع العود للمتهم وما يعتبر سوابق قضائية " تستثنى جرائم السطو والسلب والخطف والسرقة وإهانة الشعور الديني من تطبيق الصلح الجزائي في حال وجود سابقة قضائية واحدة أو أكثر" (نظام النائب العام 2019م)، وكذلك لائحة الغرامات تطبيقاً لقانون الصلح الجزائي رقم (1) لسنة 2017م وملحق جدول الغرامات الصادرة عن المكتب الفني للنائب العام بغزة تضع غرامات تقريباً لجميع مواد الجنح والجنايات، وباطلاعنا على كشف إحصائي يتعلق بعدد غرامات الصلح الجزائي الواردة للنيابة العامة ومرافقها بغزة لعام 2021م وجدنا أن معظمها وبنسبة كبيرة يتعلق بجنايات كبرى تم الإفراج عن مرتكبيها دون عرضهم على المحكمة مقابل دفع مبلغ نقدي حددته النيابة العامة وفق الأنظمة المالية الغير مشروعة التي أصدرتها النيابة العامة والتي ذكرناها سابقاً ونذكر أمثلة منها مثل السطو، ومحاولة السطو، وتزوير شيك، ومحاولة ارتكاب فعل منافي للحياء مع طفل دون الستة عشر، ومحاولة القتل، والخطف بقصد تعريض شخص للأذى، والحرق الجنائي، وايقاع أذى بليغ بقصد التشويه، وكان مجموع القضايا التي تم التصالح الجزائي فيها بواسطة النيابة العامة لسنة 2021م عدد 11274 قضية جزائية (النيابة العامة، 2021م).

إن الجنايات التي تتصالح بها النيابة العامة بغزة تعتبر من الجنايات الخطيرة التي نصَّ عليها قانون العقوبات لسنة 1936م، وهذا تجاوز خطير لقانون الصلح الجزائي الذي حصر التصالح في المخالفات والجنح المعاقب عليها بالغرامة أو الحبس أو الغرامة والحبس معاً، بشرط ألا تزيد مدة الحبس على ستة أشهر، إن ما تقوم به النيابة العامة بغزة والمستمر رغم صدور نظام جديد عن النائب العام بغزة رقم (2020/2) والذي نصَّ بوجوب تطبيق نظام التصالح الجزائي وفق نص "المادة 2-3" من قانون الصلح الجزائي يعتبر انتهاكًا للقاعدة القانونية "لا جريمة ولا عقوبة إلَّا بنص" والعقوبة تخضع لمبدأ الشرعية؛ لذلك تنتج قاعدة أنه " لا تصالح بغير نص"، فما زالت النيابة العامة تعرض التصالح في الجنايات، وما زالت لائحة الغرامات سارية المفعول ولم تُعدل أو تُلغى، فمن أين أتى النائب العام بشرعية هذه العقوبات؟، وهل يحق للتعليمات الإدارية أن تخالف القانوَن؟، هذه التجاوزات لا تنحصر بالنيابة العامة فقط بل أيضاً سلوكيات يسلكها القضاء للأسف الشديد فقد قضت محكمة بداية رفح بانقضاء الدعوى الجزائية بالصلح الجزائي ودفع غرامة مالية في قضية مقتل الطفل (آدم علي أبو حماد) بحق المتهم (أ/ح)، وذلك عن تهمة القتل قصداً خلافا لمواد القانون الفلسطيني، بعد دفع غرامة وقدرها ألف دينار أردني.

وتعتبر القضية من قضايا الرأي العام التي وقعت عام ٢٠١٩م (المجلس الأعلى للقضاء، 2021).

نصطدم مرة أخرى بشرعيات الانقسام التي لا تنسجم مع القانون ولا يمكن لنا كقانونيين أن نوافق عليها وهي تَنتهك بشكل صارخ قواعد القانون (الأخرس، 2020م).

الفرع الثاني: أطراف التصالح الجزائي.

قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني لسنة 2001م وكذلك قانون الصلح الجزائي 2017، فوضا مأمور الضبط القضائي ووكيل النيابة عرض التصالح على المتهم في جرائم محددة، حصر المشرع الفلسطيني الأمر بمأمور الضبط القضائي والنيابة العامة، أما المتهم فهو طرف مهم؛ أما المجني عليه في التصالح دوره غير موجود أو ثانوي أحياناً حيث تشترط تعليمات النيابة العامة حدوث صلح بين الجاني والمجني عليه قبل عرض التصالح.

الغصن الأول: مأمور الضبط القضائي

تبدأ وظيفة الضبط القضائي، بعد ارتكاب جريمة؛ فهذه الوظيفة تتمثل في ضبط الجاني والاستدلال على جريمته، وهي من الناحية الشكلية لا يمارسها إلَّا أشخاص معينون منحهم القانون هذه الصفة، وخولهم بموجبها حقوقًا، وفرض عليهم بعض الواجبات التي تتعلق بالدعوى الجزائية (الشنفري 2000)، لذلك فإن المشرع الفلسطيني (إجراءات فلسطيني 2001)حدّد طائفة ليكونوا من رجال الضبط القضائي الذين باستطاعتهم، وإمكانهم مباشرة الأعمال المهيأة لافتتاح الدعوى العمومية من قبل النيابة العامة وملاحقة المجرمين لإنزال العقوبة بهم، وأضاف المشرعُ آخرين ليسوا برجال شرطة، ولكنهم بحكم وظائفهم يختصون بأعمال الضبط القضائي، ويعمد المشرعُ إلى تحديد الأشخاص الذين يضفي عليهم صفة الضبطية القضائية حتى يتيقن من ممارسة هذه الإجراءات من أشخاص موثوق فيهم (المصري، 1992)، يشرف النائب العام عليهم ويخضعون لمراقبته فيما يتعلق بأعمال وظيفتهم (إجراءات فلسطيني، 2001)، كما أن المشرع سمح للنائب العام أو وكيل النيابة العامة المختص تفويض أحد أعضاء الضبط القضائي المختص بالقيام بأي من أعمال التحقيق في دعوى محددة، وذلك عدا استجواب المتهم في مواد الجنايات (إجراءات فلسطيني، 2001).

وبناءً على هذا التفويض منح المشرعُ (إجراءات فلسطيني 2001) مأمور الضبط القضائي أيًا كان من رجال الشرطة أو الموظفين الذين فوضوا سلطات الضبط القضائي عرض التصالح على المتهم في الجرائم التي أجاز المشرعُ بها التصالح حصرًا في المخالفات فقط (الصلح الجزائي، 2017م) مثل مخالفات المرور أو البلديات، كذلك فعل المشرعُ المصري (الجزائي، 2017م) حيث سمح لمأمور الضبط القضائي بعرض التصالح فقط في المخالفات.

نرى أنه كان من الأفضل على المشرع الفلسطيني أن يسمح لمأمور الضبط القضائي بعرض التصالح على المتهم أيضًا في الجنح التي يتم تفويضه بالتحقيق بها، فالتحقيق إجراءٌ أخطر من عرض التصالح، فما دام المشرع سمح أن يتم تفويض مأمور الضبط القضائي بالتحقيق في الجنح فكيف لا يسمح له بعرض التصالح الجزائي، فالسماح له بذلك يتفق والحكمة من التشريع التصالحي حيث إنَّ مأمور الضبط القضائي في الغالب يحقق في كثير من جرائم الجنح، والتي يسبب استمرار الإجراءات بها ضغطًا شديدًا على أجهزة العدالة، ويبدد وقت رجالها، ويكلف الدولة أموال وميزانيات طائلة، وسيكون هناك ضغط إضافي على النيابة العامة، بحيث سيحول لها كل ملف من ملفات الجنح مجدداً بعد التفويض لعرض الصلح على

المتهم، كما أن جميع إجراءات مأمور الضبط القضائي تتم تحت رقابة النيابة العامة فلا ضير لو تم تفويضه بعرض التصالح الجزائي.

الغصن الثاني: النيابة العامة.

النيابة العامة هي الأمينة على الدعوى الجزائية فهي وحدها التي تختص بإقامة الدعوى الجزائية ومباشرتها، ولا تقام من غيرها إلَّا في الأحوال المبينة في القانون، ولا يجوز وقف الدعوى أو التنازل عنها أو تركها أو تعطيل سيرها أو التصالح عليها إلا في الحالات الواردة في القانون" (إجراءات فلسطيني 2001). **وكذلك نصَّ** المشرع المصري في قانون الإجراءات الجنائية على أن تختص النيابة العامة وحدها في إقامة دعوى الحق العام ومباشرتها، ولا تقام من غيرها إلَّا في الأحوال الّتي بيَّنَها القانون" (إجراءات مصري 1950). وبناءً على ما سبق فإذا كانت النيابة العامة هي الأمينة على الدعوى الجزائية ومباشرتها فإنه من الطبيعي أن تكون مفوضة بعرض التصالح الجزائي أثناء مباشرتها للدعوى الجزائية، وهذا ما أخذ به المشرعُ الفلسطيني في قانون الإجراءات الجزائية والصلح الجزائي؛ حيث فوض وكيل النيابة بعرض التصالح على المتهم أو وكيله في الجرائم التي يجوز التصالح بها وفق القانون، حصر المشرع عرض التصالح في الجنح للنيابة العامة، ولكنها تملك أن تعرض التصالح في المخالفات التي تدخل في اختصاص مأمور الضبط القضائي أساسًا وفقًا لقاعدة أن من يملك الأكثر يملك الأقل، وباعتبار التصالح إجراءً من إجراءات الدعوى الجزائية التي تملكها النيابة العامة بصفة أصيلة وتباشرها دون قيد، ما لم يقرر القانون خلاف ذلك. كما أن جميع إجراءات مأمور الضبط القضائي تتم تحت رقابة وإشراف النيابة العامة.

الغصن الثالث: المتهم ووكيله.

يسوق الفقه الفرنسي تعريفاً للمتهم في مرحلة التحقيق "L'inculpé" بأنه المدعى عليه الذي تنسب إليه مخالفة جنائية في خلال التحقيق (الديراوي، 2003)، وعرفه البعض " هو الشخص الذي يوجه إليه الاتهام بواسطة تحريك الدعوى الجنائية قبله فهو الطرف الأول في الدعوى الجنائية"(خليل، 2004م).

بدوره عرَّفَ قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لسنة 2001م المتهم بقوله: " كلُّ شخصٍ تقام عليه دعوى جزائية يسمى متهمًا"(إجراءات فلسطيني، 2001).

ويرى جانب من الفقه (السيد، 2004م) أن المقصود بإطلاق صفة المتهم هنا هو المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي الذي لا بد من وجود دلائل كافية عليه لاكتساب الشخص صفة المتهم وبدء استجوابه وتوجيه اتهام مباشر له؛ أما الإجراءات في مرحلة الاستدلالات فلا تعطي الإنسان صفة المتهم، بل هو مشتبه فيه، كون مرحلة الاستدلالات "مجموعة الإجراءات السابقة على تحريك الدعوى الجنائية، غايتها جمع المعلومات الأولية حول وقوع الجريمة، حتى تستطيع النيابة العامة في ضوئها اتخاذ القرارات الملائمة بشأن الدعوى الجنائية".

أجازت النيابة العامة في غزة في نص التعليمات القضائية الصادرة عن النائب العام إجراء التصالح الجزائي في مرحلة الاستدلالات (نظام النائب العام 2019م)، لأن الاستدلال يسمح للنيابة العامة أن تتصرف في ضوء ما ورد بمحضر جمع الاستدلالات، إما بحفظ الأوراق في كثير من البلاغات والشكاوى التي لا تستند إلى أساس صحيح، والتي لا يؤدي تحقيقها

إلَّا إلى إصدار أمر بألا وجه لإقامة الدعوى أو البراءة؛ وإما بتحريك الدعوى الجنائية مباشرة دون اللجوء إلى التحقيق في القضايا البسيطة (إجراءات فلسطيني 2001)، ونؤيد هذا المسلك للنيابة العامة فإذا سمح المشرع للنيابة العامة بتحريك الدعوى مباشرة بناء على محضر الاستدلال فمن باب أولى أنه يسمح بعرض التصالح الجزائي في تلك المرحلة، مع أهمية التأكيد على أنه لا يمكن عرض التصالح في مرحلة الاستدلالات إلا بعد استيفاء الملف وإيجاد أدلة تدين المشتبه فيه، وتنقله إلى مرحلة المتهم، وما يؤيد ذلك هو نصُّ المشرعُ في قانون الصلح الجزائي (الصلح الجزائي 2017م) والذي بدأ جميع الفقرات بالمتهم.

إذن المتهم هو طرف أساس في التصالح الجزائي، ولا يمكن لعملية التصالح أن تتم دون موافقة المتهم، فهي رخصة تشريعية ممنوحة من المشرع للمتهم إن شاء استعملها وإن شاء عزف عنها، لذلك يتوجب على مأمور الضبط القضائي أو وكيل النيابة عرض التصالح على المتهم حسب نص القانون في الجرائم الجائز بها التصالح، ويجب أن يكون المتهم مدركًا ومميزًا لماهية وكنة أفعاله، وإلا تم العرض على وكيله أو وليّه أو وصِيه أو القيّم عليه، وقد أجاز المشرعُ عرض التصالح على وكيل المتهم في -المادة 2 من قانون الصلح الجزائي، وهذا بلا شك يعمل على تيسير إجراءات العدالة، وهذا العرض المقدم للوكيل لا يحتاج إلى توكيل خاص إذا قُدم للمحامي الموكل من طرف المتهم، فالمحامون دائماً تكون وكالتهم عامة في ملف القضية (القاضي 2017 والمدهون 2018).

ويجب أن يوافق المتهم طواعيةً على عرض التصالح؛ لأن من شأن ذلك أن ينهي الدعوى الجزائية بغير حكم أو يحول دون رفعها للمحكمة المختصة إذا ما تم قبول العرض من قبل المتهم؛ والذي ينتج عنه أن يتنازل كل منهما عن جزء من حقوقه التي يقررها له القانون. فممثل الاتهام يتنازل عن حقه في رفع الدعوى الجزائية وتقديم المتهم للمحكمة المختصة، والمتهم يتنازل عن حقه في المحاكمة وما يترتب عليها من حقوق وضمانات، فالتصالح الجزائي رخصة تشريعية ممنوحة من المشرع للمتهم إن شاء استعملها وإن شاء عزف عنها.

كما أن المشرعَ لم يشترط اعتراف المتهم بما هو منسوب إليه كشرط لإتمام التصالح، وكذلك لم يبين المشرعُ موقفه من المتهم العائد من أصحاب السوابق، وهذا نقص تشريعي، كان من الواجب على المشرعِ معالجته ونحن مع النصُّ على منع المتهم العائد من الانتفاع بقانون الصلح الجزائي، وتتعامل النيابة في قطاع غزة مع العود وفق (التعليمات القضائية) النظام الصادر عن النائب العام بغزة، حيث اشترط النظام رقم -2019/4- على المتهم المنتفع من قانون التصالح الجزائي أن لا يكون مسجلًا بحقه أي سابقة قضائية من النوع ذاته (نظام النائب العام 2019م)، ولكن عُدل بالنظام رقم -2019/7 (نظام النائب العام 2019م) والذي حذف تلك الفقرة وأجاز التصالح الجزائي لأصحاب السوابق (نظام النائب العام 2019م) ولكنه قرَّر زيادة الغرامة المقررة بسبب وجود سابقة قضائية مسجلة على المتهم (نظام النائب العام 2019م)، ولهذه الغاية اعتبر النظام أن القضايا الجزائية المودعة وغير المفصول بها بمثابة سابقة قضائية، أما القضايا المنقضية برد الاعتبار القانوني أو القضائي فلا تعتبر سوابق (نظام النائب العام، 2019م).

أما بخصوص التجزئة بين المتهمين فقد أجازت تعليمات النائب العام بغزة إجراء التصالح الجزائي مع متهم دون الآخر؛ إذا لم يوافق أحدهما على شروط التصالح أو لم تنطبق عليه المعايير المحددة في القانون أو النظام الصادر عن النائب العام، واشترط النظام أن يتم إيضاح ذلك في لائحة الاتهام المقدمة ضد من لم تنطبق عليه الشروط وتم توجيه لائحة اتهام بحقه أمام المحكمة المختصة (نظام النائب العام، 2019م)، ورغم تحقيق قانون الصلح الجزائي الردع لبعض الفئات الغير

مقتدرة على دفع غرامات التصالح فقد رصدنا عشرات الحالات لفقراء لم يستطيعوا دفع غرامة التصالح المقررة، ولم يتم الافراج عنهم، وتم إحالتهم للقضاء رغم وجود مصالحات مع المجني عليهم والافراج عن شركاء لهم بالجرائم دفعوا غرامة التصالح، فهل يُعدُّ التصالح الجزائي امتيازًا للأغنياء الذين يستطيعون دفع ثمن حريتهم وأن يشتروا مقاضاتهم أمام المحاكم الجزائية، والتخلص من الآثار الجزائية بدفع مبلغ التصالح.، ويبقى الفقراء غير القادرين على دفع ثمن حريتهم خاضعين لإجراءات المحاكمة الجزائية.

الغصن الرابع: المجني عليه.

تبدأ الدعوى الجزائية شكوى أو بلاغًا في جريمة معينة يتقدم بها المجني عليه إلى سلطة الاتهام (ثروت،1997) يعبر من خلال إرادته في ترتيب أثر قانوني في نطاق الإجراءات الجزائية برفع العقبة الإجرائية من أمام النيابة العامة بقصد تحريك الدعوى العمومية فيها وذلك في حالات معينة، وخلال مده معينة بهدف التوصل إلى عقاب مرتكبها، فالمجني عليه هو الأساس، وهو المتضرر وحفظ له المشرعُ الحقَّ بمتابعة الشكوى، وكذلك المطالبة بحقه المدني.

نصَّ المشرع الفلسطيني على وجوب عرض التصالح على المتهم، ولم يتحدث عن المجني عليه، ولكنه نص على أن تنقضي الدعوى الجزائية بدفع مبلغ التصالح، ولا يكون لذلك تأثيرٌ على حقوق المتضرر من الجريمة (الصلح الجزائي، 2017م)، أي الحقوق المدنية، وكذلك فعل المشرع المصري "تنقضي الدعوى الجنائية بدفع مبلغ التصالح ولو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر، ولا يكون لذلك تأثير على الدعوى المدنية" (إجراءات مصري، 1998).

اشترط النائب العام بغزة على وكلاء النيابة عند إجراء التصالح الجزائي مراعاة عدة شروط منها وجوب وقوع تنازل أو مصالحة نهائية موقعة من الأطراف (نظام النائب العام 2019م)، وعدم وجود حقوق مدنية مرتبطة غير متخالص بشأنها (نظام النائب العام، 2019م)، وهذا مسلك جيد رغم عدم ورد نص بهذا الخصوص في قانون الصلح الجزائي بذلك لا يتم تجاوز المجني عليه ويتم حفظ حقوقه المدنية والاعتبارية ويكون هو عنصر أساس وطرف مهم في إجازة عرض التصالح الجزائي.

وإذا تعدَّد المجني عليهم لا يعتد بالتنازل إلا إذا صدر من جميعهم، والتنازل بالنسبة لأحد المتهمين يعتبر تنازلا بحق الآخرين (إجراءات فلسطيني، 2001).

المطلب الثاني: إجراءات التصالح الجزائي وآثاره.

بمجرد أن تُستوفى شروط الصلح الجزائي التي وضعها المشرعُ وأن يتم العرض والقبول من الأطراف المحددة، تكون هناك إجراءات لإتمام عرض التصالح، وبعد الانتهاء من كل ذلك يترتب آثار حدَّدها المشرع، سنتناول ذلك بالتفصيل بفرعين كالتالي:

الفرع الأول: إجراءات التصالح الجزائي.

إذا ما استوفت الشروط السابقة كاملًة ووافق المتهم على عرض النيابة بالتصالح الجزائي وهو بكامل رضاه وقواه العقلية، يتوجب اتباع إجراءات محددة لإتمام عرض التصالح، بدءًا اعتبر المشرع الفلسطيني عرض التصالح إلزاميًا وليس اختياريًا

بحيث يتوجب على مأمور الضبط القضائي ووكيل النيابة المختص عرض التصالح على المتهم وفق القانون، كون النص جاء إلزاميًا حيث قال المشرعُ: " وعلى مأمور الضبط القضائي المختص عند تحرير المحضر أن يعرض التصالح على المتهم أو وكيله...، وفي الجنح يكون عرض التصالح على المتهم أو وكيله من النيابة العامة" (الصلح الجزائي 2017م)، وهذا نصٌ وجوبي لا مجال للاجتهاد فبه، وهذا أيضًا ما التزم به المشرع المصري في قانون الإجراءات الجنائية، حيث جاء النصُ أيضًا ملزمًا (إجراءات مصري، 1998م).

بدوره الفقه الفرنسي اعتبر أن حكمة المشرع من التصالح الجزائي توجب أن يكون لجوء الجهات المختصة للتصالح إلزامي (إجراءات مصري، 1998م).

إلَّا أن المشرع الفلسطيني لم ينص على جزاء تأديبي لعدم عرض التصالح على المتهم، نتمنى أن لو وضع المشرعُ جزاءً تأديبيًا لعدم عرض التصالح، كذلك عدم عرض التصالح لا يترتب عليه البطلان، كما أن عدم عرض التصالح لا يؤدي إلى حرمان المتهم من التصالح في أي مرحلة من مراحل الدعوى الجزائية، كما يترتب على ذلك وجوب وقف الدعوى الجزائية إلى أن يتم التصالح إذا دفع المتهم بذلك.

بعد إتمام عرض التصالح وموافقة المتهم أو وكيله اشترط المشرع دفع المبلغ المقرر للتصالح حتى يرتب القانون أثره وتنقضي الدعوى الجزائية بالتصالح الجزائي كون عدم الدفع يوقف إجراءات التصالح ولا تحفظ أو تنقضي الدعوى إلا بالدفع، وهذه المبالغ تحدد كالتالي:

أولًا- نصَّ المشرعُ في قانون الإجراءات الجزائية (إجراءات فلسطيني 2001) "على المتهم الذي يقبل التصالح أن يدفع خلال خمسة عشر يومًا من اليوم التالي لقبول التصالح مبلغًا يعادل ربع الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة أو قيمة الحد الأدنى المقرر لها -إن وجد -أيهما أقل".

وهذا ما أكده المشرع في المادة (3) من قانون الصلح الجزائي لسنة 2017حيث نصَّ:

1-على المتهم الذي يقبل التصالح قبل رفع الدعوى الجزائية أن يدفع لصندوق النيابة خلال خمسة عشر يومًا من اليوم التالي لقبول التصالح مبلغًا يعادل ربع الحدد الأقصى للغرامة المقدرة للمخالفة أو الجنحة أو قيمة الحد الأدنى المقرر لها إن وجد أيهما أقل.

263

2-في الجنح المعاقب عليها بالحبس فقط، يكون المتهم الذي يقبل التصالح قبل رفع الدعوى الجزائية ملزمًا بدفع مبلغ مئة دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونيًا؛ وذلك مقابل كل شهر حبس ولهذه الغاية تحتسب كسور الشهر شهرًا كاملًا.

3-على المتهم الذي يقبل التصالح بعد رفع الدعوى الجزائية أن يدفع لخزينة المحكمة مبلغاً يعادل ثلثي الحد الأقصى لمبلغ الغرامة المقرة للمخالفة أو الجنحة، وإذا كانت العقوبة الحبس فقط يكون المتهم الذي يقبل التصالح في هذه الحالة ملزمًا بدفع مئة وعشرين دينارا أردنيا أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونًا، وذلك مقابل كل شهر حبس ولهذه الغاية تحتسب كسور الشهر شهرًا كاملًا، وفي هذه الحالة يتم تصديق التصالح من المحكمة المختصة.

بدوره أصدر النائب العام في غزة تعليمات لتطبيق قانون الصلح الجزائي حيث أمر وكلاء النيابة لإتمام إجراءات الصلح الجزائي اتباع مجموعة من الإجراءات:

وفق النظام رقم (2019/4) -المادة (3):

أ -على وكيل النيابة المختص إعداد مذكرة حفظ لوقوع الصلح الجزائي، وتشمل رقم القضية أو الاستدلال، وأسماء المشتكين، والتهم ومواد التأثيم، وأسماء المتهمين الذين تم إتمام إجراء الصلح الجزائي معهم، وأسماء المتهمين الذين رفضوا الصلح الجزائي، وأسباب إجراء الصلح.

ب -يصير إرفاق سند التنازل أو المصالحة النهائية في ملف القضية ويثبت ذلك في محضر.

ج-يلزم وكيل النيابة في حال وجود مضبوطات في ملف القضية المراد إجراء التصالح بشأنها أن يوصي حول التصرف بالمضبوطات حسب الأصول.

وجاء في المادة (4): تدقيق الإجراءات من قسم التفتيش بالنيابة العامة وتوقيع الملف واعتماده من النائب العام.

وفي المادة (5/د): يتم دفع مبلغ الصلح أو التصالح في حسابات النيابة العامة ويرفق وصل الدفع الإلكتروني في ملف القضية.

وعلى أية حال هناك قصور في بيان إجراءات التصالح التي نصَّ عليها قانون الصلح الجزائي، خصوصاً في إجراءات التصالح بين القصر، ودور المحكمة الشرعية في ذلك.

ويثور التساؤل هل يحق للمتهم طلب التصالح؟ بالاطلاع على نص المشرِع في قانون التصالح الجزائي بهذا الخصوص: نجد أن (المادة 2) تنص " يجوز التصالح في كافة مواد المخالفات والجنح المُعاقَب عليها بالغرامة أو الحبس أو الغرامة أو الحبس معًا؛ بشرط ألا تزيد مدة الحبس على ستة أشهر"، لم يحدد النصُّ جواز التصالح لجهة محددة بل أجازه عمومًا؛ وهذا يدلل على جواز طلب التصالح من المتهم، ولا مانع تشريعيًا في ذلك رغم تمنياتنا أن يتم تعديل النص صراحة بأحقية طلب المتهم للتصالح.

الفرع الثاني: آثار التصالح في القانون الفلسطيني.

يجوز التصالح في أي مرحلة كانت عليها الدعوى الجزائية (Contrats et Marchés publics comm,2014) فإذا تم التصالح الجزائي بين مأمور الضبط القضائي أو النيابة العامة والمتهم وفق الشروط التي وضعها المشرع وذكرناها سابقًا، واكتسب القطعية فإنه ينتج آثاره سواء على الدعوى الجزائية أو على المتهم.

264

أما بخصوص الدعوى الجزائية فهي تنقضي تمامًا بدفع مبلغ التصالح، ولا يكون لذلك تأثير على الدعوى المدنية (نظام النائب العام 2019م)، مع وجوب صدور قرار بحفظ الدعوى من النائب العام في القضايا التي يتم التصالح فيها قبل إيداعها في المحكمة، وبانقضاء الدعوى من المحكمة بعد ايداعها لدى المحكمة (نظام النائب العام 2019م).

بذلك تنتهي سلطة الدولة في توقيع العقاب مقابل دفع مبلغ مالي، ولا يعتبر التصالح إدانة سابقة للمتهم في الدعوى التي كانت محلًا للتصالح، ومن ثم لا يعدُّ سابقةً في العود، فلا يتم قيده في صحيفة سوابق المتهم، ولا يؤثر على الأهلية القانونية للمتصالح في أي شيء.

أما إذا تم التصالح بعد رفع الدعوى الجزائية أمام المحكمة المختصة فإنه يتم تصديق التصالح من المحكمة المختصة، أما إذا تم التصالح بعد رفع الدعوى الجزائية للمحكمة فعلى المتهم الذي يقبل التصالح بعد رفع الدعوى الجزائية أن يدفع

لخزينة المحكمة مبلغاً يعادل ثلثي الحد الأقصى للغرامة المقررة للمخالفة أو الجنحة، وإذا كانت العقوبة الحبس فقط يكون المتهم الذي يقبل التصالح في هذه الحالة ملزماً بدفع مائة وعشرين دينارا أردنيا أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً (الصلح الجزائي 2017م).

4- تنقضي الدعوى الج ا ولا يكون لذلك تأثير على حقوق المتضرر من الجريمة (الصلح الجزائي 2017م)، وعلى المحكمة المختصة الفصل في الدعوى التبعية بالحق المدني، ويجوز اللجوء للقضاء المدني إذا أثبت المتضرر أنه لم يتم تسوية حقوقه المدنية.

كما لا يجوز للمدعي بالحق المدني – المضرور من الجريمة – رفع دعواه المدنية أمام القضاء الجنائي إذا تمَّ الصلح الجزائي وانقضت الدعوى الجزائية، ولا سبيل له في ذلك إلا ولوج الطريق المدني، فإن لجأ رغم ذلك إلى القضاء الجنائي وجب على ذلك الأخير الحكم بعدم قبولها، استناداً إلى عدم توافر شروط الدعوى المدنية التبعية، كون القضية الجزائية قد انقضت بالصلح الجزائي.

وإذا كان المضرور قد رفع دعواه بالتعويض عن الضرر الذي أصابه أمام المحكمة المدنية بالتوازي مع الدعوى الجزائية أمام المحكمة الجزائية، فإن المحكمة المدنية تسير في الدعوى المدنية وتفصل بها بناء على الفصل بالدعوى الجزائية بالتصالح أمام المحكمة الجزائية (إجراءات فلسطيني 2001).

خاتمة:

في ختام بحثنا عن التصالح الجزائي في القانون الفلسطيني نؤكد على أهمية تلك القوانين التي تتواءم مع السياسة العقابية الحديثة التي تهدف إلى الحد من الجريمة، وتنسجم مع المفهوم الجديد للعقوبة، ونعزز ذلك بمجموعة من النتائج والتوصيات وهي:

نتائج البحث:

1. ينتج عن التصالح الجزائي عائد مالي للدولة إيرادات وتوفير مصروفات جزائية، وسرعة إنجاز لمصلحة جميع الأطراف.
2. تنظيم المشرعِ لإجراءات التصالح على هذه الشاكلة القاصرة، وتجاوز النائب العام لنصوص القانون، والسماح بالتصالح في جنايات لم ينص عليها القانون تنبئ عن غاية قد تكون ربحية. ويكفي أن أشير في ذلك إلى أن القانون سمح بالتصالح حتى بعد استنفاذ كافة إجراءات التحقيق والمحاكمة، وبالتالي لم يكن الهدف من هذه الإجراءات سرعة الإجراءات، ولا تخفيف تكدس الملفات والدعاوى الجنائية فقط، ولم يراعِ النائب العام كذلك المصلحة العامة المؤتمن عليها، ولا خطورة الجرائم التي سمح التصالح بها وتأثير ذلك على المجتمع.
3. عرف المشرعُ الفلسطيني "التصالح الجزائي"؛ بينما امتنعت كثير من التشريعات عن ذلك وتركت التعريف للفقه والقضاء.
4. هناك اختلاف واضح بين الصلح والتصالح، ورغم ذلك خلط كثير من الباحثين بين المصطلحين.
5. عرض التصالح اجباري من قبل مأمور الضبط القضائي والنيابة العامة، بينما قبول المتهم اختياري.
6. يترتب على التصالح الجزائي انقضاء الدعوى الجزائية، دون أن يكون لذلك أي أثر على المتهم.

7. لا يجوز الرجوع عن التصالح بعد اقراره.
8. لم ينص المشرعُ على عدم استفادة المتهم العائد من التصالح الجزائي.
9. النيابة العامة تعمل خلاف التشريع ومبدأ المشروعية، وتعرض التصالح الجزائي في الجنايات والجنح التي يضع المشرع لها عقوبة أكثر من ستة أشهر.
10. ساهم قانون الصلح الجزائي رغم قصوره وملاحظاتنا عليه بتخفيف عدد كبير جدًا من القضايا التي كان من المفترض أن تُنظر أمام القضاء، وحقق الردع لبعض الفئات.

التوصيات:

1. السماح لمأمور الضبط بعرض التصالح في الجنح التي يتم تفويضه بالتحقيق بها.
2. حرمان المتهم العائد من التمتع بقانون التصالح الجزائي.
3. نوصي بمنع النيابة العامة من عرض التصالح الجزائي في الجرائم غير المنصوص عليها في قانون الصلح الجزائي رقم 1 لسنة 2017م.

المراجع

الأخرس، أسامة. (2020). *تاريخ القانون الفلسطيني*. مكتبة نيسان، غزة، فلسطين.

إدريس، سر الختم. (1979م). *النظرية العامة للصلح في القانون الجنائي*[رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، مصر] .

اوهايبية، عبد الله. (2004م). *شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري*. دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر.

بن سلمه، عبد المحسن بن عبد العزيز.(2002 م). *أثر الصلح على قطع الخصومات الجنائية* [رسالة ماجستير غير منشورة] .أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية-الرياض، السعودية.

بوحادة، سمية. (2016أغسطس 21-23). *العدالة الجنائية الحديثة ومكافحة الإرهاب – العدالة التصالحية"*. المؤتمر الدولي السادس " الإرهاب والتطرف، كلية العلوم الاجتماعية جامعة مؤتة.

https://www.f-law.net/law/archive/index.php/t- 22353.html

بوسري، عبد اللطيف. (2018م). *العقوبة الرضائية وأثرها في ترشيد السياسة العقابية* [رسالة دكتوراة، جامعة باتنة، الجزائر] .

التميمي، رانيه.(2014م). *الصلح كسبب من أسباب انقضاء الدعوى الجزائية* [رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة القدس-أبو ديس ،كلية القانون، فلسطين.

ثروت، جلال. (1997م). *نظم الإجراءات الجنائية*. دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر.

الحداد، مهند. (2017). التنظيم القانوني للوساطة الجزائية مكانية تطبيقها في النظام الإجرائي الجزائي الأردني "دراسة مقارنة". *مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون*، جامعة الأردن، الأردن، *44* (4).

خليل، عدلي. (2004م). *استجواب المتهم فقهاءً وقضاء*. دار الكتب القانونية، مصر.

الديراوي، طارق. (2003م). *ضمانات المتهم وحقوقه في قانون الإجراءات الجنائية (دراسة مقارنة)* [رسالة دكتوراة، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر].

الرملي، رقية. (2008م). *اختصاصات مأمور الضبط القضائي المتعلقة بالقبض وتفتيش الأشخاص*[رسالة ماجستير، جامعة القاهرة].

سرور، أحمد فتحي. (2002). *القانون الجنائي الدستوري (ط.2)*. دار الشروق، مصر، القاهرة،

سلامة، مأمون. (1971م) . *الإجراءات الجنائية في التشريع الليبي*، الجزء الأول. ليبيا، منشورات جامعة بنغازي.

السيد، أحمد لطفي. (2004م). *الشرعية الإجرائية وحقوق الإنسان*. كلية الحقوق، جامعة المنصورة.

الشحي، شما. (2019م). *التنظيم القانوني للأمر الجزائي في القانون الإماراتي "دراسة مقارنة بالقانون المصري"* [رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة الامارات العربية المتحدة، كلية القانون، الامارات العربية المتحدة.

الشمري، ربيعة. (2017م). *النظام القانوني للأمر الجنائي في القانون القطري*[رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة قطر، كلية القانون، الدوحة، قطر.

الشنفري، حفيظ. (2000). *دور الشرطة في الدعوى الجنائية في التشريع العماني والتشريعات المقارنة* [رسالة دكتوراة، أكاديمية الشرطة العمانية].

الشوبكي، محمد، ونقاسي، محمد، وليبا، محمد. (2018). الصلح بديلا للدعوى الجزائية في القانون الفلسطيني. *مجلة التجديد*، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، *22*(43).

صوافطة، سعادى. (2010م). *الصلح في الجرائم الاقتصادية*[رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين.

طلال، جديدي. (2012م) . *السرعة في الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري*[رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الجزائر، الجزائر.

عبد الباقي، مصطفى. (2015م). *شرح قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم3 لسنة 2003(دراسة مقارنة)*. وحدة البحث العلمي والنشر كلية الحقوق، الإدارة العامة، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

عبد التواب، معوض. (2003م). *الموسوعة الشاملة في التعليق على نصوص قانون الإجراءات الجنائية* (ط.3. مكتبة عالم الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر.

عبد الرحمن، بن النصيب. (2014). العدالة التصالحية البديل للعدالة الجنائية. *مجلة المفكر*، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر، (11).

عبد العليم، طه أحمد. (2017م). *الصلح الجنائي في القانون المصري* (ط.3). (د.ن.).

عتوم، ابراهيم -احجيله، عبد الله. (2018). الجوانب القانونية للتصالح الجنائي في الجرائم الماسة بالمال العام في التشريعين الأردني والإماراتي. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث - (العلوم الإنسانية)*، نابلس، فلسطين، العدد 3/32.

العجاجي، سليمان. (1434هـ). أحكام التصالح الجنائي. *ندوة التحكيم الجنائي* [عرض ورقة] . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

العرابي، علي. (1951م). *المبادئ الأساسية للإجراءات الجنائية*. مطبعة لجنة التأليف والترجمة.

عنوز، أمل. (2016). العدالة الجنائية التصالحية "دراسة قانونية مقارنة". *مجلة الاكاديمية للبحث القانوني*، جامعة عبد الرحمان ميرة، باجة، الجزائر، *13* (1).

القاضي، تامر. (2012م). *دور الصلح في الدعوى الجزائية في التشريع الفلسطيني "دراسة تحليلية مقارنة*[رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة الأزهر، كلية القانون، فلسطين.

القاضي، تامر. (2020). تعليق على قانون الصلح الجزائي رقم 1 لسنة 2017م. *العدالة والقانون*، صادرة عن المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"، (37).

القاضي، تامر. (2020). *شرح قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لسنة 2001* (الجزء الأول)، (ط.2). مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع، فلسطين.

المبيضن، على. (2010م). *الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة*. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. (2002 تموز 24). *المبادئ الأساسية لاستخدام برامج العدالة التصالحية في المسائل الجنائية*. من القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، في دورته الموضوعية لعام 2002م الجلسة العامة 37.

المدهون، بهاء. (2018م). *الصلح الجزائي في الجنايات وفقاً لقانون الصلح الجزائي الفلسطيني مقارنةً في الشريعة الإسلامية "دراسة تحليلية مقارنة*[رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية، فلسطين.

المساعيد، أماني. (2014م). *المفهوم الحديث للعدالة الجنائية للأحداث "دراسة تحليلية مقارنة*"[رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت]

المصري، علي. (1992م). *وظيفة الشرطة في الجمهورية اليمنية دراسة على ضوء التنظيم القانوني اليمني مقارنة بالقانون المصري*[رسالة دكتوراة، غير منشورة] . أكاديمية الشرطة المصرية.

المنجي، محمد. (2004م). *الدفع بانقضاء الدعوى بالصلح في المواد المدنية والجنائية*. الإسكندرية، منشأة المعارف.

القوانين والتشريعات والأنظمة والأحكام القضائية الفلسطينية:

قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لسنة 2001م.

القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003م.

قانون الصلح الجزائي رقم 1 لسنة 2017 -غزة.

قانون العقوبات الساري في قطاع غزة رقم 74 لسنة 1936م.

قانون رقم (10) لسنة 1998م بشأن المدن والمناطق الصناعية الحرة الفلسطيني.

كشف تفصيلي صادر عن النيابة العامة بغزة لعدد غرامات الصلح الجزائي بغزة لعام 2021م.

لائحة الغرامات تطبيقاً لقانون الصلح الجزائي رقم (1) لسنة 2017 وملحقها الصادرة عن المكتب الفني للنيابة العامة بغزة.

لائحة الغرامات تطبيقاً لقانون الصلح الجزائي رقم (1) لسنة 2017م الصادرة عن النائب العام بغزة.

المجلس الأعلى للقضاء، 13 يونيو، 2021م،

القوانين والتشريعات والأنظمة والأحكام القضائية العربية والأجنبية:

أحكام محكمة النقض المصرية، الموقع الالكتروني للمحكمة،

قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم 174 لسنة 1998م.

قانون المسطرة الجنائية المغربي.

قانون رقم (1) لسنة 2017 بشأن الأمر الجزائي (الأمارات العربية المتحدة -دبي).

270 .https://www.cc.gov.eg/criminal_judgments

مراجع فرنسية:

Ahné, CE, 16, Mai 1947 , Rec. ; 199., Société l'industrie du Liége, CE, 17 Mars 1950, Rec. 168; Fayolet, CE, 16 Nov.1951.

Chavrier, supra note 6 , at 552. Dame Moussempés, CE Sect., 26 Juil. 1935.

Géraldine Chavrier, Réflexions sur la transaction administrative R. F. D. A 549 (2000).

Pascal Devillers, Homologation de transaction: appreciation par le juge du caractère effectif du consentement des parties et du moment de la conclusion du contrat, Contrats et Marchés publics comm. 15 (2014)

Samuel dyens, Recourir à la transaction dans les collectivités territoriales, 5 Droit Administratif 47 (2015).

مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية
ISRAA UNIVERSITY JOURNAL FOR HUMANITIES
ISSN 2518-5918 DOI Prefix:10.36529
IUJH ISSUE 15, July 2023

نظرية الظروف الاستثنائيّة في فلسطين
دراسة تحليلية مقارنة

The Theory of Exceptional Circumstances in Palestine
A Comparative Analytical Study

منذرفتحي عزام
ماجستيرقانون عام، مديرشؤون الطلبة، جامعة الإسراء، فلسطين

DOI: 10.36529/1811-000-015-010

تاريخ الاستلام: 2023/02/27 تاريخ القبول: 2023/03/28 تاريخ النشر: 2023/07/01

الملخص

تناولت الدراسة الرقابة القضائية في ظل الظروف الاستثنائية في فلسطين دراسة مقارنة مع القانون الفرنسي، والقانون المصري، وتم اعتماد المنهج الاستقرائي مدعوماً بالمنهج التحليلي المقارن بين القانون الفرنسي والمصري والفلسطيني، من خلال الاستعانة بأدوات البحث المختلفة من مصادر أساسية ومراجع، ولأجل ذلك تم تقسيم البحث إلى مبحثين وخاتمة، تناول المبحث الأول أساس نظرية الظروف الاستثنائيّة، مستعرضاً نشأتها وشروط تطبيقها، بينما تناول المبحث الثاني الرقابة الإدارية والقضائية على أعمال السلطة التنفيذية أثناء حالة الظروف الاستثنائية، وقد توصلنا إلى عدة نتائج، من أهمها: أن المشرع الفلسطيني نظم نظرية الظروف الاستثنائية ضمن أحكام القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003م، كما أعطى المشرع الفلسطيني لرئيس السلطة الفلسطينية صلاحيات واسعة من خلال القانون الأساسي الفلسطيني، تمثلت في إعلان حالة الطوارئ دون الرجوع لأحد وفقا لنص المادة (110) في فقرتها الأولى، ولرئيس السلطة الوطنية في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي إصدار قرارات لها قوة القانون، وهذا النص من المادة (43) من الباب الثالث من القانون الأساسي الفلسطيني. وخلصت الدراسة إلى أن الإدارة لا تسأل عما وقع منها من أخطاء في الظروف الاستثنائية إذا كان الخطأ من الأخطاء العادية المألوفة في الأوقات الطبيعية أما إذا كان الخطأ استثنائياً جسيماً فإن الإدارة تسأل عنه.

الكلمات المفتاحية: *الظروف الاستثنائية.*

Abstract

The study dealt with administrative control under exceptional circumstances in Palestine, a comparative study with French law and Egyptian law. For this reason, the research was divided into two sections and a conclusion. The first section dealt

اسم الباحث المرسل: منذر فتحي عزام بريد الكتروني: monzerfathiazzam@gmail.com

with the basis of the theory of exceptional circumstances, reviewing its origin and conditions for its application, while the second section dealt with the theory of exceptional circumstances in Palestinian legislation, reviewing the origin of the theory, judicial oversight under exceptional circumstances, and the administration's responsibility for its actions under exceptional circumstances.

In conclusion, the researcher reached several results, and the most important results are: The Palestinian legislator dealt with organizing the theory of exceptional circumstances within the provisions of the amended Palestinian Basic Law of 2003 AD, and the Palestinian legislator gave the President of the Palestinian Authority wide powers through the Palestinian Basic Law to declare a state of emergency without referring to anyone according to the text of Article (110) in its first paragraph. The President of the National Authority may, in cases of necessity that do not tolerate delay other than the sessions of the Legislative Council, issue decisions that have the force of law, and this provision is from Article (43) of Chapter Three of the Palestinian Basic Law. The study concluded that the administration does not ask about the errors that occurred in exceptional circumstances if the error was one of the normal and usual mistakes in normal times, but if the error was exceptional and serious, then the administration asks about it.

***Key words**: exceptional circumstances.*

مقدمة:

يمكن أن تواجه الدولة ظروفاً استثنائية تهدد سلامتها كالحروب والكوارث الطبيعية، مما يجعلها عاجزة عن توفير وحماية النظام العام باستخدام القواعد والإجراءات المتبعة في الظروف العادية وفى هذه الحالة لابد أن تتسع سلطات هيئات الضبط لمواجهة تلك الظروف، وذلك من خلال تمكين السلطات في الدولة من اتخاذ إجراءات سريعة وحازمة لمواجهة الظروف الاستثنائية.

إلا أن الظروف الاستثنائية وأياً كانت صورتها لا تجعل الإدارة في منأى عن رقابة القضاء بشكل مطلق؛ فلا يعدو الأمر أن يكون توسيعاً لقواعد المشروعية. فالإدارة تبقى مسؤولة في ظل الظروف الاستثنائية على أساس الخطأ الذي وقع منها، غير أن الخطأ في حالات الظروف الاستثنائية لا يقاس بذات المقياس الذي يمكن أن يقاس به الخطأ في الظروف العادية.

مشكلة البحث:

تثير هذه الدراسة تساؤلاً رئيس هام هو هل وفق المشرع الفلسطيني في تنظيم نظرية الظروف الاستثنائية والرقابة القضائية على أعمال السلطة التنفيذية أثناء قيام حالة الظروف الاستثنائية؟

أسئلة البحث:

1. ما نظرية الظروف الاستثنائية؟

2. ما الأساس القانوني لنظرية الظروف الاستثنائية؟
3. ما التنظيم القانوني لنظرية الظروف الاستثنائية في التشريع الفلسطيني؟
4. هل وفق المشرع الفلسطيني في تنظيم أعمال الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية أثناء فترة الظروف الاستثنائية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من الناحية القانونية والعملية في أن الدول في الوقت الحاضر كثيراً ما تصادف حالات وظروف تندرج تحت نظرية الظروف الاستثنائية، فالدولة في مثل هذه الحالات يجب أن تدرك مقتضيات حالة الضرورة وأبعادها وضوابطها وأسس قيامها من الناحية القانونية وسبل تطبيقها، وذلك عندما تجابه تلك الظروف الاستثنائية وحتي لا تقع الإدارة في التعسف عند استعمال تلك النظرية، فهذا الاهتمام الذي حظيت به نظرية الظروف الاستثنائية يرجع لمدى أهميتها في حياة الدولة واستمرارها، وكذلك مدى تأثيرها على حريات الأفراد وحقوقهم، نتيجة التوسع الخطير الذي تتجه إليه تلك النظري خلال فترة الأزمات. لذلك جاءت الدراسة الحالية للفت الانتباه للنظام القانوني لحالة الطوارئ في فلسطين ومدي الرقابة القضائية في ظل هذه الظروف، ومقارنتها بدولتي فرنسا ومصر.

أهداف البحث:

1. بيان ماهية نظرية الظروف الاستثنائية.
2. معرفة الأساس القانوني لنظرية الظروف الاستثنائية.
3. التعرف على واقع نظرية الظروف الاستثنائية في التشريع الفلسطيني والتشريعات المقارنة.
4. توضيح مدى وجود الرقابة القضائية على أعمال الإدارة في ظل الظروف الاستثنائية.

منهج البحث:

استخدام الباحث المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية الخاصة بنظرية الظروف الاستثنائية الواردة في القانون الفلسطيني، ومقارنتها بأحكام هذه النظرية في القانون الفرنسي والمصري.

خطة البحث:

من أجل تقديم دراسة وافية تحقق الأهداف التي حددها الباحث، وتجيب عن تساؤلاته، سيتم تقسيم البحث إلى مبحثين وفقًا للآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لنظرية الظروف الاستثنائية:

المطلب الأول: نشأة نظرية الظروف الاستثنائية.

المطلب الثاني: شروط تطبيق نظرية الظروف الاستثنائية.

المطلب الثالث: أصل نظرية الظروف الاستثنائية.

المبحث الثاني: الرقابة القضائية على أعمال السلطة التنفيذية أثناء الظروف الاستثنائية:

المطلب الأول: الرقابة القضائية على أعمال السلطة التنفيذية في القانون المقارن.

المطلب الثاني: الرقابة القضائية على أعمال السلطة التنفيذية في القانون الفلسطيني.

الخاتمة.

المبحث الأول

الإطار المفاهيميّ لنظرية الظروف الاستثنائيّة.

قد تتعرض الدولة للأزمات والأخطار التي يمكن أن تهدد وجودها وكيانها، وتستلزم أن تمنح السلطة التنفيذية مزيداً من الصلاحيات التي تمكنها من ممارسة مهامها في المحافظة على النظام العام، ونظراً لما تضطر إليه الإدارة من الأعمال في الظروف الاستثنائية تعتبر في الظروف العادية خروجاً على القانون، ابتداع الفكر القانوني هذه النظرية التي سوف نتناولها في ثلاث مطالب:

المطلب الأول

نشأة نظرية الظروف الاستثنائية

يذهب الرأي السائد في الفقه إلى أن الضرورة هي أساس نظرية الظروف الاستثنائية، ويقصد بالضرورة تلك الحالة من الخطر الجسيم التي يتعذر تداركها بالوسائل العادية مما يدفع السلطة القائمة أن تلجأ إلى الوسائل الاستثنائية لمواجهة الأزمات، ودفع هذا الخطر الناتج عن الظروف الاستثنائية (غربال، 1988، 75). وفكرة الضرورة هذه تقوم على ركنين: ركن موضوعي، يتمثل في وجود خطر يهدد مصلحة جوهرية معتبرة قانوناً، وركن شكلي يتمثل في وجود تجاوز على أحكام القانون (الجمل، 1974، ص.72).

ويرى بعضهم تحديد حالة الضرورة في نطاق القانون الدستوري، ذلك أنها توجد كلما كانت الدولة في وضع لا تستطيع معه أن تواجه أخطاراً معينة، سواء كان مصدر هذه الأخطار داخلياً أم خارجياً إلا بالتضحية بالاعتبارات الدستورية التي لا يمكن تجاوزها في الأوضاع العادية (الجمل، 1974: 13). وبالتالي فإن نظرية الضرورة تعني إضفاء المشروعية على عمل هو في الظروف العادية غير مشروع.

إن هذه النظرية تعد من النظريات العامة في القانون التي لا يقتصر مجالها على القانون الدستوري وإنما يتعداه إلى مجالات القانون الأخرى، ويمكن القول أنها من النظريات الهامة في مجال القانون حيث أنها تمثل الجانب الاستثنائي لمبدأ المشروعية، حيث اهتم بها الفقه والقضاء الإداري على وجه الخصوص، والذي حددها بوضع الشروط والضوابط اللازمة لتطبيقها وبالنظر لحداثة هذه النظرية واختلافها مع غيرها من النظريات التي تحكم عمل الإدارة اختلف الفقه في تحديد أساس واحد لهذه النظرية (الجنابي، 1981، ص ص. 59-61).

إن الأصول الأولى لنظرية الظروف الاستثنائية في القانون العام ترجع إلى الفقه القانوني الألماني الذي اتخذ من البداية هذه النظرية، والتي نجد أساسها في كتابات ثلة من الفقهاء الألمان منهم (هيجل، وهرنك، وجيلينك) فقد برر هيجل خروج الدولة على القانون في هذه الحالة أن الدولة هي التي أوجدت هذا القانون، وأنها تخضع له لتحقيق مصالحها، وعلى ذلك فلا خضوع عليها إذا كان تحقيق مصالحها في عدم الخضوع إلى القانون الذي يعد وسيلة لغاية هي حماية الجماعة. فإذا لم

تؤدي هذه القواعد إلى هذه الغاية فلا يجب الخضوع إلى القانون، وعلى الدولة أن تضحي في سبيل الجماعة (المفرجي، 1990، ص. 168)، وكان الفقيه (جلينك) قد برر النظرية التي تحل بها الحكومة محل السلطة التشريعية تحت ضغط الحوادث لمواجهة الضرورة بكل الوسائل المتاحة أنها نظرية قانونية تفيد حقاً للدولة، وبناءً على ذلك تكون الأعمال والإجراءات التي تتخذها الدولة في أحوال الضرورة هي إجراءات مشروعة ولا ترتب مسؤولية على الإدارة كما لا يجوز للغير مطالبة الإدارة بالتعويض عم يلحقهم من ضرر جراء ذلك.

بينما انقسم الفقه القانوني الفرنسي إلى مرحلتين تاريخيتين، حيث اتخذ الفقه في المرحلة الأولى النظرية السياسية باعتبارها جزءًا من المدرسة الديمقراطية، ثم ما لبث أن انتقل إلى المرحلة الثانية التي اتخذ فيها النظرة القانونية لنظرية الضرورة التي ناصرها مجلس الدولة الفرنسي. حيث يستند أصحاب نظرية الضرورة باعتبارها نظرية سياسية على مبدأ سيادة القانون، فإن في جميع الإجراءات التي تصدر عن الإدارة لمواجهة أي ظرف استثنائي مخالفة فيها القواعد القانونية بدعوى الضرورة هي اجراءات باطلة وتظل غير مشروعة قانوناً وترتب مسؤولية على الحكومة ما لم يصححها البرلمان بقوانين التضمينات وهو ما كان عليه الحال في بريطانيا والولايات المتحدة. فقد استقرت أحكام القضاء على اعتبار نظرية الظروف الاستثنائية مجرد نظرية سياسية لا يمكن أن تكون بذاتها أساساً قانونياً للسلطات التشريعية لرئيس الدولة في الظروف الاستثنائية، ففي هذه الدولة هناك ما يعرف بحالة الطوارئ وهي تقابل حالة الضرورة (الجنابي، 1996، ص. 72).

كما يرى البعض أن النظرية الألمانية التي تؤخذ من الطبيعة القانونية لنظرية الظروف الاستثنائية لم تكن في حقيقتها نظرية قانونية بقدر ما كانت تشكل نظرية ديكتاتورية. وذلك لم تحظ بالقبول لدى الفقه الفرنسي وهذا الأمر دفع بعض الفقهاء الفرنسيين إلى رفض الأخذ بالنظرية السياسية والأخذ بالنظرية القانونية بشكل مغاير لما عليه الفقه الألماني ومن هؤلاء الفقهاء (دوجي)، الذي أخذ بالتصور القانوني وأباح للسلطة التنفيذية إصدار القرارات التشريعية على اعتبار أن الضرورة تمثل استثناءً على الجانب الشكلي لمبدأ المشروعية، ولكن هذا الاستثناء يبقي دائماً محاطاً بالشروط والقيود (غربال، 1988ص. 92).

ويمكن القول أن نظرية الظروف الاستثنائية ترجع في ظهورها إلى مجلس الدولة الفرنسي عندما قام بوضع الضوابط الخاصة بها، وذلك من خلال تحديد شروطها وإضفاء مشروعية من نوع خاص على أعمال الإدارة الصادرة في ظلها ومنحها سلطات استثنائية في ظروف استثنائية في ظل غياب النصوص الدستورية المتضمنة لهذه النظرية، والعمل على تفادي القصور بهذه النصوص وتكملتها بهذه السلطات الممنوحة على أن يقوم القضاء بتفسير وتحديد مفهوم النصوص الدستورية وبيان الشروط اللازمة لتحقيقها(منصور، 1978،ص. 173) وقد ذهب جانب آخر من الفقه إلى أن هذه النظرية من خلق مجلس الدولة الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى، كما يؤكد الدكتور (يحي الجمل) بقوله: "أثناء الحرب العالمية الأولى أخذ مجلس الدولة الفرنسي موقفاً مغايراً لموقف محكمة النقض واعتمد نظرية الضرورة وأطلق عليها مسميات أخرى فأحياناً يسميها نظرية سلطات الحرب وأحياناً يطلق عليها نظرية الضرورة(الجمل، 1974،ص. 47).

المطلب الثاني

شروط تطبيق نظرية الظروف الاستثنائية

هناك اتفاق بين الدساتير المنظمة لنظرية الظروف الاستثنائية إلى تقييدها بشروط معينة حتى لا تصبح النصوص المنظمة لها وسيلة بيد السلطة التنفيذية لتحقيق مصالح شخصية، هذا بالإضافة إلى أن تحديد مثل هذه الشروط يعد وسيلة لتمييز هذه النظرية عن النظريات الأخرى التي تحكم عمل الإدارة: كنظرية أعمال السيادة ونظرية السلطة التقديرية للإدارة، وأن مثل هذه الشروط أو القيود تجد أساسها في الفقه الفرنسي الذي ذهب إلى تقييد هذه النظرية بوضع الضوابط المحددة لها والتي هي على النحو التالي:

أولاً- قيام الظرف الاستثنائي:

وتمثل هذا الظرف بوجود تهديد بخطر موجه ضد الدولة وهو أهم الشروط اللازمة لقيام هذه النظرية، وهذا الخطر قد يكون داخلياً كالكوارث الطبيعية والاقتصادية أو العصيان المسلح والمظاهرة غير السلمية، وقد يكون خارجياً كالحروب ويستقر الفقه على وجوب توافر وصفين في هذا الخطر هما.

1. الجسامة: أي أن يكون الخطر على قدر من الجسامة يجعل من غير الممكن دفعه بالوسائل القانونية العادية فإذا أمكن دفعه بهذه الوسائل لا يعد جسيماً (شيحا، 1983، ص. 807).

2. الحلول: وذلك بأن يون الخطر حالًا حتى تبلغ الأحداث أو الظروف حداً تؤدي معه حالاً ومباشرة إلى المساس بالمصلحة موضوع الحماية (غربال، 1988، ص. 25)، ما يعني وجود تهديد بخطر جسيم حال كان موجّها ضد الدولة (الجنابي، 1996، ص. 25).

ثانياً- استحالة مواجهة الظرف الاستثنائي بالطرق القانونية العادية: يعني هذا الشرط أنه إذا ما حدث ظرف استثنائي وكانت هناك قواعد قانونية أو دستورية قادرة على مواجهة هذا الظروف فإن ينبغي اللجوء إلى هذه القواعد، أما إذا لم تكن هناك نصوص قانونية قادرة على مواجهة هذا الظرف، ففي هذه الحالة يجب اللجوء إلى نظام قانوني استثنائي لتفادي هذا الظرف على أن يتم ذلك تحت رقابة القضاء الإداري، وهو ما ذهب إليه مجلس الدولة الفرنسي في عام 1958، حيث أكد على أنه إذا كان الموقف الاجتماعي والاقتصادي الناتج عن الحرب التي كانت دائرة في الهند الصينية بأن السلطات والوسائل التي يملكها الحاكم بموجب القوانين القائمة، تكفي لمواجهة متطلبات هذا الموقف دون الحاجة إلى أن يتجاوز نطاق اختصاصها المقررة في هذه القوانين(الجنابي، 1996،ص. 26). وعلى هذا الأساس فإن التصرف أو الإجراء الصادر لمواجهة هذا الظرف الاستثنائي يجب أن يكون مما تقتضيه الضرورة القصوى وفى حدودها (عبد الله، 1980، ص. 19). أي أن الضرورة تقدر بقدرها فإذا ما تجاوزت الإدارة هذا القدر فإنها تعرض نفسها للمساءلة وتكون قراراتها عرضة للطعن أمام القضاء بالإلغاء أو التعويض.

ثالثاً- أن يكون الهدف من النظام القانوني الاستثنائي تحقيق المصلحة العامة:

إن شرط المصلحة العامة هو شرط جوهري في كل الأعمال التي تصدر عن الإدارة سواء كانت الظروف عادية أو استثنائية، وأن أي عمل تتخذه الإدارة يجب أن يقصد به تحقيق مصلحة عامة وألا تكون الغاية منه الوصول إلى تحقيق أغراض شخصية، وأن الإدارة يجب أن تهدف إلى دفع هذه الظروف ومواجهتها للمحافظة على كيان الجماعة. وهذا هو الهدف الخاص فإذا ما أخلت الإدارة واستعملت سلطتها الواسعة في أي هدف آخر من أهداف المصلحة العامة كان تصرفها مشوباً بانحراف السلطة.

رابعاً- مراعاة الملائمة بين الخطر المتوقع والإجراء المتخذ:

يجب على الإدارة أن تراعي في تصرفاتها عند مواجهة الظروف الاستثنائية جانب الملائمة بين الخطر المتوقع والاجراء المتخذ، فتكون تصرفاتها متناسبة مع حجم الخطر وأن تختار من الوسائل أقلها ضرراً بالأفراد، فليس لها حق المساس بحقوق الأفراد ومصالحهم لحماية المصلحة العامة إلا بما تفتضيه الضرورة وإلا اعتبر تصرفها مخالفاً للقانون.

خامساً- انتهاء تصرفات الإدارة الاستثنائية بانتهاء الظرف الاستثنائي:

تدور سلطات الإدارة الاستثنائية وجوداً وعدما مع الظرف الاستثنائي الذي تسبب في وجوده، فبمجرد انتهاء هذا الظرف ترجع الإدارة إلى ممارسة سلطتها العادية، ولا يحق لها التمادي في استخدام تلك السلطة الاستثنائية التي قامت بناءً على الظرف الاستثنائي المؤقت، فإذا كان الموقف الاستثنائي يبرر النظام الاستثنائي، فإن العودة إلى الموقف العادي يستوجب العودة إلى النظام العادي كذلك، بمعني ان إجراءات الإدارة وتدابيرها المبنية على قيام الظرف الاستثنائي المهدد بالخطورة تتغير بوجود هذا الظروف من حيث الزمان والمكان(عبيد، 1973،ص. 113).

المطلب الثالث
أصل نظرية الظروف الاستثنائيّة

يُعد القانون الفرنسي مهد نظرية الظروف الاستثنائية، والتي يُرجع الفقه نشأتها إلى مصدرين: قضائي وتشريعي، وسار المشرع المصري على نهج نظيره الفرنسي في إعمال نظرية الظروف الاستثنائية.

أولاً- أصل نظرية الظروف الاستثنائية في فرنسا

قامت نظرية الظروف الاستثنائية لتدارك النقص القائم في نصوص التشريع لمواجهة الظروف الاستثنائية التي تواجه الدولة في زمن ما، في الوقت الذي تعجز فيه الإدارة عن مواجهتها استناداً إلى نصوص وقواعد القانون المعمول بها في الأوقات العادية، وتعتبر هذه النظرية كاستثناء قائم لمبدأ المشروعية بناءً قانونيّا من أصل قضائي (البرزخي، 1971، ص. 12) ابتكره مجلس الدولة الفرنسي، وقد عرفها الفقيه الفرنسي (دولوبادير) بأنها: "نظرية قضائية صنعها وكونها قضاء مجلس الدولة من مقتضاها أن بعض الإجراءات الإدارية التي تعتبر غير مشروعة في الأوقات العادية يمكن اعتبارها إجراءات مشروعة في بعض الظروف، إذ تكون ضرورية لحماية النظام العام أو استمرار سير المرافق العامة. وهكذا فإنه في ظل هذه الظروف

الاستثناء تستبدل بالمشروعية العادية مشروعية استثنائية من مقتضاها تمتع السلطة الإدارية باختصاص واسع لم يورده القانون". (الطماوي، 1979، ص. 817).

وبالتالي يعترف القضاء بمشروعية من نوع خاص يحددها القاضي يستمد منها الإدارة سلطتها لمواجهة الظروف الاستثنائية.

وحيث إن الحرب العالمية الأولى كانت سبباً في قيام مجلس الدولة الفرنسي بابتداع هذه النظرية لمواجهة الظروف السيئة والاستثنائية التي مرت بها البلاد جراء الحرب؛ لذا أصبحت الظروف المشابهة من وجهة نظر مجلس الدولة الفرنسي صورة نموذجية للظروف الاستثنائية، ومن هذا المنطلق جاءت تسميتها بنظرية سلطات الحرب (الطماوي، 1979، ص. 818). ولقد ألبس القضاء الفرنسي مفهوم المشروعية معنى فضفاضاً لم يسبقه إليه غيره، بمعنى أنه جعل نطاقها متحركاً وليس جامداً يتسع في أوقات الأزمات ليستوعب من الأحداث ما عجزت القوانين العادية عن استيعابه في الظروف الاستثنائية، وهكذا استقرت أحكام مجلس الدولة الفرنسي بمنح الإدارة سلطة واختصاصاً لم يرد فيه نص تشريعي يسري حتى مع قيام النصوص التشريعية، حيث يكمل القضاء ما فيها من نقص ينكشف عنه في التطبيق العملي بالقدر الذي تحتاجه لمواجهة الظروف الاستثنائية، وبالتالي تعتبر النظرية القضائية هي الأساس الحقيقي لنظرية الظروف الاستثنائية (خليل، 1968، ص. 70). وأن ما تستمده الإدارة من صلاحيات وسلطات منها أوسع مما تستمده من القوانين الاستثنائية لأنها صالحة لأن تكون مصدراً لمشروعية عمل الإدارة في مواجهة كل الظروف.

ولا يعتبر ما قام به مجلس الدولة الفرنسي من منح تلك السلطات في مواجهة الظروف الاستثنائية خروجاً عن المألوف، بل هو من صميم عمله الأصلي، وذلك أن القاضي ملزم باستنباط الأحكام من القواعد المختلفة في مواجهة الظروف العادية والاستثنائي والتوفيق بينها وبين مبدأ المشروعية وسيادة القانون (الجرف، 1978، ص. 126). وهذا ما نجده في كلام الأستاذ (ريفيرو) في وصفه للظرف الاستثنائي بأنه: "الأوضاع المادية التي تؤدي إلى وقف العمل بالقواعد العادية التي تطبقها الإدارة لتطبيق قواعد المشروعية الخاصة بالأزمات ويقوم القاضي بمقتضيات هذه المشروعية الخاصة" (الجرف، 1978، ص. 160).

وعلى الرغم من أن الحرب كانت البداية لنظرية الظروف الاستثنائية إلا أن مجلس الدولة الفرنسي لم يتوقف عندها، بل طبق هذه النظرية بعد ذلك في كل الظروف الاستثنائية التي تتعرض لها البلاد، ووسع من نطاقها لتصبح مستنداً للإدارة لحفظ النظام العام وتحقيق المصلحة العامة في كل حالات الطوارئ التي تهدد الدولة كالكوارث الطبيعية والشغب والإضراب العام، وأصبح مجرد وجود حالة غير عادية تتعذر مواجهتها بقواعد المشروعية العادية كفيلة للجوء إلى تحقيق الظرف الاستثنائي.

وفي حين أجاز القضاء للإدارة الخروج عن مبدأ المشروعية حفاظاً على النظام العام في مواجهة الظروف الاستثنائية، فإنه قيدها، بحيث لا يكون في قراراتها الإدارية الصادرة منها بالخصوص عيبٌ في عنصري السبب أو الغاية (الحلو، 1982، ص.53). وذلك لانتقاء حكمة قيام المشروعية الاستثنائية وانعدامها في أي منهما، فسبب القرار الإداري هو الظرف الاستثنائي الذي أدى إلى خروج الإدارة عن المشروعية العادية ودخولها في إطار المشروعية الخاصة الممنوحة لها من القضاء لمواجهة مثل هذه الظروف. أما الغاية في القرار الإداري فينبغي أن تكون تحقيق المصلحة العامة وحفظ النظام العام فإذا جانبته الإدارة كان ذلك انحرافاً بسلطتها.

وقام البرلمان الفرنسي بتنظيم نظرية الظروف الاستثنائية في بعض القوانين التي أصدرها طبقاً للدستور منها قانون الأحكام العرفية الصادر في 19 أغسطس عام 1839 المعدل والذي ما زال سارياً حتى الآن، حيث نصت المادة الأولى منه على أن تعلن الأحكام العرفية في حالة الخطر الداهم الناشئ عن حرب خارجية أو اضطرابات مسلحة (جمال الدين، (د.ت.)، ص. 323)، وأنه يشترط لقيام حالة طوارئ أن تتعرض البلاد للخطر على وجه حقيقي من دون أن يتجاوز ذلك خارج البلاد. كذلك نصت المادة 36 من الدستور الفرنسي على أن تعلن الأحكام العرفية بمرسوم من مجلس الوزراء ولا يجوز أن يمتد لأكثر من اثني عشر يوماً إلا بإذن البرلمان، وحيث إن رئيس الجمهورية طبقاً للمادة 13 من الدستور الفرنسي يختص بالتوقيع على المرسوم الذي يعده مجلس الوزراء فإنه المختص بإعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية، ولذا يرى جانب من الفقه أن هذا القانون جاء ليغطي حدوث الكوارث العامة التي يجب أن تخرج عن حيز الفردية إلى مستوى العمومية ليصل أثرها إلى مجموع الأمة (جمال الدين، (د.ت.)، ص. 325).

ويعتبر دستور السنة الثامنة في فرنسا أول دستور ينظم فيه المشرع الدستوري الفرنسي الظروف الاستثنائية، بأن صدوره في 13 ديسمبر 1799 حيث نصت المادة (92) منه على أنه في حالة الثورة المسلحة أو الاضطرابات التي تهدد أمن الدولة فإنه يمكن بقانون أن يوقف سريان الدستور في الأماكن والمدن التي يحددها هذا القانون، ويمكن إعلان هذا الموقف بواسطة الحكومة إذا كانت الهيئة التشريعية في إجازة بشرط أن تدعي الهيئة للاجتماع في أقرب وقت ممكن وأن ترد هذه الدعوة في القرار نفسه الذي أوقفت فيه سريان الدستور لعرض الأمر عليها(جمال الدين، (د.ت.)، ص. 125).

فقد أجاز هذا النص الدستوري للحكومة إيقاف الدستور بشكل مؤقت وأعطي للسلطة التنفيذية مجالاً واسعاً في الظروف الاستثنائية، فبإمكانها أن تطلب من البرلمان وقف العمل بالدستور كله أو بعض مواده ولها نفسها بقرار منها أن تفعل ذلك في حالة غياب البرلمان، شريطة أن تدعو البرلمان للاجتماع في أسرع وقت، ولم يرتب الدستور على الحكومة قيوداً من أي نوع كان (الجمل، 1974، ص. 116).

ثم صدر دستور الجمهورية الخامسة والذي تعتبر المادة (16) منه أشهر التشريعات الخاصة بالظروف الاستثنائية ونص على أنه "عندما تكون المؤسسة الجمهورية أو استقلال الأمة أو سلامة أراضيها أو تنفيذ تعهداتها الدولية مهددة بخطر جسيم وحال، وعندما يعاق السير العادي للسلطات الدستورية العامة فإن رئيس الجمهورية يتخذ الإجراءات التي تقتضيها هذه الظروف بعد المشاورة الرسمية مع رئيسي المجلسين "الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ"، والمجلس الدستوري، ويوجه بياناً إلى الشعب. وهذه الإجراءات يجب أن تحركها الرغبة في تمكين السلطات الدستورية العامة من مباشرة مهامها في أقصر وقت ممكن ويستشار المجلس الدستوري بخصوص هذه الإجراءات ويجتمع البرلمان بقوة القانون ولا يمكن حل الجمعية الوطنية أثناء ممارسة هذه السلطات الاستثنائية (عصفور، 1980، ص. ص. 97-98).

وتنص المادة (5) من ذات الدستور على أنه: "يسهر رئيس الجمهورية على احترام الدستور وهو يضمن باعتباره حكماً السير المنتظم للسلطات العامة واستمرار بقاء الدولة، وهو الضامن للاستقلال الوطني وعدم المساس بإقليم الدولة واحترام اتفاقيات مجموعة الدولة الفرنسية والمعاهدات (جمال الدين، (د.ت.)، ص. 114).

وقد أخذ الفقه الفرنسي على المادة (16) من دستور 1958 أنها وضعت في يد رئيس الجمهورية سلطة ضخمة قد تجعل منه ديكتاتوراً بشكل مؤقت، خاصة وأن النظم الاستثنائية تمثل خطراً حقيقياً يهدد الحرية (خليل، 1968، ص. 160-161).

ويمكن إجمال الشروط اللازمة لاستخدام المادة (16) من دستور 1958 في الآتي:

أ- وجود خطر جسيم يهدد الامة واستقلالها ولا يمكن مواجهته بالوسائل العادية.
ب- أن يكون الخطر واقعاً بالفعل أو على وشك الوقوع بشكل مؤقت (الجمل، 1974، ص. 16).
ج- وقوع خلل في عمل المرافق العامة وانقطاعها عن أداء وظائفها كنتيجة للخطر الذي يهدد الأمة.
د- أن يصدر الرئيس لوائح الأزمات الخاصة للقيام بالمرافق العامة والمحافظة على النظام العام في أقرب وقت ممكن.
هـ- أن يستشير الرئيس رئيس الوزراء ورؤساء مجلس البرلمان والمجلس الدستوري، ولا يعتبر ذلك قيداً على سلطات الرئيس بل له أن يتخذ القرار بمفرده (بسيوني، (د.ت.)، ص. 49).
و- إحاطة الأمة بالأوضاع الخطيرة التي تمر بها البلاد وذلك بتوجيه بيان بأنه سيتخذ قراراته بإعمال المادة (16) من الدستور لمواجهة الظروف الاستثنائية.

ز- أن يكون الهدف من المادة (16) من الدستور تمكين السلطات من مباشرة عملها في أقصر وقت ممكن (جمال الدين، د.س: 161).

ثانياً- أصل نظرية الظروف الاستثنائية في مصر

سار القضاء المصري على نفس النهج الذي سار عليه نظيره الفرنسي فاعترف بهذه النظرية وقدم لها من التبريرات ما يكفي لقبولها والعمل بمقتضاها، وقد أكد القضاء الإداري أن السلطة التي تمنح للإدارة تزداد بزيادة حجم الخطر الذي يهدد النظام العام والمصلحة العامة حتى تتمكن الإدارة من مواجهة هذا الخطر والمحافظة على النظام وسير المرافق العامة، ولا يعتبر ذلك خروجاً عن المشروعية، فقواعد التشريع إنما وضعها المشرع لتحقيق المصلحة العامة ولتطبق في الظروف العادية فإذا ما أجبرت الإدارة على التقيد بهذه القواعد في الظروف الاستثنائية أدى ذلك إلى نتيجة لا تحمد عاقبتها وإلى ضياع المصلحة العامة التي توجهت نية المشروع أساساً إلى تحقيقها والمحافظة عليها، وحيث إنه لا يوجد نص على ما يجب إجراؤه في حالة الخطر العاجل، تعين عندئذ تمكين السلطة الإدارية من اتخاذ الإجراءات العادلة التي لا تعمل لغاية سوى المصلحة العامة(خليل، 1968، ص.132).

ويعتبر حكم مجلس الدولة المصري الصادر في 14 ديسمبر عام 1954م من أوائل الأحكام التي أشارت إلى نظرية الظروف الاستثنائية، وذلك بمناسبة الإجراءات والأحداث التي صاحبت حريق القاهرة والذي تم في وقت كانت الأحكام العرفية غير قائمة وهو المجال الحقيقي لنظرية الظروف الطارئة (الطماوي، 1979، ص. 171).

حددت محكمة القضاء الإداري المصرية أركان قيام حالة الضرورة وذلك في حكمها الصادر بتاريخ 26-2-1951 في قضية جريدة مصر الفتاة وإرجاعها إلى قاعدتين فقهيتين، هما الضرورات تبيح المحظورات، وأن الضرورة تقدر بقدرها، ثم خلصت إلى أن تصرفات الحكومة مع الجريدة لا تنم عن الخطر الداهم الذي لا سبيل إلى دفعه إلا بالإلغاء الفوري، وخاصة بعد أن التجأت الحكومة إلى القضاء (عكاشة، 1987: 171)، وقد أقرت المحكمة الإدارية العليا المصرية ذات الأركان وذلك في حكمها في 1966/3/26م على نحو ما قررته محكمة القضاء الإداري في حكمها السابق والتي نجملها في النقاط الآتية:

أ- قيام خطر جسيم مفاجئ يهدد النظام العام والأمن.
ب- أن يكون عمل الضرورة هو الوسيلة الوحيدة لدفع هذا الخطر.
ج- أن يكون هذا العمل لازماً حتماً فلا يزيد على ما تقضي به الضرورة.
د- أن يقوم بهذا العمل الموظف المختص (الجمل، 1974، ص. 91).

ومن تطبيقات القضاء الإداري لنظرية الظروف الاستثنائية في مجال الخروج على قواعد الاختصاص ما أجازته المحكمة الإدارية العليا في حكم لها من الخروج على هذه القواعد في ظل الظروف الاستثنائية، حيث يباشر المرؤوس اختصاصات الرئيس كما يمكن للفرد العادي أن يباشر أعمالاً إدارية، ولا يعتبر ذلك من قبيل غصب السلطة بل أقر القضاء مشروعية هذه الأعمال (حشيش، ص. 101).

وقد أباح القضاء الإداري للإدارة إذا ما قامت حالة الضرورة أن تتجاوز الحد المقرر للاختصاص في الظروف العادية، والتي تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، ومن ثم يكون لها على الأخص أن تمارس أعمالاً تشريعية تدخل أصلاً في ولاية البرلمان، كأن تعدل القوانين القائمة أو تلغي نفاذها، وذلك عن طريق سلطتها اللائحية العادية باشتراط أن تمارس هذه الأعمال طبقاً لما تقتضيه الظروف الاستثنائية لصيانة الأمن وضمان سير المرافق العامة، وذلك في حدود هذه المقتضيات (جمال الدين، (د.ت.)، ص. 33).

وفي حكم آخر للمحكمة الإدارية العليا الصادر في 13 مايو سنة 1961 بخصوص القرار الصادر من الحاكم العسكري في إحدى المناطق الحدودية في الإقليم الشمالي لحسم الخلاف على الانتفاع بمياه عيون، والذي نشب في قرية حسفين لمواجهة مواقع العدو والذي يؤدي إلى فتنة، قضت بشرعية القرار الصادر من الحاكم العسكري رغم عدم اختصاصه في إصداره، وعالجت المحكمة قضاءها بأن للسلطة الإدارية المشرفة على الأمن العام أن تتخذ دائما في حالة الضرورة تدابير مؤقتة لصيانة الأمن العام والنظام، حتي ولو كان في اتخاذها مساس بحقوق الأفراد وحرياتهم، وحتى لو لم تكن الأحكام العرفية معلنة، ما دام قد قدر الضرورة بقدرها وتصرف في حدود سلطته التقديرية تصرفاً مشروعاً، لا سيما وأنه لا يتجاوز في ذلك الحدود الضرورية اللازمة لصون الأمن واستقراره في المنطقة (على، 1978، ص.209).

ومن حيث الخروج على قواعد الشكل والإجراءات رخصت قوانين الطوارئ والدفاع للإدارة الحجر على الحريات العامة، من دون التقيد بقانون الإجراءات الجنائية، ومن دون التقيد باحترام حق الدفاع، وقد أكد القضاء الإداري المصري ذلك في بعض من أحكامه نذكر منها ما قضت به محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر بتاريخ 1956/3/18، وكذلك المحكمة الإدارية العليا بحكمها الصادر بتاريخ 1962/6/3 بأنه لا يطلب من الإدارة وهي مأخوذة بظروف مفاجئة وأحوال خاطفة تحوطها ظروف عاجلة ملحة تضطرها إلى العمل السريع لضمان مصلحة عليا تتصل بسلامة البلاد أن تدقق وتتحري وتتفحص على النحو الذي عليها اتباعه في ظروف عادية مألوفة (كنعان، 1993، ص. 59).

أما من حيث الخروج على محل القرار ومضمونه فلقد لعبت الظروف الاستثنائية دورها فهناك قرارات كثيرة صدرت من الإدارة كان يقضي ببطلانها لمخالفتها للقانون، ولكن القضاء الإداري قضى بصحة تلك القرارات التي صدرت في ظل الظروف الاستثنائية كالقرارات، التي تصدرها السلطة برفض تنفيذ بعض الأحكام أي برفض إعطاء القوة الجبرية لتنفيذها. من ذلك على سبيل المثال ما قضت به المحكمة الإدارية العليا في حكمها الصادر بتاريخ 10 يناير 1959، حيث أجازت فيه للإدارة

أن تمتنع عن تنفيذ الأحكام القضائية إذا خشيت وقوع خطر يخل بالأمن والنظام العام يتعذر تداركه، كحدوث فتنة أو تعطيل سير مرفق عام فيرجح عندئذ الصالح العام على الصالح الفردي الخاص، ولكن بمراعاة أن تقدر الضرورة بقدرها وأن يعوض صاحب الشأن إذا كان لذلك وجه (فهمي، 1995، ص. 55).

ووضع المشرع المصري عدة قوانين لتنظيم حالات الظروف الاستثنائية تتيح للسلطة التنفيذية اختصاصات استثنائية خاصة لظروف معينة ومؤقتة بمدة محددة، وتعتبر قوانين الطوارئ أبرز مثال على ذلك، تعرف قوانين الطوارئ أيضاً بالقوانين العرفية وتكمن أهميتها في كونها تعد أقوى مظهر للتشريعات الاستثنائية (درويش، (د.ت.)، ص. 795).

وقد ظهر أول قانون ينظم الأحكام العرفية في مصر برقم (15) في 26 يوليو سنة 1923 مواكباً لظهور دستور 1923، وحل محله القانون رقم 533 لسنة 1954، ثم حل محله في التسمية قانون تنظيم حالة الطوارئ الحالي رقم 962 لسنة 1958 المعدل بالقانون رقم 60 لسنة 1968، ثم القانون الحالي رقم 37 لسنة 1972، الذي عدلت بعض موادّه ليتفق مع نص المادة 148 من الدستور الصادر سنة 1971، والتي ساهمت في تنظيم كيفية اللجوء إلى قانون الطوارئ، وفي بعض القواعد التي تحكمها وتقيد بها كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية (الجرف، 1978، ص. 179). وقد أجازت المادة الأولى من قانون الطوارئ رقم 37 لسنة 1971 إعلان حالة الطوارئ كلما تعرض الأمن والنظام العام في أراضي الجمهورية أو في منطقة منها للخطر، سواء كان ذلك بسبب وقوع حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها، أو حدوث اضطرابات في الداخل أو كوارث عامة أو انتشار وباء (جمال الدين، (د.ت.)، ص. 323).

وقد خص القانون في المادة الثانية منه رئيس الجمهورية بإعلان حالة الطوارئ وإنهائها بقرار يجب أن يتضمن النقاط الآتية:

أ- بيان حالة الطوارئ التي أعلنت وسببها.
ب- بيان المنطقة التي يشملها.
ج- بيان تاريخ بدء سريانها ومدته.

ويترتب عن الإخلال ببيانات الإعلان بطلانه لعدم تكامل أركان المشروعية، وقد اشترطت المادة 148 من دستور سنة 1971 وجوب قيام رئيس الجمهورية بالحصول على موافقة مسبقة من البرلمان صاحب السلطة التشريعية، حتى تتأكد السلطة الأخيرة من توافر شروط سلامته عند عرضه عليها، باعتبارها السلطة المختصة بتنظيم وتقييد الحريات الأساسية للشعب (جمال الدين، (د.ت.)، ص. 327).

وطبقاً لتشريع الطوارئ يختص رئيس الجمهورية بسلطات الطوارئ الاستثنائية، فقد نصت المادة 3 من دستور 1971 على أن للرئيس -متى أعلنت حالات الطوارئ- أن يتخذ التدابير المناسبة، ومن أهمها الأوامر العسكرية التنظيمية (عصفور، 1980، ص. 151)، فالسلطة القائمة على الطوارئ لها حق إصدار اللوائح ولكن ليس لها إصدار أوامر أو قرارات منشئة لقواعد قانونية أو تنظيمية دائمة.

وقد انتهت المادة 3 من دستور 1971 إلى النص على أنه: "يجوز بقرار من رئيس الجمهورية توسيع دائرة الحقوق المبينة في المادة السابقة....."، وقد انتهز المشرع فرصة إقراره للقانون رقم 37 لسنة 1973 بشأن حماية الحريات، ليعدل من دون

مبرر تشريع الطوارئ، على نحو يزيد من احتمالات تعسف سلطة الطوارئ في استخدام اختصاصاتها الاستثنائية على سبيل الحصر ليطلقها لرئيس الجمهورية، ويشترط لتوسيع هذه السلطات الاستثنائية ما يلي:

أ- أن يتم ذلك أثناء حالة الطوارئ.
ب- ألا تستهدف هذه التدابير سوى المحافظة على الأمن والنظام العام.
ج- أن تتقيد السلطات بنصوص قانون الطوارئ حتى لا تصادر بقية حريات المواطنين.

لذا كان لا بد أن تطبق تشريعات الطوارئ في أضيق الحدود والأخذ بالتفسير الضيق لسلطات الأحكام العرفية من دون التوسع في نطاقها أو خروج في تفسير نصوصها على حدودها القانوني، بحيث لا تشمل أكثر من سلطات الضبط بالمعني المستقر عليه، وهذا ما أخذ به الفقه المصري على أساس أن نظام الطوارئ نظام استثنائي لا يجوز التوسع في تطبيقه (متولي، 1974، ص. 340).

أمَّا التشريع الدستوري، فقد تضمن دستور 1971 نصاً جديداً يتعلق بظروف استثنائية، بحيث يجوز لرئيس الجمهورية إذا ما توافرت الظروف اتخاذ إجراءات سريعة، فنص في مادته 74 على أنه: "لرئيس لجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة على أداء دورها الدستوري أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ويوجه بياناً إلى الشعب ويجري الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوماً من اتخاذها" (جمال الدين، د.س: 186) ولقد أبدى الفقه المصري حذره الشديد من هذه المادة وخطورتها؛ وذلك لأنها تمنح الرئيس في حالات معينة سلطات مطلقة لا تخضع لأي قيد، وأنها تكاد تنقل إليه الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، في حين يرى جانب آخر من ذات الفقه ضرورة إلغائها أو تعديل حالة الضرورة لعدم وجود مبرر لها في التنظيم القانوني المصري (عبد العال، 1981، ص. 237).

ثالثاً- أصل نظرية الظروف الاستثنائية في فلسطين:

لقد تناول المشرع الفلسطيني تنظيم نظرية الظروف الاستثنائية ضمن أحكام القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003م، حيث تناول الباب السابع فيه ضمن مواده الخمس (110،111،112،113،114) حالة الطوارئ، وهي عبارة عن ظرف من الظروف الاستثنائية بشكل عام، وحدد في الباب الثالث منه في المادة (43) صلاحيات السلطة التنفيذية المتمثلة برئيس السلطة الفلسطينية في حالة الضرورة، كما لم يفرق المشرع بين حالة الطوارئ وحالة الضرورة ولم يفصل بينهما، مما يترك لغطاً حول هذا الموضوع، ولعل هذا على خلاف ما سلكته التشريعات المجاورة، حيث خصصت لحالة الطوارئ قانوناً خاصا بها ينظم شؤونها وأحكامها، ولقد كان من الأجدر أن يسلك المشرع الفلسطيني ما سلكته أغلب التشريعات العربية فيما يخص الظروف الاستثنائية.

وتناول المشرع الفلسطيني ظرفين من الظروف الاستثنائية، هما حالة الضرورة وحالة الطوارئ، ولقد ذكر المشرع الفلسطيني الحالات التي يجوز فيها إعلان حالة الطوارئ في المادة (110) في الفقرة الأولي منها وهي: (عند وجود تهديد للأمن القومي بسبب حرب أو غزو أو عصيان مسلا أو حدوث كارثة طبيعية يجوز إعلان حالة الطوارئ بمرسوم من رئيس السلطة الوطنية لمدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً)، كما وجعلت هذه الفقرة إعلان حالة الطوارئ من اختصاصات السلطة التنفيذية

المتمثلة في شخص رئيس السلطة مباشرة، دون الرجوع إلى أي جهة واشترطت في نفس الوقت ان يكون الإعلان عبر مرسوم رئاسي).

واشترط المشرع الفلسطيني عدة شروط في إعلان حالة الطوارئ حددها الفقرة الثالثة من المادة (110) وهي: (يجب أن ينص مرسوم إعلان حالة الطوارئ بوضوح على الهدف والمنطقة التي يشملها والفترة الزمنية)، وكما أعطي المشرع الفلسطيني لرئيس السلطة الفلسطينية صلاحيات واسعة من خلال القانون الأساسي الفلسطيني تمثلت في الآتي:

- إعلان حالة الطوارئ دون الرجوع لأحد وفقا لنص المادة (110) في فقرتها الأولى.

- لرئيس السلطة الوطنية في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، إصدار قرارات لها قوة القانون، وهذا النص من المادة (43) من الباب الثالث من القانون الأساسي الفلسطيني (المادة (43، 110، 113) من القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003).

كما أن القانون الأساسي الفلسطيني لم يرتب أي أثر على وجود المجلس التشريعي ولا حتى على عمله، حيث نصت المادة (113) منه على أنه (لا يجوز حل المجلس التشريعي الفلسطيني أو تعطيله خلال فترة حالة الطوارئ).

ولقد أعطى المشرع الفلسطيني في الوقت ذات المجلس التشريعي في المادة (110) من خلال الفقرتين الثانية والرابعة عدة اختصاصات تتمثل في:

- جواز تمديد حالة الطوارئ لمدة ثلاثين يوماً أخرى بعد موافقة المجلس التشريعي الفلسطيني بأغلبية ثلثي أعضائه.

- أحقية المجلس التشريعي أن يراجع الإجراءات والتدابير كلها أو بعضها التي اتخذت أثناء حالة الطوارئ، وذلك لدى أول اجتماع عند المجلس عقب إعلان حالة الطوارئ أو في جلسة التمديد أيهما أسبق وإجراء الاستجواب اللازم بهذا الشأن.

- وجوب عرض القرارات الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية أثناء حالة الطوارئ في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، والتي لها قوة القانون على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها بعد صدور هذه القرارات وإلا زال ما كان لها من قوة القانون، أما إذا عرضت على المجلس التشريعي على النحو السابق ولم يقرها زال ما يكون لها من قوة القانون (المادة (110) من القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003).

المبحث الثاني

الرقابة القضائيّة على أعمال السلطة التنفيذيّة أثناء الظروف الاستثنائيّة

مقدمة:

الأصل أن تمارس الإدارة سلطتها وأعمالها في ظل الأوضاع الطبيعية، مستندة في ذلك إلى القوانين واللوائح النافذة، وضمن رؤية وتصور واضع القاعدة القانونية المتناسبة (كنعان، 1993: 51) مع تلك الظروف وما على السلطة الإدارية سوى الالتزام بتلك القاعدة والعمل بمقتضاها، إلا أنه قد أجيز لجهة الإدارة أن تتحرر من القواعد العامة وأن تخالفها ضمناً أو صراحة ولا تترتب عليها في ذلك من حيث المبدأ لمواجهة الظروف الاستثنائية. وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين كالتالي:

المطلب الأول

الرقابة القضائيّة على أعمال السلطة التنفيذيّة في القانون المقارن

بسط القضاء الإداري الفرنسي رقابته على الإجراءات التي يتخذها رئيس الجمهورية، استناداً إلى سلطاته الاستثنائية المقررة بمقتضي المادة 16 من دستور سنة 1958، في حدود العلاقة القائمة بين السلطة القائمة على تطبيق المادة 16 والمواطنين الذين لا يملكون أن يحاسبوا رئيس الجمهورية بغير اللجوء إلى السلطة القضائية للطعن فيما أصابهم من عنف من قرارات رئيس الجمهورية.

ورغم أن الرجوع للمادة (16) من الدستور الفرنسي قد أعلن مرة واحدة منذ العمل بذلك الدستور خلال الفترة من 23 أبريل إلى 29 سبتمبر 1961، إلا أنه كان مناسبا لكي يقول القضاء الإداري الفرنسي كلمته في الطعون التي وجهت إلى بعض قرارات رئيس الجمهورية التي جاءت تطبيقاً للعمل بالمادة 16 من الدستور.

وقد كانت هذه الواقعة في حكم مجلس الدولة الفرنسي في القضية المعروفة باسم Rubinde Serens، وهي أول قضية فصل المجلس فيها وأسس المبادئ القضائية الأساسية بذلك في ضوء مذكرة مفوض الحكومة Cais Henry Jean Frin التي قدمها للمجلس وحدد فيها مدى اختصاص الأخير برقابة قرارات رئيس الجمهورية التي يتخذها تأسيساً على المادة (16) من الدستور(الجمل، 1974،ص. 168).

لقد حرص مفوض الدولة على مناقشة طبيعة القرارات التي يتخذها رئيس الجمهورية بناءً على تلك المادة، مؤكداً بأن المادة (16) ليست -كما يذهب بعضهم- مجرد تطبيق لنظرية الظروف الاستثنائية، وأن من العبث أن نبحث عن الأصول التاريخية للمادة (16) في القانون أو في الدساتير الفرنسية السابقة أو في النظريات القضائية، فتلك المادة تخلق وضعاً جديداً ليس له سوابق في القانون الفرنسي، وإنما تنقل إلى يد رجل واحد كل سلطات الدولة التي تكون في النظام البرلماني منفصلة عن بعضها بعضا، إلا أن دستور 1958 وعلى الرغم من أنه دستور برلماني، وأنه خرج على بعض أصول هذا النظام، فإن المادة 16 منه لا تؤدي إلى الخروج عن هذه الأصول إلا مع فرض قيود على سلطات رئيس الجمهورية، منها ما يتعلق بالزمن، حيث لابد أن تعود الأمور إلى طبيعتها في أقصر وقت ممكن... ومنها ما يتعلق بالغاية حيث يجب أن تهدف الإجراءات المتخذة إلى قيام السلطات العامة بوظائفها والمحافظة على النظام العام. ومنها ما يتعلق بالمدى حيث يجب أن تظل هذه السلطات مقيدة بغرضها وليست مطلقة.

وبناء على ذلك، فإن المادة (16)[1] من الدستور وإن لم تضع طريقاً معيناً لرقابة السلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية، فإنها لا تستبعد تلك الرقابة فالإجراءات التي تتخذ من قبله قد تكون من قبيل العمل التشريعي أو العمل التنفيذي "اللائحي أو الفردي"، ووفقاً للقواعد العامة في القانون الفرنسي إذا كان العمل التشريعي لا يخضع لرقابة القضاء فإن العمل التنفيذي

[1] انظر: المادة (16) من الدستور الفرنسي والتي تنص على: "إذا تعرضت مؤسسات الجمهورية أو استقلال الدولة أو وحدة أراضيها أو تنفيذها لالتزاماتها الدولية لخطر داهم وجسيم، وفي حال توقفت السلطة الدستورية العامة عن حسن سير عملها المنتظم، يتخذ رئيس الجمهورية التدابير التي تقتضيها هذه الظروف بعد استشارته الرسمية رئيس الوزراء ورئيسي مجلسي البرلمان والمجلس الدستوري......"

لائحياً كان أم فردياً يخضع لتلك الرقابة مع التسليم باتساع أو ضيق السلطة التقديرية حسب الظروف(عكاشة، 1987: 180). كذلك فإن مقتضيات الواقع وإمكانيات التحكم تدعو كلها إلى إيجاد نوع من الرقابة على الأعمال التي لا تعد من قبيل الأعمال التشريعية، ولا تعد أيضاً من قبيل أعمال السيادة، وهذا ما جرى عليه تقليد قضاء مجلس الدولة الفرنسي دائما بإيجاد هذا القدر من الرقابة في كل أوقات الأزمات.

ووفقاً لما تقدم من تعليل قانوني انتهي مفوض الدولة إلى أن قرارات رئيس الجمهورية والتي تتعلق بأمور عددتها المادة (34) من الدستور، تعتبر بمثابة أعمال تشريعية ولا تخضع لرقابة مجلس الدولة، إلا من جهة التأكد من وجودها فحسب، أما قرارات رئيس الجمهورية التي تدخل في نطاق المادة (37) من الدستور فإنها بمثابة قرارات لائحية، وهذه القرارات الفردية يمكن أن تخضع لرقابة مجلس الدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها قرارات تصدر في ظروف استثنائية (عكاشة، 1987، ص. 180).

وقد نتج عما انتهى إليه مفوض الحكومة أن أصدر مجلس الدولة الفرنسي حكمه بتاريخ 2 مارس 1962 في القضية المذكور والذي جاء فيه "باعتبار أن قرار رئيس الجمهورية يعد من قبيل الأعمال التشريعية التي تحدثت عنها المادة (34) من الدستور وقد أعده رئيس الجمهورية في فترة تطبيق نظام السلطات الاستثنائية الذي قررته المادة (16) وبناءً على ذلك حكم المجلس برفض الطعن على أساس عدم الاختصاص (عكاشة، 1987، ص. 181).

وقد جرى قضاء مجلس الدولة بعد ذلك على ضوء ما قرره الحكم المذكور من تفرقة وما أفاضت به مرافعة المفوض "Henry" باختصاصه كلما تعلق الطعن بعمل لائحي أو إجراء فردي، ومن أمثلة أحكام مجلس الدولة في ذلك الحكم الصادر في 23 اكتوبر 1964 في قضية الضابط "Dorians" حيث قبل المجلس اختصاصه بنظر الطعن وحكم في الموضوع بإلغاء القرار القاضي بمنح الضابط إجازة خاصة على أساس أن ذلك القرار لم يراع اتباع إجراءات معينة فرضتها النصوص ولم يكن هناك من الظروف ما يبرر عدم اتباعها (الجمل، 1974، ص. 176).

وقد خلصت السيدة "Voisset" في رسالتها عن المادة 16 أن الأحكام التي أصدرها مجلس الدولة الفرنسي بإلغاء قرارات أصدرها رئيس الجمهورية، تأسيساً على المادة 16 في النطاق اللائحي والفردي قد بلغ عدد الأحكام التي قضت بالإلغاء اثنين وأربعين حكماً من بين اثنين وخمسين طعناً، قضى المجلس في عشرة منها فقط، برفض الطعن مما يدل على مدى فاعلية رقابة المجلس في هذا النطاق وعلى ضرورة التسليم بأهمية الرقابة القضائية (الجمل، 1974، ص. 177).

وقد ثار الخلاف إثر ذلك بين الفقهاء حول الطبيعة القانونية للإجراء المتخذ بشأن تطبيق المادة 36 فمنهم من يرى في المادة 16 من الدستور تطبيقاً من تطبيقات نظرية الظروف الاستثنائية، وعلى أساسه ذهبوا إلى استبعاد كلٍّ من قرار إعلان الرجوع إلى المادة 16، وقرار إنهاء العمل بها واستثنائها من أي نوع من الرقابة باعتبارها من أعمال السيادة، أما القرارات الأخرى التي يصدرها رئيس الجمهورية في ظل هذا النظام الاستثنائي فإنها تخضع جميعها لرقابة القضاء.

أما الجانب الآخر من الفقه فيرى غير ذلك؛ إذ يذهب إلى أن كل قرارات رئيس الجمهورية التي يصدرها بمقتضي سلطات منحها له الدستور مباشرة من بينها القرارات الصادرة استناداً إلى المادة 16 لا تخضع لأية رقابة قضائية، ومستندهم في ذلك أن قرارات رئيس الجمهورية بهذا الشأن إما أنها تعتبر من أعمال السيادة أو من قبيل التشريع الذي يحل فيه رئيس

الجمهورية محل البرلمان، وبناءً على ذلك تكون تصرفاته غير خاضعة لأي رقابة من أي نوع كان وتصبح محصنة ضد الرقابة القضائية (الجمل، 1974، ص. 168).

واتبع **مجلس الدولة المصري نهج نضيره الفرنسي** في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية أثناء مواجهتها للظروف الاستثنائية، ولقد كان القضاء المصري حريصاً منذ بداية الأمر أن لا يوسع من نطاق مبدأ المشروعية عند التطبيق إلا في حيز محدد (الجمل، 1974، ص. 86)، ثم أخذ بعد ذلك في توسيع النطاق الذي يمكن أن يحتج به بنظرية الضرورة وقد أدلت محكمة القضاء الإداري برأيها في خضوع أعمال الضرورة في جميع الأحوال لرقابة القضاء، وكان ذلك في الحكم الصادر بتاريخ 1951/6/26 في القضية رقم 587 فبعد أن حددت الضوابط العامة لنظرية الضرورة التي ما زال يهتدي القضاء بها في أحدث أحكامه(الجمل، 1974، ص. 87). أقرت المحكمة مبدأ التجاء الحكومة إلى نظرية الضرورة بقولها: "إن أعمال الضرورة تخضع في جميع الأحوال لرقابة القضاء ليرى ما إذا كانت أركان الضرورة متوافرة حتي يقوم حق الضرورة وتنتفي المسؤولية، فإذا لم تتوافر هذه الأركان فليست هناك ضرورة، وكون العمل الصادر من الإدارة في هذه الحالة موجباً للمسؤولية إذا كان مادياً وباطلاً وإذا كان قراراً إدارياً (عكاشة، 1987، ص.ص. 118-119).

وقد أقرت المحكمة الإدارية العليا بعد نشأتها بنظرية الضرورة، باعتبارها سبباً لتوسيع نطاق المشروعية، وتصحيح ما لا يجوز تصحيحه في الظروف والأوضاع العادية، حددت المحكمة المذكورة في حكمها الصادر بتاريخ 26 مارس 1966 ذات الأركان التي ذكرتها محكمة القضاء الإداري في حكمها السابق مؤكدة أن هذه الأركان جميعاً ترجع إلى أصلين معروفين، يقضيان بأن الضرورات تبيح المحظورات، وأن الضرورة تقدر بقدرها (جمال الدين، (د.ت.)، ص. 31).

وعلى الرغم من أن نظام الطوارئ نظام استثنائي تستند عليه الإدارة في تقوية سلطتها لمواجهة الظروف الاستثنائية، وضع الدستور أصوله وحدد القانون أساسه إلا أن القضاء الإداري المصري قد أخضعه لرقابته وحدد ضوابط هذه الرقابة والإجراءات المتخذة في ظل أحكام هذا النظام الاستثنائي، وحيث إن نظام الطوارئ وإن كان يهدف في حقيقته إلى تحقيق النظام العام والمحافظة عليه، فإنه يحمل أيضاً في ثناياه تهديداً للحريات الخاصة وحقوق المواطنين، ويمنح للإدارة نوعاً من المشروعية الاستثنائية إطارها أوسع بكثير من إطار المشروعية في الظروف العادية؛ لذا كان لا بد من إعمال رقابته على الإدارة أثناء ممارستها لسلطتها؛ حتى لا تخرج بها عن الغاية التي منحتها من أجلها، فيكون عملها عند ذلك انحرافاً بالسلطة، حتى وإن كانت تصرفاتها مستندة إلى ظروف استثنائية، فالخروج عن التدابير والإجراءات التي حددها القانون عملاً يخالف المشروعية وتناله الرقابة القضائية إلغاء وتعويضاً (عكاشة، 1987، ص. 124).

إن كل نظام وضع الدستور أسسه وضوابطه وأصوله ووضع القانون قواعده لا بد أن يخضع لسيادة الدستور، وأن تناله رقابة القضاء خاصة إذا كان صاحب السلطة يتمتع بصلاحيات واسعة كما هو الحال في الظروف الاستثنائية، فالقائم على إجراء الأحكام العرفية له اختصاصات بالغة الاتساع مما لا يجوز معه تعدي نطاقه الواسع، وذلك أدعى -على حد تعبير محكمة القضاء الإداري- إلى: "أن تنبسط عليها الرقابة القضائية حتى لا يتحول من نظام هو في حقيقته نظام دستوري يقيده القانون إلى نظام مطلق لا عاصم منه وليس له حدود" (الجمل، 1974، ص. 339).

ويمكن القول إن الرقابة القضائية في واقع الأمر إنما تنسحب على التدابير والإجراءات التي تتخذ تطبيقاً لمرسوم إعلان الأحكام العرفية يستوي في ذلك أن تكون قرارات تنظيمية أو قرارات فردية، كالاعتقال والاستيلاء، هذا على الرغم من

استقرار القضاء الإداري في مصر على اعتبار إعلان حالة الطوارئ من أعمال السيادة دون نزاع، مما يترتب عليه عدم جواز الطعن فيه أمام القضاء. ويذهب بعض القضاء المصريين إلى إخضاع إعلان حالة الطوارئ لرقابة القضاء لاستبعاد كونه من أعمال السيادة، ويترتب عن ذلك أنه إذا لم يتوافر في إعلان الحكومة حالة الطوارئ الشروط التي حددها قانون الطوارئ كأن خرج عن الحالات التي صرح بها القانون بفرض هذا النظام الاستثنائي أو لم يحدد المدة الزمنية لقيام هذا النظام، أو لم يلتزم بعرض إعلان على مجلس الشعب على نحو ما ورد بالدستور وقانون الطوارئ، فإن القضاء لا يلتزم بهذا الإعلان حتي لو وافق عليه مجلس الشعب لأن هذه الموافقة هي نوع من الرقابة السياسية ليس من شأنها المساس بالرقابة القضائية وبالتالي يكمن للقضاء الإداري أن يقضي فيه إلغاءً وتعويضاً لمخالفته لقانون الطوارئ (جمال الدين، (د.ت.)، ص. 339).

ومن الأمثلة على تقييد القضاء للسلطات الممنوحة في الظروف الاستثنائية رقابته على سلطات الحاكم العسكري التقديرية على الرغم من اتساعها، فليس للحاكم العسكري أثناء إصداره للأوامر العسكرية التنظيمية في الظروف الاستثنائية وحالات الطوارئ المساس بحريات وحقوق المواطنين دون أن يكون له من المبررات القانونية ما يمكنه من ذلك، وإلا اعتبرت قراراته غير مشروعة وانبسطت عليها رقابة القضاء الإداري إلغاء وتعويضاً.

وقد اختلف الفقهاء في مصر حول مدى خضوع الاجراءات التي يتخذها رئيس الجمهورية طبقاً لأحكام المادة (74) من الدستور، فذهب بعضهم إلى اعتبار القرارات التي يصدرها رئيس الجمهورية، إنما يصدرها بوصفه سلطة حكومية لا بوصفه سلطة إدارية، وبالتالي فهي من قبيل أعمال السيادة التي لا تخضع لرقابة القضاء الإداري بدون تفرقة بين عمل تشريعي وعمل لائحي، كما أن كل القرارات الصادرة بناء على هذه المادة محصنة ضد كل طعن بل كل الرقابة فهي تمثل نموذجاً لا شبهة فيه لأعمال السيادة العليا، ومن ثم لا تخضع لرقابة القضاء ومجلس الشعب ذاته، وإنما تخضع لرقابة شعبية مباشرة تتمثل في الاستفتاء الذي يجب وفقاً للمادة (74) أن يُجرى خلال ستين يوماً من تاريخ اتخاذ هذه الإجراءات(الجرف، 1978، ص. 128).

في حين يذهب بعض الفقهاء إلى أن الإجراءات المذكورة تتسم بأنها مؤقتة لا بصفة الدوام والاستقرار، ومن ثم فإنها لا يمكن أن تأخذ طبيعة القانون بحال من الأحوال، وإن كان يمكن الاعتراف بقوتها فحسب. وعلة ذلك أن هذه الإجراءات ينبغي ألا تتجاوز في هدفها أكثر من القضاء على الظروف الاستثنائية التي دفعت إلى اللجوء إلى المادة (74) وإزالة كل تهديد بالخطر يهدد الموضوعات التي عددتها المادة، من دون محاولة البحث عن أسباب تلك الأزمة والتعمق في تحليلها ووضع القواعد التي تعالجها، فهذه الأمور لا تندرج في طافة "الإجراءات السريعة لمواجهة الخطر "(جمال الدين، (د.ت.)، ص.208).

وهناك رأي ثالث يذهب إلى رأي متوازن يقترب من القضاء الإداري الفرنسي، يدعو إلى استبعاد كل رقابة على قرار العمل بتلك المادة (74) باعتباره من أعمال السيادة ويرى أن قرار الرئيس يوقف العمل مؤقتاً بالدستور أو ببعض نصوصه وموافقة الشعب على ذلك الاستفتاء هو قرار محصن ضد كل صور الطعن باعتباره صادراً ومستندا الى السلطة التأسيسية، كما أن القرارات التي في مستوى التشريع التي يباشرها رئيس الجمهورية، باعتباره ممارساً لوظيفة التشريع في تلك الفترة تخرج عن أن تكون محلاً للطعن أمام القضاء الإداري، أما القرارات التي هي في حكم اللوائح فإنه يجري عليها ما يجري على قرارات السلطة التنفيذية، من جواز الطعن منها أمام القضاء الإداري، على أن الأخير في وزنه لمشروعية هذه

القرارات لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف التي تمر بها البلاد والتي تشكل نوعاً من الظروف الاستثنائية (الجمل، 1974، ص. 217).

ويمكن القول إن هذا الرأي الأخر يميل للموضوعية والمعقولية؛ لأنه يعترف لرئيس السلطة التنفيذية بالحق في اتخاذ الإجراءات الفاعلة لمواجهة حالة الخطر الذي يهدد أمن واستقرار المجتمع ويحمي المصالح العليا للدولة. وتكون قراراته محصنة في مواجهة رقابة القضاء لكونها تندرج ضمن أعمال السيادة. ولكن الأمر يتطلب توصيفا دقيقا للظروف التي دفعت لاتخاذ هذه القرارات، حتى لا تستغلها السلطة التنفيذية لممارسة سلطات دكتاتورية. وقد انتقد الفقه المصري استطالة حالة الطوارئ التي امتدت عشرات السنين في عهد الرئيس السابق حسني مبارك دون مبررات مقنعة.

المطلب الثاني

الرقابة القضائيّة على أعمال السلطة التنفيذيّة في القانون الفلسطيني

تعد الرقابة القضائية من أفضل طرق الرقابة في الظروف الاستثنائية، فهي بمثابة الضمان الفعلي لكبح جماح السلطات الإدارية، وعدم خروجها على مبدأ المشروعية، فالسلطة التنفيذية تمتلك في حالة الطوارئ اتخاذ مجموعة من القرارات والتدابير والإجراءات الاستثنائية تخرج عن حالة المشروعية العادية، وذلك من أجل مواجهة الظروف الاستثنائية، وللحفاظ على أمن واستقرار الدولة، وفي هذه الظروف الطارئة قد تتعارض اللوائح والتشريعات والقرارات مع نصوص الدستور وحقوق الأفراد والحريات العامة، لذلك وضع المشرع الدستوري قيود قانونية وقضائية لضبط السلطة الاستثنائية مع الهدف المعلن عنه في حالة الطوارئ (دخان، 2016، ص. 153).

وتعد الرقابة القضائية من أهم وسائل حماية الدستور والحريات العامة وحقوق الأفراد، وقد كفل القانون الأساسي الفلسطيني حق التقاضي للفرد أمام قاضيه الطبيعي، وأخضع جميع القوانين والقرارات الإدارية لرقابة القضاء، حيث نصت المادة (30) من القانون الأساسي الفلسطيني 3003، وتعديلاته 2005، على 1- "التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل فلسطيني حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي، وينظم القانون إجراءات التقاضي بما يضمن سرعة الفصل في القضايا. 2- حظر النص في القوانين على تحصين أي قرار أو عمل إداري من رقابة القضاء...".

ونص أيضاً المشرع الفلسطيني على تشكيل محكمة دستورية عليا من خلال المادة (103) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل 2005 "تشكل محكمة دستورية عليا بقانون وتتولى النظر في: أ. دستورية القوانين واللوائح أو النظم وغيرها. ب- تفسر نصوص القانون الأساسي والتشريعات. ج- الفصل في تنازع الاختصاص بين الجهات القضائية وبين الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي. يبين القانون طريقة تشكيل المحكمة الدستورية العليا، والإجراءات الواجبة الاتباع، والآثار المترتبة على أحكامها".

وكذلك نص على تشكيل محاكم إدارية من خلال نص المادة (102) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل 2005 "يجوز بقانون إنشاء محاكم إدارية للنظر في المنازعات الإدارية والدعاوي التأديبية، ويحدد القانون اختصاصاتها الأخرى، والإجراءات التي تتبع أمامها".

ثم عاد وأوكل مهمة المحكمة الدستورية والإدارية إلى محكمة العدل العليا مؤقتاً لحين تشكيل هذه المحاكم ونص على ذلك المادة (104) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل 2005 "تتولى المحكمة العليا مؤقتاً كل المهام المسندة للمحاكم الإدارية والمحكمة الدستورية العليا ما لم تكن داخله في اختصاص جهة قضائية أخري وفقاً للقوانين النافذة".

وقد أصدر المشرع الفلسطيني قانون المحاكم الإدارية رقم (41) لسنة 2020م المطبق في المحافظات الشمالية، وقانون الفصل في المنازعات الإدارية رقم (3) لسنة 2016م المطبق في المحافظات الجنوبية، وقد تناول تنظيم الرقابة القضائية على أعمال السلطة التنفيذية.

ولقد استقر القضاء الفلسطيني على أن قرار إعلان حالة الطوارئ هو عمل من أعمال السيادة، وبذلك لا يخضع لرقابة القضاء سواء الدستوري أو الإداري، أما بالنسبة للإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة التنفيذية في ظل حالة طوارئ فما هي إلا قرارات إدارية تراعي ما حدده نصوص الدستور وقانون وأحكام قانون الطوارئ، فتخضع لرقابة القضاء الإداري من حيث أسباب قرارها الإداري والغاية التي تهدف إليها الإدارة (أبو موسي، 2018، ص. 133-134).

لقد مر قضاء محكمة العدل العليا في الرقابة على الوجود المادي للوقائع في قرارات الضبط الاداري في الظروف الاستثنائية بمرحلة متذبذبة، اتخذت خلالها مواقف متباينة من الرقابة على الوجود المادي للوقائع التي تستند إليها الإدارة في إصدار قراراتها، حيث أطلقت يد الإدارة وجعلتها حرة في تقدير الوقائع والظروف التي تبني عليها الإدارة قرارها أحياناً وفي أحياناً أخرى فرضت رقابتها. وبدورها راقبت محكمة العدل العليا وجود السبب بقولها "يشترط للقبض على الأشخاص وتوقيفهم والاحتفاظ بهم تحت الحراسة، أن تصدر عنهم أفعال مضرة بسلامة المملكة... إذا يثبت أن لهؤلاء الأشخاص علاقة في تهمة التسلل أو القيام بعمل مضر بسلامة المملكة يكون القرار المطعون فيه بفرض الإقامة الجبرية عليهم مخالفًا للقانون وحقيقا بالإلغاء (محكمة العدل العليا، طعن رقم (1966/105)، مجلة نقابة المحامين، عدد 11 لسنة 1966، ص. 1109)، كما راقبت ما إذا كانت الوقائع الدافعة لتدخل الإدارة تشكل خطراً جسيما يستدعي مجابهته بإجراءات استثنائية (القرار بتاريخ 1961/7/2، مجلة نقابة المحامين، ص. 396).

ولم تتشدد محكمة العدل العليا إزاء الوجود الفعلي للسبب في الظروف الاستثنائية معتبرة أن قانون الدفاع قانون خاص يطبق في حالات خاصة فاكتفيت بوجود تهمة ليشكل ذلك سببا لصحة القرار الضبطي بقولها "إذا حكمت المحكمة العادية ببراءة المستدعية من التهمة المعزرة إليها، فلا يمنع هذا الحكم المستدعى ضده من إصدار قراره المطعون فيه، والمتضمن فرض الإقامة الجبرية على المستدعية بمقتضي نظام الدفاع، لأنه نظام خاص يطبق في حالات خاصة، ولأن التهمة المعزرة للمستدعية تتعلق بالأمن العام" (محكمة العدل العليا، طعن رقم (1964/74)، مجلة نقابة المحامين، عدد1 لسنة 1965، ص. 17).

كما يفرض القضاء الإداري الفلسطيني رقابته على التكيف القانوني للوقائع للتأكد من صحتها، ويقصد بالتكييف القانوني "إدراج واقعة معينة داخل إطار فكرة قانونية بحيث يمكن ان يحمل القرار المتخذ عليها باعتبارها دافعاً مشروعاً لاتخاذه (جبر، 1992، ص.18).

ومن تطبيقاتها حول فرض رقابتها على التكييف القانوني للوقائع، ما قضت به محكمة العدل العليا، حيث قضت: "تجد المحكمة أن القرار صادر عن مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الحكم المحلي، وبناء على مقتضيات المصلحة العامة وعلى الصلاحيات المعطاة لمجلس الوزراء بالاستناد إلى المادة الثانية من قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997 وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (17/122/16/م.و/ر.ح) لعام 2016، وعلى قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 وعلى القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م، التي تعطي جميعاً الصلاحية الكاملة والسلطة التقديرية لمجلس الوزراء بحل الهيئة المحلية، كما أن المصلحة العامة لا تتوازى مع المصلحة الفردية الخاصة للمستدعين، بل تعلو عليها، فإذا تعارضت مصلحتان عامة وخاصة، ترجح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة..." (محكمة العدل العليا، القضية رقم 2016/266، تاريخ الفصل 2017/5/24).

كما راقبت الوصف القانوني للوقائع في ظل نظام الأحكام العرفية من حيث ما إذا كانت الوقائع تهدد السلامة العامة، والتي فسرت المقصود منها هو السلامة العامة للمجتمع كله أو الدولة بكاملها، ولا تشمل السلامة الشخصية بقولها "إن المتصرف قد ذكر صراحة أن توقيف المستدعين كان من أجل المحافظة على سلامتهم الشخصية، ولم يرد في القرار ما يشير إلى أن هذا الإجراء وقع حفظاً لسلامة المملكة كما يتطلب القانون"(محكمة العدل العليا، طعن رقم، بتاريخ 1955/4/28، مجلة نقابة المحامين لسنة 1955، ص. 265).

وشهدت الأراضي الفلسطينية عدة حالات من إعلان حالة الطوارئ، حيث إنه في عام 2003م، أصدر الرئيس الراحل "ياسر عرفات" مرسوما رئاسيا رقم (18) لسنة 2003م، بشأن إعلان حالة الطوارئ (مرسوم رئاسي بإعلام حالة الطوارئ رقم (18) لسنة 2003 المنشور في العدد 48 من الوقائع الفلسطيني، بتاريخ 2004/1/29)، وكذلك في عام 2007 صدر مرسوم رقم (9) لسنة 2007 بشأن إعلان حالة الطوارئ (مرسوم رقم (9) لسنة 2007 بشأن إعلان حالة الطوارئ المنشور في العدد 71 من الوقائع الفلسطيني، بتاريخ 2004/1/29)، كما صدرت عدة مراسيم لإعلان حالة الطوارئ في فترة كورونا العديد من القرارات بشأن إعلان حالة الطوارئ (موقع مقام، 2023).

الخاتمة

بعد استعراض البحث السابق والذي تناول الضبط الاداري في ظل الظروف الاستثنائية دراسة مقارنة خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج التالية:

1. لقد تناول المشرع الفلسطيني تنظيم نظرية الظروف الاستثنائية ضمن أحكام القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003م.
2. لم يفرق المشرع بين حالة الطوارئ وحالة الضرورة، ولم يفصل بينهما مما يترك لغطاً حول هذا الموضوع، ولعل هذا على خلاف ما سلكته التشريعات المجاورة حيث خصصت لحالة الطوارئ قانوناً خاصا بها ينظم شؤونها وأحكامها، ولقد كان من الأجدر أن يسلك المشرع الفلسطيني ما سلكته أغلب التشريعات العربية فيما يخص الظروف الاستثنائية.
3. تعد الرقابة القضائية من أفضل طرق الرقابة في الظروف الاستثنائية فهي بمثابة الضمان الفعلي لكبح جماح السلطات الادارية، وعدم خروجها على مبدأ المشروعية.

4. لا تسأل الإدارة عما وقع منها من أخطاء في الظروف الاستثنائية إذا كان الخطأ من الأخطاء العادية المألوفة في الأوقات الطبيعية أما إذا كان الخطأ استثنائياً جسيماً، فإن الإدارة تسأل عنه.
5. فرق القضاء الإداري الفلسطيني بين الرقابة على مسؤولية الإدارة في الظروف العادية ومسؤوليتها في الظروف الاستثنائية، إذ لا تقوم كاملة في الظروف الاستثنائية إلا إذا ارتكبت الإدارة خطأ استثنائي جسيم يرقى إلى قرينة التعسف المتعمد المقرون بسوء النية، كما أجاز القضاء الإداري أن تمتنع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية.

توصيات البحث:

- ضرورة التحضير لمشروع دستور فلسطيني يلبي الأهداف الأساسية، ويعالج الثغرات الموجود حاليا في القانون الأساسي خاصة فيما يتعلق بالظروف الاستثنائية، ومسؤولية الإدارة عن أعمالها.
- ضرورة البدء بصياغة التشريعات الوطنية التي تنظم عمل المحكمة العليا الفلسطينية لتصبح محكمة قضاء إداري كامل ومتخصص تلبي الأهداف.
- ضرورة قيام المشرع الفلسطيني بالتفريق بين حالة الطوارئ وحالة الضرورة والفصل بينهما لتجنب الغلط حول هذا الموضوع.

المراجع

أبو موسي، محمود. (2018). *حالة الطوارئ كاستثناء في التشريع الفلسطيني، دراسة مقارنة مع النظم القانونية والشريعة الإسلامية* [رسالة ماجستير غير منشورة] .الجامعة الإسلامية، غزة.

البرزخي، عصام. (1971). *السلطة التقديرية للإدارة والرقابة القضائية*. دار النهضة العربية، القاهرة.

بسيوني، عبد الغني (د.ت.) . *القانون الإداري*. الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.

بعلوشة، شريف. (2022) . *القضاء الإداري في فلسطين*. (د.ن.).

جبر، محمود. (1992). *رقابة مجلس الدولة على الغلط البيت للإدارة في تكييف الوقائع وتقديرها في دعوى الإلغاء*. (د.ن)، القاهرة.

الجرف، طعيمة. (1978). *القانون الإداري، المبادئ العامة في تنظيم ونشاط السلطات الإدارية*. دار النهضة العربية، القاهرة.

جمال الدين، سامي.(د.ت.) .*أصول القانون الإداري، نظرية العمل الإداري*. مطابع الطوبجي التجارية، القاهرة.

الجمل، يحي. (1974). *نظرية الضرورة في القانون الدستوري دراسة مقارنة*. (د.ن).

الجنابي، سعدون. (1981). *أحكام الظروف الاستثنائية*. مطبعة وزارة الثقافة والاعلام، بغداد.

الجنابي، كاظم. (1996). *سلطة رئيس الدولة التشريعية في ظل الظروف الاستثنائية*. (د.ن).

حشيش، عبد الحميد كمال. (1977). *مبادئ القضاء الإداري*. مطبعة القاهرة الحديثة.

حكم المحكمة الإدارية العليا المصري. (1977). الصادر في الطعن رقم 713.

الحلو، ماجد. (1982) . *القانون الإداري*. دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.

خليل، محسن. (1968). *القضاء الإداري ورقابته لأعمال الإدارة*. د.ن.

دخان، سعد عبد الفتاح. (2016). *الرقابة القضائية على الأعمال التشريعية للسلطة التنفيذية في فلسطين* [رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين] .

درويش، ابراهيم. (د.ت.). نظرية الظروف الاستثنائية في القانون الوضعي. *مجلة إدارة قضايا الحكومة*، *11* (3).

دستور جمهورية فرنسا للعام 1958.

دستور جمهورية مصري العربية للعام 1971.

شيحا، ابراهيم. (1983) . *القانون الدستوري*. الدار الجامعية، بيروت.

الطماوي، سليمان (1979) الوجيز في القانون الاداري، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي.

عبد العال، محمد حسين. (1981). *نطاق الرقابة القضائية على قرارات الضبط الإداري*. (د.ن) ، القاهرة.

عبد الله، عبد الباقي. (1980). الظروف الاستثنائية بين النظرية والتطبيق. *مجلة العدالة العراقية*، *6*(2-1).

عبيد، ادوارد. (1973). *رقابة القضاء الإداري العدلي على أعمال الإدارة*. د.ن.

عصفور، سعد. (1980). *النظام الدستوري المصري*. منشأة المعارف بالإسكندرية.

عكاشة، حمدي. (1987). القرار *الإداري في قضاء مجلس الدولة*. منشأة المعارف، الإسكندرية.

على، أحمد مدحت. (1978). *نظرية الظروف الاستثنائية*. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

غربال، وجدي. (1988). *السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية*. منشأة المعارف، الإسكندرية.

فهمي، مصطفي أبو زيد. (1995). *الوسيط في القانون الإداري*. دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية.

القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003.

كنعان، نواف. (1993). القانون *الإداري الأردني*. مطابع الدستور التجارية، عمان.

متولي، عبد الحميد. (1974). *الوسيط في القانون الدستوري*. الاسكندرية.

مرسوم رقم (9) لسنة 2007 بشأن إعلان حالة الطوارئ المنشور في العدد 71 من الوقائع الفلسطيني، بتاريه 2004/1/29.

مرسوم رئاسي بإعلام حالة الطوارئ رقم (18) لسنة 2003 المنشور في العدد 48 من الوقائع الفلسطيني، بتاريه 2004/1/29.

المفرجي، إحسان. (1990). *النظريات العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق*. بغداد.

منصور، شابا توما .(1978). *القانون الإداري*. (د.ن)، بغداد.

موقع مقام "موسوعة القوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية.

مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية
ISRAA UNIVERSITY JOURNAL FOR HUMANITIES
ISSN 2518-5918 DOI Prefix:10.36529
IUJH ISSUE 15, July 2023

فاعلية التعلم الإلكتروني المعزز بنظام Moodle في التعليم العالي خلال جائحة كورونا من وجهة نظر الطلبة

Effectiveness of E-Learning Enhanced by Moodle in Higher Education During the COVID19 Pandemic from The Perspective of Students

إبراهيم خليل شاهين[1]، حسام فارس أبو شاويش[2]، محمد صالح البحيصي[3]

[1]أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد، كلية فلسطين التقنية – دير البلح، فلسطين
[2]أستاذ القيادة التربوية المساعد، كلية فلسطين التقنية – دير البلح، فلسطين
[3]أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد، كلية فلسطين التقنية – دير البلح، فلسطين

DOI: 10.36529/1811-000-015-011

تاريخ الاستلام: 2023/01/10 تاريخ القبول: 2023/03/14 تاريخ النشر: 2023/07/01

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة فاعلية التعلم الإلكتروني المعزز نظام (Moodle) خلال جائحة كورونا من وجهة نظر الطلبة في كلية فلسطين التقنية- دير البلح؛ ولتحقيق ذلك تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (226) طالباً وطالبةً تم اختيارهم بطريقة عشوائية ممن قاموا بالتعلم على نظام التعلم الإلكتروني (Moodle) خلال الفصل الثاني 2021/2020م خلال الجائحة، وجرى جمع البيانات اللازمة باستخدام استبانة بلغ معامل ثباتها (0.963) وكشفت نتائج الدراسة عن فاعلية التعلم الإلكتروني المعزز بنظام إلـــــ (Moodle) خلال جائحة كورونا من وجهة نظر الطلبة بمستوى تحقق "مرتفع" بنسبة مئوية (75.40%) كذلك بالمجالات الفرعية إذ جاءت جميعها بمستوى تحقق "مرتفع" ودالة احصائياً عند مستوى (0.01) حيث حصل مجال "تفاعل الطلبة مع نظام إدارة التعلم الإلكتروني (Moodle) خلال الجائحة" على الترتيب الأول بنسبة مئوية (81.37%)، يليه مجال "تفاعل الكادر الأكاديمي مع نظام إدارة التعلم الإلكتروني (Moodle) خلال الجائحة" كان ترتيبه الثاني بنسبة مئوية (76.42%)، في حين كان مجال "جودة توظيف نظام إدارة التعلم الإلكتروني (Moodle) خلال الجائحة" ترتيبه الثالث بنسبة مئوية (73.97%)، وأخيراً جاء بالترتيب الرابع مجال "دعم إدارة الكلية لنظام إدارة التعلم الإلكتروني (Moodle) خلال الجائحة" بنسبة مئوية (69.85%)، وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة اهتمام إدارة الكلية بنظام دارة التعلم الإلكتروني (Moodle)، كذلك إجراء المزيد من الدراسات ذات العلاقة بتطوير توظيف نظم إدارة التعلم الإلكتروني.

اسم الباحث المرسل: إبراهيم خليل شاهين
بريد الكتروني: shaheen.ptc@gmail.com

الكلمات المفتاحية: *الفاعلية، التعلم الإلكتروني، نظام المودل، فيروس كورونا.*

Abstract

The study aimed to determine the effectiveness of the enhanced e-learning system (Moodle) during the Corona pandemic from the point of view of students at Palestine Technical College - Deir Al-Balah. To achieve this, the descriptive analytical approach was adopted, and the study sample consisted of (226) male and female students who were randomly selected from those who learned on the e-learning system (Moodle) during the second semester of 2020-2021 during the pandemic. The necessary data was collected using a questionnaire whose stability coefficient was ((0.963) The results of the study revealed the effectiveness of e-learning enhanced by the Moodle system during the Corona pandemic from the point of view of students with a "high" level of achievement by a percentage (75.40%) as well as in the sub-fields, as all of them came with a "high" level of achievement and a statistical significance at the level (0.01) where the field of "students' interaction with the electronic learning management system (Moodle) during the pandemic" ranked first with a percentage of (81.37%), followed by the field of "academic staff's interaction with the electronic learning management system (Moodle) during the pandemic, which ranked second with a percentage. (76.42%), while the field of "Quality of Employment of the E-Learning Management System (Moodle) during the Pandemic" ranked third with a percentage of (73.97%), and finally the field of "college management support for the E-Learning Management System (Moodle) during the Pandemic" ranked fourth with a percentage (69.85%). The study recommended the need to increase the interest of the college administration in the electronic learning management system (Moodle), as well as conducting more studies related to the development of employing electronic learning management systems.

***Keywords**: Effectiveness, E-learning, Moodle system, Corona virus.*

مقدمة الدراسة وخلفيتها النظرية:

شكلت جائحة كورونا صدمة لمعظم دول العالم، وفرضت وقائع جديدة كان لها بالغ الأثر على عديد من المجالات الحياتية، بخاصة قطاع التعليم؛ فقد اتخذت كثير من الحكومات في كافة أنحاء العالم سلسة من الإجراءات الوقائية للحد من انتشار الوباء بما في ذلك إغلاق المؤسسات التعليمية؛ مما فرض على هذه المؤسسات التحول للتعلم الإلكتروني لضمان استمرارية عملية التعليم والتعلم، واستخدام شبكة الإنترنت والهواتف الذكية والحواسيب في التواصل عن بعد مع الطلبة

(Yulia,2020)، حيث أجبر نحو 1.5 مليار طالب وطالبةً في 188 دولة على البقاء في منازلهم بعد إغلاق المدارس ومؤسسات التعليم العالي(Affouneh, Salha, Khlaif, 2020) .

لذا اتجهت معظم المؤسسات التعليمية بجميع مراحلها نحو توظيف التعليم الإلكتروني، بصوره المختلفة، مثل التعلم عن بعد (Open Distance Learning ODL) أو التعلم المدمج (Blended Learning) بالإضافة لتوظيف نظم إدارة التعلم الإلكتروني (Learning Management Systems (LMS مثل المودل (Moodle) وصفوف جوجل (Google (Classroom).

وقد أظهرت نتائج دراسة (Sahu,2020) أنه على الجامعات تنفيذ القوانين لإبطاء انتشار الفيروس, ويجب أن يتلقى الطلاب والموظفون معلومات منتظمة من خلال البريد الإلكتروني, ويجب أن تكون صحة وسلامة الطلاب والموظفين على رأس الأولويات, ويجب أن تكون خدمات الاستشارة متاحة لدعم الصحة العقلية للطلاب, وأيضاً على السلطات تحمل مسؤولية ضمان الغذاء والسكن للطلاب الدوليين, وعلى أعضاء هيئة التدريس الاهتمام بالتكنولوجيا بشكل دقيق لجعل تجارب الطلبة مع التعلم غنياً وفعالاً.

وهذا ما أشارت إليه نتائج دراسة أجراها كلٍ من (Draissi, Yong, 2020) إلى أن الأمر المقلق هو أن جائحة COVID-19 يتحدى الجامعات لمواصلة التغلب على الصعوبات التي تواجه كل من الطلاب والأساتذة، والاستثمار في البحث العلمي وجهودها المستمرة لاكتشاف لقاح، واستندت أساليب التدريس الجديدة إلى زيادة الاستقلالية للطالب، وكانت الواجبات الإضافية المخصصة للأساتذة للحفاظ على زخم أعمالهم من المنزل، وتوفير حرية الوصول إلى عدد قليل من منصات التعلم الإلكتروني المدفوعة أو قواعد بيانات.

ويعرف مقبل (2010) التعليم الإلكتروني بأنه: "التعليم الذي يوفر بيئة تعليمية غنية بالتطبيقات المتعددة على الحاسوب والوسائط المتعددة وتمكن المتعلم من التعلم الذاتي أو بمساعدة المعلم".

ويؤكد نيومان (Newman, 2000) على أهمية تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي حيث يبرز دورها في إعادة تشكيل الجامعات من خلال التعليم الافتراضي والتغير الدائم والمتسارع في التكنولوجيا والتحولات الديموغرافية وعولمة المؤسسات وغيرها من التحديات المستقبلية التي لا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي تجاهها.

299

وقد أشارت عديد الدراسات التي اهتمت بتوظيف نظام إدارة التعلم الإلكتروني (moodle) في العملية التعليمية إلى فاعليتها، منها:

دراسة محمد (2011) والتي توصلت إلى فاعلية مقرر إلكتروني لتنمية مهارات استخدام نظام Moodle لدى طلبة الدراسات العليا وأثره على التحصيل المعرفي لديهم.

في حين أكد (Umek, Keržič, Tomaževič, and Aristovnik ,2015) وجود علاقة طردية بين تطبيق نظام المودل (Moodle) وتحسن أداء المتعلمين في كلية إدارة الأعمال.

كذلك دراسة أجراها (Basilaia, Kvavadze, 2020) هدفت إلى دراسة تجربة الانتقال من التعليم في المدراس إلى التعلم عبر الإنترنت خلال انتشار وباء فيروس كورونا في جورجيا, واستناداً الى إحصائيات الأسبوع الأول من عملية التدريس عبر الإنترنت توصل الباحثان الى أن الانتقال بين التعليم التقليدي والتعليم عبر الإنترنت كان ناجحاً.

كما أشارت دراسة أحمد (2020) إلى إيجابية توظيف منصات التعليم الإلكتروني (مودل) في تعلم وتعليم مادة الرياضيات لطلبة المرحلة الابتدائية من وجهة نظر معلميهم.

كذلك توصلت دراسة العافري (2021) إلى استجابة المتعلمين والمعلمين لنمط التعليم الإلكتروني باستخدام المودل (Moodle) في ظل جائحة كورونا.

كذلك أشارت دراسة بريك وجويبر(2021) إلى فاعلية استخدام منصات التعليم الإلكتروني لمواجهة مشكلات التعليم في جامعة الزاوية في ظل جائحة كورونا.

وبناءً عليه، تم تقديم المحتوى التعليمي عبر عدة وسائط تعليمية منها شبكات الإنترنت ومنصات التعليم الإلكتروني مثل صفوف جوجل وقنوات اليوتيوب والمودل (Moodle) (Alzabon, k, 2020)، ومن الجدير ذكره أن نظام المودل (Moodle) لا يسهل التعلم من تلقاء نفسه، إذ يتطلب المشاركة الفاعلة من المحاضرين والمتعلمين في عملية التعلم.

وقام (Yulia,2020) بدراسة وصفية هدفت إلى توضيح طرق تأثير جائحة كورونا على إعادة تشكيل التعليم في أندونيسيا، حيث شرحت أنواع واستراتيجيات التعلم التي يستخدمها المدرسون في العالم عبر الإنترنت بسبب إغلاق الجامعات للحد من انتشار فيروس كورونا الوبائي, كما وضحت الدراسة مزايا وفعالية استخدام التعلم من خلال الانترنت, حيث خلصت الدراسة الى أن هناك سرعة عالية لتأثير وباء كورونا على نظام التعليم، حيث تراجع أسلوب التعليم التقليدي لينتشر بدلاً منه التعلم من خلال الانترنت لكونه يدعم التعلم من المنزل وبالتالي يقلل اختلاط الأفراد ببعضهم، ويقلل انتشار الفيروس, وأثبتت الدراسة أهمية استخدام الاستراتيجيات المختلفة لزيادة سلاسة وتحسين التعليم من خلال الانترنت.

وأجرى (Hodges, Moore, Lockee, Trust, BondH, 2020) دراسة هدفت إلى الكشف عن الفرق بين التدريس عن بعد في حالات الطوارئ والتعليم عبر الانترنت, حيث قام الباحثون بتصميم نموذج مكون من شروط تقييم ومجموعة من الأسئلة التي يمكن من خلالها تقييم التدريس عن بعد في حالات الطوارئ, وقياس مدى نجاح تجارب التعليم عن بعد عبر الإنترنت, وخلصت الدراسة إلى اختلاف تجارب التعلم عبر الإنترنت عن التعلم في حالات الطوارئ من حيث جودة التخطيط، ومن حيث الدورات المقدمة عبر الإنترنت استجابة لأزمة أو كارثة، ويجب على الكليات والجامعات التي تعمل على الحفاظ على التعليم أثناء جائحة COVID-19.

وقام (Favale, Soro, Trevisan, Drago, Mellia, 2020) بدراسة هدفت الى تحليل تأثير تطبيق الإغلاق على حركة المرور في الحرم الجامعي والتعلم الإلكتروني أثناء جائحة COVID-19 وكيفية تغيير الوباء لحركة المرور داخل الحرم الجامعيPolitecnico di Torino, والتعاون في استخدام المنصات الخاصة بالتعلم عن بعد، وتبني التدريس عن بعد بالإضافة للبحث عن التغييرات غير المرغوب فيها في حركة المرور (الضارة)، وأشارت النتائج بعد تحليل التغييرات التي تمت

دراستها إلى إثبات قدرة الإنترنت على التعامل مع الحاجة المفاجئة، وأن منصات العمل عن بعد والتعليم الإلكتروني والتعاون عبر الإنترنت هي حل قابل للتطبيق للتعامل مع سياسة التباعد الاجتماعي أثناء جائحة COVID-19, وسهولة السيطرة على حركة المرور في الحرم الجامعي عند اعتماد التعليم الإلكتروني.

كذلك دراسة أبو شخيدم وآخرون (2020) هدفت إلى الكشف عن فاعلية التعليم الإلكتروني في ظل انتشار فيروس كورونا من وجهة نظر المدرسين في جامعة خضوري، ولتحقيق أهداف الدراسة جرى الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (50) عضو هيئة تدريس في جامعة خضوري ممن قاموا بالتدريس خلال فترة انتشار فايروس كورونا من خلال نظام التعليم الإلكتروني، وجرى جمع البيانات اللازمة باستخدام استبيان بلغ معامل ثباته (0.804) وتم تطبيقه على عينة الدراسة، كشفت نتائج الدراسة أن تقييم عينة الدراسة لفاعلية التعليم الإلكتروني في ظل انتشار فيروس كورونا من وجهة نظرهم كان متوسطاً، وأوصى الباحثون بعقد دورات تدريبية في مجال التعليم الإلكتروني لكل من المدرسين والطلبة والمساعدة في التخلص من كافة المعيقات التي تحول دون الاستفادة من نظام التعليم الإلكتروني المتبع, وضرورة المزاوجة بين التعليم الوجاهي والتعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي مستقبلاً.

كذلك دراسة أبو قوطة، والدلو (2020) هدفت إلى الكشف عن فعالية التعليم الإلكتروني في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر طلبة كلية فلسطين التقنية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وطبق الباحثان استبانة إلكترونية موزعة على أربعة مجالات مكونة من (20) فقرة، على عينة الدراسة البالغ عددها (308) طالب وطالبة، تم اختيارهم بطريقة عشوائية من مختلف أقسام الكلية ذات التخصصات العلمية والإنسانية، وقد بينت نتائج الدراسة فعالية التعليم الإلكتروني في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر طلبة كلية فلسطين التقنية، وقد أوصت الدراسة بضرورة اهتمام إدارة الكلية بالتعليم الإلكتروني، وتقديم محتواه من خلال أنظمة مشهورة كنظام المودیل، كما اقترحت إجراء دراسات مكملة للدراسة الحالية.

وعلى الرغم من أن التعليم الإلكتروني يحقق العديد من المزايا في العملية التعليمية -خاصة بعد أن تأثرت العملية التعليمية بشكل مباشر بأتمتة الصناعة وتطور تكنولوجيا "الذكاء الصناعي" (Artificial Intelligence) و"إنترنت الأشياء" (Internet of Things)، وكذلك ثورة تكنولوجيا المعلومات التي اقتحمت الغرفة الصفية وأصبحت جزءً أصيلاً منها- إلا أن تحول المؤسسات الى التعليم الالكتروني لم يكن مخططاً له وجاء استجابةً للسياسات الحكومية الرامية الى الحد من الحركة الجماعية داخل المؤسسات التعليمية وإعادة ترتيب الفصول الدراسية وتوفير فرص التعليم عن بعد لمواجهة آثار الجائحة.

لذا أشارت دراسة Goyal and Tambe (2015) في إطار تقييمهما لتجربة المستخدم في توظيف المودل (Moodle) في التعليم الإلكتروني في كلية إدارة الأعمال في الهند أن المتعلمين واجهوا صعوبات في استخدام المودل (Moodle) مثل العبء التعليمي الزائد, وعدم تقبلهم للتكنولوجيا, ومشكلات تقنية تتعلق بشبكة الإنترنت وغياب الدعم الفني, وعدم امتلاكهم بدائل أخرى لمودل (Moodle).

في حين أكدت دراسة سلامة، وآخرون (2020) أن درجة الاستفادة من استخدام نظام التعليم الإلكتروني (Moodle) في برنامج التعليم الجامعي في ظل جائحة كوفيد 19 لدى عينة الدراسة كانت على الدرجة الكلية منخفضة.

كذلك أشارت دراسة (Pitikoe, Ilongo, & Mavimbela, 2021) إلى عدم فاعلية توظيف بعض المحاضرين لنظام مودل، مما حد من استفادة المتعلمين من السمات المختلفة لمودل.

أيضاً أشارت دراسة أكتوف (2021) إلى ضعف استجابة المتعلمين والمحاضرين لمنصات التعليم الإلكتروني رغم مرور عام على جائحة كورونا وأكد على ضرورة تدريبهم على استخدام الوسائط الإلكترونية التعليمية المختلفة وأهمية توفير البنية التحتية التكنولوجية لتسهيل تدفق الإنترنت والعرض المناسب للمادة العلمية.

كما توصلت دراسة ساكر وبعطيط (2021) إلى وجود بعض المعوقات للتعليم للإلكتروني (مودل) المتبعة في دولة الجزائر مثل ضعف البنية التحتية التكنولوجية وعدم كفاءة مهارات التعليم الإلكتروني لدى المحاضرين والمتعلمين.

كذلك توصلت دراسة إلهام (2021) إلى وجود مجموعة من النقائص التي تعيق تطبيق التعليم الإلكتروني في بعض الجامعات الجزائرية، وأهمها ضعف مهارات هيئة التدريس في استخدام تقنيات التعليم الإلكتروني.

التعقيب على الدراسات السابقة وأوجه الافادة منها:

يتضح من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة أنها:

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات في تحدثها عن فاعلية التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية التعلمية وقد اتفقت مع دراسة كلٍ من: دراسة أحمد (2020)، ودراسة بريك وجويبر(2021)، ودراسة (Yulia,2020)، ودراسة (Sahu,2020)، ودراسة (Umek, Keržič, Tomaževič, and Aristovnik ,2015)، ودراسة العافري (2021)، ودراسة اشخيدم (2020)، دراسة "أبو قوطة، والدلو (2020)، ودراسة (Hodges, Moore, Lockee, Trust, BondH, 2020)، ودراسة (Favale, Soro, Trevisan, Drago, Mellia, 2020)، ودراسة (Yulia,2020).

كما تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في اعتمادها على المنهج الوصفي والتحليلي واستخدام الاستبانة كأداة رئيسية للإجابة على تساؤلات الدراسة لقيود فرضتها الجائحة.

إلا أن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة في تناولها فاعلية التعليم الإلكتروني باستخدام المودل (Moodle) في ظل انتشار فيروس كورونا من وجهة نظر الطلبة في كلية فلسطين التقنية كأحد مؤسسات التعليم العالي، كما تميزت في توظيفها للأنموذج الديناميكي للفاعلية التعليمية (DMEE) كإطار مرجعي لتقييم وتحسين فعالية التعلم الإلكتروني في التعليم العالي، والذي يتميز بدرجة عالية من الصدق كما بينت دراسة (2010), Creemers & Kyriakides.

في حين أن بعض الدراسات أظهرت ضعف في تقبل التعلم الإلكتروني من الطلبة ومنها دراسة كل من: دراسة سلامة، وآخرون (2020)، ودراسة (Pitikoe, Ilongo, & Mavimbela, 2021)، ودراسة أكتوف (2021) و دراسة إلهام 2021, ودراسة ساكر وبعطيط (2021).

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تعميق الفهم لمشكلة الدراسة حيث لا يوجد دراسات سابقة تهدف إلى معرفة فاعلية التعلم الإلكتروني المعزز بنظام Moodle في كلية فلسطين التقنية خلال جائحة كورونا من وجهة

نظر الطلبة، وربطها بالأطر النظرية العالمية مما أسهم في تحليل الوضع الراهن للتعلم الإلكتروني وفهمه وتفسيره, كما تم الاستعانة في إعداد وتصميم أدوات الدراسة بشكل ساهم في تحقيق مصداقية القياس والتحليل و بالتالي الوصول الى مضامين واستنتاجات تخدم صياغة سياسات فاعلة للنهوض بالتعلم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي.

ولأغراض هذه الدراسة فقد تم الاستعانة بالأنموذج الديناميكي للفاعلية التعليمية Dynamic Model of Educational Effectiveness (DMEE) (Creemers and Kyriakides, 2010) كمنطلق و إطار ناظم لبناء أنموذج لتقييم و تحسين فعالية التعلم الإلكتروني المعزز بالمودل (Moodle) في مؤسسات التعليم العالي. ويمكن اعتبار (DMEE) أساساً ومرجعاً لبناء الأنموذج المقترح كدليل استرشادي لقيادات مؤسسات التعليم العالي لتقييم وتحسين فاعلية التعلم الإلكتروني وجودته في أوقات الأزمات.

وينظر (DMEE) للمؤسسة التعليمية على أنها مؤلفة من مستويات أربعة ذات تأثير متبادل وأن الفاعلية التعليمية تتوقف على درجة التفاعل والتآزر بين هذه المستويات. ويشتمل كل مستوى من المستويات الأربعة على مجموعة من عوامل الفاعلية التعليمية: التركيز في المستويين الأول والثاني على التعلم وجودة التدريس ويتم فيهما تحليل العوامل الأساسية المرتبطة بالمتعلم والمعلم والمؤثرة في الفعالية التعليمية. ويتعلق المستوى الثالث بعوامل الفعالية التعليمية على مستوى المؤسسة التعليمية مثل وضع السياسات التعليمية-التعلمية وتلك المتعلقة بخلق بيئة تعليمية محفزة على التعلم. أما في المستوى الرابع والأخير، فينصب الاهتمام على السياق العام وهو مستوى النظام التربوي والذي يؤثر في المستويات الثلاثة السابقة: المتعلم والمعلم والمؤسسة التعليمية من خلال تصميم السياسات التربوية وتقييمها على المستوى القومي.

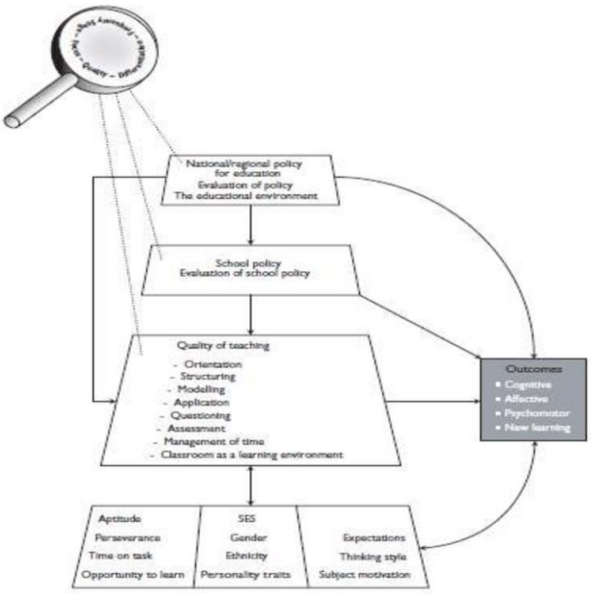

شكل (1): الأنموذج الديناميكي للفاعلية التعليمية Dynamic Model of Educational Effectiveness (DMEE)

(Creemers and Kyriakides, 2010)

ويبين الشكل (1) أعلاه المستويات الأربعة ل (DMEE) ويؤكد على ارتباطها بالنتاجات التعليمية. وحيث إن العلاقة بين المستويات الأربعة تبادلية فإن العوامل على المستويين المنظومي والمؤسسي من شأنها أن تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على التحصيل العلمي. فالسياسات التعليمية على المستويين القومي والمؤسسي ذات تأثير مباشر على التعلم من جهة، ومن جهة أخرى، فهي أيضا تؤثر في عمليتي التدريس والتعلم وبالتالي على التحصيل، وهذا بدوره يؤكد على العلاقة التبادلية بين عوامل الفعالية التعليمية في المستويات الأربعة. وبينما يتم قياس أثر السياسات التعليمية الهادفة لتحسين التدريس الصفي مع مرور الزمن ومن خلال تحديد نقاط الضعف الصفية فقط؛ نجد أن السياسات التعليمية التي يطورها النظام التربوي والمؤسسة التعليمية تأخذ بعين الاعتبار الأنماط المرتبطة بالتدريس وبالبيئة التعليمية والتي بدروها تسهم في تحسين أداء العوامل الصفية وفعاليتها. وعليه، نخلص الى أن الفعالية التعليمية هي نتاج تحسين العوامل الصفية فقط.

وكون كلية فلسطين التقنية هي إحدى مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية التي وظفت هذه التقنيات التي كان منها نظام إدارة التعلم الإلكتروني مودل (Moodle)؛ لما يحققه هذا النظام من مزايا عديدة، إذ يتيح وضع المحتوى التعليمي الإلكتروني على هذه المنصة التعليمية مدعومة بالنص والصورة والفيديو وايجاد التفاعل والتواصل بين الطالب ومدرسه من خلال الفصول الافتراضية والحلقات النقاشية والاختبارات التحصيلية وغيرها من مميزات النظام.

وقد وظفت الكلية هذا النظام في أعوام سابقة منذ عام (2006م) ولكن بشكل متقطع واختياري لكلٍ من الطالب والمحاضر كنوعٍ من التعليم المساند للتعليم الوجاهي، إلا أنها تعد المرة الأولى التي تم توظيفه بصورة أساسية على كل من الطلبة والمحاضرين وفي جميع تخصصاتهم بالكلية بسبب الحالة الطارئة التي فرضتها الجائحة، إلا أن عملية التعليم الإلكتروني لم تخضع لعملية تقييم تهدف لقياس مدى نجاحها؛ لتعزيز مواطن القوة وتفادي مواطن القصور والاخفاق وتجنبها، وحرصاً من الكلية على التطوير والتحديث المستمر لبيئتها الأكاديمية وتحسين نوعية مخرجاتها التعليمية؛ من خلال التركيز على الأهداف التي تسعى الى تحقيق رؤية الكلية ورسالتها.

مشكلة الدراسة:

اتضح من مقدمة الدراسة وخلفيتها النظرية أهمية التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية ونتيجةً للظروف الطارئة التي نجمت عن جائحة كرونا كان لزاماً على المؤسسات التعليمية أن تواجه هذه الجائحة بتغيير نظامها التعليمي وتوظيف إحدى منصات التعليم الإلكتروني وكان المودل (Moodle) أحد هذه الخيارات وحيث تبين وجود جوانب إيجابية للتعلم الإلكتروني المعزز بنظام المودل (Moodle) إلا أنه تبين أيضاً وجود نقائص اعترت أنظمة التعلم الإلكتروني كما بينته الدراسات السابقة, لذا جاءت فكرة هذه الدراسة للكشف عن مدى فاعلية نظام إدارة التعلم الإلكتروني (Moodle) في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر الطلبة في كلية فلسطين التقنية- دير البلح.

وبذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما فاعلية التعلم الإلكتروني المعزز بنظام المودل (Moodle)في التعليم العالي خلال جائحة كورونا من وجهة نظر الطلبة؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مستوى فاعلية دعم إدارة الكلية لنظام إدارة التعلم الإلكتروني (Moodle) خلال جائحة كورونا؟

2. ما مستوى فاعلية جودة توظيف نظام إدارة التعلم الإلكتروني (Moodle) خلال جائحة كورونا؟
3. ما مستوى فاعلية الكادر الأكاديمي مع نظام إدارة التعلم الإلكتروني (Moodle) خلال جائحة كورونا؟
4. ما مستوى فاعلية الطلبة مع نظام إدارة التعلم الإلكتروني (Moodle) خلال جائحة كورونا؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فاعلية التعلم الإلكتروني المعزز المودل (Moodle) في التعليم العالي خلال جائحة كورونا من وجهة نظر الطلبة، **كما تهدف إلى:**

1. معرفة مستوى فاعلية دعم إدارة الكلية لنظام إدارة التعلم الإلكتروني (Moodle) في ظل الجائحة.
2. معرفة مستوى فاعلية جودة توظيف نظام إدارة التعلم الإلكتروني (Moodle) في ظل الجائحة.
3. معرفة مستوى فاعلية الكادر الأكاديمي مع نظام إدارة التعلم الإلكتروني (Moodle) في ظل الجائحة.
4. معرفة مستوى فاعلية الطلبة مع نظام إدارة التعلم الإلكتروني (Moodle) في ظل الجائحة.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مدى فاعلية التعلم الإلكتروني المعزز Moodle في مؤسسات التعليم العالي خلال جائحة كورونا من وجهة نظر الطلبة، واشتمل مجتمع الدراسة على جميع طلبة الكلية المسجلين في الفصل الدراسي الثاني 2021/2020 والبالغ عددهم (1676) طالب وطالبة، واستخدمت الدراسة عينة عشوائية بسيطة وعددها (226) طالبا وطالبة. وتم تطبيق الأداة على أفراد العينة من خلال توزيع استبانة إلكترونية على نماذج جوجل (Google)، وقد تكونت الاستبانة بصورتها النهائية من (30) فقرة وفق تدرج مقياس "ليكارت" الخماسي, وتوزعت فقراتها على أربعة مجالات, وهي: دعم إدارة الكلية لنظام إدارة التعلم الإلكتروني، جودة توظيف نظام إدارة التعلم الإلكتروني, تفاعل الكادر الأكاديمي مع نظام إدارة التعلم الإلكتروني، تفاعل الطلبة مع نظام إدارة التعلم الإلكتروني. وتم التحقق من صدق الاستبانة بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص وبلغ عددهم (5) محكمين، وحساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة "كرونباخ ألفا" وبلغ قيمته (0.963)، وتم تحليل البيانات والإجابة على أسئلة الدراسة من خلال الأساليب الإحصائية الوصفية وهي: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية وقيم "ت" لعينة واحدة مستقلة باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS، وتم إجراء عملية تصحيح للمقياس لغرض تحديد فئات التقدير كما يوضحه جدول (1).

جدول(1): مقياس المحك المعتمد لتقدير مستوى التحقق لكل فقرة/ مجال في الأداة حسب قيم المتوسطات الحسابية

الفئة	من	أكبر من	أكبر من	أكبر من	أكبر من
	1.80 -1	260-1.80	3.40 -2.60	4.20 -3.40	5-4.20
الوزن النسبي المكافئ	من	أكبر من	أكبر من	أكبر من	أكبر من

	%36-%20	%52-%36	%68-%52	%84-%68	%100-%84
درجة تقدير مستوى التحقق	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها:

تم تحليل نتائج الدراسة في ضوء أدوات التحليل المستخدمة وتسلسل أسئلة الدراسة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و قيمة "ت" لعينة واحدة مستقلة لمجالاتها الأربعة، وكانت النتائج كما يلي:

للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة: ما مستوى دعم إدارة الكلية لنظام إدارة التعلم الإلكتروني المعزز بـ (Moodle) خلال جائحة كورونا من وجهة نظر الطلبة؟

فقد تم حساب المتوسطات الحسابية الأوزان لنسبية والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" لعينة واحدة ودرجة تقدير مستوى التحقق لفقرات المجال، وللمجال ككل كما يوضحه جدول (2).

جدول (2): المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" لعينة واحدة ودرجة تقدير مستوى التحقق لفقرات **المجال الأول وللمجال ككل (n=226).**

#	الفقـــــــرة	المتوسط	الوزن النسبي%	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة الاحتمال	درجة التقدير
1	يوجد وحدة إدارية مكلفة بإدارة نظام التعلم الإلكتروني (Moodle).	3.62	72.80	1.263	7.425	0.000	مرتفع
2	يوجد بنية تحتية تكنولوجية ضامنة لاستمرارية التعلم الإلكتروني.	3.42	68.80	1.281	4.985	0.000	مرتفع
3	يتم الانتقال من التعلم الوجاهي إلى إلكتروني بشكل مخطط.	3.48	69.96	1.383	5.242	0.000	مرتفع
4	يتم تدريب المحاضرين على توظيف استخدام نظام (Moodle) في التعلم الإلكتروني.	3.28	65.96	1.423	2.991	0.003	متوسط
5	يتم تدريب الطلبة على استخدام نظام (Moodle) من خلال دروس تدريبية إلكترونية.	3.60	72.27	1.241	7.238	0.000	مرتفع
6	يوجد تواصل إيجابي فعال بين الطلبة والكلية فيما يتعلق باستخدام نظام (Moodle).	3.32	66.67	1.260	3.802	0.000	متوسط

7	يوجد دعم فني مناسب (مشرفين) للطلبة لتسهيل استخدام نظام (Moodle).	3.39	68.18	1.376	4.303	0.000	متوسط
8	تقوم الكلية بالتحسين المستمر في عملية التعلم الإلكتروني باستخدام نظام (Moodle).	3.69	74.13	1.290	8.045	0.000	مرتفع
	المجال ككل	3.48	69.85	0.939	7.634	0.000	مرتفع

من خلال الجدول (2) حسب المقياس المحكي المعتمد في جدول (1) يتضح أن متوسط تقديرات أفراد العينة لفقرات المجال الأول "دعم إدارة الكلية لنظام إدارة التعلم الإلكتروني (Moodle) خلال جائحة كورونا من وجهة نظر الطلبة" تراوحت بين (3.28 -3.69)، بمتوسط حسابي عام للمجال (3.48)، وبوزن نسبي (69.85%) وانحراف معياري (0.939) وكانت قيمة (T=7.634) بقيمة احتمال (sig=0.000)، وهي دالة احصائياً عند مستوى (0.01)، وهذا يدل على أن مستوى تحقق هذا المجال قد حصل على درجة تقدير "مرتفع"، ويعزى ذلك إلى وجود وحدة إدارية مختصة وبنية تحتية مؤهلة وأن عملية الانتقال من التعليم الوجاهي للتعلم الإلكتروني لم يكن مفاجئاً لإدارة الكلية حيث كانت هناك سابقة في المجال، كما أنها تقوم بتحسن مستمر في عملية التعليم الإلكتروني كنظام تعليم مساند في العملية التعليمية التعلمية، وهذا يتفق مع دراسة كل من: دراسة أحمد (2020)، ودراسة بريك وجويبر(2021)، ودراسة (Yulia,2020)، ودراسة (Sahu,2020) .

وللإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة: ما مستوى جودة توظيف نظام إدارة التعلم الإلكتروني المعزز بـ (Moodle) خلال جائحة كورونا من وجهة نظر الطلبة؟

فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والاوزان النسبية والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" ودرجة تقدير مستوى التحقق لفقرات المجال، وللمجال ككل كما يوضحه جدول (3).

جدول (3): المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" ودرجة تقدير مستوى التحقق لفقرات المجال الثاني وللمجال ككل (n=226).

#	الفقرة	المتوسط	الوزن النسبي%	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة الاحتمال	درجة التقدير
1	يوفر نظام (Moodle) للطالب محتوى تعليمي بشكل مستمر.	3.75	75.38	1.132	9.993	0.000	مرتفع
2	يتيح نظام (Moodle) تنظيم المحتوى بشكل يسمح للطالب بالتنقل بين وحدات المنهج وفقاً لقدراته.	3.96	79.64	1.045	13.876	0.000	مرتفع
3	يتصف نظام (Moodle) بسهولة التعامل والتحكم بجميع عناصره.	3.96	79.56	1.089	13.260	0.000	مرتفع

4	يسـهم نظام موديل في اكسـاب الطلبة المهارات التعليمية المناسبة.	3.48	69.96	1.297	5.591	0.000	مرتفع
5	يوفر نظام (Moodle) ببيئة تعليمية تفاعلية نشـطة بين الطلبة والمحاضرين.	3.42	68.71	1.291	4.894	0.000	مرتفع
6	يتميز نظام (Moodle) بواجهة ممتعة وجاذبة تحفز الطلبة على التعلم دون ملل.	3.41	68.53	1.367	4.524	0.000	مرتفع
7	يتميز نظام (Moodle) بسـرعة انجاز المهام واسـتلام وتسليم الانشطة والمهام التعليمية.	3.78	76.00	1.204	9.776	0.000	مرتفع
	المجال ككل	3.68	73.97	0.957	10.718	0.000	مرتفع

من خلال الجدول (3) وحسب المقياس المحكي المعتمد في جدول (1)، يتضح أن متوسط تقديرات أفراد العينة لفقرات المجال الثاني "جودة توظيف نظام إدارة التعلم الإلكتروني (Moodle) خلال جائحة كورونا من وجهة نظر الطلبة" تراوحت بين (3.41- 3.96)، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام للمجال (3.68)، بوزن نسبي (73.97%) وانحراف معياري (0.05) وكانت قيمة (T=10.718) بقيمة احتمال (sig=0.000)، وهي دالة احصائيا عند مستوى (0.01)، وهذا يدل على أن مستوى تحقق هذا المجال قد حصل على درجة تقدير "مرتفع"، ويعزى ذلك لمزايا تصميم نظام المودل (Moodle) بحيث يوفر للطالب محتوى تعليمي بشكل مستمر، ويتيح تنظيم المحتوى بشكل يسمح للطالب بالتنقل بين وحدات المنهج وفقاً لقدراته، وسهولة التعامل والتحكم بعناصره المختلفة، وتوفير ببيئة تعليمية تفاعلية نشطة بين الطلبة والمحاضرين، وهذا يتفق مع دراسة كل من: دراسة (Hodges, Moore, Lockee, Trust, BondH, 2020)، ودراسة (Favale, Soro, Trevisan, Drago, Mellia, 2020)، ودراسة (Yulia,2020).

وللإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة: ما مستوى تفاعل الكادر الأكاديمي مع نظام إدارة التعلم الإلكتروني المعزز بـ (Moodle) خلال جائحة كورونا من وجهة نظر الطلبة؟

308

فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والاوزان النسبية والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" ودرجة تقدير مستوى التحقق لفقرات المجال، وللمجال ككل كما يوضحه جدول (4).

جدول (4) المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" ودرجة تقدير مستوى التحقق لفقرات المجال الثالث وللمجال ككل (n=226).

#	الفقـــــــرة	المتوسط	الوزن النسبي%	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة الاحتمال	درجة التقدير
1	يعرض المحاضـر الخطة الدراسـية للمسـاق على نظام (Moodle).	4.09	82.13	1.059	15.455	0.000	مرتفع
2	يقدم المحاضر المحتوى التعليمي (power point, ووسائط متعددة .... الخ) موزعة على الأسابيع نظام (Moodle).	3.91	78.49	1.187	11.488	0.000	مرتفع
3	يصـمم المحاضـر أنشـطة تقويمية متنوعة لقياس أداء الطلبة.	3.82	76.80	1.133	10.918	0.000	مرتفع
4	يعالج المحاضـر المشـكلات الأكاديمية التي تواجه الطلبة أثناء تعلمهم من خلال نظام (Moodle).	3.54	71.20	1.251	6.541	0.000	مرتفع
5	يزوّد المحاضـر الطلبة بالأحداث المهمة المرتبطة بالمسـاق (كمواعيد المحاضـرات والاختبارات وتسـليم التعيينات وجلسات الحوار).	4.11	82.49	0.997	16.687	0.000	مرتفع
6	يعرض المحاضر محاضراته المباشرة أو المسجلة من خلال نظام (Moodle).	3.88	78.04	1.129	11.779	0.000	مرتفع
7	يتواصـل المحاضـر مع الطلبة عبر غرف الدردشـة أو المنتديات أو خدمة الرسـائل أو البريد الإلكتروني من خلال نظام (Moodle).	3.54	71.02	1.197	6.726	0.000	مرتفع
8	يزود المحاضـر طلبتهم بالتغذية الراجعة ومدى تقدّم مستوى تعلمهم من خلال نظام (Moodle).	3.54	71.20	1.247	6.560	0.000	مرتفع
	المجال ككل	3.80	76.42	0.919	13.156	0.000	مرتفع

من خلال الجدول (4)، وحسب المقياس المحكي المعتمد جدول (1)، يتضح أن متوسط تقديرات أفراد العينة لفقرات المجال الثالث" تفاعل الكادر الأكاديمي مع نظام إدارة التعلم الإلكتروني (Moodle) خلال جائحة كورونا من وجهة نظر الطلبة" تراوحت بين (3.54- 4.11)، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام للمجال (3.80)، بوزن نسبي (76.42%) وانحراف معياري (0.919) وكانت قيمة (T=13.156) بقيمة احتمال (sig=0.000)، وهي دالة احصائياً عند مستوى (0.01)، وهذا يدل على أن مستوى تحقق هذا المجال حصل على درجة تقدير "مرتفع"، ويعزى ذلك إلى خصوصية طبيعة الكلية، حيث إنها كلية

تقنية توظف الوسائط المتعددة في عملية التدريس، كما يزود الطلبة بالتغذية الراجعة ومدى تقدّم مستوى تعلمهم من خلال نظام (Moodle)، وقد اتفقت مع دراسة كلٍ من: دراسة (Umek, Keržič, Tomaževič, and Aristovnik ,2015)، ودراسة العافري (2021)، ودراسة اشخيدم (2020)، دراسة "أبو قوطة، والدلو (2020).

وللإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة الدراسة: ما مستوى تفاعل الطلبة مع نظام إدارة التعلم الإلكتروني المعزز بـ (Moodle) خلال جائحة كورونا من وجهة نظر الطلبة؟

فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" ودرجة تقدير مستوى التحقق لفقرات المجال، وللمجال ككل كما يوضحه جدول (5).

جدول (5): المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" ودرجة تقدير مستوى التحقق لفقرات المجال الرابع وللمجال ككل (n=226).

#	الفقـــــــرة	المتوسط	الوزن النسبي%	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة الاحتمال	درجة التقدير
1	أشـارك بشـكل فعّال في المحاضـرات التي درسـتها عبر نظام (Moodle).	4.04	81.16	1.152	13.568	0.000	مرتفع
2	أشـارك بفاعلية في الأنشـطة التعليمية (الواجبات والتعيينات) عبر نظام (Moodle).	4.27	85.78	1.055	18.092	0.000	مرتفع جدا
3	أشـارك بتقديم الاختبارات (النصـفية - النهائية) عبر نظام (Moodle).	4.51	90.67	0.915	24.857	0.000	مرتفع جدا
4	أشـارك بتقديم الاختبارات القصـيرة (Quizzes) عبر نظام (Moodle).	4.36	87.64	1.124	18.228	0.000	مرتفع جدا
5	أتفاعل مع (الارشـادات والتوجيهات والاعلانات) المتاحة عبر نظام (Moodle).	4.11	82.58	1.182	14.128	0.000	مرتفع
6	أشـارك في (غرف الدردشـة - والمنتديات) المتاحة عبر نظام (Moodle).	3.65	73.42	1.277	7.708	0.000	مرتفع
7	أتواصـل مع الدعم الفني بالكلية عندما أواجه مشـكلة في نظام (Moodle).	3.40	68.36	1.367	4.429	0.000	متوسط
	المجال ككل	4.05	81.00	0.894	13.156	0.000	مرتفع

من خلال الجدول (5) وحسب المقياس المحكي المعتمد في جدول (1)، يتضح أن متوسط تقديرات أفراد العينة لفقرات المجال الرابع" تفاعل الطلبة مع نظام إدارة التعلم الإلكتروني المعزز بـ (Moodle) خلال جائحة كورونا من وجهة نظرهم" تراوحت بين (3.40- 4.51)، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام للمجال (4.05)، بوزن نسبي (81.37%) وانحراف معياري (0.894) وكانت قيمة (T=13.156) بقيمة احتمال (sig=0.000)، وهي دالة احصائياً عند مستوى (0.01)، وهذا يدل على أن مستوى تحقق هذا المجال جاء بدرجة تقدير "مرتفع"، ويعزى ذلك إلى التفاعل الإيجابي للطلبة في تقديم الأنشطة عبر المودل (Moodle) وسهولة التعامل معه بمختلف أنواع الأجهزة الإلكترونية، وقد اتفقت مع دراسة كلٍ من: دراسة (Basilaia, Kvavadze, 2020)، ودراسة "أبو قوطة، والدلو (2020)، ودراسة العافري (2021).

الجدول (6): فاعلية المجالات الأربعة وترتيبها وفاعلية التعلم المعزز بالمودل (Moodle) حسب المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" ودرجة التقدير لمجالات الاستبانة (n=226)

#	المجال	المتوسط	الوزن النسبي%	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة الاحتمال	درجة التقدير	الترتيب
1	دعم إدارة الكلية لنظام إدارة التعلم الإلكتروني المعزز بـ (Moodle) خلال الجائحة.	3.48	69.85	0.939	7.634	0.000	مرتفع	4
2	جودة توظيف نظام إدارة التعلم الإلكتروني المعزز بـ (Moodle) خلال الجائحة.	3.68	73.97	0.957	10.718	0.000	مرتفع	3
3	تفاعل الكادر الأكاديمي مع نظام إدارة التعلم الإلكتروني المعزز بـ (Moodle) خلال الجائحة.	3.80	76.42	0.919	13.156	0.000	مرتفع	2
4	تفاعل الطلبة مع نظام إدارة التعلم الإلكتروني المعزز بـ (Moodle) خلال الجائحة.	4.05	81.37	0.894	17.668	0.000	مرتفع	1
	فاعلية التعلم الإلكتروني المعزز بنظام (Moodle) خلال جائحة كورونا.	3.75	75.40	0.808	13.889	0.000	مرتفع	

من خلال الجدول (6) وحسب المقياس المحكي المعتمد في جدول (1)، يتضح الآتي: حصل المجال الأول "دعم إدارة الكلية لنظام إدارة التعلم الإلكتروني المعزز بـ (Moodle) خلال الجائحة" على الرتبة الرابعة،

في حين حصل المجال الثاني "جودة توظيف نظام إدارة التعلم الإلكتروني (Moodle) خلال الجائحة" على الرتبة الثالثة،

بينما حصل المجال الثالث "تفاعل الكادر الأكاديمي مع نظام إدارة التعلم الإلكتروني المعزز بـ (Moodle) خلال الجائحة" على الرتبة الثانية، أما المجال الرابع "تفاعل الطلبة مع نظام إدارة التعلم الإلكتروني المعزز بـ (Moodle) خلال الجائحة" فقد حصل على الرتبة الأولى، وعلى المستوى الكلي للأداة يتبين أن "فاعلية نظام إدارة التعلم الإلكتروني المعزز بـ (Moodle)

خلال جائحة كورونا في كلية فلسطين التقنية-دير البلح من وجهة نظر طلبتها" تحقق بمستوى "مرتفع"، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح (3.75) بوزن نسبي (75.40%) حيث كانت قيمة (T=13.889) بقيمة احتمال (sig=0.000)، وهي دالة احصائياً عند مستوى (0.01)، ويعزى ذلك إلى خصوصية الكلية حيث إنها كلية تقنية لها خبرة سابقة في التعلم الإلكتروني وتوظف الوسائط المتعددة في عملية التدريس، كما توفر البيئة التكنولوجية والبنية التحتية اللازمة من سرعة الإنترنت ومختبرات الحاسوب، وقد اتفقت مع دراسة كلٍ من: دراسة أحمد (2020)، ودراسة بريك وجويبر(2021)، ودراسة (Yulia,2020)، ودراسة (Sahu,2020) ، ودراسة (Umek, Keržič, Tomaževič, and Aristovnik ,2015)، ودراسة العافري (2021)، ودراسة اشخيدم (2020)، دراسة أبو قوط والدلو (2020)، ودراسة (Hodges, Moore, Lockee, Trust, BondH, 2020)، ودراسة (Favale, Soro, Trevisan, Drago, Mellia, 2020)، ودراسة (Yulia,2020).

فيما اختلف مع دراسة كل من: دراسة سلامة، وآخرون (2020)، ودراسة (Pitikoe, Ilongo, & Mavimbela, 2021)، ودراسة أكتوف (2021)، و دراسة إلهام(2021)، ودراسة ساكر وبعطيط (2021) التي أظهرت ضعفاً في تقبل التعلم الإلكتروني من الطلبة.

الخلاصة:

توصلت الدراسة إلى أن التعلم الإلكتروني المعزز بنظام المودل (Moodle) كان فعالاً في كلية فلسطين التقنية من وجهة نظر الطلبة، ويدل ذلك على ضرورة تطوير مؤسسات التعليم العالي لأنموذج ديناميكي للتعلم الإلكتروني من أجل الوصول إلى النتاجات التعليمية المأمولة، وقد قدمت الدراسة الحالية أنموذجاً فعالاً وناجحاً للتعلم الإلكتروني كما بينت نتائج الدراسة الحالية، ويرى الباحثون أن هذا الأنموذج من شأنه أن يسهم في فاعلية أنظمة التعلم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي.

استنتاجات الدراسة:

من خلال نتائج الدراسة وتفسيراتها يمكن استنتاج التالي:

1. يتضح من استجابات الطلبة أن التعلم الالكتروني المعزز بالمودل (Moodle) كان فعالاً في مستوياته الأربعة المذكورة أعلاه والتي تعكس مجالات الدراسة: فقد أشارت النتائج الى الفاعلية المدركة للتعلم الإلكتروني المعزز بالمودل (Moodle) من وجهة نظر الطلبة، وقد نتج هذا التصور لديهم من تقديرهم لتوافر الإمكانات التي وفرها نظام المودل (Moodle) وخبرة الكلية السابقة وثقافتها الموجهة نحو التعلم الإلكتروني، وتوافر الخبرة التقنية لدى المحاضرين كونها كلية تقنية حيث يتسم معظم محاضريها بامتلاكهم الكفايات التقنية اللازمة لإدارة نظام التعلم الإلكتروني، وقد أسهمت عديد السياسات في ذلك حيث عزز وجود إدارة داعمة للتعلم الإلكتروني من توفير مقومات نجاحه في الكلية من قبيل توفير وحدة إدارية متخصصة في تطوير وإدارة نظم التعلم الإلكتروني, وتوفير البنية التحتية التكنولوجية الضرورية لتطبيقه, وبناء الاستراتيجية الفاعلة للانتقال السلس و الفعال للتعلم الإلكتروني, وتوفير الدعم الفني المستمر لطرفي التعلم الإلكتروني, و انتهاج منحى التحسين المستمر لنظام التعلم الإلكتروني, وتوفير تدريباً متخصصاً لكل من المحاضرين

والطلبة في صورة شروحات رقمية لنظام المودل (Moodle) متاحة على موقع الكلية؛ مما يتطلب من مؤسسات التعليم العالي جعل التدريب على تقنيات التعلم الإلكتروني جزءً أساسياً في المحتوى التعليمي للبرامج الأكاديمية حتى يتسنى للطلبة امتلاك هذه الكفايات.

2. كان من المخرجات الرئيسية للدراسة بناء أنموذج ديناميكي للتعلم الإلكتروني الفعال يمكن لمؤسسات التعليم العالي الاعتماد عليه لتقييم وتحسين نظم التعلم الإلكتروني فيها، كما هو موضح أدناه بالشكل (2)، ويتكون هذا الأنموذج من أربعة مستويات متبادلة التأثير: يتمثل المستوى الأول في السياسات التنظيمية الداعمة للتعلم الإلكتروني: ويشير المستوى الثاني الى توافر البيئة التكنولوجية المحفزة وجودة توظيف نظام التعلم الإلكتروني ، و يتعلق المستوى الثالث في تفاعل المحاضرين وجودة التدريس على نظام مودل، ويدل المستوى الرابع على تفاعل الطلبة وجودة التعلم. ويعني ذلك أن الوصول لنظام فعال للتعلم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي يتطلب مجموعة مترابطة من مقومات النجاح وهي دعم الإدارة العليا من خلال وضع السياسات الداعمة للتعلم الإلكتروني، وتوفير البيئة التكنولوجية الضامنة لجودة توظيف نظام التعلم الإلكتروني، وضمان جودة التدريس، وضمان جودة التعلم من خلال تحقيق تفاعل الطلبة مع التعلم الإلكتروني المعزز بمودل.

الشكل (2): الأنموذج الديناميكي للتعلم الإلكتروني الفعال في مؤسسات التعليم العالي

توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثون بما يلي:

1. أهمية تبني الأنموذج الديناميكي للتعلم الإلكتروني الفعال في مؤسسات التعليم العالي.
2. تنمية كفايات كلٍ من الكادر الأكاديمي والطلبة في مجال توظيف استراتيجيات التعليم الإلكتروني من خلال المزيد من الدورات التدريبية وبصفة مستمرة، وتزويدهم بكل ما يتعلق بهذا النوع من التعليم.
3. دعم البنية التحتية التكنولوجية بالكلية بكل المستجدات الحديثة من أجهزة ورفع كفاءة سرعة الإنترنت وغيره.
4. دعم وتشجيع توظيف نظام المودل (Moodle) كنظام لإدارة عملية التعليم في الكلية وتوظيفه بكافة الأشكال.

مقترحات الدراسة:

في ضوء نتائج البحث يقترح الباحثون ما يأتي:

1. إجراء المزيد من الدراسات والبحوث ذات العلاقة والتي تقوم على سبر الأغوار والدمج بين طرق البحث الكمية والكيفية وكذلك بين الأنماط البحثية المختلفة؛ للوصول الى مضامين أكثر عمقاً فيما يتعلق بتوظيف نظم التعلم الإلكتروني.
2. إجراء دراسات تجريبية حول فاعلية توظيف نظم التعلم الإلكتروني.
3. إجراء دراسات حول مدى امتلاك الكوادر الأكاديمية لكفايات التعلم الإلكتروني.
4. دراسة التحديات التي تواجه استخدام بيئات التعلم الإلكتروني وعملية التدريب للكوادر الأكاديمية بكلية فلسطين التقنية، ووضع الحلول اللازمة للتغلب على تلك التحديات.

المراجع

أبو شخيدم وآخرون. (2020). فاعلية التعليم الإلكتروني في ظل انتشار فيروس كورونا من وجهة نظر المدرسين في جامعة فلسطين التقنية (خضوري). *المجلة العربية للنشر العلمي*، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن، *21*.

أبو قوطة، خالد، والدلو، غسان. (2020). فعالية التعليم الإلكتروني في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر طلبة كلية فلسطين التقنية. *مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات*،*7*، 213 -24.

أحمد، ياسر أحمد. **(2020)**. استخدام استراتيجيات التعليم الإلكتروني في تعلم وتعليم الرياضيات لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية في ظل جائحة كورونا – 19 (الإيجابيات والتحديات). *مجلة العلوم التربوية*، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

أكتوف، عبد الرحمن .(2021). *التحديات التي تواجه طلبة الدراسات العليا في التعليم الإلكتروني*. المؤتمر الدولي للمهرجان العربي، نيجيريا.

إلهام، سلامي .(2021). *واقع استخدام التعليم الإلكتروني في معاهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية في ظل جائحة كرونا- كوفيد 19* [رسالة ماجستير غير منشورة] .جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

بريك، سميرة، وجويبر، ليلي .(2015). *استخدام التعليم الإلكتروني لمواجهة مشكلات التعليم بجامعة الزاوية في ظل جائحة كرونا (الواقع والمأمول)*. المؤتمر العلمي الثالث، كلية التربية جامعة الزاوية، طرابلس، ليبيا.

زيتون، كمال عبد الحميد .(2002). *التدريس نماذجه ومهاراته*. القاهرة، عالم الكتب.

ساكر ، هدى، و بوعطيط، جلال الدين .(2021) .سياسة التعليم الإلكتروني عن بعد بالمؤسسات الجامعية كآلية لضمان سيرورة التعليم الجامعي في ظل جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19). *مجلة العلوم الأداء الرياضي*، الجزائر،*3*(2)، 50-36).

السعدي، سلطان بن حمد .(2010). *فاعلية استخدام نظام Moodle في تنمية بعض مهارات التفكير الرياضي والتحصيل الدراسي لدى طلاب الصف السابع الأساسي* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة صحاري، كلية التربية، عمان.

سلامة، حامد بسام، و أبو عليا، معتصم كامل، وقدومي، محمد عبد الرحيم .(2020). تقويم واقع استخدام نظام التعليم الإلكتروني (Moodle) في برنامج التعليم الجامعي في ظل جائحة كوفيد 19 من وجهة نظر طلبة التربية الرياضية في جامعات الضفة الغربية-فلسطين. *مجلة جامعة فلسطين التقنية خضوري للأبحاث*، فلسطين، 8(4)، 190-80.

عاشور، محمد .(2009). فعالية برنامج Moodle في اكتساب مهارات التصميم ثلاثي الأبعاد لدى طلبة تكنولوجيا التعليم بالجامعة الإسلامية [رسالة ماجستير غير منشورة] .الجامعة الإسلامية، كلية التربية، غزة.

العافري، عائشة .(2021. مدى استجابة الطلبة والأساتذة لنمط التعليم الإلكتروني في ظل جائحة فيروس كرونا المستجد covied-19 [رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر.

الكيلاني، ماجد. (2005م). *التربية والتجديد*. موقع بصاير. https://cutt.us/qjmvT

محمد، نبيل السيد .(2011). فاعلية مقرر إلكتروني لتنمية مهارات استخدام نظام مودل لدى طلاب الدراسات العليا وأثره في التحصيل المعرفي ودافعية الإنجاز [رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة بنها، كلية التربية، مصر.

مقبل، أحمد .(2010). أثر استخدام أسلوبي المجموعات البريدية والموسوعات العلمية على التحصيل في مبحث التكنولوجيا لدى طلاب الصف العاشر واتجاهاتهم نحوها [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية، كلية التربية، غزة.

Affouneh S, Salha S, Khlaif ZN. (2020). Designing Quality E-Learning Environments for Emergency Remote Teaching in Coronavirus Crisis. *Interdiscip J Virtual Learn Med Sci*.*11*(2),1-3.

Aljaser, A. M. (2019). The effectiveness of e-learning environment in developing academic achievement and the attitude to learn English among primary students. *Turkish Online Journal of Distance Education-TOJDE*, *20*(2), 176-194.

Basilaia, G., &Kvavadze, D. (2020). Transition to Online Education in Schools during a SARS-CoV-2 Coronavirus (COVID-19) Pandemic in Georgia. *Pedagogical Research*, *5*(4), em0060. https://doi.org/10.29333/pr/7937 Retrieved, 27/5/2020.

Berg, G., Simonson, M. (2018). Distance learning. *Britannica*. https://www.britannica.com/topic/distance-learning.

Bert P. M., & Leonidas K. (2010). Using the Dynamic Model to develop an evidence-based and theory-driven approach to school improvement. *Irish Educational Studies*, *29*(1),5-23. DOI:10.1080/03323310903522669.

Draissi, Z. Yong, Q, Z. (2020). COVID-19 Outbreak Response Plan: Implementing Distance Education in Moroccan Universities. School of

Education, Shaanxi Normal University. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3586783.

Goyal Ela, Tambe Suhas .(2015). EFFECTIVENESS OF MOODLE-ENABLED BLENDED LEARNING IN PRIVATE INDIAN BUSINESS SCHOOL TEACHING NICHE PROGRAMS, SIES College of Management Studies, Navi Mumbai, Maharashtra, India – 400705. *The Online Journal of New Horizons in Education*, 5(2).

Newman, Frank, Director. (2000 July 10,13). *The Furthers Project: Policy for Higher Education in a Changing World*. Saving Higher Educations Soul., Brown University.

Sahu, P. (2020). Closure of Universities Due to Coronavirus Disease (COVID-19): Impact on Education and Mental Health of Students and Academic Staff. Medical Education and Simulation. *Centre for Medical Sciences Education, The University of the West Indies, St. Augustine, TTO*.

Sinking or Swimming? The Role of Moodle in Promoting Self-Directed Learning at the University of Eswatini Selloane Pitikoe University of Eswatini, Eswatini Fritz Ngale Ilongo University of Eswatini, Eswatini Happiness Mavimbela University of Eswatini, Eswatini.

Umek, L., & Damijana K., & Nina T., & Aleksander A. (2015). *moodle e-learning system and students' performance in higher education: the*

case of public administration programmes. International Conference e-Learning, University of Ljubljana, Faculty of Administration Gosarjeva 5, SI-1000 Ljubljana, Slovenia**.**

Yulia, H. (2020). Online Learning to Prevent the Spread of Pandemic Corona Virus in Indonesia. *ETERNAL (English Teaching Journal). 11*(1) .

مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية
ISRAA UNIVERSITY JOURNAL FOR HUMANITIES
ISSN 2518-5918 DOI Prefix:10.36529
IUJH ISSUE 15, July 2023

التحديات التي تواجه تطبيق التعليم المدمج في مدارس (الأونروا) في محافظات غزة وسبل الحد منها

The Challenges Facing Implementing Blended Education at UNRWA Schools in Gaza Governorates and the Ways to Reduce Them

رسمية جعفر أبو قاسم
ماجستير إدارة تربوية، مديرة مدرسة، الأونروا، فلسطين

DOI: 10.36529/1811-000-015-012

تاريخ الاستلام: 2023/01/23 تاريخ القبول: 2023/03/27 تاريخ النشر: 2023/07/01

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى أبرز التحديات التي تواجه تطبيق التعليم المدمج في مدارس الأونروا في بمحافظات غزة، اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مديري ومديرات مدارس الأونروا بغزة، والبالغ عددهم (278)، مقسمين إلى (109) مديراً و(169) مديرةً، وتمثلت عينة الدراسة ب(152) بنسبة(54.7)%، وتوصلت الدراسة الي أهم النتائج:

- أن درجة تقدير أفراد عينة الدراسة للتحديات التي تواجه تطبيق التعليم المدمج كانت بوزن نسبي (74.92%)، وتعتبر هذه الدرجة كبيرة.

وكانت أهم التوصيات:

وضع خطة لرفع كفاية الطلبة في مهارات التعلم الذاتي واعداد برنامج تدريبي لتدريب المعلمين ومديري المدارس على تطبيق التعليم المدمج، إضافة الى توعية أولياء الأمور بأهمية دورهم كشركاء في العملية التعليمية.

كلمات مفتاحية: *التعليم المدمج، وكالة الغوث الدولية، الأونروا، التحديات.*

Abstract:

This study aimed to identify the challenges that face implementing blended education at UNRWA schools in Gaza governorates and the possible methods to reduce them. The researcher used the analytical descriptive approach and used a questionnaire. The study population consisted of all 278 UNRWA school principals (109 male and 169female). The sample size was 119 (54.7%).

The study's most important finding was that "the degree of the challenges that face implementing blended education at UNRWA schools in Gaza was with a relative weight of (%74.92).

اسم الباحث المرسل: رسمية جعفر أبو قاسم
بريد الكتروني: shmz2002@gmail.com

The researcher recommended putting a plan to raise students' self-learning skills, and training teachers and school principals on how to implement blended education and raising parents' awareness of their role as educational partners.
Keywords: *Blended Education, Challenges.*

1- مقدمة

يعتبر طلب العلم فريضة، حيث إنه السبيل الوحيد لرقي ورفاهية الأمم، حيث يتطلب استمرار تقديم الخدمات التعليمية ذات الجودة في كافة الظروف وحتى الطارئة منها، حيث لا يمكن للعملية التعليمية الانتظار لعودة حالة الاستقرار وانتهاء حالة الوباء؛ لأن ذلك سيؤدي إلى تجهيل أجيال بأكملها، لذا لجأت الأنظمة التربوية في معظم الدول لتبني أنماط وأساليب جديدة من التعليم خلال جائحة كورونا، كالتعليم المدمج والتعليم عن بعد والتعلم الذاتي، وكان لزاماً على الكوادر التعليمية اكساب الطلبة المهارات اللازمة لتطبيق هذه الأنماط الجديدة؛ بغية عدم التأخر عن ركب التحصيل الدراسي.

وقد أوصت دراسة أبو الخير(2019م) بضرورة الاهتمام بتطوير البيئة التعليمية التقليدية لتصبح صالحة ومناسبة لتطبيق تكنولوجيا التعلم الإلكتروني وذلك من خلال تأسيس البنية التحتية من تقنيات تفاعلية حديثة، وتأمين عملية الاتصال السريع بالشبكة العنكبوتية للحصول على المعلومات للمدارس وللطلاب والمعلمين. (أبو الخير، 2019م، ص13).

أما دراسة السيد وآخرون(1439ه) فقد أشارت إلى أهمية التعليم المدمج لتلبية الاحتياجات التعليمية، حيث يتم المزج بين الفصول الدراسية التقليدية والتعليم والتدريب المعتمد على الويب أو التقديم المتزامن واللامتزامن عبر الإنترنت، مما فيؤدي الى تحسين جودة التعليم وزيادة الخبرات والتجارب. (السيد وآخرون، 1439ه، ص 3).

2- مشكلة الدراسة وأسئلتها:

العديد من الدراسات (مثل دراسة أبو الخير (2019) ودراسة السيد وآخرون (1439ه) أكدت على أهمية التعليم الإلكتروني في كافة المراحل التعليمية والأكاديمية، وأن العالم بأسره اتجه الي تبنّي الرقمنة في العملية التعليمية التعلمية من خلال استثمار التكنولوجيا وتوظيفها في المدارس.

ومن خلال عمل الباحثة كمديرة في مدارس الأونروا لاحظت أن تطبيق التعليم المدمج واجه العديد من التحديات والمعوقات في العديد من جوانب العمل المدرسي وعلى جميع المستويات، وذلك أثناء تطبيقه خلال جائحة كورونا، حيث كان هناك الكثير من الاجتهادات الشخصية التي ينقصها التنظيم والتوجيه القائم على النظريات العلمية؛ لذا كانت جهود مهدورة لو أحسن استغلالها لعمت الفائدة على جميع الطلبة.

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1. السؤال الرئيس في هذه الدراسة وهو:

   ما أبرز التحديات التي تواجه تطبيق التعليم المدمج في مدارس وكالة الغوث الدولية في محافظات غزة من وجهة نظر مديري ومديرات المدارس؟

2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على مقياس أبرز التحديات التي تواجه التعليم المدمج في مدارس الأونروا بمحافظات غزة تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)؟

3. ما السبل المقترحة للحد من التحديات التي تواجه تطبيق التعليم المدمج في مدارس وكالة الغوث الدولية في محافظات غزة ضوء نتائج الدراسة؟

فروض الدراسة:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات أبرز التحديات التي تواجه تطبيق التعليم المدمج في مدارس الأونروا في محافظات غزة تعزى لمتغير الجنس (مدير، مديرة).
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات أبرز التحديات التي تواجه تطبيق التعليم المدمج في مدارس وكالة الغوث الدولية في محافظات غزة تعزى لمتغير المؤهل العلمي (بكالوريوس، دراسات عليا).
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات أبرز التحديات التي تواجه تطبيق التعليم المدمج في مدارس وكالة الغوث الدولية في محافظات غزة تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة. (أقل من 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات).

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى:

1) الكشف عن أبرز التحديات التي تواجه تطبيق التعليم المدمج في مدارس الأونروا بمحافظات غزة من وجهة نظر مديري ومديرات المدارس.
2) التعرف علي اختلاف تقديرات المبحوثين لأبرز التحديات التي تواجه التعليم المدمج بمدارس الأونروا بمحافظات غزة تبعا لمتغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة).
3) وضع مقترحات للتغلب على التحديات التي تواجه تطبيق التعليم المدمج في مدارس الأونروا بمحافظات غزة في ضوء نتائج الدراسة.

أهمية الدراسة:

تتلخص أهمية الدراسة فيما يلي:

1) تستمد الدراسة الحالية أهميتها النظرية من أهمية الموضوع، كون موضوع التعليم المدمج ضمن سلم أولويات الانظمة التعليمية، على مستوى العالم وعلى مستوى وفي مجتمعنا الفلسطيني بشكل خاص لما يواجه من تحديات جراء الوباء وكذلك الحروب.

2) وكذلك تكمن أهميتها التطبيقية بمدى استفادة جهات عدة منها:

- دائرة التعليم بالأونروا من خلال الأفكار التي يمكن أن تقدمها الدراسة.
- دائرة تطوير المناهج بوزارة التربية والتعليم والمختصين وطلبة البحث العلمي.
- أولياء الأمور لمتابعة أبنائهم.

حدود الدراسة:

وتحدد حدود الدراسة في الجوانب التالية:

- **الحد الموضوعي:** اقتصرت الدراسة الحالية على تحديد أبرز التحديات التي تواجه تطبيق التعليم المدمج في مدارس الأونروا بمحافظات غزة وسبل الحد منها.

- **الحد البشري:** اقتصرت الدراسة الحالية على مديري ومديرات مدارس الأونروا بمحافظات غزة.
- **الحد المؤسسي: اقتصرت** الدراسة الحالية على مدارس الاونروا.
- **الحد المكاني:** محافظات غزة _ فلسطين.
- **الحد الزماني:** الفصل الثاني في العام الدراسي (2021م - 2022م)

مصطلحات الدراسة:

التعليم المدمج: Blended Education

تعرفه الباحثة بأنه التعليم الذي يجمع بين مزايا التعليم التقليدي في بيئة تعلم وجها لوجه، ومزايا التعليم الإلكتروني في بيئات افتراضية من خلال توظيف التكنولوجيا والإنترنت، ليتكون نموذج تعليمي متكامل لمواكبة التحول الرقمي والتطور التكنولوجي.

مدارس وكالة الغوث الدولية:

هي المدارس الابتدائية والإعدادية التابعة لوكالة الغوث الدولية (الأونروا) في محافظات غزة، والتي يدرس فيها أبناء اللاجئين الفلسطينيين، من الصف الأول إلى الصف التاسع الأساسي. (وزارة التربية والتعليم العالي، 2015، ص.5)

محافظات غزة:

هي جزء من السهل الساحلي لدولة فلسطين، تبلغ مساحتها حوالي (365 كم^2)، ويمتد هذا الجزء على الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط بطول 45 كم، ويميل للغرب قليلاً من الشمال نحو الجنوب، وبعرض يتراوح ما بين 6 إلى 12 كم، وتُقسم إدارياً إلى خمس محافظات (محافظة شمال غزة، محافظة غزة، محافظة الوسطى، محافظة خانيونس، محافظة رفح) (وزارة التخطيط والتعاون، 2014م، ص. 6).

التحديات:

هي كل مشكلة أو معيق سواء كانت معنوية أو مادية قد تمنع الفرد من تحقيق أهدافه الخاصة أو تقف حائلا أمام تنفيذه للمهام المطلوبة مما ينعكس بشكل سلبي على مستوى أدائه العملي وحالته النفسية. (اسليم، 2017، ص8)

التعريف الإجرائي للتحديات:

هي كل مشكلة أو معيق سواء كانت معنوية أو مادية قد تمنع المعلم أو مدير المدرسة من تحقيق أهدافهم التعليمية أو تقف حائلا أمام تنفيذهم للمهام المطلوبة مما ينعكس بشكل سلبي على مستوى أدائهم العملي وحالتهم النفسية.

الإطار النظري

تعتبر العقول البشرية أكبر ثروة لأي دولة، وحيث إن المدارس أساس أي تغيير في المجتمع، كان لا بد من أن تواكب العملية التعليمية التطورات، لتكسب الطلبة المهارات المطلوبة في سوق العمل.

خلال فترة جائحة كورونا تبنت دائرة التعليم بالأونروا في محافظات غزة منحى تعلم مرن، والذي يسمح باختيار أحد أنماط التعلم الثلاثة (التعلم بشكل كامل عن بعد، التعليم المدمج، التعليم الوجاهي) وذلك حسب السياق المناسب لِكوفيد-19 (UNRWA، 2020م، ص.7).

البعد الاصطلاحي للتعليم المدمج

والتي وتعرفه جندية (2021م) بأنه نظام تعليمي تفاعلي بين المكونات المادية والبشرية والذي يعمل على زيادة الدافعية لدى الطلبة لتنمية المهارات والمفاهيم لديهم لتحقيق التعلم الفعال. (جندية، 2021ن، ص.9).

بينما أشار إسليم في دراسته (2017م) بأنه منظومة ترتكز على الدمج بين الأسلوب الاعتيادي مع الإلكتروني بهدف إخراج المنتج التعليمي بطريقة سلسة وسهلة ومشوقة للمتعلمين غايتها تحقيق الهدف التعليمي.

وتعرفه الباحثة اجرائيا بما يتطلب طبيعة بحثها بأنه التعليم الذي يجمع بين مزايا التعليم التقليدي في بيئة تعلم وجها لوجه، ومزايا التعليم الإلكتروني في بيئات افتراضية من خلال توظيف التكنولوجيا والإنترنت، ليتكون نموذج تعليمي متكامل لمواكبة التحول الرقمي والتطور التكنولوجي.

مكونات التعليم المدمج

من خلال التعريفات السابقة ومن خلال تجربة التعليم المدمج في مدارس الأونروا يتضح للباحثة أن التعليم المدمج يتكون من :

- ✓ التعليم الوجاهي داخل الصفوف التقليدية، حيث تتم عملية التعليم الوجاهي، والتفاعل المباشر بين الطلبة والمعلمين، والطلبة وأقرانهم.
- ✓ التعلم الإلكتروني، ويشمل على سبيل المثال لا الحصر (الصفوف الافتراضيةVirtual classes، البريد الإلكتروني، مواقع التواصل مثل مجموعات الواتساب والفيس بوك والتليجرام، قنوات اليوتيوب، المنصات التعليمية التي تم تصميمها من قبل دائرة التعليم في الأونروا.
- ✓ بالإضافة للمكون الثالث وهو بطاقات التعلم الذاتي.

أهداف التعليم المدمج

أوضح سليم (2017م: 23) أن أهداف التعليم المدمج:

- ✓ زيادة فاعلية أعضاء الهيئة التدريسية.
- ✓ نشر الثقافة الإلكترونية في المجتمع.
- ✓ جعل التعلم تفاعليا وليس تلقينياً
- ✓ مواكبة التطورات المعاصرة، وتمكين الطلبة من التفاعل بكفاءة عالية كبيرة.
- ✓ زيادة أعداد المتعلمين.

أما جندية (2021م، 18) فأضافت أن من أهداف التعليم المدمج:

- ✓ تقليل النفقات
- ✓ زيادة مشاركة الطلبة الخجولين.
- ✓ تنمية الجانب المعرفي والعلمي للمتعلمين.
- ✓ تحقيق الديمقراطية في التعلم الذاتي

وتضيف الباحثة للأهداف السابقة استمرار العملية التعليمية في الحالات الطارئة، كما حدث أثناء جائحة كورونا في العالم أجمع، وبصفة خاصة لما تمر به محافظات غزة من حروب. 325

مميزات التعليم المدمج

لقد أوضح (Rao، 2019م) ميزات التعليم المدمج:

- رفع مستوى تحصيل الطلبة من خلال تقديم الدروس وجهًا لوجه وعبر الإنترنت.
- يمكن للطلاب العمل بمفردهم باستخدام التقنيات والبرامج الرقمية.
- يمكن المعلمين من تبسيط عملية التعلم لمساعدة جميع الطلبة للوصول إلى كامل إمكاناتهم.
- يوفر تجربة تعليمية مستقلة وتعاونية متزامنة ويكسب الطلبة مهارات رقمية جديدة.
- استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتطوير العملية التعليمية.

- يخلق ويحسن التواصل بين المعلمين والطلبة ويقدم فرص تقييم أفضل.
- يقلل من نفقات التعليم وتكاليف التدريب، من خلال وضع الفصول الدراسية على الإنترنت ويستبدل بشكل أساسي الكتب المدرسية باهظة الثمن بالنسخ الإلكترونية.
- يوفر فرصة لجمع البيانات وتحليلها للوقوف على نتائج عملية التعلم
- يساعد المدارس على تعزيز نتائج تحصيل الطلاب (علاجياً أو إثرائياً).
- يسهل على الطلبة الذين لديهم مواهب خاصة أو اهتمامات خارج المنهاج، من استخدام التكنولوجيا التعليمية لتطوير مهاراتهم أو تجاوز قيود الصف.
- يطور مهارات التعلم الذاتي لدى الطلبة، ليحل محل النموذج الذي يقف فيه المعلم أمام الطلبة في الفصل ومن المتوقع أن يظل الجميع على نفس الوتيرة.
- يتيح للطلاب العمل بالسرعة التي تناسبهم، مع التأكد من فهمهم الكامل للمفاهيم الجديدة قبل الانتقال للتعلم الجديد أو اللاحق.
- إنها بيئة التعلم الافتراضية التي تساعد على ربط الأساتذة بالطلاب بدونها الوجود المادي، مما يجعل هذا "المقهى الافتراضي" (Virtual Cafe). (Rao، 2019م، ص.4).

تحديات التعليم المدمج

إذا لم يتم توظيف التعليم المدمج بالشكل الصحيح من حيث التخطيط والتنفيذ سيواجه القائمين عليه العديد من التحديات منها:

- تعبر الأمية التكنولوجية حاجز كبير للطلبة الذين يحاولون الوصول إلى المواد التعليمية.
- يمكن أن يؤدي استخدام تقنيات تسجيل الدروس إلى تأخر الطلبة عن البرنامج الدراسي الزمني المعد سلفا.
- غالي الثمن لما يحتاجه من أجهزة وبرامج وتقنيات بالإضافة لتكاليف الصيانة.
- يمكن أن يؤدي الاستخدام غير الفعال لأدوات تكنولوجيا التعلم إلى إهدار الوقت والموارد.

عدم وجود الحافز. (Rao، 2019م، ص.6).

ومن خلال تجربة الباحثة بتطبيق التعليم المدمج داخل مدارس الأونروا تضيف ما يلي:

- مقاومة التغيير ورفض هذا النوع من التعليم من قبل أولياء الأمور والطلبة وبعض المعلمين.
- قلة توافر مهارات المعلم الرقمي لدى عدد كبير من المعلمين والمعلمات ومقاومتهم للتغيير.
- قلة توافر المواد التعليمية الإلكترونية الشاملة المتكاملة مع عناصر المنهاج (الأهداف، المحتوى، الأنشطة، والتقويم)
- قلة توافر الأجهزة الذكية لدى نسبة كبيرة من الطلبة، خاصة داخل الأسر كبيرة العدد.
- ضعف شبكات الإنترنت.

أنماط التعليم المدمج

حدد (Alsalhi and Others,2021) أنماط التعلم المدمج التالية:

- منهج عبر الإنترنت بالكامل مع خيارات للتعليم وجهًا لوجه.
- منهج عبر الإنترنت في الغالب أو بالكامل مع بعض الوقت المطلوب في الفصل.
- منهج عبر الإنترنت في الغالب أو بالكامل مع اجتماع الطلاب يوميًا في الفصل.
- تعليمات الفصل الدراسي مع المكونات الأساسية المطلوبة عبر الإنترنت والتي تمتد إلى ما بعد الفصل و / أو اليوم الدراسي.
- تعليمات الفصل الدراسي التي تتضمن موارد عبر الإنترنت بمتطلبات محدودة أو معدومة على الطلاب للاتصال بالإنترنت. (Alsalhi and Others, 2021.p.251).

متطلبات التعليم المدمج

أشار Innes و Wilton (2018م) في كتابهما (Guide to Blended Learning) لنجاح التعليم المدمج لابد من توافر المتطلبات التالية:

- **الوصول إلى التكنولوجيا**: توفير الموارد اللازمة للطلبة من اتصال إنترنت موثوق به، الأجهزة مثل أجهزة الكمبيوتر المحمولة أو الهواتف الذكية.
- **التصميم:** يعني إنشاء وتصميم الأنشطة المناسبة عبر الإنترنت وفق المبادئ التربوية ودمج التكنولوجيا بطريقة ذات مغزى تدعم التعلم.
- **السلامة:** خلق الوعي بشأن الاختراق السيبراني وضمان التدخلات الأمنية ضده وضد ممارسات التعلم غير الأخلاقية والخداع الأكاديمي.
- **تطوير المهارات والدعم والتدريب (**: يجب أن يتمتع كل من الطلبة والمعلمين بالمعرفة والمهارة والكفاءة اللازمة للتعامل وتوظيف تطبيقات التكنولوجيا.
- **الدافعية**: يحتاج الطلبة إلى الدافعية عند الانخراط في طرائق تعلم جديدة قد تتطلب مهارات جديدة وكبيرة. (Wilton and Innes, 2021,pp.5-6).

وتضيف الباحثة إلى المتطلبات السابقة التي ذكرت ضرورة وجود متطلبات للمكون الآخر من التعليم المدمج وهو الجزء الوجاهي، ومن هذه المتطلبات:

- تحليل المنهاج وتحديد الدروس التي لا يمكن تنفيذها إلا وجاهياً، والدروس التي يمكن أن تعلم عبر التعلم الإلكتروني.
- توفير مستلزمات الجانب العملي لبعض المواد فعلى سبيل المثال (المواد التي لا يمكن أن يتعلم دروسها إلكترونيا، ويجب ان تطبق تحت إشراف المعلم ورعايته.

الدراسات السابقة

- دراسة **Alsalhi, Najeh, and Others (2021)**:

Blended Learning in Higher Education: A Study of Its Impact on Students' Performance. **دراسة أثر التعليم المدمج على الأداء الأكاديمي لطلبة التعليم العالي**، هدفت الدراسة إلى تعرف أثر التعليم المدمج على الأداء الأكاديمي لطلبة مادة الإحصاء في جامعة عجمان، واستخدمت الدراسة المنهج شبه التجريبي، تم أخذ عينات الدراسة من 268 طالبًا مقسمة إلى مجموعتين تجريبية (العدد = 135) والتي تستخدم التعلم المدمج، ومجموعة التحكم (ن = 133) تدرس من قبل التقليدي، أعد الباحثون اختبار التحصيل كأداة للدراسة بعد التحقق من صحتها وموثوقيتها، وأشارت النتائج لوجود فروق دالة إحصائياً لصالح المجموعة التجريبية التي استخدم معها التعليم المدمج، وأوصت الدراسة بزيادة استخدام التعليم المدمج على نطاق واسع لتشمل مختلف المجالات التعليمية.

- **دراسة جندية (2020م) فاعلية بيئة تعليمية قائمة على التعليم المدمج في تنمية مهارات حل المسألة الفيزيائية لدى طالبات الصف الحادي عشر بغزة. هدفت** الدراسة الكشف عن فاعلية بيئة تعليمية قائمة على التعليم المدمج في تنمية مهارات حل المسألة الفيزيائية لدى طالبات الصف الحادي عشر بغزة، واستخدمت الاختبار أداة للدراسة، ووظفت المنهج شبه التجريبي والمنهج الوصفي التحليلي، وكانت العينة التي نفذت عليها الدراسة (17) طالبة، ومن أهم النتائج فاعلية البيئة التعليمية القائمة على التعليم المدمج في تنمية مهارات حل المسألة الفيزيائية، ومن أهم التوصيات توظيف التعليم المدمج في تنمية مهارات متنوعة لدى الطلبة.

- دراسة **Muxtorjonovna (2020). Significance Of Blended Learning in Education System. فاعلية التعليم المدمج في النظام التعليمي.** هدفت الدراسة تعرف أهمية التعلم المدمج في النظام التعليمي، وأسباب استخدامه والعوامل الأساسية لتحسين التعليم المدمج، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، ومن أهم النتائج فعالية التعليم المدمج مع المجموعات الكبيرة، يدعم التعليم المدمج المهارات المهنية القائمة على العمل، وأوصت الدراسة بضرورة توفير وصول واسع إلى الموارد التعليمية الرقمية المشتركة من حيث الأدوات وأنظمة المعلومات.

- **دراسة السيد وآخرون(2018م). فاعلية استخدام التعليم المدمج الإلكتروني واستراتيجيات التدريس المتمركز حول المتعلم وفق نموذج فارك على مخرجات التعلم والدافعية.**

هدفت الدراسة إلى تحديد أنماط تعلم طالبات كليات التربية بالدلم وفق نموذج فارك لأنماط التعلم، والتعرف على مدى فاعلية استخدام التعليم المدمج واستراتيجيات التدريس المتمركز حول المتعلم، وتم استخدام المنهج التجريبي، وتم تطبيق استبانتين واختبار تحصيلي، ومن أهم نتائج الدراسة تفوق الطالبات اللواتي درسن بالتعليم المدمج لصالح الاختبار البعدي، وقد أوصت الدراسة بتدريب أعضاء هيئة التدريس على تطبيق التعليم المدمج لفاعليته عند تطبيق استراتيجيات التدريس.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية تبين ما يلي:

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة:

1- **من حيث المنهج المستخدم**: اتفقت الدراسة الحالية من حيث المنهج مع دراسة Muxtorjonovna (2020م) حيث استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، بينما استخدمت دراسة .Alsalhi, Najeh, and Others (2021). دراسة السيد وآخرون(1439هـ). المنهج التجريبي وشبه التجريبي، أما دراسة جندية (2020م) فقد استخدمت المنهج شبه التجريبي والمنهج التحليلي الوصفي.

2- **من حيث الأداة المستخدمة**: استخدمت دراسة .Alsalhi, Najeh, and Others (2021) ، و دراسة جندية (2020م) الاختبار التحصيلي، بينما دراسة السيد وآخرون(1439هـ) استخدمت استبانتين واختبار تحصيلي.

3- **من حيث مجتمع الدراسة وعينتها**: تناولت الدراسات السابقة طلبة إما من مدارس كدراسة جندية (2020م)، وإما طلبة جامعات مثل دراسة Alsalhi, Najeh, and Others (2021م)، أما الدراسة الحالية فتقيس التحديات من وجهة نظر مديري المدارس.

الطريقة والإجراءات:

أولاً- منهج الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

ثانياً- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من جميع مديري ومديرات مدارس وكالة الغوث بالمحافظات الجنوبية لفلسطين، والبالغ عددهم (278) موزعين **إلى (109) مديرين و(169) مديرةً** للعام الدراسي (2022-2021م)، وفقاً للسجلات الرسمية دائرة التعليم بالأونروا.

ثالثاً- عينة الدراسة: (أ) تم اختيار عينة استطلاعية (15) مديرا ومديرة بطريقة عشوائية، بغرض لحساب صدق وثبات الأداة، وقد تم احتسابهم ضمن عينة الدراسة التي تم التطبيق عليها.

(ب)العينة الميدانية للدراسة: تم استخدام عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة الأصلي، بلغ حجمها (152) مديرا ومديرة، أي بما نسبته (54.7%) وتعد هذه النسبة مناسبة لإجراء الأدوات والاختبارات الإحصائية المختلفة على العينة، والجدول التالي يوضح العينة الميدانية:

جدول (1): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة

الجنس		المؤهل العلمي		سنوات الخدمة		
ذكر	أنثى	بكالوريوس	دراسات عليا	أقل من خمس سنوت	خمسة سنوات فأكثر	المجموع
62	90	94	58	29	123	152
40.8	59.2	61.8	38.2	19.1	80.9	%100

رابعاً- أداة الدراسة: بعد الاطلاع على الإطار النظري والدراسات السابقة قامت الباحثة ببناء استبانة تتكون من(21) فقرة، موزعة على أربعة مجالات: (المعلمون، الطلبة وأولياء الأمور، المنهاج، مديرو المدارس)، وتم الاستجابة لفقرات الاستبانة بتدرج ليكرت الخماسي بدرجة (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جداً)، وتصحح الاستجابات بالدرجات (5، 4، 3، 2، 1).

خامساً- صدق الاستبانة: قامت الباحثة بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على (4) من المحكمين المختصين في الإدارة التربوية والمختصين في دائرة التعليم بالأونروا.

ثم احتساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة على عينة الدراسة الاستطلاعية، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال التابعة له.

ثم احتساب الاتساق البنائي واحتساب معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل مجال من مجالات الاستبانة، مع الدرجة الكلية لفقرات الاستبانة ككل، وقد اتضح أن مستوى الدلالة لكل فقرة، أقل من (0.05)، وبذلك تعد مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

سادساً- ثبات الاستبانة: وللتحقق من ثبات الأداة، أجرت الباحثة خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما: معامل ألفا كرونباخ وطريقة التجزئة النصفية

1. **طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:** استخدمت الباحثة طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة وقد اتضحت أن معاملات الثبات تتراوح بين (0.611- 0.696) ومعامل الثبات الكلي تساوي (0.791) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحثة إلى تطبيقها على عينة الدراسة.
2. **طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:**

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل مجال، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سيبرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) في حال تساوي فقرات الجزأين ومعامل جتمان في حالة عدم التساوي للجزأين واتضح أن قيمة معامل الارتباط المعدل (سيبرمان براون) ومعامل جتمان مرتفعتان، وبذلك تم التأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة.

نتائج الدراسة:

لقد تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج (SPSS)، للحصول على نتائج الدراسة وعرضها وتحليلها.

المحك المعتمد في الدراسة: تم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (4=1-5)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4/5=0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (2): يوضح المحك المعتمد في الدراسة

طول الخلية	الوزن النسبي المقابل له	درجة الموافقة
من 1 – 1.80	من 20%-36%	قليلة جداً
أكبر من 1.80 - 2.60	أكبر من 36%- 52%	قليلة
أكبر من 2.60 – 3.40	أكبر من 52%- 68%	متوسطة
أكبر من 3.40 – 4.20	أكبر من 68%- 84%	كبيرة
أكبر من 4.20-5	أكبر من 84 %-100%	كبيرة جداً

الإجابة عن السؤال الأول: والذي ينص على: ما درجة تقدير أفراد عينة الدراسة للتحديات التي تواجه تطبيق التعليم المدمج في مدارس وكالة الغوث الدولية في محافظات غزة؟ وللإجابة عن هذا التساؤل، تم استخدام اختبار One Sample T Test للعينة وقد تم احتساب المتوسط الحسابي والوزن النسبي للمجالات وترتيبها تبعاً لذلك.

جدول (3): المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري والترتيب لفقرات المجال

#	المجال	م. الحسابي	ن. المعياري	و. النسبي	الترتيب
.1	تحديات في مجال المعلمون	3.8267	.52180	76.53	3
.2	تحديات في مجال الطلبة وأولياء الأمور	3.8267	.52180	76.53	1
.3	تحديات في مجال المنهاج	3.7535	.55238	75.07	2
.4	تحديات في مجال ميري المدارس	3.5777	.67785	71.55	4
	الدرجة الكلية للاستبانة	3.7445	.44831	**74.92**	

* قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "118" تساوي 1.96 ±

ويتضح من خلال الجدول (3) أن جميع متوسطات المجالات المختلفة كانت متقاربة من حيث أوزانها النسبية، أما الدرجة الكلية للاستبانة ككل فقد حصلت على وزن نسبي (74.92%)، مما يدلل على أن درجة تقدير أفراد عينة الدراسة للتحديات التي تواجه تطبيق التعليم المدمج في مدارس وكالة الغوث الدولية في محافظات غزة جاءت **بدرجة كبيرة**.

كما يوضح الجدول (2) ترتيب المجالات حسب أوزانها النسبية فقد كانت على النحو التالي:

المجال الأول (تحديات في مجال الطلبة وأولياء الأمور) ربما يعود ذلك إلى:

- قلة الإمكانات المادية لدى الطلبة فنسبة كبيرة منهم لا يتوفر لديهم أجهزة ذكية وخدمة إنترنت.
- لا يمتلك الطلبة مهارات التعلم الذاتي (التخطيط للتعلم، التقييم، التحفيز الذاتي، إدارة الوقت، توظيف استراتيجيات التعلم الذاتي، المراقبة الذاتية، البحث عن مساعدة)، كما أن دافعية الطلبة للتعلم عن بعد أو التعليم الإلكتروني قليلة جداً.
- لا يتوافر لدى أولياء الأمور الكفايات اللازمة لمتابعة تعلم أبناءهم للتعليم المدمج.
- قيام العديد من أولياء الأمور بأداء المهام الموكلة للطلبة بدلاً عنهم، وكانت هذه أخطر ما واجهه المعلمون في التعليم المدمج.

المجال الرابع (تحديات في مجال مديرو المدارس) وحصل على درجة أقل من المجالات الثلاثة كبيرة، ويعزى ذلك إلى: ربما يكون ذلك (لطبيعة مهام مدير أو مديرة المدرسة في الاشراف والمتابعة يكون التحدي أقل مما هو في الممارسة بخصوص الطلبة والمعلمين وكذلك أولياء الامور الذين يتقمصون شخصيات أبنائهم.

- في بداية تطبيق التعليم المدمج لم تتوافر توجد رؤية واستراتيجية واضحة لدى مديري المدارس حول تطبيق التعليم المدمج.
- رفض المعلمين كبار السن للتعليم المدمج لافتقارهم للمهارات اللازمة لتطبيقه مثل: (توظيف التكنولوجيا والتعليم الإلكتروني، وأساليب التعلم عن بعد)
- لكي يقدم مديرو المدارس التنمية المهنية اللازمة للمعلمين في مجال التعليم المدمج، لا بد من تدريب المديرين أولاً.
- أثناء تطبيق التعليم المدمج لم يتمكن مديرو المدارس من الإشراف ومتابعة التعلم الإلكتروني بصورة كبيرة بنفس درجة الإشراف ومتابعة التعليم الوجاهي وذلك بسبب كثرة الفصول الافتراضية ومجموعات الواتساب.

- تذمر العديد من المعلمين وأولياء الأمور من فكرة التعليم المدمج لتحول يومهم كله إلى يوم دراسي، وأصبح المنزل بيئة مدرسية.

تحليل فقرات الاستبانة:

المجال الأول(المعلمون): لقد أظهرت النتائج أن أعلى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال هي الفقرة (4) التي نصت على" يمتلك المعلمون المتطلبات المادية اللازمة للتعلم المدمج (أجهزة ذكية، خدمات انترنت، برامج) (93.55%)، وبدرجة تقدير كبيرة جداً، **وقد يعزى ذلك إلى:** أن الهواتف الذكية أصبحت متطلب لكل فرد في المجتمع على اختلاف تعليمهم فمن النادر جدا أن تجد شخصا لا يحمل هاتفا ذكيا، وبالتالي لا تمثل هذه الفقرة تحدياً لتطبيق التعليم المدمج.

أما أدنى فقرة فكانت الفقرة (2) التي نصت على" يتوافر لدى المعلمين مهارات تقييم الطلبة ضمن التعليم المدمج" قد احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (62.57%) ، وبدرجة تقدير متوسط، **وقد يعزى ذلك إلى** أن أساليب التقييم عن بعد محدودة كالاختبارات الإلكترونية، تتطلب وقت طويل لإعدادها، ونتائج تقييم الطلبة غير موثوقة.

المجال الثاني (الطلبة وأولياء الأمور): أعلى فقرة كانت رقم (3) ونصت على "يمتلك الطلبة مهارات استخدام التكنولوجيا الحديثة" بوزن نسبي (73.12%) بدرجة تقدير كبيرة، ويعزى ذلك لان التكنولوجيا لغة العصر، حيث يمضي الأطفال والكبار معظم أوقاتهم مع الهواتف الذكية.

أما أدنى فقرة فكانت رقم (1) ونصت على "يتوفر لدى جميع الطلبة المتطلبات اللازمة لتنفيذ التعليم المدمج (الأجهزة الذكية، البرامج، خدمات إنترنت)"، بوزن نسبي (61.13%) ويعزى ذلك إلى حالة الفقر والبطالة المنشرة في محافظات غزة لأسباب سياسية.

المجال الثالث (المنهاج): أعلى فقرة كانت رقم (2) والتي نصت على "يتم تحديد المصادر الالكترونية للمعلمين والطلبة وأولياء الأمور" بوزن نسبي (71.61%) بدرجة تقدير كبيرة، **ويعزى ذلك** لما يتوفر لدى دائرة التعليم من موقع (ILP) التعليم التفاعلي المحوسب، ودروس قناة الأونروا، والفيديوهات التعليمية التي شارك العديد من المعلمين بإنتاجها، ومواد التعلم الذاتي، بالإضافة للمنصة التعليمية التي اصدرتها الدائرة.

وأدنى فقرة كانت رقم (4) والتي نصت على " يتم توزيع المنهاج من بداية العام (وجاهيا، إلكترونيا) وفق جدول زمني" بوزن نسبي (60.24%) بدرجة تقدير متوسطة، ويعزى ذلك إلى أن اللجوء للتعليم المدمج لا يتم إلا في حالات الطوارئ، ولا تصدر هذه الخطط إلا وقت الحاجة.

المجال الرابع (مديرو المدارس): أعلى فقرة كانت رقم (2) والتي نصت على "مديرو المدارس على وعي بأهمية التعليم المدمج" بوزن نسبي (83.48%) بدرجة تقدير كبيرة، ويعزى ذلك إلى ما تقدمه الدائرة من تدريب لمديري المدارس لمواكبة أي مستجدات تربوية.

وأدنى فقرة كانت رقم (5) ونصت على " يتمكن مديرو المدارس من الاشراف ومتابعة التعلم الإلكتروني بنفس درجة الاشراف ومتابعة التعليم الوجاهي" بوزن نسبي (61.57%) بدرجة تقدير متوسطة، ويعزى ذلك إلى الكم الكبير من مجموعات الواتساب والفصول الافتراضية، الاطلاع على ما يقدم عبر العالم الافتراضي لا يحقق الإشراف على جميع عناصر الإشراف التربوي، يتطلب وقت طويل خارج ساعات العمل، يعتبر غير شيق نوعا ما ولا يحقق شغفاً.

الإجابة على السؤال الثاني والذي ينص على هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات أبرز التحديات التي تواجه التعليم المدمج في مدارس وكالة الغوث الدولية في محافظات غزة تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة)؟

وللإجابة عن هذا السؤال تحققت الباحثة من ثلاث فرضيات وهي كما يلي:

- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة للتحديات التي تواجه تطبيق برنامج التعليم في حالات الطوارئ بمدارس وكالة الغوث الدولية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية تعزى لمتغير الجنس(مدير ، مديرة)؟

لمتغير المؤهل العلمي (بكالوريوس، دراسات عليا)؟ لمتغير عدد سنوات الخدمة (أقل من 10 سنوات، 10 سنوات فأكثر)؟

وللتحقق من صحة هذا الفرضيات كل فرضية على حدة، تم استخدام اختبار t للعينتين المستقلتين (Independent Samples T Test)، لاختبار الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة، وأظهرت النتائج أن القيمة الاحتمالية (Sig.) للدرجة الكلية للاستبانة أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، مما يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخدمة)، ويعزى ذلك إلى أن الدائرة تقوم بتقديم نفس برامج التنمية المهنية للمعلمين ومديري المدارس على حدّ سواء بغض النظر عن (الجنس، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة).

الإجابة على السؤال الثالث والذي ينص على "ما السبل المقترحة للحد من التحديات التي تواجه تطبيق التعليم المدمج في مدارس وكالة الغوث الدولية في محافظات غزة ضوء نتائج الدراسة؟

وللإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بإجراء عدة مقابلات مع عدد من مديري المدارس والمختصين التربويين، وقد أثمرت هذه المقابلات مجموعة من المقترحات التي تسهم في الحد من التحديات التي تواجه تطبيق التعليم المدمج بمدارس وكالة الغوث الدولية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، **ومن أهم هذه المقترحات:**

- البحث والاستفادة من التجارب الناجحة لبعض الدول في هذا المجال.
- رفع كفايات المعلمين في المهارات اللازمة لتطبيق التعليم المدمج، ورفع كفاياتهم مهارات تقييم الطلبة ضمن التعليم المدمج.
- حصر الطلبة المهمشين (لا يمتلكون مقومات التعلم الإلكتروني) في كل مدرسة والعمل على تلبية احتياجاتهم المختلفة في ضوء الإمكانات المتاحة.
- إعادة تصميم بطاقات التعلم الذاتي بحيث تتميز بمزيد من الشروحات ودعمها بفيديوهات توضيحية.
- عقد لقاءات وندوات لأولياء الأمور لرفع كفاياتهم اللازمة لمتابعة تعلم أبنائهم في التعليم المدمج.
- تحديد مكونات المنهاج الوجاهي والإلكتروني (الأهداف، المحتوى، الأنشطة، التقييم) وفق رؤية واستراتيجية واضحة من بداية العام، وتوفير المصادر الإلكترونية للمعلمين والطلبة وأولياء الأمور.
- وضع برنامج تدريبي لمديري المدارس لتمكينهم من الاشراف ومتابعة التعليم المدمج.

توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة أوصت بما يلي:

- وضع خطة لرفع كفاية الطلبة في مهارات التعلم الذاتي.
- وضع خطة تطوير مهني لتدريب المعلمين ومديري المدارس على تطبيق التعليم المدمج.
- التركيز على توعية أولياء الأمور بأهمية دورهم كشركاء في العملية التعليمية.

المراجع

أبو الخير، أحمد. (2019م). المعوقات التي تواجه الإدارة المدرسية في تطبيق التعليم الإلكتروني من وجهة نظر المديرين والمعلمين بمدارس المرحلة الأساسية بمحافظة غزة. *مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث*، *7*(3)،15-1.

إسليم، ياسر. (2017م). *أثر توظيف التعليم المدمج في تنمية مهارات كرة اليد لدى طلاب كلية التربية البدنية والرياضة-* جامعة الأقصى [رسالة ماجستير غير منشورة] . الجامعة الإسلامية بغزة.

السيد، هبة، ابراهيم، غادة، زاهد، منال. (1439هـ). فاعلية استخدام التعليم المدمج الإلكتروني (Blended Learning) واستراتيجيات التدريس المتمركز حول المتعلم وفق نموذج فارك على مخرجات التعلم والدافعية. *مجلة كلية التربية*، جامعة كفر الشيخ، 1-30.

جندية، أروى. (2021م). فاعلية بيئة تعليمية قائمة على التعليم المدمج في تنمية مهارات حل المسألة الفيزيائية لدى طالبات الصف الحادي عشر بغزة] رسالة ماجستير غير منشورة] . الجامعة الإسلامية بغزة.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (2014م). تقرير وزارة التخطيط الاطلس الفني. غزة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وزارة التربية والتعليم العالي. (2015م). *الكتاب الإحصائي السنوي للتعليم العام والعالي في محافظات غزة للعام الدراسي (2014م-2015م)*. الإدارة العامة للتخطيط.

ثانياً- المراجع الأجنبية

Alsalhi, N. et al. (2021). Blended Learning in Higher Education: A Study of Its Impact on Students' Performance. *Nonlinear Dynamics Research Center (NDRC)*, Ajman University, Ajman, UAE., *16*(14), 249-268.

Inna, M, and Wilton, D. (2018). *A Gide to Blended Learning*.

Muxtorjonovna, Avazmatova. (2020). Significance Of Blended Learning In Education System. *(ISSN – 2689-100x)*, 507-511.

Rao, Ch. (2019). Blended Learning: A New Hybrid Teaching Methodology. *Journal for Research Scholars and Professionals of English Language Teaching*. ISSN: 2456-8104 JRSP-ELT, *3*(1).

UNRWA. (2020). Quality education in the context of the COVID-19 pandemic: lessons learned and future implications.

مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية
ISRAA UNIVERSITY JOURNAL FOR HUMANITIES
ISSN 2518-5918 DOI Prefix:10.36529
IUJH ISSUE 15, July 2023

اتّجاهات القائم بالاتّصال نحو مفهومي الحرية والمسؤوليّة الاجتماعيّة

في الصحافة الفلسطينيّة اليوميّة: دراسة ميدانيّة

The Mass Communicator's Attitudes Towards the Concepts of Freedom and Social Responsibility in the Palestinian Daily Newspapers: A Field Study

نداء طه الدريملي

ماجستير صحافة وإعلام، كلية الإعلام، جامعة الأقصى، فلسطين

DOI: 10.36529/1811-000-015-013

تاريخ الاستلام: 2023/02/25 تاريخ القبول: 2023/03/15 تاريخ النشر: 2023/07/01

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية، ومدى التزامه بمواثيق الشرف الصحفي وأخلاقيات المهنة عند تغطيته للأحداث، ومعرفة أنواع الضغوط التي يتعرض لها، وتعد من البحوث الوصفية التي استخدمت منهج المسح الإعلامي وفي إطاره مسح أساليب الممارسة، ومنهج العلاقات المتبادلة وفي إطاره أسلوب المقارنة المنهجية والدراسات الارتباطية، وتم جمع البيانات عن طريق صحيفة الاستقصاء التي وُزعت على عينة عشوائية بسيطة مكونة من (91) من العاملين في صحف "فلسطين، القدس، والحياة الجديدة"، معتمدة على نظريات: "الحرية، والمسؤولية الاجتماعية، وحارس البوابة" وخلصت الدراسة إلى: أن هناك اتجاهات إيجابية تقترب بأن تكون محايدة نحو مفهوم الحرية لاتجاهات القائم بالاتصال في الصحف الفلسطينية اليومية وجاءت بوزن نسبي بلغ (63.4%)، واتجاهات إيجابية نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية وجاءت بوزن نسبي بلغ (71%)، وبينت أن هناك حيادية تقترب من أن تكون إيجابية فيما يتعلق بمدى اطلاع القائم بالاتصال على قانون المطبوعات والنشر ومواثيق الشرف الصحفي ومعرفته بالمواد الخاصة بالحرية والمسؤولية الاجتماعية وحصلت على وزن نسبي بلغ (60.3%)، وحازت الضغوط السياسية والحزبية كأحد اهم الضغوط التي واجهت القائم بالاتصال أثناء العمل الصحفي على أعلى وزن نسبي بلغ (63.7%)، تلاها الضغوط المهنية وحصلت على وزن نسبي (51.6%) ثم الضغوط الأمنية حصلت على وزن نسبي (40.7%)، وكشفت عن عدم وجود فروق دالة إحصائياً في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى "للنوع، للعمر ومكان السكن والمؤهل العلمي، والصحيفة، والانتماء السياسي".

الكلمات الدالة: *اتجاهات القائم بالاتصال، الحرية، المسؤولية الاجتماعية، الصحافة الفلسطينية.*

اسم الباحث المرسل: نداء طه الدريملي بريد الكتروني: nedaataha144@gmail.com

Abstract:

The study aimed to identify the attitudes of the communicator towards the concepts of freedom and social responsibility in the Palestinian press, the extent of its commitment to journalistic codes of honor and professional ethics while covering events, and the types of pressures to which it is exposed. The method of mutual relations within its framework is the method of systematic comparison and correlation studies, and data was collected through a newspaper survey, which was distributed to a simple random sample consisting of (91) workers in the local newspapers, which are "Palestine, Al-Quds, and Al-Hayat Al-Jadida", based on the theories of "freedom, responsibility, and the gatekeeper". The study concluded that there are positive trends close to being neutral towards the concept of freedom for the attitudes of the communicator in the Palestinian daily newspapers, with a relative weight of (63.4%), and positive trends towards the concept of social responsibility, with a relative weight of (71%). And it showed that there is a neutrality approaching to be positive with regard to the extent of the contact person's knowledge of the Press and Publications Law and the journalistic codes of honor and the knowledge of articles related to freedom and social responsibility, and it obtained a relative weight of (60.3%), and political and partisan pressures were one of the most important pressures that faced the contact person. During journalistic work, the highest relative weight was (63.7%), followed by professional pressures, which received a relative weight of (51.6%), and then security pressures, which gained a relative weight of (40.7%). Social responsibility in the daily Palestinian press is attributed to "gender, age, place of residence, academic qualification, newspaper, and political affiliation".

Keywords: *The mass communicator Attitudes, Freedom, Social Responsibility, Palestinian Press.*

مقدمة:

تعد حرية الصحافة إحدى صور حرية الرأي التعبير، وأحد أهم أركان الديمقراطية ووسائل المجتمع المدني، فهي "تقوم على حظر تدخل الدولة في شئون الصحافة وحرية نشر واعتناق الآراء والتعبير عنها دون قيود، فضلاً عن حرية انتقاد المؤسسات الحكومية والحزبية، وألا يكون هناك إلزام بنشر مواد معينة، كما ويحظى الصحفيون بدرجة عالية من الحرية والاستقلال المهني داخل مؤسساتهم، وأن تتاح لهم حرية إرسال واستقبال المعلومات المختلفة، وما يمكن أن يؤدي بدوره إلى بناء المجتمع الديمقراطي، ويكفل للجماهير الحق في المعرفة". (الغول، 2006: 7).

وترتبط حرية الصحافة ارتباطاً قوياً بالمسؤولية الاجتماعية، لا سيما أن نظرية المسؤولية الاجتماعية تقوم على أساس أنه إذا كان من حق الصحافة النشر دون قيود، لذا عليها بالمقابل مسئولية تتمثل بضرورة حماية القيم والأسس التي يقوم عليها المجتمع وتلبية احتياجات أفراده.

واشتمل قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني الصادر عام1995م على (51) مادة تدعم الحريات، وبموجبه فإنّ حرية الرأي والتعبير مكفولة وفقاً لأحكام المادة الثانية، وحرية الصحافة التي هي إحدى صورها مكفولة أيضاً بنص المادة الثالثة، ويكفل القانون الأساسي أيضاً في المادة (19) ضمان حرية الرأي والتعبير قولاً وكتابة، وفي المادة (27) ضمان حرية وسائل الإعلام والطباعة والنشر والبث والتوزيع، وحظر الرقابة على وسائل الإعلام، فلا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغائها أو فرض قيود عليها، إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي.(الدلو، 2012: 670).

ولقد تأثر الإعلام الفلسطيني بكافة وسائله، بما يجري على الساحة الفلسطينية من انقسامات وخلافات في الأيدولوجيات شكلت عائقاً أمام حصول الصحافة على المعلومات، حيث أصبح الإعلام جزءاً من الانقسام، ومسرحاً للتجاذبات السياسية، الأمر الذي انعكس سلباً على عمله، إذ تعرض الصحفيون للعديد من الانتهاكات التي حالت دون عملهم بحرية ومسؤولية اجتماعية وفق القوانين والأعراف المحلية والدولية.

وبناء عليه فإن هذه الدراسة تناقش اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية، ومعرفة مدى إدراكه ووعيه بهما، ومدى التزامه بمواثيق الشرف الصحفي وأخلاقيات المهنة، والضغوط المهنية والقانونية التي تؤثر على اتجاهه نحوها، أو القيود التي تعوق ممارستهما، ومدى تأثير نمط ملكية الصحيفة في التعامل معهما.

أولاً- مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية، والوقوف على رأيه في حجم الحرية المتاحة في أراضي السلطة الوطنية، ومدى التزامه بمواثيق الشرف الصحفي وأخلاقيات المهنة عند تغطيته للأحداث، ومعرفة أنواع الضغوط التي يتعرض لها، ومدى وجود علاقة بينها وبين ملكية الصحيفة وتوجهاتها الفكرية، وتقديم مقترحات يمكن أن تسهم في تحسين ظروف عمله.

ثانياً- أهمية الدراسة:

1. بحثها في الجوانب الإعلامية المتصلة باتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية، في الصحافة الفلسطينية اليومية.
2. قياس مدى قدرة القائم بالاتصال في نشر المعلومات والمعارف خاصة في ضوء الضغوط المهنية والسياسية والقانونية التي تُمارس ضده.
3. التعريف بأهم الضغوطات التي يتعرض لها القائم بالاتصال وتؤثر عليه، ومدى وجود علاقة بينها وبين نمط ملكية الصحفية وتوجهاتها الفكرية نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية.

ثالثاً- أهداف وتساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة على الكشف عن اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية، وتنبثق عنه مجموعة من التساؤلات أهمها:

أ. ما هي تصورات القائم بالاتصال في الصحافة الفلسطينية لمفهومي حرية الصحافة ومسؤوليتها الاجتماعية؟

ب. ما تقييم القائم بالاتصال لحرية الصحافة والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية؟

ج. ما تأثير ملكية الصحيفة على الحرية الصحفية والمسؤولية الاجتماعية عند القائم بالاتصال أثناء ممارسة العمل الصحفي في الصحافة الفلسطينية؟

د. ما مدى اطلاع القائم بالاتصال على قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني ومعرفته بالمواد الخاصة بحرية الرأي والتعبير؟

هـ. ما مدى معرفة القائم بالاتصال بمواثيق شرف المهنة الصحفية وارتباطها بأخلاقيات العمل الصحفي؟ وتأثيرها على اتجاهاته نحو مفهوم الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية؟

و. ما أبرز المعوقات التي تواجه القائم بالاتصال أثناء ممارسه الحرية ومسؤوليتها الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية؟

ز. ما هي المقترحات والحلول المناسبة التي يمكن أن تسهم في صون حرية الصحافة ومسؤوليتها الاجتماعية وتحسين ظروف عملها.

رابعاً- فروض الدراسة:

1- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تُعزى لمتغير (النوع، السن، التعليم، الانتماء السياسي، السكن، ونمط ملكية الصحيفة".

خامساً- حدود الدراسة:

- الحد المكاني: حددت الدراسة محافظات غزة والضفة الغربية مكاناً لإجراء الدراسة.
- الحد الزماني: حددت الدراسة الفترة الزمنية من يناير 2006 حتى يناير 2020م، حيث شهدت هذه الفترة أحداثاً كثيرة منها: الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، والانقسام الفلسطيني الذي أنتج صراعاً بين حركتي فتح وحماس، مما أثر على انحياز بعض الوسائل الإعلامية لهذه الجهة أو تلك، بالإضافة إلى الحروب المتواصلة على قطاع غزة.

سادساً- الإطار النظري للدراسة:

استندت الدراسة إلى ثلاث نظريات هي:

1- نظرية الحرية: ظهرت في المجتمعات الأوربية نتيجة لتطورات فكرية وأحداث سياسية واجتماعية، حيث اهتمت الصحافة بحرية التعبير والرأي وحرية الصحافة ليس حباً بها؛ بل لخدمة الأهداف الرأسمالية الاحتكارية، كما واستخدمت سلاح النشر سلاحاً قوياً للتأثير على الأحداث (مشاقبة، 2011: 151)، وما زالت تُطبق في المجتمعات الغربية التي تنتهج الخط الرأسمالي الليبرالي، ويرى أصحاب النظرية أنَّ الصحافة يجب أن تتخلص من أية قيود أو رقابة تحد من حريتها في التعبير والنقد مع حرية الأفراد في إصدار الصحف وتوزيعها دون ترخيص سابق، مع الاستقلال المهني للعاملين في هذه الصحف وحريتهم في استقاء المعلومات ونشرها في إطار ما يسمح به القانون دون إكراه أو توجيه للصحف والصحفيين في ممارستهم لمهنتهم (عبد الحميد، 2000، ص. 341)، ووفقاً لنظرية الحرية التي يرى أصحابها أنَّ الفرد يجب أن يكون حراً في نشر ما يعتقد أنه صحيحاً عبر وسائل الإعلام، كما وترفض الرقابة أو مصادرة الفكر. (الموسوي، 2006، ص. 57)

وتستفيد الدراسة من النظرية من خلال التعرف على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية والتشريعات الفلسطينية الناظمة لها، وحجمها والمساحة المتاحة له أثناء ممارسته لعمله الصحفي دون قيود، والمعوقات التي تمنعه من الحصول على المعلومات ونشرها في الصحف الفلسطينية.

2- نظرية المسئولية الاجتماعية: ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية تلبية للاحتياجات المتجددة للمجتمعات المعاصرة، وتقوم على ممارسة العملية الإعلامية بحرية قائمة على المسؤولية الاجتماعية، وظهرت القواعد والقوانين التي تجعل الرأي العالمي رقيبًا على آداب المهنة بعد أن استُخدمت وسائل الإعلام في الإثارة والخوض في أخبار الجنس والجريمة مما أدى إلى إساءة مفهوم الحرية، ويرى أصحاب هذه النظرية أن الحرية حق وواجب ومسؤولية، ويجب أن تقبل وسائل الإعلام القيام بالتزامات معينة تجاه المجتمع، واستهدفت هذه النظرية التوفيق بين حرية الصحافة والمسؤولية الاجتماعية في المجتمعات الليبرالية (مشاقبة، 2011، ص. 175). ووفقاً لنظرية المسؤولية الاجتماعية يجب على وسائل الإعلام أنَ تخدم النظام السياسي القائم عن طريق الإعلام، والمناقشة الحرة المفتوحة في كافة المسائل التي تهم المجتمع كما تقع عليها مسؤولية تنوير الجماهير بالحقائق والأرقام حتى تستطيع هذه الأخيرة إصدار أحكام متزنة وصحيحة على الأحداث العامة (باي، 2007، ص. 48).

وتستفيد الدراسة من النظرية من خلال التعرف على اتجاهات القائمين بالاتصال في الصحافة الفلسطينية نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومدى إدراكهم ووعيهم بوظائف الصحافة ومسؤولياتها الاجتماعية وأخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف الصحفي، ومدى تأثيرها على ممارستهم لعملهم.

3- نظرية حارس البوابة: تقوم فكرتها على بأنه طول الرحلة التي تقطعها المادة الاعلامية حتى تصل إلى الجمهور توجد بوابات يتم فيها اتخاذ قرارات بما يدخل ويخرج، وأنه كلما طالت المراحل التي تقطعها الأخبار حتى تظهر في وسيلة الإعلام ازدادت المواقع التي يصبح فيها من سلطة فرد أو عدة أفراد ما إذا كانت الرسالة ستصل بنفس الشكل أو بعد إدخال تعديلات عليها، وهذا يفسر النفوذ الكبير لحراس البوابات في انتقال المعلومات (رشتي، 1993: 294)، ويؤدي

حارس البوابة الإعلامية دوراً مهماً فيما يتعلق بانسياب المعلومات إلى الجمهور، ويعني السيطرة على مكان استراتيجي في سلسلة الاتصال. (مشاقبة، 2011، ص. 113)

وتستفيد الدراسة من النظرية من خلال التعرف على اتجاهات القائمين بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية، والعوامل التي يمكن أن تشكل اتجاهاتهم المختلفة ومدى تأثير سياسة المؤسسة الإعلامية على المعايير المهنية عندهم، وما يتعرضون له من ضغوطات داخلية وخارجية.

سابعاً- نوع الدراسة ومنهجها وأداتها:

1. نوع الدراسة: تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية التي تستهدف تصوير وتحليل خصائص مجموعة معينة أو موقف معين يغلب عليه صفة التحديد، أو دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو مجموعة من الناس أو الأحداث أو الأوضاع وذلك بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة عنها، دون الدخول في أسبابها أو التحكم فيها (حسين، 2006، ص. 123).

2. **منهج الدراسة:**

أ. منهج المسح الإعلامي: في إطاره استخدام أسلوب مسح أساليب الممارسة، ويقصد به دراسة الجوانب والأساليب الإدارية والتنظيمية التي تتبعها أجهزة الإعلام وإداراته في مختلف المجالات الإعلامية، بهدف تطوير الواقع التطبيقي الفعلي، والتعرف على الطرق التي تتبعها الأجهزة في ممارسة نشاطاتها المختلفة باعتبار أن نجاح الجهود الإعلامية ينبني على مدى فعالية الجوانب الإدارية والتنظيمية (حسين، 2006: 162).

ب. منهج العلاقات المتبادلة وفي إطاره تم استخدام أسلوب المقارنة المنهجية للتعرف على كيفية حدوث الظاهرات وأسبابها، وذلك من خلال عقد مقارنات لجوانب الاتفاق والاختلاف بين عدد من الظاهرات لكي يتعرف على المتغيرات المتكررة التي تصاحب أحداثاً أو ظروفاً معينة، وما إذا كانت هذه المتغيرات تسبب حدوث الظاهرة بهذه الطريقة، أي التأكد من التأثير السببي لعوامل ومتغيرات معينة في حدوث ظاهرات معينة (حسين، 2006، ص ص. 158-160). وأسلوب الدراسات الارتباطية من أجل التعرف على العلاقات بين المتغيرات المختلفة في الظاهرة أو مجموعة الظاهرات موضع الدراسة، فهي تمثل إحدى الطرق الرئيسية لهذا المنهج، وتستهدف تحديد العلاقة بين متغيرين أو أكثر ومقدار هذه العلاقة وتحليلها وتحديد أبعادها وجوانبها المختلفة (حسين، 2006، ص. 165).

3. **أداة الدراسة:**

صحيفة الاستقصاء "الاستبيان": وهي أحد الأساليب الأساسية التي تستخدم في جمع بيانات أولية أو أساسية أو مباشرة من العينة المختارة أو من جميع مفردات مجتمع البحث عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة المحددة والمعدة مقدماً، وذلك بهدف التعرف على حقائق معينة أو وجهات نظر المبحوثين واتجاهاتهم أو الدوافع والعوامل والمؤثرات التي تدفعهم لتصرفات سلوكية معينة.

- **صدق الاستبيان:** ويقصد به "قدرته على قياس ما وضع لقياسه" (عبيدات، 1988، ص. 15)، وتم استخدام:

صدق المحكمين: من خلال عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين المتخصصين [1]، وبناء عليه تم تعديل صياغة بعض الفقرات. صدق الاتساق الداخلي: يعرف صدق الاتساق الداخلي بأنه "التجانس في أداء الفرد من فقرة لأخرى، أي اشتراك جميع فقرات الاستبيان في قياس خاصية معينة في الفرد (أبو لبدة، 1982: 13)، وقد تم إيجاد صدق الاتساق الداخلي عن طريق إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة في الاستبيان مع الاستبيان ككل.

جدول (1): معاملات ارتباط بيرسون لفقرات مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية في الصحافة الفلسطينية مع المجال ككل

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون
1	أعتقد أن مفهوم الحرية يعني التعبير عن مختلف التيارات الفكرية وتعزيز قيم الانتماء السياسي.	0.523**
2	أرى أن مفهوم الحرية يرتبط بشجاعة الصحفي ووعيه بقضايا مجتمعه.	0.732**
3	باعتقادي أن مفهوم الحرية يتطلب تقديم الأخبار والموضوعات الغريبة والشاذة.	0.773**
4	أرغب بأن تكون الحرية الحصول على المعلومات بسهولة والعمل على نشرها.	0.486**
5	أرى ان الحرية تسمح بنقد الحكام والعمل على كشف الحقيقة.	0.487**
6	أعتقد أن الحرية تعني الديمقراطية وحرية التعبير دون قيود.	0.699**
7	أشعر بالرضا ازاء مفهوم حرية الصحافة وتطبيقاتها في العمل الصحفي.	0.455*
8	أشعر بأن الحريات الصحفية في قطاع غزة شهدت تقدماً واضحاً في الآونة الأخيرة	0.465**
9	أشعر بأن الحريات الصحفية في الضفة الغربية شهدت تقدماً واضحاً خلال الآونة الأخيرة.	0.401*
10	أرى أن نقابة الصحفيين تمارس دورها الفاعل في توفير الحرية الصحفية للقائم بالاتصال	0.519**
11	أعتقد أن حرية الصحافة مقيدة بالتشريعات والقوانين التي تجيز حبس الصحفيين.	0.471**
12	أشعر بأنه لا توجد حرية صحيفة لأنها تتقيد بنمط ملكية الصحيفة وسياستها التحريرية.	0.521**
13	أتوقع بأنه لا يوجد تعارض بين مفهوم الحرية والالتزام بالسياسة التحريرية .	0.430*
14	أشعر بأن تدخل السلطة والأجهزة الأمنية في العمل الصحفي لا يؤثر على حرية الصحافة.	0.632**
15	أعتقد أن الانتماء التنظيمي يعد سبباً رئيسياً بانتهاك بعض الحريات الصحفية.	0.434*
16	أرى أن مساحة الحرية متاحة في صحف قطاع غزة أكثر من صحف الضفة الغربية.	0.651**
	معامل ارتباط المجال بالاستبيان ككل	0.759**

* معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.05 ** معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.01

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل ارتباط بيرسون للمجال بالاستبيان ككل دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) مما يدلل على قوة ارتباط المجال بالاستبيان ككل.

[1] أسماء المحكمين وفق الأبجدية:

أ. د. أمين وافي، أستاذ مشارك في قسم الصحافة بالجامعة الاسلامية –غزة.

د. حسن أبو حشيش، أستاذ مساعد في قسم الصحافة بالجامعة الاسلامية –غزة

د. زهير عابد أستاذ مشارك في كلية الاعلام بجامعة الأقصى-غزة

أ. د سمير صافي، أستاذ الاحصاء في الجامعة الاسلامية –غزة

أ. د عزو عفانة، كلية التربية في الجامعة الاسلامية –غزة

أ. د محمود الأستاذ، أستاذ مناهج وطرق التدريس في جامعة الأقصى-غزة

كما ارتبطت (4) فقرات بالمجال عند مستوى دلالة (0.05) وارتبطت باقي الفقرات بالمجال عند مستوى (0.01)، وبالتالي يمكن القول بأن مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية في الصحافة الفلسطينية يتمتع بصدق الاتساق الداخلي بدرجة مرضية.

جدول (2): معاملات ارتباط بيرسون لفقرات مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية مع المجال ككل

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون
.1	أعتقد أن المسؤولية الاجتماعية تعني التزام الصحفي بأخلاقيات المهنة الصحفية.	0.498**
.2	أرى أن المسؤولية الاجتماعية تتطلب من الصحفي تحري الصدق والدقة والموضوعية فيما ينشره .	0.777**
.3	أشعر بأنه لا يوجد تعارض بين المسئولية الاجتماعية والتعرض للشخصيات العامة.	0.580**
.4	باعتقادي لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بحق الرد والتصحيح.	0.612**
.5	أعتقد أن المسؤولية الاجتماعية تعني احترام مواثيق الشرف الصحفية .	0.556**
.6	أفضل أن تهتم المسؤولية الاجتماعية بالكشف عن الأخطاء ونشر الأخبار السلبية الخاصة بالشخصيات العامة والمؤسسات الحكومية.	0.369*
.7	أرى أن المسؤولية الاجتماعية هي مراعاة التوازن بين صالح الفرد والصحيفة والمجتمع.	0.369*
.8	أعتقد أن المسؤولية الاجتماعية هي احدى وسائل النظام لتقييد حرية الصحافة.	0.367*
.9	أرى أن المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بالحرية وكلتاهما مقيدتين عند القائم بالاتصال أثناء ممارسة العمل الصحفي.	0.569**
.10	أعتقد بأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يعني إعلام الناس بالأخبار والمحافظة على خصوصياتهم.	0.414*
.11	معامل ارتباط المجال بالاستبيان ككل.	0.689**

* معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.05 ** معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.01

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل ارتباط بيرسون للمجال بالاستبيان ككل دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) مما يدلل على قوة ارتباط المجال بالاستبيان ككل.

كما ارتبطت 4 فقرات بالمجال عند مستوى دلالة (0.05) وارتبطت باقي الفقرات بالمجال عند مستوى (0.01)، وبالتالي يمكن القول بأن مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية يتمتع بصدق الاتساق الداخلي بدرجة مرضية.

جدول (3): معاملات ارتباط بيرسون لفقرات مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي مع المجال ككل

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون
.1	أشعر بأن القوانين والتشريعات الصحفية تعالج حرية الحصول على المعلومات بشكل صحيح.	0.484**
.2	أرى أن حرية الصحافة غير مقيدة في ظل القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الصحفي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.	0.513**

.3	أعتقد أن قانون المطبوعات والنشر يقدم ضمانات كافية لحرية القائم بالاتصال أثناء ممارسة العمل الصحفي.	0.398*
.4	باعتقادي أن قانون المطبوعات والنشر لا يتضمن اجراءات لضبط الصحيفة ومصادرتها.	0.741**
.5	أرى أن الصحفي الفلسطيني يلتزم باللوائح والإطار القانوني المنظم لحرية الصحافة.	0.541**
.6	باعتقادي أن قانون المطبوعات والنشر يتضمن تشريعات لتنظيم النشاط الصحفي.	0.662**
.7	أعتقد بأن الصحفيون لا يعرفون حجم الحرية التي يتيحها لهم قانون المطبوعات والنشر.	0.732**
.8	أشعر بأن فئة قليلة من الصحفيين لديهم الاطلاع على نصوص ميثاق الشرف الصحفي	0.736**
.9	أرى أن ميثاق الشرف الصحفي ساهم بشكل جيد في ضبط قواعد وأخلاقيات الممارسة المهنية الصحفية.	0.363*
.10	أشعر بأن الصحفيين لا يعرفون المواد القانونية التي تقيد نشر بعض الموضوعات.	0.712**
.12	أرى أن نقابة الصحفيين تحاسب أعضائها الذين لا يلتزمون بمواثيق الشرف الصحفي.	0.753**
	معامل ارتباط المجال بالاستبيان ككل.	0.802**

* معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.05 ** معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.01

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل ارتباط بيرسون للمجال بالاستبيان ككل دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) مما يدلل على قوة ارتباط المجال بالاستبيان ككل.

كما ارتبطت فقرتين بالمجال عند مستوى دلالة (0.05) وارتبطت باقي الفقرات بالمجال عند مستوى (0.01)، وبالتالي يمكن القول بأن مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي يتمتع بصدق الاتساق الداخلي بدرجة مرضية.

جدول (4): معاملات ارتباط بيرسون لفقرات مجال العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤوليةالاجتماعية مع المجال ككل

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون
.1	أفضل بأن يحترم القائم بالاتصال السياسة التحريرية عند نشر المادة الصحفية.	0.391*
.2	أرى أن ملكية الصحيفة تؤثر على المصداقية والموضوعية في ايصال الرسالة الإعلامية الى الجماهير المستهدفة.	0.460*
.3	أعتقد بأن السياسة التحريرية تفرض ضغوطاً على القائم بالاتصال أثناء العمل الصحفي.	0.721**
.4	أرى بأن التوجه الأيديولوجي يفرض ضغوطاً على القائم بالاتصال أثناء العمل الصحفي.	0.565**
.5	السياسية التحريرية للمؤسسة الصحفية تمنع القائم بالاتصال الكتابة والخوض في بعض القضايا المختلفة.	0.402*
.6	أعتقد أن عمل الصحفي داخل المؤسسة الصحفية الحزبية منوط باتجاهاته الفكرية والتنظيمية.	0.612**
.7	أرى أن الصحف الحزبية تؤثر على طبيعة العمل في المؤسسة الصحفية.	0.675**
.8	أرغب بأن تتمتع بعض الصحف الحزبية بالحرية في نشر المعلومات ولا تعرضها للحذف أو المنع .	0.594**
	معامل ارتباط المجال بالاستبيان ككل.	0.748**

* معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.05 ** معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.01

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل ارتباط بيرسون للمجال بالاستبيان ككل دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) مما يدلل على قوة ارتباط المجال بالاستبيان ككل، كما ارتبطت 3 فقرات بالمجال عند مستوى دلالة (0.05) وارتبطت باقي الفقرات بالمجال عند مستوى (0.01)، وبالتالي فإن مجال العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية يتمتع بصدق الاتساق الداخلي بدرجة مرضية.

أ. **ثبات الاستبيان:** المقصود بالثبات هو "إعطاء المقياس للنتائج نفسها تقريباً في كل مرة يطبق فيها على المجموعة نفسها من الأفراد" (أبو لبدة، 1982: 261)، وقد تم حساب معامل ثبات الاستبيان بطريقتين، هما:

1. طريقة ألفا كرونباخ: معادلة كرونباخ والتي يشار إليها عادة بمعادلة كرونباخ ألفا، أو اختصاراً بعامل ألفا.
2. طريقة التجزئة النصفية: اعتمدت هذه الطريقة على تجزئة الاستبيان إلى جزئين، يحتوي كل منهما نفس عدد الفقرات أو يزيد أحدهما بفقرة عن الآخر تبعاً لعدد الفقرات في الاستبيان، وتم إيجاد معامل الارتباط بين الجزئين، ومن ثم تم إجراء تصحيح وتعديل إحصائي لمعامل الارتباط المحسوب وذلك بواسطة معادلة سبيرمان، براون التنبؤية.

والجدول التالي يوضح معاملات الثبات للاستبيان بكلا الطريقتين:

جدول رقم (5): معاملات الثبات للاستبيان باستخدام طريقتي ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية

المجال	قيمة معامل الثبات للاستبيان	
	طريقة ألفا	طريقة التجزئة النصفية
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية في الصحافة الفلسطينية.	0.897	0.853
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الصحافةالفلسطينية.	0.877	0.821
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي.	0.841	0.810
العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية.	0.865	0.838
الاستبيان ككل.	0.910	0.881

يتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات الثبات للاستبيان مرتفعة مما يؤكد على ثباته وصلاحيته للاستخدام.

ثامناً- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في القائمين بالاتصال في الصحف الفلسطينية اليومية الأربع التي تصدر في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، ممثلة بـ "رئيس تحرير، ومدير التحرير، وسكرتير تحرير، ومندوب، ومراسل، ومصور، ومخرج". وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة من صحف: "فلسطين، القدس، والحياة الجديدة"، وقامت الباحثة بتوزيع الاستبيان على (91) من العاملين في الصحف الثلاث.

خصائص عينة الدراسة:

جدول (6): السمات العامة

	الإجابة	التكرار	النسبة%
النوع الاجتماعي	ذكر	75	82.4
	أنثى	16	17.6
	المجموع	91	100.0
العمر	30-20	44	48.3
	40-30	27	29.7
	50-40	12	13.2
	أكثر من 50	8	8.8
	المجموع	91	100.0
مكان السكن	الضفة	48	52.7
	غزة	43	47.3
	المجموع	91	100.0
التخصص	إعلام	68	74.7
	لغة عربية	12	13.2
	أخرى	11	12.1
	المجموع	91	100.0
الانتماء السياسي	فتح	10	11
	حماس	18	19.8
	شعبية	1	1.1
	ديمقراطية	1	1.1
	محايد	61	77
	المجموع	91	100.0
المؤهل العلمي	ثانوي	1	1.1
	دبلوم	15	16.5
	بكالوريوس	59	64.8
	عليا	16	17.6
	المجموع	91	100.0
مجال العمل	مراسل	33	36.3
	محرر	45	49.4
	مدير تحرير	5	5.5
	مصور	4	4.4
	مخرج	4	4.4
	المجموع	91	100.0
الصحيفة	القدس	39	42.8
	الحياة الجديدة	21	23.1

	فلسطين	31	34.1
	المجموع	91	100.0
الحالة الاجتماعية	أعزب	24	26.4
	متزوج	66	72.5
	مطلق	1	1.1
	المجموع	91	100.0

المعالجة الإحصائية للبيانات:

استخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية للإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فروضها وهي:

أ. للتعرف على صدق أداة الدراسة تم استخدام معامل ارتباط بيرسون .Pearson Correlation Coefficient

ب. للتعرف على ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل التجزئة النصفية Split Half Spearman – Brown Prophecy Formula، ومعامل كرونباخ ألفا .Cronbach Alpha

ج. للإجابة عن أسئلة الدراسة الأول والثاني والثالث والرابع استخدمت التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية.

د. للإجابة عن أسئلة الدراسة الخامس والسادس استخدمت التكرارات والأوزان النسبية.

هـ. للإجابة عن أسئلة الدراسة السابع والثامن استخدمت مجموع ومتوسطات الرتب والانحرافات.

و. لاختبار صحة فروض الدراسة الأول والثالث والسابع والثامن تم استخدام اختبار t لعينتين مستقلتين.

ز. لاختبار صحة فروض الدراسة الرابع والسادس والعاشر تم استخدام اختبار كروسكال واليس Kruskal-Wallis Test.

ح. لاختبار صحة فروض الدراسة الثاني والخامس والتاسع تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA.

ط. لاختبار صحة فرض الدراسة الحادي عشر تم استخدام اختبار-Square Chi.

تاسعاً- المفاهيم الأساسية للدراسة:

- الاتجاهات: حالة تأهب عقلي وعصبي توجه استجابات الفرد ونمط سلوكه في مواقف معينة وهو تنظيم مستمر للعمليات الانفعالية والإدراكية والمعرفية حول بعض الظواهر الاجتماعية السائدة أو المشكلات المعلقة في المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، وهذا الميل المكتسب المنظم للعمليات الانفعالية يتخذ لنفسه وظائف عامة وخاصة، لتحقيق أهداف الجماعة والفرد، ويوصف الاتجاه بأنه إدراكي وظيفي ديناميكي (سليمان، 2000: 245).

- القائم بالاتصال: المقصود به هو أي شخص داخل فريق العمل ينتمي إلى أحد المؤسسات ويضطلع بمسؤوليات ما في صنع وإنتاج الرسالة الاتصالية، ويكون دوره في هذا دوراً مباشراً من خلال الحلقات المختلفة لعمليات صنع الرسالة الاتصالية، بدءاً من وضع الفكرة أو السياسة العامة ومراحل الصياغة المختلفة لها، وانتهاء بإخراجها وتقديمها للجمهور المتلقي بهدف التأثير عليه (الفوال، 1995: 230)،

- حرية الصحافة: هي إحدى صور حرية التعبير عن الرأي، وتقتضي أن تكون حرة في استقاء الأخبار ونشرها، وعدم خضوعها للرقابة حتى في الظروف الاستثنائية، وتحديد المجال الذي يجوز للمشرع أن يتدخل فيه – قدر الإمكان- للحد من حرية الصحافة، ومنح الأفراد والجماعات حق إصدار الصحف دون اعتراض السلطة. (الفوال، 1995: 230)،
- المسؤولية الاجتماعية: تعني الاهتمام بالصالح العام، ويحددها آخرون بأنها الاهتمام بحاجات المجتمع والعمل على سعادته، بمعنى أن تتصف بسداد الرأي والدقة والعدل ومراعاة الجوانب الأخلاقية مع التشويق والحصول على الفائدة، والمحافظة على المجتمع (حجاب، 2010: 46).

عاشراً: الدراسات السابقة:

1- دراسة سالم (2015م): هدفت الدراسة إلى الوقوف على أبعاد المسؤولية الاجتماعية للإعلام التربوي كما يراها أخصائي الإعلام التربوي وفقاً لما تم تأهيله وتدريبه أكاديمياً في أقسام الإعلام التربوي وتقييم ارتباط التأهل والتدريب بالأقسام العلمية بالواقع الوظيفي، من خلال دراسة ميدانية على عينة أخصائي الإعلام التربوي بكليات التربية النوعية بالجامعات المصرية، وتوصلت الدراسة إلى: أن استجابات المبحوثين حول تقييم إدراك أخصائي الاعلام التربوي للمسؤوليات الاجتماعية للإعلام التربوي التي ينبغي الالتزام بها في عمله في إطار (الالتزام بالمسؤوليات الوجوبية) الحرص على توجيه الطلاب للتعبير عن آرائهم بحرية في حدود المسؤولية الاجتماعية، وهى إشارة لاستيعاب المبحوثين لمفهوم المسئولية الاجتماعية للإعلام ووسائله والاعلام التربوي بخاصة. واستجابات المبحوثين حول الالتزام بالمسؤوليات الاجتماعية تجاه القيم المهنية للنشاط الإعلامي التربوي الغرس في نفوس الطلاب أن الحرية في التعبير تقابلها مسؤولية اجتماعية، وهي إشارة للاتجاهات الإيجابية لدى عينة الدراسة لترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية. (سالم، 2015).

2- دراسة الحياصات والكساسبة والفاعوري (2015م): هدفت الدراسة إلى قياس مدى تأثير المسؤولية الاجتماعية الداخلية والخارجية على الأداء المؤسسي في المؤسسة الصحفية الأردنية "الرأي"، وهي دراسة وصفية اعتمدت على الاستبانة لجمع بيانات الدراسة والتي وزعت على (63) مديراً في صحيفة الرأي خلال المدة الزمنية الممتدة من 2011 وحتى 2012م، وتوصلت الدراسة إلى: يوجد تأثير دال إحصائياً لمتغير المسؤولية الاجتماعية الداخلية والخارجية على أداء المؤسسي المبحوثين عينة الدراسة. (الحياصات والكساسبة والفاعوري، 2015).

3- دراسة أبو عميرة (2014م): هدفت الدراسة إلى تحليل اتجاهات الصحفيين المصريين نحو التشريعات الخاصة بحرية تداول المعلومات ونشرها التي تنظم عملهم في مصر، وذلك خلال المرحلة الانتقالية الأولى بعد ثورة 25 يناير، خلال الفترة الزمنية الممتدة من إبريل إلى أكتوبر 2011م، وهي من الدراسات الوصفية التي استخدمت منهج المسح والمقارنة المنهجية، واعتمدت على الاستبيان لجمع بيانات الدراسة التي وزعت على طبقية بلغت قوامها (457) مفردة من الصحفيين العاملين بالمؤسسات الصحفية الإقليمية والحزبية والخاصة، وتوصلت الدراسة إلى أن 80% من الصحفيين عينة الدراسة لديهم إلمام بالتشريعات الصحفية وخاصة الصحفيين في المؤسسات الصحفية الخاصة، ويتفق الصحفيين عينة الدراسة بنسبة 61% على أن كشف ومحاربة الفساد يعد من اهم الإشكاليات التي يمكن

لقانون يتيح وينظم حرية تداول المعلومات نشرها في مصر أن يسهم في حلها، ويعتقد المبحوثين أن منع حبس الصحفيين في قضايا النشر أحد أهم المواد القانونية التي تعزز حقهم في تداول المعلومات ونشرها دون قيود. (أبو عميرة، 2014).

4- دراسة سعد وإبراهيم وأحمد وفرج (2014م): هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات القائمين بالاتصال في الصحف القومية والحزبية والخاصة نحو معالجة قضايا ذوي الاحتياجات الخاصة، وهي دراسة وصفية تحليلية استخدمت الاستبيان الذي وزع على عينة من القائمين بالاتصال من العاملين في صحف مصرية "قومية وحزبية وخاصة" ممثلة بجريدة الأهرام والأخبار، والجمهورية، وجريدة الوفد والأهالي والأحرار، المصري اليوم، وجريدة اليوم السابع والشروق، والدستور" قوامها (310) مفردة، وتوصلت الدراسة إلى: كان اتجاه القائمين بالاتصال في الصحف المصرية نحو قضايا ذوى الاحتياجات الخاصة إيجابياً، أن أكثر الصحف تغطية لقضايا ذوى الاحتياجات الخاصة كانت الصحف المستقلة الخاصة تليها الصحف القومية ثم الصحف الحزبية، ومن لديه رغبة في الكتابة عن ذوي الاحتياجات الخاصة هم فئة الصحفيين ممن تعاملوا وكتبوا عن تلك الفئة. (سعد وآخرون، 2014م).

5- دراسة سالم وصالح (2013م): هدفت الدراسة إلى التعرف على الوظائف الصحفية الرئيسية التي قامت بها صحف الدراسة كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية إزاء القراء وتسليط الضوء على التوازن بين الوظائف ومدى مقدرة الصحافة على التحكم بالتنوع الوظيفي من خلال المادة المنشورة، معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي، وطُبقت على صحيفتي "الزمان والمدى" باعتماد أسلوب الحصر الشامل للصحيفتين لشهر كانون الثاني من عام 2012م، وتوصلت الدراسة إلى أن صحيفتي الدراسة أظهرتا اختلالاً وظيفياً واضحاً إذ غاب التوازن الوظيفي وبانت الهوة الكبيرة بين نسبة بروز الوظائف في كل منهما ويظهر ذلك بين وظيفتي الإخبار والتعليم أو التثقيف والترفيه، وتفوق وظيفة الإخبار على باقي وظائف الصحافة في كلتا الجريدتين إذ بلغت نسبتها في الزمان 53.6% وفي المدى بنسبة 59.6%، وبينت أن الصحيفتين لم تعتنيا كثيراً بوظيفة الترفيه وانعدام الوظيفة التعليمية. (سالم وصالح، 2013).

6- دراسة أمير عبد الله (2012م): سعت الدراسة إلى تحديد عوامل الضغط على القائم بالاتصال في القنوات الفضائية الكردية بشكل عام وفي قناتي كردسات وزاكروس بشكل خاص ومعرفة الأثر الناتج عن ذلك والمتجسد في سلوكيات القائم بالاتصال في هاتين القناتين إلى جانب معرفة إجراءات القائم بالاتصال للتخلص من هذه الضغوطات، وهي دراسة وصفية اعمدت على الاستبيان لجمع بيانات الدراسة من جميع العاملين في قناتي كردسات وزاكروس، وتوصلت الدراسة على: هناك ضغوط متنوعة تمارس على القائم بالاتصال في قناتي كردسات وزاكروس الفضائيتين لكنهم لا يستطيعون مواجهتها في الأوقات كلها، وتتجسد هذه الضغوطات بأشكال مختلفة يمكن تحديد أبرزها بضغوطات سياسية وإدارة وقانونية ومهنية وأخلاقية واقتصادية وأن حجمها متباين في مقداره ونتائجه على العاملين في قناتي الدراسة. (عبد الله، 2012).

7- دراسة نسرين عبد الله (2012م): هدفت الدراسة إلى التعرف على بيئة العمل الصحفي في مصر والأردن والكشف عن السمات المؤثرة على القائمين بالاتصال في الصحف المصرية والأردنية وطبيعة تأثيرها خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2010-2011م، وهي دراسة وصفية تحليلية اعتمدت على الاستبيان لجمع بيانات الدراسة والذي وزع على عينة عشوائية بسيطة من الصحفيين العاملين في الصحف المصرية والأردنية، وتوصلت الدراسة إلى: إن القائم بالاتصال

يحتاج إلى أكبر هامش ممكن من الحرية لمتابعة الأحداث اليومية والمستجدات المستمرة بما يتطلبه ذلك من المرونة والإبداع في ممارسة المهنة، إذ كلما زادت فرص الإبداع فإن الأمر يتطلب كف اليد الأمنية للسلطات الحكومية عن التدخل في أولويات العمل الصحفي. (عبد الله، 2012).

8- دراسة Tang (2012): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور وسائل الإعلام الوعي بقضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات العاملة في الصين، مسترشدة بنظرية بناء الأجندة الإعلامية وتأطيرها، وتقدم هذه الورقة تحليل مجتوى تغطية المسؤولية الاجتماعية للشركات في خمس صحف صينية رائدة عام 2009م، وتوصلت الدراسة إلى أن الصحف الصينية تُعرّف المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها مسؤوليات الشركات تجاه المجتمع والموظفين والعملاء، كما لم تقوم الصحف الرائدة في الصين بدور نشط في تسهيل الحوار الاجتماعي حول المسؤولية الاجتماعية للشركات، وبينت أن الصحف غالباً ما تتبنى موقفاً غير نقدي ونبرة احتفالية في تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات وتسمح لها وللحكومة بالسيطرة على الخطاب الصحفي للمسؤولية الاجتماعية. (Tang، 2012)

9- دراسة Mahdavi (2012م): هدفت الدراسة إلى فحص مدى جودة أداء وسائل الإعلام المطبوعة فيما يتعلق بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات بعد أزمة التسريب النفطي في خليج المكسيك 20 أبريل 2010م، من خلال تحليل عدد المقالات التي تغطي المسؤولية الاجتماعية للشركات من قبل الصحف الأمريكية "نيويورك تايمز، وول ستريت جورنال كريستيان ساينس مونيتور ولوس أنجلوس تايمز"، وتوصلت الدراسة على وجود ضعف في تغطية صحف الدراسة الأربعة للمسؤولية الاجتماعية للشركات بعد حادثة 20 أبريل، نشرت صحيفتي نيويورك تايمز ولوس أنجلوس تايمز المزيد من المقالات حول المسؤولية الاجتماعية للشركات بعد الانسكاب النفطي، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تغطية المسؤولية الاجتماعية للشركات من قبل الصحف اليومية الأمريكية بعد كارثة الانسكاب النفطي. (Mahdavi ، 2012)

10- دراسة مهدي (2011م): سعت الدراسة إلى معرفة المسؤوليات الاجتماعية التي مارسها الصحفيون العراقيون ودرجة تفاعلها مع الجمهور المطالب بالإصلاحات والتغيير، وشل البحث الصحفيين العراقيين الذين يعملون في جريدتي الزمان والصباح الذين يمارسون العمل الصحفي منذ ما يزيد عن عاميين، وهي دراسة وصفية تحليلية اعتمدت على الملاحظة البسيطة والاستبانة لجمع بيانات الدراسة وتبين أن مقدار التطور الذي حصل في مجال المسؤوليات الاجتماعية الصحفية بعد ثمان سنوات من التغيير كان محدوداً ولم يرقَ إلى مستوى الطموح وذلك بسبب غياب العوامل المنظمة للعمل الصحفي وأن المواد الدستورية التي تكفل حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة لم تُفعل بدرجة كبيرة. (مهدي، 2011).

11- دراسةSinha (2011م): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية تغيير وسائل الإعلام الهندية التقليدية المطبوعة لمسؤولياتها الرئيسية مثل الإعلام والتثقيف والترفيه، وهي دراسة وصفية استخدمت الاستبيان لجمع البيانات من الجمهور الهندي لمعرفة وجهات نظر قراء الصحف والمجلات الهندية، وتوصلت الدراسة إلى أن: تآكل دور الإعلام الحيوي الذي أدته الصحف المطبوعة عندما لم يكن هناك وسائط إلكترونية وإعلام جديد، غياب الدور "الإعلامي والترفيهي والتثقيفي" للصحف المجلات الهندية، وأظهرت أن أسلوب المحتويات وزاوية الصور التي تعرضها الصحف الهندية يضعفان معايير ومصداقية واتساق الصحف والمجلات الهندية في الوقت الحالي. (Sinha، 2011)

12- دراسة النعيمي (2011م). هدفت الدراس إلى تشخيص وتوصيف حق التعبير عن الرأي وحرية الصحافة في العراق 2010م وخاصة في الصحف اليومية المطبوعة المستقلة ومعرفة العوامل المقيدة لحرية التعبير ولعمل الصحفيين العاملين في الصحف المستقلة، هي دراسة وصفية استخدمت أسلوب استطلع الرأي مع أصحاب ورؤساء الصحف والصحفيين في الصحف اليومية المستقلة، وتوصلت الدراسة إلى: يرى اصحاب الصحف وإداراتها أن هناك مؤثرات أخرى على حرية التعبير في صحفهم منها: غياب وجود قانون يحمي حرية التعبير وحرية الصحافة، وضعف الوعي القضائي بقضايا الصحافة والتعبير، وضعف التعاون بين المؤسسات الصحفية ونقابة الصحفيين، وتقييد حق الوصول الى المعلومات، وتحيز مؤسسات الدولة بين الصحف في الإعلانات والمعلومات وغياب الشفافية لديها. وتخوف مصادر الأخبار من تزويد الصحف بالمعلومات خوفاً من افتضاح أمرهم وانعكاس ذلك سلباً عليهم. تشكل المخاوف من العقوبات الإدارية والقضائية أهمية ذات درجة متوسطة تميل إلى الكبيرة لدى المبحوثين مما يؤثر على حرية التعبير في صحفهم. (النعيمي، 2016).

الاستفادة من الدراسات السابقة:

أسهمت مراجعة الدراسات السابقة في بلورة مشكلة الدراسة وتحديد أهدافها وصياغة تساؤلاتها وفروضها بشكل دقيق، وتحديد منهجها والأدوات اللازمة لإجرائها، وساعدت في تصميم صحيفة الاستقصاء الخاصة بالدارسة والتعرف على المحور المتعلقة بموضوع الدراسة، وساهمت أيضاً في مقارنة نتائج هذه الدراسة مع الدراسات السابقة وذكر أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما.

وبناءً على ما سبق تعد هذه الدراسة جديدة في مجالاتها لأنها تتناول موضوعاً لم يدرس في الصحافة الفلسطينية، وتزداد أهمية الدراسة في ظل الانقسام السياسي الموجود في الساحة الفلسطينية، والمناكفات الإعلامية التي تشهدها الصحافة الفلسطينية.

نتائج الدراسة الميدانية وفروضها:

1- اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية في الصحافة الفلسطينية:

جدول (7) اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية في الصحافة الفلسطينية:

م	اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية في الصحافة الفلسطينية	عدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	أرى أن مفهوم الحرية يرتبط بشجاعة الصحفي ووعيه بقضايا مجتمعه.	91	4.15	0.868	83.0%	1
2	أرغب بأن تكون الحرية الحصول على المعلومات بسهولة والعمل على نشرها.	91	4.01	0.901	80.2%	2
3	أعتقد مفهوم الحرية يعني التعبير عن مختلف التيارات الفكرية والسياسية فضلاً عن تعزيز قيم الانتماء السياسي.	91	3.98	0.745	79.6%	3
4	أرى ان الحرية تسمح بنقد الحكام والعمل على كشف الحقيقة.	91	3.97	1.09	79.4%	4
5	أعتقد أن حرية الصحافة مقيدة بالتشريعات والقوانين التي تجيز حبس الصحفيين.	91	3.57	1.024	71.4%	5

6	أشعر بأنه لا توجد حرية صحيفة لأنها تتقيد بنمط ملكية الصحيفة وسياستها التحريرية.	91	3.53	1.068	70.6%	6
7	أعتقد أن الحرية تعني الديمقراطية وحرية التعبير دون قيود.	91	3.49	1.251	69.8%	7
8	أعتقد أن الانتماء التنظيمي يعد سبباً رئيسياً بانتهاك بعض الحريات الصحفية.	91	3.42	1.086	68.4%	8
9	أرى أن مساحة الحرية متاحة في صحف قطاع غزة أكثر من صحف الضفة الغربية.	91	2.9	1.174	58.0%	9
10	أشعر بالرضا ازاء مفهوم حرية الصحافة وتطبيقاتها في العمل الصحفي.	91	2.86	1.121	57.2%	10
11	أتوقع بأنه لا يوجد تعارض بين مفهوم الحرية والالتزام بالسياسة التحريرية.	91	2.78	1.093	55.6%	11
12	باعتقادي أن مفهوم الحرية يتطلب تقديم الأخبار والموضوعات الغريبة والشاذة.	91	2.64	1.269	52.8%	12
13	أشعر بأن الحريات الصحفية في قطاع غزة شهدت تقدماً واضحاً خلال الآونة الأخيرة	91	2.62	1.181	52.4%	13
14	أشعر بأن الحريات الصحفية في الضفة الغربية شهدت تقدماً واضحاً خلال الآونة الأخيرة.	91	2.48	1.089	49.6%	14
15	أشعر بأن تدخل السلطة والأجهزة الأمنية في العمل الصحفي لا يؤثر على حرية الصحافة.	91	2.19	1.219	43.8%	15
16	أرى أن نقابة الصحفيين تمارس دورها الفاعل في توفير الحرية الصحفية للقائم بالاتصال في الصحافة الفلسطينية.	91	2.13	1.046	42.6%	16
	الإجمالي	91	3.170	0.358	63.4%	

يتضح من الجدول السابق أن الوزن النسبي الكلي لاتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية في الصحافة الفلسطينية بلغ (63.4%) مما يشير إلى اتجاهات إيجابية تقترب بأن تكون محايدة نحو مفهوم الحرية، حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات هذا المجال (3.17) بانحراف معياري (0.36).

وعلى صعيد فقرات المجال، فقد حصلت الفقرتين (1) و(2) على اتجاهات إيجابية جدًا بوزن نسبي أعلى من (80%)، من الجانب الآخر، حصلت الفقرات (15)، (16) على اتجاهات سلبية بأوزان نسبية أقل من (50%)،

وترى الباحثة أنَّ ممارسة الحرية واتجاهاتها عند القائم بالاتصال ضرورية ويجب أن تلامس أرض الواقع أثناء ممارسة العمل الصحفي، بشرط أن تكون ضمن المسؤولية الاجتماعية وإطار القوانين المفروضة على القائم بالاتصال حتى تمكنه من الحصول على المعلومة بسهولة ومن ثم تقديمها الى الجماهير المستهدفة دون أية اشكاليات أو عقبات يمكن أن تواجهه أثناء العمل الصحفي.

وتتفق هذ النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة نسرين عبد الله (2012م): "يحتاج القائم بالاتصال إلى أكبر هامش ممكن من الحرية لمتابعة الأحداث اليومية والمستجدات المستمرة بما يتطلبه ذلك من المرونة والإبداع في ممارسة المهنة". (نسرين عبد

الله، 2012).وتختلف مع نتائج دراسة مهدي (2011م): "إن المواد الدستورية التي تكفل حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة في العراق لم تُفعّل بدرجة كبيرة وغياب العوامل المنظمة للعمل الصحفي". (مهدي، 2011).

وأكدت نظرية الحرية على ضرورة تداول وبث المعلومات بين المواطنين دون قيود أو مؤثرات خارجية أو داخلية عبر وسائل الاعلام؛ لأن تعريف الجماهير المستهدفة بالأحداث والقضايا حق مشروع، كما وتناولت ضرورة أن تتحرر وسائل الإعلام من القيود التي تضعها الحكومة، والتزام هذه الوسائل بخدمة الصالح العام (مكاوي والسيد، 1996، ص. 142)

2- اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

جدول (8) يتناول اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية

م	اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية	عدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
.1	أرى أن المسئولية الاجتماعية تتطلب من الصحفي تحري الصدق والامانة والدقة والموضوعية فيما ينشره .	91	4.473	0.848	89.5%	1
.2	أعتقد أن المسؤولية الاجتماعية تعني التزام الصحفي بأخلاقيات المهنة الصحفية.	91	4.396	0.880	87.9%	2
.3	أعتقد أن المسؤولية الاجتماعية تعني احترام مواثيق الشرف الصحفية .	91	4.154	0.773	83.1%	3
.4	أعتقد بأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يعني إعلام الناس بالأخبار والمحافظة على خصوصيتهم	91	3.934	1.009	78.7%	4
.5	أرى أن المسؤولية الاجتماعية هي مراعاة التوازن بين صالح الفرد والصحيفة والمجتمع	91	3.714	1.068	74.3%	5
.6	أرى أن المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بالحرية وكلتاهما مقيدتان عند القائم بالاتصال أثناء ممارسة العمل الصحفي.	91	3.396	1.173	67.9%	6
.7	أشعر بأنه لا يوجد تعارض بين المسؤولية الاجتماعية والتعرض للشخصيات العامة.	91	3.132	1.284	62.6%	7
.8	أفضل أن تهتم المسؤولية الاجتماعية بالكشف عن الأخطاء ونشر الأخبار السلبية الخاصة بالشخصيات العامة والمؤسسات الحكومية .	91	3.066	1.200	61.3%	8
.9	أعتقد أن المسؤولية الاجتماعية هي احدى وسائل النظام لتقييد حرية الصحافة.	91	2.714	1.195	54.3%	9
.10	باعتقادي لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بحق الرد والتصحيح.	91	2.516	1.058	50.3%	10
	الإجمالي	91	3.549	0.475	71.0%	

يتضح من الجدول السابق أن الوزن النسبي الكلي لاتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية بلغ (71%) مما يشير إلى اتجاهات إيجابية نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات هذا المجال (3.55) بانحراف معياري (0.475).

وعلى صعيد فقرات المجال فقد حصلت الفقرات الثلاثة (1)، (2)، (3) على اتجاهات إيجابية قوية بأوزان نسبية أعلى من80%، من الجانب الآخر، لم تحصل أي فقرة على اتجاهات سلبية (وزن نسبي أقل من 50%)، بينما حصلت الفقرات الخمسة (4، 5، 7، 6، 8) على اتجاهات إيجابية (أوزان نسبية 60% - أقل من 80%)، بينما حصلت الفقرتان (24)، (20) على اتجاهات محايدة (50% - أقل من 60%).

وترى الباحثة أن القائم بالاتصال يجب أن يلتزم بالمسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات المهنة وأن يكون صاحب رأي وضمير خاصة عند التعبير عن آراء وأفكار الشعب بمختلف تياراته وطبقاته، ومن واجبه الحصول على المعلومات والحقائق من جميع الجهات لتزويد كل قطاعات المجتمع، لضمان تجنبهم من مخاطر الانزلاق إلى التداعيات التي تنجم عادة عن النزاعات الحزبية والصراعات السياسية المسلحة، وتوظيف هذه المسؤولية لإشاعة أجواء التسامح والمصالحة من خلال مبادئ الأخلاقيات المهنية التي تقوم على أساس التوازن والإنصاف والدقة؛ فضلاً على حث الحكومة بتصحيح أساليب أدائها وممارستها في إطار الحرية والالتزام بالقيم الإنسانية والأخلاقية والوطنية خدمةً للمجتمع ومصالحه العامة،

ووفقاً لنظرية المسؤولية الاجتماعية، التي عملت على التوفيق بين حرية الصحافة والمسؤولية الاجتماعية ترى أنَّ "كل حرية يقابلها مسؤولية" وهذا يعني أن "التوجه الأساسي لهذه الفلسفة في الإعلام هي المراقبة الذاتية والالتزام الأخلاقي والاجتماعي بالرسالة السامية التي تؤديها الصحافة دون التضحية بقيم الحرية والاستقلال والمبادرة (باي، 2007، ص.48).

وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Mahdavi (2012م): "هناك ضعف لدى الصحف الأمريكية والصحفيين العاملين فيها في تناول موضوعات المسؤولية الاجتماعية للشركات عن الكوارث الإنسانية خاصة بعد حادثة الانسكاب النفطي في خليج المكسيك 2010م". (Mahdavi، 2012).

3- اطلاع القائم بالاتصال على قنون المطبوعات والنشر ومواثيق الشرف الصحفي:

جدول (9) يبين الجدول المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمدى اطلاع القائم بالاتصال على قانون المطبوعات والنشر ومواثيق الشرف الصحفي

م	اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في قانون المطبوعات والنشر ومواثيق الشرف الصحفي	عدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
.1	أشعر بأن الصحفيين لا يعرفون المواد القانونية التي تقيد نشر بعض الموضوعات.	91	3.956	0.855	79.1%	1
.2	أشعر بأن فئة قليلة من الصحفيين لديهم الاطلاع على نصوص ميثاق الشرف الصحفي.	91	3.879	0.976	77.6%	2
.3	أعتقد بأن الصحفيون لا يعرفون حجم الحرية التي يتيحها لهم قانون المطبوعات والنشر.	91	3.473	1.036	69.5%	3
.4	أرى أن ميثاق الشرف الصحفي ساهم بشكل جيد في ضبط قواعد وأخلاقيات الممارسة المهنية الصحفية .	91	3.165	0.934	63.3%	4
.5	باعتقادي أن قانون المطبوعات والنشر يتضمن تشريعات لتنظيم النشاط الصحفي.	91	3.121	0.953	62.4%	5

.6	باعتقادي أن قانون المطبوعات والنشر لا يتضمن اجراءات لضبط الصحيفة ومصادرتها.	91	3.110	0.983	62.2%	6
.7	أشعر بأن القوانين والتشريعات الصحفية تعالج حرية الحصول على المعلومات بشكل صحيح.	91	2.725	1.034	54.5%	7
.8	أعتقد أن قانون المطبوعات والنشر يقدم ضمانات كافية لحرية القائم بالاتصال أثناء ممارسة العمل الصحفي.	91	2.571	0.990	51.4%	8
.9	أرى أن الصحفي الفلسطيني يلتزم باللوائح والإطار القانوني المنظم لحرية الصحافة.	91	2.538	0.981	50.8%	9
.10	أرى أن نقابة الصحفيين تحاسب أعضائها الذين لا يلتزمون بمواثيق الشرف الصحفي.	91	2.363	1.216	47.3%	10
.11	أرى أن حرية الصحافة غير مقيدة في ظل القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الصحفي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.	91	2.264	1.020	45.3%	11
	الإجمالي	91	3.015	0.455	60.3%	

يتضح من الجدول السابق أن الوزن النسبي الكلي الذي يتعلق بمدى اطلاع القائم بالاتصال على قانون المطبوعات والنشر ومواثيق الشرف الصحفي ومعرفته بالمواد الخاصة بالحرية والمسؤولية الاجتماعية بلغ (60.3%) مما يشير إلى حيادية تقترب من أن تكون إيجابية، حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات هذا المجال (3.015) بانحراف معياري (0.455).

أما على صعيد فقرات المجال فلم تحصل أي فقرة منها على اتجاه إيجابي قوي حيث كانت الأوزان النسبية لجميع فقرات المجال دون 80%، فقد شكلت الاستجابات على الفقرات (1، 2، 3، 4، 5، 6) اتجاهات إيجابية. وحصلت الفقرات (7، 8، 9) على اتجاهات محايدة. وسجلت الاستجابات على الفقرتين (10، 11) على اتجاهات سلبية.

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن معرفة القائم بالاتصال بقانون المطبوعات والنشر ومواثيق الشرف الصحفي ليست بالمستوى المأمول منه، ويرجع السبب في ذلك أنَّ أغلب الصحفيين في الصحف الفلسطينية ليس لديهم قناعة بما يحتويه قانون المطبوعات والنشر لأن مضمونة يحتوي على تقييد لحرية الصحافة، ومواده تشتمل على مجموعة من المصطلحات المطاطية الغامضة، وأن بعضاً من قوانينه صيغت بطريقة غامضة تحتمل التوسع في التفسير والتأويل وتستغل لمصادرة الحريات الصحفية، كما أنَّه وضع قيوداً معقدة على نشر المعلومات والبيانات، بالإضافة الى أن قانون المطبوعات والنشر لم يُعول عليه القائمون بالاتصال لأنه يشتمل على مآخذ سلبية لا تعود لصالح القائم بالاتصال أثناء ممارسة المهنة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة أبو عميرة (2014م): "أن 80% من الصحفيين عينة الدراسة لديهم إلمام بالتشريعات الصحفية وخاصة الصحفيين في المؤسسات الصحفية الخاصة". (أبو عميرة، 2014).

وترى الباحثة أنَّ بنود ميثاق الشرف الصحفي جاءت بناءً على اجتهادات من بعض الصحفيين الذين يمارسون العمل الصحفي في المؤسسات الصحفية المختلفة، بهدف وضع مجموعة من المرتكزات التي تتعلق بالقواعد المهنية والأخلاقية للصحفيين أثناء ممارسة عملهم الصحفي في المؤسسات الصحفية، ومحاولة ضبط سلوكيات القائمين بالاتصال أثناء

عملهم الصحفي دون تشويه الحقائق، والعمل على مساعدة الإعلاميين بانتهاج ممارسات تقترب من الموضوعية والدقة والحيادية في عملهم حتى دون قوانين يمكن أن تضبطهم.

4- تأثير ملكية الصحيفة على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية و المسؤولية الاجتماعية:

جدول (10) يبين الجدول المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لواقع تأثير ملكية الصحيفة على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية

م	واقع تأثير ملكية الصحيفة على مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية عند القائم بالاتصال	عدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
.1	أرى أن الصحف الحزبية تؤثر على طبيعة العمل في المؤسسة الصحفية.	91	4.022	0.894	80.4%	1
.2	أرغب بأن تتمتع بعض الصحف الحزبية بالحرية في نشر المعلومات ولا تعرضها للحذف أو المنع.	91	3.967	1.090	79.3%	2
.3	أرى أن ملكية الصحيفة تؤثر على المصداقية والموضوعية في ايصال الرسالة الإعلامية الى الجماهير المستهدفة.	91	3.945	0.736	78.9%	3
.4	أعتقد بأن السياسة التحريرية تفرض ضغوطاً على القائم بالاتصال أثناء العمل الصحفي.	91	3.934	0.742	78.7%	4
.5	السياسية التحريرية للمؤسسة الصحفية تمنع القائم بالاتصال الكتابة والخوض في بعض القضايا المختلفة.	91	3.934	0.879	78.7%	5
.6	أرى بأن التوجه الأيديولوجي يفرض ضغوطاً على القائم بالاتصال أثناء العمل الصحفي.	91	3.846	0.918	76.9%	6
.7	أفضل بأن يحترم القائم بالاتصال السياسة التحريرية عند نشر المادة الصحفية.	91	3.813	0.868	76.3%	7
.8	أعتقد أن عمل الصحفي داخل المؤسسة الصحفية الحزبية منوط باتجاهاته الفكرية والتنظيمية.	91	3.637	1.091	72.7%	8
	الإجمالي	91	3.887	0.499	77.7%	

يتضح من الجدول السابق أن الوزن النسبي الكلي لتأثير ملكية الصحيفة على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية بلغ (77.7%) مما يشير إلى اتجاه إيجابي يقترب لأن يكون إيجابي جداً، حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات هذا المجال (3.887) بانحراف معياري (0.499). أما على صعيد فقرات المجال، فقد حصلت الفقرات (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8) على اتجاهات إيجابية عند القائم بالاتصال.

وترى الباحثة بأنها نتيجة منطقية لوجود الارتباط الواضح بين ملكية الصحفية واتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية، بمعنى أنّ السياسة التحريرية وملكية الصحيفة تؤثران على الأداء المهني للقائم بالاتصال واتجاهاته أثناء التغطية الاعلامية للأحداث المختلفة، وهذا يؤثر على طبيعة عمل القائم بالاتصال أثناء نشره للمعلومات والأخبار المختلفة عبر الوسائل الاعلامية التي يجب أن تكون ضمن حدود القوانين

والسياسة التحريرية للصحيفة، لا سيما وأن بعض الصحف تضع هذه القوانين في ظل رؤية قانونية غير واضحة ومبهمة للصحفيين، فالصحف تستخدم هذه القوانين كمبرر لتقييد حرية الصحافة وانسياب المعلومات التي يحتاجها الجمهور حول الأحداث المختلفة.

ويعزز النتيجة نظرية حارس البوابة التي تؤكد أن القائم بالاتصال يتعرض لمجموعة من الضغوطات التي تؤثر على طبيعة المعايير المهنية منها السياسة التحريرية أو سياسة المؤسسة الإعلامية حيث أنها تقوم بوضع أهداف معينة لتحقيق المصلحة العامة للصحيفة. (مراد، 2007، ص. 202).

5- الضغوط التي تواجه القائم بالاتصال أثناء العمل الصحفي:

جدول (11) يبين الجدول التكرارات والأوزان النسبية لأنواع الضغوط التي واجهت القائم بالاتصال أثناء العمل الصحفي

م	أنواع الضغوط التي واجهت القائم بالاتصال أثناء العمل الصحفي	التكرار		الوزن النسبي (نعم)	الترتيب
		نعم	لا		
1	ضغوط سياسية وحزبية	58	33	63.7%	1
4	ضغوط مهنية	47	44	51.6%	2
5	ضغوط أمنية	37	54	40.7%	3
7	ضغوط مالية "أجور ورواتب"	35	56	38.5%	4
2	ضغوط قانونية	28	63	30.8%	5
3	ضغوط خارجية	25	66	27.5%	6
6	ضغوط أيديولوجية	22	69	24.2%	7
8	ضغوط تفرضها نقابة الصحفيين	12	79	13.2%	8
	الإجمالي	264	464	36.3%	

يتضح من الجدول السابق أن الضغوط السياسية والحزبية حصلت على أعلى وزن نسبي (63.7%)، تلاها الضغوط المهنية حصلت على وزن نسبي (51.6%) ثم الضغوط الأمنية حصلت على وزن نسبي (40.7%)، ثم تلاها الضغوط المالية حصلت وزن نسبي (38.5%)، ثم الضغوط القانونية حصلت على وزن نسبي (30.8%).

من الناحية الأخرى، حصلت الضغوط الخارجية والأيديولوجية على وزن نسبي (24%)، ثم تلاها ضغوط نقابة الصحفيين بوزن نسبي (13.2%)، وجميعها حصلت على أوزان أقل من 30%، تمثلت باتجاهات سلبية.

وترى الباحثة بأنها نتيجة بديهية حيث أن الحزبية سيطرت بمفهومها الضيق الفئوي على المنابر الإعلامية الموجهة إلى الجماهير المختلفة، فنجد أن سبب تفوق الضغوط السياسية والحزبية على باقي الضغوطات الأخرى، هو تسيس صحف الدراسة فهي إما محسوبة على حركة فتح أو حماس لذا من الطبيعي أن ينعكس ذلك على طبيعة الأداء المهني للقائم بالاتصال، لا سيما أن الإعلام الفلسطيني خلال الأعوام الماضية ولازال يشهد انتكاسات عدة، تمثلت في الفوضى العارمة والإشكاليات والضغوطات التي مسته نتيجة الانقسام الفلسطيني، بالإضافة الى الإغلاقات المتكررة للصحف والمؤسسات الاعلامية، وسحب التراخيص واعتقال بعض الصحفيين ومنعهم من ممارسة عملهم.

وتتفق هذه النتيجة في المرتبة مع ما توصلت إليه دراسة أمير عبد الله (2012م): "هناك أشكال مختلفة من الضغوطات التي تمارس عل القائم بالاتصال يمكن تحديدها في ضغوطات سياسية وإدارة وقانونية ومهنية وأخلاقية واقتصادية وأن حجمها متباين في مقداره ونتائجه على العاملين في قناتي الدراسة". (أمير عبد الله، 2012).

وتختلف في المرتبة مع نتائج دراسة Tang (2012م): "إن الصحف الصينية تسمح للشركات والحكومة بالسيطرة على الخطاب الصحفي للمسؤولية الاجتماعية". (Tang، 2012).

وتأتي الضغوط التي تفرضها نقابة الصحفيين على العاملين في الصحف الفلسطينية في المرتبة الأخيرة وذلك لأن نقابة الصحفيين جسم ضعيف ومتشرذم ولا يقوم بواجباته تجاه الصحفيين ولذلك نادراً ما يقوم بالضغط على الصحفيين أو المؤسسات الإعلامية. ولا تتمتع بأي صلاحية تؤهلها لمحاسبة الصحفيين في حال عدم التزامهم بالقوانين وأخلاقيات المهنة فهي ليست ذات سلطة قوية لتفرض عقوبات على من يخالف آداب العمل الصحفي.

6- المظاهر السلبية التي تعرضت لها الحريات الصحفية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية:

جدول (12) يبين الجدول التكرارات والأوزان النسبية لأبرز المظاهر السلبية التي تعرضت لها الحريات الصحفية في الوسائل الاعلامية

م	أبرز المظاهر السلبية التي تعرضت لها الحريات الصحفية في وسائل الاعلام	التكرار		الوزن النسبي (نعم)	الترتيب
		نعم	لا		
1	منع توزيع بعض الصحف	69	22	75.8%	1
2	اعتقال واستدعاء صحفيين من الأجهزة الأمنية	68	23	74.7%	2
3	الإغلاق التام للصحف	57	34	62.6%	3
4	تدخل الاحزاب والفصائل	53	38	58.2%	4
5	إغلاق بعض وسائل الاعلام	48	43	52.7%	5
6	الرقابة على الصحيفة	42	49	46.2%	6
7	مصادرة بعض الصحف	41	50	45.1%	7
8	الفصل من العمل	33	58	36.3%	8
9	تهديد وضرب	32	59	35.2%	9
10	مصادرة التجهيزات	29	62	31.9%	10
11	إطلاق النار	21	70	23.1%	11
	الإجمالي	493	508	49.3%	

يتضح من الجدول السابق أنَّ فقرة منع توزيع الصحف حصلت على أعلى وزن نسبي (75.8%)، تلاها اعتقال واستدعاء صحفيين من الأجهزة الأمنية بوزن نسبي (74.7%) ثم الإغلاق التام للصحف (62.6%)، ثم تدخل الأحزاب والفصائل بوزن نسبي (58.2%)، ثم إغلاق بعض وسائل الإعلام بوزن نسبي (52.7%)، ثم الرقابة على الصحيفة بوزن نسبي (46.2%)، ثم مصادرة بعض الصحف بوزن نسبي (45.1%).

من الناحية الأخرى، حصلت فقرة "الفصل من العمل" على وزن نسبي (36.3%) والتهديد والضرب بوزن نسبي (35.2%)، وفقرة "مصادرة التجهيزات" حصلت على وزن نسبي (31.9%) وأخيرا إطلاق النار حصلت على وزن نسبي (23.1%)، جميعها حصلت على أوزان ضعيفة نسبياً.

وتُرجع الباحثة سبب حصول منع توزيع الصحف على المرتبة الأولى إلى الأحداث والمناكفات السياسية التي حدثت خلال الأعوام السابقة الأمر الذي انعكس على طبيعة وعمل الوسائل الإعلامية في الضفة وغزة، فقد منعت الجهات الحكومية والسلطات الأمنية توزيع الصحف بحجة أنها تقوم على نشر معلومات غير دقيقة، بالإضافة الى أنها غير مهنية في نشر المعلومات والأخبار، ومن الصحف التي منعت من التوزيع داخل الضفة صحيفة "فلسطين"، وصحيفة "الرسالة"، وبالمقابل منعت صحيفة "القدس" و"الحياة" و"الأيام" من التوزيع داخل قطاع غزة.

وتختلف في المرتبة مع ما توصلت إليه دراسة النعيمي (2011م): "تشكل المخاوف من العقوبات الإدارية والقضائية أهمية ذات درجة متوسطة تميل إلى الكبيرة لدى المبحوثين مما يؤثر على حرية التعبير في صحفهم". (النعيمي، 2011).

وفي المرتبة الأخيرة حلت مظاهر "إطلاق النار" وهي نتيجة منطقية -من وجهة نظر الباحثة- حيث لم تشهد الساحة الإعلامية الفلسطينية تعرض أي صحفي فلسطيني لإطلاق نار من قبل سوى التهديدات والاعتقالات والاعتداء بالضرب في بعض الأحيان.

7- معيقات حرية ممارسة العمل الصحفي في السلطة الوطنية الفلسطينية:

جدول (13): يبين متوسط رتب معيقات حرية ممارسة العمل الصحفي

م	معيقات حرية ممارسة العمل الصحفي	العدد	مجموع الرتب	متوسط الرتب	الانحراف المعياري	ترتيب المعوق حسب أهميته
1	تدخل القائمين على الصحف ورؤساء التحرير في تغطية ومعالجة الموضوعات الصحفية.	91	416	4.57	3.531	1
2	الافتقار إلى المهنية والاحتراف وعدم تعاون المسؤولين.	91	467	5.13	2.810	2
3	الديكتاتورية والتسلط من قبل الإدارة العليا في المؤسسة الصحفية	91	477	5.24	3.922	3
4	صعوبة الحصول على المعلومة حول أخر المستجدات الصحفية.	91	503	5.53	3.089	4
5	نمط الملكية والسياسة التحريرية.	91	509	5.59	3.141	5
6	التهديد أو اعتقال الصحفيين ومصادرة أدواتهم ومنعهم من ممارسة العمل الصحفي .	91	526	5.78	3.660	6
7	البيئة القانونية المنظمة للعمل الصحفي.	91	598	6.57	2.482	7
8	عدم وجود نقابة فاعلة	91	692	7.60	3.910	8
9	الرقابة المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الصحف	91	735	8.08	3.462	9
10	الضغوط التي يمارسها المعلنون.	91	813	8.93	3.473	10
11	إغلاق الصحف بحجة أنها تنشر معلومات غير دقيقة تثير الجدل بين المواطنين	91	813	8.93	3.428	11
12	الضغوط التي تمارس من مصادر الاخبار.	91	841	9.24	2.838	12
13	الموروث الاجتماعي (عادات وتقاليد)	91	853	9.37	3.349	13

يتضح من الجدول السابق أن الفقرة "تدخل القائمين على الصحف ورؤساء التحرير في تغطية ومعالجة الموضوعات الصحفية" حصلت على المرتبة الأولى، تلاها "الافتقار إلى المهنية والاحتراف وعدم تعاون المسؤولين"، ثم "الديكتاتورية والتسلط من قبل الإدارة العليا في المؤسسة الصحفية"، ثم "صعوبة الحصول على المعلومة حول آخر المستجدات الصحفية"، تلاها "نمط الملكية والسياسة التحريرية"، ثم "التهديد أو اعتقال الصحفيين ومصادرة أدواتهم ومنعهم من ممارسة العمل الصحفي"، تلاها "البيئة القانونية المنظمة للعمل الصحفي"، ثم "عدم وجود نقابة فاعلة"، تلاها "الرقابة المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الصحف"، تلاها "الضغوط التي يمارسها المعلنون"، ثم "إغلاق الصحف بحجة أنها تنشر معلومات غير دقيقة تثير الجدل بين المواطنين".

وترجع الباحثة السبب حصول فقرة تدخل القائمين بالاتصال ورؤساء التحرير في تغطية ومعالجة الموضوعات الصحفية على المرتبة الأولى إلى الأوضاع السياسية السائدة خلال الأعوام الماضية والتي انعكست بشكل سلبي على عمل الإعلام الفلسطيني الذي أصبح بوقاً حزبياً ببث الشائعات والتحريض، وبالتالي فإن رؤساء التحرير يعتبرون أنفسهم المرجعية الأساسية في معالجة ونشر الموضوعات وبالتالي تطغى عليها مزاجيتهم بما يتوافق مع طبيعة السياسية التحريرية المتبعة في الوسيلة الإعلامية، ويرجع السبب في ذلك لغياب القوانين التي تحدد طبيعة العمل المهني في الوسيلة الاعلامية الحزبية.

وتؤيد هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة النعيمي (2011م): "ما يعيق حرية التعبير عن الرأي في الصحف: غياب وجود قانون يحمي حرية التعبير وحرية الصحافة، وضعف الوعي القضائي بقضايا الصحافة والتعبير، وضعف التعاون بين المؤسسات الصحفية ونقابة الصحفيين، وتقييد حق الوصول الى المعلومات، وتحيز مؤسسات الدولة بين الصحف في الإعلانات والمعلومات وغياب الشفافية لديها" (النعيمي، 2011).

ومن الناحية الأخرى، حصلت كلٌّ من فقرة الموروث الاجتماعي، والضغوط التي تمارس من مصادر الأخبار، وإغلاق الصحف بحجة أنها تنشر معلومات غير دقيقة تثير الجدل بين المواطنين، على المراكز الثلاثة الأخيرة.

وتجد الباحثة أن حصول "الموروثات الاجتماعية" على المرتبة الأخيرة أمراً بديهياً خاصة أن الصحفي الفلسطيني يفرض على نفسه رقابة ذاتية ومجتمعية بحيث لا يمكنه أن يتخطى تقاليد وعادات مجتمعه المحافظ.

8- مقترحات القائمين بالاتصال للحفاظ على حرية الصحافة ومسؤوليتها الاجتماعية

جدول (14) يبين الجدول متوسط رتب المقترحات التي يمكن أن تساهم في الحفاظ على حرية الصحافة ومسؤوليتها الاجتماعية وتحسين ظروفها

م	المقترحات التي يمكن أن تساهم في الحفاظ على حرية الصحافة ومسؤوليتها الاجتماعية.	العدد	مجموع الرتب	متوسط الرتب	الانحراف المعياري	ترتيب المقترح حسب أهميته
.1	توفير الحرية والحماية الفعلية للصحفي أثناء عمله الصحفي.	91	499	5.48	5.246	1
.2	إصدار قانون يكفل للصحفي حق الحصول على المعلومات.	91	519	5.70	4.608	2
.3	ضرورة أن تمارس نقابة الصحفيين عملها في تقييم العمل الصحفي وتوفير الحرية للقائمين بالاتصال.	91	565	6.21	4.249	3
.4	استصدار قوانين تمنع اعتقال وحبس الصحفيين والعمل على تعزيز المسؤولية الاجتماعية والوطنية.	91	612	6.73	3.995	4
.5	تشكيل لجان تعني بالحريات الصحفية تدافع عنها.	91	623	6.85	4.464	5

.6	تعديل القوانين الحالية في إطار توفير بيئة أفضل لحرية الإعلام .	91	642	7.05	3.769	6
.7	العمل على توفير حرية القائم بالاتصال للقائم لتساعده على نقد الحكومة في اطار القوانين والتشريعات المفروضة.	91	649	7.13	3.631	7
.8	ضرورة تحقيق وترسيخ مبدأ الحرية والمسؤولية الاجتماعية وإقراره من الصحفيين .	91	720	7.91	4.101	8
.9	ضرورة أن ينأى الصحفيون والمؤسسات الإعلامية عن تداعيات الانقسام.	91	733	8.05	4.665	9
.10	العمل الجدي لتوحيد نقابة الصحفيين.	91	832	9.14	4.941	10
.11	ضرورة عمل ميثاق إعلامي فلسطيني يدعم عدالة القضية ويبقيها خارج التجريب، بحيث لا تخضع لانتماء الإعلاميين.	91	846	9.30	3.825	11
.12	ضرورة دعم استقلالية الصحف ومساندتها لتكون رفداً حقيقياً للإعلام الفلسطيني، حتى تكون ملتزمة بالحرية المسؤولة والمهنية الرفيعة.	91	947	10.41	3.676	12
.13	العمل على تعديل البنود الخاصة بقانون المطبوعات والنشر الفلسطيني الذي يفرض قيوداً على العمل الصحفي.	91	966	10.62	3.949	13
.14	ضرورة تحمل الجهات المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة لمسؤولياتها في ضمان الحريات الصحفية، بإعادة فتح المكاتب الصحفية التي أغلقت مؤخراً.	91	1025	11.26	4.247	14
.15	مراعاة آداب وأخلاق المهنة الصحفية أثناء ممارسة العمل الصحفي.	91	1193	13.11	4.194	15
.16	بعض الصحف الاعلامية مسيسة وتعمل بشكل حزبي.	91	1310	14.40	3.537	16
.17	تنظيم دورات تتعلق بالقوانين المنظمة لحرية الصحافة ومسؤولية الصحفي نحو مجتمعة	91	1367	15.02	3.524	17
.18	نشر قيم وثقافة حقوق الإنسان وفق انتهاكات وجرائم الاحتلال الإسرائيلي.	91	1378	15.14	3.349	18

يتضح من نتائج الجدول السابق أن توفير الحرية والحماية الفعلية للصحفي أثناء عمله الصحفي حصلت على المرتبة الأولى، بينما حصل على المرتبة الثانية إصدار قانون يكفل للصحفي حق الحصول على المعلومات، وحصلت على المرتبة الثالثة ضرورة أن تمارس نقابة الصحفيين عملها في تقييم العمل الصحفي وتوفير الحرية للقائمين بالاتصال، أما المرتبة الرابعة كانت استصدار قوانين تمنع اعتقال وحبس الصحفيين والعمل على تعزيز المسؤولية الاجتماعية والوطنية، بينما المرتبة الخامسة تشكيل لجان تعني بالحريات الصحفية تدافع عنها، أما المرتبة السادسة تعديل القوانين الحالية في إطار توفير بيئة أفضل لحرية الإعلام، بينما المرتبة السابعة العمل على توفير حرية القائم بالاتصال للقائم لتساعده على نقد الحكومة في إطار القوانين والتشريعات المفروضة، أما المرتبة الثامنة ضرورة تحقيق وترسيخ مبدأ الحرية والمسؤولية

الاجتماعية وإقراره من الصحفيين، بينما المرتبة التاسعة ضرورة أن ينأى الصحفيون والمؤسسات الإعلامية عن تداعيات الانقسام، أما المرتبة العاشرة العمل الجدي لتوحيد نقابة الصحفيين.

وترى الباحثة أن حرية الصحافة انتهكت بعد عام 2006م والانقسام الحاصل بين شطري الوطن، حيث مُنع الصحفيين من ممارسة الحرية الصحفية في نقل الأخبار والمعلومات، وتعرضوا للانتهاكات والضغوطات الحزبية التي منعتهم من ممارسة عملهم والحصول على المعلومة والعمل على نشرها عبر الوسيلة الاعلامية، بسبب التجاذبات السياسية التي حصلت في الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن الانتهاكات "الاسرائيلية" التي مورست ضد الصحافة الفلسطينية في ظل غياب القوانين التي تحمي الصحفيين أثناء ممارسة العمل الصحفي

ويؤكد محمد عبد الحميد على أنَّ حرية الصحافة تتطلب أن تتخلص من أية انتهاكات أو قيود أو رقابة سابقة أو لاحقة تحد من حريتها في التعبير والنقد، مع حرية الأفراد في إصدار الصحف وتوزيعها دون ترخيص سابق، مع الاستقلال المهني للعاملين في هذه الصحف وحريتهم في استقاء المعلومات ونشرها في إطار ما يسمح به القانون دون إكراه أو توجيه للصحف والصحفيين (عبد الحميد، ، ص. 341)

وتؤيد دراسة أبو عميرة (2012م) ذلك من خلال ما توصلت إليه بأن "منع حبس الصحفيين في قضايا النشر أحد أهم المواد القانونية التي تعزز حقهم في تداول المعلومات ونشرها دون قيود ". (أبو عميرة، 2014).

كما وتتفق مع ما توصلت إليه دراسة نسرين عبد الله (2012م): "يجب كف اليد الأمنية للسلطات الحكومية عن التدخل في أولويات العمل الصحفي". (نسرين عبد الله، 2012).

نتائج فروض الدراسة:

الفرض الأول: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى للنوع "الجنس".

جدول (15) يبين الجدول نتائج اختبار t لدلالة الفروق في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية تعزى للنوع.

المجال	النوع	عدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الدلالة الإحصائية
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية.	ذكر	75	3.20	0.365	1.672	غير دالة
	أنثى	16	3.04	0.295		
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية.	ذكر	75	3.54	0.470	-0.583	غير دالة
	أنثى	16	3.61	0.508		
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية. والمسؤولية الاجتماعية في قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي.	ذكر	75	3.04	0.458	0.969	غير دالة
	أنثى	16	2.91	0.442		
	ذكر	75	3.88	0.514	-0.303	غير دالة

العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال.	أنثى	16	3.92	0.435		
الإجمالي	ذكر	75	3.35	0.297	0.779	غير دالة
	أنثى	16	3.29	0.287		

يتضح من الجدول السابق: عـدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى للنوع (ذكـر، أنثى).

هذا يعني بأنَّه لا يوجد اختلاف بين اتجاهات الذكور واتجاهات الإناث حول مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية، ففي المجالين الأول والثالث وفي الدرجة الكلية للمجال لم يظهر اختبار(t) عن وجود فروق دالة إحصائيا على الرغم من ارتفاع متوسط اتجاهات الذكور عن متوسط اتجاهات الإناث، وفي المجالين الثاني والرابع لم يكشف اختبار(t) عن أية فروق على الرغم من ارتفاع متوسط اتجاهات الإناث عن الذكـور.

وبناء على نتائج الجدول السابق تبين أن نوع القائم بالاتصال في الصحافة الفلسطينية سواء كان ذكر أو أنثى لا يؤثر على طبيعة اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية، بمعنى أنَّ هناك اتفاق بين اتجاهات القائمين بالاتصال سواء كانوا ذكوراً أم إناثاً نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحف الفلسطينية. وترجع الباحثة السبب باتفاق اتجاهات الإناث والذكور نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية إلى تشابه البيئة التي يعيش فيها كلٌّ منهما في الضفة أو غزة، مما يبرهن على أنه لا توجد فروق بين العاملين في وسائل الإعلام سواء كانوا من الذكور أم الإناث، فضلاً على أن الأبعاد الوظيفية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ليست من الأبعاد التي تظهر فيها الاختلافات واضحة بين الجنسين.

الفرض الثاني: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تُعزى للسن.

جدول (16) نتائج اختبار ANOVA لدلالة الفروق في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية تعزى للعمر

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية.	بين المجموعات	0.63	3	0.21	1.675	غير دالة
	داخل المجموعات	10.90	87	0.13		
	المجموع	11.53	90			
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية.	بين المجموعات	2.62	3	0.87	4.309**	دالة عند 0.01
	داخل المجموعات	17.66	87	0.20		
	المجموع	20.29	90			
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في قانون.	بين المجموعات	1.10	3	0.37	1.815	غير دالة
	داخل المجموعات	17.57	87	0.20		
	المجموع	18.67	90			

النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي.						
العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال.	بين المجموعات	0.80	3	0.27	1.070	غير دالة
	داخل المجموعات	21.58	87	0.25		
	المجموع	22.38	90			
الإجمالي	بين المجموعات	0.49	3	0.16	1.952	غير دالة
	داخل المجموعات	7.32	87	0.08		
	المجموع	7.81	90			

(*) تعني قيمة F دالة عند 0.05

(**) تعني قيمة F دالة عند 0.01

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى للعمر وذلك في مجالات: اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية، اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي، العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال، وفي الإجمالي ككل.
- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية بين الفئة العمرية (20 – 30) عامًا، والفئة العمرية (30 – 40) عاما لصالح الفئة العمرية (20 –30) عامًا.

وخلصت نتائج الجدول السابق أنَّ الفئة العمرية (20–30) عامًا يمتلكون اتجاهات أكثر إيجابية من غيرهم نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية.

وترجع الباحثة السبب إلى أنّ الإعلام الفلسطيني فتي ويحكمه جيل شبابي متسلح بالفكر والمعرفة والثقافة الواسعة من مختلف المفاهيم، منها مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات المهنة أثناء ممارسة العمل الصحفي، فضلاً على أن الفئة العمرية (20-30) عامًا لم تنخرط بالعمل الصحفي بالقدر الذي انخرطت فيه الفئة العمرية ما بين(30 -40) عاماً التي واجهت العديد من الإشكاليات والضغوطات التي أثرت على اتجاهاتهم نحو الحرية والمسؤولية الاجتماعية أثناء ممارسة العمل الصحفي، كما أنَّ اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية يحكمها مدى ثقافته واطلاعه وإدراكه لمفهوم الحرية والمسؤولية الاجتماعية.

الفرض الثالث: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى لمكان السكن.

جدول (17) يبين الجدول نتائج اختبار t لدلالة الفروق في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية تعزى لمكان السكن

المجال	مكان السكن	عدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الدلالة الإحصائية
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية.	غزة	43	3.174	0.351	0.120	غير دالة
	ضفة	48	3.165	0.368		

اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية.	غزة	43	3.719	0.422	3.400**	دالة عند 0.01
	ضفة	48	3.398	0.472		
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي.	غزة	43	3.104	0.497	1.778	غير دالة
	ضفة	48	2.936	0.404		
العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال.	غزة	43	3.988	0.493	1.854	غير دالة
	ضفة	48	3.797	0.491		
الاجمالي	غزة	43	3.423	0.278	2.487*	دالة عند 0.05
	ضفة	48	3.273	0.294		

(*) تعني أن قيمة t دالة عند 0.05 (**) تعني أن قيمة t دالة عند 0.01

يتضح من الجدول السابق:

- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$) في مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية تعزى لمكان السكان وذلك لصالح قطاع غزة.
- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في إجمالي المجالات تعزى لمكان السكان وذلك لصالح قطاع غزة.
- لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى لمكان السكن وذلك في: مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية، ونحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي، مجال العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال.

وهذا يبين أنَّ القائمين بالاتصال من قطاع غزة يمتلكون اتجاهات أكثر إيجابية نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية من القائمين بالاتصال من الضفة الغربية خلال الفترة الزمنية للدراسة.

وتلك نتيجة منطقية خاصة أن الساحة الفلسطينية شهدت العديد من الأحداث والسجالات السياسية والحزبية سواء في غزة او الضفة، فما عايشه الصحفيين في غزة من حروب يتشابه إلى حد كبير مع واقع الصحفيين في الضفة الذين يواجهون الاعتقال وانتهاكات الاحتلال بحقهم.

366

الفرض الرابع: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تُعزى للمؤهل العلمي.

جدول (18) نتائج اختبار Kruskal-Wallis Test لدلالة الفروق في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية تعزى للمؤهل العلمي.

المجال	المؤهل العلمي	العدد	متوسط الرتب	قيمة Chi-square	الدلالة الإحصائية
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية.	دبلوم فأقل	16	54.59	2.181	غير دالة
	بكالوريوس	59	43.63		
	دراسات عليا	16	46.16		

اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية.	دبلوم فأقل	16	39.31	3.286	غير دالة
	بكالوريوس	59	49.69		
	دراسات عليا	16	39.09		
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي.	دبلوم فأقل	16	54.28	2.507	غير دالة
	بكالوريوس	59	45.45		
	دراسات عليا	16	39.75		
العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال.	دبلوم فأقل	16	33.53	4.731	غير دالة
	بكالوريوس	59	49.60		
	دراسات عليا	16	45.19		
الإجمالي	دبلوم فأقل	16	47.38	0.864	غير دالة
	بكالوريوس	59	47.14		
	دراسات عليا	16	40.44		

يتضح من الجدول السابق:

- عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى للمؤهل العلمي (دبلوم فأقل، بكالوريوس، دراسات عليا).

وتظهر نتائج الجدول السابق أنَّ المؤهل العلمي للقائم بالاتصال لا يؤثر في اتجاهاته نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية.

وترجع الباحثة إلى زيادة نسبة المتعلمين في الأراضي الفلسطينية، فضلاً على أنَّ اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية يحكمها ثقافته ومعرفته لمفهوم الحرية في الحصول على المعلومات ونشرها دون أن يكون هناك قيود حزبية أو سياسة بالإضافة إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل الصحفي واحترام مواثيق الشرف الصحفي والتشريعات والقوانين التي تنظم العمل الصحفي، فكلما زاد اطلاع ومعرفة القائم بالاتصال بمفاهيم الحرية والمسؤولية الاجتماعية، سينعكس إيجابياً على أداء عمله الصحفي ومعرفته بالمحددات التي يجب أن يسير عليها أثناء عمله بمصداقية وأمانة، عدا أن الفئة المهيمنة على السوق الإعلامي هم الحاصلين على درجة البكالوريوس وبالتالي هم يدركون مسؤولياتهم الصحفية جيداً وفقاً لما تعلموه في متطلباتهم الأكاديمية.

الفرض الخامس: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى لنمط ملكية الصحيفة.

جدول (19) نتائج اختبار ANOVA لدلالة الفروق في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية تعزى للصحيفة

المجال		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية.	بين المجموعات	0.11	2	0.06	0.425	غير دالة
	داخل المجموعات	11.42	88	0.13		

	المجموع	11.53	90			
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية.	بين المجموعات	2.91	2	1.45	7.36**	دالة عند 0.01
	داخل المجموعات	17.38	88	0.20		
	المجموع	20.29	90			
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية و المسؤولية الاجتماعية في قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي.	بين المجموعات	0.32	2	0.16	0.765	غير دالة
	داخل المجموعات	18.35	88	0.21		
	المجموع	18.67	90			
العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال.	بين المجموعات	1.86	2	0.93	3.986*	دالة عند 0.05
	داخل المجموعات	20.52	88	0.23		
	المجموع	22.38	90			
الإجمالي	بين المجموعات	0.56	2	0.28	3.411*	دالة عند 0.05
	داخل المجموعات	7.25	88	0.08		
	المجموع	7.81	90			

(*) تعني قيمة F دالة عند 0.05 (**) تعني قيمة F دالة عند 0.01

يتضح من الجدول السابق:

- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى لنمط ملكية الصحيفة وذلك في مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية.
- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى لنمط ملكية الصحيفة وذلك في مجال العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال وفي إجمالي الاستبيان.
- لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى للصحيفة التي يعمل بها وذلك في: مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية، ومفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي.
- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$) بين العاملين في صحيفة فلسطين والعاملين في صحيفة القدس لصالح العاملين في صحيفة فلسطين.
- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$) بين العاملين في صحيفة فلسطين والعاملين في صحيفة الحياة الجديدة لصالح العاملين في صحيفة فلسطين.

وهذا يدل على أنَّ العاملين في صحيفة فلسطين يمتلكون اتجاهات أكثر إيجابية نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية عن غيرهم من العاملين في الصحف الأخرى.

وترجع الباحثة السبب أن الصحف التي أُجريت عليها الدراسة حزبية وتنتمي لفصائل مختلفة، ومن الطبيعي أن تكون الفروق أو الاتجاهات متفاوتة أو غير جوهرية، وهذا يؤكد أنّ نمط الملكية يعد عاملاً مؤثراً على طبيعة اتجاهات القائمين بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية، وهذا يوضح أن الصحف تمارس مجموعة من الضغوطات المختلفة على القائم بالاتصال خاصة في طبيعة القضايا والموضوعات التي تتناولها الصحيفة، كما يؤثر نمط الملكية على طبيعة المعلومات والموضوعات التي تتناولها الصحف الفلسطينية، إذ كثيراً ما تقوم بحذف بعض النصوص واستبدالها بمعلومات وأخبار تخدم إيديولوجية الصحيفة.

الفرض السادس: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تُعزى للانتماء السياسي.

جدول (20): نتائج اختبار Kruskal-Wallis Test لدلالة الفروق في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية تعزى للانتماء السياسي.

المجال	الانتماء السياسي	العدد	متوسط الرتب	قيمة Chi-square	الدلالة الإحصائية
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية	فتح	10	46.20	0.133	غير دالة
	حماس	18	46.61		
	محايد	61	44.33		
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية.	فتح	10	46.15	3.899	غير دالة
	حماس	18	55.36		
	محايد	61	41.75		
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي.	فتح	10	55.65	2.074	غير دالة
	حماس	18	45.72		
	محايد	61	43.04		
العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال.	فتح	10	37.30	3.482	غير دالة
	حماس	18	54.33		
	محايد	61	43.51		
الاجمالي	فتح	10	46.70	2.523	غير دالة
	حماس	18	53.19		
	محايد	61	42.30		

يتضح من الجدول السابق: عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى للانتماء السياسي (فتح، حماس، محايد).

وتأتي النتيجة السابقة على الرغم من أنَّ القائمين بالاتصال المنتمين لحركة حماس يمتلكون اتجاهات أكثر إيجابية بصفة عامة نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية من غيرهم من المنتمين لحركة فتح والمحايدين، إلا أنّ هذا التفوق لم يرتق لمستوى الدلالة الإحصائية المطلوب.

وترى الباحثة بأنّهَ لا يوجد إعلام بدون انتماء سياسي، وبالتالي يساهم الطابع الحزبي بشكل كبير في انخفاض معدل الموضوعية لاسيما الصحف المسيسة لحزب معارض، فضلاً على أن تلوين الخبر في الصحف الحزبية يرتبط بموقعها من السلطة ويزداد التحيز والتلوين في الموضوعات الخلافية مقارنة بالموضوعات غير الخلافية. فصحف الدراسة يغلب عليها الطابع الحزبي المسيس، وبالتالي ستكون مناصرة للحزب التابعة له، فالقائمين بالاتصال الذين يعملون في الصحف التابعة لحزب أو فصيل معين يتعاملون بحذر أثناء التغطية الإخبارية حتى لا يتهمون أنهم منحازون للفصيل السياسي الذي ينتمون اليه؛ بل وينقلون الأخبار بثوب من الموضوعية والصدق حتى لا يتعرضوا لأيّة مضايقات، وهذا ما أظهره المبحوثين في المنتمين لحركة حماس.

خلاصة النتائج:

أ. هناك اتجاهات إيجابية تقترب بأن تكون محايدة نحو مفهوم الحرية لاتجاهات القائم بالاتصال في الصحف الفلسطينية اليومية، وجاءت بوزن نسبي بلغ (63.4%)، واتجاهات إيجابية نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية لاتجاهات القائم بالاتصال في الصحف الفلسطينية اليومية، وجاءت بوزن نسبي بلغ (71%).

ب. هناك حيادية تقترب من أن تكون إيجابية فيما يتعلق بمدى اطلاع القائم بالاتصال على قانون المطبوعات والنشر ومواثيق الشرف الصحفي ومعرفته بالمواد الخاصة بالحرية والمسؤولية الاجتماعية وحصلت على وزن نسبي بلغ (60.3%).

ج. هناك اتجاه إيجابي يقترب لأن يكون إيجابي جداً لتأثير ملكية الصحيفة على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية وجاءت بوزن نسبي بلغ (77.7%).

د. حازت الضغوط السياسية والحزبية كأحد اهم الضغوط التي واجهت القائم بالاتصال أثناء العمل الصحفي على أعلى وزن نسبي بلغ (63.7%)، تلاها الضغوط المهنية وحصلت على وزن نسبي (51.6%) ثم الضغوط الأمنية حصلت على وزن نسبي (40.7%).

هـ. أنَّ فقرة منع توزيع الصحف باعتباره أحد المظاهر السلبية التي تعرضه لها الحريات الصحفية في فلسطين حصلت على أعلى وزن نسبي (75.8%)، تلاها اعتقال واستدعاء صحفيين من الأجهزة الأمنية بوزن نسبي (74.7%) ثم الإغلاق التام للصحف (62.6%)، ثم تدخل الأحزاب والفصائل بوزن نسبي (58.2%)،

و. يرى المبحوثين بأن معيق "تدخل القائمين على الصحف ورؤساء التحرير في تغطية ومعالجة الموضوعات الصحفية" تصدر المرتبة الأولى، تلاها "الافتقار إلى المهنية والاحتراف وعدم تعاون المسئولين"، ثم "الديكتاتورية والتسلط من قبل الادارة العليا في المؤسسة الصحفية"،

ز. يقترح المبحوثين توفير الحرية والحماية الفعلية للصحفي أثناء عمله الصحفي بالمرتبة الأولى، بينما حصل على المرتبة الثانية إصدار قانون يكفل للصحفي حق الحصول على المعلومات، وحصلت على المرتبة الثالثة ضرورة أن تمارس نقابة الصحفيين عملها في تقييم العمل الصحفي وتوفير الحرية للقائمين بالاتصال.

ح. عدم وجود فروق دالة إحصائياً في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى "للنوع، للعمر ومكان السكن والمؤهل العلمي، والصحيفة، والانتماء السياسي".

توصيات الدراسة:

أ. ضرورة العمل على توعية وتثقيف القائمين بالاتصال بمفاهيم الحرية والمسئولية الاجتماعية وقانون المطبوعات والنشر، ومواثيق الشرف الصحفي بهدف ضبط القائمين بالاتصال في العمل الصحفي.

ب. تعزيز الحرية والمسؤولية الاجتماعية عند القائمين بالاتصال خاصة عند تناول القضايا المجتمعية في الضفة وغزة، والتحلي بالموضوعية والمهنية بعيداً عن الفئوية التي تزيد من الاحتقان في الشارع الفلسطيني.

ج. يجب منح وسائل الاعلام مساحة أوسع من الحرية الصحفية على أن يقابلها مسؤولية اجتماعية عند القائمين بالاتصال أثناء ممارسة عملهم، الأمر الذي سينعكس إيجابياً على هذا العمل في مناطق السلطة الفلسطينية.

د. توحيد الجسم الصحفي في الضفة وغزة، وتفعيل الدور الحقيقي للنقابة في حماية الصحفيين، والدفاع عنهم وصون كرامتهم، وخلق بيئة قانونية ومجتمعية أفضل، وتجنبهم المناكفات السياسية، وتسهم في تحسين أوضاع حرية الصحافة في فلسطين.

هـ. ضرورة قيام الصحفيون بإعادة النظر بوثيقة الشرف الصحفي، ومدونة الاخلاقيات والقواعد السلوكية من أجل الخروج بميثاق شرف صحفي واحد، يعزز المسئولية الاجتماعية، ويكون ملزماً لجميع الصحفيين.

و. توصي الدراسة بضرورة وضع دليل يتضمن مجموعة من القواعد والقوانين التي تضبط العلاقة بين أجهزة الأمن والإعلاميين حفاظاً على التغطية الإعلامية للأحداث ومنعاً للضغوط والتدخلات التي يتعرض لها الصحفيون.

المراجع

أبو عميرة، شيماء. (2014م). اتجاهات القائم بالاتصال في المؤسسات الصحفية المصرية خلال الفترة الانتقالية الأولى بعد ثورة 25 يناير (حرية اداول المعلومات نشرها نموذجاً): دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين بالمؤسسات الصحفية الإقليمية والحزبية والخاصة في الفترة من أبريل 2011 وحتى أكتوبر 2011م، *المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال* ،(4)، 213-198.

أبو لبدة، سبع. (1982م). *مبادئ القياس النفسي والتقويم التربوي* (ط3.). الجامعة الأردنية.

باي، أحلام. (2007م). *معوقات حرية الصحافة في الجزائر، دراسة ميدانية بمؤسسات صحفية بمدينة قسنطينة* [رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة منتوري قسنطينة.

حافظ، نبيل، وسليمان، عبد الرحمن، وشند، سميرة. (2000م). *علم النفس الاجتماعي* (ط1). مكتبة زهراء الشرق.

حجاب، محمد منير. (2010م). *مدخل الى الصحافة* (ط1). دار الفجر للنشر والتوزيع.

حسين، سمير. (2006م). *دراسات في مناهج البحث الإعلامي: بحوث الإعلام* (ط2). مكتبة عالم الكتب.

الحسيني، نورهان. (2002م). *المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاعلامية عبر مواقعها الإلكترونية وتأثيرها على الرأي العام: دراسة تطبيقية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة المنصورة.

الحياصات، خالد والكساسبة، محمد والفاعوري، عبير. (2015م). المسؤولية الاجتماعية الداخلية والخارجية وتأثيرهما على الأداء المؤسسي: دراسة حالة على المؤسسة الصحفية الأردنية "الرأي"، *المجلة العربية للإدارة*، *1* (35)، 205- 220.

الدلو، جواد. (2012م). انتهاكات حرية الصحافة في السلطة الوطنية الفلسطينية،2006 -2010. *مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية* ، الجامعة الإسلامية، غزة، (2).

رشتي، جيهان. (1993م). *الأسس العملية لنظريات الاعلام* (ط3). دار النهضة العربية.

سالم، انتصار. (2015م). انعكاسات التأهيل والتدريب للقائم بالاتصال على إدراك أبعاد المسؤولية الاجتماعية للإعلام التربوي، *المجلة العلمية لبحوث الصحافة*، (4)،124.

سالم، حمدان خضر وصالح، رواء هادي. (2013م). المسؤولية الاجتماعية للصحافة العراقية دراسة في التوازن الوظيفي لجريدتي الزمان والمدى، *مجلة الباحث الإعلامي، بغداد،19* (5)، 30-9.

سعد، معالي وإبراهيم، محمد وأحمد، إبراهيم وفرج، إبراهيم. (2014م). اتجاهات القائم بالاتصال في الصحافة المصرية نحو قضايا ذوي الاحتياجات الخاصة، *مجلة بحوث التربية النوعية*، (33)، 325-287.

شاهين، هبة. (2015م). *المسؤولية الاجتماعية والأمنية لوسائل الإعلام في تناول قضايا الإرهاب: دراسة تطبيقية على الجمهور والصفوة الإعلامية والأمنية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة عين شمس.

عبد الحميد، محمد. (2000م). *نظريات الإعلام واتجاهات التأثير* (ط2.). عالم الكتب.

عبد الله، أمير نامق. (2012م). *الضغوطات المهنية على القائم بالاتصال وأثرها على السلوك المهني: دراسة ميدانية للعاملين في قناتي كوردسات وزاكروس الفضائيتين* {رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية}، جامعة السليمانية.

عبد الله، نسرين رياض. (2012م). *تأثير سمات بيئة العمل الصحفي على القائمين بالاتصال في الصحف المصرية والأردنية: دراسة تحليلية مقارنة في الفترة من 2010م إلى 2011م* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة القاهرة.

عبيدات، سليمان. (1988م). *القياس والتقويم التربوي* (ط1). دار الشروق للنشر والتوزيع.

الغول، أحمد. (2006م). *حرية الرأي والتعبير في المواثيق الدولية والتشريعات المحلية. سلسلة تقارير*، (65). الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان. رام الله.

الفوال، نجوى. (1995م). قراءة في دراسات القائم بالاتصال، *المجلة الاجتماعية القومية*، كلية الاعلام، القاهرة، *3*(32).

مراد، ماجدة. (2007م). العوامل المؤثرة على بناء القائم بالاتصال لأجندة الأخبار في الاذاعة المصرية، *المجلة المصرية لبحوث الاعلام*، جامعة القاهرة، القاهرة، (28).

المشاقبة، بسام. (2011). *نظريات الاعلام* (ط1). دار أسامة للنشر والتوزيع.

مكاوي، حسن والسيد، ليلى. (1998م). *الاتصال ونظرياته المعاصرة* (ط1). الدار المصرية اللبنانية.

مهدي، محمد عبود. (2011م). المسؤوليات الاجتماعية للصحفيين العراقيين من نيسان 2010م وحتى نيسان 2011م، *مجلة كلية الآداب*، جامعة بغداد (101). 504-472.

الموسوي، محمد. (2006م). *نظريات الاتصال والإعلام الجماهيري*. محاضرات لطلبة الماجستير، قسم الإعلام والاتصال، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية الآداب والتربية، الدنمارك.

النعيمي، حازم. (2011م). العوامل المؤثرة على حرية التعبير في الصحافة العراقية المطبوعة: دراسة استطلاع رأي في عينة صحف يومية مستقلة. *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، (34). 53-32.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

Lu Tang. (2012). Media discourse of corporate social responsibility in China: a content analysis of newspapers. *Asian Journal of Communication*,22(3), 270-288.

Sinha, S. (2011). SOCIAL RESPONSIBILITY OF PRINT MEDIA. *Global Media Journal*, Indian Edition.

Mahdavi, I. (2012). Media coverage of corporate social responsibility. *Journal of Academic and Business Ethics*, *5*(1).

مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية
ISRAA UNIVERSITY JOURNAL FOR HUMANITIES
ISSN 2518-5918 DOI Prefix:10.36529
IUJH ISSUE 15, July 2023

اضطراب طيف التوحد لدى الأطفال: المفهوم وآليات الكفالة "تقديم لحالتين سريريتين"

Autism Spectrum Disorder in Children: The Concept and Mechanisms of Sponsorship: Presentation of Two Clinical Cases

لمياء عبد الرحمن الثوابتة
ماجستيرعلم نفس، باحثة دكتوراة، فلسطين

DOI: 10.36529/1811-000-015-014

تاريخ الاستلام: 2022/11/23 تاريخ القبول: 2023/01/02 تاريخ النشر: 2023/07/01

الملخص

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على اضطراب طيف التوحد لدى الأطفال: المفهوم. وآليات الكفالة. (تقديم لحالتين سريريتين). واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي (دراسة حالة) تقرير لحالتين سريريتين من أطفال اضطراب طيف التوحد، ومما لا شك فيه بأن هذه المقابلة ستعطي صورة واضحة ومعمقة عن هذا الاضطراب. حيث أجرت الباحثةُ مقابلات مع آباء وأمهات الأطفال، كما اعتمدت على أدوات الدراسة وتتمثل في الملاحظة البسيطة، والمقابلة، وتحليل محتوى المقابلة، ودليل دراسة الحالة من إعداد الباحثة. وذلك من خلال وصف وتحليل موضوع اضطراب طيف التوحد، من حيث المفهوم. وآليات الكفالة (التدخل)، للطفل المصاب باضطراب طيف التوحد، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها:

1- وجود العديد من المظاهر الاجتماعية والسلوكية عند أطفال اضطراب طيف التوحد عن غيرهم من الأطفال من وجهة نظر آبائهم وأمهاتهم.

2- رفض الوالدين الاعتراف بتشخيص طفلهم باضطراب طيف التوحد، وذلك خوفا من الوصمة الاجتماعية والتنمر على طفلهم.

وقد أوصت الدراسة بـ: إجراء المزيد من الدراسات حول اضطراب طيف التوحد، ونشر الحقائق. والتوعية حول طرق التعامل مع حالات هذا الاضطراب وذلك باستخدام وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، لنشر التوعية، وعقد جلسات دعم نفسي واجتماعي لدعم آباء وأمهات هؤلاء الأطفال. والعمل على نشر الوعي المجتمعي، وآليات الحد من الوصمة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: *الاضطراب، طيف التوحد، الأطفال، المصابين، كفاءة.*

اسم الباحث المرسل: لمياء عبد الرحمن الثوابتة بريد الكتروني: thabtlmya1@gmail.com

Abstract

The study aimed to shed light on autism spectrum disorder in children including the concept and mechanisms of sponsorship through presenting two clinical cases. The researcher used the descriptive analytical approach (a case study) to report on two clinical cases of children with autism spectrum disorder. There is no doubt that this interview gave a clear and in-depth picture of the disorder. Interviews were conducted with the parents of the children، and the study tools relied on, which were simple observation، interviews، and a case study guide prepared by the researcher. By describing and analyzing the topic of autism spectrum disorder, in terms of concept، and the mechanisms of sponsorship (intervention)، for the child with autism disorder، the study reached many results، the most important of which are:

1. There are many social and behavioral manifestations in children with autism spectrum disorder from the point of view of their parents.

2. The parents refused to admit that their child was diagnosed with autism spectrum disorder, for fear of social stigma and bullying of their child.

The study recommended conducting more studies on autism spectrum disorder and disseminating of facts and awareness about ways to deal with cases of the disorder، using the media and social communication، to spread awareness, and hold psychological and social support sessions to support the parents of these children. And work to spread community awareness، and mechanisms to reduce social stigma.

Key words: Disorder1, Autism spectrum, Children, Affected, efficiency.

المقدمة:

يعد اضطراب طيف التوحد من أكثر الإعاقات النمائية غموضاً، وذلك لعدم الوصول إلى أسبابه الحقيقية على وجه التحديد من ناحية، وكذلك شدة غرابة أنماط (سلوكه) سلوك الأطفال المصابين بالتوحد غير التكيفي من ناحية أخرى، فهو حالة تتميز بمجموعة أعراض يغلب عليها انشغال الطفل بذاته وانسحابه الشديد، إضافة إلى عجز في المهارات الاجتماعية، وقصور تواصله اللفظي وغير اللفظي، الذي يحول بينه وبين التفاعل الاجتماعي البنّاء مع المحيطين به، حيث ينتج عن القصور في المهارات الاجتماعية ظهور مشكلات سلوكية كالسلوك العدواني وعدم قدرة الطفل على بناء علاقات اجتماعية تساعده في الاندماج والتفاعل مع المجتمع من حوله (مشهور، 2016، ص.1).

وقد بدأ الاهتمام باضطرابات طيف التوحد بشكل متزايد خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وظهر الاهتمام واضحاً من خلال الأبحاث والدراسات واهتمامات وسائل الإعلام التي تناولت حالة التوحد، وأصبح للتوحد معاييره

التشخيصية، وأنشئت المؤسسات والمراكز الخاصة بالأطفال المصابين بطيف التوحد، كما طورت البرامج التربوية والتعليمية المتعددة والموجهة للأطفال المصابين بالتوحد بشكل خاص في مناطق طيف التوحد (حسونة، 2015، ص.1).

تمتد آثار هذا الاضطراب لتؤثر على مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لدى الطفل المصاب بطيف التوحد، حيث تظهر عليه ضروب عدم القدرة على التوافق والتكيف مع المواقف والمتغيرات التي يواجهها مهما كانت بسيطة، الأمر الذي يؤثر سلباً على مستوى التوافق لديهم سواء كان ذلك على المستوى الاجتماعي أو النفسي، وقد اتضح من خلال الدراسات أن إحدى المشكلات التي تميز الطفل المصاب بطيف التوحد عن غيره من الإعاقات هي معاناتهم من السلوكيات الروتينية التي تقتضي تعاون بين الوالدين بشكل خاص والأجهزة المختلفة بشكل عام لمساعدتهم وتعديل سلوكهم للتخلص من هذه الاضطرابات (الخفاجي، 2021،ص ص. 151-152).

مشكلة الدراسة:

مما لا شك فيه أن اضطراب طيف التوحد يعتبر من الإعاقات النمائية المعقدة التي تصيب الأطفال في طفولتهم المبكرة، وهي إعاقة تؤثر تأثير شامل على الجوانب المختلفة للطفل سواء من النواحي السلوكية، أو العقلية، أو الانفعالية، أو الحركية وغيرها، فالطفل المصاب بطيف التوحد لا يستطيع التفاعل مع المحيط الاجتماعي بشكل واضح وعلى تكوين علاقته مع أقرانه، مما يترتب عليه العديد من المشكلات الواضحة كالعزلة والوحدة وعدم القدرة على التواصل على مهارات التواصل اللفظي بينهم، ما يتطلب الوقوف على هذه المشكلة بشكل شامل. وعليه، يبرز التساؤل الرئيس للبحث والذي مفاده: **ما طبيعة اضطراب طيف التوحد لدى الأطفال من حيث المفهوم، وآليات الكفالة (التدخل)؟**

وعليه يتفرع من التساؤل الرئيس عدة أسئلة فرعية وهي:

1- ما مفهوم اضطراب طيف التوحد: تعريفه- انتشاره؟
2- ما أسباب التوحد وخصائص الأطفال ذوي اضطراب التوحد؟
3- ما طرق تشخيص اضطراب طيف التوحد؟
4- ما الآليات المختلفة للتكافل مع الأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد؟

377

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

١- بيان أهمية الخصائص النفسية والاجتماعية لأطفال اضطراب طيف التوحد من وجهة نظر الآباء وأثر ذلك على التفاعل الاجتماعي.

2- بيان مفهوم اضطراب طيف التوحد: تعريفه- انتشاره.

3- التعرف على الآثار النفسية والاجتماعية لاضطراب طيف التوحد على الأطفال وعائلاتهم.

5- استعراض أسباب التوحد وخصائص الأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد وتشخيصه وطرق التدخل.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في أنها: تحمل في طياتها موضوعاً مهماً في ذاته وطبيعته، وهو اضطراب طيف التوحد للطفل، خاصة وأن فئة الأطفال تعتبر من الفئات المهمة في المجتمع التي تحتاج إلى تعامل خاص يتماشى مع قدراتهم على التعامل مع الآخرين، كذلك تنبع أهمية الموضوع من خلال ضرورة التعامل بفاعلية مع حاجات ومشكلات الأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد، أيضاً تشير أهمية الموضوع من خلال قيام المؤسسات والمراكز المختصة بموضوع أطفال اضطراب طيف التوحد. بالأخذ بمقترحات وتوصيات ونتائج الدراسة. كذلك هناك أهمية للموضوع من خلال أنها تضيف للمكتبة بشكل عام دراسة من الدراسات المهمة لموضوع مهم يخص فئة الأطفال.

ا. الأهمية النظرية:

١ -تمثل هذه الدراسة إضافة إلى التراث التربوي المتعلق بالنواحي التواصلية على لدى أطفال التوحد على وجه الخصوص.

٢ -تسعى الدراسة الحالية إلى زيادة رصيد المعلومات والحقائق عن الأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد، سواء في عملية التعرف عليهم أو كيفية تقديم الخدمات المناسبة لهم والفنيات المستخدمة في ذلك، مما يتيح فهم أفضل لطبيعة هذا الاضطراب الذي لا يزال يحتاج إلى إجراء المزيد من البحوث والدراسات.

ب. الجانب التطبيقي:

1- الاستفادة من نتائج الدراسة في مجال وضع برامج تدخل مناسبة لاضطراب طيف التوحد عند الأطفال.

2- تسهم نتائج الدراسة الحالية في مساعدة الباحثين في المجال النفسي والاجتماعي والعاملين في مجال علم النفس والمؤسسات الدولية والأهلية في التعرف على الخصائص النفسية والاجتماعية لأطفال اضطراب طيف التوحد وعائلاتهم.

3- نتائج وتوصيات الدراسة تساعد المختصين والقائمين على مؤسسات الرعاية النفسية والاجتماعية على الطرق المناسبة في التعامل مع أطفال التوحد.

فرضيات الدراسة:

1- لا توجد فروق في الخصائص النفسية للأطفال المصابين باضطراب طيف التوحد.

2- لا توجد فروق في الخصائص الاجتماعية للأطفال المصابين باضطراب طيف التوحد.

3- توجد فروق في الخصائص العقلية للأطفال المصابين باضطراب طيف التوحد .

4- لا توجد فروق في الخصائص السلوكية للأطفال المصابين باضطراب طيف التوحد.

مصطلحات الدراسة:

تعريف اضطراب طيف التوحد: Autism Spectrum Disorder يعتبر اضطراب طيف التوحد من الأمراض المعقدة التي تصيب الطفل في سن مبكرة، حيث أخذ الباحثين على عاتقهم استعراض مفهوم هذا الاضطراب ونسبة انتشاره في العالم للوقوف على أسبابه وكيفية التعامل معه.

يستخدم مصطلح اضطرابات طيف التوحد بالتوافق مع مصلح الاضطرابات النمائية المتداخلة، حيث يشير كلاهما إلى حالات مختلفة من التوحد تشترك في صفات التأخر الشديد بالإضافة إلى انحراف في العلاقات الاجتماعية وإحدى أو كلا الصفتين التاليتين:

تأخر في التواصل اللغوي والاجتماعي، وعدم القدرة على التمثيل (القبالي،2017، ص. 228)

التوحد: Autism

هو إعاقة متعلقة بالنمو تؤثر سلبا برز تأثيرها في جميع جوانب النمو وأبرز تأثيرها في القدرة على التواصل بشقية اللفظي وغير اللفظي، والذي ينتج عنه غياب تام للغة استقباليه كانت أم تعبيرية، مما يترتب عليه خلل في مهارات الفرد الاجتماعية، والسلوكية، والنفسية مما يؤدي إلى انعزال الفرد انعزالاً تاما عن المجتمع المحيط به منشغلاً عنه في اهتمامات وأنشطة محددة وروتينية وسلوكيات نمطيه مقلوبة تدور أغلبها حول ذاته، هذا بالإضافة إلى وجود مشكلات حسية سواء حساسية زائدة أو لا مبالاة بالمثيرات من حوله وتظهر عادة هذه المشكلات بوضوح في حواس ثلاث هي : السمع- البصر- اللمس، وعادة ما يتم تشخيص هذا الاضطراب في خلال الثلاث سنوات الأولى من عمر الطفل. (محمد السيد عبد الرحمن، 2014م).

النظريات المفسرة للتوحُّد:

1-النظرية السلوكية:

يري السلوكيون أن التفاعل الاجتماعي يبدأ بين الأفراد ويستمر بشرط أن يتلقى المشاركون فيه قدراً من التدعيم أو الإثابة لهذا التفاعل بمعنى انه لابد أن يشعر الأفراد بالإشباع كشرط لاستمراره، وأي أن استمرار التفاعل وتوقفه إنما يعتمد على التدعيم. (السرسي وعبد المقصود، 2001، ص ص. 6-7).

2-نظرية بيلز (Bales):

تعتبر نظرية "روبرت بيلز" من أهم نظريات التفاعل الاجتماعي، وقد حاول بيلز تفسير دراسة مراحل وأنماط عامة في مواقف تجريبية وقام بدراساته علي جماعات أولية واستخدم حاجز الرؤية من جانب واحد. التفاعل الاجتماعي عند بيلز هو كل سلوك أو فعل ينتج عنه استجابة وذلك من خلال تبادل للأفعال ..... ولا يشترط من وجهة نظر بيلز وجود شخصين أو جماعات لحدوث التفاعل وإنما يمكن أن يحدث تفاعل بين الفرد ونفسه والتفاعل عند بيلز يتضمن اشتراك أفراد جماعة ما في تناول مشكلة ما والتوصل لحلها(زهران، 2000، ص ص. 249-251).

3-نظرية نيوكمب (Newcomb):

ترتكز نظرية نيوكمب في التفاعل الاجتماعي على دعامتين أساسيتين هما :

- التشابه في القيم والعادات والتقاليد والأفكار والاتجاهات نحو الموضوعات والآخرين.

- الموافقة في تقييم الموضوعات والآخرين بين طرفي التفاعل الاجتماعي.

ووفقا لهذه النظرية يتم تفسير العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي عن طريق ثلاث طرق، هى:

١ -ينشأ التفاعل من التشابه الذي يؤدي إلى علاقات اجتماعية متوازنة.

٢ -يزود الأشخاص المتشابهون كل منهم الآخر بالمكافأة التي تفرز التفاعل بينهما وتؤدى إلى التجاذب والتوازن.

٣ -يؤدي التشابه إلى توقع التجاذب الذي ييسر عملية التفاعل الاجتماعي ويساعد علي التوصل إلى علاقات اجتماعية إيجابية. (إبراهيم الخطيب، 2003، ص. 64).

الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على الأدبيات العلمية السابقة والمراجع والرسائل العلمية المنشورة والغير منشورة والدوريات العلمية المختلفة، فقد استطاعت الباحثة الوصول إلى مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة الحالية:

1. دراسة الكيكي محسن (2011م):

يهدف البحث إلى التعرف على المظاهر السلوكية لأطفال التوحد من وجهة نظر آبائهم وأمهاتهم، والتعرف على دلالة الفروق إحصائياً في متوسط درجات المظاهر السلوكية لأطفال التوحد من وجهة نظر (آبائهم - أمهاتهم)، وقد اختيرت عينة البحث اختياراً عشوائياً، بلغت (٤٦) آبا وأماً لأطفال التوحد في معهدي الغسق وسارة في مركز محافظة نينوى.

لغرض تحقيق أهداف البحث اعد الباحث استبياناً كأداة للبحث يتألف من (٣٢) فقرة في المظاهر السلوكية، وتم التحقق من الصدق الظاهري للاستبيان بعرضه على مجموعة من الخبراء، وكذلك تم حساب ثبات الاستبيان بطريقة جتمان إذ بلغ (٧٠%) ،واستخدم الوسط المرجح لترتيب الفقرات، والاختبار التائي لعينتين مستقلتين للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعتي الآباء والأمهات، وأظهرت النتائج ما يأتي:

1- وجود العديد من المظاهر السلوكية عند أطفال التوحد من وجهة نظر آبائهم وأمهاتهم.

٢- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات المظاهر السلوكية لأطفال التوحد من وجهة نظر(آبائهم - أمهاتهم)، وفي ضوء نتائج البحث تم وضع توصيات منها ضرورة تنمية مهارات الاتصال اللغوي لديهم لان اللغة تؤمن لهم الاتصال والتفاعل الاجتماعي وتكسر حاجز عزلتهم ويتم ذلك من خلال التحدث إليهم حتى وان لم يردوا على ذلك، أو مشاركتهم اللعب. كما تقدم الباحث بعدد من المقترحات منها دراسة مماثلة لأطفال التوحد من وجهة نظر آبائهم وأمهاتهم في العراق.

2. دراسة غزال (2007م):

(فاعلية برنامج تدريبي في تنمية المهارات الاجتماعية لدى عينة من الأطفال التوحديين في مدينة عمان)

هدفت الدراسة إلى اختبار فعالية برنامج تدريبي لتطوير المهارات الاجتماعية لدى عينة من أطفال التوحد في مدينة عمان ،وقد تألفت عينة الدراسة من مجموعتين (تجريبية وضابطة) تألفت كل منها من(١٠) أطفال ذكور يعانون من التوحد تراوحت أعمارهم بين (9-5)سنوات، وللإجابة على أسئلة الدراسة قام الباحث بتطوير قائمة تقرير التفاعلات الاجتماعية لأطفال التوحد، واستخدم لمعالجة اسئلة الدراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية إلى جانب استخدام تحليل

التباين وتلخصت نتائج الدراسة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في المهارات الاجتماعية بين أفراد المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة على القياس البعدي وقياس المتابعة لصالح أفراد المجموعة التجريبية. (غزال، 2007، 1).

3 - دراسة نيريت بيمنجر وآخرون **NiritBauminger al et. (2004)**: بعنوان العلاقات بين إدراك الذات والعلاقات الاجتماعية لدى الأطفال التوحديين ذوي الأداء الوظيفي المرتفع ، ، تهدف الدراسة إلي فحص إدراك الذات والعلاقات الاجتماعية في الوظائف العليا للأطفال التوحديين وتكونت من ١٦ طفل من العاديين و١٦ طفل من نفس العمر الزمني وتم التجانس بين أفراد العينة في العمر الزمني والعقلي والجنس والذكاء وتعليم الأم ومن الأدوات المستخدمة ثلاث استبيانات تقريرية للذات ، مقياس لإدراك الذات. أسفرت النتائج عن أن الأطفال التوحديين كانوا أكثر استفادة للصداقة والمشاركة المؤثرة والتعامل مع الآخرين وكانوا متقاربين في كل هذا على مجموعة العاديين، وأيضا بالنسبة لمجموعة التوحد فإن الصداقة أكثر تناسقاً وايجابية مع قدراتهم المعرفية وتقدير الذات العامة والسلبية تجاه الوحدة بالإضافة إلى أن الأطفال التوحديين أظهروا إدراك منخفض في قدراتهم البدنية والاجتماعية بالمقارنة بمجموعة العاديين.

4-دراسة جيرالد وبيرالس (2003)، **Perales Gerald:** والتي استهدفت اختبار طريقة التدخل بالتركيز علي العلاقة الأسرية في تحسين الناحية الاجتماعية العاطفية للأطفالً الذاتويين وذلك من خلال ١٢شهر من عمليات التدخل. وتكونت عينة الدراسة من(20) طفل ذاتوياً وآبائهم، وتتراوح أعمارهم ما بين (3-5) سنوات، وكانت العينة 60% ذكور و40% إناث. وتم استخدام شرائط الفيديو لملاحظة أسلوب تعامل الآباء مع أطفالهم، استبيان، مقابلات. وأظهرت نتائج الدراسة تقدم الأطفال الذاتويين الذين استخدمت معهم هذه الطريقة معهم تقدم إحصائياً وإكلينيكيا ملحوظاً في الناحية الاجتماعية والعاطفية، مما ساعد على حل المشاكل السلوكية وزيادة تفاعل الاجتماعي، كما أوضحت أن التدخل المبكر ومساندة الآباء يساعدهم على أن يكونوا أكثر استجابة لأطفالهم، وهذا بدوره له علاقة بتحسن الطفل في الناحية الاجتماعية العاطفية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

تراوحت أعمار العينات المستخدمة ما بين 2-10 وهى تشمل عينه الدراسة الحالية تنوعت الأدوات ما بين برامج تدريبيه وعلاجيه وبعض المقاييس والاختبارات النفسية التي تتناسب مع عينه الدراسة أوضحت النتائج فاعلية البرامج المقدمة في تحسين مهارات هذه الفئة في التواصل اللفظي وغير اللفظيّ، والتواصل الاجتماعي بعد التدريب **مدى استفادة الباحثة من الدراسات السابقة**، فقد استفادت الباحثة من هذه الدراسات في إعداد المقدمة كالإطار النظري لدراستها وساعدت الدراسات في تعميق فهم اضطراب التوحد واختيار المنهج المناسب والأدوات الملائمة واختيار أسئلة الدراسة وأهدافها وصياغة فروضها.

وقد اتفقت الدراسة الحالية مع-**دراسة جيرالد وبيرالس (2003)، ودراسة غزال (2007م):** في متغيرات الدراسة، واتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي والاختلاف يظهر في الأهداف من كل دراسة ومتغيراتها ونوع وحجم الدراسة والبيئة التي طبقت تلك الدراسات كذلك تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها طبقت في المجتمع الفلسطيني وخصوصا الغزي الذي له خصوصية عن باقي المجتمعات بسبب الظروف الاقتصادية والحصار والاحتلال.

منهجية الدراسة:

أولًا- نوع الدراسة : تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية والتي تسعى على تحديد ووصف وتحليل أسباب وانتشار وتشخيص وآليات التكافل "التدخل"، لاضطراب طيف التوحد عند الأطفال.

اعتمدت الدراسة على:

المنهج الوصفي التحليلي: من خلال وصف وتحليل موضوع اضطراب طيف التوحد، وذلك من حيث المفهوم وآليات الكفالة للطفل المصاب باضطراب بطيف التوحد (النفسية والاجتماعية)،

الإطار النظري: مدى انتشار اضطراب طيف التوحد.

فقد أظهرت الدراسات التي أجريت من عام 1966-1991م أن معدل الانتشار كان 404 لكل 10000 شخص، فيما أظهرت الدراسات الحديثة التي استخدمت طرقاً منهجية أكثر دقة أن معدل الانتشار لاضطراب التوحد في ازدياد مضطرد، وأن ذلك يرجع إلى زيادة الوعي العام بالاضطراب، إضافة إلى ظهور عدد من الأدوات التشخيصية الأكثر دقة، ومن ناحية أخرى أظهرت الدراسات المسحية أن الاضطراب النمائيّ الممتد غير محدد المعالم تبلغ نسبة انتشاره حوالي 15 لكل 10000 وأن نسبة انتشار اضطراب التوحد حوالي 27 لكل 10000، وقد احتار العلماء في زيادة نسبة الأطفال مرضى اضطراب التوحد والذي يشكل بدوره خطر بيئي واضح (البحيري وإمام ، 2019،ص.222).

أما الدراسات الحديثة والتي أجريت في الولايات المتحدة فقد أبرزت أنه يوجد على الأقل 360000 فرد مصاب باضطراب التوحد، ثلثهم من الأطفال، وأوضحت الدراسات أن اضطراب التوحد يشكل الإعاقة الأكثر شيوعاً بالنسبة للإعاقات المختلفة والتي تتمثل في الإعاقة العقلية والصرع والشلل الدماغي، أما حول مدى انتشار اضطراب التوحد بين البنين والبنات فهو يحدث بمعدل 1:4 في الذكور عن الإناث ولا يذكر سبب واضح ومفهوم في ظهور اضطراب التوحد عند البنين أكثر من البنات، إلا من خلال اجتهادات متعددة للعلماء والباحثين (القبالي، 2017 ،ص.233).

يظهر مما سبق أن ظاهرة اضطراب طيف التوحد ظاهرة عالمية، حيث شخّص وعرف في كل مناطق العالم، شاملةً السويد واليابان وروسيا والصين، ويبدأ الأشخاص المصابين بالتوحد بالتصرف بطريقة غير عادية، ويظهرون أعراض التوحد قبل سن الثالثة من العمر، ومظهرهم هو جزء من لغز هذا الاضطراب، وهذا الاضطراب أدى إلى البعض أن يقترحوا بأن هؤلاء الأطفال معدل ذكائهم ربما يكون أكثر من معدلات الذكاء الطبيعية لدى بعضهم، وقد استخدمت العديد من المقاييس لدرجة الذكاء لتحديد تطور الاضطراب بحيث أن أكثر هؤلاء الأطفال ذكاء ضمن الفحص وهم أقل حاجة للرعاية المركزة من قبل الأهل أو العناية من قبل المتفحصين وعلى العكس من ذلك تماماً (غالم، 2016،ص. 28).

ولهذا، فإن انتشار هذا الاضطراب بدأ في الانتشار في السنوات الأخيرة، مما جعل هذه الظاهرة عالمية، حيث انتشر هذا المرض في الكثير من دول العالم بنسب متفاوتة. ولا يوجد في فلسطين دراسة إحصائية دقيقة حول اضطراب طيف التوحد، ولكن نسبة تقريبية من (6000 إلى 8000) طفل مصاب في فلسطين. حسب النسبة العالمية المقدرة من قبل الجمعية الأمريكية للتوحد (الإحصاء المركزي الفلسطيني).

أسباب اضطراب طيف التوحد:

تعد الأسباب الحقيقية لاضطراب طيف التوحد غير معروفة حتى الآن، إلا أن المعروف بشكل عام أن التوحد يحدث بسبب اضطرابات في تكوين ووظيفة المخ، كما تعددت في الفترة الأخيرة عدة نظريات عن أسباب التوحد، ولكن جميعها تبقى افتراضات، ومن أهم تلك الأسباب ما يلي:

أولاً- الأسباب البيولوجية/ حيث تنصر هذه الأسباب في الحالات التي تسبب إصابة في الدماغ قبل الولادة أو أثناءها أو بعدها، ونعني بذلك الإصابة للأم بأحد الأمراض المعدية أثناء الحمل أو تعرض الأم أثناء الولادة، فكل هذه العوامل قد تكون سبباً لحدوث حالة التوحد، حيث يتضح أن الأطفال التحديين لديهم شذوذ جسمي فطري مقارنة بأشقائهم والمجموعات الضابطة من الأطفال العاديين (سليمان،2019، ص.68).

ثانياً- الأسباب الإدراكية/ حيث يرى بعض الباحثين أن التوحد سببه اضطراب إدراكي نمائي، حيث أشارت عدة دراسات أن الطفل التوحدي يعاني من انخفاض في نشاط القدرات المختلفة، والتي ترجع بدورها إلى انخفاض قدراتهم على الإدراك، إلى اضطراب اللغة (سليمان،2019، ص.68).

ثالثاً- الأسباب النفسية والاجتماعية/حيث تؤكد وجهة النظر هنا على أن الحرمان العاطفي يعد من أهم أسباب التوحد للطفل المتمثل بضعف العلاقة الانفعالية العاطفية بين الأم والطفل المولود بالإضافة غلى الاتجاهات السلبية من الوالدين تجاه الطفل في مرحلة عمرية مبكرة، كما أن العلاقة السلبية للوالدين ينتج عنه طفل متوحد، كما أن نقص الأكسجين أثناء الحمل يولد حالة من التوحد وغير ذلك (الخفاف 2010، ص ص. 415-416) .

رابعاً- الأسباب الوراثية "الجينية"/حيث أثبتت الدراسات الحديثة أن هناك ارتباطاً بين التوحد وخلل الكروموسومات، حيث أوضحت هذه الدراسات أن هناك اتصالات ارتباطية وراثية مع التوحد فقط، وهذا الكروموزوم الذي يسمى (Fragile X) ويعتبر شكل وراثي حديث مسبب للتوحد والإعاقة العقلية وصعوبات التعلم، وله دور في حدوث مشكلات سلوكية كالنشاط الزائد، وهذا الكروموزوم يكون شائعاً بين الذكور أكثر من الإناث ويؤثر في حوالي 10.7% من حالات التوحد. كما أن هناك من يرى أن التوحد له علاقة بالكروموزوم رقم 7 وكروموزوم رقم 15، ثم أن هناك سبب آخر وهو التصلب الدرني الذي يؤدي لتصلب في بعض الخلايا الداخلية التي تتحول للجين المسيطر على الناحية العقلية، وربما يؤدي إلى حدوث 5% من حالات التوحد (القبالي،2017، ص ص.233 -234).

خامساً- الأسباب الوراثية/حيث أكدت العديد من الدراسات أن الأدلة العلمية تؤكد على أنه يعاني من اضطراب التوحد، فإن احتمالات تعرض عضو آخر من نفس الأسرة لاضطراب التوحد سوف يزداد بمعدل يتراوح ما بين 50 إلى 200 مرة. كما أنه عندما يعاني أحد التوائم المتشابهة من اضطراب التوحد فإن احتمالات تعرض التوأم الآخر سوف يزداد بشكل كبير (الياصجين، 2017، ص.222).

سادساً- الأسباب العصبية/يرى العديد من الباحثين أن الأساس العصبي لاضطرابات التوحد يرجع بطبيعته إلى أن الأطفال التوحديين يتعرضون لمعدل عال لحدوث اضطرابات المخ (الياصجين، 2017، ص.222).

وبالتالي، فإن أسباب اضطراب التوحد ليس معلومة لأحد، ولكن العلماء يضعون العديد من الأسباب المساندة والمساعدة لظهور الأعراض ومنها الأسباب الجينية والبيئية والنفسية، والاجتماعية، والعصبية، وغيرها.

خصائص الأطفال المصابين باضطراب التوحد (أعراض التوحد):

أولاً- الخصائص الاجتماعية:

حيث تشمل عوامل قصور شديدة في كل من التفاعل الاجتماعي والتقليد واللعب التخيلي وغيرها، والتي يمكن توضيحها في الآتي: (مشهور، 2016، ص ص. 19-21).

1- قصور التفاعل الاجتماعي/ حيث يعتبر ذلك أبرز الخصائص المميزة للأطفال ذوي الاضطراب طيف التوحد، فالطفل هنا لا يتجاوب مع أية محاولة لإبداء العطف والحب وكثيراً ما يشتكي الوالدان من عدم اكتراث الطفل واستجابته لمحاولات ضمه وتقبيله.

2- قصور القدرة على التقليد/ فالأطفال ذوو اضطراب طيف التوحد يعانون من قصور في مهارة التقليد.

3- قصور في اللعب التخيلي/ حيث يفتقر هذا الطفل في سنوات عمره الأولى لكثير من أشكال اللعب الاستكشافي، حيث يتسم الطفل ذو اضطراب طيف التوحد بنقص وقصور واضح في اللعب التلقائي والتخيلي ولا يبدي أي مبادرات للعب التظاهري والإيهامي.

ثانياً- الخصائص اللغوية والاتصالية:

تعد اضطرابات اللغة والتواصل مظهراً مهماً وحيوياً للعديد من الإعاقات ومنها اضطراب التوحد، حيث أكدت معظم الأبحاث أن وجود ضعف عام وواضح في مجالات اللغة وفي عملية الاكتساب والتطور والاستخدام، إضافة إلى العجز الواضح في عملية التواصل اللفظي وغير اللفظي كما أن من أهم مشكلات التواصل اللغوي واللفظي للتوحديين عدم تطور الكلام وهي توجد بنسبة 50% عند التوحديين، وتطور اللغة بشكل غير طبيعي وغير مفهوم (الخفش 2006، ص ص.26-27).

ثالثاً- الخصائص السلوكية:

كما أن هناك العديد من السلوكيات التي تظهر على ذوي التوحد، ومنها (مشهور، 2016، ص ص. 22-23).

1- السلوك النمطي والتكراري/ ومن مظاهره نشاطات محدودة وضيقة، وحب الروتين وكره تغيير البيئة، وتكرار أنشطة سلوكية معينة لوقت طويل.

2- سلوك إيذاء الذات/ والذي يعد مظهراً ملازماً لأطفال طيف التوحد، ولكن بدرجات متفاوتة كخبط الرأس وشد الشعر، وعض اليد وخدش الجسم وغيرها.

3- السلوك العدواني/ والذي يتجه للاعتداء على الآخرين وإيذاء الغير وتحطيم الممتلكات، والسلوك العدواني بأبعاده المختلفة سواء في هيئة سلوك لفظي أو بدني أو إشاري أو غير مباشر.

رابعاً- الخصائص الحسية الحركية:

يمكن استعراض أهم السمات المرتبطة بقصور الإدراك الحسي لدى أطفال التوحد في الآتي:(البنا، 2017، ص.27).

1- الاستجابة لبعض المثيرات تكون غير طبيعية، فيبدو كأنه مصاب بالصمم فلا يستجيب لنداء الآخرين له، بينما يستجيب لبعض الأصوات الخافتة جداً مثل: كيس الشيبس عند فتحه، وأصوات الموسيقى المحببة لديه.

2- عدم تقدير للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، وعدم إظهار أي ردود فعل تجاهها مثل: الاقتراب من أماكن الأدخنة والحرائق، والاصطدام بالحائط، والإمساك بالأشياء الساخنة جداً أو الباردة جداً.

3- لا يبدي أي اهتمام إذا مر شخص أمامه أو ضحك أو سعل، فيبدو كأنه لا يرى أو يسمع.

4-ينزعج من الأصوات الشديدة ويغلق أذنيه عند سماعها مثل: صوت الكلب أو الدراجة النارية أو الموسيقى الصاخبة وغيرها.

بناءً على ما سبق، فإن هناك العديد من الخصائص التي تميز الطفل مريض التوحد عن غيره من الأطفال الأسوياء، والتي تتلخص بين الخصائص النفسية والاجتماعية، والحسية الحركية، والعصبية، وغيرها.

تشخيص اضطراب التوحد في ضوء (DSM V) الإصدار الخامس من الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية للجمعية الأمريكية للطب النفسي:-

ثانياً- تشخيص التوحد طبقاً لتصنيف الجمعية الأمريكية للطب النفسي:

الإصدار الخامس (APA، 2013)5- DSM

وفي منتصف عام 2013م أصدرت الرابطة الأمريكية للأطباء النفسيين.

(APA) الإصدار الخامس الجديد للدليل التشخيصي والإحصائي للأمراض العقلية (DSM-5)، مما أدى إلى حدوث تغييرات جديدة في تشخيص بعض الأمراض النفسية تختلف عنها في الإصدار الرابع المعدل (DSM-IV) الصادر عام 2000م.

أ- صعوبة مستمرة في التواصل والتفاعل الاجتماعي، مثلا الفشل في تبادل حوار اعتيادي أو الفشل في المشاركة في الاهتمامات والعواطف والمزاج.

385

- صعوبة في سلوكيات التواصل غير اللفظي المستخدمة في التفاعل الاجتماعي وخلل في التواصل البصري ولغة الجسد وصعوبة في فهم واستخدام التعابير الجسدية (الإيماءات) إلى غياب تعابير الوجه والتواصل غير اللفظيّ.
- صعوبة في إنشاء العلاقات والحفاظ عليها وفهمها ويتراوح ذلك في صعوبات ضبط السلوك وصعوبات اللعب التخيلي وإنشاء صداقات إلى فقدان الاهتمام بالأقران.

ب- سلوك أو اهتمامات أو أنشطة تتصف بالتحديد أو التكرار كما هو ظاهر فيما يلي في اثنتين على الأقل ومنها ما يلي:

-نمطية وتكرار في حركة الجسم.

-الإصرار على المثلية (تماثل الأفعال).

-اهتمامات محددة وثابتة بشكل كبير وبصورة غير طبيعية من ناحية الشدة والتركيز (مثلا التعلق بأشياء غير اعتيادية، أو المواظبة على الاهتمام بشيء محدد).

-فرط أو انخفاض حركي نتيجة للمدخلات الحسية، أو اهتمامات غير طبيعية (عدم إحساس بالألم أو الحرارة، أو انبهار بصري بالأضواء والحركات).

ج- يجب أن تظهر الأعراض في المرحلة المبكرة من نمو الطفل (لكن قد لا تظهر الأعراض بشكل واضح حتى تظهر الحاجات الاجتماعية).

د- يجب أن تسبب الأعراض ضرراً واضحاً في الفعاليات الاجتماعية والوظيفية والفعاليات الحياتية الأخرى المهمة.

هـ-هذه الاضطرابات يجب ألا تكون بسبب نقص في الذكاء أو تأخر النمو العام.

وأكثر ما يلاحظ على المصابين باضطراب طيف التوحد صعوبة التعامل مع غيرهم. من سلوكيات محددة ومتكررة، إضافة إلى الأعراض التي تصعب على الشخص ممارسة حياة طبيعية في المدرسة أو في شتى مجالات الحياة. (عبد، 2018م).

البرامج المقترحة في برامج كفالة "تدخل" اضطراب طيف التوحد:

1. التدخل السلوكي التعليمي:

حيث يقوم هذا النوع من العلاج على بعض الأساليب والبرامج التي تستخدم للطفل ومنها:

أولاً- برنامج تحليل السلوك التطبيقي/ وتسمى طريقة لوفاس نسبة إلى مبتكرها، وتقوم على التدخل المبكر في سنوات ما قبل المدرسة، ومن خلالها يتم تعزيز كل سلوك جيد يقوم به الطفل. بمكافأة بعد القيام بالسلوك المرغوب، حيث طبق لوفاس هذه الطريقة على أطفال التوحد لمدة سنتين وحصل على نتائج إيجابية. (أبو النصر، 2005، ص. 183).

ثانياً- طريقة بكس PECS أو برنامج التواصل عن طريق الصور/ حيث إن الصور للأشياء والأنشطة والبشر الموجودين في عالم الطفل من الممكن أن يتم استخدامها بشكل فعال مع الأطفال ذوي الأداء المنخفض الذين يستطيعون إتقان استخدام الرموز أو الرسوم الخطية، ويتطلب استخدام الصور عادة أن يتعلم الطفل أولاً الربط بين شيء حقيقي وصورة دقيقة لهذا الشيء، ويجب أن تكون الصورة بسيطة وواضحة ومنظمة، وبعد أن يتعلم الطفل التوفيق بين الصور والأنشطة أو الأفعال، وعندما يصبح الطفل قادراً على التعرف على عدد من الصور يمكن تكوين نظام من المفردات المصورة بنفس الطريقة المستخدمة في نظام كومبيك، ويمكن استخدام الصور لمساعدة الأطفال على فهم الجداول المدرسية أو الخطوات المطلوبة لإكمال نشاط معين، فمن الممكن تثبيت صور خاصة بأنشطة اليوم في الفصل وحينما ينتهي كل نشاط يقوم الطفل بإزالة الصور الخاصة بالنشاط من على الحائط لاستخدامها في مواقف أخرى. (البحيري وإمام،2019، ص ص. 277-278).

386

2.التدخل الطبي:

تقتصر أهداف التدخل العلاجي على التخفيف من حدة الأعراض السلوكية، وتعويض غياب المهارات الأساسية للحياة اليومية مثل رعاية الذات، وتحقيق قدر من التفاعل والنمو الاجتماعي، كما أن التدخل العلاجي يعتمد على العلاج

بالأدوية أو الحمية الزائدة، ويستخدمها المؤيدون لنظرية أن اضطراب التوحد سببه اضطراب أيضي يحدث نتيجة تأثير البيبتايد، وهي مادة تنشأ عن عدم هضم البروتينات خاصة بروتين الجلوتين "بروتين القمح ومشتقاته"، والكازيين "بروتين الحليب ومشتقاته"، وهذا الخلل يحدث أثراً تخديرياً على الجهاز العصبي، ويحدث له اضطرابات واختلالات معرفية ومركزية. (البنا، 2017 ، ص50).

أما التدخل الطبي فإنه يحتوي على طريقتين هما:

1- التدخل بالغذاء/ على الرغم من أنه حتى اليوم لا يوجد أي إثبات علمي يشير غلى وجود علاقة بين الغذاء ومرض التوحد، ولكن كثيراً من الأمهات وجدوا علاقة بين الامتناع عن بعض الأطعمة وتحسين بعض الأعراض المصاحبة للتوحد مثل زيادة الحكة والنشاط، ومن هذه الأطعمة "القمح والحليب ومنتجاته والخميرة"، وهناك منظمة في بريطانيا تتبني فكرة علاقة التوحد بالغذاء على أساس أن بعض الأطفال يكون لديهم عدم قابلية أو حساسية لبعض الأطعمة والمواد الكيميائية التي تزيد من أعراض طيف التوحد. (عامر 2008، ص ص. 81 -82).

2- التدخل بالأدوية والعقاقير/ يتفق العديد من الأخصائيين على أنه لا يوجد علاج شاف بشكل تام للتوحد، لكن هناك عدة عقاقير طبية تساعد في خفض حدة المشكلات السلوكية مثل اضطراب الانتباه، والقلق، والاكتئاب، كما أن هذه العقاقير تحسن من مستويات التواصل الاجتماعي، وتساعد في خفض حدة النشاط المفرط والاندفاعية والعدوان، ومن أهم العقاقير الموصى بها للتدخل:

- العقاقير المضادة للذهان، وهي تعرف بالعقاقير المهدئة الرئيسة وتستخدم أحياناً لمعالجة العدوان الشديد والإيذاء الذاتي والتهيج.
- العقاقير المضادة للتشنج. (البنا، 2017، ص ص.51 -52).

الإجراءات المنهجية للدراسة:

أولا- نوع الدراسة: تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تسعى إلى تحديد ووصف اضطراب طيف التوحد للأطفال، المفهوم وآليات التدخل "تقرير لحالتين سريريتين".

ثانياً- منهج الدراسة المستخدم:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي (دراسة حالة) وذلك بهدف التعرف على المفهوم وآليات التكافل، الخصائص النفسية والعقلية والاجتماعية لأطفال اضطراب طيف التوحد من وجهة نظر الآباء. (تقديم لحالتين سريريتين).

ويقوم البحث الوصفي التحليلي بوصف ما هو كائن وتفسيره، ويهتم بتحديد الممارسات السائدة أو الشائعة والتعرف على المعتقدات والاتجاهات. ولا يقتصر البحث الوصفي التحليلي على جمع البيانات وتبويبها فقط، بل إنه يمضي إلى ما هو أبعد من ذلك؛ لأنه يتضمن تفسيرا لهذه البيانات.

إن هذه العملية من البحث لا تكتمل إلا بتنظيم هذه البيانات وتحليلها واستخراج الاستنتاجات منها ذات الدلالة والمغزى بالنسبة للمشكلة المطروحة. وتستند الدراسات الوصفية إلى أسس منهجية أهمها التجريد والتعميم. وتنقسم الدراسات الوصفية **إلى ثلاثة أنواع، هي:**

١ .الدراسات المسحية (المسح المدرسي، الدراسات المسحية للرأي العام ، المسح الاجتماعي).

٢ .دراسات العلاقات المتبادلة (دراسة الحالة، الدراسات السببية المقارنة).

٣ .دراسات النمو والتطور. (عبد الحميد :2020).

استخدمت الباحثة دراسة العلاقات المتبادلة (دراسة **الحالة**)، (**دراسة حالتين سريريتين**). وتعتمد على خطوات: (تحديد المشكلة، وجمع البيانات، وصياغة الفرضية التي تفسر المشكلة ونشأتها وتطورها). وهناك جوانب مهمة ينبغي للدارس أن يجمع بيانات عنها، منها (النمو الجسمي، والتوافق المدرس، والعلاقات الأسرية، والقدرات العقلية، والميول النفسية، والتوافق النفسي الانفعالي).

ثانياً- عينة الدراسة:

اقتصرت عينة الدراسة الحالية على طفلين مصابين باضطراب طيف بالتوحد. يسكنون بمحافظة غزة. (مدينة غزة- ومدينة الزهراء).

الطفل الأول (ح ت) كان من مواليد 2015/9/27 والطفل الثاني (ي ي) مواليد ١٠/23 /2018 . تم تشخيصهم في العيادة الخاصة من قبل طبيب أخصائي أطفال(لدية تدريب في تشخيص التوحد في بلدين متقدمين في مجال تشخيص التوحد).

ثالثاً- أدوات الدراسة: استخدمت الباحثة بعض الأدوات التي تحقق أهداف الدراسة وتجيب على تساؤلاتها المختلفة وهذه الأدوات:

1. **الملاحظة البسيطة** : وذلك لملاحظة حالات الدراسة أثناء إجراء المقابلات معها، وقد ركزت الباحثة على ملاحظة المظهر الخارجي والانفعالات المختلفة وتعبيرات الوجه بما يفيد في دراسة الحالة ويخدم تحقيق الهدف من الدراسة.

2. **المقابلات المهنية**: مع آباء وأمهات أطفال اضطراب طيف التوحد.

3.**تحليل محتوى المقابلات**: المهنية مع أباء أطفال طيف التوحد.

4. **دليل المقابلة**: وقد قامت الباحثة بإعداد دليل الحالة بحيث يفي بالغرض الذي صمم من أجله وهو قياس اضطراب طيف التوحد المفهوم وآليات التكافل "التدخل".

وقد قامت الباحثة بتصميم هذا الدليل بإتباع الخطوات التالية:

1. الرجوع إلى الدراسات السابقة والبحوث التي أجريت في هذا المجال والأدوات المستخدمة بها .

2. الاطلاع على بعض المقاييس العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث .

3. عرض أداة المقابلة على عدد من المحكمين الأكاديميين المتخصصين وقد قامت الباحثة بعمل ما تم طلبه من قبل المحكمين حتى وصلت الأداة إلى الوجه المطلوب. وتكونت أداة الدراسة من 27 سؤالا واشتملت على الفروض الرئيسية للدراسة.

هناك عدة وسائل لجمع المعلومات في دراسة الحالة:

وهي (المقابلة، والملاحظة، والاستبيان، والسجلات) استخدمت الباحثة أداة المقابلة لجمع معلومات عينة الدراسة التي قامت بها .

رابعاً- الأساليب الإحصائية:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي (الذي يعتمد على خبرة الباحثة وملاحظاتها وتفسيراتها للمعلومات التي تحصل عليها من خلال المقابلة). علماً بان الباحثة لم تقم بأية عمليات إحصائية نظراً لأن الحالة المدروسة حالة وصفية بحتة تعتمد على الملاحظة والتحليل (دراسة حالة ودراسة لحالتين سريريتين من أطفال اضطراب طيف التوحد) .

خامساً- حدود ومجالات الدراسة

1- الحدود المكانية: تتحدد الحدود البشرية للدراسة الحالية في مجتمع الدراسة المتمثلة في مصابي اضطراب طيف التوحد في محافظة غزة.

2-الحدود البشرية: تم تطبيق الدراسة على حالتين سريريتين من مصابي اضطراب طيف التوحد في محافظة غزة. وذلك لتسليط الضوء على هذه الفئة.

3- **الحدود الزمنية:** استغرقت الدراسة بشقيها النظري والعملي حوالي خمس شهور في الفترة من شهر مارس 2022 حتى نهاية شهر يوليو 2022م.

4-**الحدود الموضوعية:** مصابي اضطراب طيف التوحد وخصائصهم الاجتماعية والسلوكية.

حالات الدراسة:

جمع البيانات: من خلال المقابلات الفردية لكل أسرة طفل مصاب باضطراب طيف التوحد. وقد كانت مدة المقابلة تتراوح بين (35- 45)دقيقة، وكانت تتمحور المقابلة حول الطفل المصاب و نموه وتطور سلوكه وقد استمرت المقابلات طول فترة البحث بمعدل مقابلة كل عشرة أيام . أي (15 مقابلة).

وقد اشتمل دليل الأسئلة على:

1. **البيانات الأولية:**

1- للطفل وتتضمن الاسم- العمر –طبيعة الحمل –نوع الولادة طبيعية أم قيصرية -مكان السكن- فترة الحمل على (7 أم 9 شهور) .

2- بيانات **الأهل** السن للأب والأم المؤهل العلمي لكل منهما.

صلة القرابة، مكان السكن، الراتب الشهري.

أسئلة الأداة: التي تم إعدادها من قبل الباحثة والتي تتكون من 27 سؤال مقسمة على اربع فروض..

نتائج الدراسة وتفسيرها: -

الحالة الأولى

* معلومات عن الأسرة.

الطفل (ح.م. ت) . والداه على قيد الحياة .

الأب يناهز من العمر ٤٥ ، تحصيله الدراسي (سادس ابتدائي) يعمل عامل بناء. حالته الصحية جيدة.

الأم عمرها ٣٦ سنة، تحصيلها الدراسي (ثانوية عامة)، وهي ربة بيت، تشكو من أمراض نسائية أثرت على عدد الإنجاب (كما يخبرها الأطباء).

ليس لدى الآباء صلة قرابة. كان تاريخ زواجهم 2011 ، لديهم طفلة اكبر من الطفل المصاب من مواليد ٢٠١٢ ، والأم عانت من إجهاضين الأول عام 2013 في عمر سبعة أشهر والثاني عام ٢٠١٤ في عمر ستة أشهر ، علماً بان الأم كانت تتبع وسيلة من وسائل منع الحمل الحبوب لمنع الحمل و(حسب روايتها).

أنجبت الطفل المصاب بالرغم من تناولها الحبوب، ولكن تناولها غير منتظم\\، العائلة الآن متكونة من خمسة أفراد (بنت وولدين).

المستوى المعيشي للأسرة سيئ، يسكنون في شقة إيجار.

* معلومات أولية عن الطفل المتوحد (ح. م . ت). (الطفل (ح. م. ت) مواليد ٢٠١٥/9/27. عمرة حوالي سبع سنوات، ولادته كانت طبيعية رضاعته أيضا كانت طبيعية، ترتيبه الثاني مع إخوته.

* جميع مراحل النمو العضلي كانت متأخرة من (زحف، حبو ، وقوف ، مشي) ماعدا الجلوس كان في حينه.

* أما مراحل النمو اللغوي فكان نصيبها أكثر من النمو العضلي فهو لم ينطق أي حرف (ب ، م ، غ ...) أو كلمة أو جملة كما هو معروف عند أقرانه ماعدا في عمر ١٨ شهرا نطق بكلمة (دادا) ثم اختفت نهائياً. بل يصدر أصواتاً غير مفهومة ونفس الصوت بتكرار

* الاتصال الاجتماعي ، من السمات الواضحة عليه هي الانعزال وعدم اللعب مع الأطفال أو الجيران ولا يميل للعب الجماعي.

كانت والدته مسرورة بسلوك ابنها (الهدوء والانعزال ، واللعب الانفرادي ...)؛ لأنها كانت تستغل تلك السلوكيات لكي تكمل مهام عملها المنزلي بإتقان وبوقت قصير ، حيث كانت تعطيه اللعبة وتدخله في الغرفة طيلة فترة عملها المنزلي، كان يوصف من قبل الأقارب والجيران بأنه مؤدب وخلوق. لحين شعورهم أن ولدهم أصم لا يسمع، مما أدى إلى عرضه على أطباء السمع (ENT) بعدما وجد الأطباء سلامة الجهاز السمعي تمت إحالته على طبيب الأطفال المختص بتاريخ الشهر الثالث من ٢٠١٨ ، وتم تشخيصه بالتوحد .

* الطفل (ح. م. ت) لدى احد أقاربه (ابن خالته) حسب معلومات الأسرة متلازمة داون ولكن لم يعرض على أطباء اختصاص ، التشخيص كان من خلال المعلومات التي تمتلكها الأسرة عن هذه المتلازمة.

الحالة الثانية

معلومات عن الأسرة:

الطفل (ي . أ. ي) .

والداه على قيد الحياة.

الأب يبلغ من العمر ٤١عاما ، تحصيله الدراسي (بكالوريوس هندسة وحاصل على دراسات عليا) يعمل مهندس في إحدى المؤسسات الحكومية. حالته الصحية جيدة.

الأم عمرها 35 عاما ، تحصيلها الدراسي (بكالوريوس تعليم) ، وهي ربة بيت ، تشكو من أمراض الحساسية والربو ولديها تاريخ عائلي بذلك .

لدى الآباء صلة قرابة (أبناء عم) . كان تاريخ زواجهم 2008 ، لديهم طفل اكبر من الطفل المصاب من مواليد 2009 . العائلة تتكون من ستة أشخاص (بنت وثلاثة أولاد).

المستوى المعيشي للأسرة جيد جدا، يسكنون في بيت ملك .

* معلومات أولية عن الطفل المتوحد (ي.أ .ي) الطفل (ي.أ .ي) من مواليد ١٠/23 /2018 . عمرة حوالي أربعة سنوات ، ولادته كانت عملية قيصرية ورضاعته طبيعية ، ترتيبه الثالث مع أخوته . لم تعانِ الأم من أي مشاكل طبية أثناء الحمل ، أكملت جميع التطعيمات (التلقيحات) .

* جميع مراحل النمو العضلي (زحف ، جلوس ، وقوف ، مشي) كانت في أوقاتها الطبيعية .

* أما مراحل النمو اللغوي فكانت أيضا طبيعية جداً، وبسبب المستوى التعليمي لوالديه فإنهم قاموا منذ إطلاقه الكلمات الأولى بتحفيظه بعض المقاطع الإنشادية وسور من القرآن الكريم .

* لحين ظهور أعراض المرض عليه. بدأ النمو اللغوي بالتدهور واختلفت الذاكرة والنطق، وهذا حصل في عمر السنتين .

*الاتصال الاجتماعي، لديه علاقة قوية مع أخيه الأكبر، وأحيانا لديه نوع من اللعب مع الجيران ولكن بسبب استخدامه لأسلوب الضرب معهم حدد ذلك اللعب . المستوى الدراسي للطفل: لم يدخل لرياض الأطفال بسبب الاضطراب ولعدم وجود رياض أطفال خاصة تعنى بتلك الشريحة من هؤلاء الأطفال، لذلك اعتمد الوالدان على أنفسهم في تعليم الابن، وقد استعانوا بمواقع التواصل الاجتماعي، أما عند وصوله سن المدرسة حاولوا إدخاله أكثر من مدرسة ولكن تم طرده بسبب عدوانيته على الأطفال وأخيرا تم استيعابه في مدرسة خاصة.

أسلوب المقابلة:

من خلال المقابلة مع ذوي الطفلين المصابين باضطراب طيف التوحد، تم طرح الأسئلة التي تخص موضوع الدراسة التي تقوم بها الباحثة . اعتمدت الباحثة في وضع تلك الأسئلة بناءاً على الأعراض العامة لمرض اضطراب التوحد وقامت بتجزئتها إلى أربع محاور حسب الخصائص الأربعة التي أرادت العمل عليها (النفسية والاجتماعية والسلوكية والعقلية). 392

وضعت الباحثة الأداة على شكل أربعة محاور.

المحور الأول:-

الخصائص النفسية للطفل المصاب باضطراب طيف التوحد.

الرقم	خصائص طفل اضطراب طيف التوحد النفسية

1-	هل تشعرون بان طفلكم لديه نوبات من الصراخ أو الضحك وبدون سبب؟
2-	هل لاحظتم بأنه يقوم بالانفعال والثورة والغضب عند المحاولة لتغيير لعبته أو وضعها في مكان آخر؟
3-	هل لاحظتم على وجهه بعض التعبيرات الانفعالية (الحزن ، الفرح) ... الطبيعية كردة فعل لبعض المواقف التي تحتاج ذلك؟
4-	هل لاحظتم اعتناءه باللعب (لعبة . سيارة . دب . ....) وإظهاره العاطفة والارتباط بها وعدم رميها وإحداث العطل فيها؟
5-	هل لاحظتم أنه يخاف من بعض الأشياء التي تستحق الخوف والعكس قد يخاف من أشياء لا تستحق الخوف (صوت طائرة ، صوت ماكنة الحلاقة او الخلاط)؟
6-	هل تشعرون بأنه لديه أجواء نفسية خاصة به؟
7-	هل لاحظتم عليه التجول داخل غرف المنزل وبدون هدف.
8-	هل لاحظتم بأنه يميل إلى العناد والمشاكسة؟
9-	هل لاحظتم عليه أحيانا أنه شارد الذهن؟

393

المحور الثاني:

الخصائص الاجتماعية للطفل المصاب بالتوحد

الرقم	خصائص طفل اضطراب طيف التوحد الاجتماعية
1-	هل لاحظتم عدم اللعب الجماعي والميل إلى اللعب بمفرده؟
2-	

	هل لاحظتم الانطواء والعزلة والابتعاد حتى من أعضاء الأسرة؟
-3	هل لاحظتم بأنه يرفع يديه لكم من اجل حمله كما يفعل أقرانه؟
-4	هل لاحظتم أنه يستجيب لاسمه عند المناداة به؟
-5	هل لاحظتم أنه يستخدم كلمات واضحة أو إشارات للتواصل؟
-6	هل لاحظتم بأنه يتجنب التلامس النظري لكم أو إلى الأشياء المحيطة به؟
-7	هل لاحظتم بأن طفلكم يستطيع أن يفرق بين المزاح أو السخرية من الآخرين؟
-8	هل لاحظتم بأنه يتفاعل مع تعابير وجوهكم مثل الابتسامة والضحك؟

المحور الثالث:

الخصائص العقلية للطفل المصاب باضطراب طيف بالتوحد

الرقم	خصائص طفل اضطراب طيف التوحد العقلية (الفكري)
-1	هل لاحظتم تأخر بعض القدرات التعبيرية مثل (الابتسامة في الأسبوع السادس)؟
-2	هل لاحظتم أنه كان اجتماعي مع من حوله في عمر الشهر الثالث؟
-3	هل لاحظتم أنه تأخر في الكلام؟
-4	هل لاحظتم بأن لديه ذاكرة ضعيفة و قلة في التركيز؟

394

-5	هل لاحظتم أنه كان بطيء في اكتساب المهارات منذ البداية (مسك الأشياء وأخذها باليد ورفع الطعام وإيصاله إلى الفم .....)؟
-6	هل لاحظتم أنه كان لديه القدرة على القيام ببعض الألعاب البسيطة مثل لعبة كرة القدم وركوب الدراجة؟

المحور الرابع:

الخصائص السلوكية للطفل المصاب باضطراب طيف بالتوحد

الرقم	خصائص طفل اضطراب طيف التوحد السلوكية
-1	هل لاحظتم بان طفلكم يقوم بتكرار نفس السلوك لفترة طويلة؟
-2	هل لاحظتم بأنه يقوم بإيذاء نفسه كشد شعره أو عض يده أو خدش جسمه؟
-3	هل لاحظتم بأنه يقوم بالاعتداء على الآخرين بالضرب وتحطيم ممتلكات الآخرين؟
-4	هل لاحظتم بأنه لا يستجيب لمشاعر الحب والعطف مثلا (العناق)؟
-5	هل لاحظتم بأنه يقوم بعمل سلوك عدواني على هيئة سلوك لفظي أو بدني؟

395

نتائج الفرض الأول:

بعد أن قامت الباحثة بإكمال المقابلات والإجابة على الأسئلة الموضوعة والتي استمرت لعدة ساعات وعلى أيام متقطعة، كانت النتائج كما يلي:

١ .قامت الباحثة بأجراء المقابلة الأولى وشرح الغاية من البحث، و كانت أجوبة الوالدان على أسئلة المحاور الأربعة (الخصائص النفسية والاجتماعية والسلوكية والعقلية) بتعاون وتقبل عالي، وكانوا متفاعلين مع الباحثة، ولم يبخلوا عليها بأي معلومة حتى وان كانت معلومة فيها شيء من الخصوصية والحرج الاجتماعي.

التفسير (الوالدان وبسبب غموض أسباب المرض وعدم اكتشاف علاجاً له فإنهم يتعاونوا مع أي جهة مؤسساتية أو شخصية لمساعدة ابنهم وإمكانية التوصل إلى أي بصيص أمل يوصلهم إلى العلاج أو التأهيل.

٢. بعد طرح أسئلة المحاور الأربعة والتي تشمل الخصائص النفسية والسلوكية والاجتماعية والعقلية للطفل المصاب باضطراب طيف التوحد وجدت الباحثة بأن هناك معرفةً عند الآباء لتلك الخصائص التي تتعلق باضطراب التوحد.

بالنسبة إلى الطفل الثاني أكثر من تلك المعرفة التي يمتلكها والدي الطفل الأول . وتفسر الباحثة هذا التفاوت في المعرفة إلى الأسباب التالية · :

على الرغم من أن الطفل الثاني أصغر من الطفل الأول، إلا أن المعلومات لدى أهل الطفل الثاني أعلى بكثير من الطفل الأول وذلك تعزوه الباحثة إلى المستوى التعليمي للوالدين للطفل الثاني والذي هو أقل عمراً من الطفل الأول وبالتالي تكون المعلومات التي يمتلكها والدي الطفل الثاني من المؤكد أن تكون اكبر وأدق.

المستوى الدراسي لوالدي الطفل الثاني(وبالخصوص الوالد) أعلى من المستوى الدراسي لوالدي الطفل الأول، وهذا بالنتيجة أدى إلى تتبع والدي الطفل الثاني إلى أي معلومة عربية أو أجنبية أو أي نشرة طبية تذكر.

٣ .وجدت الباحثة بأن هناك تفاوتا في فهم تلك الخصائص بين الأب والأم وكذلك درجة انتباههم لتلك الخصائص.

وأيضا تفسيرهم لها لدى والدي الطفل الأول. فعلى سبيل المثال قامت الباحثة بطرح السؤال التالي) : هل لاحظتم على وجهه بعض التعبيرات الانفعالية (الحزن، الفرح ...) الطبيعية كردة فعل لبعض المواقف التي تحتاج لذلك. (كان الجواب من قبل الأب بالنفي .أما الأم فكان جوابها أكثر دقة، نعم انه يضحك ويحزن ولكنه ليس كردة فعل لبعض المواقف).

٤. عند طرح بعض الأسئلة تبين بأن الوالدان لم يستطيعوا تحديد بعض الخصائص . مثلاً عندما طرحت الباحثة السؤال التالي) : هل كان الطفل اجتماعي مع من حوله في عمر الشهر الثالث) .

لم يكن لديهم جواب محدد وذلك لبعد الفترة أحيانا وأحيانا عدم انتباه الوالدين لتلك الفترة؛ لأنَّ الابن كان عند تلك الفترة طبيعيا، ولم يظهر عليه أي خلل يثير الانتباه والمراقبة، وأحيانا كما وصفت والدة طفل الحالة الأولى بأن ولدها كان يوصف بالمؤدب والهادئ بسبب عدم لعبه مع الأقران وجلوسه في الغرفة لساعات طويلة دون أن يبدي أي صوت ماعدا حاجته للغذاء.

396

نتائج الفرض الثاني

بعد إكمال المقابلات من قبل الباحثة وطرح الخصائص الأربعة التي عملت الباحثة على معرفتها واختبار فرضياتها والتي وضعتها في أهمية المشكلة ومن ضمنها فرضيتها التي طرحتها (عدم معرفة الوالدين بتلك الخصائص يؤدي إلى تصرفات خاطئة في تعاملهم مع الطفل أو حكمهم عليه). كانت النتائج على النحو التالي:

١ .كانت النتيجة تكاد تكون مقاربة للفرض الذي وضعته الباحثة. حيث وجدت الباحثة بان الخصائص لم تكن معروفة لدى الآباء وعدم معرفتهم بخصوصية تلك الخصائص ومدى تأثيرها على سلوك الابن يؤثر على تعاملهم وعلاقتهم بالطفل وبالتالي يؤثر على علاج وتأهيل الطفل.

فعلى سبيل المثال، عندما طرحت الباحثة السؤال التالي :

هل تشعرون بان طفلكم لديه نوبات من الصراخ المستمر وبدون سبب؟

(بمعنى هل تعلمون بان تلك الأعراض السلوكية هي ضمن أعراض الطفل المصاب بالتوحد وهو يقوم بها رغماً عنه وهي غير مصطنعة.)

كان الجواب نعم من قبل والد الطفل الثاني. وهو متفهم لتلك الحالة أي بمعنى أنه يعلم بأن هذه الصفة هي من الصفات الواضحة على الطفل المصاب بالتوحد، وأثناء المقابلات والحديث مع الأب للطفل الأول تبين بأنه يستخدم أسلوب الضرب مع ابنه من أجل إسكاته. هنا تعتقد الباحثة بان تصرف الأب مع ابنه يعكس عدم الفهم الحقيقي لتلك الخصائص وأعراض المرض؟ ومدى اقتناع الآباء بتلك الخصائص وتأثيرها على العلاقة المبنية بين الطفل ووالديه، والتي من المفترض أن تكون قوية جداً ومبنية على علم وفهم للمرض، حتى يتم من خلال تلك العلاقة تأهيل وعلاج ومساعدة الطفل، لكن قد يكون تصرف الأب ليس لديه القدرة على التعامل مع بعض السلوكيات التي تحتاج إلى التحلي بالصبر بسبب الضغوط الاجتماعية والبيئية والسياسية التي يعيشها في مدينته(لكونها بسبب الاحتلال والحصار الاقتصادي والذي يتولد عنه الكثير من الضغوطات النفسية).

٢. أحيانا يؤدي الفهم الخاطئ (لخصائص مرض التوحد) بالحكم الخاطئ (علماً بأن الطفل مشخص وبصورة علمية صحيحة).

مثلا عندما ينزعج الآباء (أحيانا) بسبب تصرفات طفلهم ينعتونه بالمتخلف والمجنون وأنه لا ينفع معه أي شيء.

نتائج الفرض الثالث والرابع

بعدما أكملت الباحثة من اختبار والتحقق من فرضيه الأول والثاني والثالث والرابع شرعت بالتحقق من فرضياتها الأربعة والتي كانت قد صاغتها على النحو التالي:

هل يقوم الوالدين بإخفاء الخصائص النفسية والاجتماعية والسلوكية والعقلية للطفل المصاب بالتوحد خوفاً من التشخيص؟

١ .وجدت الباحثة بان والدي الطفل الأول لا يستطيعوا تقبل التشخيص ولا يتحدثوا عن سلوكه ويخفون بأنه يخرج أصوات متكررة ومزعجة وكذلك ويشككون في التشخيص وهذا يعود إلى الأسباب التالية:

·الطفل الأول حديث التشخيص وهذه الحالة يمر بها معظم والدي أطفال التوحد في بداية التشخيص ، بسبب ما يسمعون عن التوحد وصعوبة شفاءه وعدم وجود علاج له في الفترة الحالية أدى بوالدي أطفال التوحد بالتشبث بأي تشخيص مغاير لتشخيص التوحد (حتى يعطيهم الأمل بالشفاء).

٢ .أما الطفل الثاني فكان والده بالرغم معرفته عن معلومات كثيرة عن مرض اضطراب التوحد، إلا أنه كان يردد مع الباحثة بعض التساؤلات هل صحيح بان ابني فيه توحد وهل صحيح بأن ابني سيبقى هكذا وهل سيبقى يحب العزلة ولا يتفاعل مع الآخرين، وهل من طريقة تدليني عليها لكي أسلكها واجد الحل والشفاء لابني؟

٣. لم تجد الباحثة عملية إخفاء متعمده لأي خاصية من الخصائص الأربع التي عملت على معرفتها الباحثة من قبل والدي الطفل المصاب باضطراب طيف التوحد، خوفاً من التشخيص والوصمة الاجتماعية والتنمر على أطفالهم من قبل الأطفال الآخرين خصوصا عندما يصطحبونهم إلى الأماكن العامة، ولهذا السبب لا يخرجوا معهم لأي مكان عام خوفاً من التنمر والوصمة الاجتماعية.

النتائج:

1- رفض الوالدين تشخيص اضطراب طيف التوحد لطفلهم لأنهم يخافوا من الوصمة الاجتماعية. والتنمر على طفلهم وخوفهم من عدم شفاء أبنائهم من هذا الاضطراب.

2- وجود العديد من المظاهر السلوكية والاجتماعية عند أطفال طيف التوحد عن غيرهم من الأطفال من وجهة نظر آبائهم وأمهاتهم.

3- العمل على إيجاد حلول مناسبة لأهل أطفال اضطراب طيف التوحد وتخفيف الضغط النفسي الذي يواجههم.

4- تأخر مراحل النمو اللغوي الذي كان له نصيب كبير فهو لم ينطق أي حرف مثل (ب، م، ....).

5- توصلت الباحثة أن جميع مراحل النمو كانت متأخرة سواء (زحف- حبو- وقوف- مشي).

6- ضعف التفاعل الاجتماعي والسلوكي ومهارات التواصل، ونمطية التكرار للسلوك كانت من السمات الموجودة عند هؤلاء الأطفال عن غيرهم من الأطفال.

7- ضعف في التواصل الاجتماعي حيث كان واضح في الانعزال وعدم الرغبة في اللعب مع أقرانهم من الأطفال.

8- لا يوجد تاريخ مرضي للعائلة له علاقة بمرض نفسي أو عقلي.

9- المستوى الدراسي للطفل لم يتم قبوله في أي مدرسة حكومية وتم تسجيله في مدرسة خاصة.

وهذه النتائج تنطبق مع فروض الدراسة.

التوصيات:

1- إجراء المزيد من الدراسات حول اضطراب طيف التوحد . ونشر الحقائق والتوعية حول طرق التعامل مع حالات هذا الاضطراب. وذلك باستخدام وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي. لنشر التوعية. وعقد جلسات دعم نفسي واجتماعي لدعم آباء وأمهات هؤلاء الأطفال. والعمل على نشر الوعي المجتمعي، وآليات الحد من الوصمة الاجتماعية.

2- التعامل مع مصابي اضطراب طيف التوحد معاملة خاصة، بشكل يضمن تعديل سلوك الطفل.

3- تقبل الأسرة لهذه المشكلة التي تواجه أطفالهم والعمل على إيجاد الحلول المناسبة بدلاً من الضغط النفسي والعصبي الذي يواجههم. والعمل على دعم أهل هؤلاء المصابين باضطراب طيف التوحد مادياً ومعنوياً.

4- إنشاء مراكز بحثية عن اضطراب طيف التوحد لنشر ثقافته بين المجتمع خاصة في ظل انتشاره بين الأطفال وعمل مزيد من الأبحاث العلمية والدراسات وخصوصاً دراسات إحصائية لأنه لا يوجد في فلسطين إحصائية دقيقة بل رقم تقريبي.

المراجع

الخطيب، إبراهيم، وآخرين. (٢٠٠٣). *التنشئة الاجتماعية للطفل*. عمان : دار الثقافة.

السرسي، أسماء، وعبد المقصود أماني. (2001). *مقياس الحاجات النفسية*. مكتبة الأنجلو المصرية.

حامد، زهران. (٢٠٠٠). *الصحة النفسية والعلاج النفسي*. القاهرة، عالم الكتب.

أبو النصر، مدحت.(2005). *الإعاقة العقلية: المفهوم والأنواع وبرامج الرعاية*. مجموعة النيل العربية، مصر.

أحمد، سيد محمد. (2019). *الغذاء المتوازن والصحة*. وكالة الصحافة العربية ناشرون، القاهرة.

البحيري، عبد الرقيب أحمد، وإمام، محمود محمد. (2019م). *اضطراب طيف التوحد: الدليل التطبيقي للتشخيص والتدخل العلاجي*. مكتبة الأنجلو المصرية.

البنا حنين عمر. (2017). *درجة توفر المؤشرات ذات الصلة باضطراب طيف التوحد لدى طلبة رياض الأطفال في محافظة نابلس*. [رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

حسونة ربا سمير.(2015). *مستوى تغطية الإعلام الأردني لظاهرة اضطراب التوحد في المجتمع الأردني من وجهة نظر أولياء الأمور*. [رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

خالد، حازم . (2010). ***التوحد: الأسباب، الأعراض، العلاج***. وكالة الصحافة العربية ناشرون، القاهرة،.

الخفاجي، سها علي. (2021). أثر برنامج حركي مقترح لإطفاء بعض السلوكيات الروتينية للأطفال المصابين بالتوحد. *مجلة القادسية لعلوم التربية الرياضية، 12* (1).

الخفاف، عباس إيمان . (2010). *الملف التدريبي الشامل للطفل غير العادي*. دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الخفش، سهام رياض صالح .(2006). ***الأطفال التوحديون: دليل إرشادي للوالدين والمعلمين***. دار يافا للنشر والتوزيع، عمان.

داخل، مهدي كاظم.(2017). التوحد: مفهومه أسبابه، أعراضه وعلاجه، الكتاب السنوي لمركز أبحاث الطفولة والأمومة. المجلد 11، *مركز أبحاث الطفولة والأمومة*، جامعة ديالي، العراق، *11* .

سليمان، سناء محمد.(2019). *الطفل الذاتوي (التوحدي) بين الغموض، والشفقة والفهم والرعاية*. عالم الكتب للنشر والتوزيع، مصر.

صندقلي، هناء إبراهيم.(2012). *التوحد: اللغز الذي حير العلماء*. دار النهضة العربية، بيروت.

عبد الجليل، إبراهيم زكي . (2018). *مهارات الحب الوالدي مدخل علاج وتأهيل طفل التوحد (الأوتيزم)*. أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، القاهرة، مصر.

عبد، محمود.(2018). تفسير المظاهر السلوكية للأطفال ذوي اضطراب التوحد في معايير التشخيص الحديثة DSM-V. *مجلة دراسات العلوم التربوية*، 45(3).

عبدالحميد، رندا.(2020م). بحث حول المنهج الوصفي التحليلي. *مجلة مقال*.

غالم، يمينة غالم. (2016م). *الاتصال اللغوي وغير اللغوي للطفل التوحدي*. مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

غزال، مجدي فتحي . (٢٠٠٧م). *فاعلية برنامج تدريبي في تنمية المهارات الاجتماعية لدى عينة من الأطفال التوحديين في مدينة عمان*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا http://alkatwah.com/images/Tad-Autism.pdf .

القبالي، يحيى أحمد .(2017). *المدخل إلى الاضطرابات السلوكية والانفعالية*. دار الخليج للصحافة والنشر ، عمان، الأردن.

الكيكي محسن (2011م). **المظاهر السلوكية لأطفال التوحد في معهدي الغسق وسارة من وجهة نظر آبائهم وأمهاتهم**.نينوى ، العراق.

مشهور ميرفت، ومحمد عبده أحمد. (2016). *فاعلية برنامج تدريبي مقترح قائم على أنشطة اللعب الجماعي في تنمية المهارات الاجتماعية لدى الأطفال ذوي التوحد. في إمارة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة حالة*[رسالة ماجستير غير منشورة] .جامعة الإمارات العربية المتحدة، دولة الإمارات المتحدة.

الياصجين، فرحان محمد. (2017) . *موضوعات في علم الخواص*، ج2. دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

American Psychatric Association.(2013). *Diagnostic and statisticalmanual of mental disorders(5th ed. Text revision)*. Washinton, DC:Author.

American Psychiatric Association .(2013). *Highlights of Changes*. from DSM-IV-TR to DSM-5 www. DSM5.org

Gerald, M. &Perales, F.(2003). *Using relation- focused intervention to enhance the social emotional functioning of young children with autism*. Autism and Social behavior . Bethesda, .Gillson , S .(2000): 4-Society of America.

Kendall, Philip, C.(2000): *Childhood Disorders*. UK: :East Sussex :Psychology press Ltd ، publishers .

Barlow , David, H. & Durand, V. (1994). Abnormal NiritBaumig & GalmAgum (2004): The link Between Perception of self

social Relationships in High Functioning Children With Autism. *Journal of Developmental and physical Disabilities* ,16(2), 103-214.

Psychology: An intergrative approach .Pacific Grove : Brooks/ Cole Publishing Company.

مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية
ISRAA UNIVERSITY JOURNAL FOR HUMANITIES
ISSN 2518-5918 DOI Prefix:10.36529
IUJH ISSUE 15, July 2023

المبادئ العسكرية في ضوء القرآن الكريم

Military Principles in the Light of the Holy Qur'an

محمود كمال أبو زرينة
دكتوراة أصول دين، مؤسسة الانتماء الجامعة الإسلامية، فلسطين

DOI: 10.36529/1811-000-015-015

تاريخ الاستلام: 2023/03/11 تاريخ القبول: 2023/04/25 تاريخ النشر: 2023/07/01

الملخص

تناول الباحث موضوع: (المبادئ العسكرية في ضوء القرآن الكريم)، وقد هدفت الدراسة إلى: بيان أهمية فضل الجهاد في سبيل الله.، بيان أهمية دراسة العلوم العسكرية، وأثرها في تحقيق النصر، ربط العسكريين بكتاب الله تعالى.

كما اعتمد الباحث في منهجيته على المنهج الاستنباطي الموضوعي، بحيث أظهر الباحث المصطلحات والدلالات العسكرية من خلال القرآن الكريم، كما استخدم الباحث المنهج الاستقرائي كمنهج مساعد، لتفسير الآيات التي تحمل المعاني العسكرية.

وتضمنت الدراسة أهم النتائج والتوصيات.

أهم النتائج:

تعد المهارات العسكرية الميدانية لاعبًا مهمًا في تحديد نتائج الجولات القتالية، وذكر المبادئ العسكرية في القرآن الكريم هو دليل على أن القتال عقيدة إيمانية، وليس أهواء لمكاسب ذاتية تحددها المصالح.، ويتضح من خلال هذا البحث أن الإسلام لم يدعُ إلى الإرهاب والعنف كما يزعم أعداؤه؛ إنما يتصدى لمن يعاديه، ولمن ينشر الفساد في الأرض اعتداء ومخالفًة لدستور السماء.

الكلمات الدالة: *العسكرية، المبادئ، المواجهة، توحيد القيادة.*

Abstract

The researcher dealt with the topic: (Military principles in the light of the Holy Qur'an), and the study aimed to demonstrate the importance of jihad for the sake of Allah, studying military science and its impact on achieving victory, and linking soldiers " Mujahideen "to the holy Book Qur'an.

In his methodology, the researcher adopted the objective deductive approach, so that the researcher could show the military terminology and connotations through the Holy Qur'an.

The study included the most important findings and recommendations.

اسم الباحث المرسل: محمود كمال أبو زرينة بريد الكتروني: kamalmahmoud112011@gmail.com

The most important results: Field military skills are vital in determining the results in battle fields ،mentioning the military principles in the Holy Qur'an is considered as evidence that fighting is a belief according to the religion, and not a whim for self-gain due to interest. This research clearly shows that Islam as a religion does not call for terrorism and violence, as its opponents claim; it only stands up to those who are hostile to it, and to those who spread corruption on earth in violation of the law of heaven.
Keywords: *Military, Principles, onfrontation, Unity of leadership.*

مقدمة

الحمد لله الذي أعزَّ جنده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، والصلاة والسلام على قائد المجاهدين ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

تواجه الأمة الإسلامية اليوم الكثير من الصعوبات والتحديات، أمام هذا السيل الجارف من العداوات والمكائد التي ينصِبُ شراكها أعداء الله لأمة الإسلام.

ويأتي هذا الجهد المتواضع المبذول في هذا البحث؛ ليستخلص جملة من المبادئ العسكرية التي تضمنتها آيات الذكر الحكيم؛ لتكون هي القاعدة الشرعية للانطلاق نحو الجهاد في سبيل الله تعالى، ولتكون هي المنهج الرباني لكي يسير عليها المجاهد دون تردد، أو تكاسل.

ويأتي هذا البحث أيضًا؛ ليعلِّم الأمة أن القرآن الكريم منهجٌ وطريقٌ للوصول إلى التمكين في الأرض، وبغيره يكون الضياع والتِّيه، وأنَّ مسيرتنا الدعوية ورحلتنا الجهادية من أجل تحقيق العزة والكرامة، ولا بد أن ترتبط بالقرآن الكريم، وتستنير بنوره، وتسير وَفق توجيهاته.

أولًا- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال النقاط الآتية:

1. أنها دراسة تتعلق بأشرف الكتب، كتاب الله تعالى.
2. أنها تثري المكتبة الإسلامية، بهذا النوع من الدراسة.
3. أنها تبيّن فضل الجهاد في سبيل الله.

ثانيًا- أسباب اختيار الموضوع:

1. ربط المفاهيم الجهادية التي جاءت في كتاب الله بالواقع الذي نعيشه.
2. ربط العسكريين بكتاب الله تربية وتوجيهًا.
3. إظهار المعنى الحقيقي؛ بأن القرآن الكريم هو منهج حياة.
4. إعلاء شأن الجهاد في نفوس المسلمين.

ثالثًا- مشكلة الدراسة:

نظرًا لتخلي الكثير من أبناء الإسلام والمسلمين عن فريضة الجهاد، وعدم الاهتمام له، بل وعدم الإيمان به، وتمسك القلة القليلة به، أردنا إظهار الدور الكبير لكتاب الله في الحث على الجهاد، بل أظهرنا بعض العلوم العسكرية التي تدرس في معظم المدارس العسكرية الحديثة، من خلال القرآن الكريم، ليثبت بذلك أن القرآن الكريم قد ساير كافة مناحي الحياة، فهو كتاب صالح لكل زمان ومكان، وأنه منهج حياة.

رابعًا- أهداف البحث وغايته:

1. ابتغاء الأجر والثواب من الله تعالى في الدنيا والآخرة.
2. تنبيه الدراسين؛ لأهمية دراسة هذه الموضوعات من خلال القرآن الكريم.
3. بيان أهمية فضل الجهاد في سبيل الله.
4. بيان أهمية دراسة العلوم العسكرية، وأثرها في تحقيق النصر.
5. ربط العسكريين بكتاب الله تعالى.

خامسًا- منهج البحث:

1. اتبع الباحث المنهج الاستنباطي الموضوعي، بحيث أظهر الباحث المصطلحات والدلالات العسكرية من خلال القرآن الكريم، كما استخدم الباحث المنهج الاستقرائي كمنهج مساعد، لتفسير الآيات التي تحمل المعاني العسكرية.
2. استفاد الباحث بالمنهج التاريخي بالرجوع إلى بعض كتب السيرة والمغازي.

سادسًا- الدراسات السابقة:

1. تكتيك العمليات العسكرية في ضوء السنة النبوية "دراسة موضوعية، (رسالة ماجستير)، نسيم أبو عجينة.
2. النظريات العسكرية بين الإعداد والتخطيط- دراسة قرآنية، (رسالة ماجستير)، عبد الهادي الأغا.

405

سابعًا- خطة البحث:

جاءت خطة البحث، مكونة من مقدمة وثلاثة مباحث، وخاتمة على النحو التالي:

المقدمة

اشتملت على أهمية البحث، أسباب الاختيار، مشكلة الدراسة، أهداف البحث وغايته، منهج البحث، الدراسات السابقة، خطة البحث.

المبحث الأول: تعريف المبادئ العسكرية

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف المبادئ.

المطلب الثاني: تعريف العسكرية.

المطلب الثالث: تعريف المبادئ العسكرية.

المبحث الثاني: المبادئ العسكرية قبل المواجهة

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: تحديد الهدف.

المطلب الثاني: التحشيد.

المطلب الثالث: توحيد القيادة.

المطلب الرابع: الأمن.

المبحث الثالث: المبادئ العسكرية أثناء وبعد المواجهة.

المطلب الأول: الروح المعنوية.

المطلب الثاني: المباغتة.

المطلب الثالث: التعاون.

المطلب الرابع: الهجوم.

المطلب الخامس: الاقتصاد في القوى.

المبحث الأول
تعريف المبادئ العسكرية

المطلب الأول: تعريف المبادئ لغة واصطلاحًا

أولًا- المبادئ في اللغة

1. بدأ الباء والدال والهمزة من افتتاح الشيء يقال: بدأت بالأمر وابتدأت، من الابتداء، والله تعالى المبدئ والبادئ، **﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾** (البروج:13)، **﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ۚ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾** (العنكبوت:20) ويقال: "للأمر العجب بدي، كأنه من عجبه يبدأ به"، (ابن فارس، 1979، 212).

وفي أسماء الله عز وجل المبدئ: "هو الذي أنشأ الأشياء واخترعها ابتداءً من غير سابق مثال، وبدأ الخلق بدءًا وأبدأهم بمعنى خلقهم". (ابن الأثير، 1979، ص. 103).

2. المبدأ: "هو أول الشيء ومادته التي يتكون منها، كالنواة مبدأ النخل، أو يتركب منها كالحروف مبدأ الكلام". (مصطفى وآخرون، د.ت، ص. 42).
3. المبادئ: "القواعد الأساسية التي يقوم عليها العلم، أو الفن، أو الخلق، أو الدستور، أو القانون التي يقوم عليها ولا يخرج عنها". (النحلاوي، 1985، ص. 55).

ومنه يتضح أن المعنى اللغوي يدور حول:

أ. الابتداء.

ب. أول الشيء.

ت. القواعد التي يقوم عليها الشيء، (الأساس الذي يقوم عليه الشيء).

ثانيًا- المبادئ في الاصطلاح:

1. هي التي يتوقف عليها مسائل العلم، كتحرير المباحث وتقرير المذاهب، فللبحث أجزاء ثلاثة مرتبة بعضها على بعض، وهي المبادئ، والأواسط، والمقاطع، وهي المقدمات التي تنتهي الأدلة والحجج إليها من الضروريات والمسلمات، وهي التي لا تحتاج إلى البرهان، بخلاف المسائل، فإنها تتثبت بالبرهان القاطع، (الجرجاني، 1983).
2. هي فكرة عامة شاملة تنبثق عنها أفكار فرعية، أو تنظم على ضوئها عمليات فيزيائية أو كيميائية أو تربوية أو علاقات اجتماعية. (النحلاوي، 1985).

تعريف الباحث:

مجموعة من القواعد والأسس الثابتة التي يُبنى عليها عمل سواء على الصعيد الإنساني أو العلوم بجميع تنوعاتها وفق معايير الانضباط في كل مجال.

المطلب الثاني: تعريف العسكرية لغةً واصطلاحًا.

أولًا- العسكرية في اللغة.

"العَسْكَرةُ: الشدَّة والجدب، وعسكر الليل، تراكمت ظلمته، وعسكر بالمكان، تجمع، والعسكر: مجتمع الجيش". (ابن منظور، د.ت. ص.150).

العَسْكَرُ: "الجمعُ، والكثيرُ من كلِّ شيءٍ". (الفيروز آبادي، 2005، ص. 440).

"عسكر الْقَوْم بِالْمَكَانِ تجمعُوا، وَيُقَال عَسْكَر اللَّيْل تراكمت ظلمته، وَالشَّيْء جمعه". (مصطفى، وآخرون، د.ت. ص. 601)."العَسْكَرة: عسكر العساكر، إذا هيّأها، (هيأ العسكر)". (الرازي، 1999. ص. 201).

ومنه يتضح أنَّ المعنى اللغوي لكلمة عسكر تدل على مكان لتجمع عدد كبير من الأفراد (الجيش) الذين يتميزون بالقوة والبأس الشديد.

ثالثًا- العسكرية في الاصطلاح:

1. "عمل يتم تنفيذه بقوة السلاح، وهو ما يؤديه الجنود من مهام تتعلق بالقوات البرية، وأحيانًا الجوية، تمييزًا لها عن القوات البحرية". (أبو عجينة، 2016. ص. 13).
2. "مجموعة من المبادِئ التي تشكّل قواعد السلوك الحربي الهادف لإحراز النصر، والرافض لتقبّل الهزيمة". (صور الإعلام الإسلامي في القرآن الكريم، د.ت. 161).

ومنه يتضح أن العسكرية هي: إتقان الفنون القتالية التي تتعلق بميدان القتال العسكري لتحقيق النصر والغلبة.

المطلب الثالث: التعريف الاصطلاحي للمبادئ العسكرية

1. هو حكم عملي ملزم يعمل على إنجاح المهمة العسكرية ووقايتها من الفشل، والحفاظ على إدارة العمليات والمعارك، وإنجاز الأهداف بنجاح. (غير معروف، 2013).

2. هي دلائل عسكرية أساسية يزيد العمل بها فرصة الحصول على نتائج أفضل، إذا طبقت بشكل متقن وصحيح وفي الوقت المناسب. (غير معروف، 2016).
3. **ومنه يتضح: هي قواعد ملزمة لأفراد الجيش، وتنفيذيها بالطريقة التي أعدت لها؛ للحصول على نتائج مرضية.**

المبحث الثاني
المبادئ العسكرية قبل المواجهة

المبادئ العسكرية في الإسلام تختلف عن غيرها من المبادئ، فالقتال وفق الشريعة السمحة ليس قتالًا همجيًا ولا عدوانًا سافرًا ولا قتالًا مُجرّدًا من كل خلق وفضيلة، والإسلام كدين سماوي لا يُحب سفك الدماء، ولا يدعو إلى الحرب من أجل القتل، ولا يهدف إلى إهلاك الخَلق، ولا إلى إبادة البشرية، بل هو رسالة الرحمة والرأفة، ورسالة إنقاذ البشرية وتخليصها من الظلم والبغي والعدوان، ورسالة نشر السِلم والأمن والأمان، والقتال فيه ضرورة واستثناء؛ لذلك هناك جملة من المبادئ يجب الالتزام بها، وهي:

المطلب الأول: تحديد الهدف

1. **الهدف في اللغة:**

أ. "كل مرتفع من بناء أو كثيب رمل أو جبل". (الفيروز آبادي، 2005. ص. 861).
ب. "الهدف: الغرض". (الفراهيدي، د.ت. ص. 28).

ومنه يتضح أن المعنى اللغوي للهدف يدور حول: الشيء البارز الواضح من كل شيء.

2. **الهدف في الاصطلاح:**

أ. الهدف: "كل شيء عظيم مرتفع". (المناوي، 1990. ص. 343).
ب. الهدف: "كل بناء مرتفع مشرف". (ابن الأثير، 1979. ص. 201).
ت. **الهدف:** "غرض يسعى الإنسان إلى تحقيقه". (جوارنة، د.ت. ص. 33).

ومنه يتضح: أن الهدف هو ذلك الأمر الظاهر الواضح الذي يسعى الإنسان إلى تحقيقه.

إن مبدأ تحديد الهدف هو مفتاح كل عمل، وهو لا ينطبق على الأعمال العسكرية فحسب، وإنما ينطبق على كل مجالات الحياة، وقبل التفكير بأي عمل ينبغي معرفة ما هي غايته؛ لأنه الأساس؛ لكي يتم إنجاز الهدف، والأساس لكل الأعمال _وإن كانت عسكرية_ هي أنها تخضع لمحفز يؤمن به الفرد أو الجماعة أو الدولة، وهذا المحفز هو الهدف الذي يترجم إلى أعمال وأقوال، إذن الهدف هو البوابة التي يخطو عبرها الفكر إلى عالم واقعي يتجسد بالكلمة والفعل.

وقد نظم الإسلام جميع جوانب الحياة المتعلقة بالدين والدنيا من جميع الجوانب، ووضع خير المناهج والمبادئ لكل ما يتصل بها من الأهداف، فقد أنار لنا القرآن الطريق، وبين لنا تلك المبادئ المتعلقة بالعسكرية.

﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (البقرة: 190)، و قاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم أي: دافعوا الذين يبتدئونكم بالقتال، والمراد بالمبادأة دلائل القصد للحرب، بحيث يتبين المسلمون أن

الأعداء خرجوا لحربهم، وليس المراد حتى يضربوا ويهجموا، فقوله: ولا تعتدوا أي لا تبتدئوا بالقتال، وقوله: إن الله لا يحب المعتدين تحذير من الاعتداء، وذلك مسالمة للعدو، واستبقاء لهم وإمهالهم حتى يجيئوا مؤمنين، ولا تتجاوز أحكام الحرب والاعتداء والابتداء بالظلم، (ابن عاشور، 1984).

﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ انتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (القرآن الكريم،البقرة:193)، يظهر الهدف والغاية من القتال في هذه الآية بألَّا تكون فتنة، فإذا انتهت الفتنة فتلك غاية القتال، وإن نقضوا العهد في المدة التي بينكم على ترك القتال، فقد أصبحتم في حل من عهدهم، فلكم أن تقاتلوهم حتى لا تكون فتنة أخرى، وانتفاء الفتنة يتحقق بأحد أمرين: إما بأن يدخل المشركون في الإسلام فتزول فتنتهم فيه، وإما بأن يقتلوا جميعًا فتزول الفتنة بفناء الفاتنين، وقد حصل كلا الأمرين في المشركين ففريق أسلموا، وفريق قتلوا يوم بدر وغيره من الغزوات. (ابن عاشور، 1984).

فدلت الآية على أن الهدف من القتال "هو التخلص من الكفر، فجعل الغاية عدم الكفر، وما تابعه من أذى المؤمنين". (أبو زهرة، د.ت. ،ص. 207).

الخلاصة: من خلال الآيات، تتبين الأهمية الكبيرة لتحديد الأهداف والسعي لتحقيقها؛ لما لها من توفير جهد وعناء ودماء، حتى وإن كان في بداية الأمر أشياء لا ينتبه إليها جميع المسلمين من صعوبة وتنازل بعض الشيء في اتخاذ القرارات، وتبين من خلال أهم المصادر الإسلامية التي نستقي منها المنهج السليم، أن الأهداف العسكرية لم تكن من أجل القتال وسلب الأموال والاعتداء، إنما في المقام الأول لتعبيد الناس لله رب العالمين، وقتل الفتنة ومنعها من الانتشار التي إذا استشرى هلك الناس، وقتال الكافرين الذين يصدون عن دين الله ويناصبون العداء لأمة الإسلام.

المطلب الثاني: التحشيد

1. الحشد في اللغة:

أ. "بمعنى اجتمعوا". (الرازي، 1999، ص. 73).

ب. الحشد من الناس: "الجماعة، ومن الرجال، من لا يدع عند نفسه شيئا من النصرة والجهد والمال إلا بذله". (إبراهيم مصطفى، وآخرون، د.ت، ص. 175).

ج. حشد الجند: "هبوا للنصرة". (مختار عمر، 2008، ص. 499).

ومنه يتضح أن المعنى اللغوي للحشد يدور حول: الاجتماع والنصرة والبذل.

3. الحشد في الاصطلاح:

أ. "هو جمع أكبر عدد من القوات المقاتلة وتوجيهها إلى الغرض الرئيس". (فرج، د.ت، ص. 177).

ب. "هو تجميع أكبر قدر ممكن للقوات في المراكز القتالية الرئيسة" (يونس، د.ت، ص. 14).

تعريف الباحث: هو جمع العدد الأكبروالأقوى للقوات المقاتلة في ميدان القتال لتحقيق الهدف الرئيسي من ذلك.

التحشيد وقت السلم هو سياسة عمل غير معلنة، تنقلب وقت القتال من طاقات كامنة إلى طاقات حركية، فالتحشيد هو عملية مستمرة سلمًا وحربًا، حيث إن الاسترخاء على وسادة الاطمئنان، واستبعاد وجود الصراع المسلح، حتى وإن كانت لا توجد هناك مؤشرات حول احتمال حدوث الصراع، يعدُّ أمرًا مرفوضًا، إذ لا يعرف متى ستجتمع الغيوم في السماء وينهمر

المطر. ﴿انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (القرآن الكريم، التوبة:41).

نزلت هذه الآية في الذين اعتذروا بالضيعة والشغل، عن الجهاد في سبيل الله، فأبى الله تعالى أن يعذرهم دون أن ينفروا على ما كان منهم. (الواحدي، 1992).

وهذه صورة أخرى من صور التحشيد الرباني للمؤمنين في معاركهم، وأن نزول الملائكة ليس إلا بشرى لقلوبهم لتأنس بهذا وتستبشر، وتطمئن به وتثبت. (قطب، 1412هـ ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ (القرآن الكريم، آل عمران: 124)، ومن قبيل التحشيد المستمر، ﴿بَلَىٰ ۚ إِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ (القرآن الكريم، آل عمران:125).

﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ (القرآن الكريم، الأنفال:9)، أي مردفين بعدد آخر، ودل كلامه هنا على أنهم لم يزالوا وجلين من كثرة عدد العدو، فأراد الله بذلك زيادة تثبيتهم ثم زادهم ألفين إن صبروا واتقوا، وقد ثبت أن الملائكة نزلوا يوم بدر لنصرة المؤمنين، وشاهد بعض الصحابة طائفة منهم، وبعضهم شهد آثار قتلهم رجالًا من المشركين. (ابن عاشور، 1984).

والنبي ﷺ لم يبدأ بالقتال إلا بعد حشد المسلمين وإكمال الاستعدادات الأمنية والعسكرية والاقتصادية، فقد طبق الرسول ﷺ مبدأ الحشد في كل معاركه ولم يتردد أبدًا في حشد أكبر قوة مادية ومعنوية في كل معركة خاضها.

الخلاصة: تكمن أهمية التحشيد، كونه يعمل على جمع القدرات، سواء كانت المادية أو المعنوية، التي تساعد على رفع المعنويات وشحذها لمجابهة العدو، وكذلك تعطي القائد العسكري قراءة واضحة بكيفية مقابلة العدو، وتحديد مواطن القوة والضعف.

المطلب الثالث: توحيد القيادة

1. القيادة في اللغة:

أ. (قود): "القاف والواو والدال أصل صحيح يدل على امتداد في الشيء، والقائد من الجبل: أنفه، والأقود من الناس: الذي إذا أقبل على الشيء بوجهه لم يكد ينصرف". (ابن فارس، 1979، ص. 38).

ب. القود: "نقيض السوق، فالقود من أمام والسوق من خلف". (ابن منظور، 1414، ص. 370).

ت. والأقود من الرجال: "الشديد العنق، سمي بذلك لقلة التفاته". (الفارابي، 1987، ص. 529).

ث. والقائد من الجيش: "رأسه ومدبر أمره". (الخياط، 1980، ص. 404).

ومنه يتضح أن المعنى اللغوي يدور حول: مقدمة الأمر، وشدته، ومدبر أمره، ويتبين أن القائد يكون في المقدمة ليس دليلًا بلا فائدة، بل موجهًا ومرشدًا.

2. القيادة في الاصطلاح:

1. "كل من يتولى شيئًا من أمور المسلمين العامة فالخليفة وعماله، وقواد الجيش والقضاة، ورؤساء الشرطة والوزراء، وغيرهم ممن يقومون بأعمال عامة في الدولة الإسلامية". (الوكيل، 1988، ص. 115).
2. هي النشاط التي يقوم بها ويمارسها شخص ما يحتل موقعًا وظيفيًا على هرم رأسي يتيح له الموارد اللازمة. (كيث، 1993).

3. "هي عملية تحريك الناس نحو هدف". (سويدان، 2004، ص. 40).

تعريف الباحث: هي القدرة على التوجيه والتأثير لدى الأفراد، لتحقيق أهداف معينة وفق ما يتوفر من إمكانات.

إن القيادة في الإسلام نابعة من الوحي الرباني الذي أوحاه الله لنبيه محمد ﷺ؛ ومن أجل ذلك كان لزامًا على الأمة أن تقتدي بقيادتها، فلقد كان القرآنُ الكريم الموجه الأولَ لقائد الأمة الإسلامية مُحمد ﷺ فهو القُدوة الحسنة في القيادة وفن التعامل، والقرآن يزخَر بالآيات الكثيرة التي توجه الرسول في مختلف أمور الحياة، (الوكيل، 1988). ﴿**لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا**﴾ (القرآن الكريم، الأحزاب:21).

ويلعب توحيد القيادة دورًا بارزًا في كل الميادين، فهو من أهم المتطلبات لإنجاح أي مهمة، لاسيما في ميادين العسكرية، حتى يتوحد ويغتنم أيَّما اغتنام؛ لذلك نجد القرآن الكريم تحدث عن الطاعة للقائد وهذا من أساس العمل المنظم، ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا**﴾ (القرآن الكريم، النساء:59).

وردت في الآية الطاعة لله والرسول، أطيعوا الله وأطيعوا الرسول، ولم يقل وأطيعوا أولي الأمر؛ لنفهم أن أولي الأمر لا طاعة لهم إلا من باطن الطاعتين، ومن خرج عنها فلا طاعة له. (الشعراوي، د.ت).

﴿**مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا**﴾ (القرآن الكريم، النساء: 80).

من يطع الرسول فقد أطاع الله، فما يأمر به من رسول فهو من الله، وهو من العبادات والفضائل، والأعمال العامة والخاصة التي تحفظ بها الحقوق، وتدرأ المفاسد، وتحفظ المصالح، فمن أطاعه في ذلك؛ لأنه مبلغ له عن الله فقد أطاع الله. (رضا، 1990).

عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني، وإنما الإمام جنة يقاتل من ورائه ويتقى به، فإن أمر بتقوى الله وعدل، فإن له بذلك أجرًا، وإن قال بغيره فإن عليه منه). (البخاري، 1422، ص. 50).

الخلاصة: يتبين من خلال الآيات والأحاديث أن توحيد القيادة، واتباعها من أهم الأمور التي تعين على تحقيق الأهداف، وتوحيد الجهد واستثماره بشكل مناسب غير مهدر، ولو نظرنا إلى المجتمعات التي تحكم بغير ما انزل الله لوجدنا الخلاف والاختلاف قائم لا ينفك عنهم، حتى لو كان هذا الأمر في المجتمع المسلم، طالما لا يتبع المنهج الإسلامي؛ نجد الفرقة والصراع والخلافات قائمة.

وهذا فعليًا ما هو ظاهر في المجتمع المسلم، فتوحيد القيادة غائب، النتيجة الذل والهوان.

المطلب الرابع الأمن:

1. **الأمن في اللغة:**

أ. (أمن)، "الهمزة والميم والنون أصلان متقاربان: أحدهما الأمانة التي هي ضد الخيانة، ومعناها سكون القلب، والآخر التصديق". (ابن فارس، 1979، ص. 133).

ب. "أمن الرجل أمانة فهو أمين إذا صار كذلك هذا أصلها، ثم سمي ما تأتمن عليه صاحبك أمانة". (عبد السيد، د.ت.، ص. 29).

ت. (أمن - أمان)، "الحالة التي يطمئن فيها الشخص فلا يتوقع مكروهًا". (الخياط، 1980، ص. 191).

ومنه يتضح أن المعنى اللغوي يدور حول: الاستقرارواطمئنان القلب، والأمانة التي ضد الخيانة.

2. الأمن في الاصطلاح:

أ. "هو الإجراءات الأمنيّة التي تُتخَذ لحفظ أسرار الدّولة وتأمين أفرادها ومنشآتها ومصالحها الحيوية في الدّاخل والخارج". (الشاملة الذهبية، د.ت.، ص. 6).

ب. "هو الذي يعني السلامة والاطمئنان النفسي، وانتفاء الخوف على حياة الإنسان، أو على ما تقوم به حياته من مصالح وأهداف وأسباب ووسائل، أي ما يشمل أمن الإنسان الفرد، وأمن المجتمع". (التركي، د.ت، ص. 17).

ت. "هو السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها بعيدًا عن عوامل التهديد والخطر". (مراد، 2017، ص. 12).

تعريف الباحث: الأمن هو مجموعة من الإجراءات الاحترازية التي يقوم بها الفرد والجماعة للحماية من المخاطر التي تهدد الحياة والمصالح.

لقد ذكر القرآن الكريم الأمن بوصفه أحد أهداف استقرار حاكمية الله عز وجل، وعرف خلافة الصالحين في الإمامة، فقال: **﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾** (القرآن الكريم، النور: 55).

هذا وتبرز أهمية الأمن في الدولة الإسلامية؛ لذلك لا ينبغي نسيان هذا المبدأ عند وضع السياسات الشاملة، فالأمن بوصفه أحد السياسات الشاملة يجب أن يكون دليلًا ومؤثرًا في رسم السياسات العامة والجزئية، ومن دون الاهتمام به لن تصل السياسة المرسومة إلى نتيجة، هذا ويمثل المجتمع الآمن مثالًا وقدوة للمجتمعات الأخرى. (حسني، 2018).

﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ (القرآن الكريم، النحل: 112).

فإنّ حاجة الإنسان إلى الأمن ملازمة لكيانه وحياته، لا تنفكُّ عنه، كما لا ينفكُّ عنه وجوده، سواء في ذلك الإنسان البدائي أو المدني، البدوي أو المتحضِّر، وإن تأمين حياة الإنسان والشعور بالاستقرار والراحة النفسية من أهم وأول المطالب التي يحتاجها الإنسان في حياته. (البيانوني، 1429هـ).

وقد نبه القرآن الكريم وأثار المؤمنين باتخاذ التدابير الأمنية اللازمة والحفاظ على اليقظة والحذر من الناحية العسكرية، **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انفِرُوا جَمِيعًا﴾** (القرآن الكريم، النساء:71).

وابتدأ بالأمر بأخذ الحذر، وهي أكبر قواعد القتال لاتقاء مكر وخدع الأعداء، والحذر هو توقي المكروه، ومعنى ذلك ألَّا يغتروا بما بينهم وبين العدو من هدنة وصلح، فإن العدو وأنصاره يتربصون الدوائر بالمسلمين. (ابن عاشور، 1984).

فمبدأ الأمن يعدُّ الجدار الصلب الذي يتحصن خلفه الفرد، كما أنه يعدُّ ترسًا لفكر المقاتل، يدرأ عنه الضربات التي تحاول اختراق فكره، فقد كان النبي- صلى الله عليه وسلم- يُعنى بالأمن عناية كبيرة، فكان لا يدخل معركة إلا بعد معرفة حالةِ

العدو ومعسكراته ومواقعه العسكرية وطبيعة الأرض، وكان يستقي كل هذه المعلومات من خلال بث السرايا وطلائع الاستكشاف؛ لترقب حركات العدو والقضاء على جواسيسه قبل أن يوصلوا الأخبار إلى الأعداء. (الشافعي، د.ت).

الخلاصة: يعيش المجتمع المسلم اليوم حالة أمنية مخترقة؛ لأن العدو يعرف أهمية المعلومة، فالذي يمتلك المعلومة الصحيحة عن عدوه يستطيع ان يضربه في مقتل لو أراد.

واليوم العدو الصهيوني، لم يهدأ له بال ولم يسكن له قرار، فهو يواصل الليل بالنهار لجمع معلومات عن مصادر القوة والمنعة في غزة؛ لأنه يعلم أهمية الحصول على المعلومة، أين ستقوده.

المبحث الثالث

المبادئ العسكرية أثناء وبعد المواجهة

المطلب الأول: الروح المعنوية

1. **المعنويات في اللغة**

أ. "عُنِيتُ بالشَّيْء أُعْنَى بِهِ من العِناية فَأَنا مَعْني بِه". (ابن الحسن، 1987، ص. 955).

ب. (عنى) "العين والنون والحرف المعتل أصول ثلاثة: الأول القصد للشيء بانكماش فيه وحرص عليه، والثاني دال على خضوع وذل، والثالث ظهور شيء وبروزه". (ابن فارس، 1979، ص. 146).

ت. عني بالأمر: "اهتم به". (مختار عمر، 2008، ص. 1566).

ومنه يتضح أن المعنى اللغوي يدور حول: الاهتمام والحرص وظهوره على النفس.

2. **المعنويات في الاصطلاح:**

أ. مجموعة تتكون من الجوانب النفسية والعقلية والانفعالية والشخصية التي تعمل على حفز الفرد للعمل، والتعاون مع أفراد الجماعة التي ينتمي إليها؛ لتحقيق أهداف الجماعة، وذلك على اعتبار أنها تسهم في تلبية حاجاته وتحقق له حالة من الرضا. (البلوي، 2014).

ب. قدرة الفريق على التكاتف بإصرار ومثابرة وثبات؛ من أجل تحقيق هدف مشترك، يكون دافعًا للمجموع. (رضوان، 2012).

تعريف الباحث: هي عبارة عن مجموعة من المؤثرات النفسية التي تدفع النفس البشرية بالعزيمة والإصرار لتحقيق هدف ما.

والمعنويات مصدرها ومنبعها هي الروح التي هي القوة الدافعة والمحركة للجسم، فالإنسان ليس ذلك الهيكل الجسماني المشاهد فقط، ولكنه جسم وروح، مظهر وجوهر قبضة من طين الأرض ونفخة من روح الله، ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾ (القرآن الكريم، الحجر: 29).

فالروح المعنوية هي وسيلة مهمة لتحويل الهزيمة إلى نصر، والنصر إلى هزيمة، والجيوش تقهر حينما يأخذ اليأس طريقه إلى مقاتلها.

لذلك أمر الله جل في علاه نبيه ﷺ بتعزيز الروح المعنوية للمؤمنين، ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ ۚ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ (القرآن الكريم، الأنفال: 65).

فقد نزع رسول الله ﷺ اليأس والقنوط من نفوسهم أيضًا؛ إيمانًا منه بأثر الإعداد المعنوي والنفسي في تقرير مصير الحرب؛ إذ هي الباعث الأساسي لإرادة القتال، فهي مستودع القوة والقدرة على مواجهة مشاق المعركة وأهوالها والتغلب عليها، والتصميم على، حراز النصر على العدو مهما كانت التضحيات. (محفوظ، 1976).

الخلاصة: لو نطرنا إلى الإمكانيات التي تمتلكها المقاومة في فلسطين، بل وكل مكان يقاوم فيها محتل لأرض مسلمة، نجد أن قوانا لا تذكر أمام المحتل؛ لكن الدافع والمحفز القوي هي المعنويات المتصلة بالله تعالى، وعلى أرض الواقع لم ينتصر المسلمون على عدوٍ لهم بكثرة عدد أو عُدّة.

المطلب الثاني: المباغتة

1. المباغتة في اللغة

أ. المباغتة: "المفاجئة باغت الخصم: فاجأه بالهجوم، وأتاه على حين غفلة وعلى غير انتظار أو توقع". (مختار عمر، 2008، ص. 288).

ب. "بغت: أن يفاجئك الشيء". (الجوهري، 1987، ص. 143).

ت. "بَغَتَ: البَغْت بالتاء: المفاجأة". (الحميري، 1999، ص. 585).

ومنه يتضح أن المعنى اللغوي يدور حول: المفاجئة وعدم التوقع.

2. المباغتة في الاصطلاح

أ. تعني الظهور أمام العدو في وقت لا يقّدره، وبصورة لا يتوقعها، وبأسلوب يجهله، فتحدث له الاضطراب. (أبو فارس، 1993).

ب. "هي إحداث موقف لا يكون العدو مستعدًا له". (خطاب، 1960، ص. 94).

ت. هي المبادرة بالعمل في الاتجاه الصحيح بطريقة تخالف توقع العدو وتقديره. (يونس، د.ت).

تعريف الباحث: الظهور على العدو بشكل لا يتوقعه زمانًا ومكانًا، وبأسلوب مغاير للمتوقع.

تعد المباغتة من أهم المبادئ العسكرية التي تُحدث الرعب والارتباك في صفوف العدو، فقد كان الغرض الذي يرمي إليه الرسول ﷺ من استخدام المباغتة، هو نفس الغرض في حروب اليوم، وقد تضمن القرآن الكريم مبدأ المباغتة العسكرية في الخمس الأُول من آيات سورة العاديات، وذلك كنموذج يحتذى به في الفكر العسكري، ﴿**وَٱلْعَادِيَاتِ ضَبْحًا** ﴿١﴾ **فَٱلْمُورِيَاتِ قَدْحًا** ﴿٢﴾ **فَٱلْمُغِيرَاتِ صُبْحًا** ﴿٣﴾ **فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا** ﴿٤﴾ **فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا** ﴿٥﴾﴾ (القرآن الكريم، العاديات:1-5).

يجري سياق هذه السورة في لمسات سريعة عنيفة مثيرة، ينتقل من إحداها إلى الأخرى قفزًا وركضًا ووثبًا، في خفة وسرعة وانطلاق، وتبدأ بمشهد الخيل العادية الضابحة، القادحة للشرر بحوافرها، المغيرة مع الصباح، المثيرة للنقع وهو الغبار، الداخلة في وسط العدو فجأة تأخذه على غرة، وتثير في صفوفه الذعر والفرار. (قطب، 1412هـ).

ٱلْعَادِيَات، أي: العاديات عَدْوًا بليغًا قويًا، يصدر عنه الضبح، وهو صوت نفسها في صدرها، عند اشتداد الَعَدْو، والسرعة في الإغارة والمفاجأة، في الزمان الذي لا يتوقعه العدو. (السعدي، 2000).

ٱلْمُورِيَات: والمقصود الموريات التي توري النيران قدحًا، فالخيل توري بحوافرها، والناس يورونها بالزند. (الطبري، 2000).

رسمت هذه الآية الكريمة صورة لتشكل الهجوم الذي يشنه فرسان الإغارة، بأنه هجوم مباغت سريع وخاطف ومرعب، لا يقوى العدو على مواجهته بسهولة، ويستخدم هذا النوع من الهجوم غالبًا للتغلغل القصير المدى في مناطق العدو، وذلك لتحقيق أهداف مرحلية.

فَٱلْمُغِيرَاتِ صُبْحًا:

لقد حددت هذه الآية زمن الإغارة والمباغتة وهو الصبح، وعني بذلك الخيل تغير على العدو وقت الصبح، وكانوا يغيرون صباحًا؛ لأنهم في الليل يكونون في الظلمة فلا يبصرون شيئًا، وأما النهار فالناس يكونون فيه كالمستعدين للمدافعة والمحاربة، أما هذا الوقت فالناس يكونون فيه في الغفلة وعدم الاستعداد. (الرازي، 1420هـ).

فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا:

أي: أثرن في ذلك الوقت وهو وقت الإغارة، الغبار من الأرض من شدة عَدْوِهن وسرعة المباغتة تجاه ميدان العدو. (ابن عاشور، 1984).

فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا:

أي: كناية عن القوة، والدُّرْبة، وسرعة الوصول، ومِن ثمَّ امتلاك ناصية الحرب، والسيطرة على وسط الميدان كرًا وفرًا، وتكتيكًا ونصْرًا، وكأن الآية حددت مكان الإغارة، وهي وسط جمعهم التي تعد مركز القيادة، فيتحقق بذلك القضاء على قيادة العدو، وتفريق جمع الجنود، في وقت قصير.

الخلاصة: رسم القرآن الكريم لنا مبدئ مهم من مبادئ الغلبة والنصر وهو عنصر المفاجأة والمباغتة، لو نظرنا إلى واقع المقاومة اليوم، لوجدناها قد حققت انتصارات كبيرة في صفوف أعدائها من خلال هذا المبدئ في كل فلسطين، والشواهد على ذلك كثيرة، وأكثر من أن تعد، وهذا يعطينا دليلًا واضحًا، على أننا لو سرنا مع القرآن؛ لكان حالنا أفضل مما نحن عليه اليوم.

المطلب الثالث: التعاون

1. **التعاون في اللغة**

أ. العون: "الظهير على الأمر". (ابن منظور، 1414، ص. 298).

ب. وتعاون الجيران: "تضامنوا، وساعد بعضهم بعضًا". (مختار عمر، 2008، ص. 1580).

ج. العون: "جمع أعوان، وهو المعين من كل شيء". (مصطفى وآخرون، د.ت، ص. 638).

وعليه فأرى: أن التعاون في اللغة يحمل معنى المساعدة والأنصار والظهير.

2. **التعاون في الاصطلاح**

1. "هو المساعدة على الحقّ ابتغاء الأجر مِن الله سبحانه". (الجزار، د.ت.، ص. 441).
2. هو توحيد العمل والتضامن من أجل الوصول إلى الهدف، بسهولة ويسر. (فرج، د.ت.).
3. "توحيد كافة الجهود للوصول إلى أقصى جهد مشترك". (عوض، 2008، ص. 117).

ومنه يتضح أن المعنى اللغوي يدور حول: التكاتف بين الأعوان والأنصار لتحقيق هدف ما.

يعدُّ التعاون بين المسلمين من أصول الدين وقواعده الثابتة، حيث إن الأمة الإسلامية أمة واحدة وقبلتها واحدة، **﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾** (القرآن الكريم، الأنبياء:92).

أي: إن الدين عند الله هو الانقياد له وحده لا يقبل غيره، وعليه اتفق جميع الأنبياء والشرائع، فعليكم أن تعبدوه وحده ولا تشركوا به شيئًا من صنم، أو وثن، أو حجر، أو بشر. (المراغي، 1946).

﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (القرآن الكريم، المائدة: ٢).

أي: ليعن بعضكم بعضًا على البر. وهو: اسم جامع لكل ما يحبه الله من الأعمال الظاهرة والباطنة، والتقوى في هذا الموضع: اسم جامع لترك كل ما يكرهه الله ورسوله، من الأعمال الظاهرة والباطنة، {ولا تعاونوا على الإثم} وهو التجرؤ على المعاصي التي يأثم صاحبها، {والعدوان} وهو التعدي على الخلق في دمائهم وأموالهم وأعراضهم، فكل معصية وظلم يجب على العبد كف نفسه عنه، ثم إعانة غيره على تركه، {واتقوا الله إن الله شديد العقاب} على من عصاه وتجرأ على محارمه، فاحذروا المحارم لئلا يحل بكم عقابه العاجل والآجل . (السعدي، 2000).

وقد دلنا القرآن على الطريق الواضح الذي يحقق هذا المبدأ، **﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾** (القرآن الكريم، آل عمران:103).

أي: تعلقوا بأسباب الله جميعًا، وتمسكوا بدين الله الذي أمركم به، وعهده الذي عهده إليكم في كتابه إليكم، من الألفة والتعاون والاجتماع على كلمة الحق، والتسليم لأمر الله. (الطبري، 2000).

الخلاصة: هذا المبدأ به يَسهل الصعب، ويُعز الذليل، ويُقوى الضعيف، ويُنصر المنهزم، والواقع يشهد على ذلك، فعندما تتشرذم الآراء وتتناقض الأفكار، وتحل الصراعات؛ نجد أن النتيجة هي الذل والمهانة.

المطلب الرابع: الهجوم

1. الهجوم في اللغة

أ. (هجم): "الهاء والجيم والميم: أصل صحيح واحد يدل على ورود شيء بغتة". (ابن فارس، 1979، ص.37).

ب. أي: غارت ودخلت في موضعها، ومنه الهجوم على القوم: الدخول عليهم، في مواقعهم. (ابن الأثير، 1979).

ت. (هجم) "على الشيء بغتة من باب دخل". (الرازي، 1999، ص. 324).

ومنه يتضح أن المعنى اللغوي يدور حول: الدخول المفاجئ غير المتوقع.

2. الهجوم في الاصطلاح

أ. هو البدء في القتال الذي يؤدي إلى كسب السيطرة، ويمنح حرية العمل، ويلزم العدو باتخاذ خطة الدفاع، ويرفع من روح المقاتلين المعنوية في الوقت الذي يضعف فيه روح الطرف الآخر. (أسعد، 1403هـ).

ب. الهجوم: "إتيان الشيء على غفلة". (المناوي، 1990، ص. 342).

ت. هو ذلك العمل العقلي والمعنوي والمادي الذي يولد الرغبة في النصر من خلال القدرة على تنفيذ العمل الحاسم. (فرج، 1993).

تعريف الباحث: الهجوم هو ذلك العمل القتالي المفاجئ الذي يثبط الروح المعنوية للعدو، ويزيدها للمهاجمين كعامل قوي لكسب المعركة.

وعند إمعان النظر في كتاب الله تعالى، نجد أنه تقرر الدفاع عن النفس المظلومة من أعداء الله، والجهاد في سبيل الله، فقد كان المسلمون في أول الإسلام ممنوعين من قتال الكفار، ومأمورين بالصبر عليهم؛ لحكمة إلهية، فلما هاجروا إلى المدينة، وأوذوا، وحصل لهم منعة وقوة، أُذن لهم بالقتال، ﴿**أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ**﴾ (القرآن الكريم، الحج: 39).

ويفهم من ذلك أنهم كانوا قبل ممنوعين من القتال، فأذن الله لهم بقتال الذين يقاتلون، وكذلك يفهم من الآية عدم المبادأة والهجوم والتعرض لأحد. (السعدي، 2000).

أما الآيات التي قررت الجهاد، فنجد أن المبادأة والهجوم واضحة فيها، بل هي دعوة من الله للمؤمنين، ﴿**أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (13) قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ (14)**﴾ (القرآن الكريم، التوبة:13-14).

تأتي هذه الآية لمواجهة ما حاك في نفوس الجماعة المسلمة من تردد وتهيب بالإقدام على هذه الخطوة الحاسمة. (قطب، 1412هـ).

الخلاصة: لم يُسمح للمسلمين بأن يباغتوا أحدًا وهذا الأمر في بداية الدعوة، على الرغم من كل محاولات الاعتداء التي تعرض لها المسلمين، لكن عندما قويت الشوكة والاعتداء قائم، سُمح لهم بالدفاع عن أنفسهم، ومعنى هذا أن الإسلام لم يكن يومًا إرهابيًا ولا عدوانيًا.

المطلب الخامس: الاقتصاد في القوى

1. الاقتصاد في اللغة

أ. "هو إتيان الشيء". (اليمني، 1999، ص. 5519).

ب. "استقامة الطريق". (ابن منظور، 1414هـ، ص. 353).

ت. القصد: "استقامة الطريق، ومنه الاقتصاد وهو فيما له طرفان: إفراط وتفريط". (المناوي، 1990، ص. 272).

ومنه يتضح أن المعنى اللغوي يدور حول: التوسط والاعتدال دون إسراف.

2. الاقتصاد في الاصطلاح

أ. هو العلم بكيفية استخدام الإنسان للموارد المختلفة؛ لسدِّ الحاجات. (اللحياني، 1428هـ).

ب. دراسة سلوك الإنسان في إدارة الموارد النادرة وتنميتها وتوفيرها؛ لإشباع الحاجات. (المصري، 2012).

ت. "الاقتصاد رتبة بين رتبتين، ومنزلة بين منزلتين، والمنازل ثلاثة: التقصير في جلب المصالح، والإسراف في جلبها، والاقتصاد بينهما". (ابن عبد السلام، 1991، ص. 205).

تعريف الباحث: الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتوظيفها في المكان المناسب حسب الحاجة الإنسانية دون إفراط ولا تفريط.

الاقتصاد في القوى

أ. هو حشد أعظم قوة تجاه الغرض الأساسي والرئيس، مع تخصيص القوات الأقل للعمليات الثانوية. (أسعد، 1403هـ).

ب. هو حشد مجموع القوات على ألا ينفصل عنها سوى ما تتطلبه الحاجة. (فرج، 1993).

ت. هو الاكتفاء عند دفع القوات للاشتباك الفعلي بالقدر الملائم منها للظروف، مع الاحتفاظ بالقوات المتبقية دون دفعها. (يونس، د.ت).

تعريف الباحث: حشد قوة قتالية لأداء مهمة معينة دون التأثير على قوة الجيش الرئيسة.

لقد كان العنصر العربي المسلم قليلًا عددًا وعدة، إذا ما قورن بأعداد الجيوش المعادية؛ لهذا فقد اتبع أسلوب عدم تبديد القوى المقاتلة والحفاظ على القوى الضاربة. (العسلي، 1988). وقد تحقق مبدأ الاقتصاد في القوى والإمداد في القرآن الكريم في سياق الحديث عن غزوة بدر حيث، ﴿**إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ (124) بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ (125)**﴾ (القرآن الكريم، آل عمران: 124 – 125).

وفي سورة الأنفال، ﴿**إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ**﴾ (القرآن، الأنفال: 9).

وجاءت معنى الكفاية في الآية الكريمة **يَكْفِيَكُمْ**، تتناغم مع مبدأ الاقتصاد بالقوى، التي تعني مقدار ما فيه سد الخُلة والحاجة فقط. (الأصفهاني، 1999).

وفي هذه الآيات جاء المدد بالملائكة من عند الله بشرط، التمسك بالصبر والتقوى والثبات في المعركة حين يخرج المشركون عليهم، والمدد بالملائكة لفائدة تثبيت قلوب وأقدام المسلمين؛ لأنهم بشر يحتاجون إلى العون في صورة قريبة من مشاعرهم وتصوراتهم ومألوفاتهم. (قطب، 1412هـ).

فعن بن عباس -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: (احموا ظهورنا، فإن رأيتمونا نقتل، فلا تنصرونا، وإن رأيتمونا قد غنمنا فلا تشركونا). (الإمام أحمد، 2001، ص. 369).

الخلاصة: هذا المبدأ لا يعني أن نختار دائمًا الشيء القليل من كل أمر؛ إنما يعني ألا نعطي الأمر أكبر من حجمه ومستواه، وهذا المبدأ يعطي القائد حسن تقسيم الموارد البشرية، أو المادية، فلو نظرنا إلى حال الصحابة على جبل أحد، كان العدد خمسين حينما التزموا لم يستطيع العدو المرور واختراق الثغر، لكن عند المخالفة استشهد معظمهم، فلو كانوا أكثر من خمسين لقتلوا أيضًا وكانت المصيبة أكبر، وبهذا المثال نستطيع القياس على واقعنا.

418

الخاتمة

الحمد لله العلي القدير، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، محمد ﷺ سيد الأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وعلى من سار على دربه، واقتفى أثره إلى يوم البعث والدين، وبعد ...

أهم النتائج:

1. اهتمام القرآن الكريم بهذه المبادئ؛ يلزمه اهتمامًا من القادة العسكريين.

2. تعد المهارات العسكرية الميدانية لاعبًا مهمًا في تحديد نتائج الجولات القتالية.
3. ذكر المبادئ العسكرية في القرآن هو دليل على أن القتال عقيدة إيمانية، وليس أهواء لمكاسب ذاتية تحددها المصالح.
4. يتضح من خلال هذا البحث أن الإسلام لم يدعو إلى الإرهاب والعنف كما يزعم أعداؤه؛ إنما يتصدى لمن يعاديه، ولمن ينشر الفساد في الأرض اعتداء ومخالفة لدستور السماء.
5. الدين الإسلامي أكثر دين وشريعة يقدم تنازلات (لكن ليست على حساب العقيدة)، إنما وفق السياسة الشرعية؛ لاستيعاب الناس جميعًا.

أهم التوصيات:

1. إعداد جيل قرآني قادر على تحمل أعباء الجهاد.
1. ضرورة الوقوف على النصوص القرآنية واستخلاص أهم الفوائد الميدانية العسكرية، والالتزام بها، لأنها تمثل جزءًا مهمًا من الدين الإسلامي.
2. إنشاء معاهد عسكرية تعبوية تُدرس فيها العلوم العسكرية، كجزء من العقيدة الإسلامية.

المراجع

ابن الأثير، مجد الدين. (1979م). *النهاية في غريب الحديث والأثر*. المكتبة العلمية.

ابن القيم الجوزية، شمس الدين محمد. (1429ه). *البيان في أيمان القرآن*. دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

ابن حنبل، أحمد بن محمد. (2001م). *مسند الإمام أحمد بن حنبل*. مؤسسة الرسالة.

ابن عاشور، محمد الطاهر. (1984م). *التحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"*. الدار التونسية للنشر.

ابن عبد السلام، عز الدين. (د.ت.). *قواعد الأحكام في مصالح الأنام*. مكتبة الكليات الأزهرية.

ابن عبد السيد، ناصر. (د.ت.). *المغرب*. دار الكتاب العربي.

ابن فارس، أحمد بن فارس القزويني. (1979م). *معجم مقاييس اللغة*. دار الفكر. عدد الأجزاء، 6.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر. (1999م). *تفسير القرآن العظيم* (ط.2). دار طيبة للنشر والتوزيع.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (1414ه). *لسان العرب* (ط.3). دار صادر، بيروت.

أبو الحسن، حسني. (2018م). *التفسير السياسي للقرآن الكريم دراسة في المبادئ المعرفية*. مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، السلسلة الدراسات القرآنية.

أبو العجين، نسيم. (2016م). *تكتيك العمليات العسكرية في ضوء السنة النبوية "دراسة موضوعية"*. [رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية]. المكتبة المركزية.

أبو زهرة، محمد بن أحمد. (د.ت). *زهرة التفاسير*. دار الفكر العربي.

أبو فارس، محمد عبد القادر. (1993م). *المدرسة العسكرية النبوية*. دار الفرقان.

الأزدي، محمد بن الحسن. (1987م). *جمهرة اللغة*. دار العلم للملايين.

الألباني، محمد بن ناصر. (د.ت). *صحيح الجامع الصغير وزياداته*. المكتب الإسلامي.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422هـ). *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله _صلى الله عليه وسلم_ وسننه وأيامه*. دار طوق النجاة.

البرهان فوري، علاء الدين الهندي. (1981م). *كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال* (ط.5). مؤسسة الرسالة.

البلوي، محمد نواف. (2014م). *مبادئ الإرشاد النفسي في المجال العسكري*. دار الجنان للنشر والتوزيع.

بنت الشاطئ، عائشة بنت عبد الرحمن. (د.ت). *التفسير البياني للقرآن* (ط.7). دار المعارف.

البيانوني، عبد المجيد. (1429هـ). *كيف تنعم أسرنا بالأمن دراسة تأصيلية تربوية*.

التركي، عبد الله بن عبد المحسن. (د.ت). *الأمن في حياة الناس وأهميته في الإسلام*.

الجزائري، جابر بن موسى بن جابر. (2003م). *أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير* (ط.5). مكتبة العلوم والحكم.

جوارنة، تهاني أحمد. (د.ت). *التأصيل الإسلامي للأهداف المهارية*. دار الكتاب الثقافي.

الحميري، نشوان بن سعيد. (1999م). *شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم*. دار الفكر المعاصر.

خطاب، محمود. (1960م). *الرسول* القائد (ط.2). دار مكتبة الحياة ومكتبة النهضة.

الرابط على الشبكة، www.moqatel.com.

الرازي، زين الدين. (1999م). *مختار الصحاح* (ط.5). المكتبة العصرية، الدار النموذجية.

الرازي، فخر الدين. (1420هـ). *مفاتيح الغيب: التفسير الكبير* (ط.3). دار إحياء التراث العربي.

الراغب الأصفهاني. (1412هـ). *المفردات في غريب القرآن*. دار القلم الدار الشامية.

رضوان، محمود عبد الفتاح. (2013م). *مهارات بناء وتحفيز فرق العمل*. المجموعة العربية للتدريب.

رفاعي، عاطف إبراهيم المتولي. (د.ت). *صور الإعلام الإسلامي في القرآن الكريم - دراسة في التفسير الموضوعي*.

الزير، محمد سليمان. (د.ت). *الأمن والأجهزة الأمنية من وجهة نظر إسلامية*. دار الفكر.

السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله. (2000م). *تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان*، مؤسسة الرسالة.

سويدان، طارق. (2004م). *صناعة القائد* (ط.3). مكتبة جرير السعودية، مكتبة العبيكان.

الشوكاني، محمد بن علي. (1414هـ). *فتح القدير*. دار ابن كثير، دمشق، بيروت دار الكلم الطيب.

الطبري، محمد بن جرير. (2000م). *جامع البيان في تأويل القرآن*. مؤسسة الرسالة.

العزيز، محمد طاهر. (2019م). *سورة التوبة دراسة عقائدية*. دار الكتب العلمية.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. (1379هـ). *فتح الباري شرح صحيح البخاري*. دار المعرفة.

عمر، أحمد مختار. (2008م). *معجم اللغة العربية المعاصرة*. عالم الكتب.

عوض، سامي. (2008م). *المصطلحات العسكرية*. دار أسامة للنشر والتوزيع.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (د.ت). *كتاب العين*. دار ومكتبة الهلال.

فرج، محمد. (د.ت). *العبقرية العسكرية في غزوات الرسول*. مطابع الدار القومية.

فرج، محمد. (د.ت). *المدرسة العسكرية الإسلامية* (ط.2). دار الفكر العربي.

قطب، سيد. (1412ه). *في ظلال القرآن* (ط.17). دار الشروق.

اللحياني، سعد بن حمدان. (1428ه). *مبادئ الاقتصاد الإسلامي*. (ط2).

لواتي، غنيم عبد العظيم. (2007م). *إرشاد البرية إلى أخلاقيات الحرب في السيرة النبوية*.

الماوردي، على بن محمد. (1986م). *أدب الدنيا والدين*. دار مكتبة الحياة.

المباركفوري، صفي الرحمن. (د.ت). *الرحيق المختوم*. دار النشر، دار الهلال (نفس طبعة وترقيم دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع).

محفوظ، محمد جمال. (1976م). *المدخل إلى العقيدة والاستراتيجية العسكرية* (ط.2). دار الاعتصام.

مراد، علي عباس. (2017م). *الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية*. ابن النديم.

المراغي، أحمد بن مصطفى. (1946م). *تفسير المراغي*. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

المصري، رفيق يونس. (2012م). أصول الاقتصاد الإسلامي (ط.6). دار القلم.

مصطفى، إبراهيم. (د.ت). *المعجم الوسيط*. دار الدعوة.

مقاتل الصحراء، مبادئ الحرب. (2013م).

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/mbadHarb/sec03.doc_cvt.htm

المناوي، زين الدين محمد. (1990م). *التوقيف على مهمات التعاريف*. عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت.

منتدى المواجهة العسكرية. (2013م).

نحلاوي، عبد الرحمن. (1985م). *التربية الإسلامية والمشكلات المعاصرة* (ط.2). الرياض، مكتبة أسامة.

النميري، علي. (د.ت). *الأمن والمخابرات نظرة إسلامية*. المكتبة الشاملة الذهبية.

الواحدي، علي بن أحمد. (1992م). *أسباب نزول القرآن* (ط.2). الدمام دار الإصلاح.

الواقدي، محمد بن عمر. (1989م). *المغازي* (ط.3). دار الأعلمي.

الوكيل، محمد السيد. (2009م). *القيادة والجندية في الإسلام*. دار الوفاء للطباعة والنشر.

يوسف، جمال وآخرون. (د.ت). *العسكرية الإسلامية وقادتها العظام*.

مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية
ISRAA UNIVERSITY JOURNAL FOR HUMANITIES
ISSN 2518-5918 DOI Prefix:10.36529
IUJH ISSUE 15, July 2023

الجذور الفكريّة والتنظيميّة للصهيونيّة الدينيّة (1830-1956م)

The Intellectual and Organizational Roots of Religious Zionism (1830-1956 AD)

عبد الرحمن فضل القيق
ماجستير تاريخ حديث، فلسطين

DOI: 10.36529/1811-000-015-016

تاريخ الاستلام: 2022/12/19 تاريخ القبول: 2023/01/28 تاريخ النشر: 2023/07/01

الملخص

هدف البحث إلى دراسة مجموعة من العناوين المهمة، والتي تتعلق بالنشأة الفكرية للصهيونية الدينية، وأبرز الرموز الذين ظهروا خلال حقب متعاقبة، وأبرز الشخصيات التي ثبّتت فلسفة وطريقة جديدة في التفكير والتفسير، فتشكّلت الصهيونية الدينية بفلسفتها الشاملة وحاخاماتها وأفكارها ومدارسها التي تمدها بالأجيال الصاعدة.

أوضح البحث أن فكرة الصهيونية الدينية تقوم على رفض الأيديولوجية الدينية التي يؤمن بها عامة اليهود، والداعية إلى الاعتماد على "المسيح المخلص المنتظر"؛ عبر المعجزة والقرار الإلهي، وأكدت أن هذا الاعتقاد الذي تجذر في العقلية اليهودية لمدة تزيد عن ستين عاماً، وأدى بهم إلى الابتعاد عن القيام بأي ممارسة سياسية تجذبهم نحو "أرض الميعاد"، هو فكر عاجز، وغير قابل لخدمة مصالح اليهودية والشعب اليهودي.

كما بيّن أن الصهيونية الدينية قد استغلت الظروف الحياتية لليهود ومعاناتهم، لتنشر فكرة الخلاص والتسريع بعودة اليهود إلى "أرض الميعاد" (فلسطين).

وتناول البحث دور المتدينين داخل حركة "أحباء صهيون"، والتنافس الشديد بينهم وبين العلمانيين على السيطرة على الطائفة اليهودية، وقد برز عمق الصراع الديني والعلماني داخل الحركة الصهيونية، وانقسام المتدينين إلى حريدي متدين، ومتدين صهيوني يؤمن بقومية الدين اليهودي، وكذلك تطرق البحث إلى التعاون بين المتدين القومي (الصهيوني المتدين) والعلمانيين الصهاينة، والفائدة التي جنتها الحركة الصهيونية من ذلك.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن الصهيونية الدينية تملك أفكاراً خطيرة مبنية على تفسيرات دينية، وتُعِد صراعها على فلسطين صراعاً دينياً وليس استعمارياً، كما تُعَد تمرد على الفكر الديني التقليدي، الذي يعتمد على المعجزة في تحقيق طموحاته.

وقدّمت الدراسة عدة توصيات منها: ضرورة التعرف بعمق على فكر الصهيونية الدينية وقدرته على التكيف مع الوقع السياسي العلماني، وخطورته المستقبلية على قضية فلسطين.

اسم الباحث المرسل: عبد الرحمن القيق
بريد الكتروني: abedrahman1963@gmail.com

كلمات مفتاحيّة: *الصهيونية، الصهيونية الدينية ، الخلاص الروحي، المسيح المخلص ، العودة إلى صهيون ، همزراحي.*

Abstract

The aim of this research is to study the intellectual genesis of religious Zionism, and its most prominent symbols, who established a new philosophy of thinking.

The research showed that religious Zionism is based on the rejection of the religious ideology believed in by ordinary Jews, which relies on the "awaited Messiah"; Through a miracle and a divine decision, it affirmed that this belief, which was rooted in the Jewish mentality for more than sixty years, and led them to refrain from engaging in any political practice that would attract them towards the "Promised Land", is a thought that is incapable of serving Jewish interests.

The research also indicated that religious Zionism took advantage of the living conditions and suffering of the Jews, to spread the idea of their return to the "Promised Land" (Palestine).

The role of the religionists in "Loves of Zion" was shown, and the intense competition with the secular over control of the Jewish community, and the depth of the religious and secular conflict within the Zionist movement emerged.

The study concluded that religious Zionism has dangerous ideas based on religious interpretations, and its conflict over Palestine is a religious conflict, not a colonial one. Besides, it is a rebellion against traditional religious thought.

The study made recommendations: the necessity of getting to know deeply the ideology of religious Zionism and its ability to adapt to the secular political reality, and its future danger to the question of Palestine.

***Keywords**: Zionism, Religious Zionism, Spiritual Salvation, Messiah the Savior, Return to Zion , Hamzrahi.*

مقدمة

تُعَد الصهيونية الدينية من القوى ذات التأثير المهم في الواقع السياسي داخل الكيان الصهيوني، بغض النظر عن الحجم والانتشار في الجمهور الصهيوني، وقد ساهم في تعزيزها سير المجتمع نحو اليمين واليمين المتشدد، وهذا أضفى على الموضوع أهمية كُبرى؛ لأنه يمس بشكل مباشر حياة الفلسطينيين ويؤثر عليهم، ولأن الفكر اليهودي التقليدي كان يعتمد بشكل رئيسي على تفسيرات دينية ليس للبشر دورٌ مباشرٌ في تجسيدها في الواقع، حيث المطلوب منهم التدين والصلاة والتوبة، دون الانتقال إلى أي عمل مبادر يحقق الحلم اليهودي بإقامة دولة، فقد اعتبره الفكر الديني اليهودي شأناً خاصاً "بالمسيح المخلص[1]" اليهودي المنتظر الذي يظهر في مرحلة تاريخية غير معروفة، ولا تُعطي هذه المرحلة للفعل البشري دوراً

[1] المسيح المخلص المنتظر: وهو الذي يخلص اليهود ويبدأ بهم عهداً جديداً، وهي "أيام المسيح"، حيث يعيش فيها البشر حياة سعيدة وصالحة وقائمة على السلام والعدل، وهناك جزء من الأساطير في الروايات حوله، إلا أن التلمود يتحدث عن خلاص سياسي على يديه، حيث ينقذهم من ضائقتهم ويحقق نبوءة الدولة اليهودية الكاملة القائمة على التوراة وتتمركز فيها القدس وفي وسطها الهيكل. (الشامي، 2002م، ص.199).

عملياً ومبادراً، ويُعَد هذا الموقف من أكثر المواقف التي اصطدمت بها الحركة الصهيونية، حيث وقف ضدها دعاة الدين اليهودي بقوة، ورفضوا منطق العودة إلى صهيون بالجهد البشري؛ لأن تحقق هذا الأمر حسب رؤيتهم الدينية يكون على يد (يهوى القدير) الذي يرسل المسيح للقيام بهذا العمل، وهذا ليس أمراً طارئاً على اليهودية، فالإيمان (بالمسيح المنتظر) الذي يُطلِق عليه اليهود اسم (الماشيح بن داوود) هو اعتقاد راسخ عند عامة اليهود، منذ السبي البابلي.

مشكلة البحث

تعددت الاجتهادات الدينية في أوساط الحاخامات اليهود، حول عودة المسيح المخلص (المنتظر)، حيث تُعد الصهيونية الدينية ثورة على المفاهيم التقليدية والعامة لليهود، التي اعتمدت تاريخياً على تفسيرات عودة المسيح عبر المعجزة والأسطورة والغيبيات، فيما الاجتهادات الجديدة التي مثلت التيارات الصهيونية، كانت تتحدث بشكل أكثر عن الدور والجهد البشري، والعمل في الواقع، كعوامل مساعدة في انضاج أرضية خصبة لعودة المسيح، حيث تُعد هذه الاجتهادات عبارة عن مراسم استقبال للمسيح، وقد تعددت الاجتهادات في هذا الموضوع، كيف يمكن للحاخامين أن يسرعوا في عودة المسيح؟

أسئلة البحث

- كيف يُفكر رموز التيار الديني الصهيوني؟
- ما الجذور التاريخية لفكر التيار الديني الصهيوني؟
- ما أهم المراحل التي مرَ بها التيار الديني الصهيوني خلال الحُقَب السابقة؟
- هل تأثر التيار الديني الصهيوني بنشأة الحركة الصهيونية، أم استفاد من تأسيسها؟

أهداف البحث

- التعريف بالجذور الفكرية والتنظيمية للصهيونية الدينية.
- إظهار طموح حاخامات الصهيونية الدينية بأن يكونوا ورثة الصهيونية السياسية.
- إبراز نهج المرحلية والتدرج في الحركة السياسية لتيار الصهيونية الدينية.
- توضيح طبيعة العلاقة بين الصهيونية الدينية والصهيونية السياسية.
- معرفة حجم نفوذ الصهيونية الدينية في الساحة الحزبية والسياسية.

أهمية البحث

- التفريق بين التيارات الدينية الحريدية والتيارات التي لها بُعد قومي، وما اصطلح عليها باسم "الصهيونية الدينية".
- المرونة والوسطية التي تتمتع بها الصهيونية الدينية في العلاقة مع العلمانيين.
- بروز البُعد الديني في الربط بين الأرض والشعب والخلاص.
- اعتبار الاستيطان اليهودي في فلسطين واجب ديني أكبر من كل الفرائض الأخرى مجتمعة.

منهج البحث

- المنهج التاريخي: للتعرف على الجذور الفكرية والتنظيمية لتيار الصهيونية الدينية.
- المنهج الوصفي: للوقوف على حقيقة الصهيونية الدينية، وانقساماتها، ووصفها وصفاً علمياً دقيقاً.

حدود البحث

- الحد الزماني: من عام 1830م حتى عام 1956م، لأنه في مرحلة ثلاثينات التاسع عشر بدأت فكرة الصهيونية الدينية تتبلور على يد الحاخام يهودا قلعي، حتى توحدت أحزابها في بداية الدولة عام 1956م.
- الحد المكاني: أوروبا، وفلسطين.

الجذور الفكريّة والتنظيميّة للصهيونيّة الدينيّة (1830-1956م)

1. النشأة التاريخية والفكرية

لم تكن الصهيونية الدينية مصدرها شخص واحد، بل هي مجموعة توجهات واجتهادات لحاخامات يهود لم تنجح آراؤهم في زمنهم ولم يكن لها صدًى في حينه، مثل الحاخام "موشيه بن نحمان" الملقب "رمبام" (1270-1194م)، وقد تميز هذا الحاخام عن غيره بأن جعل "لأرض إسرائيل" سمة القداسة، واعتبرها "مركز العالم"، وأن "أورشليم" هي مركز "أرض إسرائيل"، كما اعتبر "أرض إسرائيل هي المكان المناسب لتأدية الوصايا الدينية المنصوص عليها في التوراة، حيث يصل الإنسان كما الحيوان إلى ذروة كماله"، ومن هذا المنطلق دعا إلى: استيطان "أرض إسرائيل" باعتبار أنه "واجب ديني"، بل اعتبره "يوازي كل فرائض التوراة مجتمعة" (ماضي، 2016، ص.20). ولكن التاريخ الحقيقي لبداية الأفكار الصهيونية الدينية يؤرخ لها معظم المؤرخون مع أفكار "الحاخام يهودا القلعي"[2].

2. المبشرون الأوائل

2.1. الحاخام يهودا القلعي

تُعَد البداية التاريخية للصهيونية الدينية في العصر الحديث من أفكار "الحاخام يهودا القلعي"، الذي اقترح في كراسته "اسمعي يا إسرائيل" التي نشرها عام 1834م: العودة إلى فلسطين تحت قيادة بزعامة بشرية، دون أي انتظار للمسيح المخلص، واقترح تأسيس مستعمرات يهودية في فلسطين؛ كي تكون مقدمة لمجيء المخلص بما يتعارض مع الفكرة الشائعة بأن أيام المسيح ستأتي عن طريق معجزة، وفي دعوته لخلاص حقيقي استعان بأقوال الحاخامات، وجلب دليلاً من "الأجاداه"[3] على أن "المسيح بن يوسف"[4] كان مستعداً لقيادة بني إسرائيل في حرب "يأجوج ومأجوج"[5] واحتلال فلسطين

[2] **الحاخام يهودا القلعي (1798-1878م):** ولد عام 1798م في مدينة سراييفو في البوسنة، وتعلم التوراة على يد والده شلومو الذي كان يعمل قاضياً دينياً لليهود في سراييفو، كما تعلم من الحاخام إليعازر بابو، تزوج سنة 1825م من استير وهو ابن 27 عاماً، عُيّن حاخاماً للطائفة السفارادية في مدينة زيمون (التي أصبحت جزءاً من مدينة بلغراد في صربيا)، نشر كتاباً لتعليم اللغة العبرية، وكان دائم الدعوة لليهود للهجرة إلى فلسطين، وقد نشر أفكاره منذ عام 1852م، قبل انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول، ولذلك اعتبره الباحثون من مبشري الصهيونية، هاجر إلى القدس عام 1874م، وتوفى فيها بعد أربعة سنوات، أسس خمسة من طلبته مستوطنة بيتح تكفا، وسُميت مدينة أور يهودا باسمه (الثقافة اليهودية الحاخامية، 2022، فقرة1-3).

[3] **الأجاداه (الأسطورة أو القصص الدينية):** هو اسم يطلق على الجزء من التلمود أو المدار شيم الذي لا يتضمن أحكاماً شرعية، وهي عبارة عن وجهات نظر حول الحياة الأبدية والدنيوية لليهود، وعن أعمالهم، وعن الانسان والعالم، والأخلاق والسلوك والمستقبل والأساطير والأشعار وغيرها. (الشامي، 2002، ص.32).

[4] المسيح بن يوسف (الذي يسبق المسيح المنتظر): ترى الأجاداه أن المسيح بن يوسف يقوم بعمل تمهيدي لخلاص اليهود وتحرير القدس وتجميع اليهود وتقديم أُضحية للرب، وسوف يقتله أرميلوس الشرير في النهاية، والذي يرمز به لروما، وسيضطر اليهود للهرب للصحراء، وعندما يظهر المسيح المخلص المنتظر وهو من نسل داوود سيأتي معه الخلاص الكامل (الشامي، 2002، ص.199).

[5] **يأجوج ومأجوج (جوج أو ماجوج):** حرب يصفها النبي حزقيال في الأسفار (38-39) في أرض الماجوج، يُقاتل فيها الرب بعد أن يُجمع شتات اليهود، ويعاقبه "بكلمة الرب والدم والمطر الغزير وبحجارة من سجيل"، فيتعاظم اسم الرب ويتقدس على مرأى الكثيرين من الأغيار "الغوييم"، وهي الحرب الأخيرة التي لن

بقوة الذراع، وحتى يُضفي "الحاخام القلعي" شرعية على رؤيته الجديدة، فإنه يشير إلى عقيدة "المسيح بن يوسف" الذي سيشترك في حرب "يأجوج ومأجوج"، وسيحاول تحرير فلسطين من الكفرة، ولكنه يسقط في المعركة، وبعدها سيأتي المسيح الثاني والنهائي "المسيح بن داوود"، وهو يفسر وجود المسيح الأول، بأنه ضروري أن يسبق العصر المسيحاني النهائي إعداد دنيوي انساني، لاستقبال "المسيح المخلص بن داوود" (مصطفى، 2003، ص.ص.37-38).

وبدأ نشاطه أواخر الثلاثينات، ففي سنة 1839م نشر كتاباً شرح فيه آراءه، لأن بداياته الدينية كان غارقاً في غيبيات القبَّالاه[6]، وقد توصل بناء على حسابات أجراها وتفسيرات دينية إلى نتيجة مفادها أن سنة 1840م هي سنة خلاص اليهود، ولما لم يحدث ما توقع غيَّر رأيه، واعتبر الخلاص يبدأ بالجهد البشري دون انتظار للمسيح، وقد رفض كل الأفكار التقليدية التي تدعو اليهود إلى انتظار مجيء المسيح المنتظر واعتبرها أفكاراً شيطانية:

"لقد أمر الله تبارك اسمه بأن تتم توبتنا عن طريق يقظتنا، لكي نزيد من قيمتنا لديه، وعندما يرى الله" ... "رغبتنا في التوبة تمجيداً لاسمه، ولو تم ذلك بحجم خرم الإبرة، سيرسل لنا نجدته، ويفتح الباب على مصراعيه، ثم يزيدنا ويرسل المسيح الملك" ... "ولهذا لا يمكننا الانتظار حتى يظهر المسيح ... ويعيدنا إلى أورشليم-القدس ... فنسمع نفخ البوق في الجليل، وتقف أرجلنا على جبل الزيتون، وبعد ذلك نتوب ... هذه أفكار زرعها الشيطان في قلوبنا، لكي يحجب عنا هذه النعمة" (جريس، 1981، ص.72).

وقد تبنى "الحاخام القلعي" مجموعة من الأفكار التي باتت منهجية له، دعا إليها وحاول أن يحققها من الناحية العملية على أرض الواقع، ولكنه اصطدم بصعوبات جمة، منها السياسية ومنها المالية وغير ذلك، وأهم الأفكار التي تحدث عنها، هي: أن الخلاص الذاتي لا يتحقق فجأة، وإنما بالدعوة إلى عقد "كنيست جدولا" (جمعية كبرى)، وإنشاء صندوق قومي لشراء الأراضي، كما فسر في كتابه "الخلاص الثالث": "الخلاص الجديد على أساس الاستيطان في فلسطين، بقصد تعمير الأرض "الخراب"، وإحياء اللغة العبرية"، وفي محاولاته تجسيد ذلك عملياً في الواقع، قام "بزيارات عدة إلى دول أوروبية للترويج لأفكاره بين اليهود"، كما حاول القيام "بنشاط استيطاني في فلسطين لكنه لم يحظ بالنجاح المطلوب"، وكتب عدة كتب في اللغة العبرية لتدريسها، ثم "هاجر إلى فلسطين عام 1874م، وتوفى فيها "بعد أربعة سنوات (الشامي، 1994، ص.72-73).

ويرى الباحث أن الصهيونية الدينية قد أحدثت ثورة في الفكر الديني التقليدي لدى اليهود، الذي يرفض القيام بأي دور بشري باتجاه العودة إلى "أرض الميعاد"، معتمداً على تفسيرات دينية، ربطت التغيير والعودة بمجيء المسيح المخلص، كما أكدت اليهودية التقليدية في أدبياتها أنه لا عودة ولا دولة لليهود في فلسطين دون وجوده، وقد شكل الفكر الديني القومي القائم على العودة إلى "أرض الميعاد" محاولة للنهوض والإحياء، ونقلة نوعية من حالة الدعة والاسترخاء الفعلي والفكري ضمن مبررات دينية، إلى حالة ثورية ونهضوية تدعو إلى تمكين الدين اليهودي في وطن بجهد بشري، وبتفسير ديني مختلف، وقد اعتمد القلعي على ثلاثة عناصر في رؤيته:

يعقبها استبعاد، وهي تسبق أيام المسيح، الذي يكون له فيها دوراً فعَّالاً حين يهجم يأجوج وماجوج وجنودهم على القدس ثم يهزمهم المسيح (الشامي، 2002، ص.82).

[6] **القبّالاه (التصوف اليهودي):** هو علم الأسرار والخفايا عند اليهود، ويُسمى أيضاً (الحكمة الغيبية)، كما يُطلق اسم (القبّالاه) في التلمود على أقوال الأنبياء و"الشريعة الشفهية"، ولم يُطلق الاسم على "علم الأسرار إلا في القرن 13، وهؤلاء يعتقدون أن: - روح الانسان مقتبسة من العوالم العلوية هدفها التقرب إلى المصدر الإلهي. – وأن الألوهية نور روحاني مطلق، - أن بني إسرائيل جاءوا من مصدر أرقى من بقية البشر، فقد اختصوا بمهمة خاصة بهم، إذ عليهم أن يحافظوا على حياة القداسة والطهارة والتوحد، والصمود أمام التجارب ثقة في الخلاص النهائي. – كما أنهم يؤمنون أن علم الغيبيات قد أُنزل على موسى في جبل سيناء، وأنه مُتَضَمن في التوراة المكتوبة والشفهية (الشامي، 2002، ص. 260).

- معنى جديد لفكرة المسيح المخلص.
- الاهتمام باللغة العبرية.
- الاستيطان في فلسطين.

2.2. تسفي هيرش كاليشر[7]

وقد استكمل الجهد الديني القومي للصهيونية الدينية الحاخام البولندي (تسفي هيرش كاليشر)، وهو أحد تلامذة الحاخام القلعي، ويُعَد حاخام الطائفة اليهودية في مدينة تورين بألمانيا أربعين عاماً، كما كان تلميذاً للحاخام عكيفا أيجر، والحاخام يعقوب من ليسا، ومن أبرز أفكاره التي كرَّس حياته لها، أنه كان يرى: "أن العلاقة بين اليهود "وأرض إسرائيل" والتوراة هي علاقة إلهية أزلية لا يمكن قصمها"، وأن هجرة اليهود إلى "أرض إسرائيل" واستيطانهم فيها، قبل أي بلد آخر، "فريضة ينبغي على اليهودي المؤمن تأديتها"، وقد "دعا اليهود إلى أخذ زمام أمورهم بأيديهم، والعمل على تحقيق تلك الفرائض، بقواهم البشرية"، وهو يؤكد "أن العقل والشريعة يلزمان كل يهودي بالعمل بشجاعة وعزم وقوة ... للاستيطان في أرض "إسرائيل"، لأن عملية تجميع اليهود وتوطينهم هناك وإعمار البلد، يَعُدَّان بداية الخلاص، ومن الخطأ الاعتقاد أن "المسيح المخلص" سيظهر تلقائياً لينقذ اليهود، الذين لا ينبغي عليهم الاكتفاء بالصلوات فقط للتسريع في ظهوره، وإنما يتوجب عليهم القيام بعمل ما لمساعدته، وذلك بالبَدء بتجميع أنفسهم في "أرض إسرائيل" (جريس، 1981، ص.74-75).

أكد كاليشر أن خلاص إسرائيل لن يجيئ عن طريق المعجزة -كما يتصور عامة الشعب- بل سيجيء عن طريق طبيعي بجهد بشري، وبإرادة الحكومات، لجمع شتات اليهود في الأرض المقدسة، ولذلك انضم كاليشر إلى "جمعية استيطان فلسطين"؛ كي ينتقل من مرحلة التنظير والنظريات إلى مرحلة التطبيق والواقع العملي، وهذه الجمعية من تأسيس الطبيب حاييم لوريا في فرانكفورت على نهر الأودر وهي الجمعية الأولى التي قامت لهذا الهدف، وخلال هذه الفترة أصدر كتابه "دريشات تسيون" بمعنى "السعي لصهيون" عام 1862م، وقد حظي بأصداء إيجابية في الأدب العبري الحديث في شرق أوروبا، وكان يُعَد المرجع الأساسي لشرح فكرة العودة إلى فلسطين في دوائر المتدينين، وقد اعتمد في كل صفحة من صفحاته على التوراة والمشناه والتلمود (مصطفى، 2003، ص.48-50).

لا شك أن كاليشر قدم رؤية جديدة في مفهوم الخلاص اليهودي على المستوى النظري، ولكنه أيضاً حاول على المستوى العملي تحقيق شيء نوعيّ بهدف تجسيد أفكاره في الواقع، ولذلك بادر كاليشر بالتوجه إلى أحد أبناء عائلة روتشيلد اليهودية الثرية في باريس، "واقترح عليه شراء فلسطين من حاكمها محمد على لإقامة مستوطنات فيها للمهاجرين اليهود من أوروبا الشرقية"، رغم عدم تحقق جدوى من ذلك، كما توجه بعدها إلى السير موشي مونطفيوري اليهودي البريطاني، وعرض عليه المشروع نفسه الذي عرضه على روتشيلد، دون فائدة، فيما تعاون كذلك مع جمعية الأليانس الفرنسية التي أقامت

430

[7] **الحاخام تسفي هيرش كاليشر (1874-1795م):** ولد في إقليم بوزنان غرب بولندا، الذي ضُم إلى بروسيا عام 1783م، أتم دراسته الدينية التقليدية في مدارس السكان اليهود، ثم استقر في بلدة ثورن، حيث بقى حاخاماً طيلة أربعين سنة، شدد على إبراز العلاقة بين اليهودي والأرض المقدسة وقُرب تحقيق الايمان بالمسيح المنتظر، عبَّر عن صهيونيته في رسالة قد بعث بها عام 1836م إلى كبير فرع عائلة روتشيلد في برلين، ورد فيها: "إن بداية الخلاص سوف تأتي عن طريق أسباب طبيعية نتيجة للجهد الإنساني، وعن طريق إرادة الحكومات لجمع شمل إسرائيل المبعثرة في الأرض المقدسة، انضم إلى "جمعية تأسيس الاستيطان اليهودي في فلسطين" في سنة 1860م في فرانكفورت على نهر الأودر، واستمد من أهدافها بواعث كتابه الصهيوني "السعي لصهيون" الذي ظهر عام 1862م. أصر على أن الفلاحة والزراعة هي السبيل الدنيوي والحافز الأول لحصول الخلاص المرتقب، فانتقل إلى أوروبا يحرض سكانها اليهود على تنفيذ أفكاره، مما حمل جماعة من اليهود على شراء أرض في ضواحي يافا عام 1866م، حيث قامت جمعية الأليانس الإسرائيلية التي تأسست في فرنسا عام 1860م بإنشاء المدرسة الزراعية لتشجيع شراء الأرض وإقامة المستوطنات الزراعية (الصايغ، 1970، ص. 13).

المدرسة الزراعية في "مكفيه يسرائيل" بالقرب من يافا مع جمعيات يهودية أخرى، تقيم في فرانكفورت وبرلين هدفها توطين اليهود في فلسطين (جريس، 1981، ص.74).

رغم الجهد والفكر والرؤية الجديدة في الفكر اليهودي لدى الحاخامين القلعي وكاليشر، إلا أن تجاوز فكرة انتظار المسيح كان أمراً صعباً عند الجمهور اليهودي والحاخامات، إذ إن غالبيتهم كانوا حتى ذلك الوقت "يَعُدون هذه الدعوة نوعاً من الهرطقة"، وزاد من صعوبة موقف كاليشر بالذات أنه "نشر اجتهاداته في مجتمع يهودي متدين يشك في أية دعوة لإقامة دولة يهودية "... وبالرغم من أنها لم تحظَ بالتأييد الكامل من قبَل أغلب حاخامي العصر، "فإنها شكَّلَت في النهاية المقدمة المطلوبة لبروز تيار الصهيونية الدينية داخل التجمعات اليهودية" (الشامي، 1994، ص.73).

ولكن الدكتور يوسي أفنيري (محاضر في تاريخ الشعب اليهودي) يرى أن: "نسب وولادة الصهيونية الدينية، وكسر الروتين الأيديولوجي والديني القديم حول موضوع النفي الخلاص، كانت عبارة عن تأملات (رواد الصهيونية)، الحاخام يهودا القلعي وزفي هيرش كاليشر بشأن إزالة الغموض عن فكرة الخلاص، كنقطة انطلاق للصهيونية الدينية، أدى انتقال اليهودي من ساحة التوقع المسياني السلبي إلى مسار فاعل للخلاص، حيث يكون ملزمًا بالمشاركة بنشاط في عملية الخلاص، مما أدى إلى ثورة لاهوتية وأيديولوجية هزت المجتمع الأرثوذكسي لأجيال، وقد مثل فيها الحاخامات المبشرون النموذج الأول للحاخامات الوطنيين، الذين وضعوا رؤية العودة الوطنية إلى إسرائيل في قلب أنشطتهم، لقد تحدوا مؤسسي حركة (أحباء صهيون)، ومؤسسي الحركة الصهيونية في الوقت الذي اقتحم فيه دعاة الصهيونية ساحة القومية اليهودية، ووقف أمامهم جدار من النزعة الدينية المحافظة بشكل مخيف، لم تردعهم ردود الفعل العدائية واللامبالاة التي أظهرها الكثيرون تجاههم، بل ثابروا على مبادرتهم، وتجمع تدريجياً معسكر من المشجعين المتحمسين حول رؤيتهم، كما تنعكس هوية الحاخامين يهودا القلعي وتسفي هيرش كاليشر كآباء للصهيونية - بشكل عام ، وآباء للصهيونية الدينية - على وجه الخصوص، ليس فقط في ثورتهم، ولكن أيضًا في موقفهم من العالم الحديث المليء بالتغييرات والمحفزات" (أفنيري، د.ت/2022، فقرة7-8).

ويرى المؤرخ والمفكر المسيري أن: القلعي توصل إلى الصيغة الصهيونية الأساسية، وإلى معظم الديباجات الإثنية الدينية والعلمانية، ولكن فكره لم يكن حديثاً بقدر كاف، فلم يكتشف حتمية الاستعانة بالإمبريالية الغربية لوضع الفكرة الصهيونية موضع التنفيذ، ولذا فقد تحرك داخل نطاق الجماعات اليهودية وحسب، كما توجه إلى أثرياء اليهود وبعض الساسة اليهود في الغرب (المسيري، 1999، ج6، ص.290).

يرى الباحث أن هذه المرحلة تُعَد ميلاد فكرة جديدة لم تلقَ صدى وقتها، ولكنها في مراحل متقدمة احتاجتها بعض الجماعات الدينية المتأثرة بأفكار القلعي وكاليشر، واستخدمتها وطورتها، ولم يكن الأمر كذلك بعيداً عن الحركة الصهيونية في جانبها العلماني، حيث استغلت الصهيونية أقوال الحاخامَيْن في الرد على بعض المتدينين الحريديم المعارضين لوجودها، ولكن تجربة الحاخامَيْن كانت تجربة على المستوى النظري خطوة متقدمة قدمت خدمة جليلة للصهيونية السياسية في استثمارها لصالح مشروعها السياسي، أما في الجانب العملي والتنفيذي لم تقدم نجاحات تذكر وإما بعض المحاولات الاستيطانية الفقيرة وغير المدعومة، لأنها حتى تلك الحُقبة لم تكن هذه المحاولات مدعومة ومحتضنة من المشروع الاستعماري الغربي كما الحركة الصهيونية فيما بعد.

2.3. الحاخام شموئيل موهيليفر[8] والبداية التنظيمية للصهيونيّة الدينيّة

سبق صهيونية هيرتزل قيام حركة "أحباء صهيون"، والتي اهتمت بتهجير اليهود من روسيا وبولونيا ورومانيا إلى فلسطين، ورغم النجاحات التي حققتها الحركة إلا أن الانشقاقات دبت داخلها، بسبب المعارضة التي انتهجها الجناح المتدين فيها بقيادة الحاخام موهيليفر، الذي يُعَد من أوائل الزعماء الصهيونيين المتدينين الذين هاجروا إلى فلسطين، وكان على خلاف مع رئيس حركة "أحباء صهيون" "بينسكر"[9] والطاقم العلماني الذي معه، وتُعَد هذه الخلافات إشارة واضحة على تبلور تيارين داخل الحركة لكل منهما أيديولوجيته وأسلوبه ونظرته إلى الصهيونية وأهدافها (جريس، 1981، ص.121).

آمن موهيليفر بأن خلاص إسرائيل في "أرض إسرائيل" سيجيئ عندما "يعود شعب إسرائيل إلى إلهه"، وأنه سيجيئ بشكل طبيعي، وهو بذلك يكون قد دعم مواقف وتفسيرات القلعي وكاليشر وغيرهما، التي ترى أن الخلاص لن يأتي عن طريق معجزة، ويجب العمل على استعجاله، بل هو يعتقد بضرورة المحاولة لدى ملوك العالم وأمراء البلاد أن يوافقوا على الإحسان بدلاً من الضائقات والآلام التي ألحقها آباؤهم بآبائنا (مصطفى،2003، ص.80)، كما طالب من المؤتمر الصهيوني ألا يمس أموال الصدقة التي تُعطى لفقراء اليهود والقدس بدافع التقوى الدينية، ودعا إلى العودة للإقامة في فلسطين وشراء الأراضي، وتعمير البيوت وزرع البساتين وفلاحة الأرض، بل اعتبر العودة إحدى الوصايا الأساسية في التوراة، وأن الحكماء صنفوها بمنزلة الناموس الإلهي، ويُعَد أول من شارك بخلق تعاون مع اليهود العلمانيين، واستند في موقفه التوفيقي على التلمود، الذي جاء فيه "أن الإله يُفضل أن يعيش أبناؤه في أرضهم، حتى ولو لم يُنَفذوا تعاليم التوراة، على أن يعيشوا في المنفى ويُنَفذوا تعاليمها"، وهو يعتقد أن القومية لا تتناقض مع عقيدة الماشيح، الذي سيأتي ويجمع إسرائيل المُشتتة ليسكن أبناؤها في بلدهم بدلاً من أن يظلوا هائمين على وجه الأرض يتنقلون من مكان إلى آخر (المسيري، 1999، ج6، ص.290).

كان موهيليفر يرفض فكرة رئيس حركة "أحباء صهيون" بينسكر، الذي يُطالب بهجرة اليهود إلى أي قطعة أرض يُعطيها لهم العالم كي يقيموا عليها وطنًا، وهي نفس وجهة نظر هيرتزل التي تحدث عنها بعد ذلك في كتابه "دولة اليهود"، أما موهيليفر فكان يرى أن هجرة اليهود إلى أي مكان خارج فلسطين، لن تمكنهم من المحافظة على وصايا الدين، وهو يُفضل بقاءهم في أماكنهم حتى لو عاشوا حياة البؤس والخطر البدني، على أن يخسروا وضعهم الديني، وإذا كان ولا بد من هجرة فلتكن إلى فلسطين، لأنها "الأرض المقدسة" والعودة إليها والتواجد فيها هو جزء من الخلاص الطبيعي (مصطفى، 2003، ص.81).

[8] **الحاخام شموئيل موهيليفر (1898-1824م):** ولد في بلاخ فيلانا عام 1824م، درس أصول الديانة اليهودية، وخدم كحاخام في مدن مختلفة، وفي أعقاب المذابح ضد يهود روسيا عام 1881م تفرغ لشؤون حركة أحباء صهيون، عمل على توجيه هجرة اليهود إلى فلسطين، واجتمع مع البارون روتشيلد وأثر لتأييد الاستيطان اليهودي في فلسطين، وفي عام 1890م زار فلسطين، وعندما عاد زاد نشاطه الصهيوني وتوفى عام 1898م في بياليستوك (تلمي، 1988، ص. 263).

[9] **يهودا ليف بينسكر (1891-1821م):** ولد في بولندا، عمل والده في التعليم وقد تأثر به لاهتمامه بالتراث اليهودي، آمن في البدايات أن حل مشكلة اليهود تتم بالمساواة بينهم وبين الأوروبيين في الحقوق، لكن أحداث 1881م في روسيا أثرت عليه بشكل كبير وجعلته يُغير أفكاره، عمل كراساً باسم (التحرر الذاتي)، نادى من خلاله: بتحرير الشعب اليهودي، واليقظة القومية، والعودة إلى حياة مستقلة، طرح في مؤتمر كاتوفيتش عام 1884م عدة مشاكل وتحديات تواجه اليهود وكيفية مواجهتها، توفى وتم نقل جثمانه إلى القدس ودُفن في جبل الكبر، وأقيمت مستوطنة باسمه: (نحلات يهودا) بالقرب من ريشون لتسيون (منصور، 2009، ص. 129).

2.4. الحاخام أبراهام كوك[10] فكراً وسلوكاً

لا بد من تسليط الضوء على أهم أفكار الحاخام كوك، الذي يُعَد مرجعية الصهيونيّة الدينيّة في القرن العشرين، وأبرز هذه الأفكار:

- سعى إلى تقريب الصهيونية إلى المتدينين والعكس، واعتبر المنفى حالة غير طبيعية في حياة اليهود، وهذا كلام يتناقض مع الرؤية الدينية التقليدية عند اليهود، التي ترى في المنفى جزءاً لا يتجزأ من التجربة الدينية، فهذا أمر الله والعقاب وقع على اليهود نتيجة الذنوب التي اقترفوها، لكن الحاخام كوك يرى أن: "اليهودي لا يكون مخلصاً وصادقاً في أفكاره وعواطفه وخيالاته في أرض الشتات"، لأن اليهودية لا وجود حقيقي لها هناك، وهو يؤمن أن "الوحي المقدس لا يمكن أن يكون نقياً إلا في أرض إسرائيل، أما المنفي فهو مشوش وملوث وغير نقي، فكلما زاد تعلق الشخص بأرض إسرائيل زادت أفكاره طهارة، والطهارة متعلقة هنا بشيء مادي وهو الأرض، وليس نتيجة فعل الخير".
- هو يغرق كثيراً في القَبَّالاه والتصوف ويؤمن بالحلولية، ولذلك هو يعتقد أن الإله يحل في الانسان والمادة وهم (الشعب اليهودي والأرض اليهودية) فيوحدهما في وحدة حلولية عضوية، والقومية الدينية والدين القومي هما في واقع الأمر "القومية العضوية" بعد أن يحل الإله في المادة، ويصبح كامناً فيها (المسيري، 1999، ج6، ص.291-292). ولذلك يعتبر شعب إسرائيل مقياس لكل العالم، إذا ارتفع سيرفع العالم، وإسرائيل هي القلب لهذا العالم، وهو يؤمن أن العالم كله ينتظر "ضوء إسرائيل"، والحركة الصهيونية هي "هبة إلهية داخل الروح اليهودية تسبق قدوم المسيح المنتظر"، والصهاينة هم يد الله التي تنفذ المهمة السماوية لتقريب موعد الخلاص، كما يعد الهجرة إلى فلسطين هي أول مراحل التحرير (ديبة، 2012، ص.63).
- يعتقد أن اليهود شعب واحد كوحدانية الكون، ولكنه من نوع خاص، فاليهودية دين قومي وقومية دينية، ولهذا هو يُهاجم من يتحدث عن روح الأمة التي تسري فيهم؛ لأنه يؤمن أن ما يسري في الأمة ليس قوة طبيعية عضوية فحسب، وإنما هي روح الإله نفسه، كما يُهاجم المتدينين التقليديين الذين ينادون بأن مفهوم الأمة حسب العقيدة اليهودية لا علاقة لها بالقومية العلمانية الغربية الجديدة، ويسمي هؤلاء "بالانشطاريين"، ويعتبر أن الفريق الأول منهم يُسقط "العنصر الديني" من حسابه، أما الفريق الثاني فيُسقط "العنصر القومي"، أما كوك فيرى: أن هناك تمازجاً بين النسبي والمطلق، وبين الخالق والمخلوق، وبين القومية والدين، ويعتقد أيضاً أن كل عامل من عوامل الروح اليهودية يضم حتمياً جميع جوانب الشعب اليهودي، ولهذا يعد أي فصل بين الدين والقومية هو تزييف لكليهما، وهنا يغرق في الجانب الحلولي، ويقول أن: إن روح إسرائيل وروح الإله شيء واحد (فهما من مادة واحدة)، ولذلك الإله الذي يكمن داخل الشعب هو مصدر روحهم القومية، لذا يجب على أعضاء هذا الشعب أن يدركوا حقيقة الإله الموجود داخلهم وكذلك حقيقة قوميتهم، فروح الإله تسري في الأرض سريانها في الشعب، وهنا يكتمل الثالوث العضوي (الأرض والشعب والرابطة

[10] **الحاخام أبراهام يتسحاق كوك (1865-1930م):** ولد في لاتفيا من شرق أوروبا، درس في المعاهد الدينية في موطنه، وأظهر ميلاً للصهيونية منذ صغره، هاجر إلى فلسطين عام 1904م، عُيّن حاخاماً على يافا، وأثناء تواجده في بعض الدول في أوروبا خلال الحرب العالمية الأولى وعدم تمكنه من دخول فلسطين عُيّن حاخاماً في سويسرا وانجلترا، ساهم في تذليل العقبات مع غيره أمام إصدار وعد بلفور، عاد إلى فلسطين عام 1920م، وعُيّن حاخاماً للجالية الأشكنازية في القدس، ساهم في إقامة الحاخامية الرئيسية لليهود في فلسطين، وعُيّن أول حاخام أشكنازي لها، توفى عام 1930م (منصور، 2009، ص363).

العضوية بينهما)، ويبني على هذه الرؤية أن: "ممتلكات اليهود القومية من أرض ولغة وتقاليد وتاريخ، هي عروق تجري فيها روح الإله"، ويستنتج أن: أرض إسرائيل ليست شيئاً منفصلاً عن روح الشعب اليهودي، وإنما هي جزء من جوهر الوجود اليهودي القومي، ومرتبطة بحياة الوجود وبكيانه الداخلي ارتباطاً حلولياً عضوياً (المسيري، 1999، ج6، ص.291-292).

- هنا يتحقق لقاء بين الجذور التقليدية للأسطورة المسيانية وبين الواقع العيني المادي الذي وفرته الصهيونية، وهو اللقاء الذي شكل أرضية خصبة لظهور وتنامي تحليلات راديكالية خطيرة للأسطورة المسيانية، فالصهيونية العلمانية هي التي تهيئ الأرضية للمسيانية التي تتحفظ منها، لأنهم يعتقدون أن الخلاص الإلهي ليس خلاصاً يؤدي الإنسان في إطاره دوراً سلبياً يقتصر على انتظار الوحي الإلهي وفعله، فالمسيانية الصهيونية الدينية تعتقد بأن أعمال المؤمنين اليهود في البلاد تؤثر الإلهية ذاتها، وتعززها وتدفع نحو الخلاص الشامل، وقد عبر عنها أحد قادة الاستيطان، وعضو كنيست سابق "حنان بورات": "حقاً ثمة واقع آخر ليس أقل، بل ربما أكثر حقيقية، إنها "أرض إسرائيل" التي هي فوق سياسة الخالق، وهي في الحقيقة واقع الخلاص في دولتنا (بن ساسون، ص.55-56).
- قفزت الصهيونية الدينية قفزة كبيرة بأفكار الحاخام كوك، حيث نجح في صياغة فلسفة شاملة شكلت لها منهجية وخط سير تنطلق وفقه، مستخدماً علمه وخبرته في بناء جيل من المستوطنين الذين يرتبطون بالتقاليد اليهودية والأرض هذا من جانب، ومن جانب آخر توطيد العلاقة مع الجناح الثاني من الجمهور اليهودي غير المتدين وتفهم احتياجاتهم ومشاركتهم في تحقيق الأهداف الصهيونية، وانسجاماً مع هذه النظرة الانفتاحية كرَّس حياته وفكره للتوفيق بين المتدينين والعلمانيين، فقد كان يعتقد أن جيل المستوطنين الصهاينة في فلسطين هو الجيل الذي ينتمي إلى عصر "المسيح المخلص"، وأن الرواد الأوائل من القادمين في "الهجرة الثانية"[11] التي غلب عليها الطابع الاشتراكي وعدم تدين عدد كبير منهم، فاعتبر أنهم ينفذون تعاليم الدين باستيطانهم فلسطين، وقد دعا للتحالف مع العلمانيين؛ لأنه مقتنع أن الجميع في النهاية سيذعن لأمر الدين اليهودي (الشامي، 1994، ص.75).
- وقد قدم في فتاويه الدينية تسهيلات للصهاينة غير المتدينين بهدف كسبهم وتقريبهم من المتدينين، منها:
  - أجاز استعمال زيت السمسم في عيد الفصح.
  - أصدر فتوى تبيح زراعة الأرض في سنة "التبوير" أو"السنة السبتية" بالعبري (شنات هشميطاه)[12]. وقد أفتى كوك بجواز زراعة الأرض في سنة التبوير على أن تباع بشكل صوري للأغيار "غير اليهود"، ثم يتم استردادها (الشامي، 1994، ص.75).

[11] **الهجرة الثانية (1918-1904م):** قذفت أعداداً كبيرة من المهاجرين ما بين 35-40 ألف مهاجر إلى فلسطين، معظمهم من روسيا ودول البلطيق، وقد استغلت الحركة الصهيونية مذابح كيشينيف (1905-1903م)، لتنفيذ مخططاتها بالهجرة. (ماضي، 1999، ص35).

[12] **سنة التبوير:** يمتنع اليهود عن فلاحة الأرض او قطافها أو القيام بأي عمل له علاقة بزراعتها في العام السابق أي يفلحونها ستة أعوام متتالية ليتوقفوا في العام السابع ويتركوها بورا ويتركون ثمار الأرض ليتناولها من يريد ومن يرغب دون حساب لان التوراة تحظر عليهم قطافها بالطرق التقليدية لهذا يطالب " الحريديم " بوقف الإنتاج الزراعي واستيراد الفواكه والخضراوات من الخارج فيما يخشى المزارعون تعرضهم لخسائر فادحة إذا توقفوا عن العمل، لكن الحاخامات لم يعدموا الوسيلة لتجاوز هذا الحظر النظري فأصدرت الحاخامية الكبرى قبل 120 عاما ما يسمى " بتصريح البيع " بهدف السماح للمزارعين بمواصلة فلاحة الأرض الأمر أو التصريح الذي لا زال يثير الجدل واللغط كل عام " تبوير"، ويعتقد اليهود المتدينين الصهيونيين " الوطنيين" بأهمية مواصلة

- كما أباح لعب كرة القدم يوم السبت، على أن تباع التذاكر يوم الجمعة. منح الشرعية الدينية لهجرة العناصر العلمانية إلى البلاد، في إطار شرائع توطين فلسطين، واعتبر أن بناء البلاد على يد الرواد الأوائل أبناء الهجرة الثانية، تُشكل جزءاً من مسيرة خلاص الشعب اليهودي.
- أبدى مرونة واستعدادية لاعتبار من ينتهكون السبت علانية، ويأكلون الأطعمة المحرمة، ويأكلون الطعام المختمر في عي الفصح أبناء شرعيين للشعب اليهودي. وكان لهذا تأثيراً حاسماً على علاقته بالصهيونية وقياداتها، ودوائر العلمانيين في اليشوف الجديد.
- وافق على قبول طلب وجهاء يافا بحضور التأبين في وفاة هرتزل، وقد برر ذلك بوجود ضرورة حيوية لإقامة حوار وصداقة وعلاقات تسامح مع الجمهور العلماني.
- عكس معظم اليهود المتدينين لم يكن ينزعج من رفض العلمانيين للشريعة جهاراً، ولا حتى المجاهرة بالإلحاد منهم، وقد وبخ حاخاماً لعدم تسامحه مع شبان تركوا الدين وفرائضه وساروا في ركب الاشتراكية الصهيونية، وقال له: "ليس نبذهم من إرادة الله في شيء... فالجوهر الداخلي للقداسة اليهودية لا يزال في قلبه (مصطفى، 2003، ص.72-74).

ولذلك وضع ثلاثة مبادئ لتنظيم العلاقة بين التقاليد الدينية والقومية اليهودية الحديثة:

1. إعطاء معنًى ديني حقيقي لمركزية "أرض إسرائيل" في الحياة اليهودية.
2. تنمية الإدراك الحسي للعلاقة بين الدين اليهودي ونشاط الصهيونية العلمانية.
3. إعطاء أهمية عالمية للنهضة اليهودية من خلال نظام الفلسفة الدينية (الشامي، 1994، ص.75).

يرى الباحث أن الحاخام كوك يُعَد أهم شخصية فكرية في رواد الصهيونية الدينية وأخطرها، لأنه نجح في صياغة منهجية دينية كاملة لتعبئة الفرد اليهودي وتثقيفه وربطه بالأرض عبر فلسفة حلولية، ترفع من قيمة الأرض لدى الشخصية اليهودية، كما ترفع من قيمة اليهودي بغض النظر عن تدينه أو عدم تدينه كقيمة قومية ودينية، وحقق كوك في سلوكه مع القادة هذه المضامين بالفتوى المتساهلة القائمة على التجميع والتوفيق بين الصهاينة، وهذا أسس لعلاقات سياسية فيها شراكة مع القيادة الصهيونية العلمانية.

3. نشأة جمعيات أحباء صهيون

"أحباء صهيون" اسم يُطلق على مجموعة من الجمعيات الصغيرة في روسيا (التي كانت تضم أكبر جماعة يهودية) وبولندا ورومانية، والإمبراطورية النمساوية المجرية وألمانيا وإنجلترا والولايات المتحدة "... "ورغم تعدد الأسماء والجمعيات، إلا أن هذا يجب ألا يؤدي إلى تصور أن أحباء صهيون كانت حركة جماهيرية اكتسحت يهود شرق أوروبا، فهي قد ظلت حتى النهاية تنظيمات صغيرة من المثقفين والبورجوازيين الصغار، وكانت كل جمعية تضم حوالي 100 إلى 150 عضواً، وكان عددها 12 جمعية عام 1882م، ووصل إلى 138 جمعية بين عامي 1889م

العمل في الأرض حتى خلال عام " التبوير" لذلك ابتدعوا كل أنواع وأشكال الرخص والتصاريح التي تسمح بمواصلة فلاحة الأرض مقابل رفض " الحريديم " ومطالبتهم بالتوقف التام إضافة لمقاطعتهم لأي إنتاج زراعي " يهودي" حصل على تصريح او اذن لمواصلة الإنتاج ويفضلون شراء المنتجات الأجنبية من السلطة الفلسطينية او من مزارع ودفيئات تقييمها الحكومة في المناطق الفلسطينية داخل الخط الأخضر أو منتجات يتم إنتاجها وزراعتها دون ملامسة الأرض مثل الزراعة داخل الأحواض بمختلف أشكالها. (سنة تبوير الأرض، 2014، فقرة1-6).

1890م، وتراوحت العضوية بين تسعة آلاف وأربعة عشرة ألفاً عام 1885م" (المسيري، 1999، ج6، ص.291-292).

ويعتقد المختص في الشأن الصهيوني جوني منصور أن: هذه التجمعات اليهودية في روسيا قد نشأت منذ عام 1881م، وكذلك بعد صدور قيود وتعليمات أيار التي فرضت قيوداً على اليهود في بعض مجالات الحياة اليومية، وقد رفعت هذه الجمعيات شعارات، منها: العودة إلى صهيون أرض إسرائيل، والسعي لإقامة مستوطنات في فلسطين، وكانت الخلفية التي أدت إلى إنشاء هذه الجمعيات الكتابات والمؤلفات التي وضعها عدد من اليهود في القرن التاسع عشر، وطرحوا فيها أنه: "لا حل لمسألة اليهود في أوروبا والعالم إلا بالعودة إلى صهيون والعيش فيها"، (منصور، 2009م، ص.16).

بينما يرى جريس: أن هؤلاء من قادوا عمليات هجرة اليهود إلى فلسطين، وأنشأوا المستوطنات اليهودية الأولى، واهتموا بالإشراف على عمليات الهجرة من روسيا من جهة، وتأمين معيشة اليهود الذين يصلون إلى فلسطين من جهة أخرى، عبر جمع التبرعات لهم، خصوصاً إذا كانوا أبناء قراهم أو بلداتهم، وتُعَد بعض تلك الجمعيات هي التي وضعت الأُسس الأولى للنشاط الاستيطاني الصهيوني في فلسطين (جريس، 1981، ص.101-102).

في عام 1884م "قام يهودا ليف بينسكر بالاشتراك مع موشيه ليلينبلوم بتأسيس "جمعية زروبابل" في أوديسا، التي تحولت إلى مركز للعلاقات مع الجمعيات الصهيونية الأخرى، وانتخب بينسكر سكرتيراً لها، وفي 6 نوفمبر 1884م افتتح المؤتمر الأول لمنظمات "أحباء" صهيون في كاتوفيتش، واشترك فيه حوالي 40 مندوباً، وكان بينسكر هو مندوب جمعية "زروبابل"، وفي غضون هذه المدة جاء "آشير جينزبرج" الذي اشتهر بعد ذلك باسم "آحاد هاعام" إلى أوديسا، وانتخب عضواً في لجنة الجمعية التي كان بينسكر رئيساً لها، وفي نهاية مؤتمر كاتوفيتش تم توحيد جمعيات "أحباء صهيون" وانتخب بينسكر رئيساً لها، والحاخام شموئيل موهيليفر رئيساً شرفياً، وفي عام 1890 تم الحصول على التصديق الرسمي لقيام جمعيات "أحباء صهيون"" تحت اسم "جمعية مساعدة اليهود مفلحي الأرض والمهنيين في سوريا وفلسطين ومركزها أوديسا، وهذا الاسم يحدد المنظمة كجمعية صدقة دون أي طابع سياسي، وبذلك تحددت صلاحيتها، وتقلص حقل عملها، (وذلك على الورق فقط) (مصطفى، 2003، ص.72-73).

يرى الباحث أن الوجود المشترك بين المتدينين والعلمانيين داخل جمعيات أحباء صهيون رسخ بينهم قواعد للعمل المشترك، أساسه احترام الدين اليهودي وليس الانتماء له، هذا من جانب، ودفع الجميع إلى تشكيلات دينية أو علمانية قائمة على البلدات والقرى، كان يمثل التيار العلماني فيها "يهودا ليف بينسكر"، فيما مثل التيار الديني الحاخام "شموئيل موهيليفر"، الذي يُعَد امتداداً لمفاهيم الحاخام كاليشر، ويعتبرونه الأب الروحي للصهيونيين المتدينين في المؤتمر الصهيوني. 436

ويعتقد الباحث أن أسباب الأزمة الحقيقية لدى أحباء صهيون أنها محاولات يهودية صرفه، لم يحتوها بعدُ المستعمر الغربي ضمن مشروعه في السيطرة على مقدرات المنطقة، ولم يستطع بعد زَرْع ذراع ضارب له لضمان النفوذ والسيطرة، ولهذا بقيت محاولاتها ضعيفة دافعها الأساسي ديني وليس سياسياً.

4. الحركة الصهيونية

تُعَد الحركة الصهيونية حركة سياسية اليهودية ظهرت في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، هدفها المطالبة بإعادة توطين اليهود في فلسطين، كوسيلة لحل المسألة اليهودية (أبو جراد، 2013م، ص.2). وهي مشتقة من كلمة صهيون، وتشير إلى مجموعة من الحركات التي يجمع بينها عامل مشترك، وتهدف إلى نقل اليهود إلى فلسطين، والاهتمام بالحياة الدينية والثقافية والسياسية والاقتصادية لليهود، وكان ناثان بيرنباوم أول من استعمل كلمة الصهيونية بالمعنى السياسي في

صحيفته (التحرر الذاتي) عام 1890م؛ ليصف بها تحول تعلق اليهود بجبل صهيون وأرض فلسطين من البُعد الديني إلى برنامج سياسي يستهدف نقل اليهود إلى فلسطين، وظهرت الصهيونية كفكرة محددة المعالم وكبرنامج سياسي عام 1897م عندما تمكن "ثيودور هرتزل[13] من عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل، وأعلن عن قيام المنظمة الصهيونية العالمية[14] (أبو حلبية، 2011، ص3). كما أن هرتزل لا يَعُد المسألة اليهودية قضية اجتماعية أو دينية، رغم أنها تلبس هذا الطابع أو ذاك من حين لآخر، بل يَعُدها مسألة قومية ينبغي حلها، وحتى يتم ذلك يجب جعلها قضية سياسية عالمية، بحاجة إلى حل في مجلس يمثل الشعوب المتمدنة (جريس، 1981، ص148).

يرى الباحث أن التعريفات للحركة الصهيونية كلها تتحدث عن العودة إلى فلسطين، وهنا يجب التوضيح: أن الحركة الصهيونية حين انطلقت بقيادة هرتزل كان مشروعها البحث عن حل لمشكلة اليهود على أي قطعة أرض تصلح أن تكون وطناً لليهود، وخالفه في ذلك الصهيونية الدينية، وكذلك الصهيونية العملية التي كان يمثلها الدكتور حاييم وايزمان، وكان هرتزل قد عرض على المنظمة الصهيونية مشروع أوغندا لإقامة وطن لليهود، مما أثار خلافات شديدة داخل المنظمة الصهيونية، ولكن جاءت وفاته لتنهِ هذا الخلاف، وانتهت فكرة البحث عن أي أرض، واستقر الموقف النهائي للحركة الصهيونية على وطن على أرض فلسطين.

أصبحت فلسطين ملاذاً لليهود، وتمثل (الخلاص الدنيوي والقومي) لهم، على الرغم من أن الصهيونيين العلمانيين لم يرغبوا أن تكون دولتهم قائمة على تعاليم (الهلاخا) وهي الشريعة اليهودية (ديبة، 2012، ص.28).

لكن الفكرة الصهيونية حتى بعد أن اكتمل النسق الأيديولوجي الصهيوني في كتابات هرتزل والمفكرين الصهاينة الروس ... ظلت مجرد فكرة، أو مخطط نظري لحل المسألة، لا تسانده آية جماهير يهودية أو غير يهودية، ولا تستند إلى أي أساس من القوة، وقد كان الصهاينة يدركون هذه الحقيقة منذ البداية، ففي عام 1927م اعترف وايزمان أن وعد بلفور "كان مبنياً على الهواء" وروى "أنه في عام 1927م كان يرتعد خشية أن تسأله الحكومة البريطانية عن مدى تأييد اليهود للحركة الصهيونية، فهي كانت تعلم أن اليهود ضد الحركة" ... فيقول: "كنا وحدنا نقف على جزيرة صغيرة، مجموعة صغيرة من اليهود لهم ماض أجنبي"،... "كنا نضغط ونشجع بريطانيا أن تدعم الاستيطان اليهودي في فلسطين، بحيث تُصبح لنا دولة خاضعة لبريطانيا، وكنا نمنيهم أنه خلال 30 عاماً سيصل عدد اليهود إلى 25 مليون يهودي، سيقومون بخدمة المصالح الإمبريالية (المسيري، 1982، ص.110-111).

[13] **ثيودور هرتزل (1860-1904م):** ولد في 2 مايو في بودابست، ونشأ في عصر تمتع اليهود فيه بحقوقهم المدنية والسياسية، وكانت البيئة التي عاش فيها علمانية إلى حد كبير لا تغلب عليها العناصر اليهودية، تلقى تعليمه الابتدائي في إحدى المدارس الفنية، والثانوي في بودابست، ولم يسبق أن تلقى تعليماً دينياً، انتقل وأهله إلى فيينا وهو ابن ثمانية عشر عاماً، درس القانون، وتجول في العديد من دول أوروبا، مارس الكتابة الأدبية وكتب 17 مسرحية، إلى جانب عدد من القصص القصيرة والمقالات في عام 1887م، عُيّن هرتزل محرراً أدبياً في إحدى المجلات النمساوية، في عام 1891م اشتغل مراسل صحفي في باريس لصحيفة "نيو فراي برسي" وهي من كبرى الصحف النمساوية، تأثر بقضية الجندي درايفوس الذي اتهم بالتجسس لصالح ألمانيا، وبدأت تبرز اتجاهاته القومية والبحث عن حل للمسألة اليهودية، وترأس المؤتمر الصهيوني الأول في منطقة بازل 1897م، توفي في مدينة أولاخ النمساوية عام 1904م. (المسيري، 2003، ص. 264-265).

[14] **المنظمة الصهيونية:** هي الإطار التنظيمي الذي يضم اليهود الذين يقبلون ببرنامج بازل، وقد تأسست عام 1897م في المؤتمر الصهيوني الأول لخدمة أهداف الصهيونية في إقامة وطن قومي، وخدمة مصالحها عن طريق تهجير اليهود، واستعمار فلسطين، وتسخير يهود العالم لخدمة هذا الهدف، ومع التعاون مع الدول الغربية الكبرى. (الكيالي وآخرون، 1994، ج6، ص351-352).

5. معارضة المتدينين للحركة الصهيونية

بدأ تاريخ الرفض اليهودي للصهيونية مع نشأتها، عندما اتخذت المنظمات اليهودية الرئيسية موقفاً معارضاً للصهيونية، وقد جاء في موسوعة الصهيونية وإسرائيل أن المنظمات اليهودية الرئيسية "كافة" قد اتخذت من الصهيونية موقفاً معارضاً أو موقفاً غير صهيوني (أي غير مكترث) (المسيري، 1999، ج6، ص.407). وقد دفعت المعارضة اليهودية من أحباء صهيون في ألمانيا وجمعياتهم الموجودة في بريطانيا، إلى رفض عقد المؤتمر الصهيوني الأول في ميونيخ، لكن هرتزل لم يعبأ بهم وبموقفهم وأصر على عقده في ميونيخ، لكنه تراجع ونكص على عقبيه أمام معارضة حاخامي الطائفة اليهودية في المدينة، الذين سماهم هرتزل "بحاخامي الاحتجاج"، وقام بنقل مقر انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول (1897م) من ميونخ إلى بازل (جريس، 1981، ص.154). وقد أدرك الزعماء الدينيون اليهود منذ ظهور الحركة الصهيونية أنها حركة قومية علمانية، وتصدى أغلب هؤلاء للفكرة والحركة الصهيونية ليس بسبب طابعها العلماني فقط، وإنما لإيمانهم أن بناء مملكة إسرائيل سيكون على يد المسيح المنتظر (الشامي، 1994، ص.104). وقد كان أبرز المعارضين لهرتزل الحاخامَيْن لباريس وفيينا، وقد نشرت الهيئة الإدارية لاتحاد الحاخامين في ألمانيا بيانها الاحتجاجي ضد الدعوة الموجهة إلى عقد المؤتمر الصهيوني الأول، ومما جاء فيه:

"إن مساعي الذين يسمون أنفسهم بالصهيونيين، وهي المساعي الرامية إلى تأسيس دولة قومية يهودية في فلسطين، تتنافى مع العقائد المتعلقة بانتظار مجيء المسيح في اليهودية، كما وردت هذه العقائد والتعاليم في الكتاب المقدس وفي المصادر المتأخرة للديانة اليهودية" (الزرو، 1990، ص.152-153). كما اتخذت المنظمتان اليهوديتان الرئيسيتان في إنجلترا (مجلس مندوبي اليهود البريطانيين، والهيئة اليهودية الإنجليزية) مواقف مماثلة، وعلى نفس الطريق أعرب مؤتمر الحاخامات الأمريكيين المركزي عن معارضته التفسير الصهيوني لليهودية، باعتبار أن الصهيونية تؤكد على الانتماء القومي (المسيري، 1999، ج6، ص.407).

6. الصراع الديني العلماني داخل الحركة الصهيونية

عندما بدأ التيار الديني يتبلور ويقف على قدميه في مواجهة العلمانية المتفشية في المجتمعات اليهودية، قرر الحاخام شموئيل موهيليفر تشكيل مركز للنشاط الإعلامي والثقافي بين اليهود الأرثوذكس باسم "همزراحي" الذي تحول بعد ذلك إلى حزب (مصطفى، 2003، ص.141). بينما يُرجع بعض المؤرخين تأسيس تيار ال "همزراحي" إلى عام 1893م بهدف تشكيل إطار يجمع الشباب اليهودي المتدين داخل حركة أحباء صهيون، وكان هدفه:

438

- جمع كافة أعضاء (أحباء صهيون) وخلق ارتباط ديني وروحي بينهم في مناطق روسيا وبولندا، والعمل على نشر الفكر القومي في الوسط اليهودي.
- تأسيس اتحاد يهودي لامتلاك الأراضي في فلسطين (ديبة، 2012، ص.30-31).

كما كان هناك هدف مهم وأساسي للمتدينين وهو صبغ حركة "أحباء صهيون" بالطابع الديني، ولذلك كانت الخلافات بينهم مستمرة وتكاد لا تنتهي ... بل كان التنافس على قيادة الحركة بين بينسكر العلماني والحاخام موهيليفر على أشُده، ولذلك يرى المختص بالشأن الصهيوني "صبري جريس": أن موهيليفر لم يكن يهدف إلى التعاون المشترك مع العلمانيين الصهاينة، بقدر ما كان يهدف إلى السيطرة على الحركة وصبغها بالطابع الديني (جريس، 1981، ص.84-85).

وعندما عُقد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل بسويسرا عام 1897م، انضم عدد من الحاخامات المتدينين إلى الحركة الصهيونية، الذين أدركوا أهمية كونهم جزءاً من الحياة السياسية في الحركة، وفي المؤتمر الصهيوني الثاني في بازل 1898م، طلب المتدينون الصهاينة توضيحاً حول موقف المنظمة الصهيونية من التعاليم اليهودية، وخوفاً من أي نشاط تعليمي علماني تقوم به الصهيونية العلمانية (ديبة، 2012، ص.31).فكان رد القيادة السياسية (العلمانية) أن "الدين مسألة شخصية، وأن المنظمة الصهيونية العالمية ليس لديها موقف رسمي منه"، وقد كان هذا الموقف من المتدينين طالما لم يتوجه المشروع الصهيوني إلى القضايا السياسية والاقتصادية، وهي قضايا تقع خارج المفاهيم العقدية (المسيري، 1999، ج6، ص.285).

أصبح التعليم اليهودي مسألة مركزية زادت من الخلافات بين الحركة الصهيونية والتيارات الدينية اليهودية، وعبرت عن وجهات نظر علمانية ودينية، واعتقد الصهاينة أن المتدينين جزء من الكيان القومي، وليس كياناً دينياً قائماً بذاته، فالحركة الصهيونية أرادت إيجاد منظومة تعليمية (قومية) متطورة، لا تكون قائمة على الدين، واعتبر تيار الحريديم والمتدينين الصهاينة، أن تلك الأفكار علمانية، وهو خلاف بين التيارين يصعب حله، ومع ذلك فإن المؤتمر الصهيوني الخامس المنعقد عام 1901م؛ جعل العمل التربوي (من حيث تعريفه الوطني العلماني البحت) إلزامياً للصهاينة؛ مما أثار مخاوف عميقة عند اليهود المتدينين من سيطرة العلمانيين على النظام التعليمي، وكأحد الحلول المركزية التي طرحت لوضع نهاية للصراع بين الطرفين، وكان اقتراح آحاد هعام في مؤتمر مينسيك (مؤتمر حركة أحباء صهيون عام 1902م)، عدم إبعاد الحريديم المتدينين عن المؤسسة التعليمية، وعدم فرض التعليم الديني على كافة العلمانيين (ديبة، 2012، ص.33).

7. الانقسام بين المتدينين وتأسيس حركة "همزراحي"

رفض المتدينون الاقتراح الذي قدمه آحاد هعام، وجرى جدل كبير داخلهما، أدى إلى انقسام كبير داخل كتلة همزراحي، حيث وقف تيار منهم يقوده الحاخام "يتسحاق يعقوب راينس" الذي كان مؤيداً لموقف الحركة الصهيونية وطريقتها في إدارة التعليم، مع ممارسة الضغوط عليهم لإدخال الدين معهم في الإدارة التعليمية، وتيار آخر وقف على رأسه الحاخام "بنيامين فيشمان" الذي أصر على إيجاد منظومة تعليمية مستقلة لهمزراحي (ديبة، 2012، ص.33).

وتشكلت من هذا التيار آنذاك حركة جديدة، باسم: "أغودات يسرائيل" في مايو 1912م، بغية الوقوف في وجه الحركة العلمانية التي وجدت من يؤيدها في أوساط اليهود في أوروبا الشرقية والوسطى، وقرر هؤلاء في خضم صراعهم مع الصهيونية الدينية أيضاً، التقليل من أهمية مركزية فلسطين في الحياة اليهودية، من أجل التميز بينهم وبين الصهيونيين المتدينين، وقاموا بتشكيل مجلس "كبار علماء التوراة"؛ كي يضمنوا بقاء الاعتبار التوراتي فوق كل اعتبار (الشامي، 1994، ص.81-82).

وقد دعا المتدينون برئاسة الحاخام يتسحاق يعقوب راينس إلى مؤتمر خاص بهم في مدينة "فيلنا" في ليتوانيا في عام 1902م حضره اثنان وسبعون عضواً عن الصهيونيين المتدينين، وقرروا إقامة منظمة "همزراحي"، (الزرو، 1990، ص.310؛ جولد شتاين، د-ت/2022، ص.240). "همزراحي" هو عبارة عن مزج بين كلمتين هما: "مركز" و"روحاني"، وهما كلمتان عبريتان تطابقان في النطق والمعنى مثيلتهما العربيتين، وقد طرحت الحركة شعار: "أرض إسرائيل لشعب إسرائيل حسب شريعة وتوراة إسرائيل (المسيري، 1999، ج6، ص.285). وقد اعتمدت الحركة في مواقفها على أفكار الحاخام "أبراهام يتسحاق كوك" الذي ساند النشاطات الاستيطانية، ومشاركة الأرثوذكس في القومية اليهودية الحديثة في العشرينات من القرن

الماضي، وأحدثت تغييراً في مسار حركة همزراحي من الصهيونية البرجماتية إلى الصهيونية المشيحانية (ماضي، 2016، ص.26).

وقد أصدرت فور إقامتها بياناً جاء فيه: (في بلدان المهجر لا يُمَكَّنُ بعْدُ لتوراة إسرائيل- وهي روح الأمة- أن تُسيطر بكل قوتها، ولا يمكن أداء كل فرائض التوراة بكل طهارتها، لهذا ينبغي توجيه قلوب اليهود إلى صهيون والقدس، للمكان الذي سيجد فيه أيضاً فقراء شعبنا الراحة المنشودة، وأن بعث الأمل في عودة صهيون سيمنح قاعدة آمنة، وطابعاً خاصاً لشعبنا، ومأمناً لتوراته ولكل أقداسه، إن صهيون والتوراة شيئان مقدسان، يُكمل كل منهما الآخر ويحتاج إليه) (الزرو، 1990، ص.309-310).

ويرى المختص في الشأن الصهيوني "سعيد بشارات": أن الحاخام "راينس" قاد "همزراحي" حتى وفاته في عام 1915م، حيث أكد همزراحي على العلاقة القوية بين "أرض إسرائيل" و"شعب إسرائيل" و"توراة إسرائيل"، وقد رأى بعض أتباع همزراحي أن: "الصحوة الوطنية علامة دينية واضحة، بمعنى أن الدين والتوراة هي أساس هذه الصحوة، لأن التوراة دعت إلى الفعالية الوطنية والاندماج في العمل من أجل الخلاص (بشارات، 2019، ص.29-30). وقد كانت همزراحي تُصر بشكل دائم على القول: "أن الإيمان الديني دون روح قومية هو مجرد "شبه يهودية"، كما جعلت اللغة العبرية هي لغة الحياة الروحية واليومية على حدٍ سواء، وتُعَد كتيارٍ وسط بين تيارين متعارضين، فهي من جانب ترفض الصهيونية كحركة علمانية خالصة بدعوى أن القيم الروحانية والأخلاقية في أوروبا هي قيم ذات قيمة محدودة، وهي ترى أن الشعب اليهودي دون دين "جسد بلا روح"، وأن الدين والشعب يُشكلان وحدة لا فصام فيها، وأن الدين يجب أن يكون دليلاً للصهيونية، كما أن التقاليد الدينية ينبغي أن تُصبح قانون الدولة في إسرائيل (الشامي، 1994، ص.82).

8. التوسع الأفقي والانتقال للعمل في فلسطين

قرر زعماء "همزراحي" منذ عام 1908م إنشاء مؤسسات تعليمية تهدف إلى تعليم الشباب اليهودي التوراة في جميع دول العالم، وقد ذهب الحاخام يهودا ليف فيشمان لفلسطين؛ كي يدرس الواقع اليهودي وكيفية العمل على توفير أدوات تثقيفية تخدم أهداف همزراحي، واجتمع هناك مع حاخام مدينة يافا "أبراهام يتسحاق كوك" الذي وضع تحت تصرفه المدرسة اليهودية في عكا، والتي أصبحت أول مدرسة تعليمية لهمزراحي في فلسطين (الشرفا، 2018، ص.8-9).

وقد نجح همزراحي في إقامة شبكة تعليم واسعة للبنين والبنات، تعلم عدد كبير منهم في جهاز التعليم التابع للجنة القومية (مصطفى، 2003، ص.143). ويُعَد صدور وعد بلفور 2/ نوفمبر 1917م نقطة انطلاق مهمة في تطور منظمة "همزراحي"، حيث انطلق تنظيم اليهود الأرثوذكس من أجل "بناء فلسطين"، وأقام حركات شبيبة في دول أوروبية عديدة، وأنشأ "حركة دينية قومية تربوية" تضمنت شبكة مدارس دينية، أُطلق عليها شبكة مدارس "يفنه" (الشامي، 1994، ص.82).

كما ترجمت الحركة نفسها في الداخل إلى أحزاب دينية تتبعها منظمات شبابية ونسائية، ويتكون مؤتمرها العام من مجلس همزراحي العالمي (الذي يمثل يهود الخارج)، واللجنة التنفيذية المشتركة لهمزراحي والعامل همزراحي (الذي يمثل يهود الداخل)، ويتبع الحركة في الداخل عدة مدارس ومعاهد تعليمية وجامعة بار إيلان وعدد من المزارع الجماعية، وكذلك مذابح شرعية ومؤسسات مالية مثل بنك همزراحي وبنك هبوعيل همزراحي وشركات بناء مساكن (المسيري، 1999، ج6، ص.286).

لم ينقطع الجدل داخل المجتمع اليهودي والحركة الصهيونية في قضايا الدين والتقاليد وكذلك بين العلمانيين والحريديم، بل زادت حينما نقلت حركة "همزراحي" نشاطها إلى فلسطين، برزت خلافات حول طبيعة علاقة رجال الهجرة الثانية إلى

فلسطين بالدين اليهودي، وكذلك الأنشطة الثقافية التي يقوم بها "الهستدروت"[15] الصهيوني وسط الصهاينة، وقد اعتبروا أن هناك مساً في قضايا الدين وعدم التزام بالدين في أيام السبت، وكذلك داخل المستوطنات التي تنشأ بشكل حديث لا يتم فيها مراعاة الدين، كما أن الحركة الصهيونية و"الهستدروت" تمول هذه الأنشطة وغيرها بعيداً عن الدين، منها مدارس الطلاب التي تهتم فقط بالثقافة والتعليم القومي لا الديني، وهذا أغضب قادة همزراحي، الذين يعدون المدارس الدينية تمح الطلبة اليهود تعليماً دينياً خالصاً معتمداً على الشريعة (الهلاخا) (جولد شتاين، د-ت/2022، ص.49)

وفي أواخر عام 1917م افتتحت "همزراحي" فرعاً لها في فلسطين، وعقد الفرع أول مؤتمراته في يافا في أيلول 1918م، كما نقلت مقرها الرئيسي من لندن إلى القدس عام 1920م، وتحول مركز المنظمة في لندن ونيويورك اللذان تأسسا عام 1911م إلى فرعين يتبعان للمنظمة الرئيسية في القدس (الزرو، 1990، ص.311).

9. هبوعيل همزراحي في فلسطين

في أعقاب الحرب العالمية الأولى بدأ يتوافد مجموعات من يهود أوروبا الشرقية ضمن ما يُعرف بالهجرة الثالثة (1919-1923م)[16]، وكان من بين المهاجرين شبان ينتمون إلى منظمة "همزراحي" ولا سيما حركة الشبيبة التابعة لها المعروفة باسم: "هتسعير همزراحي" (الفتى الشرقي)، وكان هؤلاء الشبان متأثرين بالتيارات الإشتراكية في أوروبا الشرقية، فرفعوا شعار "التحقيق الذاتي للصهيونية"، عبر "التوراة والعمل"[17]، كمحاولة للدمج بين الفكر الديني والفكر الاشتراكي في فلسطين، وفي عام 1922م أُعلن عن تأسيس منظمة "هبوعيل همزراحي" (العامل الشرقي"، التي بدأت تُشدد على أهمية "الدين والقومية"، بينما احتلت الاشتراكية "منزلة ثالثة ومتدنية" رغم تعاونها مع جهات اشتراكية، وتبنيها بعض الأنماط الاقتصادية التي يستخدمونها، مثل: الكيبوتس، بهدف تحقيق الرفاهية للعمال وممارسة الاستيطان والتربية (الشامي، 1994، ص.83). وكان يقف على رأس المنظمة الحاخام "صموئيل لانداو"[18] الذي يُشدد على أهمية الاستيطان في الأرض، فهو يعتقد أن القبس الإلهي لا يؤثر في الشعب اليهودي إلا في أرضه، فهو يدور في إطار الثالوث الحلولي العضوي (الإله، الأرض، الشعب)، وهو يطعم هذه الفكرة بالعمل وزراعة الأرض (المسيري، 1999، ج6، ص.294).

وقد استمدت هذه الحركة الجديدة فلسفتها من أفكار حركة "همزراحي"، وجاء في دستورها أن هدفها هو: "تنظيم العمال المتدينين القوميين الساعين إلى بناء البلد بموجب التوراة وعلى أساس العمل"، وقد اعتبرت منظمة "همزراحي" الأم أن الحركة الجديدة عبارة عن حركة شبابية – عمالية تابعة لها، وقد صادق المجلس العالمي الذي عُقد في برلين عام 1924م على إقامتها، وفي الواقع لا يوجد هناك فرق يُذكر بين المنظمتين سوى اهتمام الجديدة بالعمل الذي رفعت شعاره (الزرو،

[15] **الهستدروت الصهيوني:** النقابة العامة للعمال في فلسطين، وهي منظمة عمالية عامة أقيمت في كانون الأول 1920م في حيفا، لمعالجة الشؤون المهنية والاقتصادية والإسكانية والاجتماعية للعمال في فلسطين، ويحق لكل من يعيش بعرقه أن يكون عضواً فيها، وهي تدافع عن العمال اليهود وحقوقهم، وتعمل على تشجيع الهجرة واستيعابهم، وتلعب دوراً مهماً في بناء الاقتصاد الوطني، كما تعمل على تحويل اليهود إلى الزراعة والاستيطان العمالي، وإضافة إلى ذلك تهتم بالجانب الثقافي والصحي والتربوي وتعليم اللغة العبرية، فهي تجمع بين الكفاح المهني والسياسي. (تلمي، 1988، ص. 120).

[16] **الهجرة الثالثة (1923-1919م):** تُعَد هذه الهجرة امتداداً طبيعياً للهجرة الثانية، والتي فصلت بينهما الحرب العالمية الأولى، كما تُعَد مشابهة من حيث أن معظم أفرادها شباناً، وقد تعرض اليهود لمذابح في أوكرانيا وبولندا والمجر، وهاجر اليهود من مجموعة من الدول معظمهم وصل إلى الولايات المتحدة، ولم يتوجه الى فلسطين منهم سوى 35 ألف مهاجر يهودي (أبو عرفة، 2006).

[17] **التوراة والعمل:** معناها أن على الصهيوني الحق المتدين أن يتعلم الشريعة اليهودية، وأن يعمل بنشاط من أجل إعادة بناء إسرائيل. (المسيري، 1999، ج6، ص. 285).

[18] **صموئيل حاييم لانداو (1928-1892م):** ولد في بولندا ونُصب فيها حاخاماً، وهو من نشطاء حركة همزراحي، وكان عضواً في قيادتها (اللجنة التنفيذية الصهيونية)، أقام في فلسطين عام 1926م، كان شعاره "التوراة والعمل"، (تلمي، 1988، ص. 250).

1990، ص.311). وقد ركزت حركة "همزراحي" في بداياتها على الأنشطة التربوية، والنضال من أجل الطبيعة اليهودية للمشروع الصهيوني، كما ركزت حركة "العامل همزراحي" بشكل أكبر على جوانب شعب إسرائيل: الحياة الاجتماعية والريادة والاستيطان. في الفترة ما بين قيام الدولة وحرب الأيام الستة، فيم اهتمت الصهيونية الدينية بشكل أكبر بجوانب شعب إسرائيل وتوراة إسرائيل، وإنشاء مستوطنات للمهاجرين الجدد، وبالتشريعات الدينية، والنضال من أجل الدين والتعليم وتوزيع التوراة وإنشاء مدارس اليشيفا (المدارس الدينية) (أفنيري، د-ت/2022 فقرة19).

10.اتجاهات نحو الاستقلالية

كانت "العامل همزراحي" تعمل في إطار المنظمة الصهيونية العالمية كجزء من "همزراحي"، وقد أخذت تلعب دوراً مستقلاً عنها بالتدريج خصوصاً في مؤسسات اليشوف (الاستيطان اليهودي الجديد في فلسطين)، وخلال هذه الحقبة لم تكن العلاقات بين المنظمتين جيدة، لأن "العامل همزراحي" كان لها نزعات اشتراكية، وقد توصلت إلى اتفاق مع "الهستدروت" بمعزل عن "همزراحي"، وفي المؤتمر الذي عُقد في انتفارفن عام 1926م صيغت أيديولوجية همزراحي بشكل موجز: "عبارة عن اتحاد صهيوني قومي وديني، يسعى إلى بناء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وفقاً لقوانين التوراة والشريعة"، وكان همزراحي في أساس تكوينه حزباً للطبقة الوسطى، ولذلك عارض سيطرة اليسار على المنظمة الصهيونية في عام 1931م، وهذا أدى إلى ازدياد الخلاف مع "العامل همزراحي" الذي اعتبر موقف همزراحي أكثر يمينية، وقاموا بالدفاع عن "الاشتراكية اليهودية"، زاعمين أن الاشتراكية لا ينبغي بالضرورة أن تكون مادية وإلحادية الطابع؛ لأنها قائمة على مفاهيم العدل الاجتماعي، كما تجلت في العهد القديم وهي اشتراكية شرعية ومرغوب فيها، وفي مؤتمر كاركوف الذي عُقد في عام 1933م قرر "همزراحي" تصعيد نضاله ضد غير المتشددين دينياً سواء في الحركة الصهيونية أو في المؤسسات المنتخبة ليهود فلسطين، وهذا زاد من الخلافات والشقاقات بينهم أكثر، وهذا جعل "همزراحي" الألماني ينفصل عن الاتحاد العالمي في عام 1931م، بسبب معارضتهم لنهج حاييم وايزمان، واعتبرت "العامل همزراحي" أن الحركة عزلت نفسها عن الجماهير بسبب مصالح طبقية ضيقة، كما انسحبت "همزراحي" الأم من المنظمة الصهيونية عام 1933م احتجاجاً على التنكر للتقاليد اليهودية في مستوطنات "الكيرن كييمت" (الصندوق القومي)، ثم عادت إليها عام 1935م، وقد تبنى "همزراحي" في مؤتمره الذي عُقد عام 1934م الدعوة إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين، وكان "همزراحي" الحزب الثاني الذي رفع هذا الشعار، ولهذا عارض مشروع "بيل" للتقسيم عام 1937م لتعارضه مع حدود "أرض إسرائيل" المذكورة في التوراة (الشامي، 1994، ص.84-85).

11. الحزب الديني القومي "المفدال"

يُعَد همزراحي والعمل همزراحي على المستوى الحزبي والسياسي هم أساس الصهيونية الدينية، فقد شَكَّلا بعد احتلال فلسطين "الحزب الديني القومي" (المفدال) عام 1956م بعد انهاء الخلافات فيما بينهما، وترشحا في الكنيست الإسرائيلي، وشاركا في الحكومة الإسرائيلية معاً، ولكن ما ميَّز حزب المفدال أن الذين يعملون داخله عبارة عن تيارات ورؤى وأفكار في معظمها متقاربة وخصوصاً في الموضوع الفلسطيني، ومعظم الصراعات الداخلية كانت لها أبعاد شخصية متعلقة بالطموحات لدى العديد منهم، وهذا أدى إلى شقاقات وانشقاقات وخروج مجموعات أو أحزاب تأتلف تارة وتختلف أخرى. لقد شكل الحزبان التاريخيان "همزراحي" و "أغودات إسرائيل" الأساس الذي انطلقت منه وتفرعت عنه جميع الأحزاب الدينية التي عرفتها إسرائيل قبل وبعد قيامها، وكل حزب منهما كان له ذراع عمالي "هبوعيل همزراحي" و "بوعلي أغودات إسرائيل"، وظلت هذه الأحزاب الأربعة تتنازع السيطرة على الجمهور الديني في فلسطين حتى احتلال فلسطين، وإعلان

إسرائيل كدولة على أرض فلسطين، وقد تحالف هذه الأحزاب الأربعة فيما بينها في الانتخابات التي جرت في عام 1949م ضمن قائمة موحدة في الكنيست الأولى باسم "الجبهة الدينية الموحدة" (الزرو، 1990، ص.281). وقد حصلت الجبهة على 12% من أصوات مجموع الناخبين، ما يساوي 16 مقعد في الكنيست، ولكنها عادت وانشقت عن بعضها في انتخابات الكنيست الثانية في عام 1951م (رزوق، 1968م، ص.79). وانفرط عقدها؛ لينقسم التيار الديني مرة أخرى إلى معسكرين: صهيوني وحريدي، وظل الأمر كذلك إلى يومنا هذا. أما المعسكر الصهيوني المتدين فبقي موزعاً بين "همزراحي" وجناحه العمالي "هبوعيل همزراحي" حتى عام 1956م، حيث اتحدا معاً وشكلوا حزباً جديداً أُطلق عليه: الحزب الديني القومي "المفدال" الذي بقيت له السيطرة على المعسكر الديني بشقيه الصهيوني واللاصهيوني حتى انتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م، حين بدأ الحزب يتعرض لسلسلة متلاحقة من الانشقاقات الداخلية التي قادتها مجموعات متباينة وغاضبة من الحزب وسياسته (الزرو، 1990، ص.282).

يرى الباحث أن الصهيونية الدينية مرت في مراحل مهمة منذ ظهورها على هيئة أفكار واجتهادات دينية أواخر القرن التاسع عشر، وهي مرحلة يمكن تسميتها "مرحلة الميلاد الفكري"، وقد شكلت ثورة على الفكر الديني التقليدي، استغلتها الحركة الصهيونية في مخططاتها، وفي مواجهة التيارات الدينية الحريدية مرحلياً، ثم تطورت في مطلع القرن العشرين حُقبة الحاخام "أبراهام يتسحاق كوك" وهي المرحلة التي نضجت وباتت "فلسفة شاملة وطريقة تربوية وتثقيفية" خصوصاً بعد بناء مدرسة "مركاز هراب"، لإعداد وتأهيل أجيال من الشباب الصهيوني المتدين، لترسيخ الاستيطان، وخلْق نواة بنيوية للصهيونية الدينية، ولديها الجهوزية الكاملة للتعاون مع القوى العلمانية التي تدافع عن "قومية اليهودية واستيطان الوطن"، على أرضية التفسير الديني والتوراتي الجديد للحاخام كوك، الذي اعتبر أن للعلمانيين مشاركة في الخلاص، ولو رغم أنفهم حتى يعودوا إلى رشدهم، أما المرحلة الثالثة مرحلة الابن كوك، الحاخام "تسفي يهودا هكوهين كوك"[19]، الذي يُعَد الأب الروحي لحركة "غوش أمونيم"، ومرشدها الروحي، وهو أهم شخصية في الصهيونية الدينية بعد والده فترة احتلال فلسطين.

الخاتمة

النتائج

1. الصهيونية الدينية تملك أفكاراً خطيرة مبنية على تفسيرات دينية، وتعُد صراعها على فلسطين صراعاً دينياً وليس استعمارياً، ولا يضيرها أن تختلف مع الأمريكان في أي مسألة تتعلق بقناعاتها الدينية.
2. الصهيونية الدينية هي تمرد على الفكر الديني التقليدي، الذي يعتمد على المعجزة في تحقيق طموحاته وآماله، دون أي اعتبار للجهد والفكر البشري في فرض واقع على الأرض.

443

[19] **تسفي يهودا هكوهين كوك (1891-1982م):** ولد في ليتوانيا، وتعلم التوراة على يدي والده، وهاجر إلى فلسطين وهو ابن ثلاثة عشر مع والديه، سكن في يافا وتعلم فيها التلمود، ثم التحق بمدرسة (تورات حاييم) في القدس، وحين حصلت الحرب العالمية الأولى كان تسفي مع والده في سويسرا، وسكن فيها مع والده حتى عام 1916م، ثم سافر إلى لندن ثم عاد إلى القدس عام 1925م، وقد ساعد والده في إقامة المدرسة الدينية (مركاز هراف)، وتزوج عام 1930م من ابنة حاخام معروف في وارسو، وقد توفيت زوجته بعد عشر سنوات من زواجهما، دون أن يرزقا بأولاد، وقد امتنع بعدها عن الزواج لسبب غير معروف، وكان يقوم بخدمته أحد طلابه، الذي سكن بجوار شقته في حي (مئاة شعاريم) بالقدس، وقد أدار الحاف تسفي هذه المدرسة، ما يقرب من خمسين عاماً، حتى وفاته عام 1982م. (مصطفى، 2010، ص.62).

3. الصهيونية الدينية تعرف وزنها السياسي بشكل سليم وصحيح، وقد ركبت سفينة اليسار في تحالفاتها في مرحلة الضعف، حتى تجسد على الأرض وقائع، ثم انتقلت إلى سفينة اليمين الإسرائيلي مستفيدة من مكانتها الانتخابية ووزنها السياسي، في تثبيت حقائق على الأرض، تجسد رؤيتها للصراع وحقها الديني في فلسطين والقدس.
4. الصهيونية الدينية رغم تطرفها الشديد في الموضوع الفلسطيني الوطني؛ لأنها صاحبة رؤية "أرض إسرائيل الكبرى"، وتطرفها الشديد في تفسيراتها الدينية ضد اليهود الإصلاحيين وغيرهم، إلا أنها تؤمن بالمرحلية في تحقيق حُلمها، وتحقق ما تريد من خلال موقعها السياسي والحزبي، وفي إظهار قدرتها على الضغط وكسب المواقف.

التوصيات

1. ضرورة التعرف بعمق على فكر الصهيونية ومراحل التطور في عمره الزمني، وعلى خطورته المستقبلية على قضية فلسطين.
2. يجب توجيه الباحثين نحو دراسة هذا الفكر، وقدرته على التكيف مع كل الظروف، بهدف تحقيق أهدافه الاستيطانية.
3. ينبغي إغناء المكتبة الفلسطينية بطرق تفكير رموز هذه الأيديولوجية، وتجاربها السياسية.

المراجع

أبو جراد، يونس عبد الحميد. (2013). *التيارات اليهودية الرافضة للصهيونية (1897-1988م)* [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية.

أبو عرفة، عبد الرحمن. (2006). *مراحل الاستيطان اليهودي في فلسطين. في دياب مخادمة*، وموسى الدويك (محرر)، *الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني* ،مركز دراسات الشرق الأوسط، (ص. ص. 18-46).

بشارات، سعيد محمد. (2019). *دور تيارات الصهيونية الدينية في الحياة السياسية في إسرائيل بين عامي (2000-2019م)* [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة القدس.

جريس، صبري. (1981). *تاريخ الصهيونية (1862-1917م)* (ط.2)، ج1. مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.

ديبة، نايفة حماد. (2012). *القوى الدينية اليهودية في فلسطين وعلاقتها بالحركة الصهيونية (1902-1948م)* [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية.

رزوق، أسعد. (1968). *الدولة والدين في إسرائيل*، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.

الزرو، صلاح (1990). *المتدينون في المجتمع الإسرائيلي*. رابطة الجامعيين، مركز أبحاث الخليل.

سنة تبوير الأرض ستكلف إسرائيل 100 مليون شيكل (2014). في موقع معاً .https://maannews.net/news/701463.html

الشامي، رشاد عبد الله. (1994). *القوى الدينية في إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة*. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت.

الشامي، رشاد. (2002). *موسوعة المصطلحات الدينية اليهودية*. المكتب الصري لتوزيع المطبوعات.

الشرفا، إبراهيم خليل (2018). *الحزب الديني القومي (المفدال) (1956-2008م)*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية.

الصايغ، أنيس (1970). *الفكرة الصهيونية - النصوص الأساسية* (لطفي العابد، وموسى عنز، مترجم). مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.

ماضي، سليم عبد السلام (2016). *حزب البيت اليهودي وأثره على الحياة السياسية في إسرائيل (2014-2008م)* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الأزهر.

ماضي، عبد الفتاح محمد. (1990). *الدين والسياسة في إسرائيل*. مكتبة مدبولي.

المسيري، عبد الوهاب. (1999). *موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية* ج6. دار الشروق.

مصطفى، هويدا عبد الحميد. (2003). *الصهيونية الدينية حتى 1967 م النشأة والاتجاهات الفكرية* [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة عين شمس.

منصور، جوني. (2009). *معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية*. مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

أفنيري، يوسي. (د.ت) *نظرة تاريخية حالية للهوية الصهيونية الدينية ، محاضرة في كلية عسقلان عن تاريخ الشعب الإسرائيلي*. في *موقع الصهيونية الدينية "معلية"*. الرابط: https://cutt.us/w1LaF (الباحث، مترجم).

بن ساسون، هليل. (2016). الصهيونية - الدين والمسيانية التي بينهما جبل الهيكل "الحرم القدسي" كحالة قصوى. في رائف زريق، ونبيل الصالح، وهنيدة غانم (محرر). *مجلة قضايا إسرائيلية ع63 "الفكر الخلاصي في الصهيونية*. (سليم سلامة، مترجم). المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، ص.ص. 51-64.

تلمي، أفرايم ومناحم. (1988). *معجم المصطلحات الصهيونية* (أحمد بركات العجرمي، مترجم). دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.

الثقافة اليهودية الحاخامية، في موقع الحاخام اليومي (الباحث، مترجم) https://www.hyomi.org.il/page.asp?id=211.

جولد شتاين، يوسي. (د.ت.). *بين صهيون والصهيونية - تاريخ الحركة الصهيونية (1914-1881 م)* (الباحث، مترجم). ج1_4. الجامعة العبرية المفتوحة.